جامـــــعة الجـــــزائر 3

كلية العــلوم السيـــاسية والإعـــــــلام

قســــــم العــلوم السيــاسية والعـــلاقات الـــدولية

الحركات الإسلامية وإشكالية الإرهاب الدولي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

فرع: التنظيم السياسي والإداري.

من إعـــداد الطـالب:
عمـــــراني كربـوسـة

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د . أمحـــــند برقوق

لجـــــنة المنـــــاقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجـــــامعة	الصفة
أ.د. اسماعيل دبش	أســتاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيســـــا
أ.د. أمحند برقوق	أستاذ التعليم العالي	جـامعة الجزائر	مشـــرفا ومقررا
أ.د. عـمر فـرحاتي	أســتاذ التعليم العالي	جـامعة بسكرة	عضـوا مناقـشا
أ.د. عبد الحفيظ ديب	أســتاذ التعليم العالي	جـامعة الجـزائر	عضـوا مناقـشا
د. خنـوش محمد	أســتاذ محـــاضـــر	جـامعة الجزائر	عضـوا مناقـشا
د. بومدين طاشمة	أســتاذ محـــاضـــر	جـامعة تلمسـان	عضـوا مناقـشا

السنة الجامعية 1434/1433هـ/2013/2012م

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات و الصلاة على نبيه مخرجنا من الظلمات

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

الحمد لله وحده، نحمده بداية العمل وآخره وعند تمامه

إني لولا توفيق الله لضال و إني لولا عونه لمقصر ولولا عفوه لهالك

الحمد لله الذي لا ينقص قدره كفران الجاحدين و لا يرفع شأنه حمد الشاكرين.

الحمد لله وكفى وصلاة دائمة على نبيه المصطفى.

الحمد لله الحمد لله الحمد لله

قال الله تعالى:

إِنَّ اللّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ

[سورة الرعد الآية 11]

إهداء

إلى العزيزتين

أماني وآية..

إلى وطني الغالي

الجزائر.....

عمراني

تقرت في 2011/09/30

تحية شكر وعرفان

ألف شكر وعافية وصحة للوالدين الكريمين.

- تحية شكر و تقدير إلى أستاذي الكريم وأخي الكبير الأستاذ البروفسور برقوق امحند؛ على كل ما بذله من جهد وما قدمه من نصح وإرشاد في سبيل إتمام هذه الأطروحة، سائلا من الله عز وجل أن يضع هذا العمل في ميزان حسناته .
- إلى زوجتي العزيزة؛ على كل ما بذلته من جهد وصبر لمساعدتي في إتمام هذا العمل ...وفقها الله في انجاز رسالتها في الدكتوراه.
- إلى كل أفراد عائلتي الكريمة من إخوة وأخوات، وكل أحبابه وجيران عائلة كربوسة في مدينتي المقارين الزينة وأعيانها الكرام، وكل أحبتي في عاصمة الواحات الكبرى تقرت، فلهم مني جميعا جزيل التقدير والاحترام.
- إلى كل من؛ الدكتور أحمد الرشيدي وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، الدكتور الراحل شادي عبد العزيز مدير مخبر دراسات وأبحاث الإرهاب بجامعة القاهرة، الأستاذ عزمي عاشور مدير التحرير التنفيذي لمجلة الديمقراطية، ورئيسة تحريرها سابقا الدكتوراه هالة مصطفى والأستاذ عادل عبد الصادق الباحث بمؤسسة الأهرام المصرية، مشكورين جميعا على كل المساعدات والتسهيلات المقدمة لي لانجاز هذا الأطروحة.
- إلى كل أساتذة لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة أطروحتي هذه .
- إلى كل زملائي في هيئة التدريس بجامعة محمد خيضر بسكرة، من مسؤولين وأساتذة ... وفقنا الله جميعا في أداء دورنا الرسالي النبيل.
- إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة من زملاء وأصدقاء وأساتذة.....

وحتى بالكلمة الطيبة، وأخص بالذكر الأستاذ سمير كيم والأستاذة لدمية فريجة..جزاهم الله كل الخير وأعانهم الله على إتمام أطروحاتهم.

لكم مني جميعا تحية شكر وتقدير وامتنان وعرفان.

مـــــقدمـــــــــة

تعتبر شؤون الحركات الإسلامية وقضايا الإرهاب الدولي من الملفات الساخنة لتميزها بالتعقيد والحركية، إذ تثير جدلا واسعا على الساحة الإقليمية والدولية، نظرا للتباين في الآراء والاختلاف في وجهات النظر عند الكثير من الباحثين والدارسين حول طبيعة كل واحد منهما وحدود الفصل والتقاطع بينهما خاصة بعد هجمات **11 سبتمبر2001**، أين وصلت درجة التعقيد والتشابك إلى أخذهما كمترادفتين في الكثير من الأحيان، وهذا رغم نقاط الاختلاف البارزة بينهما، بل ويتفاعل الأمر ليمس المقدس الديني في سياق مدخل جديد قائم أساسا على اتهام صريح للإسلام والمسلمين بمسؤوليتهم في تلك الهجمات هذا من جانب، من جانب آخر لا يمكن أن نغفل الدور الذي يلعبه المتشددين الإسلاميين في تشويه صورة الإسلام والمسلمين، نتيجة ممارستهم للعنف والإرهاب، هذا بغض النظر عن دوافع ومسببات ذلك، الأمر الذي انعكس سلبا عن صورة الإسلام كديانة تدعو إلى التسامح ونبد العنف.

كما يزداد الأمر تعقيدا وسوءا عندما تنتقل "لغة التطرف" من المستوى المجتمعي إلى مستوى صناع القرار السياسيين الدين يحاولون توظيف ما يطلق عليه "**بالإرهاب الاسلاموي**"، أو "**الاسلاموفوبيا**" (Islamophobia) لخدمة مصالحهم الإستراتيجية؛ كتوظيف الإدارة الأمريكية للإرهاب الاسلاموي لضرب كل من **أفغانستان** واحتلال **العراق** أو التدخل في أي دولة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، كما لا تتوان الأنظمة السياسية العربية ونخبها الحاكمة في استخدام ما يعرف "**بالفزاعة الإسلامية** " لضرب مختلف خصومها السياسيين، خاصة من الحركات الإسلامية التي تعتبرها أكبر مهدد لبقاء وضمان استمراريتها في أعلى هرم السلطة، على غرار ما فعله الرئيس المصري السابق **حسني مبارك**؛ عندما وظّف سياسة التخويف من جماعة الإخوان المسلمين لترهيب خصومه السياسيين، –الشيء الذي مكنه من البقاء في الحكم لأكثر من **30 سنة**– هذا على الرغم من أن تلك الجماعة تمثل المعارضة السياسية الأبرز حسب المختص **جراهم فولر**، نظرا لمشروعيتها الكبيرة في أعين الجماهير وامتلاكها لقواعد شعبية واسعة من قواعد الأحزاب السياسية الأخرى وبالتالي في حالة انهيار النظام، فعلى الأرجح يكون الإسلاميين ورثة السلطة، وهذا ما أسفرت عليه الانتخابات التشريعية الأخيرة وفوز مرشح الإخوان المسلمين **محمد مرسي** في أول انتخابات رئاسية بعد سقوط نظام مبارك.

أهميـــــــة الموضـــــوع

تنبع أهمية الدراسة في محاولتنا لتحديد مختلف عوامل نمو وفواعل تطور عملية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية، انطلاقا من حالة الجمود والاستبداد السياسي التي تعيشها أغلب الأنظمة السياسية العربية رغم ما تروج له تلك الأنظمة من إصلاح سياسي وتحول ديمقراطي. فالاستبداد السياسي يعتبر مدخلا محوريا في فهم خلفيات التوصيف، فضلا عن ممارسات الحركات الإسلامية خاصة الجناح المتطرف فيها، التي تسهم في تغذية عملية التوصيف من خلال إعطاء كامل المبررات التي تقنع الجميع بحتمية تلازم الإرهاب "بالإسلام السياسي"، خصوصا مع وجود الكثير من المشككين ليس بالحركات الإسلامية فحسب بل بالإسلام كديانة في بناء دولة عصرية أبرزهم التيارات العلمانية التي ترى أن الدين يتنافى مع موجة الحداثة والعصرنة، كما ترفض أية وصاية إسلامية على الدولة، ولا تمانع في الانقلاب على "القيم الديمقراطية" الشعار الذي تروج له على الدوام، عندما تفضل خيار "**عسكرة**" النظم السياسية العربية على "**أسلمتها**".

كما تلعب الفواعل الخارجية دورا بارزا في تطور عملية التوصيف، إذ تحتل الإدارة الأمريكية الريادة في ذلك، إذ كيف استطاعت توظيف "**الإسلام الجهادي**" لمواجهة المد الشيوعي إبان فترة الحرب البادرة وحولته بعد ذلك إلى "**الإرهاب الاسلاموي**" ، وكيف تحول "**أبطال الحرية**" إلى "**إرهابيين**"، وكيف تحول "**الإسلام من دين تسامح وسلام**" إلى "**دين تطرف وإرهاب.**" فضلا عن الممارسات الإسرائيلية التي تجعل كل مسلم يسعى لدافع عن مقدساتهم الدينية. إلى جانب تصاعد موجة العداء للإسلام والمسلمين التي تكتسح أوروبا خاصة في السنوات الأخيرة تحت ذريعة الخوف من فقدانها لهويتها المسيحية وتحولها إلى " **أوروبا المستعربة**" (Euro–arabia).

وتبرز أهمية الموضوع أيضا من خلا ل محاولتنا تفكيك الجدل القائم حول طبيعة عمل الحركات الإسلامية؛ بين من يعتبره مقاومة شرعية وبين من يرى أنه فعل إرهابي منبوذ، مستشهدين في هذا السياق بكل من حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية " **حماس**" **وحزب الله اللبناني**، وكذا **شبكة القاعدة العالمية**، وذلك باستخدام معايير علمية دقيقة تفصل بين العمل المقاوم والفعل الإرهابي فضلا عن سعينا في الأخير للبحث عن مكامن الخلل التي تقف في وجه استمرار إشكالية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية من خلال الوقوف على جملة من المؤشرات التي يمكن اعتبارها حلولا لتلك الإشكالية.

مبررات اخـــتيار الموضـــــوع

جاء اختيارنا للموضوع انطلاقا من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية؛ **فالذاتيـة:** ترجع بالأساس إلى رغبة الباحث الملحّة في معالجة مثل هذه المواضيع الحساسة والمعقدة المرتبطة بواقعه المعاش خاصة المتعلقة بانتمائنا الحضاري الإسلامي ومحاولتنا من خلالها أداء دورنا الرّسالي من منظور "المثقف العضوي" بمفهوم المفكر الايطالي **انطونيو غرامشي،** أو كما يطلق عليها "**بالإرتباطية البحثية بقضايا الأمة الإسلامية**"[1] التي نعيش تطوراتها وتفاعلاتها عن كثب..

أما **الموضوعية:** فترجع إلى أهمية الموضوع البحثية وطبيعته السياسية التي تعنى بالدراسات الحضارية، خاصة وأن المتغيرين الأساسيين للدراسة **{الحركات الإسلامية– الإرهاب}** يمنحان الفرصة للباحث في العلوم السياسية مجالا خصبا لاختبار مختلف الفرضيات العلمية، مستفيدا من تعدد المناهج العلمية وتنوع المداخل والمقاربات التنظيرية، الشيء الذي يسهم في إثراء موضوع البحث، خاصة وأن موضوع الدراسة يعتبر من صميم العلوم السياسية الذي يبحث عن خلفيات الظاهرة السياسية، يحدد واقعها ويستشرف مستقبلها، بهدف الوصول إلى نتائج علمية، على أساس أن البحث عن عوامل نمو وفواعل تطور عملية توصيف الحركات الإسلامية بالجماعات الإرهابية، يستدعي منا أولا تحديد مخارج للمأزق المفاهيمي، بهدف التوصل إلى التعريفات الإجرائية لكل من الحركات الإسلامية والإرهاب، حتى نستطيع توظيفهما في متن الموضوع توظيفا سليما بعيدا عن "**التحيز العلمي**" أو "**التضليل السياسي**"، اللذين قد يحرّفان الدراسة عن مسارها العلمي السليم.

أدبيـــــات الدراســـة

رغم وفرة المراجع والدراسات التي عالجت مثل هكذا مواضيع، إلا أن ما يمكن ملاحظته في غالبية المراجع المتداولة أنها تعاني من التعصب والمغالاة من كلا الجانبين؛ فهناك العديد من الكتاب والمؤلفين سواء الأجانب أو عرب يتعصبون في كتاباتهم وأبحاثهم، فعندما يتعلق الأمر بالاسلام والمسلمين نجد بعض الباحثين الأجانب وحتى فئة من العلمانيين العرب يتمسكون بآرائهم المتطرفة، في حين يبرز كذلك غلو وتطرف المتشددين من الاسلاميين في موقفهم حول الغرب بمختلف مؤسساته السياسية الاقتصادية والاجتماعية. لكن هذا لا يعني عدم وجود بعض الدراسات القيمة والجيدة التي استندنا عليها في بحثنا هذا، ويمكن رصد البعض منها على سبيل المثال لا الحصر كالآتي:

1. **جون اسبوزيتو ودواليا مجاهد، من يتحدث باسم الاسلام؛** كتاب يستعرض نتائج دراسة لاستفتاء عالمي أجرته مؤسسة جالوب من أبرز مؤسسات قياس الرأي العام في العالم، حيث

[1] – عمراني كربوسة، الارتباطية البحثية في العلوم السياسية في معالجة قضايا وتحديات البلاد العربية، مجلة المفكر، العدد 04 الصادر أفريل 2009، ص171.

يقدم أدلة نابعة من مليار مسلم، وليس الأفراد من الخبراء أو المتطرفين حول أهم القضايا الساخنة في العالم الاسلامي أهمها الارهاب والراديكالية، وقيمة هذا الكتاب تتبع أنه يعد مفاجأة وصدمة للغربين؛ إذ يشكل خروجا عن الصورة النمطية السلبية التي يحملها ذهن الغرب عن الاسلام والمسلمين كمصدر منتج للارهاب والتطرف.[1] وقد تم تقديم هذا الكتاب في الجزائر في ندوة علمية أدارها البرفسور امحند برقوق عام 2008.

2. **السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر2001؛** كتاب يحلل الاتجاهات الفكرية والاستراتيجية التي أفرزتها هجمات 09/11، مركزا عن الخلفيات الفلسفية والاستراتيجية لمفهوم الحرب العادلة في سياق الحملة الدولية لمكافحة الارهاب، الذي تم ربطه بالاسلام، أو كما سماه الكاتب "بوهم الخطر"، أين نلتمس الصعوبة البالغة في الفصل بين الارهاب والمجال الاسلامي في الخطاب الامريكي الرسمي والأدبيات الغربية.[2]
3. **رفعت السيد، عمر الشويكي، مستقبل الحركات الاسلامية بعد 11 أيلول؛** يعالج المفكران المنطلقات الفكرية للحركات الاسلامية ونماذج من تحولاتها ومواقفها ثم مستقبلها على ضوء احداث 09/11 وتداعياتها على العالميين العربي والاسلامي خاصة حركات الاسلام السياسي بكل أطيافها السلمي منها والعنيف، الحركي والدعوي المقاوم وغير المقاوم، أي وضعها في خانة واحدة هي خانة الارهاب الدولي.[3]
4. **جراهم فولر، ايان أو ليسر، الاسلام والغرب: بين التعاون والمواجهة،** يعرض الكتاب مختلف مظاهر التناقض والخلاف بين الدول الاسلامية والغرب والتي انتجت الصورة النمطية الخاطئة في دهن كل طرف، كما يؤكد على أن العنف والارهاب ليس سمة لجماعات سياسية ترفع راية الاسلام لوحدها، بل هناك جماهات مسيحية وهندوسية تفعل الشيئ نفسه، وأن الغرب هو المسؤول الأول عن اثارة النزاعات الدولية، إلا أن ما يعاب على هذا الكتاب هو إعتباره أن الاسلام كان ولا يزال هو الدين الأكثر تشبعا بالروح العسكرية، هذا رغم من أن الكتاب نشر قبل هجمات 09/11.[4]
5. **عبد الحسين شعبان، الاسلام والارهاب الدولي:** يحلل المؤلف تداعيات هجمات 09/11 على الدين والقانون والسياسة، محاولا التركيز الارهاب الدولي، وكيف تم استهداف الاسلام والمسلمين تحت ذريع مكافحة الارهاب، وكيف تم احتكار العدالة والحرب الاستباقية لاحتلال

---

[1] – جون اسبوزيتو وداليا مجاهد، من يتحدث باسم الاسلام: كيف يفكر حقا مليار مسلم، (تر: عزت شعلان)، القاهرة: دار الشروق، 2009 .

[2] – السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الاشكالات الفكرية والاستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

[3] – رفعت السيد أحمد، عمر الشوبكي، مستقبل الحركات الاسلامية بعد 11 ايلول، دمشق: دار الفكر، 2005.

[4] –جراهام فولر، إيان أو ليسر، الاسلام والغرب: بين التعاون والمواجهة، (تر: شوقي جلال)، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1996.

البلاد العربية والاسلامية، كما يتطرق الباحث لمفاهيم الاسلاموفوبيا والغربفوبيا والاسلاموية...، وغيرها من المفاهيم التي أفرزتها ترتيبات ما بعد الحادي عشر من أيلول.[1]

6. **جون اسبوزيتو، التهديد الاسلامي: خرافة أم حقيقة:** على الرغم من أن الكتاب كتب قبل هجمات 09/11، إلا أن الكاتب استطاع اسقراء الأوضاع جيدا من خلال تشخيصه لحالة الاحتقان والترقب التي كان عليها الغرب والاسلام قبل تلك الهجمات كسيطرة حركة طالبان على 90 بالمائة من الاراضي الأفغانية، والضربات التي نفذتها الولايات المتحدة على مواقع ومعسكرات في السودان واعتبارها أسامة بن لادن المسؤول الأول عن الاهاب العالمي دعما وتطويرا، وإنتخاب خاتمي رئيسا للجمهورية الاسلامية الايرانية ومبادرته حول حوار الحضارات بدلا من صدامها.[2]

7. **الهباء مؤمن، الدين والحرب في زمن بوش:** الكتاب في الأصل هو مجموعة من المقالات المتميزة التي واكبت الأحداث تقريبا مند هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث حاول المؤلف تقديم قراءة لأهم خطب الرئيس الامريكي جورج بوش الابن المرتبطة بالعالم الاسلامي وباستراتيجية واشنطن في منطقة الشرق الاوسط مرتكزا على الدين كمتغير أساسي في لتحليل عديد المسائل المحافظون الجدد ودورهم في الحرب على الارهاب، الدعم الامريكي لاسرائيل على حساب القضية الفلسطينية..[3]

8. **مجموعة من المؤلفين، الإسلاميون في الواقع السياسي العربي:** يضم مجموعة من المقالات والدراسات العلمية التي كتبها مختصين واكاديميين في مجال الاسلام السياسي، وتبرز قيمة هذه الدراسة من خلال عديد الرسوم البيانية المؤشرة لعديد النسيب والاحصائيات التي توضح مشاركة التيار الاسلامي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في بعض الدول العربية، على غرار حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين بجناحها السياسي المتمثل في حزب التغيير والاصلاح والدلائل المستنتجة من تلك النتائج التي تبرز مكانة الحركات الاسلامية في العملية الديمقراطية.

كما اعتمدنا على بعض الاطروحات الجامعية التي لها علاقة بالموضوع كأطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية للباحث كمال السعيد حبيب بعنوان "الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا: دراسة حالة حزب الرفاه 1983–1997"، بجامعة القاهرة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2006. وكذا أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم السياسية لعبد الرحمن بن عطية الله الظاهري حول

[1] – عبد الحسين شعبان، الاسلام والارهاب الدولي: ثلاثية الثلاثاء الدامي: الدين القانون السياسة، الاردن: دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ط2، 2008.

[2] – جون اسبوزيتو، التهديد الاسلامي: خرافة ام حقيقة، تر: قاسم عبده قاسم، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2001.

[3] – الهباء مؤمن، الدين والحرب في زمن بوش، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2008.

"الحرب على الإرهاب في ضوء القانون الدولي" بجامعة القاهرة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2007 .

وفي الأخير استفدنا كثيرا من بعض المقالات والدراسات الأكاديمية الحديثة التي جاءت على صفحات الانترنيت، كدراسات المفكر المغربي **محمد عابد الجابري** خاصة حول الغرب والاسلام والتي جاءت في الغالب على موقعه الشخصي (www.aljabriabed.net)، وكذا مقالات العالم الأمريكي المخضرم **نعوم شومسكي** حول السياسة الأمريكية تجاه العالم الاسلامي على موقعه الشخصي (www.chomsky.info).

إن الدراسة التي نتطلع إليها تأتي كإضافة لما سبق معالجته من الأبحاث والدراسات المتعددة والمتنوعة التي لها علاقة بموضوعنا هذا، لكن خصوصية دراستنا هذه هي التركيز على العلاقة المفترضة بين الاسلام كديانة والحركات الاسلامية بمختلف أجنحتها وتنوع مشاربها كمستخدم له والارهاب الدولي كفعل عنفي مهدد للأمن الانساني، من خلال البحث عن الخلفيات التاريخية والرهانات المستقبلية التي تحركها عوامل داخلية وفواعل خارجية في ما أطلقنا عليها "بالعملية التوصيفية"، فضلا عن تعمقنا في معالجة حركات إسلامية تعاني فعلا من إشكالية التوصيف الارهابي عن طريق استكشاف معايير للفصل بين العمل المقاوم والفعل الارهابي، لنصل في الأخير الى ضرورة البحث عن مخارج لمعالجة تلك الإشكالية من خلال تحديدنا لبعض المؤشرات المستقبلية.

إشكـــــالية الدراســـة

كان لهجمات **11 سبتمبر 2001** أثرا عميقا على معظم الحركات الإسلامية بجناحيها المعتدل والمتطرف، إذ أصبحت من أولويات الإستراتيجية الأمريكية في حربها ضد الإرهاب التي رفعت شعار من "**ليس معنا فهو ضدنا**"، لكسب التأييد الدولي لحملتها في مكافحة الإرهاب الدولي وإعطائها الضوء الأخضر في تنفيذ عديد الاستراتيجيات الأمنية القائمة على مقاربة الحرب العادلة ضد **تنظيم القاعدة** المسؤول الأول عن تلك الهجمات والدول الراعية للإرهاب، أو كما تسميها "**بالدول المارقة**" **كأفغانستان، العراق، ليبيا، سوريا**.... فهذا الوضع وفّر للنظم السياسية العربية مناخا مناسبا لتصعيد حملة استخباراتية وعسكرية ضد الحركات الإسلامية، خاصة في ظل استمرارية العمليات الإرهابية من طرف بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة في بعض الدول العربية **كالجزائر– مصر – موريتانيا**.... هذا على المستوى المحلي. وتزايد حالات العداء والكراهية ضد الإسلام والمسلمين في أوروبا، فضلا عن الانتهاكات والمجازر الإسرائيلية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني تحت ذريعة الدفاع عن النفس ومواجهة اعتداءات الحركات الجهادية الفلسطينية المهدد لأمن إسرائيل وغيرها من المبررات...، على المستوى الإقليمي والدولي.

وفي خضم هذا؛ تأتي إشكالية الدراسة كالأتي:

ما هي أبرز العوامل الداخلية والفواعل الخارجية المحركة لإشكالية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية على ضوء هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكيف يمكن فهم المسارات الجهادية لتلك الحركات في ظل تفشي الأحكام المعيارية والقيمية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية منها:

– لماذا تعتبر استبدادية النظم السياسية العربية عاملا رئيسيا في تنامي حالات الخوف من الحركات الإسلامية؟.

– ما مدى مسؤولية الحركات الإسلامية المتطرفة في إنتاج مصطلح "**الإرهاب الاسلاموي**"؟ .

– كيف أدت سياسة الحرب على الإرهاب التي هندس لها بوش الابن إلى تزايد حالات الخلط والتشويه بين الحركات الإسلامية السلمية والحركات الإسلامية الجهادية ؟ .

– ما هو واقع الحركات الإسلامية في ظل الجدل السياسي القائم بين العمل المقاوم وبين الفعل الإرهابي؟ .

– ما هي المؤشرات المستقبلية التي بإمكانها معالجة إشكالية توصيف الحركات الإسلامية بتنظيمات الإرهابية، في ظل التحولات الإقليمية والعالمية الجديدة، خاصة فيما أطلق عليه "**بالربيع العربي**"؟ .

حـــــــدود الإشـــــــكالية

دراستنا للموضوع تأتي من حيث **التحديد الزماني**؛ وذلك مند **أحداث 11 من سبتمبر 2001** وتداعياتها على مسار الحركات الاسلامية، طبعا لا يعني ذلك اهمال الخلفيات التاريخية والارهاصات التي على ضوءها تحدد معالم العملية التوصيفية المرتبطة أساسا بالارهاب الدولي.

أما من حيث **التحديد المجالي**، فقد رأينا أنّه لا يمكن دراسة كل الحركات الاسلامية نتيجة كثرتها وتنوع مشاربها وتعدد فروعها، إلا أن ذلك لا يمنع من معالجتنا لأهم المرجعيات الفكرية التي تشترك فيها معظم الحركات الاسلامية. كما جاء تركيزنا على بعض النماذج، على أساس تعميق التحليل وتدقيق للمعايير التي تفصل بين العمل المقاوم والفعل الارهابي. إذ وقع اختيارنا على حركات اسلامية بارزة {**تنظيم القاعدة– حركة المقاومة الاسلامية :حماس– حزب الله اللبناني**}، التي صنعت الحدث السياسي ومازالت تصنعه على مدار سنوات وعقود قادمة، خاصة في ظل التحولات الاقليمية والدولية التي تمر بها المنطقة الشرق أوسطية في الوقت الراهن.

فرضـــــيات الدراســـــــة

اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من الفرضيات أهمها:

1- كلما تفشى الاستبداد السياسي في النظم السياسية العربية، كلما زادت حالات الاحتواء والاقصاء للتيار الاسلامي.

2- كلما تحولت الحركات الاسلامية نحو التطرف والعنف، كلما تم ربطها بالتنظيمات الارهابية.

3- براغماتية الولايات المتحدة الامريكية في حربها على الارهاب، أدت إلى تطرف الحركات الاسلامية وارتفاع لمعدل عملياتها الارهابية.

4- كلما زادت وحشية الارهاب الاسرائيلي، كلما تم ربط حركات المقاومة الاسلامية بالتنظيمات الارهابية.

5- كلما تنامت ظاهرة الاسلاموفوبيا في أوروبا، كلما تصاعدت عملية توصيف الحركات الاسلامية بالارهاب.

6- مستقبل العملية التوصيفية مرهون بمدى قدرة النظم السياسية العربية على تبني خيار الاصلاح السياسي، وعلى امكانيات الحركات الاسلامية في انتهاج النقذ الذاتي والمراجعة الفكرية، فضلا عن إيمان الأسرة الدولية بضرورة حوار الحضارات.

الإطـــــــار المفاهيـــــمي

يقوم البناء المفاهيمي لدراستنا هذه، على افتراض وجود علاقة بين متغيري الدراسة، وهما **الحركات الإسلامية والإرهاب الدولي**- اللذين سنتطرق لهما بالتفصيل في الفصل الأول من الدراسة- من خلال مصطلح "**العملية التوصيفية**" الذي أطلقناه عليهما حيث يتأسس هذا المصطلح على عديد العوامل والمحددات التي تسهم في ربط مباشر وغير مباشر بين الحركات الإسلامية والإرهاب. وتنقسم تلك العوامل والمحددات بين الداخلية والخارجية؛ فالداخلية تتمثل في استبدادية النظم السياسية العربية تطرفية الحركات الإسلامية وراديكالية التيارات العلمانية. أما الخارجية فتم تركيزنا على الإدارة الأمريكية وحربها على الإرهاب، الاتحاد الأوروبي وتحدي الإسلاموفوبيا والإرهاب الإسرائيلي.

وبعد هذا التحديد للمفهوم الجديد، حاولنا اختباره على مستوى الواقع من خلال اختيارنا لبعض النماذج لحركات إسلامية مؤثرة إقليميا ودوليا، وقد رأينا أنها ينطبق عليها مفهوم العملية التوصيفية وهي تنظيم القاعدة العالمي، حركة المقاومة الإسلامية الفلسطنية {حماس}، حزب الله اللبناني.

وفي الأخير حاولنا البحث عن حلول لمعالجة تلك **العمليـة التوصـيفية** على ضوء بعض المؤشرات المستقبلية والمتمثلة أساسا في؛ الإصلاح السياسي للنظم السياسية العربية، المراجعات الفكرية للحركات الإسلامية وأخيرا حوار الحضارات.

الإطــــــار النظــــــري

تم توظيف العديد من النظريات والمقاربات الفكرية التي يمكن أن تساهم في تحليل كل من الحركات الإسلامية والإرهاب الدولي من جهة، ومحاولة معرفة حدود الفصل والتقاطع بينهما من جهة ثانية، حيث تم اعتماد نظرية **ماكس فيبر** في التحليل الاجتماعي، من منطلق أن الحركات الإسلامية تدخل في سياق الطابع الاجتماعي الاحتجاجي لجماعات المعارضة في النظم السياسية المعاصرة الذي يمثل أهم المفاهيم الأساسية في أدبيات التغيير الاجتماعي، فضلا عن المقاربة الدينية التي ترجع سبب نشوء الحركات الإسلامية إلى العامل الديني ممثلا في الدين الإسلامي كمرجعية محورية في التغيير والإصلاح، كما تعتبر المقاربة أن العلاقة بين "السلطان والقرآن" أو ما يسمى الدولة والمنهج الديني عاملا أساسيا لتفسير ظهور الحركات الاجتماعية في الإسلام، بالإضافة إلى المقاربة المادية؛ التي ترى أن تلك الحركات ما هي إلا انعكاسا وترجمة للواقع المادي المتمثل في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الطبقات التي تنتمي إليها؛ وهذا الطرح يجد رواجا عند التيار اليساري الذي يعتبر أن الأيديولوجية التي توجّه هذه الحركات لا تزيد عن كونها إيديولوجية ريفية في عالم مدن؛ حيث أن أغلب المنخرطين فيها هم من القرى والمناطق الريفية الفقيرة نزحوا إلى المدن بحثا عن وظيفة؛ "فنمو الحركات الإسلامية الراهنة هو تعبير عن احتجاج المنتج الريفي الصغير على التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لرأسمالية الدولة التابعة في طور تأزمها" حسب الباحث **فاتح عبد الجبار**.

أما عن النظريات والمقاربات المفسرة لظاهرة الإرهاب الدولي؛ فقد تم تقسيمها انطلاقا من مفصلية أحداث 2001/09/11؛ حيث جاءت كل من مدرسة الصورة النمطية القائمة على استخدام مختلف وسائل الإعلام والاتصال في تضليل وتضخيم المادة الإعلامية المرتبطة بالإسلام والمسلمين بإبراز الجانب السلبي والعنيف أكثر من الجانب الايجابي السلمي، والمدرسة السياسية التي ترجع ظهور الإرهاب إلى ترتيبات ما بعد الحرب الباردة التي أنتجت قطب دولي حل محل الاتحاد السوفياتي متمثل أساسا في الإرهاب الذي تحول من قوة هامشية إلى قوة مركزية، خارج شرعية النظام العالمي وكان لأحداث 09/11 دورا بارزا في عولمته. فضلا عن النظريات النفسية والاجتماعية كنظرية التحليل النفسي لـــSigmund Freud ، والنظرية الاجتماعية **لإريك اريكسون** في حين تعددت وتنوعت النظريات والمقاربات المفسرة للإرهاب بعد 09/11 لتبرز بقوة نظريتي صدام الحضارات **لصموئيل هنتغتون** (The clash of civilisation)، نظرية نهاية التاريخ والرجل الأخير **لفرانسيس فوكوياما** (The End of History and The last Man)، بالإضافة إلى نظرية الحرب العادلة (Just War) المرتبطة أساسا بالتفويض الشرعي لاستخدام الجماعات من غير الدول للعنف ومدى مشروعيته من عدمها، كما قدم الباحث نظرية الرعب المقدس كتفسير لجدلية الخوف المتبادل بين (الإسلاموفوبيا/ الغربوفوبيا) أو الصراع بين "تحديث الإسلام" "وأسلمة الحداثة"، وفي الأخير ركزنا

على مقاربتي الصراع للمستشرق الأمريكي **برنــارد لــويس** (Conflict Approach)، من أشهر طروحاته هي "خرافة أوروبا المستعربة" (Euro arabia)، مقاربة الشبكات الاجتماعية **لمارك سيجمان** التي تحاول تحليل دور الشبكية المجتمعية في صناعة وتكوين "الشباب الإرهابي". فجميع هذه النظريات والمقاربات تم شرحها وتحليلها بشكل موسع في الفصل الأول من الدراسة.

الإطــار المنهـجي

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التحليلية أهمها :

1 – **المنهج المقارن:** جاء اعتمدنا لهذا المنهج في إطار مستوى التحليل الثنائي، وذلك بدراسة ثنائية الارهاب والحركات الاسلامية، بحيث يفترض ارتباط هذه الاخيرة كلها أو بعضها بجماعات الارهابية، من خلال إجراء مقارنة داخلية وخارجية في سياقات متعددة ومراحل مختلفة، بهدف التوصل الى بناء اطار علمي للموضوع يبعده عن الحسابات السياسية للنظم السياسية العربية والمصالح الاستراتيجية للفواعل الدولية والمعالجة الاعلامية لبعض القنوات الفضائية والصحف والمجلات العالمية، التي تغلب عليها الاثارة والنمطية، وتغيب عنها الاحترافية والمسؤلية المهنية خاصة عندما تتناول المقدس الديني بطابع هزلي، على غرار الرسومات الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم{ص}، والفيلم الأمريكي الأخير المسيئ للنبي الكريم....

2 – **منهج تحليل النظم:** الذي يقوم على أساس أن كل نظام سياسي يواجه مطالب وتهديدات قد تكون داخلية أو خارجية من شأنها أن تهز أركانه وتزعزع مؤسساته وتدخله في دوامة من العنف واللا استقرار، وبالتالي المطلوب منه هو كيفية الاستجابة لتلك المطالب بشكل يمكنه من ضمان بقائه واستمراريته، لذلك يعتبر مفهوم التكييف من المفاهيم الأساسية في هذا المنهج. فالنظم السياسية العربية واجهت ضغوط داخلية وخارجية، جعلتها تعلق اخفاقاتها السياسية على التهديد الاسلامي دون النظر لعمق الأزمة السياسية التي تعيشها في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... فكانت استجابتها لتلك الضغوط متذبذبة بين اقصائها للحركات الاسلامية وبين محاولة احتوائها ودمجها خاصة المعتدلة منها في سياق موجة الاصلاح السياسي التي تجتاح المنطقة العربية في السنوات الاخيرة .

كما يكمن أن يرتبط هذا المنهج بالضغوط المتعددة التي واجهت النظام الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، والمتمثلة في ضرورة تحقيق الأمن وحماية مختلف المصالح الامريكية أينما وجدت وحيثما كانت، وذلك بمحاولة الاستجابة لها عن طريق إطلاق حملتها الدولية في مكافحة الارهاب باستخدام القوة العسكرية تارة والقوة الناعمة (**Soft Power**) تارة آخرى.

3 – **منهج دراسة حالة:** استعنا بهذا المنهج الذي يدخل بالطبع ضمن المنهج المقارن بهدف التقرّب جيدا من الظاهرة محل البحث، والابتعاد عن العمومية والسطحية في التحليل من جانب آخر،

وكذا محاولة اختبار بعض فرضيات الدراسة في بعض النماذج التي تعاني من الاحكام القيمية والمعيارية، بهدف الوصول الى أحكام موضوعية –ولو نسبيا– في اطار ما تسمح لنا المعلومات المتاحة بين أيدينا في الوقت الراهن.

4 – **المنهج التاريخي:** اعتمدنا عليه أساسا لمعرفة الخلفيات التاريخية التي تتحكم في علاقة الحركات الاسلامية بالغرب، خاصة وأن في لحظات معينة من التاريخ ظهرت ملامح تقارب بينهما{ ابان الحرب الباردة وتحدي الخطر الاحمر}، لكن وفي لحظات أخرى أصبحت علاقة صدام { عقب هجمات الثلاثاء الاسود11 من أيلول2001}، والغرض من ذلك هو محاولة معرفتنا للعناصر الثابتة والمتغيرة التي تتحكم في عوامل نمو وفواعل تطور العملية التوصيفية، وكذا معرفة تداعياتها الحاضرة والمستقبلية.

صعــــــوبات البحث

إن الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة عديدة ومتنوعة، إذ لا ترجع كما جرت العادة إلى قلة الدراسات والأبحاث، وإنما بالعكس إلى كثرتها وتنوعها، مما أثر على قدرة الباحث في تصنيفها وتحليلها في الفترة المحددة للبحث، اضافة إلى طبيعة الموضوع التي تمتاز نوعا ما بالتعقيد والحركية وكذا طبيعة الإشكالية المعالجة حول هذا الموضوع، حيث تبحث عن مبررات توصيف "**الاسلام السياسي**" "**بالتنظيم الارهابي**"، في الوقت الذي من المفروض أن تتكاثف فيه الجهود لحلحلة الأزمة التي تتخبط فيها الأسرة الدولية بكاملها جراء آفة الارهاب الدولي التي اجتاحت عديد الدول والمجتمعات، ولم يسلم من خطرها إلا القليل، بمحاولة البحث عن الأسباب العميقة في تفشي الظاهرة وتناميها، من دون خرق وتخطي للمراحل أو الانتقائية في التحليل، خصوصا عندما يتم الربط المباشر بين الإسلام كحضارة وتراث إنساني بالإرهاب، بل وأكثر من ذلك اعتبار الدين الاسلامي المصدر الأساسي في إنتاج الإرهاب والإرهابيين دون غيره من الديانات مستفيدين من الثورة الإعلامية الجديدة التي فتحت المجال على مصراعيه لحالة من "**التنميط الإعلامي**" "**والإثارة الإعلامية**".

من صعوبات البحث كذلك هي؛ إرتباط فترة إنجازه بظهور مستجدات وأحداث سياسية جديدة ومتسارعة، مما يتطلب من الباحث متابعتها ومحاولة تكييفها ومتغيرات الدراسة، على غرار **العدوان الاسرائيلي على غزة، ولبنان 2006**، واعتقال **بن لادن وقتله عام 2011**، وموجة ما عرف" **بالثورات العربية**" **أو "الربيع العربي"2011.**

تقســـــيم الدراســـــة

جاء تقسيمنا للدراسة رباعيا من حيث عدد الفصول؛ فتضمن الفصل الأول **التأصيل النظري للدراسة**؛ واحتوى مضمونه على ثلاثة مباحث أساسية، فالأول هو ماهية الحركات الاسلامية؛ وتم معالجة المبحث في خمسة مطالب. والثاني هو ماهية الارهاب الدولي؛ جاءت دراسته في أربعة مطالب. أما المبحث الثالث والأخير فيتعلق بنظريات ومقاربات التحليل؛ بدءا بالنظريات والمقاربات المفسرة للحركات الاسلامية، ثم الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الارهابية.

أما في **الفصل الثاني**؛ الذي يعتبر جوهر الدراسة فتم عنونته **بالعوامل الداخلية والفواعل الخارجية الدافعة لتوصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية**، وجاء في مبحثين أساسيين ارتبط الأول بالعوامل الداخلية التي شكلت عوامل نمو عملية توصيف الحركات الاسلامية بالتنظيمات الارهابية، إذ تم حصرها في مطالب ثلاثة هي؛ الاستبدادية السياسية العربية، راديكالية الحركات الاسلامية، وأخيرا تطرفية التيارات العلمانية. في حين إرتبط الثاني بالفواعل الخارجية التي ساهمت في تطور تلك العملية، وقد تم حصرها كذلك في ثلاثة مطالب هي الولايات المتحدة وحربها على الارهاب الارهاب الاسرائيلي، وأخيرا أوروبا وتحدي الاسلاموفوبيا.

الفصل الثالث جدلية الحركات الإسلامية بين العمل المقاوم والتنظيم الإرهابي؛ تضمن هذا الفصل بدوره ثلاثة مباحث رئيسية، فالأول عالج تنظيم القاعدة: عولمة للمقاومة أم عولمة للارهاب، في مطالب ثلاثة. والثاني تطرق لحزب الله ومأزق التصنيف في ثلاثة مطالب كذلك. والثالث ركز على حركة المقاومة الاسلامية حماس: تحدي الارهاب في ثلاثة مطالب أساسية أيضا.

وفي **الفصل الرابع والأخير**، جاء تحت عنوان **المؤشرات المستقبلية لمعالجة إشكالية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية**؛ وقد تم معالجة هذا الفصل في مباحث ثلاثة؛ فالأول ركز على مؤشر الاصلاح السياسي في المنطقة العربية في مطلبين، والثاني تطرق لمؤشر المراجعات الفكرية للحركات الاسلامية في مطلبين كذلك، والثالث والأخير عالج مؤشر حوار الحضارات وتم صياغته أيضا في مطلبين.

الفصل الأول/

التأصـــــــــيل النظـــــــري للدراسة

يعتبر مفهوم الإرهاب مشكلة منذ الأزل وأحد ظواهر الاضطراب السياسي في العصر الحديث فقد تميز بالغموض منذ السنة الثالثة ميلادية، وازداد ضبابية وتعقيدا على وجه الخصوص بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، أين تم ربطه من طرف المتشددين الغربيين، بالإسلام والمسلمين تحديدا، وكأنه من صناعة الدين الإسلامي عن غيره من الديانات الأخرى، على الرغم من أن الواقع يوضح أن همجية الإرهاب مست كل المجتمعات والدول دون استثناء بما فيها الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبرها المفكر **نعوم تشومسكي** راعية الإرهاب الدولي، فضلا عن الإرهاب الإسرائيلي الممارس في حق الشعب الفلسطيني.

مفهوم الحركات الإسلامية بدوره من المفاهيم التي تثير جدلا واسعا على الساحة السياسية وهذا تقريبا منذ قيام الثورة الإيرانية 1979، ونهاية الحرب الباردة وظهور ما يعرف "**بالخطر الأخضر**" بعد زوال الاتحاد السوفيتي المسمى "**بالخطر الأحمر**"، وتعمق هذا الجدل أكثر مع هجمات 2001/09/11، التي كرست ذلك المفهوم ووسعت من حدوده التي أصبحت تلامس الإرهاب حينما أعلن التنظيم الإسلامي الجهادي المسمى "**بتنظيم القاعدة العالمي**" مسؤوليته في تلك الهجمات.

فمنذ ذلك التاريخ عرف حقل الدراسات السياسية والأمنية خاصة عند بعض مراكز الفكر الغربية وحتى بعض الكتاب العرب ذوو التوجهات العلمانية تضخما مفهوماتيا بظهور مصطلحات هجينة **كالإرهاب الإسلامي، الإسلام المسلح، الإسلام الجهادي، الفاشية الإسلامية....** وغيرها من المصطلحات التي لا تفرق بين العنف الممارس من طرف جماعة متشددة من المسلمين وبين الإسلام كديانة سماوية تدعو إلى السلام ونبذ العنف.

في هذا الفصل سنحاول تفكيك المفهومين {الحركات الإسلامية– الإرهاب} من خلال البحث عن تعاريف إجرائية لكليهما، والعمل على إيجاد المداخل النظرية والمقاربات المناسبة التي تساعدنا على تحليل العلاقة المفترضة بينهما.

المبحث الأول: ماهية الحركات الإسلامية.

سيتم معالجة هذا العنصر من خلال التطرق إلى نقاط عدة؛ بدءا بإشكالية تعريف الحركات الإسلامية فمحاولة تقديم تعريف لها على ضوء الإشكالية المحورية لموضوع الدراسة ثم الإشارة إلى المفاهيم المتقاربة والمتداخلة مع مصطلح الحركات الإسلامية، مرورا بمحدداتها وأخيرا تصنيفاتها المختلفة والمتشابكة في آن واحد.

المطلب الأول/ إشكالية تعريف الحركات الإسلامية: يقصد بإشكالية التعريف الصعوبات التي تقف في وجه بناء تعريف علمي دقيق للحركات الإسلامية ، وذلك قبل الخوض في معالجة هذه الظاهرة وعلاقتها بشتى المتغيرات خاصة التي تثير جدلا واسعا في الساحة الدولية، ونقصد هنا المتغير الثاني في هذه الدراسة وهو الإرهاب الدولي. وفي هذا السياق يمكن رصد أهم الصعوبات على النحو التالي:

1- كثرة الدراسات والمقالات التي تطرقت إلى موضوع الحركات الإسلامية، سواء دراسات الباحثين العرب، أو الخبراء الأجانب أو حتى المهتمين بهذا المجال من غير المختصين، وهو مما أدى إلى التضخم في القاموس المفهوماتي والمضاميني لهذا المصطلح مما نتج عنه مجموعة من التناقضات والإختلالات في معالجة محدداته وأبعاده المختلفة .
2- تباين المسميات وتضارب العديد من المصطلحات ، التي يرى أصحابها أنها تعبر عن حقيقة الحركات الإسلامية، في حين أن الكثير منها بعيد كل البعد عنها، خاصة المصطلحات التي يطلقها بعض الدارسين ذو التوجهات العلمانية، وكذا أعداء التيارات الدينية عامة والإسلامية خاصة، إضافة إلى توصيفات المستشرقين وبعض الدراسيين ، ومن هذه المسميات على سبيل المثال لا الحصر (الأصولية، الإرهابية، السلفية الجهادية، الإسلام المتشدد.....) .
3- التنوع الكبير والتشابك في الكثير من الأحيان بين تصنيفات وأساليب الحركات الإسلامية أدى إلى معضلة التعميم في الوصف كالخلط مثلا بين الحركات التي تنتهج الأسلوب العنفي في عملها وبين الحركات التي تنتهج الأسلوب السياسي أو الإعتدالي، وبين الحركات التي تصنّف في خانة الحركات التي تنتهج الأسلوب المقاوم من أجل تحرير أراضيها المغتصبة، والحركات الإرهابية التي تجعل من الدين الإسلامي غطاءا لها لتحقيق مصالحها الذاتية، الأمر الذي يوقعنا في مأزق آخر هو التضليل والتشويش لصنف على صنف آخر، وأسلوب على أسلوب آخر .
4- مأزق التحيز العلمي، وهو الطرح الذي أكد عليه الدكتور **منصور بلرنب**[1] في مختلف دراساته ومحاضراته، ودراسات الباحث الايطالي (**Giovanni Sartori**) حول الاضطراب في

[1] - البروفسور **منصور بلرنب**: أستاذ سابق في العلوم السياسية في جامعة الجزائر 3، من أبرز ما أنجبته الجامعة الجزائرية، نظرا للجهود الجبارة التي بذلها في التدريس وشخصيا تشرفت بالدراسة على يديه في مرحلة ما بعد التدرج للموسم الجامعي 2003-2004، كما كان=

المفاهيم السياسية[1]، هو في الحقيقة مرض خطير يصيب العديد من المفكرين الغربيين تحديدا ، حيث تنتهي أكاديمية بمجرد ولوجه ميدان الدراسات الإسلامية على وجه العموم والحركات الإسلامية أو "الإسلام السياسي" حسب تعبيرهم لتبدأ أهوائهم الشخصية وميولا تهم الذاتية، مما يجعل الظاهرة محل البحث تنحرف عن المسار العلمي المفروض أن تسلكه، وتنحاز لصالح أغراض وأهداف غربية لا تمت بصلة إلى الأهداف العلمية التي تدرّس في مختلف معاهدهم وجامعاتهم على غرار كتاب الباحث **(Scholl latour Peter)** تحت عنوان مقاتلين الله**(Les Guerriers d Allah [2])** ، كما لا يمكننا إنكار بعض الدراسة العلمية التي حاولت معالجة الظاهرة الإسلامية معالجة موضوعية مثل إسهامات كل من **فرانسوا بورجا و أوليفي روا**[3] و **جيل كيبل** [4] والتي زادت في تداخل المواقف الفكرية والتعقيد في دراسة تلك الظاهرة.

5- تعدد مقاربات ومناهج التحليل، بدوره يشكل صعوبة لدى الباحث في تناوله لهذه الحركات فالبعض يرى أن دراسة هذه الحركات لا تخلو من التقييم الشخصي، والبعض الآخر يعتبرها مشكلة بحثية معقدة تتداخل فيها عوامل اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية وتاريخية متشابكة بل أن لها أبعادها النفسية المرتبطة بشخصية من ينتمون إليها، فإذا ركزنا على الطابع الاجتماعي الاحتجاجي للحركات الإسلامية، فذلك يأخذنا إلى التحليل الماركسي على ضوء نظرية ماكس فيبر وغيره... ، وإذا ركزنا على التحليل الديني فينبغي اعتماد المقاربة الدينية، وآخرون يسلكون المقاربة المادية نتيجة الأزمات المتتالية في المجتمع، وهو ما أكد عليه الباحث **عمرو الشوبكي** بقوله: "**أنه من الصعب أن نجد ظاهرة اجتماعية أخرى غير الظاهرة الإسلامية عبّرت عن التداخل بين الحقل الثقافي والاجتماعي، وربما أيضا من الصعب أن نجد حقلا آخر غير الحقل الديني والمقدس استدعى هذا الكم من المداخل وأحيانا الأحكام الثقافية القاسية والساكنة..**".[5]. فجل هذه النظريات و المقاربات الفكرية وغيرها سنتطرق إليها بالتفصيل في المباحث الموالية، فالتباين إذن في النظريات ومقاربات

=عضو مناقشا لرسالتي في الماجستير لعام 2005/2004، يعتبر من أبرز الدكاترة الذين عالجوا مشكلة الإصلاح الإداري في الجزائر وهو الذي ناقش أطروحته في الدكتوراه حول هذا الموضوع عام 1988، أخر منصب تقلده هو رئاسة المجلس العلمي لكلية العلوم السياسية والإعلام حيث عرفت فترة رئاسته مناقشة العديد من أطروحات الدكتوراه نظرا للتسهيلات الكبيرة التي يقدمها للطلبة، وانتهت مسيرته العلمية بوفاته عام 2011.

[1] - لتفاصيل أكثر حول أطروحات العالم الايطالي **Giovanni Sartori** وهو أستاذ فخري للعلوم السياسية بجامعة كولومبيا، حول الاضطراب في المفاهيم السياسية ارجع للموقع الشخصي للعالم: http://www.giovannisartori.it/

[2] - Scholl latour Peter, Les Guerriers d Allah, Paris: Presses de Cite, 1986.

[3] - Oliver Roy, L echec de Islam Politique, Paris : éditions Hachette , 1987.

[4] - Gilles Kepel, Le Prophète et Pharaon: aux sources des Mouvements Islamistes , Paris : éditions le Seuil , 1993.

5 – رفعت السيد أحمد، عمرو الشوبكي، مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11أيلول ، دمشق : دار الفكر 2005 ، ص202 .

التحليل بقدر ما يعتبر عامل إثراء في فهم وتحليل الظاهرة ، بقدر ما قد يمكن أن يعقّدها و يقف حاجزا في وجد بناء طرح توافقي يلقى قبول الأسرة العلمية على اختلاف أطيافها .

6- يؤكد الكاتب **حيدر إبراهيم علي** على "أن الباحث في معالجته للظاهرة الإسلامية يواجه إشكاليات منهجيه ومفهوميه ونظرية عديدة، وذلك بسبب تعقيداتها ومعاصرتها إذ يصعب عملية الملاحظة عن بعد، أو الموضوعية خاصة من قبل شخص يعيش ضمن هذه الثقافة الجغرافيا أي منطقة انتشار الظاهرة، ويأتي تعقيدها في أنه لا يكون أي جانب في الحياة البشرية يقع خارج سلطتها، كما يعتبر أن البحث في هذا المجال هو مغامرة خاصة عندما يحاول الباحث انتهاج الموضوعية أو التجرد منها."[1] مما يعني صعوبة إطلاق أحكام على أقوال أو أفعال المحسوبين عن التيار الإسلامي إلا بعد تدقيق وفحص عميق لخلفيات هذا التيار والرهانات التي يمكن أن يطرحها.

7- كما يرى باحثين آخرين أن هناك ثلاثة عوامل تسهم في تعقيد دراسة الحركات الإسلامية وهي:

أ- **الاستمرارية والديمومة** : نتيجة الطبيعة الحركية لمختلف تنظيماتها فبعضها اكتملت ملامحه والآخر لا يزال في طور التشكيل والتطور بعد، فالحراك الذي يلازم عمل التيار الإسلامي سياسيا والتفاعل المجتمعي الذي يحثه هذا الحراك من شأنه أن يصعب القدرة على تحديد طبيعة الفعل وردة الفعل التي ينتجها في وقت محدد.

ب- **التنوع الشديد للظاهرة** : الذي يقف عمليا في وجه أي محاولة لتطوير منهجية بعينها يمكنها تشريح الظاهرة ، واستخراج مكوناتها على نحو جلي، وهذا راجع لتنوع تياراته خاصة بين التيار المعتدل والتيار المتطرف، ومختلف أطيافه وتوجهاته السياسية والدعوية وانعكاس ذلك على انتهاج منهجية تفكيكية للظاهرة.

ج- **الطابع الإيديولوجي المتحرك للظاهرة** : الذي هو بدوره متغير بتوسع شبكاتها العقائدية وروافدها الفكرية خاصة بين التيارات الجهادية ذات الروافد المتطرفة الفكر وبين التيارات السلمية ذات الروافد المعتدلة الفكر، واحتمال تداخل التيارين عندما تتحول السلمية منها إلى جهادية أو العكس وهذا على غرار تحول فصيل واسع من **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** في الجزائر نحو ممارسة العنف والإرهاب أو **جماعة الجهاد المصرية** التي راجعت طروحاتها الجهادية وأعلنت توقيف العمل الإرهابي ضد مصالح الدولة المصرية .[2]

1- حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، بيروت: مركز الدراسات والوحدة العربية ط2 ، 1999، ص23 .

2- خليل العناني، الإسلام السياسي : الظاهرة والمفهوم، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،2007، ص07 .

المطلب الثاني/ تعريف الحركات الإسلامية: نحاول في هذا المطلب الوقوف عند بعض التعاريف المختلفة لشيوخ الفكر الإسلامي وباحثين مختصين ، بهدف بناء تصور عام نؤسس على ضوئه تعريفا إجرائيا يكون دليلا لنا في مسارات هذه الدراسة، لكن قبل رصد مختلف التعاريف نشير إلى ملاحظة مهمة مفادها؛ أن اختيارنا لمصطلح الحركات الإسلامية في دراستنا هذه نابع من أن هذا المصطلح يلقى إجماعا لدى غالبية الباحثين والدارسين في الحقل السياسي الإسلامي، بالمقارنة مع المصطلحات الأخرى التي تلقى جدلا واسعا، فضلا عن مصطلح التيار الذي بدوره يلقى ترحاب عديد الباحثين والمفكرين المختصين – وهو ما سنتطرق إليه في المطالب الموالية – بالإضافة إلى أن هذه الحركات هي بالأساس ظهرت نتيجة ظروف وسياقات تاريخية واجتماعية وسياسية معينة وليست حركات دينية صافية، فهي جزء من الصراع الاجتماعي والسياسي والفكري في البلدان العربية الإسلامية، محور هذا الصراع الدين الإسلامي في الساحة السياسية وما تحمله من تداعيات وانعكاسات متباينة على شتى الأقطار العربية والإسلامية وحتى الأجنبية . في هذا السياق يرى **الباحث حيدر إبراهيم** أن اختيار التسمية ليس أمرا شكليا كما يعتبره البعض، من منطلق أن الاسم أو المصطلح الذي يصف الظاهرة هو في حقيقته تاريخ التسمية، فأي تسمية تحمل دلالات وإيحاءات أبعد من المعنى الحرفي للكلمة، ولا تتوقف عند المعنى الاصطلاحي، وهي ليست مجرد تعريفا محايدا ، إذ لا تخلو من انحياز ذي طابع إيديولوجي أو إنتاج صراع فكري، فاستعمال أي من التسميات هو في حقيقته من اختيار الباحث لموقف معين.

أولا/ تعاريف أبرز شيوخ الفكر الإسلامي المعاصر:

ا- تعريف الشيخ القرضاوي: " الحركة الإسلامية هي ذلك العمل الشعبي والجماعي المنظم، للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة (...) فهي قبل كل شيء عمل دائم ومتواصل وليس مجرد كلام يقال أو خطب ومحاضرات أو كتب أو مقالات، وإن كان هذا كله مطلوبا ولكنه جزء من الحركة وليس هو الحركة (...) والحركة هي عمل شعبي محتسب يقوم أساسا على الإنبعاث الذاتي والإقناع الشخصي إيمانا واحتسابا وابتغاء ما عند الله لا ما عند الناس (...)".[1]

الملاحظ على تعريف الشيخ يوسف القرضاوي تركيزه على الجانب الدعوي للحركة الإسلامية والديني البحت والذي من المفروض أن يؤديه كل مسلم في سبيل نشر الدعوة الإسلامية حيث لم يشير إلى الجانب السياسي ومختلف انعكاساته على الفرد والحركة معا ، والذي يعتبره الشيخ جزءا لا يتجزأ من نشاط الفرد ولا يمكن فصله عن الدين، وهو ما يفسر رفضه لمصطلح "**الإسلام السياسي**" الذي يعتبره صناعة غربية بالأساس تسعى لإفراغ الدين الإسلامي من مضامينه المختلفة على رأسها الجانب السياسي.

[1]- يوسف القرضاوي ، الصحوة الإسلامية ، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، القاهرة : دار الكتاب ، 1990، ص09.

ب- تعريف الشيخ راشد الغنوشي : "هي جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام وتحقيق أهدافه وتحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبدا ، وذلك نظرا لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان فتحتم أن تكون رسالته متجددة بتغير أوضاع الزمان والمكان وتطوير المعارف والفنون. وبناء عليه فإن أهداف الحركة الإسلامية وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان. [1]

فالغنوشي يؤكد على التطور الذي يجب أن يواكب عمل الحركة الإسلامية أن لا يبقى حبيس زمن معين أو مكان معين، فهو يعتبر ضمنيا أن نشاط الحركة الإسلامية يشمل كل المجالات والميادين بما فيها الميدان السياسي، وأن رسم استراتيجياتها تأتي وفقا لأهدافها وحسب إمكاناتها ووسائلها التي يجب أن تواكب تحولات العصر.

ج- تعريف الشيخ الحسن الترابي: " الحركة الإسلامية الحديثة بمغزاها ومآلها كلها حركة تجديد وإصلاح شامل مبني على تقاليد الإصلاحية الخاصة التي سنّها جمهور من سلف الفقهاء والصوفية المصلحين ولا تقف عندها، إذ استصحب ذلك السلف صلاح هيكل المجتمع العام، وتغنوا بإصلاح خاصة الأفراد أو خصوص العيوب البادية، وإذا لم يتيّسر لهم عندئذ من الأساليب إلا ما هو محدد والحركة الحديثة كلها تعتبر بتراث البناء العفوي الطوعي الذي مكّن أسس المجتمع الإسلامي المتدين عبر التاريخ ، لكنها في سبيل الإصلاح النافذ تنطوي كلها على استعداد جهادي وتبنى على قاعدة تنظيمية ، والحركة كذلك ذات هم سياسي وبعد عالمي ". [2]

في نفس السياق يذهب الشيخ الترابي على خطى الشيخ القرضاوي في اعتبار أن الحركة الإسلامية هي عملية إصلاح شاملة في جميع المجالات الحياتية ، وخاصة إصلاح الفرد الذي يعتبر اللبنة الأساسية في المجتمع الإسلامي ، وذلك لا يتحقق إلا عن طريق الاستعداد الجيد بوضع إستراتيجية واضحة دقيقة على المستوى الفكري والتنظيمي كما أشار إليها الشيخ الغنوشي، إلا أن الترابي ركز على البعد السياسي والعالمي لهذه الحركة، من منطلق أن الترابي من المشايخ الذين استطاعوا الربط بين الأبعاد التنظيرية والأبعاد الممارساتية، حيث استطاع أن يصل إلى سدة الحكم ويصبح فاعلا أساسيا داخل دواليب السلطة في السودان حتى وإن جاء ذلك عن طريق الانقلاب .

ثانيا/ تعار يف بعض المختصين و الباحثين الأكاديميين :

ا- تعريف عبد الله النفيسي: " الحركة الإسلامية عموما، وفي أي قطر كان هو أنها تجمع أفرادا مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها يؤمنون في أعماق قلوبهم على تطبيق تعاليم الإسلام في

---

[1] – راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، الجزائر: دار قرطبة 2003 ، ص11.

[2] – حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان ، الدار البيضاء : منشورات الفرقان، 1991، ص246.

حياتهم اليومية، وبعبارة أخرى؛ الحركة الإسلامية هي مسيرة لجماعة من المسلمين مثلهم الأعلى شريعة الإسلام ، وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها".[1]

يركز النفيسي على الدافع الأساس في بناء الحركة الإسلامية المتمثل في الدين الإسلامي ومدى قناعة معتنقيه في بناء تنظيم يمنهج لحياتهم ويدفعهم قدما نحو تطبيق تعاليمه في شتى مجالات حياتهم اليومية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية، أي أهمية البعد العقائدي في تكوين الحركات الإسلامية.

ب- تعريف رفعت السيد أحمد: يرى أن مفهوم الحركات الإسلامية معقد ومتنوع، طبيعةً ودورا واتجاها ووسيلةً، بل وغايات ، ولكنه كمفهوم يتفق على ثلاثة مشتركات تمثل في تقديرنا (عقديا) أو أيديولوجيا هذه الحركات على المستوى السياسي الفكري :

الأول : الإسلام كمرجعية للفكر والعمل.

الثاني : الطموح ناحية إنشاء الدولة الإسلامية .

الثالث : أنها نتاج المجتمع ، وليست نباتا شيطانيا وهي في مجملها تسعى إلى تغييره ؛ سلما أو عنفا في الاتجاه الأفضل (كما تظن) والذي يحقق لمشروعها صدقيته؛ سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا. [2]

فالدكتور رفعت يفصّل في تعريفه للحركة الإسلامية أكثر، حيث يتعمق في الوسائل التي تنتهجها في سبيل تحقيق أهدافها والتي قد تكون سلمية فيما يطلق عليها الحركات المعتدلة، وقد تكون عنيفة، وهو ما يطلق عليها بالحركات المتطرفة أو الجهادية، الأمر الذي يجعله يؤكد في بداية التعريف على التعقيد الكبير الذي يكتنف هذا المفهوم .

ح- تعريف مجموعة من المختصين: "الحركات الإسلامية هي تلك الجماعات التي تشترك معا في اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته الإطار المرجعي لها سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها والتي تنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي توجد بها، ويلعب الجانب الفكري دورا محوريا في تحديد التمايز بين الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة" .[3]

---

[1]- عبد الله النفيسي، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية : أوراق النقد الذاتي، الكويت. وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

[2]- رفعت السيد أحمد، عمر الشويكي، مرجع سابق، ص ،19، وللإشارة فإن الدكتور رفعت السيد هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومؤسس مركز يافا للدراسات والأبحاث .

[3]- إبراهيم النجار و(آخرون)، دليل الحركات الإسلامية في العالم، العدد الأول، القاهرة : مركز الدراسات والإستراتيجية، ط3 ، 2006، ص18 .

يؤكد بدورهم هؤلاء المختصين على مرجعية الحركات الإسلامية القائمة أساسا على الدين الإسلامي والتي تحدد على أساسه أسباب وجودها وترسم على طريقه أهدافها في المجتمع الإسلامي وفي شتى المجالات على غرار ما ذهب إليه الشيخ راشد الغنوشي، أي تملك هذه الحركة إستراتجية عمل تميزها عن بقية الجماعات الأخرى خاصة في جانبها الفكري .

على ضوء هذه التعاريف وغيرها يمكننا الوصول إلى التعريف الإجرائي للحركات الإسلامية كالآتي : "**هي مجموعة من الأفراد أو الجماعات التي لها توجهاتها الفكرية المقدسة والقائمة أساسا على مرجعية الدين الإسلامي، لكنها تختلف في تفسير آياته القرآنية كما تتباين خطاباتها بين الدعوي والتربوي والسياسي، الأمر الذي ينعكس على اختلاف أهدافها، مع التأكيد في غالبيتها على المرجعية الفكرية التي تتجلى في مختلف جوانب تلك الحركات سواء تعلق الأمر بالاسم الذي تطلقه على نفسها، أو استخدامها لبعض الرموز أو الأشكال التنظيمية أو رسمها لإستراتيجية تتماشى وتعكس حقيقة موروثها الفكري المقدس**".

الملاحظ أن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 طغى الخطاب السياسي على حساب الخطاب الدعوي والتربوي لدى غالبية الحركات الإسلامية في العالم العربي الإسلامي لدرجة أصبح جزءا محوريا في تعريف تلك الحركات، وهي النقطة التي أسالت الكثير من الحبر بين العديد من الدارسين والمهتمين بين حركات إسلامية، وحركات سياسية إسلامية، وهذه الأخيرة هي مجال اهتمامنا على اعتبار أن المجال السياسي هو المجال الأكثر حيوية وخصوبة في نشاطها في الآونة الأخيرة الأكثر من غيره من المجالات الأخرى سواء كان الأمر عن قصد أو غير قصد خيار أو إجبارا ، ولعل هذا ما يفسر شيوع مصطلح الإسلام السياسي في الفترة الأخيرة هو كثرة الدراسات خاصة من طرف الباحثين الأجانب الذي أعطوا هذا المصطلح حيزا واسعا في أبحاثهم ونقاشاتهم أو من خلال مراكز الفكر التي تنجز دراسات مفصلة، وكأمثلة على ذلك نجد:

- مركز كارنيجي للسلام الدولي: Carnegie Endowment for International Peace
- مركز دراسات الإسلام السياسي: The center for the study of political Islamic
- مؤسسة راند: Rand Corporation
- معهد السلام الدولي: United States Institute of Peace

المطلب الثالث/ علاقة الحركات الإسلامية ببعض المفاهيم المتداخلة: كما أشرنا آنفا التسميات والمصطلحات التي تتقاطع وتقترب من مصطلح الحركات الإسلامية عديدة ومتنوعة لدرجة اعتبر البعض أن طبيعة المصطلح تحدد طبيعة توجه أصحابه، ومنه نحاول رصد أهم المصطلحات الأكثر تداولا والمتمثلة في :

1- الجماعة الإسلامية : من المفاهيم المستخدمة في أدبيات الحركة الإسلامية على اختلاف اتجاهاتها وهو لفظ يشير إلى القوة والترابط ووحدة الهدف، فهي مستلهمة في القول الشائع" **يد الله مع الجماعة** " من جهة ، كما أن بعض الحركات اتخذته شكلا تنظيميا يميزها عن الأحزاب السياسية من جهة ثانية ومن مميزات الجماعة هي المرونة حيث تسمح باتساع العضوية على سبيل الولاء لا الانتماء، فهي تعفي أصحابها من ضغوط الضوابط التنظيمية الشيء الذي يسمح ويساهم في دعم صفوفها بمنخرطين جدد.[1] ومن الأمثلة نجد جماعات وصفت بالإرهابية **كجماعة الجهاد في مصر، والجماعة الإسلامية في أندونيسيا**، وجماعات أخرى وصفت بالسلمية **كالجماعة الإسلامية في باكستان.**

أما عن طبيعة علاقة الحركة بالجماعة، فهي علاقة الكل بالجزء فالجماعة كما رأينا أشمل و أوسع من الحركة، حيث يمكن للجماعة أن تتهيكل وتنتظم أكثر لتصبح حركة ، فهذه الأخيرة تمتاز بالانضباطية أكثر من الجماعة التي تمتاز بالمرونة خاصة في نقطة الانتماء والانخراط ، حيث من السهل الدخول في جماعة إسلامية ، لكن من الصعوبة بمكان الانخراط في الحركة لأنها لها مجموعة من القواعد والشروط التي يجب أن تتوفر في الفرد حتى يحظى بشرف الانتماء إلى تلك الحركة .

2- التيار الإسلامي : يطلق على الجماعات التي تؤمن بالإسلام كعقيدة وشريعة، ولكنها لا تندرج في العمل التنظيمي الحركي الذي يحاول أن يصل بالإسلام إلى مرحلة التطبيق. وفي هذا السياق يحاول الشيخ الترابي إبراز الفرق بين الحركة والتيار ، ويرى أن أية حركة تمر بأربعة مراحل هي :

1- مرحلة الدعوة : يكون فيها البعث الإسلامي مجرد تيار مهمته نشر الدعوة ورد الشبهات.
2- مرحلة البناء الجماعي: تأتي بعد أن يتجسد التيار في جماعة منظمة.
3- مرحلة الحركة السياسية: وذلك حين تستوي الجماعة ، فتصبح حركة فاعلة في المجتمع لها إصلاحاتها السياسية .
4- مرحلة التمكين والاستخلاف: وذلك حين تتولى الحركة قيادة المجتمع واحتلال موقع السلطة والخلافة. [2]

وعليه يمكن القول أن الفرق بين الحركة والتيار يكمن بالأساس في الهدف، حيث أن هدف الحركة هو مرسوم سلفا مند أن وقعت شهادة ميلادها وهو دخول المعترك السياسي والطموح نحو

---

[1]- نيفين عبد المنعم مسعد، عبد المعطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركة الإسلامية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط2 ، 2000 ، ص63 .

[2]- سعد الدين سيد صالح، الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة وجذورها التاريخية، الإمارات العربية المتحدة: دار أحد للنشر والتوزيع، 2002 ص ص 21، 22 .

إقامة الدولة الإسلامية في حين أن المحسوبين على التيار الإسلامي فليس لهم ميولات للخوض في المجال السياسي وما يترتب عن ذلك، بل يتولون عملية التنظير وإصلاح المجتمع الإسلامي عن طريق إسهاماتهم الفكرية ومحاضراتهم على غرار **الأفغاني** ، **وفهمي هويدي** ، **محمد عمارة** ،.....

3- الصحوة الإسلامية : أصل هذا المصطلح هو الاستيقاظ أو الإفاقة **أو** عودة الوعي بعد غيابه وهو مصطلح أطلقته الجماعات الدينية على ما تقوم به من عمل في سبيل نماء الأمة الإسلامية ، فهذه الأخيرة عندما تعود إلى الالتزام بدينها وأحكامه وتفيق من نومها وغفلتها يعود إليها الوعي ويعود إليها الصحو، حتى تعلم حقيقة موقعها من الأمم، ولذلك فهي تسعى للنهوض على أساس دينها من أجل القيام بدورها في هداية البشرية إلى سواء السبيل.[1] لقوله تعالى: "**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله.**"[2]

فالفرق بين الحركة والصحوة هو أن هذه الأخيرة أشمل من الحركة وأوسعها مجالا إذا تشمل جل المجالات التي من شأنها أن تحدث ثورة في العالم الإسلامي وتسهم في إخراجه من التخلف الذي يعشه نتيجة ابتعاده عن تطبيق تعاليم الإسلام وأبسطها على الإطلاق الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كقاعدة محورية لتنمية الأمة الإسلامي خاصة والإنسانية عامة وهو الأمر الذي أكد عليه المفكر الجزائري **مالك بن نبي** "بأن الإسلام جاء للأمة الإسلامية لمعالجة أزمتها الاجتماعية وللإنسانية لمعالجة أزمتها الروحية" . **فالشيخ القرضاوي** يرى أن الصحوة أوسع من الحركة لأن مؤشراتها تشمل التزام الفرد بالشعائر والانخراط في الأعمال الجماعية ذات الطابع الحركي كالتظاهرات والاحتجاجات بهدف الدفاع عن القضايا الإسلامية [3] في حين أن الحركة تعبر عن جماعة منظمة ذات أهداف محددة ومناهج مرسومة آنفا، كما أن الصحوة تيار عام يشمل الأفراد والجماعات المنظمة وغير المنظمة، فبينهما كما يقول علماء المنطق عموم وخصوص مطلق، فكل حركة صحوة وليس كل صحوة حركة، فالصحوة رافد للحركة وسند لها أما الحركة فهي عبارة عن دليل وموجه للصحوة، وكل منها يؤثر بالأخرى ويتفاعل معه. [4]

الملاحظ أن المصطلحات السالفة الذكر تلقى قبولا و رضا من أقطاب الفكر الإسلامي على أساس أنها لا تحمل في طياتها أية خلفيات أو رهانات قد تؤثر على سماحة الدين الإسلامي وشموليته ، في حين أن هناك بعض المفاهيم والتسميات المتداولة تجد معارضة ورفضا من منطلق أنها تذكي

[1]- عبد الله حلاق ، الصحوة الإسلامية : مناهج – مدارس – حركات ، بيروت: دار سبيل الرشاد ، 1999، ص11.

[2]- القرآن الكريم ، سورة آل عمران الآية 110.

[3]- يوسف القرضاوي ، الصحوة الإسلامية ،أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مرجع سابق ، ص14.

[4]- يوسف فرحات ، أزمة الفهم الصحوة الإسلامية (التشخيص والعلاج)، على الرابط:
http://shamela.ws/rep.php/book/4119

نار الفتنة وتنمي خيار العنف والتطرف، وغالبا ما تسوق لها وسائل الإعلام الغربية وبعض الأقلام المنحازة والمؤدلجة منها: **الإسلام الأصولي**[1] ، **الحركات الأصولية الحركات الإرهابية أو الراديكالية.**[2]

يعرف قاموس وبستر مصطلح أصولية **Fundamentalism** " على أنه في بروتستانتية القرن العشرين يؤكد على حرفية الكتاب المقدس المفسر باعتباره أصلا للحياة والتعليم المسيحي"، وبالنسبة للكثير من المسيحيين المتحررين والعاديين تبدو كلمة "**أصولي**" كلمة تحط من قدر المرء وتدينه ، لأنها تطلق دونما تمييز على كل أولئك الذين يحبذون وضعا انجيليا حرفيا ومن تم يعتبرون جامدون ورجعيون ومتطرفون، وبالتالي فالأصولية بالمنظور الغربي تتمثل في أولئك الحرفيين الدين يريدون أن يعيدوا الماضي ويسعون إلى محاولة استنساخه في الحاضر. كما يعتبر البعض الأصولية نزعة معادية للأمريكيين تشجع على التطرف والتعصب والإرهاب.[3]

أما في المنظور الإسلامي فمصطلح الأصولية يعني العودة إلى الأصل وهو الدين الإسلامي ومن مسلك السلف الصالح بأصول الدين من كتاب وسنة المطهرة وهو ما يترجم وجود باب في الفقه يسمى " **بأصول الدين**"، لكن ما يلاحظ على هذا المصطلح هو التشويه والتحريف الذي طاله خاصة من طرف بعض وسائل الإعلام الغربية حينما تم ربطه بالإسلام والمسلمين بشكل عام والحركات الإسلامية أو الأصولية الإسلامية حسب تعبيرهم، حيث تم شحنه إيديولوجيا ليبدو منحازا وكأنه يصف سلبا مواقف الحركات الإسلامية بالتشدد والتطرف والتعصب، والدين الإسلامي بالدين الأصولي الرجعي الظلامي الذي ولى عليه الزمن ولم يعد صالحا لمسايرة تطورات وتحولات العصر، مما أدى بالكثير من عناصر الحركات الإسلامية إلى رفض هذا الوصف جملة وتفصيلا، وهاجموا كل من يصفهم بالأصوليين .

فرغم هذا التضليل الإعلامي الغربي الكبير حول هذا المفهوم إلا أننا نجد بعض الأكاديميين الغربيين الموضوعيين يأخذونا المصطلح كما هو حرفيا، على غرار الباحث الفرنسي **فرانسوا بورجا** الذي يرى أن "**الأصولية هي العودة المطلقة إلى القرآن الكريم باعتباره الأساس الوحيد لأي نقد ولأي تجديد كما** "**يعتبر جميع المنتمين إلى التيار الإسلامي السياسي الأصولي من أنصار العودة إلى**

---

[1] - Abraham Antoibe and George Haddad, The Warriors of God: Jihad and the Fundamentalists of Islam, Bristol: Wyndham Hall Press,1989.

[2] - Abul Jobain Ahmed, Radical Islamic Terrorism or Political Islam?, United Association For Studies and Research, 1993.

[3] – جون اسبوزيتو، التهديد الإسلامي : خرافة أم حقيقة، (تر: قاسم عبده قاسم) القاهرة : دار الشروق، ط2 ، 2002 ، ص24،23.

الآيات القرآنية وإلى السنة لكي يستمدوا منها الإطار المرجعي الأخلاقي والسياسي للنهضة الإسلامية" [1]

المطلب الرابع / محددات نشاط الحركة الإسلامية: تنقسم هذه المحددات إلى نوعين؛ محددات داخلية تتعلق ببنية الحركة الإسلامية وهي التي تحدد كثافة النشاط ومحتواه، ومحددات خارجية تتعلق بالمتغيرات التي من خارج هذه البنية ، كما أنها قد تؤثر بشدة في نشاط الحركة من حيث تحديد نوعية النشاط ذاته وتوجهاتها المستقبلية على ضوء التحولات الدولية.

الفرع الأول/ المحددات الداخلية: تشمل كل من البناء الفكري والبناء التنظيمي ؛

أ/ البنـــــــــــاء الفـــــــــــكري: يتضمن أربع متغيرات هي:

1- متغير الأيديولوجية: تعني المقولات الفكرية التي تحقق لها قدر من التماسك النظري. والفكري، يقوم متغير الأيديولوجية بوظيفة تحديد الأهداف، وتحقيق التضامن الداخلي للحركة والتميز عن الآخرين، كما يلعب هذا المتغير دورا مهما في إخفاء صفة الغموض على الحركة حتى تستطيع قياداتها إحكام السيطرة وفرض النظام على الموالين لها من جهة، وكذا تحقيق الانتشار والتوسع من جهة ثانية.[2] وبطبيعة الحال يسهم الدين الإسلامي الذي يعتبر المرجعية الأيديولوجية للحركات الإسلامية في الانتشار والتغلغل التلقائي لمختلف طروحاتها، حيث يفرض الدين الإسلامي على المسلم أن يبادر بتطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه .

2- متغير التغير الاجتماعي والسياسي: فقد يكون هذا التغيير محدودا أو شاملا ، حيث تسعى معظم الحركات الإسلامية والتي تمتاز بالتخلف نتيجة الابتعاد عن تطبيق تعاليم الإسلام والعمل على نشرها وتطبيقها في شتى المجالات خاصة الاجتماعية والسياسية .[3]

3- متغير البناء الفكري: ويقصد به الرغبة في الانتشار والاستمرار فهذه الحركات وفي سياق طرح أفكارها حول الإسلام وكيفية تطبيقه، تركز كل محاولة كسب أكبر قطاع ممكن من المجتمع، و لتحقيق هذه الغاية تلجأ إلى مراجعة أساليب نشاطها من حين لآخر بإتباع وسيلة المراوغة أو المهادنة أو الهجوم طبقا لتقديرات الحركة لقوتها ولمصلحتها المشتركة.[4]

4- متغير الإستراتيجية المتبعة: وتعني الإستراتيجية التي ترسمها الحركة لنفسها لتحقيق أهدافها، حيث تتمحور حول إستراتيجيتين هما:

---

[1]- فرانسوا بورجا، الإسلام السياسي صوت الجنوب: قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا، (تر: لورين فوزي)، بيروت: دار العالم الثالث، 1992، ص ص44.45.

[2] –عبد العاطي محمد أحمد، نحو تعريف الحركة الإسلامية، في كتاب علاء أبو زيد و(آخرون) ، الحركة الإسلامية في آسيا، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996، ص24.

[3] – المرجع نفسه ، ص 25

[4]- المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

*إستراتيجية الإصلاح: وهي محاولة الحركة إحداث تغييرات في المجتمع بصفة جزئية مرحلية وتدريجية في طرح مشروعها القيمي القائم طبعا على الدين الإسلامي.

*إستراتيجية الثورة : وهي مرحلة التغير الشامل أو الجذري حيث يستخدم في هذه المرحلة أسلوب القوة بهدف إحداث تغيير فوري وشامل لمختلف أسس النظام السياسي القائم وبنيته الاجتماعية.[1]

ب/ البنـــــــــاء التنــــــــــظيمي: يشمل بدوره على أربعة متغيرات أساسية وهي:

1-متغير الهيكل التنظيمي: ويعني الشكل الذي يتوقف عليه طبيعة فكر الحركة و إستراتيجيتها حيث مهما كانت الحركة أكثر رغبة في الاهتمام بالدعوة الفكرية وتحقيق التغير على مدى زمني أطول، فإن بناؤها التنظيمي يجب أن يتصف بالمركزية الشديدة، فكلما كانت الحركة أكثر سرعة في التغيير، تميز بناؤها التنظيمي باللامركزية.[2] ولعل أهم شيء يمكن أن يحميها من التناقضات والانشقاقات داخل هيكلها التنظيمي هو مدى قدرتها على صياغة مفهوم المصلحة المشتركة بين أعضائها، لأن أي تناقض أو صراع بين مصلحة الجماعة أو مصلحة العضو من شأنه أن يهدد البنية التنظيمية للحركة ويخلق حالة من الضعف في صفوفها، قد يؤدي إلى سهولة اختراقها وتحطيمها من طرف المتربصين بها .

2-متغير القيادة الفعالة: تلعب دورا حاسما في المحافظة على وحدة وتماسك الحركة، إذ توكل لها مهمة تعبئة الأعضاء من خلال شرح البرامج وكيفية تجسيدها واقعيا. كما يلاحظ أن الحركات الإسلامية التي تطمح إلى التغير السريع والجذري تعتمد على القيادات الميدانية أكثر من اعتمادها على القيادات التنظيرية. كما يزداد دور القيادة عندما تعتمد الحركة على اللامركزية في البناء التنظيمي التي تفتقد لهيمنة المستويات العليا على القاعدة، فتكون الحاجة ملحة إلى قيادات حركية بارزة تجعل التنظيم أكثر حيوية وفعالية، وهذا عكس الحركة التي تعتمد على المرحلية في تحقيق أهدافها ، فإنها في الغالب تكون قيادتها مركزية واحدة لا تسمح بتعدد القيادات.[3]

3- متغير المرونة في العضوية: تعني السلامة والليونة في انتقال عضو من حركة إسلامية ما إلى حركة أخرى، دون أي إشكال بين تلك الحركات، حتى وإن اعتبرها البعض فشلا في قدرة الحركة على التعبئة والتجنيد لمنخرطين جدد أو الحفاظ على مناضليها من آفة الانشقاق إلا أن البعض الأخر يرى عكس ذلك، حيث أن عملية انتقال الأعضاء فيما بين الحركات الإسلامية من شأنه أن يضفى نوعا

---

[1]- عبد العاطي محمد أحمد ، ص25.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] - المرجع نفسه ، ص 26 .

من الديناميكية ويكسر الجمود الذي قد تمر به العديد من الحركات، فهذه العملية تعطي أكثر حيوية ونشاط وتضمن البقاء والاستمرارية وهذا إذا استثنينا إمكانية حدوث صراع وصدام فيما بينهم.[1]

4-متغير المورد: وتتمثل في مختلف الإمكانات والوسائل المتوفرة لذا الحركة مادية كانت أو لوجستكية كالمال، الإعلام .... فكلما كان التنظيم قويا كلما أمكنه ذلك من جمع الكثير من الموارد، فقد ترتبط وفرة الموارد بطموحات أعضاء الحركة التي يمتلك أعضاؤها طموحات كبيرة وعالية، فيكون المجال أمامهم واسعا، فتصبح العديد من الموارد من خلال العمل على تحقيقها انجازات ومشاريع سريعة، في حين أن الحركة الأقل طموحا والأكثر تشاؤما بالفشل يعمل أعضاؤها على التردد في توسيع إنجازاتهم، مما يؤثر سلبا على مواردهم ويجعلها أكثر محدودية.[2]

من زاوية ثانية تتأثر الموارد من الضغوطات التي تتعرض لها الحركة داخلية كانت أو خارجية، حيث كلما اعتدلت الحركة في مطالبها وسياستها تجاه النظام القائم كلما تمكنت من الحفاظ على مواردها والسعي نحو كسب المزيد، وكلما تطرّفت- إن صح القول- أي انتهاج الحركة خيار العنف في مطالبها كلما كانت التضحية بمواردها أكبر.

وعليه فالبناء التنظيمي مهما كان قويا، فيجب أن يضل مرنا لكي يحافظ على ديناميكيته ويكرس وجوده فعليا، وليس على سجلات وزارة الداخلية (شكليا).

الفرع الثاني/ المحددات الخارجية : وتشمل ثلاثة متغيرات أساسية :

1- **علاقة الحركات الإسلامية بالسلطة الحاكمة** : وتحتوي بدورها على ثلاثة متغيرات أساسية هي التعاون، التهديد، التمرد، حيث يتوقف المتغير الأول على حجم الفرص التي تتيحها السلطة للحركات ومدى قدرة الطرفين على التعاون في مختلف المشاريع التي تخدم مصالح الجانبين السلطة والحركة، والثاني يتمثل في مدى تحديد تلك الحركة لقرارات السلطة الحاكمة، ورفضها الانصياع لقوانينها، والعمل على استغلال شتى النفوذ من أجل الضغط وتهديد أركان النظام القائم، أما الثالث فهو دليل على انقطاع العلاقة نهائيا بينهما وعدم مراعاة النظام القائم لتلك التهديدات التي تطلقها الحركة هنا وهناك على مختلف منابرها وهياكلها التنظيمية، من خلال رفض الاستجابة لمطالب الحركة والعمل والتقليل من تلك التهديدات بل أكثر من ذلك تبسيطها والاستخفاف بها، الأمر الذي يعجّل بانفجار الأوضاع و إعلان الحركة حالة العصيان المدني والتمرد في مختلف أشكاله السلمية والعنيفة على وجه الخصوص كاللجوء إلى الوسائل العنيفة والإرهاب والثورة ....[3]

[1] - عبد العاطي محمد أحمد ، مرجع سابق، ص25.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] - المرجع نفسه، ص27 .

الملاحظ على هذه المتغيرات أنها يمكن أن تتفاعل فيما بينهما خاصة متغير التعاون والتهديد، فلا يمكن تصور سيادة التعاون على الدوام بين الحركة والنظام فإستراتيجية كل منهما تتطلب الإعتماد على وضعية معينة، فتارة تعاون وتارة تهديد وقد تلجأ الحركة إليهما معا إن اقتضت المرحلة أو حتمية المطالب. في حين يتغير متغير التمرد تفرضه معطيات مختلفة ويتطلب وقتا طويلا أو قراءة معمقة حتى يلجئ إليه على أساس أن نتائجه غير محسومة وتداعياته أكبر .

2- العلاقة بين الحركات الإسلامية ذاتها : وترتسم العلاقة هذه في العديد من الأوجه أبرزها:
أ-علاقة تحالف: من خلال محاولات التنسيق في بعض القضايا والعمل على الانسجام في طرح بعض المسائل ذات التوجه المشترك خاصة أمام السلطة الحاكمة كمحاولة تمرير مشروع معين أو رفض قرار....، مما ينعكس إيجابا على قوة الحركتين أو الحركات المتحالفة والذي قد يتم بالفوز في انتخابات أو تشريع قوانين إسلامية تتماشى وتقاليد المجتمع الإسلامي. وقد يمتد التحالف حتى في مواجهة السلطة بالوسائل العنيفة.
ب- علاقة صدام : تبرز هذه العلاقة مع الحركات الإسلامية التي تتعارض في العديد من المواقف السياسية والقضايا الدينية أو حتى الاجتماعية والدعوية فيحدث صدام إما فكري؛ من خلال حرب الخطابات والتصريحات كما يتجلى الصدام في المناقشات الحادة والعمق بينهما والتي تكون في الغالب نقاشات الطرشان أو كما يسمى "**بحوار الطرشان** ".

ج-علاقة صراع : عندما يطفح الكيل وتغلق شتى الأبواب أمام أي محاولة للحوار والنقاش بين الحركتين المتضادتين، فعندها تصبح لغة الصراع هي السائدة متجاوزة بذلك مختلف أشكال الصدام لتصل إلى حد الصراع الدموي من خلال التصفيات الجسدية ، والاغتيالات والخطف واستهداف كوادر الحركتين والعقول المدبرة بهدف شل حركة الخصم وإفشال خططه في احتواء الآخر .

3- العلاقة بين القوى السياسية الوطنية والدولية الأخرى : تتمثل في علاقة الحركات الإسلامية بغيرها من القوى الأخرى داخلية كانت أو خارجية محلية أو دولية فملاحظ مثلا على المستوى المحلي العلاقة المكهربة على الدوام بين الحركات الإسلامية والقوى العلمانية، هذه الأخيرة التي ترفض التعامل مع الحركات بل أكثر من ذلك تعتبرها حركات أصولية تسعى إلى فرض الجمود والتخلف على المجتمع وقطع الطريق أمامه للوصول إلى التحديث والعصرنة وهو ما يفسر الصدامات المتتالية في الكثير من الأقطار العربية بين الحركات الإسلامية والتيارات العلمانية حول العديد من القضايا، المجتمعية وتقريبا نفس الأمر يتعلق بالقوى الدولية حتى وإن اختلفت الوسائل وتعددت الطرق إلا أن ما يلاحظ هو غلبة عامل البراغماتية على علاقة الحركات الإسلامية بالقوى الدولية " **فصديق اليوم قد يكون عدو الغد** " والعكس صحيح فالمصلحة هي التي تحكم في الغالب، الأمر الذي يجعل القراءة

في جوهر العلاقة بينهما يكتسيها الكثير من التعقيد والتشابك، حيث من الصعوبة بمكان مثلا إدراك الروابط التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية ببعض الحركات الإسلامية نظرا لتداخل حدود التحالف والتعاون والصراع بينهما.

صفوة القول، سواء تعلق الأمر بالمحددات الداخلية أو المحددات الخارجية للحركات الإسلامية وعلى ضوء ما تم توضيحه تبرز لنا مدى هيكلية تلك الحركات خاصة على المستوى التنظيمي وهو ما يميزها عن التنظيمات السياسية الأخرى من جهة، وكذا المستوى الأيديولوجي التي تستمده من الدين الإسلامي والذي بدوره يمنحها بعدا فكريا متينا قلما نجده لدى مختلف التشكيلات من جهة ثانية، كما تطفو على السطح وبشكل بارز علاقة الحركات الإسلامية بالسلطة الحاكمة والتي تحكمها العديد من المتغيرات وتتفاعل معها الكثير من التحديات، كما هو الأمر مع الشأن الدولي الذي عرف تحولات جذرية خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، والتي على إثرها جعلت من ظاهرة الإسلام السياسي ظاهرة عالمية أو كما تسميها بعض الأقلام الغربية "**بعولمة الإرهاب الإسلامي**" "Globalization of Islamic Terrorism"؛ فتبني تنظيم القاعدة المسؤولية في هجمات 09/11 كان له دورا كبيرا في توجيه الرأي العام الأمريكي والعالمي، أحد أهم أهداف الحروب هي اختراع العدو الخارجي لتبرير شنها، العدو هو **أسامة بن لادن** الذي يهدد أمن أمريكا، وهنا توفرت الحجة لشنها، فأضحت الحرب الاستباقية على الإرهاب الإسلامي ضرورة للدفاع عن الوطن، حيث قلبت الحقيقة لتصبح أمريكا تحت الهجوم. [1]

المطلب الخامس/ تصنيفات الحركات الإسلاميــة: إن تعدد المفاهيم وكثرة المصطلحات والتسميات التي تطلق على الحركات الإسلامية والتي تم توضيحها بشكل موسع في إشكالية التعريف انعكس ذلك على صعوبة وضع تصنيف موضوعي ودقيق لتلك الحركات، من منطلق التباين في المعايير والاختلاف في وضع المقاييس من طرف كل باحث، لكن هذا في حقيقة الأمر لا يمنعنا من محاولة تقديم بعض الإسهامات الفكرية في هذا المجال مع الحرص على صياغة تصنيفات تتماشى مع توجهاتنا الإسلامية والابتعاد عن الأوصاف الغربية خاصة فيما يتعلق بوضع المقاومة المشروعة في خانة الإرهاب الدولي .

من هذا الإطار يمكن معالجة بعض التصنيفات المقدمة هنا وهناك بهدف التوصل إلى تصنيف نعتمده في هذه الدراسة.

يميز **الدكتور غالي شكري** بين تصنيفات للحركات الإسلامية هي؛

–الأيديولوجيا الشعبية الراقدة في الوعي الجمعي .

---

[1] - Michel Chossudovsky and Finian Cunningham, The Globalization of War: The "Military Roadmap" to World War III, in : http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=28254

-المؤسسة الدينية .
-تيار الإصلاح الديني من الأفغاني إلى محمد عبده .
-سلفية الإخوان المسلمين.[1]

ويذهب المختص **محمود العالم** إلى التمييز بين أربع حركات أصولية إسلامية ، ثلاث منها متنورة وجماهيرية وتشمل الحركات الأصولية الأولى (الوهابية وغيرها)، والتوجهات الإسلامية العقلانية المستنيرة، والحركات الإسلامية السياسية الجماهيرية وتتمثل في حركة الإخوان المسلمين. ورابعة يسميها بأنها " **حركات أصولية إسلامية رجعية متخلفة ومتعصبة وكهنوتية ومستبدة** ".[2]

في حين يقسم **الباحث عبد الله حنا** الحركات الإسلامية إلى سبعة تيارات، منها التيار الأزهري السلطوي، وتيار رجعي ديني مثله في حزب التحرير الإسلامي وحركة الإخوان المسلمين، وتيار رابع سعودي وتيار خامس ديني رجعي يتألف من عناصر ذات اتجاه ديني يستبصر بالقيم الديمقراطية والثورية في العصر الراهن، ويلتقي مع تيار عريض من الإخوان المسلمين.[3]

كما حاول الباحث الفرنسي **Oliver ROY** تقسيم الحركات الإسلامية إلى ثلاثة أصناف أساسية هي :

1- الجماعات التقليدية: هي التي تقدم الإسلام بصورة تتفق مع الممارسة الثقافية المحلية وتقبل السلطة السياسية للعائلات المقدسة والأولياء الصالحين، كما أنها لا تندمج بسهولة مع الجماعات الوطنية القومية الأخرى وأقل حصولا على الاعتراف الدولي، ومن أهم هذه الجماعات التقليدية اليوم الطوائف الدينية في المغرب والتي تولي دعما كبير للملك فيما يطلق عليها "**بالإسلام الرسمي**" وتنحدر هذه الجماعات في الغالب وتتسامى في المناطق الريفية من رجال الريف والفلاحين والقبائل .

2- الجماعات الأصولية: فهذه الجماعات ذات توجهات ثورية يبحثون عن تطهير الإسلام من الممارسات السلبية للمسلمين وغير المسلمين وتحويلها إلى ممارسات نقية في العقيدة كالتي سادت مرحلة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ويعتقد الأصوليون أنهم فقط الرجال المحنكين الذين يستطيعون تفسير القرآن والحديث، وجعل رجال السلطة ومخططاتهم تتوافق مع الدولة الإسلامية، كما تعتبر المدرسة الإسلامية أهم وسيلة لديهم لتأطير المتخرجين منها على غرار زعماء الثورة الإيرانية وكانت هذه الجماعة في البداية تجند الصفوة المنحدرين من المدن. لكن في عام 1980 أصبحت تجند جيل جديد من الفقراء والأفراد النازحين من المدن، ليفرض ذلك منافسة داخل الأصوليين نفسهم بظهور جيل جديد يسمى الأصولية الجديدة (**New Fundamentalism**) مثل حركة طالبان في أفغانستان.

---

[1]- تركي علي الربيعو، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، المغرب : المركز الثقافي العربي، 2006، ص47.

[2]- المرجع نفسه، ص 47.

[3]- المرجع نفسه، ص48.

3- الجماعات الإسلامية: ظهرت هذه الجماعات على كرد فعل على ظهور الأصولية، وتسعى إلى تجنيد الأشخاص ذوي الأفكار الحديثة والدين قضوا وقت في الغرب من طلاب جامعات أو مهندسين أو حتى دكاترة لأنهم يعتبرونهم يمثلون الإسلام السياسي " **التكنوقراطي**"، كما تستخدم هذه الجماعة مع خلفياتهم الكسموبوليتانية وسائل عديدة جلبوها من الغرب إلى منظماتهم، بهدف تحويل المجتمع الإسلامي ليس فقط إلى التقوى والورع وإنما أيضا إلى التقدم والرقي. وقد عرفت هي الأخرى تحولا فكريا بظهور الجماعات الإسلامية الجديدة والتي تعتقد أن الدولة يجب أن تمثل كل المواطنين وليس فقط المسلمين (حق المواطنة) ، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية هو أمر شخصي في الدول التي يشكل فيها المسلمون أقلية مثل الهند وأندونسيا.[1]

أما الباحثة **Tamara Cofman Wittes** فقدمت تصنيفات مغايرة عن التصنيفات السابقة نظرا لاختلاف المعايير حيث ركزت على معيار العنف والديمقراطية وجاءت بثلاثة أصناف للحركات الإسلامية هي :

***الصنف الأول:** يتمثل في الحركات المتطرفة أو العنيفة وأبرزها **تنظيم القاعدة** وأتباعه وحلفاؤه في العراق والجزائر وجزيرة العرب وغيرها من البلدان... وهي حركات تمجد العنف باعتباره واجبا شرعيا حسب رأيهم ويرفضون الديمقراطية باعتبارها انتهاكا لحكم الله.

***الصنف الثاني**: الأحزاب الإسلامية المسلحة المحلية أو الوطنية؛ مثل **حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين،** وهذا الصنف ينشط في الغالب في الدول الضعيفة أو المناطق التي ليس فيها دولة أصلا، وهي تجتمع بين الأيديولوجية الإسلامية والمطالب السياسية، وعلى عكس الصنف الأول يسعى هذا الصنف إلى الاستفادة من الدعم الشعبي في المجتمعات المحلية كما أنه يعتبر أكبر مهدد للعملية الديمقراطية، لأنه يبقى دائما على استعداد لاستخدام الرصاص وقلب نتائج الاقتراع .

***الصنف الثالث:** الحركات الإسلامية المعتدلة أو السلمية التي تنبذ العنف وتتطلع إلى دور سياسي في بلدانها دون الحديث عن أهداف انقلابية، وتعمل هذه الحركات في إطار أحزاب قانونية مثل حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن ، حزب العدالة والتنمية في المغرب ، وتسعى إلى مطالبة السلطة الحاكمة بانتهاج سياسات إسلامية معتدلة، من خلال مشاركتها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية

---

[1] -Yahya sadowski ,political Islam: Asking the wrong Questions? Annual Review of Political Science, Vol. 9: 215-240 June 2006.p56.

وتقديمها لمشاريع إسلامية والضغط على مؤسسات النظام لتبنيها، والعمل على إقناع أفراد المجتمع بضرورة الإلتزام الديني بالطرق السلمية.[1]

فإن كان التصنيف السابق ركز على معيار العنف بالدرجة الأولى ، فهناك تصنيف آخر أخذ بمعيار الديمقراطية وقسم الحركات الإسلامية إلى قسمين :

***القسم الأول:** يضم الحركات التي تتواجد بنسبة متفاوتة في برلمانات بعض الدول العربية وحكوماتها، وهي حركات مقتنعة بالديمقراطية وتعمل على ممارستها بالمشاركة فعليا في المؤسسات الدستورية للبلاد، كما تعمل على تقديم اقتراح حلول لشتى القضايا الوطنية والدولية .

***القسم الثاني:** يضم كل الحركات الرافضة والمناهضة للعملية الديمقراطية برمتها و كل ما ينتج عليها من قرارات، والعمل على مواجهتها بشتى الطرق بما فيها العنيفة.[2]

على عكس التصنيفات السالفة الذكر والتي ركزت على معيار وأهملت معيار آخر نجد تصنيف مجموعة خبراء في الحركات الإسلامية يمتاز بالدقة والتفصيلية والشمولية في آن واحد، نظرا لتطرقه إلى معظم الحركات الإسلامية باختلاف توجهاتها وتباين استراتيجياتها وقد تم تقسيمها إلى فئتين أساسيتين :

***الفئة الأولى : الحركات الإسلامية الدينية:** التي تقوم بتفسير النصوص الدينية بطريقة حرفية تستند إلى قاعدة "عموم اللفظ" وليس "خصوص السبب" ، الذي ذكرت في سياقه تلك النصوص، الأمر الذي يدفعها إلى إصدار أحكام متسرعة بتكفير الأنظمة الحاكمة وتجهيل المجتمعات والأفراد ، وتنقسم إلى قسمين هما:

القسم الأول الحركات المتطرفة السلمية / ترى أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة أو ممارسة الجهاد، فهي تؤمن بعدم ممارسة أي أفعال عنيفة ضد النظم والمجتمعات التي تصنفها بالكافرة والجاهلة وهي طريقة التعامل معهم ، وبدورهم ينقسمون إلى فرعين :

الفرع الأول/ التكفير والهجرة : ترى أن المجتمعات الإسلامية المعاصرة ليست مجتمعات إسلامية بل إنها ارتدت إلى الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام، وبالتالي فهي كافرة سواء بالنسبة

---

[1] - Tamara Cofman Wittes, Islamist parties: Three kinds of movements, Journal of Democracy, vol 9l, N=03, 2008,pp 22-26.

[2]– وليد نويهض، الحركات الإسلامية والفكر المعاصر: تجدد الاختلاف بين الإخوان والجهاد، الوسط ، العدد 1988، الصادر بتاريخ 15 فيفري 2008 ، ص 15.

للأفراد أو الحكام أو نظام الحكم ومؤسساته، لذلك لابد من هجرها واعتزال المجتمع أو الانفصال عنه كالهجرة النبوية .

الفرع الثاني / حركات إعادة الدعوة : هي الأخرى تؤمن بجاهلية المجتمع لكن مهمتها ليس الهجرة أو الاعتزال بل دعوة الناس الذين يجهلون الإسلام، ومن أبرز تلك الحركات ما يعرف" بجماعة التبليغ والدعوة "[1]

القسم الثاني الحركات الجهادية العنيفة/ حيث ترى أن المجتمعات الجاهلية لا يجوز إعادة دعوتها إلى الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ ، ويعتبر الجهاد الوسيلة الوحيدة من أجل أسلمة المجتمع ، لكن نتيجة الاختلاف في الظروف والمراحل والمناطق في نشاطها تفرعت إلى ثلاثة فروع هي :

الفرع الأول/ الحركات المحلية الطابع: تنطلق من فكرة العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد، ولذلك تعد إسقاط حكومات الدول المنتمية إليها مهمتها الجوهرية، وهذا بإعلان الجهاد ضدها ومن أبرز الأمثلة نجد **الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر الجماعة الإسلامية في الجزائر، الجماعة المقاتلة في ليبيا.....**

الفرع الثاني/ الحركات الانفصالية الاستقلالية: تركز نشاطاتها في مناطق الأقليات المسلمة داخل الدول غير الإسلامية، ويتداخل مفهوم الجهاد ضد العدو الخارجي غير المسلم المسيطر على الأقاليم التي تسعى لاستقلالها مع مفهوم التحرير الوطني وتقرير مصير الأقاليم التي تسكنها الأقليات الدينية والعرقية ، على غرار الحركات الموجودة في **كشمير بالهند وحركة الشيشان الموجودة بروسيا الاتحادية .**

الفرع الثالث / الحركات الدولية المجال: على عكس الحركات الجهادية محلية الطابع تقر هذه الحركات بأن "العدو البعيد" أولى بالقتال من " العدو القريب" كما أنها تتفق مع الحركات السابقة الذكر حول جاهلية المجتمعات وتكفيرها، وتعد أفغانستان المهد الذي ولدت فيه إبان الغزو السوفيتي لها الفترة الممتدة من 1979- 1989. [2]

***الفئة الثانية: الحركات السياسية والاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي :** هي تلك الحركات التي تتبنى برامج سياسية واجتماعية تقوم أساسا على مفهوم الشريعة، وعلى عكس القراءة النصية الحرفية التي تتبناها فئة الحركات الإسلامية الدينية، تستند هذه الحركات ذات البرنامج الإسلامي في تفسيرها للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية إلى مقاصد الشريعة وأسباب النزول ومآثر الصحابة ، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين :

---

[1]- إبراهيم النجار(وآخرون) ، مرجع سابق، ص 18 .

[2]- المرجع نفسه، ص 22 .

القسم الأول : الحركات السلمية الساعية إلى الحكم / وهي حركات سلمية تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية ، وقد اتخذت هذه الحركات قرارا استراتيجيا مند السبعينيات من القرن الماضي بتفادي الصدام المباشر مع خصومها، خاصة السلطة السياسية كما يشمل قرارها اعتماد منهج التدرج وذلك بالتعاون مع شتى القوى القومية والوطنية المعارضة، ومن أبرزها **جماعة الإخوان المسلمين في مصر وأتباعها في مختلف البلدان العربية الإسلامية، أو جماعة النهضة في تونس .**

القسم الثاني : حركات التحرير الوطني المسلحة / وهي جزء من الحركات السياسية والاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي، لكن ظروف الاحتلال الأجنبي دفع بها إلى تبني برنامج للتحرير الوطني يتمحور حول فكرة الكفاح المسلح واستخدام العنف ضد القوى الأجنبية التي تحتل بلادها ، ومن أهمها **حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحزب الله اللبناني.**[1]

المبحث الثاني: ماهية الإرهاب الدولي.

يتأسس هذا المبحث على الضبابية التي تكتنف مصطلح الإرهاب عموما، رغم الانتشار الواسع للظاهرة خاصة بعد أحداث 2001/09/11، أين أصبح من أكثر المصطلحات تداولا على الساحة الإقليمية والدولية بمساعدة وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة لكن هذا لم يشفع للأسرة الدولية أن تتوصل إلى تعريف جامع ومانع للإرهاب، وهذا ما سنتطرق له من خلال المطالب الموالية .

المطلب الأول: إشكاليـــة التعـــريف: نتطرق في هذا المطلب إلى الصعوبات التي تواجه أي باحث في تقديم تعريف موضوعي دقيق لظاهرة الإرهاب الدولي؛ وتتباين هذه الصعوبات بين المنهجية والنظرية والتحليلية والأيديولوجية والسيكولوجية. ومنه يمكن تحديد أهم هذه الصعوبات في النقاط التالية:

1- لا يوجد اتفاق دولي على تعريف الإرهاب، نظرا لوجود خلاف كبير في تحديد معناه وحدوده، فما يراه الباحث إرهابا يجده غيرهم نضالا مشروعا، وهناك ثلاث اتجاهات أساسية في هذا السياق:

الاتجاه الأول: يضم بعض الباحثين الذين يستبعدون وجود تعريف مجمع عليه للإرهاب نتيجة عجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى تعريفات شاملة تحض بقبول الجميع .

الاتجاه الثاني: يرى أصحابه أن تعريف الإرهاب ممكن من خلال وصف الأفعال المادية التي يمكن أن يطلق عليها لفظ إرهاب من دون النظر إلى مرتكبيها ودوافعهم التي قد تكون مشروعة فالإرهاب

[1]- إبراهيم النجار(وآخرون) ، مرجع سابق، ص ص 23 –24.

عندهم هو اغتيال ورهن الأشخاص وخطف الطائرات، فهذه الأفعال الإرهابية ومرتكبيها توصف بالعمل الإرهابي بغض النظر عن دوافع ارتكابها.

الاتجاه الثالث: هو الاتجاه الذي يقوم على الدراسة الموضوعية والعلمية التي يقوم بها الباحثون مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف ودوافع الإرهاب بغض النظر على الأساليب والإشكال المتخذة لتنفيذه.[1]

2- **العراقيل الإبستمولوجية:** التي تقف دون معرفة موضوعية للإرهاب، حيث يعرفها المفكر **Bachelard** بأنها عوائق تحول دون تعريف المعارف العلمية وتقديمها ويلخصها في المحاور التالية:

* المثالية (L'idéalisme): التي تحصر الإرهاب في عالم يسبح ومحاط بالضمير الذي يرجع كل شيء للوجود الموضوعي.

*الوضعية (Le positivisme): فاسم الحيادية axiologique أما معناها أولي أو بديهي أو مسلم به، يخلص إلى استحالة بناء وتشييد مفهوم للإرهاب كمعنى مجرد أو كتطور.

*النسبية المطلقة (Relativisme absolu): التي تشل التفكير العلمي .

* الشعبية(populisme): التي أضلت وخدعت بفكرة "العنف من تحت "أو العنف من أسفل أي من طرف الشعب أو الجماهير، وليس من الأعلى أي من طرف نظام الحكم

*الجوهرية (Substantialisme): تركز على الخصائص والمميزات الرئيسية دون مراعاة في الزمان والمكان.

*وجهة النظر الغربية: التي ترى ظاهرة الإرهاب أنها ظاهرة وليدة النظم غير الديمقراطية وأن النظم الديمقراطية بعيدة كل البعد عن هذه الظاهرة .[2]

3-عقبة أصل المصطلح: هناك من يرجع أصل المصطلح إلى العصر اليوناني، حيث كان للفيلسوف اليوناني أرسطو دور في فهم الاضطهاد والاستبداد باعتباره الشكل الأسوأ للحكومة فالمستبد هو الذي يتولى الحكم بطريقة غير شرعية من خلال استخدام العنف والترهيب فمثل هذا السلوك الفردي لا يهتم بمصالح وشؤون شعبه بل بمصالح حاشيته، لذلك يرى أرسطو ضرورة وضع حد لهذا المستبد لأنه ينشر الرعب والخوف والكراهية في نفوس شعبه (معارضة) فاغتيال المستبدين والطغاة بسبب حوافز سياسية هي ممارسة قديمة تحمل بعض التشابه للإرهاب الحديث، لكن تختلف عنها، لأن الهدف الأول في اغتيال المستبدين ليس جلب اهتمام الجماهير والملاحظين مثل ما هو حاصل مع الإرهاب الحديث، فبعض الجماعات الصغيرة تعرّض بعض أعضاءها للاغتيال بهدف خدمة المبادئ الدينية، في حين أن الإرهاب الحديث يسعى لتحقيق رسائل معينة.[3] والبعض الآخر يرجع أصل الإرهاب إلى

[1]- أحمد عبد الكريم سيف، الإرهاب: إشكالية المفهوم ، دراسات سياسية ، السنة الأولى، العدد الأول، أوت 2009، ص ص9- 10 .

[2] - Boukra Liess, Le Terrorisme: Définition-Histoire-Idéologie Et Passage a Lacté, Alger: Chihab Editions,2006,p24.

3- Lenord Weinberg And William Ľubank, The Roots Of Terrorism: What Is Terrorism?, New York: Chelsea House , 2006, p-p 20 – 21.

اكتشاف العالم الجديد، عندما بدأت الهجرة إلى أمريكا وإبادة الملايين من الهنود الحمر السكان الأصليين للقارة، وذلك باسم الحرية والتقدم والحق الإلهي في القضاء على الهمج، إذ تم وصفهم بالبشر المتوحشين بغير رحمة، ووسيلتهم في ذلك هي شن الحروب وذبح الجميع . [1]

هناك أيضا من يرجعه إلى أول وأخطر طائفة دينية يهودية تسمى **السيكارى (Sicarri)** حيث كانت تمتاز بتنظيم محكم، تمارس التخريب ضد الحكم الروماني كالقتل والحرق وهدم المنازل ....من أجل تحقيق هدفهم وهو إعادة بناء هيكل اليهود المعروف " بالمعبد الثاني" الذي تم تدميره على أيدي الرومان عام **70 م**، وتم تشريدهم فيما يسمى" بمأساة قلقة "، وكان ذلك نقطة البداية لمزيد من التطرف والصراع الديني المحتدم اليوم في الشرق الأوسط، ولعل اغتيال **إسحاق رابين** رئيس الوزراء الإسرائيلي 1995/04/25 على يد يهودي متطرف اعتراضا على توقيعه لمعاهدة السلام مع الرئيس الفلسطيني دليل على مدى تعصبهم وتطرفهم .[2] في حين يرى آخرون أن أصل المصطلح يعود إلى دعاة الثورة الفرنسية الذين أعدموا الملك لويس 16 عام 1789 وحملوا شعار "**أن الرعب هو قانون اليوم**" ، وقد أطلق عليهم اسم "اليعاقبة " [3] وهم جماعة عملوا على إرهاب أعداء الثورة باستخدام الترهيب قانونا وفعلا ، **فقانونا**؛ أصدروا مرسوم 1792/08/28 يقضي بتفتيش البيوت واعتقال خصوم الثورة ، بلغ عددهم حوالي ثلاثة آلاف معتقل . وفعلا؛ من خلال أوامر مجلس الثورة بقيادة **روبسبير** بإعدام كل المعتقلين والمساجين بتاريخ 1793/09/02 تحت شعار "**حماية الثورة والخوف من تعاونهم مع الأعداء**"[4]

نتيجة لذلك تم شرعنة الإرهاب حينما تبناه رسميا المؤتمر الوطني المنعقدة في **1793/03/05** وحضره وفود 48 دائرة انتخابية يمثلون إرادة الشعب الفرنسي ، وذلك عندما صرح قادة المؤتمر: " **لقد حان الوقت لإرهاب المتآمرين على الشعب، ضعوا الإرهاب في جدول الأعمال** "[5]

وعليه يمكن القول أن أصل المصطلح وخلفياته التاريخية المتعددة ، بقدر ما أعطتنا نظرة شاملة عن تطور هذا المصطلح، بقدر ما زادت في تعقيده، من منطلق خلفيات كل حدث وتداعياته، فبغض النظر عن اغتيال المستبد كما ذهب إليه أرسطو وبغض النظر عن إبادة الهنود الحمر، وبغض النظر عن إعدام المعتقلين لحماية الثورة ، فإن كل هذه المظاهر وغيرها ساهمت بطريقة أو

[1]- زكى على السيد أبو عظة، الإرهاب في اليهودية والمسيحية والإسلام والسياسات المعاصرة ، القاهرة : دار الوفاء للطباعة والنشر 2002 ص 224.

[2] – محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب: الأسس الفكرية والنفسية والتربوية لدراسة الإرهاب، عمان: دار الجامد للنشر، 2006، ص 79 .

[3]– **اليعاقبة أو اليعقوبين:** هم جماعة تعتنق الديمقراطية حسبهم خلال الثورة الفرنسية وكانوا يعقدون جلساتهم واجتماعاتهم في دير الرهبان اليعاقبة حتى سميت فترة استيلائهم على السلطة بالجمهورية اليعقوبية .

[4]– سالم الهيناوي، التطرف والإرهاب في المنظور الإسلامي والدولي، القاهرة : دار الوفاء للطباعة والنشر، 2004، ص 53 .

[5] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

بأخرى في التأصيل لظاهرة الإرهاب من جهة، ومن جهة ثانية تباين النوايا والخلفيات في ارتكاب تلك الأعمال الإرهابية انعكس سلبا في تحديد مفهوم الإرهاب **هل هي أعمال شرعية أم غير شرعية ؟ وهل هي أعمال إجرامية إرهابية أم أعمال الدفاع عن النفس؟** وهي نفس الأسئلة تقريبا التي تطرح اليوم في الساحة الدولية خصوصا بعد أحداث 11 من سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب .

4- إن دراسات وأبحاث الإرهاب بشكل عام حقل معرفي بيّني أي أنه "**حقل هجين**" **(Interchisciplinary)** ، يجمع بين القانون، الاقتصاد، العلوم السياسية، العلوم الأمنية، علم الاجتماع، علم النفس، علوم الاتصال والإعلام والفقه....[1] فمعرفة حقيقة هذه الظاهرة يتطلب منا الإلمام قدر الإمكان بهذه المجالات السالفة الذكر أو على الأقل فهم البناء الترابطي بين هذه المجالات ودرجة تأثير كل مجال على الآخر حسب سياق تحليل المصطلح كالتحليل في السياق السياسي دون إغفال عن السياق الاجتماعي والاقتصادي مثلا.

5-من أبرز الصعوبات التي تواجه مصطلح الإرهاب هو ربط العديد من الباحثين لهذا المصطلح بالمشكل الأخلاقي القيمي، حيث يعتبر أحد الأسباب الأساسية في عدم تحديد تعريف دقيق للإرهاب، فمحاولات التعريف عموما تفترض أن بعض أنواع العنف السياسي هي مبررة بينما الأخرى هي غير مبررة ، لذلك فالكثير يعتبر أن الأعمال الغير مبررة هي أعمال إرهابية.[2] وعليه من أجل التوصل إلى تعريف أكثر قبولا هو ضرورة تجاوز السلوك ليشمل المحفز الفردي، والوسط الاجتماعي، والهدف السياسي.[3] في هذا الإطار اعتبر نائب مدير المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية **باسل الحسين،** أن مفهوم الإرهاب مفهوم مراوغ لأنه يجمع بين المعيارية والتوصيفية، ويلامس القيم كما يلامس الحياة المادية، لذلك صعب على الباحثين تحديده كما يعسر على السياسيين ضبط بوصلته التي تسير في كل الاتجاهات، ويعزى ذلك إلى العلاقة الشائكة للإرهاب بالسياسة في أربع محاور هي: **التوظيف السياسي، الأدلجة السياسية إرهاب الدولة والجماعات، تناقض الرؤى.** في حين أكد **عمرو حمزاوي** باحث بمركز كارنيجي للشرق الأوسط في هذا السياق، أن مفهوم الإرهاب في السياسة الدولية مرتبط بأربعة نقاط هي:

---

[1] – عبد العزيز شادي، أطفال الشوارع ومستقبل الإرهاب في شمال إفريقيا، المؤتمر الأول لمكافحة الإرهاب 05/04/أفريل 2007 مركز الجمهورية لدراسات ومكافحة الإرهاب القاهرة .

[2] -Grant Wardlad ;Political Terrorism: Theory, Tactics and Counter – Measures , New York : Cambridge University Press ,p 04.

[3] -Ibidem.

- **التعامل الالحاقي:** من خلال إلحاق مفهوم المقاومة بمفهومي الإرهاب والراديكالية، وهو إلحاق لا يخلو من مغالطة منهجية.
- **تديين المفاهيم:** وهو مفهوم أخذ دلالته بعد هجمات **09/11**، حيث تغيرت نظرة الغرب نحو الإسلام، واشتد الصراع لا على المصالح فحسب بل أيضا على المفاهيم، مما أدى إلى تديين الكثير منها أبرزها مفهوم الإرهاب.
- **إرهاب الدولة:** المتمثل في ثلاثة مستويات هي دولة الاحتلال(إسرائيل في فلسطين وأمريكا في العراق وأفغانستان....)، الدولة الاستبدادية(النظم العربية وما تمارسه من عنف...)، وأخيرا إرهاب الجماعات الذي يبرز عندما تغيب الدولة أو تضعف كحالة اليمن والصومال....
- **المقاومة:** المرتبطة بثلاث قضايا هي: شرعية المقاومة(الحركات التحررية) وشروطها، وما بعد المقاومة(عسكرة المجتمع وعلاقة المقاومة بالدولة....).[1]

6-تذبذب وجهات نظر الفواعل السياسية المتمثلة في مواقف الدول (السياسي، الحكومي وصناع القرار) تجاه الإرهاب، وكذلك فشل المجتمع الدولي في صياغة مبادرات متعددة أو ثنائية فعالة في تحديد مشكلة الإرهاب، في مقابل وضوح واستقرار أغلب الأكاديميين في معالجة الظاهرة الإرهابية على أساس أن أحكامهم تكون في الغالب بعيدة عن الحسابات السياسية والرسمية، وما يزيد الأمر تعقيدا هو مشكلة التواصل السياسي والأكاديمي لأن صناع القرار كثيرا ما يرفضون التحليل التقني من منطلق عدم جدواه في ظل التحولات السياسية التي تواجهها الدولة. ونتيجة انعدام الصلة بينها، فإنه من الصعب التمييز بين الأعمال المشروعة وغير المشروعة، بالإضافة أن هناك بعض الدول تقدم دعما سياسيا لبعض الجماعات لتحقيق مصالح قطرية ضيقة، مما يحول دون تقديم تعريف عالمي للإرهاب يمكن أن يقدم قاعدة القانون والفعل الدولي، فعلى سبيل المثال مقدمة **منظمة التحرير الفلسطينية** تعتبر من قبل بعض الدول على أنها جماعة إرهابية لا تمتلك أي شرعية سياسية، وهي تستخدم مناهج وطرق إرهابية غير مبررة أخلاقيات للوصول إلى أهداف غير مقبولة، في حين تراها دول أخرى ممثلا شرعيا لشعب مضطهد تستخدم عنفا مبررا أو ضروريا للوصول إلى العدالة والأهداف المصيرية. إذن فالتعريف يبقى مركزا على المبرر الأخلاقي في حين أن الدراسة العلمية للإرهاب يجب أن تشرح وتشرّح الظاهرة وليس فقط تبريرها.[2]

---

[1] – مركز الجزيرة للدراسات بالاشتراك مع مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية البريطاني ومركز دراسات مسلمي أوروبا بجامعة أكستر، ورشة بعنوان: رؤى في الإرهاب والمقاومة والراديكالية، قطر في 27/26 سبتمبر 2010.

[2] -Grant Wardlad, op. cit ,p p 04 - 05 .

وهو الأمر الذي حاول توضيحه الدكتور **إسماعيل الغزال** من خلال طرحه بأن مصطلح الإرهاب أصبح على كل لسان، خصوصا بعد تطبيقه على عدد من أعمال العنف لا يمكن وصفها بالإرهاب، فالحكومات تعتبر كل عنف يقوم به خصومها السياسيون إرهابا، وأعداء هذه الحكومات يعتبرون أنفسهم ضحايا إرهاب هذه الحكومات، والجدل يبقى قائما بين الطرفين.[1]

7- العدد الهائل من التعاريف المقدمة لمفهوم الإرهاب، جراء اختلاف الأدوات والأهداف والنتائج ، حيث تجاوزت مئة تعريف في الفترة الممتدة بين (1936-1971)، الأمر الذي يؤكد صعوبة التوصل إلى تعريف متفق عليه بسبب تعدد الرؤى واختلاف وجهات النظر والانتشار الواسع للظاهرة خاصة فيما لحق العالم من جرائم خلال العقدين الآخرين من تاريخ المجتمع الدولي، حيث لا يزال الباحثين حتى الآن يلتمسون طريقهم للوصول إلى تعريف دقيق وشامل للإرهاب وهناك العديد من المحاولات التي وضعت في شكل كتلة متراصة من الألفاظ من دون الفصل بينها، وعليه نجد " **أن تعريف الإرهاب وصف طويل دون فواصل ضرورية تتيح الفهم**".[2]

8- في ظل عولمة وسائل الإعلام والاتصال، وما أنجر عنه من المد الهائل لأحدث وسائل التكنولوجيا خاصة الشبكة العنكبوتية (**Internet**) وتداعياتها على الخبر وسرعة انتشاره في مختلف أجزاء المعمورة ، فلم تسلم ظاهرة الإرهاب هي الأخرى من عدوى العولمة [3]. من خلال التهوين والتهويل، وكلاهما أمر خطير يعيق الفهم ويشل التفكير، مما ينعكس سلبا على معالجة هذه الظاهرة وتداعياتها حتى ظهر نوعا من الإرهاب يسمى "**الإرهاب الإلكتروني**" **أو الأنترناتي،** مما قد يعيق الفهم السليم تجاه الإرهاب وحتى ردود أفعالنا قد تتعرض للتشويه والتضليل .[4]

وبالتالي تشكل الصعوبة الإعلامية في ظل مسارات العولمة تحدي كبير في الوصول إلى تحديد واضح ودقيق لمصطلح الإرهاب وحقيقته .

بالإضافة إلى أن عديد العلماء المسلمين يرون أي تحديد لمفهوم للإرهاب من شأنه أن يظهر جهاد ومقاومة الشعب الفلسطيني على أنه جهاد مشروع لا يندرج تحت مفهوم الإرهاب، مما يعني اعترافا ضمنيا للغرب بأن دولة بني صهيون دولة غازية محتلة، أي غير قانونية وغير شرعية، وهي

---

[1] – إسماعيل الغزالي، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص09.

[2] – حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا، ج4، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،1997 ص ص 24 – 25.

[3] – لتفاصيل أكثر حول الإرهاب والعولمة يمكن الرجوع إلى: طروب بحري، العولمة والإرهاب: التأثير المتبادل بينهما بعد الحرب الباردة،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية،) جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

[4] -Martin C. Libicki, Cyberdeterrence and Cyberwar, USA: RAND Corporation,2009.

الحقيقة التي لا تريد أمريكا وحلفائها الإقرار بها، لأجل ذلك لم يحددوا مفهوما للإرهاب، والأخطر من ذلك لا يريدون تحديده على المدى المنظور، بهدف أن يبقى شعارا مطاطا محرم على المسلمين مباح لهم، ووسيلة ردع تستعمل لتحقيق مصالحهم وأهدافهم، وما احتلال العراق إلا دليل على ذلك.

المطلب الثانـي: تعـــريف الإرهاب: تعتبر قضية الإرهاب من القضايا الأكثر جدلا على الصعيدين السياسي والقانوني خاصة بعد فشل الجهود الدولية المتعددة في وضع تعريف متفق عليه للأسباب السالفة الذكر، يلقى إجماع الأسرة الدولية، لكن على الصعيد الأكاديمي هناك العديد من المحاولات لتعريف هذا المصطلح.

وقبل التطرق لمختلف الإسهامات الفكرية وحتى السياسية والقانونية نقف على الملاحظات الأساسية التالية:

– يعتبر مفهوم الإرهاب مفهوما ديناميكيا، يتطور عبر الزمن نتيجة لتطور الوسائل والآليات وكذا ظهور فواعل جديدة تغذيه وتحركه، واختلاف الظروف والمحيط، وكذا الأهداف والغايات.

– يشير مفهوم الإرهاب –كما تم توضيحه سابقا– العديد من الأحكام القيمية والمعيارية، فما نراه عملا إرهابيا، يراه الآخرين عملا تحرريا للدفاع عن النفس، والعكس صحيح، مما ينعكس سلبا على بناء طرح توافقي بين الدول على اختلاف مستوياتها (متقدمة – متخلفة). وهذا ما أشار إليه **معين رباني،** المحرر في Middle East Report ، لوكالة أنتر بريس سيرفس، "أن وضع تعريف موضوعي للإرهاب وتطبيقه قد يكون مسألة جانبية، فقد أصبح الإرهاب "**لقبا سياسيا**" لتصنيف الأعداء أكثر منه مصطلحا تقنيا لتعريف أعمال إجرامية تنتهك قوانين الحرب ويمكن بموجبه محاسبة مرتكبيها. فقد وصلت الأمور في الشرق الأوسط إلى حد وصف أنشطة فلسطينية أو عربية مسلحة تستهدف أفراد في الجيش الإسرائيلي بأنها أعمال إرهابية، في حين تصنف الأنشطة المسلحة الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين عمدا على أنها أعمال مشروعة للدفاع عن النفس".[1]

– عجز الأمم المتحدة كمنبر عالمي يمثل كل دول العالم على إقرار تعريف جامع ومانع للإرهاب يحل مشكلة التأويل والتحريف اللصيقتين بالمفهوم. فاللجنة الخاصة لمكافحة الإرهاب التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1996، قد دخلت في طريق مسدود في مساعيها للتوصل إلي اتفاق حول مسودة اتفاقية دولية شاملة لمكافحته. وأخفقت اللجنة علي سبيل المثال، في محاولة أخرى وضع تمييز بين "**المقاتلين من أجل الحرية**" و "**الإرهاب الذي ترعاه الدولة** [2] ."

[1] – ثاليف دبين، بعد 15 عاما من النقاش والتفاوض: شلل أممي في تعريف مفهوم الإرهاب، على الرابط:
http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2033

[2] - المرجع نفسه.

– تداخل مفهوم الإرهاب مع العديد من المفاهيم المتشابهة والمتقاربة (كالجريمة– العنف، التطرف، الجهاد....)، بسبب الإدراك الخاطئ، أو نتيجة التوظيف السلبي، أو الخلط المتعمد لتحقيق أهداف براغماتية، ليبقى في نهاية المطاف صعوبة الوصول إلى تعريف دقيق وواضح للإرهاب .

– يقع مفهوم الإرهاب في دائرة المفاهيم والقيم التي تحاول الدول الكبرى فرضها على العالم وفقا لمقاربة "**عولمة الإرهاب أو الحرب على الإرهاب**"، وهذا بعد تراجع مقاربتها حول" **نشر الديمقراطية**"، طبعا في الدول الضعيفة، وذلك بغية الحفاظ على نفوذها في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، أو الحصول على نفوذ أو مكاسب جديدة سياسية، اقتصادية أو إيديولوجية .....أو تبرير سياستها الداخلية، وهذا ما أشار إليه الباحث **Paul Craig Roberts** ، بقوله :" بأن الحرب التي تشنها أمريكا على الإرهاب تهدف إلى خلق إرهابيين، وهي في أمس الحاجة إلى إرهابيين حقيقيين لكي تبرر توسيع حروبها ضد العالم الإسلامي، وإبقاء الشعب الأمريكي في حالة فزع تجعله يتقبل الدولة البوليسية التي توفر الأمن من الإرهاب، وليس الحكومة التي تجاهلت الحريات المدنية". [1]

الفرع الأول/ التعريف اللغوي للإرهاب: تعني كلمة إرهاب في لسان العرب؛ رهب بمعنى خاف والاسم الرّهب، كقوله تعالى (من الرّهب) أي بمعنى الرّهبة، ومنه لا رهبانية في الإسلام، وقد وضعها الله عز وجل عن أمة محمد وأصلها الرّهبنة وتعني الخوف وترك ملذات الحياة ...[2]

فكلمة الإرهاب كلمة مشتقة أقرّها مجمع اللغة العربية من الفعل "رهب " بمعنى خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهب "، وأرهبه بمعنى خوّفه، وأرهب بمعنى ركب الرهب أي ما يستعمل في السفر من الإبل ، ويقال"**رهبوت خير من رحموت**"، أي لأن ترهب خير من أن ترحم.[3]

يؤكد في هذا السياق الباحث **أحمد جلال الدين**، أن المعاجم العربية القديمة قد خلت من كلمات الإرهاب والإرهابي لأن تلك الكلمات حديثة الاستعمال ولم تكن شائعة في الأزمنة القديمة. [4] الأمر الذي جعل مجمع اللغة العربية في القاهرة يقر باستخدام كلمة الإرهاب بوصفه مصطلحا حديثا في اللغة العربية أساسه "رهب" بمعنى خاف وأوضح المجمع أن "**الإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية** "[5].

---

[1]- Paul Craig Roberts , The War On Terror, in: http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=21474

[2]– ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر 1955،ج8، ص 335 .

[3] –عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالإرهاب وأشكاله، في كتاب الإرهاب والعولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات،2002، ص 14.

[4]– أحمد جلال الدين، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الأمن القومي المصري (رسالة دكتوراه في الإستراتيجية القومية)، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة،1984 ، ص15.

[5] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة،2001، ط3، ص390.

أمّا في اللغة الفرنسية فقد ظهرت كلمة إرهاب **(Terreur)** لأول مرة في اللغة الفرنسية 1355 وجاءت في اللغة اللاتينية **(Terror)**: تعني في الأصل خوفا وقلقا متناهيا من تهديد غير مألوف وغير متوقع. [1]

كما تعرّف في قاموس **Robert**: " الاستعمال المنظم لوسائل العنف، من أجل تحقيق هدف سياسي (أخذ أو الاحتفاظ بممارسة السلطة)، فهو مجموعة أعمال العنف من اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير ينفذها تنظيم سياسي للتأثير على السكان وخلق مناخ ينعدم فيه الأمن والاستقرار .[2]

أما في اللغة الإنجليزية فمصدر كلمة **(Terrorisme)** هو الفعل اللاتيني **(TERS)**، الذي استمد منه كلمة **(Terror)** وتعني الرعب أو الخوف الشديد[3]. ويعرفه قاموس **(Oxford)**:" الإرهاب مصطلح يرجع إلى جماعة اليعقوبيين التي عرفت بأعمالها الإرهابية العنيفة إبان الثورة الفرنسية ما بين 1793و 1794 ، فالإرهاب يعني استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية."[4]

الفرع الثاني/ التعريف الاصطلاحي للإرهاب: انطلاقا من صعوبة وضع تعريف اصطلاحي إجرائي للإرهاب للاعتبارات السالفة الذكر، ولمعالجة هذا النقطة بنوع من العمق والتحليل بهدف وضع القارئ في الصورة يمكننا الانطلاق من مجموعة من المناظير التي قدمت إسهامات في هذا الإطار كالآتي :

1-**المنظور القرآني في تعريف الإرهاب:** إن مفهوم الإرهاب في القرآن الكريم مناقض تماما لمفهوم المصطلح في السياق الغربي، هذا الأخير يعرّفه على أنه العنف والإكراه ضد الأبرياء الآمنين لإكراههم على ما لا يريدون، بينما في مفهومه القرآني هو إعداد العدة لإخافة العدو الغادر منعا للعدوان والعنف والقتال.[5] لقوله تعالى: "**ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا أنهم يعجزون وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون، وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم، وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيّدك بنصره وبالمؤمنين**".[6]

فمعنى الإرهاب في الآية الكريمة هو التخويف لردع الخونة والغادرين كي لا يغدروا بالمسلمين المعاهدين، والتخويف في هذا السياق هو إعداد العدة والقوة الرادعة، وليس التخويف بمعنى الإكراه

---

[1]- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة : دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2007، ص91.

[2]- جمال زايد جلال أبو عين، مرجع سابق، ص 21.

[3]- عبد الرحمن رشيدي الهوا ري ، مرجع سابق ، ص 19 .

[4]- جمال زايد جلال أبو عين ، مرجع سابق ، ص 24 .

[5]- محمد عمارة، المفهوم القرآني للإرهاب، جريدة أخبار اليوم المصرية، العدد 2309 ، الصادر في 2008/04/05.

[6]- القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 59 – 62 .

والعنف والقتال، فهو كالعقوبة الرادعة إعلانها يمنع ويردع الجريمة ومن ثم يمنع تنفيذها وهذا عكس الإرهاب في الفكر الغربي القائم على ترويع وإخافة الأبرياء.[1]

كما أن معنى كلمة (ترهبون) التي جاءت في الآية السابقة الذكر، هو زرع الخوف والرعب في نفس العدو، وإشعاره بقوة الآخر لكي لا يقدم على العدوان وهذا الشكل من الإرهاب (المنظور القرآني) هو عمل وقائي ذو دلالات إيجابية، وهو من وسائل الردع العسكرية وأدوات الحرب الباردة، ولا دلالة له على الإرهاب بمعناه المتداول والمعرف في القانون الجنائي، بل هو خطوة نحو السلام والوئام ،لأنه يمنع العدو من ممارسة عدوانه.[2]

وإذا نظرنا إلى مشتقات الإرهاب في القرآن الكريم نلاحظ أنه لم يستعمل المصطلح بصيغة (الإرهاب) وإنما اقتصر على استعمال صيغ مختلفة الاشتقاق من نفس المادة اللغوية بعضها يدل على الإرهاب والخوف والفزع والبعض الآخر يدل على الرهبنة والتعبد، حيث وردت مشتقات المادة (رهب) سبع مرات في مواضيع مختلفة من القرآن الكريم لتدل على معنى الخوف والفزع كالتالي :

(يَرهبُون): "هدى ورحمة للّذين هم لربهم يَرهبون". الأعراف ، الآية 154.

(فارهبون):"وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإيّاي فارهبون". البقرة، الآية 40.

"إنما هو إله واحد فإياي (فارهبون) ". النحل الآية 51.

(ترهبون): "ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم" .الأنفال، الآية 60.

(إسترهبوهم): "واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم "الأعراف، الآية 116.

(رهبة): " لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله " الحشر ، الآية : 13

(رهبا): "ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين" .الأنبياء، الآية، 90. [3]

بينما وردت مشتقات نفس المادة (رهب) خمس مرات في مواضيع مختلفة في القرآن لتدل على الرهبنة والتعبد كالآتي :

(الرهبان) في سورة التوبة الآية 34.

(رهبانا) في سورة المائدة الآية 82.

(رهبانهم) في سورة التوبة الآية 31.

(رهبانية) في سورة الحديد الآية 27.

(فارهبون) في سورة البقرة الآية 40.

---

[1] – محمد عمارة ، مرجع سابق .

[2]– محمود يوسف الشوبكي، مفهوم الإرهاب بين الإسلام والغرب، مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة المنعقد بتاريخ 2 – 2007/04/3 بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية، ص 853 .

[3] –المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وقد جاء تفسير ابن كثير للآية الكريمة (وإياي فارهبون) أي فاخشوني، ترهيب، والرهبة من أجل الرجوع إلى الحق والاتعاظ بما عسى أن ينزل بهم من العقاب .[1]

نلاحظ أن جميع الآيات السالفة الذكر عدا آية سورة الأنفال (60)، والتي فيها إرهاب أعداء الله أعداء المسلمين، وآية سورة الحشر (13-14) ،التي يرهب فيها الكفار من المؤمنين ويخشونهم أكثر من خشيهم من الله تعالى، فإنها تحمل معنى الخوف غير الشديد بل هو خوف ممزوج بالمحبة والخشية والخضوع، كما أن بعضها يدل على التبتل والانقطاع للعبادة.[2]

صفوة القول أن مصطلح الإرهاب بالمفهوم القرآني يختلف عنه تماما في السياق الغربي لذا يرى البعض أن الترجمة الصحيحة لكلمة (**Terrorisme**) هي (**الإرعاب**) من الرعب والذي يعني درجة عالية من الخوف الشديد والهلع الكبير بدل كلمة الإرهاب .

2- **المنظور السياسي في تعريف الإرهاب:** يرتبط أساسا بكل التعاريف المقدمة من طرف مختلف الهيئات الرسمية (السياسية) والأمنية ومنظمات دولية لها أبعاد سياسية، ومنها:

- تعريف الأمم المتحدة: "الإرهاب هو مجموعة من الأفعال الموجهة لاستقرار دولة ما أو تخويف الجماهير العامة أو مجموعة من الأشخاص محددين لأغراض سياسية، وهي بطبيعة الحال أفعال غير مبررة في أية ظروف أو اعتبارات كانت سياسية، فلسفية، إيديولوجية، عرقية، أثنية، دينية أو أية طبيعة توضع لتبريرها."[3]

الملاحظ في التعريف هو التركيز على الغاية من وراء الفعل الإرهابي أكثر من السلوك في حد ذاته، وتعتبر الأمم المتحدة أنه لا يجوز بأية حال من الأحوال ارتكاب فعل التخويف (الإرهاب) تحت أي دافع مهما كان، وإلا فهو مدان ومرفوض .

- تعريف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي(FBI):" الإرهاب هو الاستخدام الغير القانوني للقوة والعنف ضد البشر أو ممتلكاتهم، بغرض إجبار الحكومة أو المجتمع على تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية معينة". [4]

في نفس السياق الذي ذهبت إليه الأمم المتحدة تركز (FBI) على الدافع أو الحافر الذي يجعل الإرهابي يسعى لاستعمال القوة والعنف ضد السلطة السياسية الحاكمة أو ضد أفراد المجتمع.

---

[1]- محمود يوسف الشوبكي، مرجع سابق، ص854 .

[2]- المرجع نفسه ، ص857 .

[3]- Carol Elzain, 'Modern Islamic Terrorism, Jihad and the Perceptions of Melbourne's Muslim Leaders', A thesis of Masters of Arts (Applied Criminology), School of Global Studies, Social Science and Planning RMIT University, January, 2008, p 36.

[4]- Ibid, p 40.

– تعريف الإتحاد الأوربي:" هو العمل الذي يؤدي إلى ترويع المواطنين بشكل خطير أو يسعى إلى زعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات الدولية ."[1]

يؤكد هدا التعريف على الأضرار التي قد تلحق بمختلف هياكل ومؤسسات الدول جراء الفعل الإرهابي ، فالإتحاد الأوربي يركز على النتائج التي يخلفها هذا الفعل أكثر من تركيزه على الحافز أو الدافع، وهذا خلافا لتعريف الأمم المتحدة و تعريف (FBI).

– تعريف وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في أفريل2001: " العنف المتعمد والذي تحركه دوافع سياسية، ويجري ارتكابه ضد أطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين ".[2]

فوزارة الخارجية كهيئة رسمية ناطقة باسم الدولة الأمريكية تعتبر أن الإرهاب هو فعل مقصود تغذيه حوافر سياسية بالأساس ويرتكبه مجموعة من العملاء الموظفين لذلك العمل خصيصا .

وفي قراءة لتلك التعاريف المقدمة نلاحظ أنها تعاريف غربية بالأساس، الأمر الذي يجعلها لا تعطي اهتمام واسع لدوافع الإرهاب، هل هي دوافع شرعية أم غير شرعية، وقد رأينا أنها اعتبرتها كلها غير شرعية، مما يعني أنها لم تولي اهتماما للمقاومة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، أي أنها وقعت في فخ التعميم وهذا من أبرز العوائق التي تقف في وجه تقديم تعريف علمي محايد للإرهاب كما وضحنا ذلك في المطلب الأول، وهو الشيء الذي حاولت توضيحه مختلف المنظمات والهيئات العربية والإسلامية، منها:

– تعريف نخبة الخبراء العرب في تونس 1989: "هو فعل منظم من أعمال العنف أو التهديد به يسبب فزعا أو رعبا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو تفجير المفرقعات وغيرها مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة من الأفراد، وذلك في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير والوصول إلى حق تقرير المصير في مواجهة جميع أشكال الهيمنة أو قوات استعمارية أو محتلة أو عنصرية أو غيرها، وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، بحيث تنحصر أعمالها في الأهداف العسكرية أو الاقتصادية للمستعمر أو المحتل، أو العدو ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان، وأن يكون نضال الحركات التحررية وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع.[3]

[1]– مفهوم الإرهاب وأشكاله، على الرابط: www.alaslh.arg/articels/subarticle/rhab.html12/22/2006 .

[2] - Carol Elzain, op.cit, p 42.

[3]– محمود يوسف الشوبكي، مرجع سابق ، ص 867 .

فهذه القراءة العربية لمفهوم الإرهاب إن صح القول – وضحت الفرق بين الإرهاب المندد به والعمل المشروع التي تسعى إليه الشعوب لتقرير مصيرها، وهذا عكس القراءة الغربية التي لم تشر من من قريب أومن بعيد، لذلك فقد حاولوا هؤلاء الخبراء إبعاد تهمة الإرهاب عن الشعوب المقاومة لكن في إطار قانوني هو عدم مخالفة حقوق الإنسان، وأن يتماشى ذلك مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة . وهذا ما سيتم توضحه في المطالب الموالية بصفة موسعة مختلف الفروق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة .

– تعريف جامعة الدول العربية:" الإرهاب هو كل فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب رعبا أو فزعا، من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو احتجاز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو السفن أو تفجير المفرقعات أو غيرها من الأفعال، مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب التي تستهدف أهدافا سياسية .[1]

التعريف بدوره ركز على مظاهر الفعل الإرهابي من اغتيال، احتجاز، اختطاف ..... أكثر من تركيزه على الدافع أو الحافز لارتكاب مثل هذا السلوك، هذا على الرغم من أنه صادر عن الدول العربية إلا أنه لم يشير إلى المقاومة المشروعة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام؟؟.

3– **المنظور الأكاديمي في تعريف الإرهاب:** ونقصد به مختلف التعاريف الدول المقدمة من خبراء ومختصين في حقل البحث العلمي ومنها على سبيل المثال لا الحصر .

–تعريف الخبير الدولي(Alex schmid):" الإرهاب هو أسلوب من أساليب الصراع، حيث تقع فيه الضحايا الجزافية أو الرمزية كهدف عنف فعال وتشترك هذه الضحايا مع جماعة أو طبقة في خصائصها مما يشكل أساسا لانتقائها من أجل التضحية بها، ومن خلال الاستخدام السابق للعنف أو التهديد الجدي به فإن أعضاء الجماعة يوضعون في حالة من الخوف الدائم. وتعتبر التضحية لمن اتخذ هدفا للعنف عملا غير سوي من قبل معظم المراقبين من جمهور المشاهدين والقصد من هذا الأسلوب الغير المباشر للقتال هو إما شل حركة هدف الترهيب وذلك من أجل إحداث إرباك أو إذعان وإما لحشد أهداف من المطالب الثانوية (حكومة مثلا)، أو أهداف للفت الأنظار (الرأي العام مثلا)

[1]– عبد الرحمن بن عطية الله الظاهري ، الحرب على الإرهاب في ضوء القانون الدولي ، (أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية) جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص146.

لغرض إدخال تغييرات مع الموقف أو السلوك، بحيث يصبح متعاطفا مع المصالح القصيرة أو الطويلة المدى لمستخدمي هذا الأسلوب من الصراع" [1].

– تعريف (Max.Taylor and John Horgan): " الإرهاب هو تكتيك ممارس من قبل السلطة أو جماعة ثورية، أو شخص، حيث يشمل التهديد أو أعمال العنف تتراوح بين انتهاك حقوق الإنسان وتدمير الممتلكات والعنف الجسدي (المادي) والقتل والتعذيب، وعمل الإرهاب موجه عموما نحو تحقيق أهداف سياسية وهو ما يميزه عن العمل الإجرامي الساعي لتحقيق ربح شخصي".[2]

–تعريف الباحث A.sotil: "الإرهاب هو العمل الإجرامي المصحوب بالرعب والعنف بغرض تحقيق هدف أو أهداف محددة".[3]

– تعريف أدونيس العكرة : "الإرهاب السياسي منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أومن أجل تغييرها أو تدميرها.[4]

ويرى العكرة أنه من خلال دراسة ظاهرة الإرهاب عليه تقسيم تعريفاتها إلى اتجاهين:

اتجاه حصري: يضيق مفهوم الإرهاب إلى حدوده الدنيا بصورة تخرج فيها عن مفهوم أعمال من الصعب بل المستحيل استبعادها من مدلول الإرهاب ومعناه .

اتجاه شمولي: تندرج ضمن تعريفاته أعمال ومظاهر عنيفة لا تندرج ضمن مفهوم الإرهاب بالمعنى النوعي لهذه الظاهرة.[5]

وقد تحل مشكلة التعريف، أو على الأقل الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق على عناصر التعريف، فمن الضروري استبعاد بعض العناصر التي لا تدخل في مضمون الإرهاب حتى وإن كانت تؤثر على اختلاف النظرة إليه وهي :

عنصر المشروعية: ونعني به المشروعية الموضوعية، أي أن يكون الهدف من الأفعال مشروعا باعتباره دفاعا عن حق انتصار في نظر القائمين به أو مؤيديهم، وإن كان الفعل يطابق النموذج الإجرامي المنصوص علي في القوانين السارية .

[1] - Alex Schmid, And Alber. J. Jongman, Political Terrorism: Anew Guide to Actors, Authors Concepts, Data Bases, Theories And literature , New York : North Holland publishing, 1988 ,pp 1-2.
[2] -Max Taylor And John Hargan, The Future of Terrorism ,London :Frank less, 2001, p 18.
[3]- A. Sotile, Le Terrorism International, Recueil des Cours de L académie de Droit International, vol 65,1983.

[4] – عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالإرهاب وأشكاله، مرجع سابق ، ص 30 .
[5]– المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

عنصر العدوان: حيث تقابل فكرة العدوان في العلاقات الدولية فكرة البغي في المجال الوطني من تم فإن الفعل الذي يعتبر عدوانا في نظر البعض قد يكون عملا من أعمال التحرر في نظر الآخرين[1].

ما يمكن أن نستشفه من المنظور الأكاديمي هو محاولة تشخيص الظاهرة محل البحث تشخيصا دقيقا من خلال البحث عن الدوافع والحافز، حيث أشار (**schmid**) إلى الترهيب كشكل من أشكال الصراع بهدف تحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية بالتأثير على الأشخاص رسميين أو عاديين لتغيير مواقفهم وسلوكياتهم تجاه الفعل الإرهابي وذلك بكسب تأييدهم وتعاطفهم، في حين ذهب الباحثان (**Taylor and Horgan**) إلى اعتبار الفعل الإرهابي تكتيك ممارس، ويعني خطة منهجية ومدروسة بدقة من طرف فواعل أساسية قد تكون السلطة نفسها وما تملكه من إمكانات تسخرها لخدمة مصالحها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو بدعم جماعات إرهابية معينة، أو جماعات ثورية تسعى للانقلاب على الحكم ، وفي الحالتين يبرز الهدف السياسي الذي يعتبر نقطة مفصلية بين العمل الإرهابي والعمل الإجرامي، كما جاء تعريف **سوتيل** مركزا على العنف المؤدي إلي تحقيق أهداف معينة. أما تعريف **أدونيس** فيرى أن للإرهاب مفهومين يتضح من خلالهما حقيقة الإرهاب، وأن التوصل إلى تعريف واضح للإرهاب قائم على استبعاد بعض العناصر أهمها المقاومة كحق مشروع للدفاع عن النفس. فهو بذلك يذهب في سياق ضرورة الفصل بين الأعمال الإرهابية والأعمال المشروعة.

وفي قراءتنا لتلك المناظير السالفة الذكر حول مفهوم الإرهاب، يمكن استخلاص الحقائق التالية:

1- أن أغلب التعاريف تشترك في خاصية العنف، لكن الملاحظ أن هذه الخاصية وحدها لا تقدم تعريفا دقيقا للإرهاب، لأن العنف في حد ذاته يشمل على أفعال ليست بالضرورة إرهابا كالحرب والاغتصاب ... كما أن جل التعاريف تعتبر أنه عمل عنف غير مشروع ، والعنف في حد ذاته مفهوم واسع ويعرّف على أنه القدرة البدنية التي تسبب الجروح والخراب والدمار، فالعنف الإجرامي كالقتل يرمز إلى أعمال القوة البدنية من أجل إحداث الجروح والخراب ، **لكن هل هذا بالضرورة يقدم على أنه عمل إرهابي؟**. فالصعوبة تكمن في كون استخدام العنف **موجه نحو من؟ ومن طرف من؟ ولأي أهداف ؟ هل هو هدف شرعي أو هو ليس كذلك ؟**

2- ركزت غالبية التعاريف على الهدف وأهملت الدافع (السبب) الذي يجعل الشخص يقوم بعمل ما، فبالنسبة للإرهابي الرغبة والحاجة لعمل ما يمكن أن تجعله ينتسب إلى حوافر سياسية ، إيديولوجية، دينية، فلسفية .... بينما القصد أو الهدف هو المبتغى الأساسي المخطط له بطريقة خاصة، لهذا عموما هدف الإرهاب غير موضح في تعاريف الإرهاب، لأنه من المستحيل تحديد كل الأهداف الممكنة للإرهاب .

[1]- عبد الرحمن رشدي الهواري، مرجع سابق، ص31.

وفي الحقيقة ليس كل الإرهابيين الذين ليس لديهم أهداف سياسية يرغبون في الانقلاب على الحكومة لكنهم يمكن أن يحدثوا تغييرات سياسية في الحكومة، كما أن ليس كل الإرهابيين الذين يرغبون في اعتناق أمة لديانة ما، لكن لرفع الضغط والاضطهاد الممارس على جماعة محددة وإحداث المساواة داخل الديانات في دولة ما .

عموما الإرهاب يحمل طبيعة مختلفة الأهداف، وهذه الطبيعة ترجع إلى الاختيار المحدد من قبل الإرهابيين للضحايا كأهداف مباشرة ومحددة لقضيتهم أو كرموز لقضيتهم مثلما وضع الباحث **Jeuerensmeyer** قائلا : " **ضحايا الإرهاب المستهدفين ليس لأنهم تهديد أو تحدي للإرهاب بل لأنهم يشكلون رموزا خاصة لهم**".[1]

فبعد عرضنا لمختلف التعاريف حول الإرهاب والملاحظات المقدمة حوله نستنتج أن مفهوم الإرهاب مفهوما قيميا **(Concept Normative)**، كما ذهب إليه الدكتور **أمحند برقوق** قائلا: "**أنه على الرغم من كونه ظاهرة متنامية عابرة للحدود، إلا أنه لم يتم الوصول إلى تعريف دقيق لها، مما فتح الباب أمام سوء الفهم والتأويلات والتبريرات، وعليه فالإرهاب مفهوم مثقل بالقيم (قيمي) مثير للجدل والنزاع، ومصطلح منحاز سياسيا فما يعتبر إرهابا عند البعض يعتبر عند الآخرين مقاومة.**"[2]

في السياق ذاته أوضح الباحث **(Hoffman)** في كتابه "**داخل الإرهاب**" أنه: "على الأقل كل واحد يتفق على أن الإرهاب مصطلح قيمي، وله دلالات سلبية والتي عموما تطلق على الأعداء والخصوم ،أو على أولئك الذين يوجد من لا يتفق معهم."[3]

فاستخدام المصطلح إذن يوحي ويعني ضمنيا "**حكم أخلاقي**"، فإذا استطاع أي طرف أن يلصق لقب – إن صح القول – الإرهابي على خصومه ،فإنه بطريقة غير مباشرة سيجعل الآخرين يأخذون بفكرته الأخلاقية (القيمية) . وبالتالي فقرار بإدعاء أو تلقيب شخص ما أو منظمة ما أو حتى دولة ما بالإرهابية تقريبا هو قرار ذاتي يعتمد بصورة كبيرة حول ما إذا كنت مع ذلك الشخص أو المنظمة،أو الدولة، أو أنك معارض لهم وقناعاتك الشخصية تتناقض معهم .

وما يزيد الأمر تعقيدا في الطرح القيمي للإرهاب هو إمكانية وصف العمل الإرهابي بأنه عملا غير إرهابيا على أساس نظرية **(Tugweul Maurice)** المعروفة بنقل – تحويل – تغيير الإحساس بالذنب أو الجرم، فهذه النظرية تصف تحويل الجرم أو الذنب على أنه تغيير تركيز اهتمام الجماهير

---

[1] -Carol Elzain, op cit , p 45.

[2]-Mhand Berouk, Terrorisme ; An Etymo-Epistemolgical Analysis ,Le monde Stratégique , N°01 Mars, 2008.

[3] -Carl Elzain , op cit , p 47

من طبيعة الفعل (بمعنى صورة الفعل) إلى التركيز عن الفعل ذاته بمعنى نشاط العدو والخصم، وهذا ما جاء في تقرير (**Alescandro**) فنقل الذنب أو الجرم (كذلك يمكن أن يكون اللوم والمسؤولية) هي مناورة للاستغلال والتلاعب بين الضحية والمهاجم؛ حيث يقوم هذا الأخير بتحويل الذنب نحو ضحيته مما يؤدي في نهاية الأمر إلى خصام شديد بين الشخصين أو المنظمتين أو الدولتين أو غيرهم .....يكون الهدف منه هو تجنب كل طرف النعت أو التلقيب" **بالإرهابي**" أو "**المنظمة الإرهابية**" أو **الدولة الإرهابية**".[1]

صفوة القول نصل إلى تعريف الإرهاب أو بالأحرى محاولتنا في تعريف المصطلح انطلاقا مما سبق ذكره، وتماشيا مع متغيرات الدراسة وخاصة متغير الحركات الإسلامية، ومنه فتعريفنا للإرهاب يتضمن النقاط الموالية :

- هو عمل يستخدم فيه العنف غير المشروع.
- التهديد باستخدام العنف غير المشروع.
- يُرتكب هذا العنف من طرف شخص أو مجموعة أشخاص أو منظمة أو منظمات أو دولة أو عدة دول .
- يكون هذا العنف بطريقة مقصودة أو مخطط لها مسبقاً .
- جغرافية هذا العنف قد تكون محليّة أو قوميّة (عابرة للحدود).
- كما أنه لا يمكن أن ينسب إلى أية جهة محددة، أي لا دين له ولا وطن لديه، ولا لون أو طيف يرمز له .
- يستخدم ضد فرد أو أفراد، أو دولة أو مجموعة دول، أو ضد شرائح معينة في المجتمع أو ضد مجتمع بكامله أو ضد ممتلكات خاصة أو عامة .
- يمارس بطريقة منظمة في غاية الدقة والتركيز، أو بطريقة عشوائية في غاية الفوضى واللا تمييز .
- يؤدي إلى حالة من الخوف والفزع والرعب في مختلف النفوس المستهدفة .
- يستخدم وسائل مختلفة ومتعددة كالاغتيالات، اختطاف الطائرات، التفجيرات الانتحارية.........
- كما يأخذ أشكال متنوعة كالإرهاب الديني، إرهاب بيولوجي، إرهاب نووي، إرهاب الكتروني.....وله نوعين أساسيين هما إرهاب الدول وإرهاب الجماعات .

[1]-Carl Elzain , op cit, p 48.

- كما يسعى إلى تحقيق عدة أهداف متباينة كالأهداف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية العقائدية أو العسكرية......
- يختلف هذا العنف غير المشروع عن العنف المشروع الذي يدخل في إطار الشرعية الدولية المتمثل في حق تقرير المصير وحق الشعوب في مقاومة العدوّ بهدف استرجاع أراضيها المغتصبة، والذي تقرّه كل الشرائع والقوانين والأعراف الدولية، في حين أن الأول تدينه وترفضه جملة وتفصيلا، وهذا بغض النظر عن مبرراته وتداعياته.

المطلب الثالث / تصنيفات الإرهاب وأهدافه: قدمت العديد من الإسهامات الفكرية في هذا السياق انطلاقا من معطيات وطروحات مختلفة لباحثين وخبراء ذو توجهات متباينة، الأمر الذي انعكس على صعوبة صياغة موحدة لتصنيفات وأهداف الإرهاب طبعا وهذا على غرار تصنيفات الحركات الإسلامية إلا أننا سنحاول التركيز على الإسهامات الأكثر تداولا من جهة، والتي تتماشى مع المحاور الأساسية التي تخدم موضوع بحثنا هذا من جهة ثانية .

الفرع الأول/ التصنيفات: التصنيف الأكثر تداولا هو التصنيف الذي يقسم الإرهاب إلى ثلاثة مستويات أساسية :

1- المستوى المجالي: نقصد به مستوى نشاط العمليات الإرهابية بين النطاق التي تمارس فيه حيث هناك مجالين أساسيين وهما الإرهاب المحلي (Domestic Terrorism) والإرهاب الدولي (International Terrorism) .

الإرهاب المحلي (الوطني): هو العنف الممارس داخل مجالية الحدود الوطنية للدولة بحيث لا يتجاوز تلك الحدود ولا يكون له أي ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال، من أجل تحقيق أهداف سياسية بإسقاط نظام الحكم أو تغيير أحد أركانه، أو بمعنى آخر الإرهاب المحلي هو القائم أساسا على محلية العمل، محلية الوسيلة ،محلية العقوبة محلية الفاعل، محلية التأثير أو الصدى، محلية الهدف.

لكن واقعيا يمكن القول أنه من الصعوبة إن لم نقل من المستحيل في وقتنا الحالي وفي ظل عولمة وسائل الاتصال والإعلام وغيرها من الظواهر الأخرى التي أصبحت معولمة، أن يبقى هذا النوع من الإرهاب ذو فعالية أو وجود نظرا لتعدد الفواعل الدولية بعد ما كانت الدولة هي الفاعل الأساسي على غرار المنظمات الدولية، الشركات العبر قومية، المجتمع الدولي....مما أدى إلى تعدد الأهداف والوسائل وأصبح من المستحيل اليوم تصور عمل إرهابي بعيدا عن التفاعلات الخارجية من جميع جوانبه، آخرها جانب التأثير والانعكاس أو الصدى الذي يحدثه هذا العمل على البيئة الإقليمية أو الدولية. وهو ما جعلنا في دراستنا هذه نفضل مصطلح الإرهاب الدولي عن الإرهاب المحلي ونعتمده كمتغير أساسي في البحث.

ب- الإرهاب الدولي: وهو عكس الإرهاب المحلي، إنطلاقا من دولية العمل، دولية الوسائل، دولية الأهداف، دولية التأثير أو التداعيات، حيث يقصد بذلك الإرهاب الذي يأخذ طابعا دوليا حين تتوفر فيه المواصفات التالية :

- يتم بمساعدة ودعم من الخارج .
- يقع بتحريض دولة أخرى أو منها مباشرة .
- تتعدد إمكانية التخطيط وتجهيزه و قد تكون بعيدة عن مكان التنفيذ .
- يتجاوز أثره الإقليم إلى دولة أخرى .
- الفعل الإرهابي موجه ضد وسيلة أو موقع دولي .
- مسرح العملية تحت سيادة دولة أخرى .
- اختلاف في جنسيات الضحية والإرهابي والمشارك .
- أو عندما يكون هدفه إحداث تغيير في الأدوار العالمية أو بنية النظام الدولي
- عقوبته تحكمها القوانين الدولية بالتعاون مع القوانين المحلية.[1]

2- مستوى الفاعل: يقصد به مرتكب العمل الإرهابي؛ هل هو فرد أو جماعات أم هو دولة أم دول، حيث أجمع أغلب الخبراء على أنها هناك فاعلين أساسيين وهما: الدولة، أو ما يسمى (**State Terrorism**)، والأفراد أو ما يسمى (**Individual Terrorism**).

أ- إرهاب الدولة/ يطلق عليه البعض "الإرهاب من أعلى" (**Terrorism From above**) ويعني به الإرهاب الممارس من طرف الدولة أو إحدى أجهزتها الأمنية والإستخبارية ضد فرد أو مجموعة أفراد باستخدام وسائل متعددة كالاغتيالات والاختطافات أو الاعتقالات .... أو ضد شعوب ودول عن طريق الضغط الحصار الاقتصادي، التدخل العسكري ...... [2]

كما يعرف هذا النوع " بالاستخدام التعسفي للعدة المتاحة من قبل الدولة أو المؤسسات التابعة لها، أو الشخصيات المسؤولة فيها، الذي يوجه ضد أمن وسلامة وسيادة دولة أخرى أو ضد السكان المدنيين فيها، أو هو استخدام الوسائل المحرمة لإبادة أفراد قوات الدولة الأخرى أو مظاهر الإبادة التي توجه ضد سكان المدنيين الموجودين في الدولة الأخرى لأسباب عنصرية اجتماعية، أو إيجاد ظروف معاشية تتنافى مع حقوق الإنسان بما فيهم تهجيرهم بالقوة من أراضيها "[3].

[1]-محمد عوض الترثوري، أغادير عرفات جويحان، مرجع سابق، ص 115 .

[2] -Richard Clutter Buck, The Future of Political Violence, Destabilization, Desorder and Terrorism, England: Machilland,1986. P86

[3]-عصام مفلح، الإرهاب والموقف الدولي: إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات، دراسات في الفكر السياسي، العدد 17، 2002، ص 146.

وما يميز هذا النوع من الإرهاب هو محاولة إضفاء الشرعية على مختلف أعماله، أو كما يسميها البعض "**بقوننة العمليات الإرهابية**" وذلك عن طريق من مجموعة من القوانين والتشريعات ظاهرها استتباب الأمن والاستقرار داخليا وخارجيا وباطنها فرض مزيدا من القيود وضع العديد من العقبات المؤثرة سلبا على حقوق الإنسان وحرية الأفراد في ممارسة نشاطهم التي يخولها لهم القانون وتنادي لأجلها مختلف المنظمات والهيئات الدولية .

وهناك من يقسم هذا الإرهاب إلى نوعين هما :

*إرهاب الدولة الدافعي (الإرهاب القهري) (**Repression Terrorism**) : يعني استخدام حكومة دولة لدرجة كثيفة من العنف ضد المدنيين من مواطنيها من أجل تحقيق هدفين :

–قهر شعبها وإبعاده عن ممارسة السياسة، أو محاولة تشكيله وقولبته سياسيا حسب رغبة الحكام .

- إضعاف إرادة المواطنين في دعم أي محاولة للانقلاب على الحكم والتي تقودها المعارضة الراديكالية.[1]

كما أن هذا النوع من الإرهاب قد تقوم به منظمات الدولة أو مجموعة إرهابية تنشئها لهذا الغرض، بهدف ترهيب المجتمع بكامله أو جزء منه، طبعا من القضاء على المعارضة من جهة وضمان بقاء واستمرار النظام القائم.

كما أن سياسة الترعيب والترهيب الممارسة من طرف الدولة ضد مواطنيها قد تكون ضد أقليات عرقية أو دينية أو لغوية معينة، أو ضد المجتمع ككل تسعى بهذه السياسة إلى تحقيق ما يلي :

- استمرارية النظام القائم والذي لا يحظى بتأييد الشعب الواسع .
- تحريك التأييد وتكتيل الجهود تجاه قضايا يواجهها النظام .
- فرض الهيمنة والسيطرة وتصفية العناصر المعارضة .
- القضاء عل مراكز القوى التي تمثل خطرا مع استقرار النظام .
- إعادة صياغة الأفكار وتدعيم قضايا يواجهها النظام .[2]

*إرهاب الدولة الخارجي : ويعني استخدام حكومة لدرجة كثيفة من العنف ضد مدنيين من مواطني دولة أخرى أو تدمير روحهم المعنوية أو إرادتهم في دعم وتأييد الحكومة التابعين لها .[3] وطبقا لرأي لغالبية دول الأعضاء في الأمم المتحدة فإن إرهاب الدولة هو عمل عسكري أو شبه عسكري، أو سري تقوم به إحدى الدول ضد دولة أخرى .[4]

---

[1]– عبد الرحمن رشدي الهواري، مرجع سابق، ص 39 .

[2]– ريموش سفيان، جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004 ، ص39.

[3]– المرجع نفسه، ص40 .

[4]– أمل يازجي، محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، بيروت : دار الفكر ، 2002 ، ص 123.

وللإرهاب الدولة الخارجي صورتين حسب النمط الذي يستخدم في التنفيذ وهما :

النمط الأول/الإرهاب العسكري (Military Terrorism): يعني استخدام الدولة لعناصر قواها المسلحة للقيام بعمليات تتضمن استخدام القوة المكثفة ضد أشخاص لهم صفة رمزية يوجدون في دولة أو ضد جماعة سياسية على عداء معها وذلك بهدف :

– إضعاف إرادة ذلك الشعب في مساندة حكومية أو الجماعة السياسية التي تعبر عنه في صراع مع الحكومة القائمة بالإرهاب.

– تحطيم إرادة ذلك الشعب وجعله غير قادر على مساندة حكومته السياسية التي تعبر عنه[1].

في هذا السياق لابد من أن نفرق بين أعمال الإرهاب وأعمال الحرب، وإذ أن ذلك يتحدد حسب طبيعة الأهداف المستهدفة، فإذ كان الهدف عسكري كالاعتداء على عسكريين أو تدمير قواعد عسكرية فهذا يعتبر عمل من أعمال الحرب، أما إذا استهدف المدنيين ومنشآت مدنية فإن ذلك يعتبر إرهابا عسكريا، ومما لاشك فيه يبرز لنا الإرهاب الإسرائيلي كأنه نموذج يمثل هذا النوع من الإرهاب، وهو ما سنوضحه في الفصول القادمة بمزيد من التفصيل .

النمط الثاني /الدولة المساندة للإرهاب (State sponsored Terrorism) : "يعرف على أنه استخدام للعنف عبر الحدود الدولية بهدف تدمير أو إضعاف التماسك السياسي للدولة أو الجماعة السياسية الموجه إليها العنف "، ويتقارب هذا النمط مع النمط الأول إلا أنه يختلف في الوسيلة المستخدمة فالإرهاب العسكري كما أشرنا يستخدم معظم الوسائل العسكرية في حين أن الدولة المساندة للإرهاب تستخدم مجموعة أفراد بداخل الدولة الخصم من أجل تصدير عملياتها الإرهابية إليها .[2]

أو كما يسميها البعض تاريخيا "بالطابور الخامس" المتمثل في العملاء والخونة والمرتزقة الذين في الغالب لديهم جنسية وطنهم الأم لكن يعملون ضده لصالح الدولة الخارجية، والتي توظفهم لتحقيق مصالحها وأهدافها في تلك الدولة (الخصم)، والتي قد تكون فشلت في تحقيقها عن طريق التدخل العسكري المباشر. ولهذا النمط من الإرهاب ثلاث صور أو أشكال هي :

1– **إرهاب يمارسه تنظيم أو تنظيمات محلية داخل الدولة** : يطلقه الباحث **أرسل ميراري** (Ariel Merari) على الذين يقاتلون ضد قواتهم الحكومية أو المواطنين الذين ينتمون لنفس دولتهم لحظ المقاتلين أو المحاربين ضد أنفسهم (Homo Fighter)، يهدف هذا النوع عادة إلى إحداث تغييرات جذرية في المجتمع .

[1]– عبد الرحمن رشدي الهواري، مرجع سابق ، ص 41.

[2]–المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2- **الإرهاب الثوري الدولي:** هو الذي يوجه عملياته إلى عدة أهداف في عدة بلدان ويمثل في الغالب حركة فكرية عالمية مثل الفوضية أو العدمية.[1]

3- عصابات الإرهاب (**Terrorist gangs Minute**): هي العصابات التي يتم تكوينها داخل دولة أو عدة دول من أجل تحقيق الأهداف، وبعدها يتم حلها أو تسريحها وأبرز هذه العصابات المجموعة الإسرائيلية رقم (101) التابعة للموساد الإسرائيلي .[2]

كما أن هناك حالات تدعم فيها الدولة وتساند العمليات التي تقوم بها الحركات الإرهابية داخل دولة ما، وذلك عن طريق تمويلها بالعدة والعتاد، من خلال التدريب والتسليح والدعم اللوجستيكي لها أو عن طريق السماح لقادتها وزعمائها بالفرار إلى أراضيها نتيجة الحصار المضروب عليهم داخل أماكن عملياتهم الإرهابية .[3]

ب . **إرهاب الأفراد والجماعات** / ويطلق عليه البعض الإرهاب من الأسفل (**Terrorism From Below**)، كما يسمى كذلك "بالإرهاب غير السلطوي" ؛ يعني الإرهاب الممارس من طرف الأفراد والجماعات المعارضة في الغالب للسلطة، أيضا يعرف كذلك "على أنه الإرهاب الذي يرتكب بواسطة أشخاص معينين سواء أجرموا بمفردهم أم في إطار تنظيم إرهابي هدفه مناهضة الدولة أم مناهضة فكرة الدولة عموما، ويطلق عليه البعض الآخر "بالإرهاب الأبيض".[4]

وقد عرف مكتب جمهورية ألمانية الاتحادية لحماية الدستور 1985 إرهاب الجماعات بأنه:

"**هو كفاح موجه نحو أهداف سياسية يقصد تحقيقها بواسطة الهجوم على أرواح وممتلكات أشخاص آخرين وخصوصا بواسطة جرائم قاسية** "[5]. ويعتبر الكثير من الملاحظين أن إرهاب الأفراد جاء كرد فعل على إرهاب الدولة خاصة عندما تمارس الدولة إرهابها على هؤلاء الأفراد، فيولد بذلك " **الإرهاب والإرهاب المضاد**"، كما يوصف هذا الشكل "بالإرهاب الانتحاري"، على أساس الأفراد الذين يمارسونه تجدهم مستعدين لتفجير أنفسهم من أجل تحقيق أهدافهم التي يرونها أنها مقدسة تستحق أن تقدم أرواحهم فداء لها، وبطبيعة الحال تلعب هنا التعبئة الدينية التي تغرس في نفوس المنخرطين من

---

[1]- نقصد بإرهاب الفوضوية والعدمية: **فالفوضوية** هي أسلوب في الترهيب والتخويف يهدف إلى تدمير كل سلطة قائمة وكل ما يمكن أن يكون بجوار السلطة من مؤسسات وأفراد، ولأن القانون هو نتاج السلطة فيعنى ذلك رفضه ورفض كل ما يصدر عن السلطة. أما **العدمية :** هي حركة تنادي بتحرير الذات وإنكار كل عقيدة ، فالفرد لا بد أن يتحرر من كل العادات و التقاليد التي تحكمه ومن أبرز خصائصها ما يتبناه بيانها المسمى بالشعبية، والذي يدعو الفلاحين إلى الثورة ضد ملاكهم وأصحاب السلطة والنفوذ. لتفاصيل أكثر ارجع إلى كتاب محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي، القاهرة: مكتبة انجلو مصرية، 1984، ص ص 29-40.

[2]- عبد الرحمن رشدي الهواري، مرجع سابق ، ص42.

[3]-المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[4]- جمال زايد هلال أبو عين، الإرهاب وأحكامه في القانون الدولي ، عمان عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 96

[5]- ثامر ابرهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية ناقدة ، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2001، ص 63 .

طرف شيوخ ومنظري التنظيم الإرهابي؛ حيث يصور لهم أن الحياة الدنيا تافهة لا تستحق أن يعيش المرء من أجل ملذاتها الغريزية والشيطانية مقابل الفوز بالجنة وحور العين وغيرها من التأويلات الدينية التي يخيطها زعماء التنظيم على مقاسهم وتفسر على أهوائهم. وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

في حين يرى البعض الآخر أنه "**إرهاب التمرد والعصيان** "؛ إذ تتمرد الجماهير مثلا ضد قرارات السلطة وإجراءاتها التعسفية فتعلن تلك الجماهير حالة من العصيان المدني من خلال الإضرابات والاحتجاجات المستمرة إلى أن تحقق مبتغاها. فغالبا ما يمارس إرهاب الأفراد والجماعات ضمن إطار جغرافي دولي بهدف زعزعت أركان الدولة وإدخالها في دوامة اللاإستقرار، وبالتالي سهولة إسقاط نظام الحكم القائم فيها .

أما **إرهاب المنظمات** وهو نمط يندرج في إرهاب الأفراد والجماعات فأعمالها الإرهابية تكون أكثر اتساع في المدى الجغرافي الدولي وتشمل العديد من الدول والأقطار من خلال بناءها شبكة عالمية ذات روابط وعلاقات متشابكة ومعقدة من الصعوبة بمكان كشف خيوطها وارتباطاتها لمختلف القوى والقواعد العالمية، ولعلى أبرز مثال على ذلك هي **شبكة القاعدة العالمية** بزعامة **أسامة بن لادن** التي لها فروع في العديد من دول العالم وتمارس عملياتها الإرهابية في الكثير من الأقاليم الدولية بما فيها إقليم الدولة الكبرى **الولايات المتحدة الأمريكية** والحدث الأبرز فيها هو **أحداث 11 سبتمبر 2001**، أحد المنعرجات المفصلية في تاريخ العلاقات الدولية، وبدوره هذه المتغيرات وغيرها لها نصيبها من التحليل في الفصول القادمة .

كما يأخذ إرهاب الأفراد والمنظمات عدة صور، لغرض تحقيق أهدافه من وراء تنفيذ عملياته الإرهابية، ومن بينها الاغتيالات، وخطف الشخصيات واحتجاز الرهائن، إضافة إلى استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية كأحدث وأخطر نوع يمكن أن تملكه منظمة إرهابية والذي من شأنه أن يجعل دول بكاملها معرضة للتدمير والزوال، وغيرها من الصور التي تختلف حسب الأهداف المراد تحقيقها، وكذا حسب التطور الهائل والمذهل لوسائل التكنولوجيا والاتصال والتسلح بشتى أنواعها. ونتيجة الصورة الكثيرة سنحاول التركيز على أكثرها انتشارا واستخداما ومنها :

1- الاغتيالات السياسية/ تعتبر من أبشع الجرائم على الإطلاق وخاصة إذا ارتبطت بالاختلاف الأيديولوجي أو الاختلاف في الرأي.[1] كما أن جريمة الاغتيال بشكل عام تعتبر من أقدم الجرائم التي عرفتها البشرية وكانت في الغالب تأخذ أبعادا دينية واجتماعية، أما في العصر الحديث فتغلب الأبعاد السياسية في عملية الاغتيال، ولعل من أشهر العمليات هي اغتيال الرئيس الأمريكي **جون كيندي** في

[1]– ثامر ابرهيم الجهماني، مرجع سابق ، ص 65 .

نوفمبر 1963 ، ورئيس الوزراء الإسرائيلي **إسحاق رابين** في نوفمبر 1995. وفي الدول العربية نجد الرئيس المصري **أنور السادات** 1981 والرئيس الجزائري **محمد بوضياف** 1991 ، وكذا طريقة الاغتيال الشنيعة التي راح ضحيتها مؤسس حركة حماس الفلسطينية الشيخ **أحمد ياسين** ....لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو **متى يأخذ الاغتيال الصفة السياسية** ؟

- أن يكون الشخص الذي وقع عليه فعل القتل من الشخصيات السياسية.
- أن يكون الدافع إلى القتل سياسيا وليس السبب شخصيا .
- أن يكون التأثير السياسي لحادث القتل ملحوظا .[1]

كما يسعى الاغتيال السياسي إلى تحقيق الأهداف التالية :

– إحداث الرعب وتقويض شرعية السلطة القائمة من أجل فرض تغييرات جوهرية في النظام وإيديولوجيته المُنتهجة .

– إحلال شخص آخر محل السياسي القتيل في المنصب الذي يشغله كرئاسة الدولة أو الحكومة يتماشى مع سياستهم الترهيبية .

– تصفية حكومة المعتدلين الذين يسعون لمعالجة أي وضع يسببه الفعل الإرهابي، وكذا لمعارضتهم كل أساليب التطرف.[2]

بالإضافة إلى الإستراتيجية الانتقائية في عملية الاغتيال، من خلال انتقاء شخص أو أشخاص وجماعات فإن هناك إستراتيجية عشوائية قائمة أساسا على الاغتيالات الجماعية ذات طابع عشوائي ساهمت تطور الأسلحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفشيها، وذلك بزرع القنابل والمتفجرات في الأماكن العمومية والأحياء السكنية، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى : –إشاعة مناخ من الرعب العام ، يقلل من تحركات المواطنين ويجعلهم أكثر حذرا أو ترقب للخطر في كل وقت ومكان .

– زعزعة ثقة المواطنين في حكومتهم ،ومدى قدرتها في التصدي لتلك الهجمات تجعل من مطالب الإرهابيين ذات طابع مأسوي .[3]

2– **احتجاز الرهائن أو الاختطاف** / يعني قيام التنظيم الإرهابي بخطف الهدف المقصود عن طريق تخطيط محكم ومدروس بدقة قد يكون شخص أو مجموعة أشخاص ،كما قد يشمل الطائرات بالاستيلاء عليها وتحويل مساراتها باستخدام العنف من أجل الضغط على الحكومة لتحقيق مطالب المختطفين وإجبار الدولة التي تعرّض رعاياها للخطف الاستجابة لتلك المطالب، وتعتبر هاتين

---

[1] – عبد الرحمن رشدي الهوا ري، مرجع سابق ، ص 53

[2] - المرجع نفسه، ص 54 .

[3] - المرجع نفسه، ص 55 .

العمليتين من أهم صور العمليات الإرهابية وأخطرها، حيث يعرف هؤلاء الخاطفون في القانون الدولي باسم القراصنة، فخاطفو الطائرات يطلق عليهم "قراصنة الجو" بينما خاطفو السفن يطلق عليهم "قراصنة البحر"، وكان أول حادث اختطاف لطائرة مدنية في بيرو عام 1930.[1]

كما أن عملية الاختطاف قد تمتد لتشمل الدول وأجهزتها المخابراتية على غرار القرصنة الجوية لطائرة الزعماء الخمس للثورة الجزائرية 1956 على أيدي السلطات الفرنسية، والقرصنة الإسرائيلية للطائرة الليبية عام 1973 وأكثر من ذلك تم تفجيرها وقتل ركابها البالغ عددهم 104 راكب، إضافة إلى القرصنة البحرية التي لم تنتهي، لكل قوافل كسر الحصار على غزة ومنها قافلة الحرية (**سفينة مرمرة التركية**)، التي راح ضحيتها 19 تركي عام 2010، وسيتم الإشارة لذلك في الفصل الموالي عند التطرق للإرهاب الإسرائيلي.

وفي الغالب يسعى منفذو تلك العمليات إلى :

– الحصول على فدية مالية من أجل تمويل مختلف عملياتهم الإرهابية الأخرى.

– محاولة الهروب إلى دولة معينة أو الحصول على اللجوء السياسي في دولة ما.

– إجبار الدولة على اتخاذ موقف سياسي معين أو الإفراج عن حلفاء أو أفراد منظمتهم الإرهابية من مختلف السجون والمعتقلات الحكومية أو الدولية .

– إسماع صوتهم لدى الرأي العام والمحلي والدولي خاصة إذا كانت المنظمة الإرهابية غير معروفة أو لغرض بث مزيد من الرعب والفزع في صفوف الأفراد وإرباك الحكومات بالتشكيك في مقدرتها على مواجهة الخطر.

عموما يبقى أهم سبب في القيام بهذه العمليات هو الحصول على مزيد من الدعم المالي، الذي يعتبر الهاجس الأكبر لدى أية منظمة إرهابية على أساس أن انعدام الأموال من شأنه أن يرهن مستقبلها ويجعلها مهددة بالزوال، فهي تسعى دوما لتغذية نفسها بارتكاب العديد من العمليات الإرهابية من أجل جمع كم هائل من الأموال يضمن لها البقاء والاستمرارية أطول مدة ممكنة وفي هذا السياق يمكن طرح السؤال التالي: **هل دوما تحتاج الجماعات الإرهابية القيام بعملية خطف أو احتجاز للحصول على فدية مالية ؟**

الواقع يقول أن هناك العديد من المنظمات الإرهابية تحصل على دعم مالي كبير من طرف الدول والحكومات، بل أكثر من ذلك تفتح لها أرصدة في مختلف بنوكها العالمية، وهدفها من ذلك هو مساعدتها في القضاء على معارضيها خاصة الذين يتحركون على المستوى الدولي هذا من جهة والذي يمكن أن نطلق عليه " **الإرهاب بالوكالة**"، من جهة ثانية كسب الدعم الشعبي والالتفاف الجماهيري حول سلطتها الهشة الشرعية، من خلال إطلاق حملة لمكافحة الإرهاب مطالبة شعبها

[1] - خليل حسين ، مرجع سابق ، ص 113.

بمساندة تلك الحملة. كما أن هناك دولا لا تدعم العمليات الإرهابية التي تجرى على أراضيها بكل حرية، بل هي في الحقيقة عاجزة عن مواجهتها نظرا لضعف إمكاناتها وتسمى هذه الدول "بالدول الفاشلة "(**Failure States**) كالصومال والمجازر التي تحدث فيها يوميا .[1] حيث فشلت في تجاوز المجاعة ، **فكيف بها تتمكن من مواجهة الجماعات الإرهابية التي تتحرك بكل يسر فوق أراضيها ؟**

3-<u>مستوى الهدف منه</u> : نعني به مستوى الأهداف التي تسعى مختلف المنظمات الإرهابية إلى تحقيقها، ويركز الخبراء على ثلاث أهداف أساسية هي :

أ- الإرهاب الأيديولوجي (الإرهاب العقائدي) /هو الإرهاب القائم على أساس مبدأ معين أو عقيدة معينة يؤمن أصحابها بها ويسعون لفرضها على الآخرين باستخدام العنف وأبرز صورة له هو الإرهاب الثوري الذي أستهدف النظام الرأسمالي وتختلف رموزه، كما قد يأخذ شكل دين كما كان في القرون الوسطى من خلال فرض هيمنة الكنيسة ورجال الدين. أما في العصر الحالي فيربط الكثير من الدارسين الإرهاب الأيديولوجي **بالأصولية الإسلامية**؛ التي حسب رأيهم تعارض كل الإيديولوجيات الحديثة وتسعى لفرض مرجعياتها الفكرية باستخدام شتى أنواع العنف.

ب- الإرهاب الانفصالي (الاثني) كما يسميه البعض "**بالإرهاب القومي**" أو الإقليمي، هو عكس حركات التحرر الوطني التي تسعى إلى التحرر من ربقة المستعمر والحصول على استقلالها وممارسة حقها في تقرير مصيرها وهي تلقى اعتراف المجتمع الدولي، في حين أن الحركات الانفصالية تهدف إلى الانفصال عن الدولة الأم والاعتراف باستقلالها الإقليمي والسياسي وهي بذلك لا تلقى الاعتراف الدولي، لأنها تتنافى مع مبدأ وحدة إقليم الدولة المعترف به دوليا، ولأنها تقوم على أسس عرقية أو قومية وتتميز بالعنف الدموي والاستمرارية، ومن أشهر المنظمات الانفصالية منظمة "**إيتا الإسبانية** "(**E.T.A**) التي تطالب بالانفصال عن إقليم الباسك، ونجد أيضا "**منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي** "(**I.R.A**).

ج- الإرهاب الإجرامي (**الإرهاب الاجتماعي):** أو إرهاب القانون العام له دوافع شخصية أو اجتماعية أو اقتصادية لكنه لا يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية عكس النوعين السابقين، حيث يتخذ من أساليب الإجرام المختلفة كالتخريب والسرقة والمتاجرة بالمخدرات ....سبيل لفرض نفسه على المجتمع .[2]

الفرع الثاني / الأهـــداف: انطلاقا من تصنيفات الإرهاب في عنصر الهدف منه، وكما لاحظنا هناك ثلاث أهداف (إيديولوجي، انفصالي، إجرامي) لكن محاولة عن الأهداف المشتركة أو العامة التي تحكم إستراتيجية أي فعل إرهابي مهما كان نوعه أو شكله، من هذه الزاوية قدم بعض المفكرين

[1] -Lenord Weinberg and William L. Eubank , op . cit, p 14.

[2]- محمد عوض الثرثوري، أغادير عرفات جويحان، مرجع سابق ، ص 12-14 .

تقسيمات متعددة حيث حاول كل منهم الوصول إلى التقسيم الأكثر واقعية. بداية يمكن الوقوف على الأهداف العامة التي تحققها أي عملية إرهابية، وهي:

– نشر الخوف والفزع في المجتمع، والتشهير به أيضا؛ حيث بقيامهم بأعمال عنف دراماتيكية يجلبون اهتمام الجميع (أفراد، أو دول ، منظمات ، رأي عام دولي محلي ...[1]

– تهديد استقرار المجتمع والحكومات، بممارسة العمليات الإرهابية المستمرة والمتتالية مما قد يؤدي إلى إرباك تلك الحكومات والتأثير في سير منظومتها التنموية، الأمر الذي ينعكس على شرعيتها أمام مواطنيها نتيجة ضعف أدائها الوظيفي في تنفيذ مختلف المشاريع المعلن عنها.

– حمل رسائل مختلفة ومتنوعة حسب طبيعة الفعل الممارس، إذا في الغالب لا يخلوا أي عمل إرهابي من رسائل يبعث بها مرتكبوه إلى جهات معنية بالعمليات الإرهابية ،قد تكون واضحة وقد تكون مشفرة (خفية) تعبر عن مضامين إستراتيجية كل جماعة إرهابية .

وقد أكد تلك الأهداف **الخبير الفرنسي جان بيار ديرينيك** بقوله :" إن **الإرهاب يهدف إلى القضاء العشوائي على الآخرين الذين لا يملكون عندئذ إلا استعمال نفس السلاح، أي العنف المضاد، وبالتالي الإرهاب المعاكس ثم الوصول إلى العقم بأبسط وأوضح معانيه**".في حين يعتبر **جان سرفيه**: "**أن الإرهاب يهدف إلى تأكيد قوة معينة وإرادة خفية ببثها التخويف والرعب الذي ما يلبث أن ينتشر بسرعة وتصيب عدواه كافة المجتمعات** ".[2]

نفهم من ذلك أن كلا الباحثين يركزان على عنصر التخويف والرعب الناجم عن الإرهاب والإرهاب المضاد ،والذي يجعل المجتمعات بكاملها تعيش تحت هذا الهاجس أطول فترة ممكنة.

في نفس هذا السياق أكد **الخبير السوري أديب خضور** على حرص الإرهابيين في نشر القلق والخوف في أو ساط الجماهير على أوسع نطاق ممكن من خلال التغطية الإعلامية لعملياتهم أملا في التأثير في هذه الجماهير وإقناعها بعجز السلطات عن حمايتها وبالتالي يجدون مناخا من القلق، يعتقدون أنه يفتح لهم أبواب التأثير الجماهير وتحييدها، وإبعادها عن السلطة وعن الأجهزة الأمنية وتعتمد عملية نشر الرعب على أمرين :

* قدرة وسائل الإعلام على نشر الحدث الإرهابي وإذاعته، حيث تتوافق فاعلية الإرهاب توافقا طرديا مع قدرة وسائل الإعلام .

---

[1]-Lenord Weinberg And William L. Eubank , op . cit, p 06.

[2] – أديب خضور، الإعلام والإرهاب: التغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية، دمشق(د.د.ن)،2009، ص ص 27–28.

* رغبة وسائل الإعلام في نشر الحدث الإرهابي، حيث كلما زادت تلك الرغبة كلما حضيت تلك الأحداث الإرهابية بالاهتمام وتصدرت مختلف وسائل الإعلام. [1]

ونظرا لإدراك الجماعات الإرهابية أهمية وقوة وسائل الإعلام في تغطية عملياتهم، وإيصال مختلف رسائلهم، فهي تسعى من وراء وسائل الإعلام إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- **تفهم الجماهير لقضيتهم:** نظرا لتشويش الإعلام الرسمي عن صورهم لذلك يسعون لاستخدام الإعلام بتحميلها، بهدف التأثير على الجماهير وتفهم قضيتهم .

2- **التعاطف:** وهو الهدف الثاني الذي يأمل الإرهابيون تحقيقه بعد تفهم الجماهير لقضيتهم خاصة من جانب الشرائح والفئات التي لديها قدرة من الاستعداد للتأثير برسائلهم .

3- **التأييد:** ويعتبر المرحلة الثالثة في الإستراتيجية الإعلامية للإرهابيين أي بعد التفهم والتعاطف يأتي التأييد، الذي يأخذ شكل عدم التأييد السلطات الرسمية واتخاذ موقف محايد، أو التأييد ماديا ومعنويا .

4- **الاعتراف:** وهو آخر مرحلة في الإستراتيجية الإعلامية للإرهابيين حيث تعتبر أقوى ما تسعى إليه أي جماعة إرهابية هو الاعتراف بها كقوة شرعية تناضل من أجل قضية تخدم الصالح العام .[2]

بالإضافة إلى هذه الدراسة للأهداف من **المنظور الإعلامي** فإن هناك مقاربات ركزت على أهداف الجماعات الإرهابية من **منظور سياسي** وفق متغير النجاح والفشل؛ حيث تعرّف أهداف الإرهاب على أنها "**النجاح الكلي** "للهدف السياسي المعلن من قبل الجماعة الإرهابية في حين أن "**لا نجاح** "يصف لنا السيناريو أين تكون فيه الجماعة الإرهابية لا تعمل ولا يحدث أي تقدم ملموس وملحوظ في تحقيق أهدافها المحددة"[3]. أما الإنجازات الوسطى للجماعات الإرهابية يمكن أن يعبر عنها " **بالنجاح الجزئي** "أو الهدف المحدد، فمثلا يرى الباحث **(Max Abrhms)** :"**أن حزب الله في لبنان وصل إلى تحقيق هدفين سياسيين هو التصدي القوي حفظ السلم الدولية والإسرائيلية وطردهم من لبنان في 1984 ومرة أخرى في 2000 .** [4]

---

[1] – أديب خضور، مرجع سابق، ص28.

[2]– المرجع نفسه، ص 29–30 .

[3] -Max Abrahms, Why Terrorism Does Not Work <u>, International security</u> , vol : 31,N° :2 (Fall 2006) , p 48 .

[4]- Ibdem.

وعليه "فالنجاح الكلي" "والنجاح الجزئي" تحسب على أنها سياسة ناجحة بينما يعتبر "الفشل الكلي " أو الحصيلة الفاشلة "لا نجاح" هي تعد فشل سياسي ، أما "النجاح المحدد " فيعتبر ليس بالنجاح وليس بالفشل .[1]

فالجماعات الإرهابية تعتبر العمليات التي تنفذها ناجحة حتى إذا حققت "نجاح جزئي" الملحق رقم ... خاص ب 28 جماعة إرهابية يوضح طبيعتها كل جماعة وهدف كل منها ،والمستهدف الرئيسي والنتائج الخاصة بها، فمثلا جماعة أبو نضال هدفها الرئيسي هو تحطيم إسرائيل، طبيعتها غير محددة، والمستهدف الرئيسي لها هم المدنيون، لكن النتيجة النهائية هي الفشل "لا نجاح" .[2]

بالتركيز على الأجندة السياسية حددت الجماعات الإرهابية 28- 42 هدفا للوصول إليه وقد استطاعت الجماعات الأكثر شهرة من تحقيق أهدافها كما رأينا مع حزب الله، وكذا الجماعة الإرهابية في سيريلانكا (**Tamil Tigers**) استطاعت السيطرة على المناطق الساحلية والشرقية لسريلانكا منذ 1990، لكن مع ذلك اعتبر الكثير أن الجماعات الإرهابية تحقق أهدافها **3** مرات من مجموع **42** مرة أي ما يعادل (**07 %**) من نسبة النجاح، وهي نسبة اعتبرت قليلة للغاية خاصة مع تعرضها للعقوبات الاقتصادية[3].

أهميـــة نوعيـــة الهـــدف : منذ منتصف الستينيات والمنظرين العالميين يبرزون أهمية انتقاء الهدف في تحقيق النتائج عن تلك الأهداف العريضة الغير المحددة، فالأهداف المحددة والمنتقاة تشير إلى طلبات تتعلق بإقليم دولة معنية (ومصادر طبيعة أخرى) في حين أن الأهداف العريضة غير المنتقاة خاصة بطلبات تتعلق بالمعتقدات والقيم والإيديولوجية والتي هي صعبة التنازل عنها أو اقتسامها. في هذا الإطار يؤكد كل من **جاكوب، باركو فينش، تيودور أنا قنوصون دونيت ويلي** (**Jacob Berovitch, Theodore Anagnoson,and Dinnette Willie**) أن البحث الإمبريقي في القضايا والمسائل المحددة يمكن حلها أكثر من المسائل العريضة غير المحددة، حيث أنه في النصف الأخير من القرن 20 أن نزاعات الحرب الباردة حل منها **قضية واحدة من بين 10** قضايا بمعنى صعب تسوية أحداث سياسية، مقارنة بالقضايا الأيديولوجية التي يتم حلها؛ إذا تم حل **13 قضية من 31 قضية**.[4]

الجماعات الإرهابية إذن تحدد أهدافها في الحالات التالية :

- في مواجهة ومحاربة أو إجبار قوى عسكرية أجنبية في وقف احتلالها لدولة معينة.

---

[1]- Max Abrahms, op.cit,48.
[2]- Ibidem.
[3]- Ibid,p 53.
[4]- Ibidem.

– النجاح في السيطرة والمراقبة على مقاطعة أو إقليم معين من أجل حق تقرير المصير. على النقيض من ذلك؛ الجماعات الإرهابية ذات الأهداف العريضة غير المحددة ذات المطالب المتعلقة بالإيديولوجية، ففي هذه الحالة الجماعة الإرهابية تهاجم دولة ما إما لتحويل نظامها السياسي أو إبادتها بسبب مبادئها ومعتقداتها .

أما الأهداف المحددة يمكن للجماعة الإرهابية تحقيقها عن طريق الإجبار والإكراه كالهجوم من إقليم دولة ما، حيث يمكن أن تنجح في **03 قضايا من أصل 08** قضايا، في حين تفشل في 22 قضية عندما تهدف الجماعة إلى تحطيم مجتمع دولة ما أو قيمها، والمنحنى البياني التالي يوضح نجاح و فشل أهداف الجماعة الإرهابية حسب نوعية الهدف المعلن من قبلها:[1]

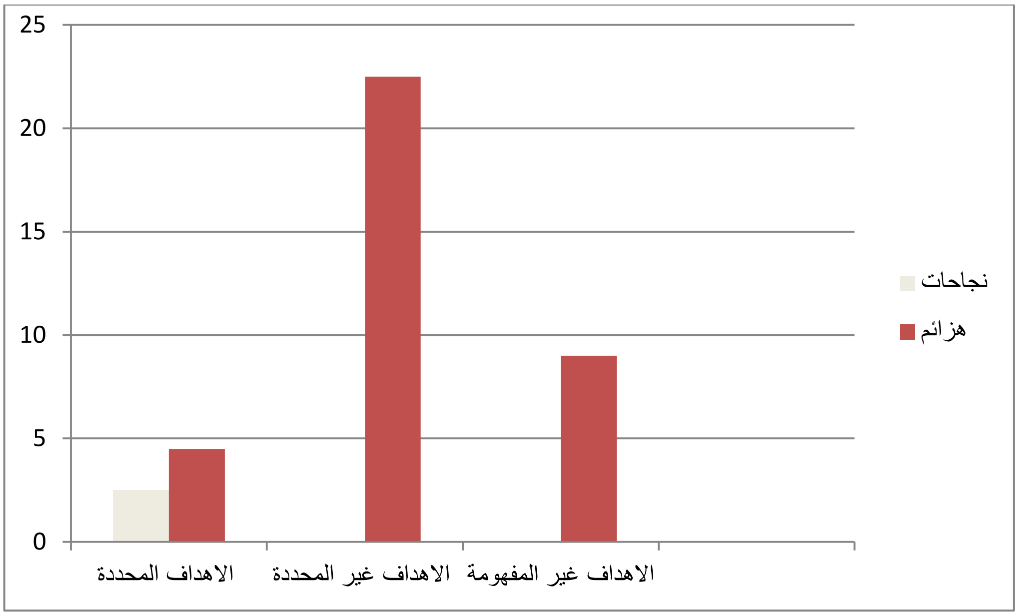

المصدر:.Max Abrahms, op.cit, p 54

لكن حتى لو كانت الأهداف محددة متعلقة بقضية إقليم ما، فعموما الجماعات الإرهابية قد لا تحقق الهدف والأمثلة كثيرة **كحزب العمل الكردستاني (RIRA)، حركة المجاهدين (HVM) الإرهابيون الباسكيون (ETA)، الجيش الجمهوري الايرلند (RIRA)** كلهم فشلوا ما يعتبرونه احتلال أجنبي فرغبة حزب العمل الكردستاني في إنشاء دولة كردية مستقلة بقي مجرد شعار فقط . أما في حالة ما إذا كانت الأهداف غير مفهومة (غامضة) فإنها تسمى**(Idiosyncratic)** تهدف للتخلص من جماعة عسكرية أخرى أو إنهاء العلاقات بين الدول. وهذه الأهداف لا تتطابق مع الأهداف المحددة المتعلقة بإقليم ما ،أو الأهداف غير المحددة (العريضة) المتعلقة بال إيديولوجيا، وحوالي **20%** من أهداف الجماعات الإرهابية تسمى **(Idiosyncratic)** فحسب الباحث **(Max Abrahm)** أن فدائي

[1]- Max Abrahms , op . cit, p 54.

الأقصى متناقضين حول ما إذا كانوا يهدفون إلى تدمير إسرائيل، أو إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .[1]

وعليه فاختيار الهدف هو المتغير التفسيري الأعلى لتنبؤ حصيلة ونتائج الحملات الإرهابية فالمنظمات الإرهابية تعرف على أنها جماعات تنخرط وتشارك في عنف مخطط مسبقا ومحفز سياسيا موجه ضد أهداف غير حربية (غير عسكرية)، لكن الإدارة الأمريكية لا تفرق بين الجماعات التي تركز هجماتها بصفة أولية على أهداف مدنية وبين تلك التي تهاجم أهداف عسكرية والتي تستهدف فيها أهداف مدنية انظر الرسم التالي: [2]

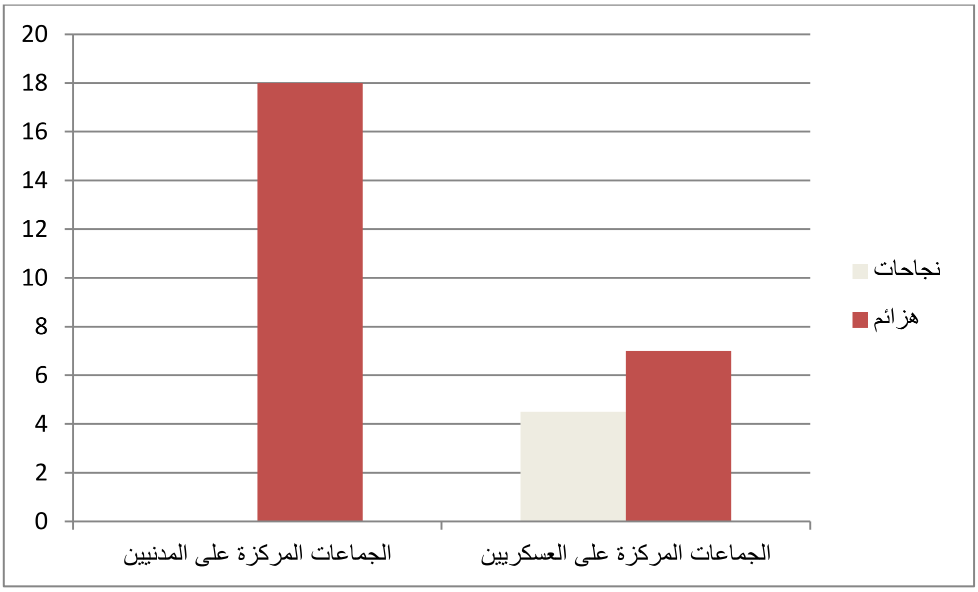

المصدر: Max Abrahms , op . cit, p 56.

المطلب الرابع / الإرهاب وبعض المفاهيم المتداخلة: من أكبر الإشكالات التي تقف – وكما أشرنا سابقا – هو تداخل مصطلح الإرهاب بغيره من المفاهيم سواء عن قصد أو عن غير قصد، فهذا التداخل أو الخلط لم يقتصر على العامة من الناس بل امتد إلى بعض الباحثين والخبراء؛ بحيث يربطون الإرهاب بصور أخرى من العنف وهي في الحقيقة ليست كذلك، ومن أبرز المصطلحات التي امتزجت بالإرهاب هي المقاومة المسلحة وما تحمله هذه الكلمة من مضامين متعددة، مما دفعنا إلى ضرورة تحديد مختلف النقاط المفصلية بين تلك المصطلحات بغرض توضيح الصورة وتدقيق الفهم حول حقيقة الإرهاب.

الفرع الأول/ العنف السياسي: قبل التطرق إلى نقاط التباين والاختلاف بين هذا الأخير والإرهاب، نحاول تقديم تعريف للعنف السياسي وأهم أنواعه..

[1] -Max Abrahms , op . cit, p 55.
[2] -Ibid,p56 .

يعرّف على أنه "استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية "كما يعرفه **بول ويلكسون** " استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية " . [1]

كما يأخذ العنف السياسي عدة أشكال أهمها :

– **العنف الرسمي (الحكومي):** المُمَارس من طرف النظام الحاكم تجاه مواطنيه باستخدام أجهزته القهرية كالبوليس والجيش والمخابرات والقوانين الاستثنائية من أجل القضاء على معارضيه وضمان بقاءه وإستمراريته .

– **العنف الغير الرسمي (الشعبي):** المُمَارس من طرف المواطنين أو جماعات معيّنة ضد النظام أو بعض رموزه ويأخذ شكل الاحتجاجات، الإضرابات، الاغتيالات .....

– **العنف السياسي المجتمعي:** المُمَارس من طرف بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع نتيجة أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية......

– **العنف النخبوي:** الدائر يين النخب الحاكمة وأجنحتها الأخرى أو كما يسمى "بصراع الزمر السياسية" ويأخذ شكل التصفيات الجسدية الاعتقالات، الانقلابات قد يصل حد الصدامات المسلحة .[2]

من أسباب العنف السياسي الاستبداد أو السلطة الشمولية، التراتبية الأبويّة في العائلة والمجتمع والدولة لها أثر بالغ في شيوع العنف، الفقر الأمية والجهل مع الوضع الاجتماعي المتردي والتمزق الداخلي من شانها أن تكون عوامل محفزة لإنتاج العنف السياسي ......[3]

فنتيجة تفشي العنف في المجتمعات المعاصرة، برز علم خاص بالعنف يسمى **(Violencology)** كفرع مستقل من المعرفة، تقوم المعاهد والمؤسسات الحكومية بتدريسه، ومن الأسباب الدافعة لذلك :

– تكاثر نشاطات الدول فخرج البعض منها عن المهمة الأساسية للدولة بالتورط في مهام ليست محددة.

– تفاقم الهوة أو الفجوة بين مختلف طبقات المجتمع والحكام والمحكومين .

– التقدم التكنولوجي وتطور إنتاج آلات العنف وتقدم تقنيات الاتصال .[4]

على ضوء تعريف الإرهاب وتأسيسا على ما سبق؛ يتجلى لنا مدى التداخل والتشابك بين كل من الإرهاب والعنف السياسي، لكن ذلك لا يمنع من الوقوف على أبرز نقاط الاختلاف بينهما:

---

[1]– حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي من النظم السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص 48.

[2]– المرجع نفسه ، ص ص48-49 .

[3]– ساجد أحميد عبل الركابي ، العنف السياسي ، طريق الشعب العراقية ، العدد 78 السنة 74، 2008 ، ص 09 .

[4]– محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، مرجع سابق ، ص 58 .

– الفعل الإرهابي قائم أساسا على استخدام العنف أو التهديد باستخدامه لكن ليس كل سلوك عنيف يعد عملا إرهابيا، لأن مظاهر العنف تتعدد وتتنوع بشكل تتجاوز مفهوم الإرهاب.[1]

– الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص مرتكبوه على تجاوز نطاق حدود الهدف المباشر للعمل العنيف، ليصل تأثيره إلى أفراد أخرى مستهدفة بالعمل الإرهابي وذلك عبر رسالة أو إيحاء ما ينطوي عليه ذلك الفعل، في حين أن صور العنف السياسي الأخرى عادة ما تكون أهدافها مباشرة دون التركيز على المؤثرات النفسية، ودون أن تأخذ الطابع الرمزي الذي يتميز به الفعل الإرهابي.[2]

– العمل الإرهابي يعتمد بصورة أساسية على استخدام شتى وسائل الاتصال الجماهيرية لتوصيل رسالته وتحقيق أهدافه في حين أن أغلب صور العنف السياسي لا تعطي أهمية بالغة لتلك الوسائل.[3]
– في أغلب الأحيان يأخذ العمل الإرهابي بعدا دوليا بشكل أو بآخر عكس العنف السياسي فقليلا ما يأخذ ذلك الطابع، وعادة ما يأخذ الطابع المحلي أو الإقليمي.[4]
– أهمية البعد القيمي في الإرهاب القائم أساسا بين ما ينظر له بصفته كفاح ونضال، وهناك من يعتبره عمل غير نبيل، في حين أن العنف السياسي لا يطرح قضية هذا البعد بالأساس[5] .

صفوة القول؛ أن هناك تباينا كبيرا فيه حدود الإرهاب والعنف السياسي، لكن هذا لا ينفي أن كلاهما يشكلان تهديدا لسلامة الأفراد والممتلكات والدول، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، كما أن البعد القيمي لا يطرح بشدة مع مفهوم العنف السياسي، في حين يعتبر نقطة مفصلية مع مفهوم المقاومة المسلحة وهذا ما سنوضحه في العنصر الموالي .

الفرع الثاني / المقاومة الشعبية المسلحة (حركات التحرر الوطني) : المقاومة الشعبية المسلحة هي ذلك النشاط المسلح الذي تقوم به عناصر شعبية في مواجهة سلطة تقوم بغزو أرض الوطن أو احتلاله. كما تعرف أيضا بأنها "**عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية دفاعا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية، سواء كانت تلك**

[1] – حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي من النظم العربية ، مرجع سابق ، ص54 .
[2]– عبد الناصر حريز فرغل عبد العال ، النظم السياسية الإرهابية مع التطبيق على النظام الإسرائيلي ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة) ، 1994 ، ص 26 .
[3] – المرجع نفسه ، نفس الصفحة
[4]– المرجع نفسه ، نفس الصفحة .
[5]- Leonard.B, Introduction to Political Terrorism, New York: Growhill Publishing, 1998,p 43.

العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية أو كانت تعمل بناء على مبادرتها الخاصة سواء باشرت هذا النشاط فوق الإقليم الوطني أو من قواعد خارج الإقليم ."[1]

فالمقاومة المسلحة هي عمل مشروع لتحرير الأرض والبلاد والعباد من الاحتلال وهي أيضا ما يمكن أن تقوم به الشعوب لتقرير مصيرها أو الاستقلال أو إزالة العدوان، والمقاومة بهذا الشكل هي أمر مشروع في جميع المواثيق والشرائع الإقليمية والدولية لأن انتهاك حقوق الإنسان الذي تمارسه القوى المحتلة يجعل المقاومة المسلحة وسيلة ضرورية لوقف انتهاك تلك الحقوق والتوصل إلى ردع المحتل وتحرير الأرض من براثنه.[2]

ومن المواثيق الدولية المؤكدة لحق الشعوب في حق تقرير مصيرها نجد أن المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أن لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها وأشارت في مواد أخرى إلى أهمية هذا الحق وأبرز هذه المواد الإعلان الصادر في 1960: " **أكد أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية ، مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي** " وتكرس هذا الحق بإصدار الاتفاقيتين الدوليتين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية عام 1966.[3]

هذا مدخل بسيط عن مفهوم المقاومة الشعبية المسلحة، أم عن أهم نقاط الاختلاف بينها وبين الإرهاب فتكمن في النواحي الآتية:

*من ناحية العدد : الانضمام إلى صفوف المقاومة الشعبية يكون أكثر عددا من الانخراط في صفوف الجماعات الإرهابية، لأن الأولى هدفها هو مواجهة العدو وتحرير البلاد أما الثاني فإنها مجرد جماعات تمرد لها أهدافها الخاصة وهذا ما يطلق عليه البعض"**الطابع الشعبي للمقاومة**" والذي يعني رغبة الجماهير الجامحة في الانضمام في صفوف المقاومة في مقابل قلة من الأفراد الخارجة عن القانون والناقمة عن الأوضاع تنخرط في الجماعات الإرهابية.[4]

*من ناحية الهدف : هدف المقاومة هو الدفاع عن الوطن أما الإرهاب فليس له أي ارتباط بالصالح العام أو الوطنية والأهداف القومية المتعارف عليها، على أساس أن لمرتكبيه طروحات وأفكار غير مؤسسة على مرجعيات دينية رصينة، كما تحمل أهداف ضبابية غير واضحة .

---

[1] – محمد عوض الترتوري ، أغادير عرفات جويحان ، مرجع سابق ، ص67.

[2] –هاني الدحلة، التمييز بين المقاومة والإرهاب: وجهة نظر قانونية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11، أفريل ، 2006 ، ص 126.

[3] –حسنين خليل، مرجع سابق، ص99 .

[4] –عبد الناصر حزيز فرغل عبد العال، مرجع سابق ، ص37.

*من ناحية الخصم: خصم المقاومة معروف يتمثل في العدو الخارجي الذي استعمر الوطن وفرض نفسه بقوة السلاح في حين أن خصم الإرهاب في الغالب غير معروف، وهذا الأمر أشرنا إليه في أهداف الإرهاب وأكدنا أن أغلب أهدافه هي أهداف غامضة **(Idiasyncratic)**

*من ناحية المشروعية : تعتبر من أهم عناصر التمييز بين المقاومة والإرهاب إذ أن المقاومة تلقى دعم وتأييد الأسرة الدولية وخاصة الأمم المتحدة التي تأكد على شرعيتها كما رأينا ذلك في حين أن الإرهاب أو العمليات الإرهابية تلقى رفضا وتنديدا دوليا عريضا نظرا للتهديدات والأخطار التي يحدثها على جميع المستويات تجعل من المنظومة الدولية في حالة استنفار دائم ووضع غير مستقر لا يخدم الأمن والسلام الدوليين الذي دوما تؤكد عليه الأمم المتحدة.[1]

*من ناحية المجال : تكون المقاومة مرتبطة بمجال إقليم محدد تناضل وتكافح من أجل تحريره من هيمنة المستعمر، أما الإرهاب فأصبح ظاهرة متنامية عابرة للحدود ومتواجدة في كل مكان مهددة للأمن الإنساني والاستقرار السياسي العالمي، خاصة في ظل العولمة التي أصبح العالم قرية صغيرة بتعبير **مرشال ماكلوهان** . والرسم الموالي يوضح هذه الفواصل بين المقاومة والإرهاب:

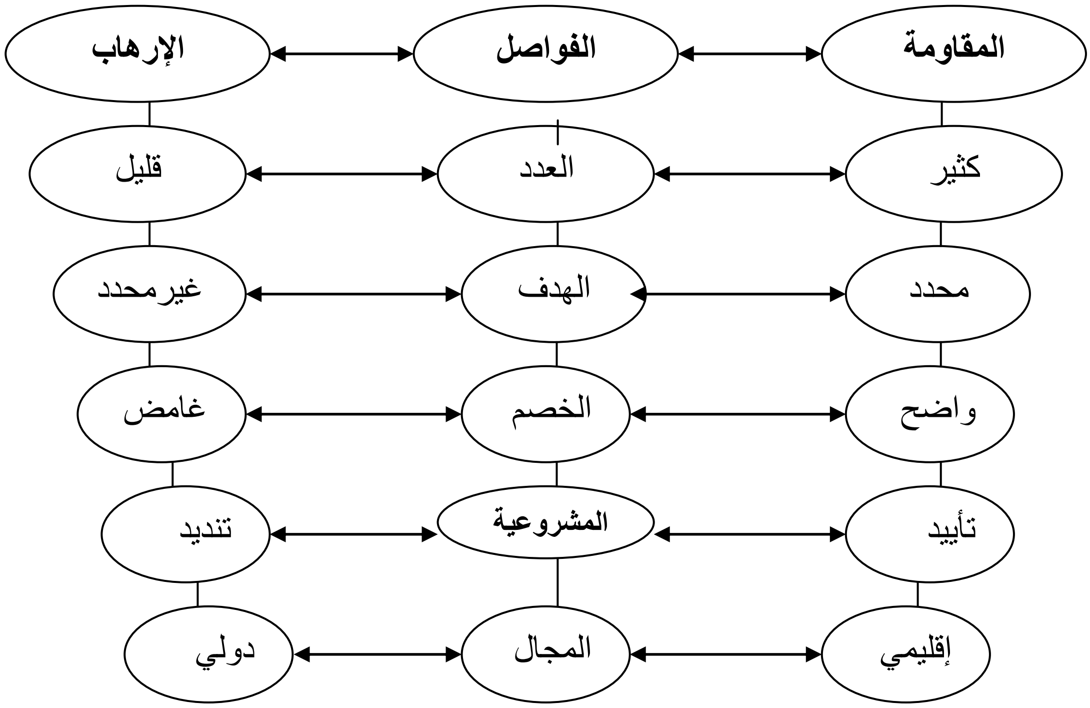

المصدر: الرسم البياني من انجاز الباحث.

[1]- عبد الناصر حزيز فرغل عبد العال، مرجع سابق ، ص 38 .

المبحث الثالث: نظريات ومقاربات التحليل.

انعكست صعوبة تحديد مفهوم دقيق وواضح لكل من الحركات الإسلامية والإرهاب الدولي سلبا على الاتجاهات النظرية والمقاربات الفكرية المُفسّرة لهما، حيث تداخلت المجالات وتباينت العديد من الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، الثقافية والاقتصادية، وحتى النفسية في تقديم طرح يفسر أسباب نشوء الحركات الإسلامية وبروز الظاهرة الإرهابية، لكن هذا لا يعني عدم التطرق إلى بعض النظريات والمقاربات التي حاولت معالجة الظاهرتين كل واحدة من زاويتها وهذا بهدف إثراء الموضوع ومحاولة بناء قاعدة تنظيرية يستند عليها مضمون الدراسة علميا وأكاديميا.

المطلب الأول/ النظريات والمقاربات المفسرة للحركات الإسلامية: مجموعة من التحليل النظرية حاولت تقديم طرح يفسر حراك الظاهرة الإسلامية بصفة عامة، ونمو وتطور مختلف فصائل الحركات الإسلامية بصفة خاصة.

الفرع الأول/ نظرية ماكس فيبر في التحليل الاجتماعي: أدى الطابع الاجتماعي الاحتجاجي لجماعات المعارضة في النظم السياسية المعاصرة إلى اتجاه الكثير من الباحثين إلى دراسة تلك الجماعات في إطار مفهوم " الحركات الاجتماعية " الذي يمثل أهم المفاهيم الأساسية في أدبيات التغيير الاجتماعي.

لقد أجريت دراسات جديدة تشرح أسباب الأعمال الجماعية للأفراد وارتباطها بالحركات الاجتماعية، وطرحت الأطر الأساسية للنظريات المتعلقة بهذه الأخيرة، وتعد أعمال ماكس فيبر من أبرز الإسهامات في هذا المجال .

لكن قبل التطرق إلى ذلك بجدر الإشارة إلى تعريف الحركات الاجتماعية، حيث تعرّف على أنها: "جهد متصل لجماعة كبيرة _نسبيا_ من الناس تستهدف إحداث التغيير الاجتماعي بدرجات مختلفة بأسلوب عنيف أو سلمي، ينجم عن حدوث خلل في البناء الاجتماعي والنظام السياسي ونمط القيم ويتسم بخلط من التنظيم والعفوية أو التلقائية سريع الانتشار والتغلغل خاصة بين عامة الناس، كما يتسم بالتطور والنمو، وهو يمثل تيارا فكريا سياسيا قد يقتصر على حدود جغرافية معينة أو يتعداها لمدى جغرافي أوسع.[1]

وتعمل الحركة الاجتماعية أثناء نموها ومراحل تشكيلها إلى خلق تنظيم يعّبر عنها، فكما يشير هربرت : " تنمى الحركة الاجتماعية تنظيما وبناءا يجعل منها جملة متماسكة لها شكل بناء اجتماعي يشغل فيه الأفراد مراكز مختلفة ويؤدون أدوارا معينة"[2]. ولتماسك أي حركة اجتماعية فإنها تستند إلى أيديولوجية معينة وتعمل على تنمية عقائدها الخاصة بها لتحقيق أهدافها. وفى هذا الإطار يأخذ ماكس فيبر في الاعتبار النظام العقائدي والبنية الفكرية ويرى أن لهما تأثيرا مهما في العمل الجماعي.

[1] – عبد العاطي محمد أحمد ، الحركات الإسلامية في مصر، مرجع سابق ، ص 19.

[2] – مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ، القاهرة : مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006، ص29.

فإذا كان كارل ماركس و دوركايم يريان أن التناقضات الاجتماعية هي الدافع إلى " التحرك الجماعي "، فإن العمل الجماعي بنظر فيبر ينبع بشكل عام من التزام أعضاء تلك الجماعة المبدئي بنوع خاص من النظام العقائدي، وللمعتقدات بنظره منطقها الخاص وقوّتها، كما أن سلطة الأفكار والمعتقدات كأسس للإقدام وللعمل تنعكس في بحث فيبر حول الأنواع الثلاثة حول السلطات " التقليدية، القانونية، والكاريزمية ". وبناء عليه فإن العمل الجماعي بنظر فيبر هو حصيلة الالتزام بنظام عقائدي خاص.[1]

أما في سياق الحركات الاجتماعية الثورية، يعبر بعض الباحثين عن الأيديولوجية بتعبير "القضية" ، ولكي تؤدي وظيفتها كعنصر أيديولوجي يجب أن تتصف بصفتين :

. <u>الصفة الأولى</u>: أن تكون ذات تأثير قوي وتجلب بالتالي أغلبية ساحقة من المؤيدين، ولكن تلك الفكرة لا تكفي وحدها ، بل تحتاج إلى المحافظة على الثقة فيها وتجديدها باستمرار، الأمر الذي يتم بفعل النجاحات الجزئية التي تتم عن طريقها .

. <u>الصفة الثانية:</u> أن يكون من الصعب على القوى الحاكمة أن تواجه تلك القضية، (أي تفي بوعودها إزائها) ، لأنه إذا كان من السهل على النخبة الحاكمة أن تتبنى القضية وتفي بمطالبها فإن فرصة الحركات الثورية في النجاح ستكون ضعيفة، لذلك فإن القضية المثارة يجب أن تتضمن دعوة متناقضة مع رغبات الطبقات الحاكمة.[2]

فبخصوص موضوع الدراسة تحديدا الحركات الإسلامية، فإن العديد من الباحثين أكدّوا على أنها تدخل في نطاق الحركات الاجتماعية والسياسية، ومن هؤلاء **الدكتور علي الدين هلال** الذي رأى " أن الحركات الإسلامية هي تأكيد أو إثبات الصور التقليدية للفهم والسلوك في بيئة تتغير جذريا، كما أنها تدرك أنها تتحدث إلى بيئة متغيرة ،وقد تكون هذه الحركات معارضة لكل التغيير الاجتماعي، ولكنها تصرّ على أن التغيير يجب أن يكون محكوما بالقيم وصور التفكير التقليدية".[3] كما نظر **سعد الدين إبراهيم** النظرة نفسها، واعتبر أن الحركات الإسلامية تسعى إلى بناء نظام اجتماعي جديد قائم على الإسلام.

يتضح جليا من خلال نظرة كل من **علي الدين هلال و سعد الدين إبراهيم** للحركات الإسلامية أنها في سعيها للتغيير تعتمد على الإسلام كإطار فكري أيديولوجي، وهذا تركيزا على دور البنى الفكرية و العقائدية التي أكدّ عليها **ماكس فيبر**. كما أن الإسلام الذي تنادي الحركات الإسلامية بتطبيقه في مختلف نواحي المجتمع الاجتماعية والسياسية الثقافية وحتى الاقتصادية يدخل

---

[1]– مسعود أسد اللهي، <u>الإسلاميون في مجتمع تعددي</u>، (تر: دلال عباس)، بيروت: مركز الاستشارات والبحوث، 2004، ص66.

[2]– هالة مصطفى، مرجع سابق،ص 55.

[3]– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، أطروحات في دراسة الظاهرة الإسلامية مع إشارة إلى خصوصياتها في آسيا في كتاب : علاء أبو زيد (وآخرون)، <u>الحركات الإسلامية في آسيا</u>، مرجع سابق، ص 14.

في إطار ما يدخل عليه بعض الباحثين بمفهوم" القضية "، وهذا باعتباره أنه ذا تأثير قوي ويحظى بتأييد الأغلبية السائدة، كما أن الإسلام كمنظومة قيم يرجى تطبيقها في مختلف المجالات يصطدم برغبات الطبقات الحاكمة إذ يصعب عليها أن تتبنى " القضية " وتفي بوعودها إزائها لأن ذلك يحمل تناقضا مع متطلبات الديمقراطية أي العلمانية (فصل الدين عن الدولة) هذا من جانب، ومن جانب آخر النخب العلمانية سوف لن تسمح بذلك .

وقد كان إدخال الباحثين للحركات الدينية في عداد الحركات الاجتماعية والسياسية نوعا من التطور في التعامل مع علاقة الدين بالتغيير الاجتماعي[1]، خاصة مع صعود موجة الإحياء الإسلامي منذ عام 1979، حيث ظهر الإسلام كقوة للتغيير سواء على مستوى الأيديولوجية أو الممارسة السياسية، واعتبر أسلوبا للحياة الاجتماعية لكثير من المسلمين، وأصبح مصدرا للعديد من الحركات السياسية .[2]

في خضم ما تقدم؛ يمكن القول أن الحركات الإسلامية هي حركات اجتماعية وسياسية في المجتمع، لها أهدافها وخصائصها المتميزة وإستراتيجيتها، تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة ، شأنها في ذلك شأن أية قوى سياسية أخرى وما صفة "**الإسلامية** " في هذه الحالة سوى تعبيرا عن الإطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات. لكن هذا المقترب النظري لا يخص الحركات الإسلامية المعتدلة وإنما المعارضة الإسلامية العنيفة للنظام (حركات الاحتجاج والّرفض) التي خرجت في معارضتها للنظام عن الأشكال التقليدية للمعارضة السياسية، وكانت أقرب من حيث تشكيلاتها الاجتماعية وحركتها السياسية إلى الحركات الاجتماعية ذات الطابع العنيف والتي تهدف إلى الانقلاب الجذري على كل من النظم السياسية القائمة ومجتمعاتها، كما أنها تمتلك أدواتها الخاصة من تنظيم وإيديولوجية لتحقيق أهدافها ومطالبها.

الفرع الثاني/ المقاربة الدينية في فهم الحركات الإسلامية: يعتبر هذا المقترب أن الدوافع والمرجعية التي تدعو إلى قيام حركة اجتماعية هي دينية باعتبار أن الدين في الحضارة الإسلامية هو مرجعية التغيير[3]، وهذا خلاف الحضارة الغربية التي تجعل من العوامل الاقتصادية أو عوامل الهوية هي

---

[1]– ذكرت أحد الدراسات أن الكتابات الماركسية روجت في فترة الوقت الذي تتصور أن الدين يعد من معوقات التغير الاجتماعي، ومن ثم فهو يتناقض مع مفهوم الحركات الاجتماعية والسياسية القائمة على التغيير، استنادا إلى أن الدين يشيع في نفوس البشر الشعور بالاستسلام، ومن ثم يصرفهم عن العمل الاجتماعي بتغيير أوضاعهم المتردية.

[2] – سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مرجع سابق، ص 16.

[3] – كانت كل التحليلات الغربية قبل السبعينات تنظر إلى الدين باعتباره ميتافيزيقيا غريبة لا تأثير لها في الواقع المعاش، ومن ثم فهو ليس موضوع للعلم أو البحث العلمي والاجتماعي والسياسي، ومن ثم فالعلوم الاجتماعية الغربية واجهت انتكاسة ابستمولوجيا حين اكتشفت أغلب= =الدراسات الغربية بعد موجهة الإحياء الإسلامي 1979، أهمية الدين كمفجر للتغيير الاجتماعي على عكس ما اعتقدت أن التغيير في العالم الإسلامي هو من اليسار، ومن الحركات الشيوعية.

مصدر فعل الحركات الاجتماعية، لأنها تستلهم القيم العلمانية التي تفصل بين الدين والسياسية أو تجعل من الدين عاملا سلبيا وليس مصدرا للفعل الاجتماعي .[1]

تبنى هذا المقاربة العديد من المفكرين سواء من العرب أو من المستشرقين، فمثلا عند المدرسة العربية نذكر المفكر **برهان غليون** في دراسته بعنوان "**الاجتماع السياسي للحركة الإسلامية محاولة للفهم والتفسير**"، يربط بين تنامي الحركات الإسلامية في المجتمعات العربية وبين مجموعة من القيم الروحية والدينية المستلهمة من الدين الإسلامي.[2] أما عن المدرسة الاستشراقية نذكر الباحث **ديكمجيان** الذي يعتبر أن الانبعاث الإسلامي كان وثيق الصلة بفترات الاضطراب والخطر الذي يهدد وجود الأمة الإسلامية وتماسكها الرّوحي، بقوله: " **أي منهج سليم عقليا في تناول موضوع انبعاث الروح الإسلامية يتطلب منظورا واقعيا من الناحية الثقافية يقوم على أساس عقيدة الإسلام وتاريخه وكتابات المنظرين الإسلاميين.**"[3]

يرجع ظهور الحركات الإسلامية بنظر هذه المقاربة إلى العلاقة بين "**السلطان والقرآن** " أو ما يسمى" **الدولة والمنهج الديني** "وهو ما يطلق عليه أيضا "الإطار المرجعي الأساسي لتفسير ظهور الحركات الاجتماعية في الإسلام". كلما استجابت الدولة للمنهج الديني كلما كان تلاحم الأمة معها بكل طوائفها، وكلما كانت متصادمة معه كلما حدث تمرّد على الدولة ومطالبتها بالعودة لشرعيتها الأصلية المستمدة من تماثلها للمنهج الديني.[4] وتعد في هذا السياق **جماعة الإخوان المسلمين في مصر** خير دليل على ذلك، فهي حركة دينية هاجسها عوامل ثقافية، إلا أنها ظهرت في منظور التغيير الاجتماعي والسياسي وهو ما يطلق عليه " **الإطار المرجعي الوسيط** " لظهور الجماعة.[5]

على هذه الأساس يصبح التمييز بين عوامل الوجود وأسباب الانتشار أمرا ضروريا؛ فالتفسيرات التي قدمها الماركسيون في ستينيات وسبعينيات هذا القرن؛ التي تمحورت حول مقولات " **الفقر والأزمة الاقتصادية وهزيمة 1967** "، كلها عوامل ساعدت على انتشار الحركات الإسلامية، إلا أنها في الأساس ظاهرة محض ثقافية ترجع إلى خصوصية الثقافة العربية الإسلامية وإلى طبيعة النص الديني الإسلامي، وهي التي تمثل عوامل الوجود [6].

---

[1]- كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا : دراسة حالة حزب الرفاه 1983-1997 ،(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، 2006، ص 91.

[2]- المرجع نفسه، ص 10

[3]- المرجع نفسه، ص 105.

[4]- المرجع نفسه، ص 95.

[5] – يعنى **الإطار المرجعي الوسيط** ذلك السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي ظهرت فيها الحركة الاجتماعية الإسلامية وهو إطار يفسر أسباب ظهور هذه الحركات.

[6]- عمرو الشوبكي، " هل يمكن بناء تيار إسلامي ديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد: 12 ، أكتوبر 2003، ص 112.

فإذا كانت الحركات الإسلامية تتفق على مرجعية الدين الإسلامي في التغيير و بلوغ الأهداف المسطّرة (الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية)، فإنها تختلف في الأساليب والوسائل المتبعة. فالحركات المعتدلة تدعوا إلى أسلمه المجتمع من "أسفل " عن طريق (الدعوة، إنشاء حركات اجتماعية، ثقافية)، وتتبنى المرحلية كوسيلة لبلوغ الأهداف وهو النهج الذي اتبعه **حسن البنا** الذي لا يقبل بالثورة إلا بعد استنفاذ وسائل الضغط السلمية ويقول في هذا الصدد: " **إذا أصبح الحكم غريبا عن طبيعته إلى حد تجاوزه الشريعة، عندئذ يصبح من حق الفرد، لا بل من واجبه أن يثور، هذا هو العنصر الثوري في الإسلام**".[1]

على العكس من ذلك، فالحركات المتشددة ترى أن لا سبيل لأية تسوية مع النظم السياسية والمجتمعات، ويدعون إلى القطيعة، ويدخلون مفهوم الثورة .ويعد **سيد قطب** "**منظر القطيعة** " وعبر عنها بشكل خاص تلامذته وقد استلهمت أفكاره فيما بعد الحركات الإسلامية في فترة السبعينات حيث تمازجت أفكار قطب مع أفكار المعارضة والخروج على النظام المستمدة من الفقه المالكي أو ما يعرف بفقه " **الخروج والجهاد والعلاقة بين الحاكم والمحكوم**" لذا كان نهج الحركات المتشددة نهجا ثوريا مقاوما.[2]

الفرع الثالث/ المقاربة المادية في فهم الحركات الإسلامية: تعتبر هذه المقاربة أن الحركات الإسلامية هي انعكاس وتعبير عن الواقع المادي، المتمثل في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الطبقات التي ينتمون إليها. حيث تهتم بدراسة الخلفية الاجتماعية للفاعلين وتأثيرها على فعلهم السياسي والمجتمعي، وكذلك بإخفاق النظم الاجتماعية والسياسية الحاكمة في العالم العربي في تحقيق التنمية والتحديث، وهو ما خلّف أزمات متصلة بالعدالة الاجتماعية ووجود فئات محرومة مستعدة للانخراط في هذه الحركات الاجتماعية.

هذا التفسير يسود في أوساط الخطاب اليساري والمنظور الاستشراقي عند الغربيين. فعن الأصول الاجتماعية للحركات الإسلامية، يرى **محمود أمين العالم** أن هذه الحركات تنتشر في أوساط ريفية، وأن الأيديولوجية التي توجه هذه الحركات لا تزيد عن كونها إيديولوجية ريفية في عالم مدن، إذ يقول:" **كانوا من أصول ريفية فقيرة ممن نزحوا إلى المدن الكبرى للعلم أو بحثا عن العمل، وهم من أسر ومن فئات وسطى وصغرى من تجار أو مزارعين صغار** ".[3]

أما عن إخفاق النظم الحاكمة في الدول العربية في تحقيق التنمية والتحديث، يقول **فاتح عبد الجبار** في هذا الصدد:" **أن نمو الحركات الدينية الراهنة هو تعبير عن احتجاج المنتج الريفي**

---

[1] – أوليفيه روا، تجريه الإسلامي السياسي، (تر: نصير مروة)، ط2، بيروت : دار الساقي ، 1986، ص 46.

[2]– المرجع نفسه، ص 47.

[3]– تركي علي الربيعو، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب الغربي المعاصر، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006، ص36

الصغير على التناقضات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية لرأسمالية الدولة التابعة في طور تأزمها .[1]"

أما بالنسبة للطروحات الغربية؛ فهي تنصب في نفس طروحات اليسار العربي، بحيث نجد مثلا **مالكوم كير** يركز على الخلفية الاجتماعية للاتجاهات الدينية السائدة في العالم الإسلامي وكذا التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسبب مشاكل وصعاب متعددة لكل طبقات المجتمع فالإحياء الديني بالنسبة له هو نتيجة لهذه التغيرات، ويقدم الدليل على ذلك بالثورة الإيرانية التي حدثت باعتبارها نتيجة للتناقضات والمشاكل الاجتماعية المتراكمة في المجتمع الإيراني التي أدت إلى حدوث الانفجار .[2]

فالحركات الإسلامية وفقا لهذه المقاربة إذن؛ صنعت لنفسها قاعدة اجتماعية شعبية من خلال الأسباب السالفة الذكر، وهذا من جانب اعتمادها على التدين التقليدي الراسخ في فئات الشعب وكذلك من جانب أنها حركة شاسعة متجذرة في الطبقات الوسطى من المجتمع العربي.

فمن خلال ما سبق؛ نرى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية مهمة لكنها لا تكفي وحدها لتحليل وتفسير الحركات الإسلامية، فهي ظاهرة مركبة ولها عمقها التاريخي والحضاري، وهي تمثل بالتالي أبرز تجليات النص الإسلامي والخبرة الحضارية الإسلامية، في نفس الوقت تعيش في ظل واقع اجتماعي وسياسي متغير يعكس تأثيراته على خطابها السياسي وعلى تفسيرها لنصها الديني على السواء.

المطلب الثاني/ الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الإرهابية: تتمثل في عديد المدارس ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والحضارية... التي حاولت تقديم طرح تفسيريّ لنمو الظاهرة وتطورها بصفة مطردة ومتسارعة في ظلّ موجة التحولات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

الفرع الأول/ التمييز بين ما هو إعلامي وما هو سياسي: اختلفت وجهات النظر حول تفسير ظهور الجماعات الإرهابية بين الطروحات الإعلامية والطروحات الأكاديمية، وقد تركزت معظم التحليلات في مدرستين هما :[3]

مدرسة الصورة النمطية : تتميز هذه المدرسة بالتناول السطحي لمختلف الأحداث المتعلقة بالعرب والمسلمين، باستخدام الأفكار وآراء أجهزة الإعلام الغربية التي توظف عنصر التضليل والتضخيم والتشويه على المادة الإعلامية المتعلقة بالإسلام والمسلمين، والغرض من ذلك إثارة عواطف ومشاعر

---

[1]- تركي علي الربيعو، المرجع السابق، ص 37.

[2]- كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا ، مرجع سابق، ص ص 116_117.

[3]- أميرة عبد الحليم، الإرهاب كظاهرة ومفـــهوم ، مجلة الديمقراطية، السنة 09، العدد33، الصادر في جانفي 2009، ص ص133-134.

الغرب ضد قيم وعادات المسلمين قد تصل إلى حد التصفية الجسدية خاصة في وسط الجالية المسلمة، كما تصور تلك الأجهزة أن قيم الإسلام هي التي تدفع بالأفراد إلى التطرف والعنف، وتضم هذه المدرسة المؤرخ والمستشرق **برنارد لويس، دانيال بابيس، مارتن كرام ويوسف بوداسكي ...**

المدرسة السياسية : ترجع سبب تنامي ظاهرة الإرهاب إلى العوامل السياسية ، وتركز بصورة خاصة على التغيرات العالمية التي صاحبت انتهاء الحرب الباردة ، فيرى تيار منها أن القطبية الثنائية لم تنتهي بسقوط الإتحاد السوفياتي، بل ظهر قطب آخر أشد تعقيدا وأكثر خطورة يتمثل في قطب الإرهاب الذي تحول من قوة هامشية إلى قوة مركزية ، خارج شرعية النظام العالمي وكان لهجمات 11من سبتمبر 2001 الدور الحاسم في إبرازه بصورة أكثر وضوحا .

كما أسهمت العولمة في تصاعد الإرهاب الجديد **(الإرهاب الإلكتروني)**، فقد أصبحت وحدات العالم مترابطة أكثر من ذي قبل، في حين ضعفت قوة الدولة على حماية سيادتها نتيجة للثورة التكنولوجية الهائلة، في إطار عولمة الإرهاب، نظرا للتقنيات الجد متطورة التي يستخدمها منفذي العمليات الإرهابية كالتحكم في التفجيرات الإرهابية عن بعد .....

ويؤكد أنصار هذه المدرسة على أن شعور قطاعات واسعة من الجماعات المهتمة بالإرهاب والتي تعاني من الظلم والقهر نتيجة الغطرسة الأمريكية التي تتجلى في غزو أفغانستان و العراق وإعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لإبادة آلاف المدنيين من الشعب الفلسطيني الأعزل، من شأنه أن يؤجج مشاعر الكراهية عند العرب والمسلمين، ويوقد الخلايا النائمة من الحركات الإسلامية الراديكالية بدفعها إلى التطرف وممارسة العنف ضد المصالح الأمريكية وحلفائها.

الفرع الثاني/ النظريات النفسية والاجتماعية في تفسير ظاهرة الإرهاب :

أولا / النظريات النفسية: ترجع هذه النظريات الإرهاب إلى أسباب نفسية خالصة ، كثيرا ما تكمن في الشخصية والعقل الباطن أو اللاشعور، فالفاشلون والعاجزون والمقهورون أكثر استعدادا من غيرهم في الانخراط في العمل الإرهابي ، كما أن الحياة الروتينية التي يعيشها العديد من الشباب،إضافة إلى غلبة مشاعر الأنانية ، وتفشي عوامل اليأس والإحباط نتيجة البطالة والخوف من المستقبل ، تؤدي في كثير من الأحيان إلى التطرف والإرهاب . وأول هذه النظريات هي :

1-**التحليل النفسي لـ** (Sigmund Freud) (1856 – 1939): حيث يرجع هذا التحليل أشكال الصراعات العصبية وظهور السلوك الإرهابي عند الفرد إلى :[1]

أ-إحباط الرغبات الحياتية عن طريق الأنا: وفيه يحدث كبت للغرائز وحجزها ، والتي تركز أثناء الطفولة ، فالأنا يعود مرة أخرى إلى التنظيم ، وتبقى الرغبات المكبوتة غير متاحة ، ويتكون لهذا الفرد غرائز أشد وأقوى من الغرائز الأولية ، مثل غريزة التدمير أو الانتحار والموت .....

1 – سعد عبد الله المشوح، العوامل النفسية لواقع الظاهرة الإرهابية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2007 ص03 .

ب–التحويل للرغبات الأولية إلى أغراض عصبية: والتي تعتبر إشباعات مؤقتة للرغبات الأولية المحيطة بالفرد .

ج– عدم الملائمة: وفيها يحدث ملائمة الكبت لدى الأفراد، وتهيج الرغبات الأولية لدى الفرد عند البلوغ فتصبح لديه صراعا عصبيا مركزا، فيتجه إلى إشباعه في مراحل عمرية متقدمة عن طريق الاتصال بالعالم الخارجي وتفريغ هذه الغرائز بشكل سوي أو غير سوي بناء على تلك الرغبات .

2– نظرية الأنانية والإحباط : يرى أصحابها من أمثال **جارولد بوست وجون كايرتون وريتشارد بيرلستين**، أن الإرهابيين يعانون من أنانية مبكرة تشكلت في تركيبتهم النفسية أكسبتهم خصائص متسلطة إذْ أنّ الشخصية المتسلطة أو المتعجرفة تخلق أفرادا مشوشين ذهنيا، متكبرين ومتجاهلين الآخرين، يحملون شعار (**أنا أو لست أنا**)، كما يتميز هؤلاء الأفراد بعدم قدرتهم على مساعدة الآخرين، وعدم ترك المجال لهم للتعبير عن آرائهم أو الدفاع عن حقوقهم ، ولديهم الرغبة في تدمير الآخرين واستخدام العنف ضدهم والسيطرة عليهم إضافة إلى العيش المنعزل عن المجتمع وتسليط الضوء على انجازاتهم ومعتقداتهم بصفة كلية. [1]

أما رواد نظرية الإحباط فيرون أن الإرهاب يتشكل لدى الفرد نتيجة إحساسه بالكآبة النفسية والعقلانية وهذا يرجع إلى أسباب سياسية واجتماعية، على أساس أن الفراغ الحاصل في الوعود السياسية وتنفيذها يخلق حالة من عدم الرضا عند الأفراد ، الأمر الذي يدفعهم إلى التعبير عن سخطهم وتذمرهم بالعمل الإرهابي. فالإنسان المحبط نفسيا ممنوع من تحقيق أهدافه وإشباع حاجاته، الأمر الذي يزيد من استجابته للعدوانية، وهو ما تؤكده مختلف التجارب على أنه كلما زاد التعرض للفشل والإحباط كلما زادت الممارسة العدوانية .[2]

3–نظرية الارتباط النفسي: ترى الباحثة **سلولد** أن هناك نوعين من الارتباط أو الانتماء إلى الجماعات الإرهابية وهما :[3]

أ–الارتباط العائلي: حيث لاحظت الباحثة أن الإرهاب في ألمانيا قائم أساسا على العلاقة الشخصية ووجود عامل القرابة العائلية في عملية الالتحاق بالجماعات الإرهابية، فقد اكتشف علماء النفس وجود عدد كبير من الأزواج والزوجات والإخوة والأخوات مشتركين في عمليات إرهابية، كما أن قادة الجماعات الإرهابية كانوا بمثابة الأب الروحي الذي يقوم بدور الأب والأم معا، كما وجدوا عددا معتبرا من الأزواج والمخطوبين منخرطين في الجماعات الإرهابية الايطالية .

ب– الارتباط الأيديولوجي: تمثل الجماعات الإرهابية بالنسبة للأفراد بديلا آمنا عن الأسرة، بل أكثر من ذلك تلبي احتياجاتهم الذهنية والنفسية، خاصة تلك المتعلقة بالقبول، الدفء، التضامن .... بحيث

---

[1]– محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، مرجع سابق، ص 157 .

[2] – المرجع نفسه، ص 156 .

[3]– خليل فاضل، سيكولوجية الإرهاب السياسي ، القاهرة : (د.د ن)1991، ص 90.

أصبحت الجماعة في نظر الكثيرين هي الهدف الأول والأخير، ولا بديل عنها، فقد أقر العديد من الإرهابيين بأنهم كانوا دائما في حاجة إلى الانتظام والإحساس بروح الانتماء والتضامن، وهو ما تحقق لهم بسهولة في حياة الجماعات الإرهابية، في حين غابت كل تلك الأمور عن الحياة الأسرية لديهم .

ثانيا/ النظريات الاجتماعية: وهي النظريات التي تحاول تفسيرالإرهاب من منظورمجتمعي أي الأسباب التي تنطلق من المجتمع كالفقر والجهل والأمية وسوء توزيع الثروة وغيرها من العوامل الأخرى التي تسهم في تكوين الفرد الإرهابي، وهناك العديد من النظريات الاجتماعية– للإرهاب أبرزها :

1–نظرية الصراع (conflict Theory): وحدة التحليل في هذه النظرية هي الصراع وتحلل المشكلات الاجتماعية مثل الإرهاب من مبدأ اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع إضافة إلى الاستغلال الطبقي ، وتعود جذور هذه النظرية إلى المفكر كارل ماركس والذي ارتكز في تحليله على مبدأ حتمية الصراع الاجتماعي والطبقي، وأن تاريخ المجتمعات الإنسانية يمثل الصراع بين الطبقات الاجتماعية وذلك في إطار جدلي وصيرورة تاريخية .فالعمليات الإرهابية إذن مرتبطة بالواقع الاجتماعي ، فقدرة هذا الأخير على ضبط التوازن وتحقيق المساواة وتجاوز الصراع الطبقي كفيل بانخفاض معدل العمليات الإرهابية والعكس صحيح .[1]

2–المدرسة الاجتماعية: ترجع هذه المدرسة كل شيء إلى المجتمع مؤثراته وأوضاعه وتقاليده وما الفرد إلا دُمية يحرك خيوطها المجتمع كما يقول العالم **دوركايم**، فالأسباب الاجتماعية سواء كانت متداخلة أو متشابكة فكلها تعمل بأقدار متفاوتة ومختلفة، قد يؤدي تأثيرها على شخص ويضعف على آخر، لكن يبقى في النهاية وجود تأثير لا يمكن نكرانه أو تجاهله، ومن هذه الأسباب ما هو تعليمي أو أسري، أو جماعة الأصدقاء، وتبين الدراسة التي أجراها الباحث **رشوان حسني** حول " **التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع** " أن هناك علاقة بين الحالة الاجتماعية ومعدلات الإرهاب، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الحالة الاجتماعية	**العدد**	**النسبة**
أعزب	30	50,00
متزوج	25	41,67
أرمل	04	6,67
مطلق	01	1,67
المجموع	60	%100

المصدر: محمد عوض الترتوري ، أغادير عرفات جويحان، مرجع سابق، ص 202.

[1]– أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص 136 .

يتضح من خلال هذا الجدول أن أعلى معدل للإرهاب هو بين العزاب حيث تبلغ النسبة **50%** وهو ما يميز هذا العصر الذي تحولت فيه كل المجالات بما فيها الأسرة والأسرة الكبيرة التي تربط بين الأجداد والأحفاد والأعمام بروابط كبيرة ، وحل محلها الأسرة الصغيرة والتي تتسم بتفكك الروابط الأسرية كحالات الانفصال والطلاق بين الزوجين وتأثير ذلك على الأولاد.[1]

فضلا عن غياب الدور الرقابي نتيجة غياب دور الأب الذي انخرط في عمله وانغمس فيه بهدف الحصول على عائد أفضل إضافة إلى عمل الأم، إضافة إلى تأخر سن الزواج ، وانعكاسه على المسائل العاطفية داخل الأسرة وخارجها، الأمر الذي انعكس سلبا على الأسرة وقيمتها ، وترك الدور إلى "الأسرة الإرهابية " – إن صح القول – لتلعب دورها التربوي " المؤدلج". كما وضحت الدراسة أن أصدقاء السوء لهم دور كبير في الدفع بالفرد إلى الانخراط في الجماعات الإرهابية .[2]

ولا تستثني المدرسة الاجتماعية عوامل عدة في " **صناعة الفرد الإرهابي** " كالظروف المادية التي توفر قابلية للفرد ذو الظروف المعسرة للانخراط في العمل الإرهابي أكثر من الفرد ذو الظروف الميسورة – وهذا في الغالب طبعا – أي هناك استثناء على غرار زعيم تنظيم القاعدة **أسامة بن لادن** الذي ينحدر من أسرة ثرية ذات مال وجاه كبيرين .

3– نظرية عالم الاجتماع إريكسون: على الرغم من اهتمامه بالعوامل الاجتماعية في صياغة السلوك الإرهابي ، إلا أن أريك إريكسون لا يستثني العوامل النفسية ، وهنا تظهر أهمية هذه النظرية التي تجمع بين العاملين الاجتماعي والنفسي، ويرى أن فهم السلوك الإرهابي قائم أساسا على التفاعل بين التفسير الاجتماعي والتحليل النفسي لسلوكيات الإنسان بحيث ركز إريكسون على **مفهوم الهوية** بهدف فهم السلوكيات الإنسانية والاجتماعية ودوافعه ، بمعنى انعكاس مفهوم هوية الفرد في البيئة وداخل وضع أسري أو اجتماعي معين .[3]

اعتمد صاحب النظرية في مفهومه للشخصية الإرهابية وتطور الطفل خلال مراحل متعددة ومتباينة من النمو والتفاعل مع الآخرين، حيث اعتبر كل منها " **أزمة**" ليس بمعنى الكارثة ، بقدر ما تعني " **نقطة تحول هامة** "، والتي ينتج عنها إما تماسك ناضج للشخصية أو استمرار صراعات الأنا ، والتي من الممكن أن تثير وتهيج الإنسان فيما بعد مسيرة حياته ......[4]

يؤكد **إريكسون** كذلك أن تطور الثقة في الرضيع تعتبر حجر الأساس للشخصية الحيوية وبالتالي فإن فقدان الثقة مبكرا يصاحبه الغضب وكل أشكال التوهم الخاصة بالسيطرة والتذمر لكل مصادر

[1]– محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، مرجع سابق، ص 202.

[2] – المرجع نفسه، ص 203.

[3] – خليل فاضل، مرجع سابق ، ص 120.

[4] – المرجع نفسه ، ص 120.

المتعة والسعادة والاستقرار ، فهي أمور تظهر كلما عجز المجتمع عن تزويد الفرد بتأكيدات الآمان النفسي والاجتماعي وتحميه من الانحراف إلى العنف .[1]

كما يولي اهتمامه للبنية السياسية التحتية التي تمتص احتياج الشباب إلى " **الإخلاص** " ويمكن أن تكون لهم مخزونا يمتص غضبهم خاصة الشباب المحروم من أدنى متطلبات الحياة ويحذر من خطورة و تداعيات فشل مختلف البنى السياسية في امتصاص غضب الشباب فذلك يجعلهم يحسون بالضعف والعجز فتكون لديهم أحاسيس بالذنب، مما قد يؤدي إلى أفعال يعاقبون بها أنفسهم، وهذا هو سر التضحية بالنفس في إطار العمليات الانتحارية عن طريق استخدام سيارات أو شاحنات مفخخة في مناطق الهدف، أو أي سلوك إرهابي معين .

وفي بعض الأحيان يفشل الفرد في ترجمة موقفه الثاقب إلى عملية انتحارية، مما يزيد ذلك في مشاعر الشك والعجز والخجل والإحساس بالدونية والنقص وعدم القدرة على المنافسة ..... أحاسيس كلها تعبر عن تناقضات اجتماعية وسياسية واقتصادية ومعوقات خارجة عن سيطرة الإنسان وتحكمه في ذاته، مما يجعله في المرة القادمة يلجأ إلى عمل انتحاري أكثر دموية، بهدف تجاوز كل تلك المشاعر السلبية والمعوقات الاجتماعية السابقة تحت شعار " **أنا أنتحر إذن أنا موجود** "، وهذا ما أطلق عليها إريكسون " **بالهوية السلبية**" أو " **الرفض الانتقامي**" لكل أدوار الأسرة والمجتمع المعتدلة والمعقولة .[2]

وقد أكد هذا الطرح الباحث **شميد** في دراسة ميدانية؛ على أن كثير من الإرهابيين ينحدرون من أسر تضغط على أولادها من أجل التفوق والتحصيل الأكاديمي والدراسي المتميز، فإن لم يتوفر في الإنسان "هوية إيجابية "، فإنه يفضل أن يكون شخصا سيئا مما يدفعه إلى أن ينخرط مع أسوأ الأشخاص على كل المستويات، وهذا ما قد توفره له الجماعات الراديكالية المتطرفة .[3]

فالأفراد الذين يعانون من اضطرابات في الهوية، تصبح ملاحقة الدولة لهم تأكيد على " هويتهم السلبية "، لكن من ناحية أخرى فإنهم يحسون ويشعرون بالأهمية أو الاهتمام الزائد بهم من قبل الأجهزة الأمنية للدولة؛ بمعنى آخر أن مضايقات والمتابعات الرقابية من قبل الأجهزة الأمنية خير لهم من إهمال المجتمع، وهذا هو قمة المفهوم العكسي للهوية (الهوية السلبية) بمنظور **إريكسون** .

الفرع الثالث/ النظريات والمقاربات المفسرة للإرهاب بعد أحداث 11 ديسمبر 2001: كان لتداعيات 11 ديسمبر 2001 أثر ليس على مستوى الواقع الدولي فحسب، بل تعداه إلى المستوى التنظيري ببروز العديد من النظريات الجديدة، أو إعادة قراءة لنظريات قديمة لكن بمنظار التهديدات الجديدة التي

---

[1] – خليل فاضل، مرجع سابق، ص120.

[2] – المرجع نفسه، ص 131.

[3] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

فرضتها هجمات الثلاثاء الأسود المتمثل في الإرهاب كتهديد عبر دولتي، بحيث سعت تلك النظريات إلى محاولة تفسير هذه الظاهرة الجديدة أسبابها ودوافعها؛ ويمكن رصد أهمها كالآتي:

1-نظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتغتون: (The clash of civilisation): لسنا هنا بصدد شرح النظرية وإنما فقط إبراز الجوانب التي تركّز على الخطر الإسلامي، وتهديدات الحضارة الإسلامية للحضارة الغربية، وهذا طبعا ما يتماشى وطبيعة الدراسة.

يؤكد **هنتغتون** "أن هناك عوامل متشابهة زادت في الصراع بين الإسلام والغرب في القرن 20 منها؛ النمو السكاني للمسلمين خلق بطالة لعدد كبير وهؤلاء الساخطون جندوا للأهداف الإسلامية ومارسوا ضغوط على المجتمعات المجاورة وهاجروا إلى الغرب . إضافة إلى جهود الغرب في جعل قيمهم ومؤسساتهم عالمية والمحافظة على تفوقهم العسكري والتدخل في صراعات العالم الإسلامي خلقت ازدراء شديدا بين المسلمين ، كما ساهم انهيار المعسكر الشيوعي في جعل الإسلام مصدر تهديد وعدو للغرب ".[1]

ويعتبر أن **19 من 28** حالة صراع في التسعينيات بين المسلمين وغير المسلمين كانت بين مسلمين و مسيحيين **11** كانت مع مسيحيين أرثوذكس و**07** مع أتباع المسيحية الغربية في إفريقيا وجنوب شرق آسيا ، واحد فقط من هذه الصراعات كان صراعا عنيفا وهو بين الكروات والبوسنيين وجد مباشرة على امتداد خط الصدع بين الغرب والإسلام.[2]

فالصراع من منظور **هنتغتون** بين الغرب والإسلام يركز على القضايا الحضاراتية المتداخلة مثل انتشار الأسلحة النووية والديمقراطية وحقوق الإنسان والسيطرة على النفط والهجرة والإرهاب الإسلاموي والتدخل الغربي .[3]

يستدل **هنتغتون** في هذا السياق بمجموعة من النسب والإحصائيات، يحاول من خلالها إبراز أنه فعلا يشكل الإسلام والمسلمين تهديدا حقيقيا سواء للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في الشرق الأوسط أو بالنسبة للدول الأوربية التي تشكل فيها الجالية الإسلامية أعدادا معتبرة أو ما يسمى بظاهرة (الإسلاموفوبيا)؛ حيث يرى أنه في سنة **1994** طرح تساؤلا حول: **ما إذا كان الإحياء الإسلامي تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الوسط** ؟ على عينة تقدر بحوالي **35.000 نسمة** ، **61%** من المهتمين بالسياسة الخارجية قالوا (نعم) وحوالي **23%** قالوا (لا) كما طرح سؤال آخر حول ؛ أي الدول تشكل الخطر الأكبر على الولايات المتحدة ؟ على عينة عشوائية ، فتم اختيار إيران والصين والعراق .وفي سؤال آخر حول "التهديد الخطير " دائما على الولايات المتحدة على عينة

---

[1] – صموئيل هنتغتون ، صـدام الحضـارات وإعادة بنـاء النظام العـالمي، (تر: مالك عبيد أبو شهيرة ، محمود محمد خلف)، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1999، ص373 .

[2]– المرجع نفسه ، ص 374 .

[3]– المرجع نفسه ، ص 375.

عشوائية ، **39%** من القيادات قالوا الأصولية الإسلاموية في حين **33%** من الجماهير قالوا أن الإرهاب الدولي مرتبط بالإسلام . أما فيما يخص أوروبا فيستدل هنتغتون بإحصائية جرت في فرنسا التي بها نسبة عالية من الجالية المسلمة؛ حيث أن أكثر من نصف الجمهور الفرنسي **(51%)** قالوا بأن التهديد يأتي لفرنسا من الجنوب، و **08%** فقط قالوا من الشرق ، والملاحظة أن الدول الأربعة التي تشكل فوبيا لفرنسا هي كلها مسلمة : **(العراق 52% ، إيران 35% ، ليبيا 26% ، الجزائر 22%)** و قد أكد هذه الإحصائيات سكرتير حلف شمال الأطلسي الذي "اعتبر أن الأصولية الإسلامية خطيرة مثلما كانت الشيوعية للغرب"، وقد دعم هذا الطرح أحد أعضاء **إدارة كلينتون** الذي "**أشار للإسلام بأنه خصم عالمي للغرب**". [1]

وفي سياق تبريره للحرب الحضارية بين الغرب والإسلام يستشهد **هنتغتون** بسلوك وتصريحات بعض الدول العربية والإسلامية، فمثلا تصريحات الزعيم الليبي **معمر القذافي** بأنه في حرب مقدسة ضد الغرب، وتصرفاته من خلال دعم المتطرفين للهجوم على المصالح الأمريكية بإعطائها أوامر لقواتها لإغراق باخرة أمريكية بالإضافة إلى إعلان الخميني بأن إيران تخوض حربا ضد أمريكا، هذا إلى جانب المتعصبين الإسلاميين الذين يستغلون المجتمعات الغربية المفتوحة لزرع السيارات المفخخة في الأهداف المختارة، ويتآمرون لاغتيال الشخصيات الغربية وغيرها من الأعمال الإرهابية، في مقابل ذلك تشن الولايات المتحدة حربا ضدهم، حيث ما بين **(1980 – 1995)**، قامت **17** عملية عسكرية في الشرق الأوسط، كلها ضد المسلمين وصنفت خمس **(05)** دول في قائمة الدول الراعية للإرهاب وهي **(إيران، العراق، سوريا، ليبيا والسودان)** [2]. ويخلص في آخر دراسته هذه وبكل صراحة؛ أن المشكلة في الغرب ليست "**الأصولية الإسلاموية**" لكن المشكلة تكمن في الإسلام نفسه، مما يجعل الصراع يحتدم بين الغرب والإسلام.[3]

صفوة القول أن نظرية صدام الحضارات ونتيجة طروحاتها المشوهة حول الإسلام والمسلمين، لم تؤثر على رجال السياسة والإعلام فحسب، بل أنها أثرت على الرأي العام العالمي الذي أصبح ينظر إلى أن كل "**مسلم هو إرهابي بالضرورة** "، وأكثر من ذلك تم اعتمادها من طرف **إدارة بوش الابن** في حربها ضد الإرهاب، وما غزو بوش للعراق مهد الحضارات الإنسانية مارس **2003** لدليل على الحرب الحضارية التي هندس لها هنتغتون نظريا ونفذها بوش الابن ميدانيا. وهو الأمر الذي جعل هذه النظرية تتعرض للعديد من الانتقادات منها :

*أنها تفتقر إلى الإثبات الامبريقي من منظور دلالات الخبرة التاريخية للصراعات الدولية فعلى الرغم من وجود الكثير من الصراعات التي حدثت بين دول تنتمي إلى حضارات مختلفة والشيء الذي

---

[1] – صموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص 379 .

[2] – المرجع نفسه، ص 381.

[3] – المرجع نفسه، ص 383.

تناساه هنتغتون هو أن هناك الكثير من الصراعات التي حدثت بين دول وجماعات تنتمي إلى الحضارة نفسها على غرار الحضارة الإسلامية والكونفوشوسية ..... الأمر الذي يؤكد أن الصراعات كثيرا ما اندلعت لأسباب مصلحيه بعيدة عن الأديان حتى وإن تم توظيفها بشكل أو بآخر، ولعل أكبر دليل على ذلك هو التحالف الذي قام بين الحركات الجهادية الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية ضد السوفيات في الحرب الأفغانية في سنوات السبعينيات، وكانت مصلحة الطرفين واحدة هي إخراج السوفيات من أفغانستان.[1]

*أنها تفتقر إلى الدقة النابعة من جهل أو تجاهل – إن صحّ القول – صاحبها بحقيقة الإسلام وحضارته، وبنفس المنطق الذي اتبعه هنتغتون يجوز لنا أن نحكم على اليهودية والمسيحية بأنها ديانات عنف وإرهاب، ومصدر الخطر على الإنسانية، لو فسرنا بعض الصراعات الموجودة على الساحة بأنها تعود إلى الدين وطبيعته مثل صراع الكاثوليك مع البروتستانت في ايرلندا، أو الصراع الإسرائيلي مع الفلسطينيين ومن السهل أن تحكم على اليهودية والمسيحية بنفس الحكم الذي أطلقه هنتغتون على الإسلام وحضارته، ونقول بأن اليهودية والمسيحية هي ديانات تحث على الإرهاب والتطرف.[2]

*النظرية في حد ذاتها جاءت كأيديولوجية جديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد قدم هنتنغتون نظريته على أساس تفسير جزئي للتاريخ ، فعلى حد قوله الدكتور **خيما مارتن مينوس** أستاذ العالم العربي والإسلامي في جامعة **الأتوناما بمدريد:** " أن تصنيف هنتنغتون للحضارات ثم بشكل اعتباطي بين عناصر سياسية وإيديولوجية من جهة ، وعناصر دينية وثقافية من جهة ثانية، كما أن النظرية طرحت الخطوط الثقافية والدينية كتفسير مظلل للنزاعات الناشئة بين الشرق والغرب، وكأداة تعمي عيون الغرب عن مسؤوليته الثقافية الثقيلة نحو تصرفات من أجزاء أخرى من العالم، فتفسير الأحداث على أساس ديني وثقافي ضد العرب كاف لإعفاء العسكرية السياسية من مسؤوليتها في مناطق النزاع خصوصا في فلسطين والعراق وأفغانستان تحت ستار عبارات مثل "**الإسلام السياسي**" أو " **الإسلام المسلح** ". [3]

*أن مفهوم النظرية للحضارة ليس دقيقا وواضحا، فهو يعاني من التعميم والضبابية ، حيث ينظر للحضارات ككائن مستقل له حدوده الجغرافية والثقافية متجاهلا ثوابت التاريخ وحقائق الواقع التي تؤكد حقيقة التمازج والتداخل والتأثير المتبادل بين الحضارات والثقافات، وفي هذا السياق لا أحد ينكر دور الحضارة العربية الإسلامية كأحد روافد تأسيس الحضارة الغربية ، كما أن هذه النظرية تنظر إلى كل من الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية ككتلة صماء، بمعنى تتجاهل التعدد والتنوع داخل كل منهما،

---

[1]– حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 284.

[2] – محمد خليفة حسن، الإسلام والحوار مع الحضارات المعاصرة، القاهرة: المركز العلمي للطباعة والنشر، 2007، ص66.

[3] – مؤمن الهباء، الدين والحرب في زمن بوش، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2008، ص 31.

وعلى هذا الأساس فإنه لا مجال لاختزال حضارات كبرى في نظم أو تنظيمات أو وقائع بعينها، فمثلا إدارة بوش الابن لا تعبر عن الحضارة الغربية، كما أن تنظيم القاعدة لزعيمه أسامة بن لادن وغيره من الحركات الراديكالية لا تمثل الإسلام أو الحضارة الإسلامية .[1]

2- نظرية نهاية التاريخ والرجل الأخير لفرانسيس فوكوياما :

(The End of History and The last Man)

هذه الأطروحة بدورها لا تعنينا في مضامينها المختلفة، بقدر ما يهمنا هو محاولة فهم موقع الإسلام والمسلمين في محتواها. فأطروحة فوكوياما بصفة عامة هي جزء من الأدبيات التي تسوق للفكر الغربي الليبرالي بكل ماديته وفردانيته ودنيويته وتناقضاته الاجتماعية وفوضى القيم، وهي جزء من رؤية عنصرية تجاه الآخر خاصة الإسلام ، فالإسلام هو العائق الوحيد أمام مسار التحديث من خلاله قوله: " **.... إن الإسلام هو الحضارة الوحيدة في العالم التي يمكن الجدال بأن لديها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة (....) وأن الأصولية الإسلامية هي السبب في ذلك، لأنها ترى المجتمعات الغربية أنها مجتمعات فاسدة تسود فيها الموبقات (....) ومن ثم فالحرب الأمريكية ليست ضد الإرهاب، وإنما ضد الأصوليين، وهم ليسوا بمجموعة صغيرة ولكنهم يصلون إلى نسبة 20% من سكان العالم الإسلامي، أي الخمس**".[2]

والحداثة عند فوكوياما هي العلمانية، لذا فهو يمجد ديمقراطية **كمال أتاتورك** في تركيا لأنها الديمقراطية الوحيدة في العالم الإسلامي، فهو ينكر أي تطور إيجابي خارج حدود النظام الغربي حتى لو كان نظام الشورى، وفي هذا السياق يؤكد على إمكانية التوفيق بين الإسلام والحداثة لكنه يشترط ضرورة فصل الدين عن الدولة، كما فعلت المجتمعات الغربية في إطار عملية التنوير نتيجة الحروب الدينية التي خاضتها في القرنيين **15و16** والتي تقرر عليها فصل الدين عن المجال السياسي، ويعتقد أن هذا الأمر ضروري ومطلوب في إطار التقاليد الإسلامية، فالإسلام السياسي عنده أو "الإسلام المسيّس" يؤدي دوما إلى الصراع المستمر.[3] ويرى أن ما يجري الآن ليس حربا مع مجموعة صغيرة من الإرهابيين، بل مجموعة من الراديكاليين الإسلاميين، ويتهم السلطة الوهابية بالفاشية الإسلامية من منطلق رفضها لقيم الحداثة بمفهومها العلماني، والأخطر من ذلك أنه يحرض الغرب على استعمال القوة لمواجهة الإسلاميين بقوله: "**.... إن القوة لها شأن كبير؛ فالفاشية الألمانية لم**

[1]- حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق ، ص 283 .

[2]- المرجع نفسه، ص 278 .

[3] – المرجع نفسه، ص 279.

تهزم بسبب التناقضات الأخلاقية الداخلية ، بل ماتت لأن ألمانيا احتلت وتحولت إلى أنقاض بفعل قصف جيوش الحلفاء" [1]

ففوكوياما في هذا الإطار يحذر العالم الإسلامي ويضعه أمام خيارين هما :

الخيار الأول: السير مع ركب الحداثة التي فرضها الغرب .

الخيار الثاني: التعرض لنفس السيناريو الذي وقع لألمانيا الفاشية .[2]

كما سخر المؤلف من قوة الدين الإسلامي قائلا:" **بالرغم من القوة التي أبداها الإسلام في صحوته الحالية، فبالإمكان القول إن هذا الدين لا يكاد يكون له جاذبية (.....). وقد يبدو أن زمن المزيد من التوسع الحضاري الإسلامي قد ولى. فإن كان بوسع الإسلام أن يكسب من جديد ولاء المرتدين عنه، فهو لن يصادف هوى في قلوب شباب برلين، أو طوكيو، أو موسكو. ورغم أن نحو بليون نسمة يدينون بالإسلام (أي خمس تعداد سكان العالم)، فليس بوسعهم تحدي الديمقراطية الليبرالية في أرضها على المستوى الفكري".**[3]

بعد هجمات **09/11** اعتبر "**أن المسلمون الأصوليون المتطرفون غير المتسامحين مع تعددية الرأي والمعارضة أضحوا في فاشية هذا العصر، وأكثر مناهضي الحداثة**" ، محاولا ربط أسباب الفاشية الإسلامية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والركود الاقتصادي والسياسي، في حين لا يولي أي اهتمام لدور الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها التسلطية في **العراق وفلسطين وأفغانستان،** في تأجيج الغضب والعنف في البلدان الإسلامية ضدها .

وقد تعرضت هذه النظرية بدورها إلى النقد، إذ نرصد أبرز تلك الانتقادات كالآتي:

1. يعتبر فوكوياما من كبار منظري المحافظون الجدد في أمريكا، الذي كان من الأوائل الذين دعو إلى إسقاط نظام صدام حسين في **إدارة بيل كلينتون** وأعاد الطرح مع إدارة بوش الابن في أعقاب هجمات **09/11**، إضافة إلى دعوته إلى التخلص من جميع الأنظمة الاستبدادية بالقوة في منطقة الشرق الأوسط خاصة الأنظمة العربية والإسلامية الرافضة للتحديث، لذلك فلا عجب في أن يوظف أكاديميته في تغذية أطروحة الصدام الحضاري التي انتقدها الكثير من الباحثين واعتبروها نظرية متعصبة للنموذج الغربي ومنحازة للحضارة الغربية، وغير معترفة بالحضارات الأخرى التي ساهمت في بناء الصرح الإنساني العالمي، وخاصة دور الحضارة الإسلامية وإسهاماتها المتنوعة في عديد المجالات، إضافة إلى غلقه باب الاجتهاد

---

[1]– إبراهيم بن ناصر الناصر، الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام ، تقرير استراتيجي صادر في مجلة البيان حول مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير ، العدد الأول ،2003، ص 73 .

[2]– المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[3] - فرانسسس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، (تر: حسين أحمد أمين)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص56

أمام الإنسانية وإيقافه لعجلة التاريخ لمصلحة النموذج الغربي، وهذا إذا يدل فإنما يدل على قمة الانحياز واللامسؤولية تجاه مختلف الحضارات الأخرى .

2. كما وصفها الباحث **إدريس هاني** بأطروحة "**الديماغوجية والمفارقة** "بسبب غموضها؛ "فوصف فوكوياما التاريخ الكوني بالبحث عن الكرامة والحرية، لكن ماذا كان ينتظر من العرب والمسلمين يوم زرع في قلب أمتهم كيانا عنصريا؟ ألم يكن قد ساهم في إرجاعنا قرونا إلى الوراء؟، أليس وجود هذا الكيان هو بمثابة انتكاسة كبرى في تاريخ الأمة الإسلامية ساهم فيها النموذج الغربي المتحضر؟، وأن العالم الإسلامي والعربي في نظره كله غاص بالديكتاتوريات إلا التجربة التركية الديمقراطية حتى وإن نشأت في أحضان العسكرتارية، وطالما أنها تبعية أصولية للغرب وإسرائيل فهذا يشفع لها انتهاكاتها لحقوق الإنسان، ومن تم فقط في أدلوجة نهاية التاريخ نستطيع أن نوفق بين قمع الجنرالات والديمقراطية الليبرالية**!!**"[1]. أو أن يربط بين الفاشية الاستعمارية والحضارة الإسلامية، بين من أدت إلى تدمير العالم واحتوائه، وبين من أضافوا لبنات إنسانية له **!!**

3. من المنظور الإسلامي الحضاري، فإن هذه الأطروحة هي فكرة دنيوية بحتة تقوم على فكرة القيم الدنيوية العلمانية، التي تروج لها على حساب القيم الدينية فهي لا تستند على موازين الوحي الرباني بل مخاصمة له في معظم الكليات العقدية وصور الواقع ، خاصة عندما تقر بضرورة أن الحداثة قائمة أساسا على فصل الدين عن الدولة، في حين نرى أن الإسلام يقف بكل تحد وشموخ مشيرا بإمكانية وجود مجتمع بشري مغاير تماما لليبرالية بل وأكثر رقيا منها وهو الأمر الذي اعترف به فوكوياما نفسه حين أكد أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي يطرح الدولة الدينية كبديل لليبرالية.[2]

4. ما يؤكد هشاشة أطروحة فوكوياما كذلك هو تخليه عنها من خلال المراجعات الفكرية لها وهو ما جعل أحد نقاد النظرية يقول: "**أن صاحب نهاية التاريخ يرفض نهاية التاريخ** "، وكذلك النقد اللاذع الذي وصل للمؤلف حتى من بني جلدته من أمثال المفكر **نعوم تشومسكي** الذي يؤكد دوما على هشاشة الهيمنة الأمريكية[3].

نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 والغزو الأمريكي للعراق في إطار الحرب على الإرهاب، أعلن فرانسيس صراحة عن التخلي عن ولائه وانتمائه لأفكار المحافظون الجدد في مقال

1– إدريس هاني، حوار الحضارات بين أنشودة المثاقفة وصرخة الهامش، الغرب : الثقافي العربي، 2002، ص 125 .

2– إبراهيم بن ناصر الناصر، مرجع سابق، ص 73.

3 – للمفكر نعوم تشومسكي عديد الكتب والمقالات التي تؤكد هذا الطرح منها:

Noam Chomsky, America in Decline, in: http://www.truth-out.org/america-decline/1312567242 . and The Imperial Way American Decline in Perspective, Part 1, and part 2 in: http://www.tomdispatch.com/archive/175502/

نشرته المجلة التابعة لصحيفة **نيويورك تايمز عام 2006** مقارنا حركة المحافظين الجدد باللينينية، ونفى أن تكون الحرب العسكرية هي الإجابة الصحيحة عن الحرب على الإرهاب، وأضاف أن "**معركة كسب العقول وقلوب المسلمين حول العالم**" هي المعركة الحقيقية، وهو نفس الطرح الذي ينادى به المفكر العربي **حسنين هيكل.**

3 – نظرية الحرب العادلة (Just War): تعني التفويض الشرعي للحرب، أي إذا كان الإرهاب غير مبررا، فإن التفويض الشرعي لاستخدام الجماعات من غير الدول للعنف السياسي قد طرحت تساءل مفاده: هل استخدام العنف من طرف جماعة معينة هو مبرر أو غير مبرر؟

في نظرية الحرب العادلة يقر الباحثين أن الدولة هي التي تملك شرعية حق التفويض واتخاذ القرار باستخدام القوة أو الدخول في حرب معينة. وهذا ما أشار إليه الباحثة Hedher Wilson بأن متطلبات الحرب العادلة ترتبط بالدولة ذات السيادة هي وحدها تستطيع شرعنة الحرب. لكن ليس دائما هذه الفرضية صحيحة، حيث أن منذ منتصف القرن الثاني عشر إلى غاية أواخر القرن الثالث عشر تقول الباحثة بأن المشكل الرئيسي لرجال القانون يكمن في تحديد من هم ضمن القادة السياسيين الذين لديهم السلطة لإعلان الحرب.[1]

وفي ظل التحولات الدولية الراهنة، توضع نظرية الحرب العادلة والتفويض الشرعي على المحك وتتمثل أبرز هذه التحولات في:

– التحرير المتزايد للعديد من دول العالم (زوال الاستعمار).

– تنامي النزاعات والحروب الأهلية مما أدى إلى اتساع رقعة العنف .

– رغبة الأفراد والجماعات في تقديم أنفسهم في المجتمع الدولي كفواعل مشابهة للدول المستقلة. فحق تقرير المصير له تأثير كبير على الشؤون الدولية، وهل يعتبر حق شرعي من القانون الدولي، أو أنه ليس حقا على الإطلاق للجماعات التي تستخدم العنف لتقرير مصيرها، باعتبار أن حركات التحرر التي تسعى إلى تحقيق أهداف تعتبرها هي مبررة، وفي هذه الحالة من يملك حق التفويض وسلطة استخدام العنف لإنصاف قضيتهم؟ وكيف يمكن إقرار هذه المهمة؟[2] فمع تزايد حركات التحرر الوطني مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتوسع المتنامي للإرهاب الممارس من طرف جماعات غير الدولة، فالسؤال الذي يطرح نفسه: **كيف يفسر اعتماد العنف من قبل هذه الجماعات من غير الدول وخاصة الإرهابية؟**

بالنسبة لجماعات التحرير الوطني، اعتبرت في الماضي حركات إرهابية، لكنها فيما بعد اعتبرت ممثلا شرعيا لشعوب مقهورة تناضل لنيل استقلالها. فاستخدام الإرهاب في هذا السياق فعل

[1] - Virginial Herld, How Terrorism is Wrong Morality and Political Violence , University Pries,2008, p 53

[2]- Ibidem.

مشروع من منطلق أنه وسيلة للمقاومة والمساهمة في التحرير، حيث اعتبر **Robert Young** " أن الأعمال الإرهابية التي قام بها أعضاء المؤتمر الإفريقي في جنوب إفريقيا كانت من الأسباب التي أدت إلى زوال الأبارتيد وتحقيق تحول ديمقراطي".[1]

كما تقوم الحرب العادلة على الجانب الأخلاقي المرتبط بشرعية الدفاع عن النفس أو المتعلق بأسباب إنسانية؛ حيث يمكن استخدام القوة العسكرية والتدخل في سيادة الدولة إذا ثبت انتهاكها لحقوق الإنسان وفشلها في حماية مواطنيها.[2] وهو ما استغلته جيدا إدارة جورج بوش الابن في حملتها الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي. وهذا ما سنعالجه في الفصل الموالي.

4-نظرية الرعب المقدس[3]: تعالج هذه النظرية طبيعية العلاقة التي تحكم الغرب بالإسلام بصفة عامة، والمتشددين من الطرفين بصفة خاصة، إذ يشكل فيها البعد القيمي المرتبط بالدين محور الصراع بين الغرب والإسلام، تقوم أساسا على الخوف المتبادل، أو الخوف من الآخر(من يخاف من؟!) ؛ (**الغربوفوبيا – الإسلاموفوبيا**) في سياق الصورة النمطية التي يحملها كل طرف اتجاه الآخر؛ حيث يسعى الغرب إلى "**تحديث الإسلام** "، بينما يسعى الإسلاميون إلى "**أسلمة الحداثة**". من أبرز أسسها؛ التهويل والدعاية المغرضة؛ التي ترتكز على الاختلافات والتناقضات، فتولد مشاعر الكراهية والنفور والاستبعاد، والرغبة في اللجوء إلى العنف من الطرفين، بغرض فرض قيم طرف على الآخر. بالإضافة إلى الوهم الكاذب والإدراك الخاطئ، وعدم عقلانية الطرح القائم على التعميم السلبي (الكل سلبي) والنظرة إلى الأشياء نظرة أحادية ومن زاوية واحدة فقط، وتتحكم في هذه المتغيرات المصلحة أو البراغماتية، وتأسس فلسفة الطرفين وآلياته في:

أولا/ فلسفة الطرف الأول(الغرب)؛ أو **(الأنا)** بمفهوم **محمد عبد الجابري** أو الغرب المسيحي المتصهين، يعتبر أن الإسلام كتلة واحدة، أي لا فرق بين معتدل ومتطرف، بحيث لا يؤمن بتعدد وتنوع التيارات الإسلامية، كما يرى أن الإسلام توسع بالحديد والنار، وأن العنف والعدوانية ميزة الإسلام والمسلمين جميعا، وهذا ما يشكل تهديدا حقيقا للغرب وحضارته. وقد تجسدت فلسفة الغرب تجاه العالم الإسلامي في الحروب الصليبية في أبعادها الدينية والعسكرية ماضيا، والاستعمارية الجديدة حاضرا؛ المتمثلة في احتلال مناطق من العالم العربي والإسلامي (أفغانستان– العراق– ليبيا...). أما أهم وسائل وآليات الغرب المسيحي المتصهين، فتبرز في:

1– الآليات الفكرية: تتمثل في النخب الفكرية أو كما تسمى بدبابات الفكر (**Think Tanks**)، التي تنظر للفكر الصراعي الصدامي مع العالم الإسلامي، وتلغي أي محاولة للحوار أو التعايش، ومن أبرز

---

[1] - Virginial Herld, op.cit.p54.

[2]- David Fisher ,Morality and War: Can War Be Just in the Twenty-First Century ,?Oxford University Press, 2011, p290.

[3]- النظرية من تأليف الباحث انطلاقا من فهمه للمحددات المحركة لعملية التوصيف، والفواعل المتحكمة في تنامي حالات العداء للإسلام وسياسات الغرب تجاه العالم الإسلامي من جهة، وتصاعد العمليات الإرهابية للحركات الإسلامية الراديكالية ضد مصالح الغرب من جهة ثانية.

المفكرين نجد المؤرخ والمستشرق اليهودي **برنارد لويس** وأتباعه **صمويل هنتنغتون، فرانسيس فوكوياما**، إذ يعتبر كتاب **توماس الاكويني (الرد على الكفرة)** من الكتب التي مهدت الطريق أمام العمل التبشيري في اسبانيا والدفاع عن المسيحية والطعن في الإسلام.[1]

2- الآليات الدينية: تتجلى في مختلف التصريحات العنصرية في حق الإسلام والمسلمين الصادرة من رجال الدين، على غرار التصريحات المثيرة للجدل لبابا الفاتيكان بنديكت 16 ضد الإسلام والمسلمين، وهذا على خطى سلفه يوحنا بولس الثاني الذي أصرّ على صياغة مبدأ عقدي عنصري على أن الطريق الوحيد والصحيح إلى الله هو الطريق المسيحي أي نفيه التام للدين الإسلامي.

3- الوسائل الإعلامية (النمطية الإعلامية): تتجلى في مختلف وسائل الإعلام والاتصال ودورها في تكريس الصورة النمطية، حيث تحولت تكنولوجيا الانترنت من فضاء للتواصل وتقريب المسافات إلى مساحة لتسويق الكراهية والعداء، وتحويل العربي المسلم إلى إرهابي يخافه الجميع.

4- الوسائل السياسية: تبرز من خلال تصريحات رجال السياسة وصناع القرار التي تحمل في مضامينها حقد وعنصرية وجهل بالحقائق التاريخية، وهذا على غرار زلة لسان بوش بأن الحرب على الإرهاب هي حرب صليبية جديدة. إضافة إلى مختلف الإجراءات والقوانين التي يسنها رجال السياسة في حق الجالية المسلمة كقانون حظر الحجاب في فرنسا والمآذن في سويسرا....

5-الوسائل العسكرية: تظهر في العدة والعتاد التي تشحن من أجل القيام بضربات عسكرية واستهداف لمواقع إرهابية تهدد أمن ومصالح الغرب، بهدف القضاء على الإرهابيين ومكافحة الإرهاب، حالة (أفغانستان- العراق- اليمن...).

ثانيا/ فلسفة الطرف الثاني(الإسلام كديانة من منظور الغرب والإسلاميين المتشددين من منظور الباحث)، أو (الآخر) **بمفهوم محمد عابد الجابري**؛ ويتمثل أساسا في التيار المتشدد والراديكالي من المسلمين ويسعى جاهدا إلى أسلمة الحداثة عن طريق إعلان الجهاد. ضد الغرب من النصارى والصليبيين واليهود وكل الموالين لهم والداعمين حتى وإن كانت الأنظمة العربية الحاكمة، تحت شعار " الجهاد ضد العدو القريب والبعيد حتى إعلان قيام الدولة الإسلامية". ويرى هذا التيار بدوره الغرب كتلة واحدة وأمريكا هي رأس الكفر، وحلفائها من الأوربيين واليهود، هدفهم نشر قيمهم الدنيوية الفاسدة في إطار العولمة أو الأمركة، للقضاء على القيم الإسلام الأخروية الصالحة. وتتأسس فلسفة هذا التيار على اعتبار أن جل مصائب ومشكلات العالم الإسلامي، تقع على عاتق الغرب بما يعرف بنظرية المؤامرة؛ الذي يبغي إلى تفتيت دول العالم الإسلامي واستنزاف ثرواته المختلفة، وأن وصول العالم الإسلامي على هذا التخلف إنما يرجع بالأساس إلى سياساته وممارساته اللامسؤولة، خاصة إنشاء الكيان الصهيوني في قلب الأمة الإسلامية ودعمه اللامشروط في مقابل غض الطرف عن المجازر

[1]- هربرت هيركوم، دروس ومواعظ من القرون الوسطى من تاريخ العلاقة الشائكة بين المسلمين وأوربا، (تر: ثابت عيد)،، مجلة فكر ونقد، السنة الثانية، العدد 5، 1998، ص101.

المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني الأعزل. ومصادرة حقه في المقاومة المسلحة، وتقرير مصيره.أهم مرتكزات هذا الطرف تتمثل في مرتكزين أساسيين هما:

- **المرتكز الأول/ فكري:** تتمثل في مختلف الأطروحات الفكرية والإيديولوجية التي تنتقد سياسة الغرب وتبشر بنهاية وسقوط الحضارة الغربية، على غرار كتاب **أبو الأعلى المودودي** (نحن والحضارة الغربية) الذي ينتقد فيه بشدة دنيوية الغرب بقوله: أن أوربا باكتشافها العلمي لوسائل تحديد النسل تكون قد توصلت إلى اختراع ما سيؤدي إلى انقراضها القريب"[1] . إضافة إلى كتابات **سيد قطب** الذي يعتبره الكثير، المنظر الأول للجهاد في العالم العربي الإسلامي ومنها (جاهلية القرن العشرين، معالم في الطريق، المستقبل لهذا الدين... كما لا يمكن أن نستثني تصريحات زعماء وقادة التنظيمات الإرهابية التي ظهرت بشكل جلي بعد هجمات 11/09 ومن أبرزها تنظيم القاعدة، والتي تدعو في غالبها لمحاربة رأس الكفر وحلفائها، هذا بالإضافة إلى تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الاستفزازية حول ضرورة "**محو إسرائيل من الخارطة**"- **وأن أمريكا هي الشيطان العظيم**"....

- **المرتكز الثاني/ عملي:** قائم أساسا على الأعمال والعمليات المسلحة؛ التي يعتبرها الغرب عمليات إرهابية تستهدف المدنيين والأبرياء في حين توافق الحركات الإسلامية مقاومة مسلحة هدفها الدفاع عن النفس ورد العدوان الغربي على البلاد الإسلامية وتشكل هجمات 2001/09/11 منعرجا حاسما في تغذية نظرية الرعب المقدس إذْ لم يعد تنظيم القاعدة المتهم الرئيس في الأحداث، بل الإسلام والمسلمين جميعا، وما احتلال أفغانستان والعراق إلا دليل للهاجس الأمني الذي أصبحت تعيشه أمريكا خاصة والغرب عامة. فضلا عن العمليات الاستشهادية التي تنفذها حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية المعروفة بحماس في إسرائيل والصواريخ التي يطلقها حزب الله اللبناني. كلها ساهمت في ترعيب(الأنا)، وجعلها تنقل الرعب إلى (الآخر) في سياق اللاعقلانية المنتجة للخوف غير المبرر القائم على التعميم والتعتيم وسوء النية، وتعتبر المصلحة هي المحرك في ذلك.

5-مقاربة الصراع للمستشرق الأمريكي برنارد لويس[2]: (Conflict Approch): تعود جذور الصراع بين الغرب والإسلام عند لويس إلى محاولته الدائمة في دراساته المختلفة لاختزال التاريخ الإسلامي وحضارته في مسألة واحدة مسيطرة وموجهة وهي مواقف" اليمين واليسار الإسلامي في

---

[1]- أبو الأعلى المودودي، <u>نحن والحضارة الغربية</u>، الجزائر: دار الشهاب للطباعة والنشر، 1988، ص46.

[2]- **برنارد لويس:** مؤرخ بارز من مواليد 1916 أمريكي من أصل يهودي، يعتبر الأب الروحي لكل دعاة صراع الحضارات، والمنظر الرئيسي لكل المفاهيم الخاصة بالصراع بين الغرب والإسلام، أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة لندن وكاليفورنيا وكولومبيا وعضو دائم في معهد الدراسات المتقدمة والجمعية الأمريكية مند عام 1973، يعتبر من كبار المستشرقين ذو التوجهات الصهيونية ومن أبرز المحافظين الجدد الذين اعتمد عليهم بوش الابن في محاربة الإرهاب (العالم العربي والإسلام)، وأنه من دعاة الحرب الصليبية للرد على الجهاد الإسلامي! وله العديد من المؤلفات والكتب أغلبها حول الإسلام والمسلمين ، حوالي 20 كتاب منها (أزمة الإسلام) (المسلمين لأمريكا)،(الصدام بين الإسلام والحداثة في الشرق الأوسط الحديث) (اكتشاف حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس)، ومن دراساته الساخرة (ليتذكر المسلمون نعمه الاستعمار!!) ، و (حملتنا الصليبية ضرورية لوقف انتشار الإسلام).

الكيان الصهيوني في فلسطين والمصالح الأمريكية في العالم الإسلامي . فعلى الرغم من انتهاء الاستعمار في شكله التقليدي إلا أن المستشرق لويس يحاول تحقيق المصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة العربية نتيجة أطروحات آرائه ذات النفوذ الواسع في مراكز صناع القرار في أمريكا وإسرائيل والتي يحاول تلقينها لتلاميذه من أمثال هنتنغتون، وما تعيينه مستشارا في إدارة بوش الابن إلا دليل على أهمية مقاربته الصراعية مع العالم الإسلامي وتوظيفها في إستراتيجية الحرب على الإرهاب . يؤكد في مقاربته هذه أن الإسلام دين صراع ضد التقدم، وأنه دين تشدد وتطرف وإرهاب، وأن علاقة الإسلام بالغرب علاقة يسودها الغضب والعنف والحقد وعدم المنطق، بحيث يحاول تصوير الإسلام والمسلمين بمثابة البعبع الذي يخيف الغرب، وهو الطرح الذي أعاد صياغته تلميذه هنتنغتون بأكثر عمق.[1]

كما يدعي أن الصراع بين الغرب والإسلام أقوى مما كانت عليه المواجهة مع الحضارة اليونانية والرومانية، وحاول الربط بين النازية والإسلام متحدثا عن تأثير الفلسفة التربوية النازية في فكر الحركات الإسلامية مستدلا بدعوى كراهية المسلمين للعرب، لذلك فلا غرابة في أن نجد له العديد من المصطلحات التي تكرس الصراع وتغذي أفكاره منها "الإسلام المسلح" الذي أطلقه على الثورة الإيرانية 1979، و"جذور الغضب الإسلامي" الذي حاول فيه تفسير مسألة الصدام الحتمي بين الإسلام والغرب بالعودة إلى أسباب سياسية وحضارية وديمغرافية "[2] ، وقد صرح في حوار لمجلة السياسة الخارجية الأمريكية:" بأن الصراع بين الإسلام والمسيحية لا يرجع للاختلاف بينهما بل نتيجة التشابه فيما بينهما، في الفهم الذاتي والخلفية التاريخية المتشابهة، ويعيشان جنبا إلى جنب، ولذلك فالنزاع بينهما أمر حتمي"[3]

هذه التصريحات وغيرها؛ زادت في إشعال فتيل الصراع بين العالمين الغربي والإسلامي خاصة عندما تلقفتها وسائل الإعلام المُتصهينة وروجت لها بشدة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001. ومن أهم طروحاته التي تشهّر للصراع هي "**خرافة أوروبا المستعربة**" أو كما أطلق عليها (**Euro arabia**)؛ التي يدعي لويس من خلالها أن أوروبا مهددة من خطر الأسلمة وتحولها إلى حصن جديد للإسلام للمسلمين، ويقوم هذا الخوف على أساس الافتراض بأن الإسلام في أوروبا سيؤدي في النهاية إلى أغلبية سكانية مسلمة، سوف تهدد طبيعة المجتمع الأوروبي التي كانت مسيحية من الناحية التاريخية.[4]

---

[1] – محمد خليفة حسن، مرجع سابق ، ص79 .

[2] – عصام نعمان، أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة؟ ، المستقبل العربي، العدد 278، الصادر في 2002/04، ص 78.

[3]- Seven Questions: Bernard Lewis on the Two Biggest Myths About Islam, in: http://www.foreignpolicy.com/articles/2008/08/19/seven_questions_bernard_lewis_on_the_two_biggest_myths_about_islam

[4] – جون اسبيوزيتو، داليا مجاهد، من يتحدث باسم الإسلام ،(تر: عزت شعلان)، القاهرة: دار الشروق، 2009، ص 170.

وكغيرها من الطروحات تعرضت هذه المقاربة إلى النقد اللاذع، ليس فقط من طرف الباحثين العرب والمسلمين بل حتى من الأكاديميين الغربيين وأبرزهم رئيس التفاهم الإسلامي المفكر **جون اسبوزيتو** (John Esposito) الذي فنّد المقاربة، واعتبر أن الإسلام كقوة حيوية كونية تتضح في منظور نقدي وعلاقته التاريخية مع الغرب وتنوعه الثري في انبعاثه المعاصر، كما تتكشف الأخطاء التي وقع فيها كثير من الكتاب الأمريكيين والأوربيين في افتراضهم وجود إسلام أحادي ومتأصل في عدائيه للغرب .[1]

4-**مقاربة الشبكات الاجتماعية لمارك سيجمان:** تهتم هذه المقاربة بدراسة الدوافع الفردية للإرهاب، حيث يركز سيجمان في محاولة لتحليل الأسباب التي تدفع الشباب المسلم أو حتى الشباب غير مسلم إلى التحول إلى الجهاد على الروابط الاجتماعية أو الشبكات لهؤلاء الشباب في حياتهم السابقة قبل أن يتورطوا في المنظمات الإرهابية ، فمعظم المرشحين للقيام بالأعمال الإرهابية هم من الشباب المتغربين، والذين يعيشون غربة قاسية خارج وطنهم الأم ويحنون إلى هذا الأخير، إضافة إلى عدم امتلاكهم الثقة في أنفسهم، بحيث يتم استدراجهم إلى محيط تجمعات الأفراد من نوادي ومساجد وحلقات دروس وتظاهرات فنية أو دينية أو علمية، ليجدوا فيها العديد من الأصدقاء يشاركونهم في همومهم وتطلعاتهم، وكثيرا ما يتقاسمون حلو الحياة ومرها خاصة إذا كانوا يبيتون سويا في شقة واحدة لفترات طويلة، الأمر الذي من شأنه التأثير على معتقداتهم وتكوينهم الشخصي، بحيث كلما طالت فترة العيش المشترك بينهم، كلما تحول الأفراد الأكثر اعتدالا إلى أفراد ذو معتقدات متطرفة عنيفة .[2] ومع مرور الوقت يتخلى هؤلاء الأفراد عن معتقداتهم وروابطهم القديمة، ويتحلون بروابط ومعتقدات جديدة نسجتها شبكاتهم الاجتماعية الجديدة، وهي التي ترسم لهم مناهج الانضمام إلى الجهاد ليس بالأقوال فقط بل يمتد إلى تنفيذهم لأعمال إرهابية إذانا منهم بدخول عالم التنظيم والمنظمة والشبكة والشبكات بعدما كانوا يعانون من عزلة اجتماعية.

ولعل الأمر الذي يزيد من أهمية هذه الشبكات في تجنيد الأفراد في الجهاد الاسلاموي هو ضعف وهشاشة إن لم نقل غياب الروابط الطبيعية في المجتمع، مما جعل سيجمان يوظف مصطلحات عصرية كالعقد والمركز للتعبير عن تلك الروابط، الشيء الذي جعل تلك الروابط الشبابية – إن صح القول – أكثر قيمة من الأيديولوجية كمحرك للإرهاب، ويستدل على ذلك بقدرة تنظيم القاعدة على تجنيد العديد من الأفراد الأجانب الدين لا يفقهون في معنى الإسلام أو الجهاد شيئا. [3]

[1] – عصام نعمان، مرجع سابق، ص80 .

[2] – أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص138.

[3] - المرجع نفسه، نفس الصفحة..

صحيح أن الشبكات الاجتماعية تلعب دورا مهما في "قولبة" الشباب المسلم خاصة في قالب الإرهاب في ظل الأوضاع المزرية التي يعشها في الغربة، لكن تلك الأوضاع غير كافية لتحول معتقداته بسهولة إذا لم تكن هناك قابلية وتهيّئ نفسي يدفع الشاب لتبني المعتقدات المتطرفة،

وهذا ما يدفعنا في الأخير للقول أنه رغم أهمية كل نظرية ومقاربة في تفسير الإرهاب على حدة، إلا أن الواقع يؤكد أن تفسير هده الظاهرة المركبة يحتاج إلى بناء نظري رصين تتكامل فيه كل المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، النفسية....دون إهمال لأي مجال، من شأن ذلك أن يوضح لنا ولو بشكل نسبي الأسباب الحقيقية للإرهاب؛ بعيدا عن الأدلجة السياسية والعنصرية الفكرية أو التضليل والتعتيم الإعلاميين والتلاعب بالعقول بمنظور أستاذ الاتصال **هربرت شيللر**.

استنــــــــتاجات الفصـــــــل

بعد دراستنا للتأصيل النظري للموضوع توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1.على الرغم من الاهتمام المتزايد باستكشاف " **حالة الحركات الإسلامية**"، إلا أنه من الصعوبة بمكان الإقرار بالتوصل إلى صيغة نهائية يمكن من خلالها الإمساك بتلابيب هذه الحالة نفسها، وهي تتحدد في ثلاثة عناصر، **أولها** الاستمرارية والديمومة، وذلك نتيجة للطبيعة الحركية لتنظيمات الإسلام السياسي فبعضها اكتملت ملامحه، وبعضها لا يزال في طور التشكل ولم يستقر بعد على هيئة بعينها، **وثانيها؛** هو التنوع الشديد للحالة، والذي يوقف عمليا أي محاولة لتطوير منهجية بعينها يمكنها تشريح الحالة واستخراج مضامينها المختلفة بصورة جلية، **وثالثها** الطابع الأيديولوجي المتحرك للحالة، والذي بدوره متغير بتوسع شبكتها العقائدية، وتباين ألوان طيفها الفكري والسياسي خاصة المعتدل منها والمتطرف. فضلا عن ارتباط الحركات الإسلامية بالسياق الدولي الذي زادها تعقيدا وتشابكا، وانعكاساته على نظرة مفردات الحالة لنفسها ولعلاقتها بالآخر، خاصة إفرازات هذا السياق على زيادة غموض الحالة، وطمسها بمعجم من المصطلحات ومفاهيم غير متجانسة، على أساس التوظيف السياسي والسلبي لهذا المصطلح .

2.يثير مصطلح الحركات الإسلامية أو "الإسلام السياسي" جدلا واسعا في أوساط المحللين والسياسيين على السواء، كما أُستخدم هذا المصطلح استخداماً سياسياً وإعلامياً بكثافة عقب **أحداث 11 سبتمبر 2001**، وقد رأى البعض أن المصطلح يعكس عدم فهم للإسلام، وأنه يثير خلطا واضحا بين الإسلام كدين وبين جماعات معينة تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزا لها. وينظر الدارسون إلى أن صعود تلك الحركات يرجع إلى التدهور الاقتصادي في الدول الإسلامية والفساد الإداري والمالي لأنظمتها العلمانية من زاوية وتراجع الفكر الاشتراكي في تلك الدول مما خلف فراغا فكريا في مجال محاولة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن **الثورة الإيرانية 1979**، التي كانت السبب المباشر في دخول "الإسلام السياسي" حلبة الصراع الدولي. فبرزت عديد التفسيرات التي ترى أن تخلف الشعوب العربية والإسلامية مرده هو ابتعاد المسلمين عن التطبيق الصحيح لنصوص الشريعة الإسلامية في مقابل انغماس النخب العربية في تقليد الأيديولوجيات الغربية التي لا تمت للخصوصيات المجتمعات العربية والإسلامية.

3. يعتبر مفهوم الإرهاب مفهوما ديناميكيا، يتطور عبر الزمن نتيجة لتطور الوسائل والآليات وكذا ظهور فواعل جديدة تغذيه وتحركه، واختلاف الظروف والمحيط، وكذا الأهداف والغايات. كما يشير المفهوم إلى العديد من الأحكام القيمية والمعيارية، فما نراه عملا إرهابيا، يراه الآخرين عملا تحرريا للدفاع عن النفس، والعكس صحيح، الأمر الذي ينعكس سلبا على بناء طرح توافقي بين الدول على اختلاف مستوياتها وتباين توجهاتها. حيث اعتبر الكثير من الخبراء والمختصين أن مفهوم الإرهاب أصبح "**لقبا سياسيا**" لتصنيف الأعداء أكثر منه مصطلحا تقنيا لتعريف أعمال إجرامية تنتهك قوانين الحرب ويمكن

بموجبه محاسبة مرتكبيها. فقد وصلت الأمور في الشرق الأوسط إلى حد وصف أنشطة فلسطينية أو عربية مسلحة تستهدف أفرادًا في الجيش الإسرائيلي بأنها أعمال إرهابية، في حين تصنف الأنشطة المسلحة الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين عمدا على أنها أعمال مشروعة للدفاع عن النفس.

4.تتعدّد رؤى ومواقف الباحثين حول الإرهاب الدولي، من منطلق الاختلاف في التوجهات الأيديولوجية والفكرية، والمنطلقات الفكرية والسياسية، إلى أن تم اختزال مصطلح الإرهاب في الإسلام والمسلمين، مما يزيد في تفاقم الظاهرة وانتشارها عوض حلحلتها. خاصة في ظل عجز الأمم المتحدة عن تقديم تعريف دقيق وواضح للإرهاب الدولي فتح الباب على مصراعيه للكثير من الجدل الأكاديمي والتوظيف السياسي، الأمر الذي خلق حالة من الفراغ الرهيب على المستوى الدولي وحتى المحلي؛ حيث وظفت النظم السياسية الاستبدادية ضبابية المصطلح لضرب مختلف خصومها السياسيين، خاصة الحركات الإسلامية بحجة مكافحة الإرهاب مستخدمة في ذلك مبررات حالة الطوارئ أو قوانين مكافحة الإرهاب. في حين وظفت بعض الدول الكبرى المصطلح لتنفيذ إستراتيجيتها وتحقيق مصالحها في المنطقة العربية والإسلامية تحت اسم "**الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب**"، وهدا بعدما عجزت عن ذلك بوسائل عديدة استخدمتها سابقا. مما يعني أن المقاربة الأمنية هي السائدة على مسرح الأحداث الدولية، الأمر الذي أدى إلى تفشي الإرهاب الدولي بصورة أكثر شمولية، وهذا عوض البحث عن الأسباب الرئيسية التي تقف وراء تفشي هذه الظاهرة وكذا البحث عن الدوافع الحقيقية المنتجة لها في شتى أبعادها وتجلياتها النفسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية....

الفصل الثاني/
العوامل الداخلية والفواعل الخارجية الدافعة لعملية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية

شكلت التحولات الدولية والإقليمية التي فرضتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 تحديا كبيرا على العالم العربي والإسلامي على جميع المستويات والميادين، إذ ساهمت في إعطاء شرعية أكبر للنظم السياسية العربية في احتواء وإقصاء الحركات الإسلامية، بحيث وجدت النظم الاستبدادية خصوصا ضالتها في توظيف مختلف آلياتها السياسية، الاستخباراتية، الدينية والعسكرية... ضد تلك الحركات بحجة تهددها للأمن والاستقرار العام، وكان لتنامي بعض الطروحات الجهادية وتصاعد وتيرة العمليات الإرهابية التي نفذتها الحركات الإسلامية الراديكالية مبررا لذلك، كما ساهم أيضا التيار العلماني الرّافض لأي شكل من أشكال "الحكم الإسلامي" في دعم هذا الطرح الاقصائي، فأضحت الحركات الإسلامية بما فيها المعتدلة على المحك.

ومما زاد الأمر تعقيدا هي العوامل الخارجية ودورها في تنامي فرضية "الإرهاب الإسلاموي"، الفرضية التي أصبحت الأكثر تفاعلا على الساحة الدولية، خاصة مع إعلان تنظيم القاعدة مسؤوليته على هجمات 09/11، حيث لعبت الحملة الدولية في الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة في تغذية تلك الفرضية، إضافة إلى الإرهاب الإسرائيلي الممارس ضد الشعب الفلسطيني ودوره في تكريس عملية ربط "الإسلام السياسي" بالإرهاب، وهو الطرح الذي يجد صداه في أوروبا فيما يطلق عليها "بالإسلاموفوبيا"؛ مرض العداء والكراهية للإسلام والمسلمين، فتحول شعار ديكارت من "**أنا أفكر إذن أنا موجود**" إلى شعار " **أنا مسلم إذن أنا إرهابي**".

وعليه فمضمون الفصل هذا يتأسس حول **طبيعة العوامل الداخلية والفواعل الخارجية التي تسهم في توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية.**

المبحث الأول: العوامل الداخلية المغذية لعملية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية.

تتعلق أساسا بالعوامل الدولتية التي تساعد على نمو الجناح المتطرف في الحركات الإسلامية التي تنتهج الأسلوب السلمي في معارضتها للسلطة الحاكمة من جهة، وإعطاء مبررات إضافية للحركات الإسلامية الجهادية الأصل لمواصلة عملياتها الإرهابية ضد الدولة ومؤسساتها المختلفة من جهة ثانية. هذا ما سنتطرق إليه في المطالب الثلاثة الآتية أولها؛ الاستبدادية السياسية العربية وثانيها؛ راديكالية الحركات الإسلامية؛ وثالثها تطرفية التيارات العلمانية.

المطلب الأول: الاستبدادية السياسية العربية/ تعتبر قضية الاستبداد السياسي من القضايا المحورية في العالم العربي والإسلامي حيث تصنف قبل قضية الديمقراطية من منطلق أن "**حرية الفرد تعتبر شرط أساسي لديمقراطية الحكم** ". فرغم الإصلاحات السياسية التي أدخلتها معظم الدول العربية على مختلف مؤسساتها في سياق موجة التحول الديمقراطي، إلا أن الطريق أمامها مازال يشهد بعض العراقيل والتحديات التي تعمل على تقويض المسار الديمقراطي لتلك الدول، ومن أبرز تلك العراقيل تفشي ظاهرة الاستبداد بشتى أشكاله وصوره، وكان للاستبداد السياسي الحظ الأوفر، إذ لم يعد يكفي مثلا إقرار الدساتير العربية بحق التداول السلمي على السلطة ما لم تكن هناك رغبة من طرف النخبة الحاكمة في تجسيد ذلك على أرض الواقع، من خلال حرية الرأي والتعبير لمختلف قوى المعارضة السياسية والمجتمع المدني وحقهما في النشاط السياسي والحراك الاجتماعي بعيدا عن مختلف أشكال الإقصاء وكذا الرقابة الأمنية والمتابعات البوليسية، إذ تعرف العديد من الدول العربية موجات غضب جماهيرية واسعة كالتي عرفتها تونس والجزائر مؤخرا، والتي إن دلت فإنما تدل على فشل السياسات الحكومية في التوزيع العادل للثروة وغيرها من الأسباب وتداعيات ذلك، مما قد يؤدي إلى انفجار الأوضاع بين الحين والآخر.

فأهمية معالجة ظاهرة الاستبداد السياسي في الوسط العربي تكمن من كونها ظاهرة قديمة متجددة، مرتبطة بمختلف المتغيرات والتحولات التي تشهدها النظم السياسية العربية. ولعل السؤال المحوري الذي يمكن أن نطرحه في هذا السياق هو: **ما طبيعة الاستبداد السياسي العربي وكيف يسهم في إقصاء الحركات الإسلامية وميلاد ظاهرتي العنف والإرهاب؟**

الفرع الأول/ مفهوم الاستبداد السياسي وخصائصه:

الاستبداد لغة: كلمة المستبد **(Despot)** مشتقة من الكلمة اليونانية **(Despotis)**؛ التي تعني رب الأسرة أو سيد المنزل، أو السيد على عبده، ثم انتقلت إلى عالم السياسة للتعبير عن أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه مماثلة لسلطة الأب على أبنائه في الأسرة، أو

السيد على عبده، والاستبداد **(Despotism)** يعني إنفراد فرد أو مجموعة من الأفراد بالحكم أو السلطة المطلقة من دون خضوع لقانون أو قاعدة، ومن دون النظر إلى رأي المحكومين.[1]

فالاستبداد إذن يعني الإنفراد، استبد به انفرد به واستبد الأمر بفلان؛ غلبه فلم يقدر على ضبطه واستبد بأمره: غلب على أمره فلا يسمع إلا منه ونقول استبد فلان بكذا أي انفرد به، وفي حديث لعلي(كرم الله وجهه) يقول "كنا نرى في هذا الأمر حقا فإستبدهم علينا " يقال استبد بالأمر، يستبد استبدادا ؛أي انفرد به دون غيره، واستبد برأيه نعنى انفرد به ، واستبد الأمير بالسلطة : أخذها لنفسه ولم يشارك أحدا، ولم يستشر فهو إذن مستبد .[2]

الاستبداد تاريخيا: ارتبط عند اليونان بمفهوم الطغيان، حيث استخدم أرسطو مفهوم الطغيان ليدل به على الوجه الفاسد للحكم الملكي، فالطغيان سلوك مطلق لا موضوع له إلا المنفعة الشخصية للملك.[3]

أما الاستبداد بمفرداته المختلفة **(Despotisme, Despotique, Despote)** ظهر لأول مرة في التاريخ الأوربي في القاموس الفرنسي عام **1720** ثم صار هذا المصطلح في أواخر القرن 17، ومع **مونتسكيو** في كتابة (روح القوانين) الذي ألفه سنة **(1748)** استخدم الاستبداد كمرادف للطغيان للتعبير عن تلك الصورة القائمة من الحكم الفردي، حيث أصبح هذا المصطلح أساسيا في الفكر السياسي الأوربي، وبدأ استخدامه بصورة واسعة على أيدي العديد من المفكرين أمثال **آدم سميث وبنتام وبيرك** .... الذين عارضوا فكرة بناء الإمبراطوريات التي بدأت تظهر في أوروبا على حساب شعوب أخرى تحت دعاوى أخلاقية في الظاهر ومصلحيه توسعية في الباطن.[4]

في العصر الحديث تم توصيف الاستبداد بالعديد من الأوصاف كوصفه **بالديكتاتورية** ليدل على حالة سياسية معينة تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص واحد يمارسها بحسب مشيئته وهناك من عبر بوصف التسلطية؛ الذي هو مفهوم حديث النشأة مع الدولة الحديثة وامتداداتها البيروقراطية بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتدادا لسلطتها، وتحقق ذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة والمجتمع، كما يتم توصيف الاستبداد **بالشمولية** التي لا تخرج عن المعاني السابقة من ناحية التفرد بالحكم، لكنها لا تكتفي بذلك بل تسعى لقولبة المجتمع في قالب أيديولوجي واحد.[5]

الاستبداد اصطلاحا: عرّفه عبد الرحمان الكواكبي كأبرز منظري الاستبداد في العالم العربي كالآتي: "هو تصرف فرد أو مجموعة في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة، وقد تطرق مزايدات على هذا

---

[1]– عبد الله علي العليان، الإسلام والاستبداد : مقاربة نقدية لمقولة المستبد العادل، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص331.

[2]– محمد هلال الخليفي، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره وآليات تكريسه، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، مرجع سابق، ص 28.

[3]– مرجع سابق، نفس الصفحة .

[4] – نصر محمد عارف، الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: جدلية الداخلي والخارجي، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، مرجع سابق، ص 532 .

[5]– محمد هلال الخليفي، مرجع سابق 283.

المعنى الاصطلاحي فيستعملون في مقام كلمة (استبداد) كلمات: استعباد، اعتساف وتسلط وفي مقابلها كلمات مساواة، حس مشترك، تكافؤ ويستعلمون في مقام (مستبد) كلمات: جبار، طاغية، حاكم مطلق، وقي مقابل (حكومة مستبدة): عادلة، مسؤولة، دستورية، ويستعلمون في مقابل وصف الرعية (المستبد عليهم) كلمات: أسرى، مستصغرين، بؤساء ومقابلها: أحرار، أحياء، أعزاء. فالاستبداد إذن هو صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما ، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب."[1] كما يعرّف المستبد بقوله: " **المستبد هو الذي يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه هو المتعدي، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق و التداعي لمطالبته.** "[2]

يعرّفه **مونتسكيو** بقوله: " **الحكم الفردي المطلق الذي لا يخضع لعملية ضبط أخلاقي أو رقابة دستورية، و يتأسس في جوهره على أهواء الحكام ونزواتهم الشخصية، وتنبني شرعية هذا النمط من الحكم أساسا على الخوف.** " [3]

فالاستبداد إذن هو علاقة قوة مجردة من كل حق يقوم في مبدئه على الغلبة والاستيلاء، فالفعل المؤسس للاستبداد هو فعل الاستيلاء، أي انتزاع الحكم والقبض عليه من دون تفويض من المجتمع أو ضد إرادته.

وإذا تعمقنا في فلسفة الاستبداد السياسي وانطلاقا مما سبق ذكره نجد أن الاستبداد معناه السيئ في النفس وليس في صفة الإنفراد وحدها، ذلك أن جذر الكلمة لا يفيد أي معنى سلبي أو غير سلبي بل يستفيد من كونه اغتصابا واحتكار لحق مشترك مع الآخرين. ومنه فالاستبداد السياسي يفترض ابتداء وجود علاقة بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات العامة، ينفرد أحدهما بالحقوق المشتركة (أي إدارة شؤون المجتمع السياسي) من دون الآخر، فهو فعل يقوم على الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة على "شيء" هو حق مشترك مع الغير، فالمستبد يستولى على "شيء" من دون وجه حق، فالسمة الجوهرية في الاستبداد هو "الانفراد أو التفرد من دون وجه حق ".[4]

أما **خصائص الاستبداد** أو مواصفاته التي لا تسمح بالحرية الفردية ولا بالحركة المجتمعية، فيمكن رصد أهمها:

1* كبرياء الحاكم وتعاليه: التي تجعل الحاكم لا يرى إلا نفسه ولا يبصر إلا مصلحته، ولا يقرب منه إلا من يتملقه ويترضّاه، أي أن الحاكم فوق الجميع، وفوق القوانين ولا يحق لرعيته مواجهته.

---

[1]– عبد الرحمان الكواكبي، طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد، الجزائر: دار موفم للنشر، 1998 ، ص10 .

[2]– المرجع نفسه، ص 14.

[3]– ثناء فؤاد عبد الله، قراءة في أوراق اللقاء الرابع لمشروع دراسات الديمقراطية، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، مرجع سابق، ص 14 .

[4]– محمد هلال الخليفي، مرجع سابق 284.

2* التبذير من قوت رعيته: تعني الإسراف من المال العام من غير رقيب أو حسيب من طرف الحاكم وحاشيته، حيث لا يبالي من أين يأخذ المال ولا أين يضعه، وهو ما يعرف "بالفساد النظمي".

3* غياب النقد: من أبرز خصائص الأنظمة الاستبدادية، حيث لا تترك أي مجال للمعارضة السياسية للتعبير عن مواقفها وطروحاتها إزاء النظام القائم وإلا تعرضت قيادتها إلى الاعتقال والسجن أو حتى الموت، فهي أنظمة لا يكاد ينبعث منها صوت الخير (المعارضة الإيجابية البناءة) حتى يلاحقها سوط من الإرهاب يطلب إما إخراسها وإما قتلها .

4* انعدام العدالة: في شتى المجالات السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وانعكاساتها على المستوى المعيشي للمحكومين، حيث تزداد الأسرة الحاكمة نفوذا وثروة وغنا في مقابل يزداد المحكومين الذين يشكلون الأغلبية فقرا وجهلا وحرماناً من أبسط حقوقهم الحياتية من أكل وشرب وصحة وتعليم.[1]

الفرع الثاني/ شرعنة الاستبداد السياسي في النظم السياسية العربية: إذ لا يمكن لأي نظام أن يعيش من دون شرعية حقيقية أو مصطنعة تسنده وتمده بالحياة والاستمرارية، وتضمن له القبول بين أفراد المجتمع. فالحاكم الاستبدادي لا يمكنه البقاء والاستمرارية بمجرد الاعتماد على القوة، فهذه الأخيرة حتى وإن كانت لازمة فهي غير كافية للبقاء في السلطة، على أساس أن إقامة أي نظام سياسي على الإكراه المادي والمعنوي لإدامة السلطة، لا يمكن أن يتحملها أي نظام سياسي مهما كانت طبيعة الوسائل والآليات التي يمتلكها. لذا أصبح الاستبداد في حاجة إلى مسوغات تمنحه الشرعية ورضا وقبول المحكومين، فمن النادر أن يقدم الطغاة والمستبدين أنفسهم عاريين من كل صفة يسوقون بها طغيانهم ويسوغون بها استبدادهم، ولو وصل بهم الأمر إلى إدعاء الربوبية والقول" أنا ربكم الأعلى".[2]

في هذا السياق يعتبر **الدين** من أكبر المسوغات التي تعتمد عليها النظم السياسية العربية في شرعنة حكمها وضمان بقاءها واستمراريتها في الحكم أطول مدة زمنية ممكنة.على أساس أنه يحتل مكانة جوهرية في شخصية كل إنسان، إذ ينظر إليه من "**زاوية المقدس**" أو "الفوق طبيعي" يحمل شحنة انفعالية كبيرة مؤثرة في سلوك الأفراد من ناحية التوجيه والضبط داخل المجتمع الآخر الذي يجعله أداة مناسبة لتوجيه ذلك السلوك نحو طاعة قوى السيطرة والاستبداد–في الغالب–.[3]

ويظهر هذا التسويغ واضحا حينما تلجأ النخب الحاكمة إلى توظيف مختلف النصوص والمقولات لتأكيد شرعيتها وترسيخ هيمنتها، ومن هذه المقولات " **إمام عادل خير من مطر وابل**"، "**وإمام غشوم خير من فتنة تدوم**" و "**أن الحكام ظل الله في الأرض**" و "**أن السلطة من الله ويجب أن تطاع**"، و"**إن الله ينزع بالسلطان مالا ينزع بالقرآن**"،[4] وغيرها من الشعارات المختارة بدقة وعناية وفي

---

[1]– محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، الجزائر: دار ريحانة ، 1999، ص 107 .

[2]– محمد هلال الخليفي، مرجع سابق 286.

[3]– المرجع نفسه ، ص287 .

[4]– ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، في كتاب الاستبداد في النظم السياسة العربية، مرجع سابق ص15.

الغالب نجد العلماء يقفون إلى جانب السلطان خوفا من الفتنة، التي يعبّر عليها حديثا بضرورة الحفاظ على "الوحدة الوطنية"، إذ يتقلص هامش الخلاف والصراع والاختلاف والمعارضة، خوفا من "الفراغ" كما يقال "**ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة من دون سلطان**"، ولعل هذا ما يفسر مختلف الألقاب والمسميات التي يطلقها الرؤساء والملوك العربية على أنفسهم، فنجد مثلا الزعيم **معمر القذافي** يطلق على نفسه "**الثائر المسلم**"، كما أن الرئيس السابق **أنور السادات** يصف نفسه" **بالرئيس المؤمن**"، والأدهى من ذلك أن نجد تلك الألقاب مدسترة قانونا على غرار دستور المملكة المغربية الصادر في **1996** في مادته **19** يقر صراحة " **أن الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور...**" وغيرها من الألقاب والأوصاف التي إن دلت فإنما تدل على محاولة التلاعب بالدين لخدمة أغراض سياسوية تفرض على المحكومين الرضوخ والطاعة للحاكم الذي تحميه بركة السماء ومن لا يطعه يتعرض لغضب الله من منظور الحكام طبعا. من الأمثلة الواقعية على شرعنة السياسي بمسوغ الدين نجد أن مفتى السعودية أفتى بحق المملكة في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل عام **1994**، ونفس الشيء حدث مع **السادات** الذي حصل على فتوى تأييد من الأزهر الشريف لاتفاقية **كامب ديفيد** التي وقعها الرئيس مع إسرائيل **1979**.[1]

يؤكد الدارسون للموضوع أن إشكالية الاستبداد في النظم السياسية العربية مرتبطة ارتباطاً وثيقا بمسألة الشرعية، وذلك انطلاقا من ثلاثة مستويات أساسية هي :

*المستوى الأول/ شرعية التأسيس: معظم الدول العربية إن لم نقل غالبيتها قد تأسست كليا أو جزئيا على مصدر خارجي للشرعية، فهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى أدت إلى تقسيم الوطن العربي ورسم خارطته الجغرافية على يد القوى الاستعمارية، والتي يرجع لها السبب في تأسيس الدولة العربية الحديثة (سواء بإعطاء صفة الدولة لكيانات اجتماعية لم تكن لها سابقة تاريخية كوحدة إدارية مستقلة داخل الدولة أو كيان سياسي أكبر ناهيك عن كونها دولة، أو بإعادة تعريف الكيانات السياسية التاريخية وإعادة تحديد حدودها الجغرافية.[2]

ومنه يمكن القول أن شرعية الدول العربية ذات مصدر خارجي، فهي ليست نتاج حركيات المجتمع وصيرورته التاريخية كما هو في الدول الأوربية، وإنما ذات نتاج استعماري عمدت على تهجين وتدجين دور المجتمع وتجريده من قوته الذاتية، وبذلك تكون أولى خطوات الاستبدادية السياسة العربية قد رسمت معالمها من خلال استبداد الدول على المجتمع.

*المستوى الثاني / شرعية الوجود: مثلما أسهم العامل الخارجي في تأسيسها، فقد لعب المتغير الخارجي دورا كبيرا في وجود الدول العربية على مدى قرن من الزمن،إذ اعتمدت تلك الدول في إثبات وجودها على دعم دائم من الخارج أكثر من الاعتماد على مقوماتها الداخلية وبنائاتها المؤسساتية،

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص16.

[2]– نصر محمد عارف، مرجع سابق ص 538 .

فهي مرتبطة ارتباطا مستمرا بدول استعمارية سابقة أو ورثيت لدوله استعمارية. فشرعية وجود كثير من الدول إذن مصدره خارجي أكثر منه انجاز داخلي أو دعم شعبي جماهيري، ودلائل ذلك:

أ-إن معظم النظم السياسية العربية ترتبط باتفاقيات عسكرية أو دفاعية مع الدول الكبرى الاستعمارية على الرغم من أنها ليست في حالة عداء مباشر مع أية دولة أخرى، وغير مهددة من أي طرف عربي آخر، وحتى العدو الإسرائيلي الذي يستحق التسلح لأجله أغلب الدول عقدت معه اتفاقيات التطبيع والسلام. الأمر الذي يفسر أن هذه الاتفاقيات العسكرية موجهة إلى الداخل المجتمعي؛ لحماية النخب الحاكمة من حالة تمرد وعصيان جماهيري وشعبي عنيف يهدد حكمها ويفقدها سلطتها.

ب-التنسيق الدائم والمستمر مع القوى الأجنبية في كل ما يتعلق بمصالح تلك القوى في المنطقة، على حساب فضاءات الحوار والوفاق الوطني بين القوى الوطنية والنخب الحاكمة حول القضايا والسياسات العامة للبلاد، وذلك باسم الانفتاح الديمقراطي والليبرالي ...

ج- الانصياع لمطالب القوى الدولية الفاعلة في المنطقة بذرائع الشراكة الاقتصادية ومناطق التبادل الحر وتأهيل المؤسسات .... وهذا على حساب مصالح الشعب، بل أحيانا يتم تخريب المجتمع وتفقيره كتسريح العمال ورفع الأسعار .... من أجل إرضاء تلك القوى .[1]

* المستوى الثالث / شرعية الاستمرار والتوريث: يسعى أغلب رؤساء الدول العربية إلى شرعنة مختلف مظاهر الفساد والاستبداد المتفشي في دواليب الحكم والسلطة، كالبقاء في السلطة أو توريثها إلى أبنائهم أو أحد أصلابهم، ضاربين عرض الحائط لوائح الدستور وكل تقاليد النظم الجمهورية، بالاتكاء على الدعم الخارجي من خلال استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أنها مصدر لشرعية الاستمرارية بل الوجود أيضا، فأغلب النظم العربية تجرى فيها انتخابات شكلية، لكن إذا كانت لا تتعارض ومصالح أمريكا في المنطقة فيتم مباركتها، وإذا كانت تلك الانتخابات تتعارض مع مصالحها فواشنطن أول من يندد بها ويطالب بضرورة إدخال إصلاحات سياسية عاجلة، وهذا ما يفسر تضحية العديد من الدول العربية بأمنها القومي من أجل شرعنة حكمها كتقديم تنازلات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية مثل قبولها بإنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أرضيها، أو دبلوماسية كتطبيع علاقاتها مع إسرائيل مقابل تغاضي واشنطن عن استبدادية الحكم وتوريثه .[2]

في خضم ما تقدم حول استبدادية النظم السياسية العربية نستشف الدور الكبير الذي يلعبه العامل الخارجي في شرعنة البقاء والاستمرارية لتلك النظم، لكنه من زاوية أخرى ليس مبررا كافيا للتشدق بالحكم أطول مدة ممكنة، حيث يمكن لتلك النظم إعادة هيكلة مساراتها السياسية وفتح ورشات إصلاحية في شتى الميادين - إن أرادت طبعا - تجاوز العقدة الاستعمارية (شرعية الوجود)، لكن ما هو ملاحظ أن معظم النخب العربية، وإن قامت ببعض التحسينات الشكلية، فهي مازالت متمسكة

[1]- نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 539 .

[2]- المرجع نفسه ، ص 540 .

بالسلطة ولا تريد أن تغادرها إلا عندما تبلغ من العمر عتيا أو عن طريق الانقلاب سواء كان سلميا أو عنيفا، أو موت طبيعي أو نهاية مأساوية ....

وأمام هذا الاستعصاء الديمقراطي، تشكل الحركات الإسلامية المعارضة السياسة الأبرز لتلك النظم الحاكمة؛ حيث ترى هذه الأخيرة أنها المهدد الحقيقي لبقائها واستمراريتها، خاصة أن الكثير من الخبراء والمختصين يرون أن الإسلاميين هم البديل الأكثر حضورا لخلافة تلك النظم التي توصف بالعجز في إدارة أزماتها السياسية على غرار الخبير **أحمد يوسف**؛ الذي اعتبر أن الحركات الإسلامية ستصل إلى السلطة في معظم الدول العربية، وأن ذلك مسألة وقت فقط[1]. لذلك تلجأ تلك النظم إلى إقصاء تلك الحركات سواء المعتدلة أو المتطرفة منها، وفي الغالب تستخدم الأساليب القمعية ضد الحركات المتشددة (الإكراه البدني، المواجهة العسكرية، الاعتقالات ...) والأساليب السياسية ضد الحركات الإسلامية المعتدلة (تزوير الانتخابات أو إلغاؤها، فرض قيود وشروط تعجيزيه على مرشحيها، تعليق وحظر نشاطاتها ....).

وللتعمق أكثر في طبيعة استبدادية النظم السياسية العربية، نحاول رصد النقاط التالية:

1-إن وصول الأنظمة العربية إلى السلطة بطريقة غير شرعية، من شأن ذلك أن يجعلها ترى أن أبسط مظاهرة اجتماعية هي محاولة لقلبها، فكان أن سيّست كل شيء مما نتج عنه إقصاء الجميع من الحراك السياسي العام الذي تحتكره النخب الحاكمة. هذه السلوكيات حالت دون بروز جمعيات مدنية ونقابات للدفاع عن مصالح المواطن، لأن كل شيء يجب أن يسير في فلك السلطة وإلا اعتبر ذلك تهديدا لأمن الدولة !!، فلما يشتكي المواطن العربي من غلاء الأسعار في احتجاجات ومظاهرات جماهيرية، فإن السلطة تعتبره مشاغبا سياسيا، وتشن حملة اعتقالات واسعة في صفوفه كالتي حدثت مؤخرا في تونس والجزائر، بينما نفس المشهد في الغرب يعتبر مجرد حراك اجتماعي وحرية تعبير لا بد منها في سياق التنفيس السياسي ومدخلات ومخرجات النظم السياسية الديمقراطية[2].

فهذا الإدراك الخاطئ لحيثيات الأزمة والتركيبة التسلطية للنظم العربية يفسران إلى حد كبير سر غلبة المعالجة الأمنية على المعالجة السياسية للظاهرة الإسلامية، فالدور الأمني للدولة يتقوى في مقابل تراجع دورها الاجتماعي والاقتصادي بفعل سياسات الانفتاح الليبرالي التي تزيد من عدد الفقراء والمحتاجين، مما يسمح هذا الوضع للإسلاميين بالظهور على الساحة السياسية حاملين شعارات حماية القدرة الشرائية للمواطن، وحماية الضعفاء من غطرسة الحكام المستبدين وغيرها من الشعارات السياسية. ولهذا اعتبر الكثير من المتتبعين أن هذه البيئة المتوترة من شأنها أن تسهل عمل الحركات الإسلامية بمختلف تياراتها المعتدلة أو العنيفة التي تنمو بسرعة في هذا الوسط الخصب، الأمر الذي

---

[1]- أحمد يوسف، وصول الإسلاميين إلى السلطة في العالم العربي مسألة وقت فقط؟ الشروق اليومي الجزائرية، 1367 العدد، الصادر في 30 أبريل 2005، ص 05.

[2]- عبد النور بن عنتر، الإسلاميون والسلطة من الرفض المطلق إلى إمكانية التعايش ، على الرابط :
www.aljazeera.net/in-depth/fights/2001/11/11-23-2.htm

أكسبها دعما ومساعدة جماهيرية معتبرة وتجنّدت كلها ضد النظام القائم، وهذه الظاهرة تعاني منها أغلب الدول العربية، عدا " **دولة الرفاه النفطية** " في الخليج التي قايضت إشباع حاجات شعبها مقابل السكوت عن استبدادية نخبها الحاكمة.[1] وهذه في رأينا يعتبر قمة الاستبداد السياسي من منطلق أن حرية الرأي والتعبير لا يمكن أن تشترى، وإلا لتم شراء جميع أصوات الحق والعدل في العالم وتنتهي جميع الصراعات والقلاقل ونصبح نعيش في عالم سلام أفواهه مكممة بالأموال.

2- لجأت العديد من النظم السياسة العربية في السنوات الأولى من استقلالها إلى توظيف التيار الإسلامي من أجل القضاء على التيار اليساري (الشيوعي)، خاصة في فترة الستينيات والسبعينيات وذلك راجع للاختلاف الإيديولوجي الكبير بين التيارين ورفض كل تيار للآخر، مما يسمح لها بإدارة الصراع الإيديولوجي بينهما دون تهديد أي تيار للسلطة بتوجيه قواهما إلى التصادم مع بعض عوض التصادم مع النظام القائم، أي التحول من صراع عمودي إلى صراع أفقي قد يقضى فيه الواحد على الآخر. لكن بعد تراجع حدة هذا الصراع بين التيارين وتأثير الثورة الإيرانية **1979** برز على الساحة العربية التحدي الإسلامي بمفهوم الباحث **الأمريكي مايكل ويلس**، وتحول صديق الأمس إلى عدو اليوم، لتصبح منذ ذلك التاريخ الحركات الإسلامية المعارضة الأكثر تهديدا للنظم القائمة .

ولعل هذا ما يفسر فيما بعد إجهاض عديد التجارب البرلمانية التي يشارك فيها الإسلاميين حتى وإن كانت الانتخابات شفافة ونزيهة فيتم إلغاؤها باسم حماية الديمقراطية والبناء المؤسساتي من تشدد الأصولية الإسلامية، والتي قد تعيد البلاد إلى مرحلة القرون الظلامية والجاهلية باستعبادها للمرأة وتطبيق الشريعة بحد السيف وغيرها من المبررات التي تعمل على تسويقها النخب العلمانية الحاكمة **والنموذج الجزائري** يمثل حالة شاهدة على ذلك .

3- يغلب على التكوين السياسي العربي العديد من جوانب القصور والنقص، ومن أبرز تلك الجوانب هو غياب معنى الإجماع، الأمر الذي يجعل السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي، واستفحال ظاهرة رفض وجود الآخر ليس بسبب عدوانيته أو عنفه؛ بل فقط بسبب مواقفه السياسية وآرائه المعارضة لبعض السياسات الحكومية. لذا تعمل تلك النخب الحاكمة على تقزيم وتحجيم مواقف المعارضة السياسية، مما يؤدي إلى تفشي مظاهر النكاية والانتقام السياسي بأبشع صوره انطلاقا من القول المأثور" **لا حبا في علي ولكن كرها في معاوية** "، فتنشأ تحالفات ظرفية مصلحيه تكرس سياسة الإقصاء والتنكيل بالخصوم السياسيين ويتجلى ذلك في الغالب أثناء الاستحقاقات الانتخابية بأنواعها حيث تجد بعض القوى السياسية لها الاستعداد للتحالف مع الشيطان لمنع خصمها السياسي من تحقيق انتصار انتخابي.[2] وتأخذ الحركات الإسلامية نصيب الأسد في ذلك التحالف والإقصاء.

---

[1]- عبد النور بن عنتر، الإسلاميون والسلطة من الرفض المطلق إلى إمكانية التعايش، مرجع سابق.

[2]- عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في كتاب ابتسام الكبتي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 63 .

4-اختلال العدالة التوزيعية لأغلب النظم العربية مؤشر واضح لارتفاع معدلات العنف السياسي؛ حيث كلما تراجع أو اختل ميزان العدالة التوزيعية زاد مؤشر العنف السياسي والعكس صحيح، فانتفاضة الخبز التي شاهدتها **مصر، الجزائر، سوريا** .... تعدّ تعبيرا عن غياب العدالة التوزيعية المتمثلة في توسيع دوائر الفقر وتعاظم الفوارق الاجتماعية، وفي ظل توفر الوعي يندفع المحرومين والغاضبين إلى الشارع، أو كما سماها **سعد الدين إبراهيم (سياسة الشارع)** للتعبير عن رفضهم للواقع اللامتوازن.[1] أو " **قوة الشارع في التغيير**" بمفهوم **الباحث بوزيد بومدين**[2]. وكثيرا ما تنقلب تلك الاحتجاجات أو الانتفاضات إلى موجة من العنف والعنف المضاد، يمارس على إثرها مجموعة الغاضبين العنف بشتى صوره وأشكاله كالسعي إلى الانخراط في الجماعات الإرهابية بهدف التعبير عن تذمرهم وسخطهم من الواقع المعاش أكثر من إيمانهم بإيديولوجية تلك الجماعات؛ فالفقر قد يغوي صاحبه في الانخراط في الجماعات الإرهابية نتيجة لما توفره له من شغل حتى وإن كان غير شرعي، حيث أن هناك الملايين من البشر يعيشون بأقل من **02** دولار في اليوم، في المقابل توفرّ الجماعات الإرهابية خدمات اجتماعية مغرية على غرار الجماعات الموجودة في **كولومبيا وأندونسيا**، كما أن الجماعة الإسلامية في **مصر** أغلب المنخرطين فيها هم من الصعيد المصري الذي يعاني من غياب ضروريات الحياة. [3]

وهناك من يرجع استبدادية النظم السياسية العربية إلى الضعف في الجانب السياسي أو الإنجازات السياسية منذ اللحظات الأولى للحضارة العربية الإسلامية مقارنة بالإنجازات الأخرى بالإضافة إلى أن التكوينات المجتمعية الراهنة للعرب المعاصرين بصفة عامة ليست وريثة عصر التقدم والازدهار في الحضارة العربية الإسلامية، وإنما هي امتداد للموروث المجتمعي المتخلف الذي ترسب فيما يعرف" بعصور الانحطاط " والذي تكوّن في ظل التعددية القبلية والمحلية والطائفية وعلاقاتها المتقاطعة بينها، وآلياتها المتشرذمة في ظل السلطة الغريبة عنها والمنتمية إلى النظم الرّعوية المناقضة لقيم المجتمعات التي عملت الدعوة والحضارة الإسلامية على إقامتها، وهنا يكمن التناقض التاريخي في واقع الأمر بين السلطة والمجتمع في فترات متفاوتة من التاريخ العربي الإسلامي.[4]

في ظل هذه المقاربة التاريخية؛ يتضح لنا أن مفهوم الدولة يبقى فكرة هلامية بالنسبة للعرب والمسلمين نتيجة الطابع القبلي والعشائري للأمة الإسلامية، التي كانت تضم شعوبا متعددة الأجناس يربط بينها الولاء للإسلام أكثر من الولاء إلى الدولة وهو ما أكد عليه **ابن خلدون** بقوله: " **أن في**

---

[1]- عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 73.

[2] - بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد11 أفريل 2006، ص51.

3- Alan B. Krueger and Jitka Malecˇkova, Education, Poverty and Terrorism: Is There a Causal Connection?, Journal of Economic Perspectives—Volume 17, Number 4—Fall 2003,p 120.

[4]- محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب سوسيولوجيا الإسلام : مكونات الحالة المزمنة ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1999، ص 15 .

الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلما تستحكم فيها دولة"، ويفسر ذلك بقوله: "**السبب هو اختلاف الآراء والمذهب والأهواء، وإن وراء كل هوى عصبية تمانع .... فيكثر الإنتقاد على الدولة والخروج عليها في كل وقت، وإن كانت ذات عصبية، لأن كل عصبية ممن تم تحديدها تظن في نفسها منعة وقوة** "، الأمر الذي جعل المستشرق **برنارد لويس** يبالغ في ادعائه على الدولة العثمانية بقوله:" **لم تكن ثمة أية دولة، بل مجرد حاكم ووكلاء**"، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه الزعيم **معمر القذافي** بدعوته إلى "**إلغاء الدولة واستبدالها باللجان الشعبية**"، وهذا ما اعتبره الباحث **جون ديفس** أمرا طبيعيا على أساس أن القذافي كان يلغي دولة غير قائمة، وليس لها تصور ملموس في ظل الواقع العشائري للمجتمع الليبي المحلي وروابطه القبلية والعائلية التي تمثل بديلا قائما وسابقا لظاهرة الدولة وفي بلورة الانتماء والهوية الجماعية، نفس الوضع تعيشه عديد الدول العربية وخاصة الخليجية منها.[1]

ففي إطار **المقاربة التاريخية** يمكننا فهم **المقاربة الفلسفية** التي تبرز أن الاستبداد في النظم السياسية العربية هو ظاهرة متأصلة وليست عرضية في تركيبة تلك النظم، بمعنى أن العرب عرفوا الدولة بمفهومها **الميكيافلي** القائم على "**أن مهمة الدولة الأساسية هي الأمن لا الأخلاق والحرية**" وذلك هو الأهم بالنسبة للدولة في المجتمعات العربية في الأغلب قديما وحديثا، مند تنازل **الحسن لمعاوية حقنا للدماء وتجنبا للفتنة، إلى أن تنازل اللبنانيون عن السيادة مقابل الأمن والتخلص من الحرب الأهلية** ".[2]

وقد أكد هذا الطرح الفيلسوف **هوبز** بقوله:" **أن الحياة في ظل غياب النظام السياسي تكون حالة احتراب دائمة بين الجميع، وأن الخلاص الوحيد هو تسليم السلطة المطلقة لصاحب السيادة في الدولة**"، وذلك تأثرا منه بأوضاع الحرب الأهلية التي عاشتها بلده **بريطانيا** في عصره، وهو ما يشبه الفتنة المتكرر في العديد من أقطار العالم العربي والإسلامي والتي دفعت بالفقهاء بالقول" **أن حاكم مستبد أفضل من فتنة تدوم تمزق الأمة وتحدث الفتنة**"، هذه الأخيرة التي تعتبر الهاجس الكبير الذي تعيشه الكثير من الدول العربية حاليا خاصة **السودان اليمن، لبنان ...**[3]

صفوة القول أن أغلب النظم السياسية العربية قائمة أساسا على المقاربة الميكيافلية – الهوبزية، إذ أن الخوف من تمزق بعض الأقطار جراء الفتنة أو الحرب الأهلية يشكل تحدى لتلك النظم للبقاء والقبول بإستمراريتها مهما كان الثمن، لمجرد الحفاظ على الدولة وتجنيبها الفتنة، ولذا ففي معظم فترات التاريخ العربي وإلى حد الساعة؛ كان الخيار" **بين الفتنة والاستبداد**"، **وليس** "**بين الحرية والاستبداد**"، على غرار ما صرح به الرئيس اليمني **علي عبد الله صالح** –قبل رحيله– مند بدء انتفاضة الشعب اليمني الأخيرة؛" **أنا أو الحرب الأهلية**". ولعل هذا ما يمثل أكبر تحدي لمستقبل

---

[1]– محمد جابر الأنصاري، مرجع سابق، ص 41 .

[2]– المرجع نفسه، ص 45 .

[3]– المرجع نفسه ، ص 46 .

الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي حسب رأينا، والذي نعتبره المدخل الأساسي لأي عملية إصلاح سياسي لتلك الأنظمة السياسية.

الفرع الثالث/ إستراتيجية النظم السياسية العربية في إقصاء الحركات الإسلامية: رغم أن أغلب الحركات الإسلامية في العالم العربي نشأت في سياق مقاومة الاستعمار والدفاع عن الهوية الوطنية من المسخ الإستدماري **كجمعية العلماء المسلمين في الجزائر والحركة السنوسية في ليبيا، والحركة المهدية في السودان** ....إلا أن نظم ما بعد الاستعمار **(Post- imperialism)** وفي معظمها نظم علمانية تنتهج قيم الحداثة الغربية، مما أدى إلى بروز مشكلة التنازع عن الهوية في الإطار المرجعي الحاكم للأمة، أي لمن تكون المرجعية؛ **هل للقيم العلمانية المستوردة من الغرب؟ أم للقيم الإسلامية المستلهمة من الشريعة الإسلامية؟** .[1] ومنه نعتبر أن النزاع حول المرجعية بين النظم الحاكمة والحركات الإسلامية كان إذانا ببداية الصدام بين الطرفين.

في حقيقية الأمر أن النظم العربية بطابعها الاستبدادي تمارس العديد من الإستراتيجيات تجاه الحركات الإسلامية على غرار التحالف وإن كان ظرفياً، التعايش كذلك، الإقصاء أو الاستبعاد، هذا الأخير هو موضوع التحليل على أساس أنه السبب المحوري في دفع الحركات الإسلامية إلى استخدام العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهدافها. فهذه الإستراتيجية قائمة على إقصاء الحركات الإسلامية المعتدلة منها أو المتطرفة بذريعة أنها تنظيمات غير مشروعة، تعمل من أجل احتكار الدين الإسلامي وتوظفه لخدمة أهدافها السياسية أهمها الاستيلاء على السلطة، كما أنها تمارس العنف بشتى صوره وأشكاله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن هذا المنطلق تحق للنظم إقصاؤها واستبعادها من الحياة السياسية. ولتنفيذ هذه الإستراتيجية الإقصائية على أرض الواقع استخدمت النظم الاستبدادية العديد من الآليات الردعية منها:

1-**الآليات الأمنية:** وتتمثل في استخدام مختلف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والبوليسية لمواجهة الحركات الإسلامية، مما يؤدي إلى وقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف قوات الأمن والجيش، وكذا صفوف الجماعات الإرهابية، ولم يسلم من هذه المواجهة حتى المدنيين الذين يذهبون ضحية هذا العنف والعنف المضاد، أو كما سماها البعض "بالدائرة الجهنمية" التي تأتي نيرانها على الجميع. فمثلا في **الحالة الجزائرية** التي دخلت في مواجهة مع الإسلاميين بعد وقف المسار الانتخابي **1992** أسفرت على العديد من الإجراءات:

- فتح المعتقلات والمحتشدات والمراكز الأمنية في الجنوب الجزائري، أشهرها معتقلات رقان لاستيعاب مناضلي ونشطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ففي عام **1992** وصل عدد المعتقلين إلى **07 آلاف**

[1] - كمال حبيب، تحولات الحركات الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2005، ص 79 .

معتقل حسب الإحصاءات الرسمية، و**30 ألف** حسب الإحصائيات غير الرسمية.[1] وإصدار أحكام بالإعدام في حق العديد من المعتقلين الإسلاميين بلغ عددها أكثر **300 حالة سنة 1993** .

– إنشاء وحدات الحرس البلدي ورجال الدفاع الذاتي التي تراوح عددها حوالي **200 ألف رجل** وتسليحهم، الأمر الذي أدى إلى "**عسكرة المجتمع الجزائري**" ، أين أصبح الجميع ضد الجميع، وانتشرت مقولة **من يقتل من؟** وغيرها من المقولات التي تبرز أن الجزائر كانت فعلا على أعتاب حرب أهلية تُجهل نتائجها وتداعياتها على مختلف الأصعدة.

– الاعتماد على المقاربة الأمنية الإستئصالية في ظل تراجع المقاربة السياسية في إطار نظرية رئيس الحكومة آنذاك رضا مالك " **على الرعب أن يغير من مواقعه**"؛ التي تعني أن على الدولة ومؤسستها العسكرية أن تنقل الخوف والرعب إلى المعسكر الآخر (الإسلاميين) وليس العكس.[2] وقد ساهمت هذه الإجراءات أو الآليات الأمنية وغيرها في إطالة عمر الأزمة عوض القضاء عليها، إذ سقط الآلاف من الأبرياء في الحرب على الإرهاب في العديد من المناطق جراء المجازر والتفجيرات خلال عقد من الزمن أو ما أطلق عليها " بالعشرية السوداء" خاصة مع تكاثر الجماعات الإرهابية بصفة مضطردة مثل **الجماعة الإسلامية (GIA)، الجيش الإسلامي (Ais) ...** [3]

أما في **الحالة السورية** استعان النظام الحاكم بالأسلحة الثقيلة من طائرات ومدافع الميدان بدعوى مواجهة الخطر الإسلامي فيما عرف "**بمجزرة حماة**" التي راح ضحيتها **15 ألف قتيل**، إضافة إلى **مجزرة سجن تدمر** والتي راح ضحيتها حوالي **1000 سجين** أغلبهم من المحسوبين على التيار الإسلامي. ولم يخلو تقريبا أي بلد عربي من الصدامات بين السلطة والإسلاميين، خاصة **مصر** التي تعرف بين الحين والآخر حملات اعتقال في صفوف جماعة الإخوان المسلمين على غرار ما حدث في الانتخابات البرلمانية الأخيرة بحجة انتهاك أمن الدولة من جانب النظام وتزوير النتائج لصالح الحزب الحاكم وتهميش المعارضة من منظور الإخوان.

2–الآليات القانونية: تتمثل في تقنين وترسيم العديد من القوانين والإجراءات الردعية في حق الحركات الإسلامية ومنها:

–إعلان حالة الطوارئ وما ينجم عنها من انتهاك للحريات الشخصية وحقوق الإنسان ومواجهة المظاهرات والاحتجاجات التي تنظمها المعارضة الإسلامية بحجة عدم حصولها على التراخيص، مما يؤذي إلى حالة من الصدام العنفي بين قوات الأمن والمتظاهرين يسقط فيها جرحى وموتى، فضلا عن

---

[1]– قبي آدم، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية) جامعة الجزائر، 2003، ص 54 .

[2]– عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني (رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيم إداري وسياسي) جامعة الجزائر، 2005، ص 67 .

[3]- CINDY C. COMBS AND MARTIN SLANN, Encyclopedia of Terrorism, Library of congress Cataloging ,.2007 ,p 56.

الخسائر المادية من ممتلكات عمومية وخاصة. ففي **مصر** حالة الطوارئ مازالت قائمة منذ اغتيال السادات في **1981**–تم رفعها بعد فوز مرشح الإخوان بمنصب رئيس الجمهورية–، وفي الجزائر منذ وقف المسار الانتخابي–تم رفعها مؤخرا في كامل الولايات إلا العاصمة–، وما يصاحب ذلك من انعكاسات سلبية على حرية تنقل الأفراد وحرية التجمع والتجمهر وغيرها من الإجراءات المحددة لنشاط الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية التي تعبر عن انشغالات ومطالب المواطنين.

–حظر وحل التنظيمات الإسلامية بحجة مخالفتها للمواد الدستورية وما يتبعها من غلق للمقرات وتعليق للإصدارات من مجلات وجرائد ومنشورات حتى مواقع الكترونية أو قنوات إعلامية– إن وجدت– ، وتداعيات ذلك على الحراك السياسي داخل البلاد، والذي من شأنه أن يدخلها في حالة من الجمود السياسي نظرا لتكميم وتغييب صوت المعارضة السياسية التي يشكل الإسلاميين المعتدلين أبرز أقطابها.

–إصدار قوانين جديدة وتعديل البعض منها بما ينطوي على تشديد العقوبات على من تتم محاكمتهم من أعضاء التنظيمات الإسلامية، ففي حالة ليبيا قام النظام– في عهد النظام البائد– بإصدار أحكام إعدام بالجملة ضد من يمارس العنف من نشطاء الجماعة الإسلامية المقاتلة، وقضت بتنفيذ تلك الأحكام علنا وأمام الرأي العام تحقيقا لصفة الردع .[1]

–فرض الرقابة القانونية والإقامة الجبرية على كوادر وقيادات الحركات الإسلامية، لمنعها من ممارسة نشاطاتها السياسية على غرار الإقامة الجبرية التي مازالت مفروضة على الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ **علي بلحاج** مند خروجه من السجن العسكري بالبليدة .

3– الآليات الدينية: القائمة على استخدام الإسلام الرسمي من طرف النظام القائم بهدف سحب البساط من تحت أقدام الحركات الإسلامية (الإسلام غير الرسمي)، إذ يرى النظام أن احتكار الإسلاميين للدين الإسلامي وما يشكله هذا الأخير من قداسة للأفراد من شأنه أن يستخدم كورقة شحن للجماهير للثورة على النظم العربية التي أغلبها إسلامية الدستور علمانية الممارسة. وعليه وجب الحد من هذا الاحتكار عن طريق :

–السيطرة على الزوايا والمساجد ومختلف دور العبادة، وجعلها تحت وصاية الوزارة الوصية (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف).

– دعم السلفية العلمية التي ترفض الخروج عن الحاكم أو إسقاط النظام القائم.

–فرض خطب ودروس على الأئمة ومعلمي الكتاتيب، بهدف منع أي دروس تحريضية أو جهادية تشجع على التمرد على النظام القائم، أي الخطب التي تنتقد سياسات الحكومة وتحث المسلمين على معارضتها والخروج عن النظام المستبد، خاصة لما للمسجد من دور في شحن المصلين وسرعة تلقي

[1]– عبد المنعم سعيد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،2000، ص 49 .

الرسالة من طرف هؤلاء، نظرا للاستعداد النفسي والروحي الذي تفرضه قداسة الدين الإسلامي، وهو ما استغلته الجماعات الجهادية ووظفته لصالح تجنيد الأفراد وخاصة الشباب الناقم على الأوضاع والواقع المزري المعاش.

–دعم الهيئات والمؤسسات الدينية غير الحكومية، بل أكثر من ذلك تعيين أتباع لها، للقضاء على استقلاليتها وهذا تفاديا لانتقاداتها، ففي **الحالة المصرية** أصدرت قانون **(1098)** القاضي بإعادة تنظيم **الأزهر الشريف** وربطه مباشرة برئاسة الجمهورية، وبموجب هذا القانون تم الاستيلاء على أوقافه التي كانت تمثل الاستقلال المالي له، إذ أصبح شيخ الأزهر يعين من قبل الدولة بعد ما كان يتم انتخابه من قبل إدارة الأزهر، كما قامت بإدخال مناهج لا تخدم توجهاته الدينية.[1] نتيجة لذلك فقد جامع الأزهر الشريف سمعته العالمية، الأمر الذي أدى إلى استقالة شيخ الأزهر عام **1973** احتجاجا على تقليص صلاحياته وسحب العديد من المسؤوليات من تحت سلطته.[2] أما في **الحالة المغربية** فتم ربط جميع الزوايا الدينية والمؤسسات السلفية بالبلاط الملكي فيما عرف "**الإسلام الزواياتي**"، حتى تمنع أي حركة تمرد أو خروج عن النص وعدم ترك الدين الإسلامي للحركات الإسلامية لكي تتلاعب به وتكسب التعاطف من طرف الجماهير من المنظور الملكي.

إن تلك الإستراتيجية الإقصائية التي تمارسها النظم السياسية العربية على مختلف الحركات الإسلامية خاصة المعتدلة منها، من شأنها أن تؤجج التيار المتطرف لتلك الحركات ويوقظ الخلايا النائمة للجماعات الإرهابية، الذي يرى أن النظام القائم لا يمكن أن يسمح بالتداول على السلطة بالطرق السلمية. ومنه فالطرق العنيفة حسب التيار المتطرف هي وحدها الكفيلة بإسقاط النظام القائم وإقامة الدولة الإسلامية محله، وهذا ما يعرف بـ" **لحظة ميلاد الإرهاب**" التي شاهدتها معظم النظم السياسية العربية وأدخلت الكثير منها في دائرة من العنف والعنف المضاد، وهو الطرح الذي أكد عليه **الدكتور كمال حبيب** عندما أشار إلى الحالة الجزائرية معتبرا أن إقصاء **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** شكل لحظة ميلاد العنف والإرهاب، حتى وإن كان للإرهاب في الجزائر جذور ترجع إرهاصاتها لقبل وقف المسار الانتخابي تحديدا فترة الثمانينيات وبروز **حركة بويعلي** المسلحة.

المطلب الثاني: راديكالية الحركات الإسلامية/ نعالج هذا المطلب في ثلاثة فروع أساسية بدءً بتقديم تعريف لها، فمنطلقاتها الفكرية

الفرع الأول / التعريف: نقصد بالحركات الراديكالية الجماعات التي تمارس العنف والمعروفة كذلك بالحركات الجهادية أو الحركات المتطرفة، أو حركات الإسلام المسلح (بالمفهوم الغربي) ... وغيرها من التسميات التي لا تخرج عن استخدام الأسلوب الصدامي مع النظام بشكل أساسي، أو مع القوى العالمية المعادية للإسلام –حسب وجهة نظرها–، ويغلب عليها الجانب العملياتي الميداني القائم على

[1]– رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية، مرجع سابق ، ص 282 .

[2] –هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية بين المهادنة والمواجهة، القاهر: دار مصر المحروسة ، 1996 ، ص 251 .

المواجهة الدامية والمستمرة وبمختلف الأساليب وشتى الصور حيث لا يكاد يمثل العمل السلمي (المعتدل) جزءا من مشروعها أو خطابها السياسي أو إستراتيجيتها، فهي إذن تنتهج نهجا ثوريا راديكاليا عنفيا متطرفا منها (**الجماعة الإسلامية جماعة الجهاد الإسلامي في مصر، الطليعة المقاتلة في سوريا، الجماعة المقاتلة في ليبيا، الجماعة السلفية للدعوة والقتال** والتي اندمجت في التنظيم العالمي للجهاد **القاعدة** المعروف **بتنظيم القاعدة** بقيادة **أسامة بن لادن**، وأصبحت تسمى **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر، وتنظيم العالمي للجهاد...**

يعرّفها كذلك **كمال الحبيب:** " يقصد بها جميع الفصائل التي تعتقد أن استخدام القوة المسلحة هو أداة التعبير سواء على المستوى الداخلي القطري أو المستوى الكوني العالمي، وقد ظهر هذا التيار في منتصف السبعينيات في **مصر**، حيث " **حركة الفنية العسكرية**" التي قادها الدكتور "**صالح سرية**" النواة الأولى التي بزغ منها هذا التيار، وبالطبع فإن مصر مثلت دائما مكانة مركزية ذات طابع استراتيجي خاص لدى التيار الجهادي باعتبارها دولة محورية يمثل فيها التغيير فاتحة لتأسيس وضع يحفظ للإقليم العربي دوره كوعاء يعبر عن الحضارة العربية الإسلامية. [1]

الفرع الثاني/ المنطلقات الفكرية: هناك العديد من المرجعيات الفكرية المتعددة والمتنوعة، قديمة وحديثة، تمثل أفكارها رافدا تأسسيا لفكر الحركات الإسلامية الراديكالية، ومن حزمة هذه الروافد تأتي فتاوى شيخ الإسلام **عبد الوهاب بن تيمية**، وطروحات الشيخ **محمد بن عبد الوهاب النجدي**، والمدرسة السلفية **الحنبلية** كما تأتي أفكار **أبو الأعلى المودودي وسيد قطب**، إضافة إلى فتاوى بعض الشيوخ والمفكرين الدين حاولوا التنظير لأبجديات الجهاد **كمحمد عبد السلام فرج** صاحب كتاب الفريضة الغائبة، والذي يدعو فيه إلى ضرورة الخروج عن طاعة الحاكم وتكفير المجتمع برمته نظرا لمخالفاته شرع الله واحتكامه للقوانين الوضعية ...

نظرا للتأثير البالغ الذي أحدثته طروحاته الفكرية والصدى الواسع الذي أوقعته في صميم الحركات الإسلامية الراديكالية خاصة بعد هجمات **09/11**، ثم إعادة مرجعية **سيد قطب** إلى واجهة الاهتمام والحدث–كما لم يتوقع أحد–، فقد أخذ الخبراء والمختصين في الحركات الإسلامية في البحث عن الفكر المرجعي وراء ما يعرف "**بتنظيم القاعدة**" المسؤول الأول عن تنفيذ هجمات **09/11**، ولم يكن على خارطة الفكر الإسلامي الحديث فكر يتسم بالصرامة والجدّية كفكر سيد قطب، فعلاقة قطب بأفكار القاعدة هي علاقة واهية – بالطبع – لكن هذا لا ينفي أن الرجل بدأ حياته معلما وناقدا وأديبا تحول بعد إعدامه **1966** إلى الأب الشرعي للراديكالية الإسلامية، حيث كانت كتابات قطب في السبعينيات والثمانينيات القرن **20** الأكثر مبيعا وشيوعا في العالم الإسلامي والعربي كافة بعدما ترجمت أعماله إلى العديد من لغات العالم .[2]

---

[1]– كمال حبيب ، تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية ، القاهرة : دار مصر المحروسة، 2006، ص121 .

[2]– بشير موسى نافع، الإسلاميون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص89 .

وما يؤكد على أهمية هذا التأثير البالغ، هو رأي المختص في دراسات الإسلام السياسي **جون أسبوزيتو**؛ الذي اعتبر أنه لفهم أصول الحركات الإسلامية وطبيعتها، فإن هناك منظومتين على وجه الخصوص تتحكمان في مشهد العالم الإسلامي في القرن 20، وهما **الإخوان المسلمين** ومنظريها **حسن البنا، وسيد قطب، والجماعة الإسلامية** لمؤسسها **أبو الأعلى المودودي** فقد كان لهما تأثيرا لا يعد على تطور الحركات الإسلامية في شتى أرجاء العالم، فهم في الواقع مهندسو الإحياء الإسلامي المعاصر، وهم رجال كانت أفكارهم ومناهجهم محلا للدراسة والإقتداء من **السودان** حتى **اندونيسيا**.[1]

كما أن أطلس الايدولوجيا المتشددة للباحث **ويليام ما كانتش** وضح فيه أن سيد قطب أكثر المؤلفين الذين يستشهد بأقوالهم وكتاباتهم؛ حيث يعتبره من أكثر الرجال الذين يدعون إلى الجهاد ضد غير المسلمين أو إسقاط الأنظمة الكافرة المحلية.[2]

انطلاقا من هذه الأهمية الكبيرة لأفكار سيد قطب، جاء تركيزنا عليه أكثر من أي مفكر آخر خاصة وأنه صاحب مبدأين أساسين تم استخدامهما من طرف الحركات الراديكالية بشكل لافت وهما:

المبدأ الأول/ الحاكمية لله: الحاكمية لله وحده هي أصل في الإسلام، فالدين كله يقوم على قاعدة الألوهية الواحدة، وكل تنظيماته وتشريعاته تنبثق من الأصل الكبير والبشر يجب أن يعودوا إلى حكم الله ليتبعوه، وحكم الله وحده يجب أن يعرفوه من مصدر واحد يبلغهم إياه وهو رسول الله وطريقان أمام البشرية؛ **طريق الله وطريق الجاهلية** .[3]

وبين دعوة الخوارج "بأن لا حكم إلا لله" ردا على تحكيم صفّين، الذي تولاه **عمر بن العاص وأبو موسى الأشعري** كاعتراضهم على هذا التحكيم، وكذلك بين دعوة **أبو الأعلى المودودي** للحاكمية كتعبير عن رفض المناهج البشرية في بناء الحياة على الأرض في العصور الحديثة لا تبرز دعوة سيد قطب كرفض لأنظمة الحكم المتعاقبة في مصر فحسب، وإنما أيضا في سياق المفاضلة، وإحقاقا لمبدأ المساواة بين البشر التي جاء بها الإسلام، يفضل به سواه من مبادئ المساواة التي تبشر بها أنظمة الحكم الليبرالية والماركسية على حد سواء "**إننا ندعو إلى نظام الحاكمية لله وحده لا لفرد من البشر ولا لطبقة ولا لجماعة، وبذلك تحقق فيه المساواة الحقيقية**"[4]

فسيد قطب يأخذ بمبدأ الحاكمية كامتياز خاص لله وحده الذي يملك وحده الصلاحية لتقديم المبادئ المناسبة لإقامة نظام سياسيي واجتماعي واقتصادي خال من شبهات، وهذا لإخضاع السلطات العلمانية، وكل المؤسسات في الدولة لمثل هذا النظام بهدف التخلص من الاهتمامات الشخصية والأنانية لمختلف القوى. ولأن "**حكم الشعب للشعب**" الشعار الذي ترفعه التي تسمي نفسها

---

[1] –جون أسبوزيتو، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة ،(تر: قاسم عبده قاسم)، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2002، ص 182.

[2] –ويليام ماكانتش، أطلس الأيديولوجيا المتشددة، تقرير تنفيذي، مركز مكافحة الإرهاب واشنطن، نوفمبر 2006 .

[3]– حسن سعد، الأصولية الإسلامية والعربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، بيروت: دراسات الوحدة العربية، ط8 ، 2006، ص253.

[4] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

بالديمقراطيات العربية من المنظور"القطبي" يؤدي إلى الاضطهاد فهو يقول: "**إن الأرض تنتمي إلى الله، وهو يجب أن يتم تصفيتها من أجل الله، ولا يتم ذلك إلا باعتبار أن لا إله يعلو فوق الأرض إلا خالق الأكوان الله سبحانه وتعالى، وبالنسبة للإنسان فهو عبد الله وحده**". فالمبادئ الإسلامية من المنظور القطبي لا تتغير وإنما ثابتة وهي أيضا شاملة، وكذلك لا يمكن فصل الدين عن شؤون الكون أو ما يطلق عليه بالعبادات والمعاملات. في هذا السياق تأخذ الحاكمية عند قطب بعدين أساسين :

***البعد الأول/** الحاكمية تدل على إتباع البشر الحكم القرآني المتمثل في مختلف تشريعاته المبينة في نصوصه، والنبي هو الذي أبلغها لعباد الله الصالحين.

***البعد الثاني/** تعني المساواة بين الحاكم والمحكوم أمام الله وقضائه، أي تقييد الحاكم بدستور إلهي وافر وكامل.[1]

وكما أشرنا سالفا؛ فقد احتل مفهوم الحاكمية الصدارة داخل المنظومة الفكرية للأصولية الإسلامية المعاصرة؛ فكان من أيد هذا المفهوم ودعا إلى المضي به إلى النهاية، والبعض الآخر عارضه وطالب بضرورة حصره في مدلوله المتطابق مع النص القرآني في زمن الوحي لأن الآيات التي استنبط منها مفهوم الحاكمية تمّ تأويلها على ما يخدم الموقف الأيديولوجي للحركات الإسلامية الراديكالية دون مراعاة السياق العام الذي نزلت فيه. وفي حقيقة الأمر أن سيد قطب أخذ مفهوم الحاكمية من المفكر الباكستاني أبو الأعلى المودودي، كما يؤكد نفسه على أن"**مبدأ الحاكمية لله وحده هو الضمان في مواجهة سلطة الحكم الفردي؛ السلطة العادلة هي فقط تلك التي تحمل العهد الإلهي، فالتشريع الذي يحكمه القرآن هو الحصن من الفساد، ومن التحول إلى مجرد نظام قضائي في خدمة الحكم المطلق.**"[2]

صفوة القول أن الحاكمية من المنظور القطبي اعتمدتها الحركات الإسلامية المتطرفة كمرجعيات فكرية "تشرعن" بها ممارستها العنفية ضد الحكام، وتبرر بها مختلف الأعمال الإرهابية التي تنفذها محليا، إقليميا ودوليا تحت حجة عدم تطبيق شرع الله من طرف هؤلاء الحكام.

<u>المبدأ الثاني/ المجتمع الجاهلي</u>: يقسم سيد قطب المجتمع إلى قسمين؛ **المجتمع الإسلامي والمجتمع الجاهلي.** إذ يعرف المجتمع الإسلامي "بالمجتمع الذي يتخذ المنهج الإسلامي كله منهجا لحياته كلها ويحكم الإسلام كله في حياته كلها". والمنهج في هذا السياق يعني "السبيل لبناء الحياة، والمنهج هو منهج الله، أي الإسلام، والحياة المقصودة تعني حياة المجتمع الإنساني، والحكم بالشريعة المتمثلة في الحاكمية لله دون الشرائع والقوانين الوضعية للبشر"، فهذه العناصر مجتمعة تشكل المجتمع الإسلامي أو حزب الله أو مجتمع الإيمان، وغيابها أو غياب أي عنصر منها يحول المجتمع إلى مجتمع جاهلي والذي يعني: " **أن العالم كله يعيش في جاهلية من ناحية الأصل الذي تنبثق منه مقومات الحياة**

---

[1] – حسن سعد، مرجع سابق، ص265.

[2]– المرجع نفسه، ص 266.

وأنظمتها...هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض وعلى الأخص خصائص الأولوهية وهي الحاكمية، إنها تستند إلى البشر ويضيف "**أن كل ما حولنا جاهلية؛ تصورات الناس وعقائدهم وتقاليدهم، شرائعهم وقوانينهم، وكل ما تحسبه ثقافة إسلامية ومراجع إسلامية وفلسفة إسلامية، وتفكيرا إسلاميا، هو كذلك من وضع الجاهلية**".[1]

أما عن الأسباب والدوافع التي جعلت قطب يطلق مصطلح الجاهلية على المجتمع، فمرده الانتقام من النظام الناصري القائم في مصر، وأيضا ما عاشه داخل أسوار السجن والتعذيب الذي لقيه والذي تمخض عنه كتاب **(معالم في الطريق 1964)**؛ فرغم صغر هذا الكتاب نسبيا، إلا أنه كان كافيا ليكون مرجعا محوريا تستند عليه الحركات الإسلامية الراديكالية مبررة به مختلف أفعالها الإرهابية. وللعلم فإن قطب تأثر تأثيرا كبيرا بأفكار المودودي خاصة كتابه "**المصطلحات الأربعة**" الذي يفسر تفسيرا صارما لمفاهيم الإله، الرب والعبادة والدين رابطا بين الإيمان بالإله الواحد والحاكمية المطلقة للشريعة في الاجتماع الإسلامي، وأي تعثر يؤدي بالمجتمع الإسلامي إلى حالة من الجاهلية من منظور المودودي[2]، وهذا على الرغم من أن طروحات المودودي جاءت في سياق يختلف تماما عن الوضع الذي كان فيه سيد قطب، وهو سياق الوضع الخاص لمسلمي الهند قبل قيام **باكستان**.

أما عن **خصائص المجتمع الجاهلي** فيحددها في ثلاث عناصر هي: غياب العقيدة، وغياب العبادات، وغياب الشريعة، وغياب أي من هذه العناصر يعني وصف المجتمعات المعاصرة بالجاهلية وتتمثل المجتمعات حسب قطب في: [3]

1/المجتمعات الشيوعية: التي تتميز بالإلحاد وإنكار وجود الله أصلا .

2/المجتمعات الوثنية: التي لا تزال قائمة في الهند واليابان والفلبين وأفريقيا، وتعتبر مجتمعات جاهلية لأن تصوراتها قائمة على تأليه غير الله من جهة، وتقديم الشعائر التعبدية لشتى الإلهات والمعبودات التي تعتقد بألوهيتها من جهة ثانية، وإقامة أنظمة وشرائع المرجع فيها لغير الله وشريعته.

3/ المجتمعات النصرانية واليهودية: المنتشرة في مختلف بقاع الأرض.

ليصل سيد قطب إلى نتيجة مفادها أن كل المجتمعات القائمة اليوم؛ هي مجتمعات جاهلية بما فيها المجتمعات الغربية والإسلامية لأنها ببساطة لا تحتكم لشرع الله الواحد، واستبدلته بأوثان دنيوية ما أنزل الله بها من سلطان هي نفسها أو أشد من الأوثان التي كانت تعبد قبل مجيء الإسلام.

الملاحظ أن مبدأ الجاهلية استخدمه بعض المفكرين الإسلاميين استخداما محددا مرتبط بظرف وزمن محدد على غرار المودودي، في حين نجد سيد قطب وظفه توظيفا شموليا ضد كل من لا يخضع لإجراءات القانون الإلهي في مختلف العصور وشتى المجتمعات، وهو الأمر الذي استغلته

---

[1] –سيد قطب، معالم في الطريق، بيروت: دار الشروق، 1980، ص05 .

[2] –بشير موسى نافع، مرجع سابق، ص82.

3 – حسن سعد، مرجع سابق، ص225.

الحركات الإسلامية الراديكالية أحسن استغلال ووجدت فيه منفذا لتبرير سياستها التجهيلية ضد كل أعداءها كتنظيم جماعة الجهاد الإسلامي في مصر، وتنظيم القاعدة لأسامة بن لادن وفروعه في مختلف مناطق العالم.

الفرع الثالث/المنظور القطبي للجهاد وتأثيره على الحركات الإسلامية الجهادية: الجهاد عند سيد قطب هو فرض عين ونضالا مسلحا ودفاعا عن الإسلام ضد الظلم، وهو السبيل أمام كل المؤمنين الحقيقيين في الأزمة الراهنة، حيث يؤكد بقوله: "**إن خلق نظام إسلامي للحكم كان فرضا مقدسا ومن ثم لم يكن بديلا، وإنما فريضة لازمة** "كما وضع في اعتباره الحقائق السياسية للأنظمة الاستبدادية غير مسلمة، وصل إلى نتيجة مفادها؛ أن محاولة **التغيير من داخل النظم المسلمة العميقة كان دون جدوى، وأن الجهاد هو السبيل الوحيد لفرض نظام إسلامي جديد**"[1] .

فإذا كان الإسلام على حافة الكارثة تهدده الحكومات القمعية المعادية للإسلام، إضافة إلى الاستعمار الجديد من الغرب والشرق وأولئك الذين رفضوا المشاركة وتخاذلوا في الدفاع عن الإسلام، فيعدّون من أعداء الله من المنظور القطبي .

في هذا الإطار اعتبرت المعادلة القطبية–إن صح القول– **(النمو + الثورة)** نقطة بداية للكثير من الجماعات الراديكالية الساعية للإطاحة بالنظام القائم، **فالنمو** يعني العملية التي تؤكد على التغيير الثوري من أسفل أو كما سماها المختص الفرنسي **(OLIVER ROY)** "**الأسلمة من الأسفل**" **والثورة** تعني الإطاحة بالوسائل العنفية كل الأنظمة السياسية غير الإسلامية.[2]

فبرغم من إعدام سيد قطب نتيجة انتقاداته اللاذعة لنظام حكم الرئيس المصري أنور السادات عام **1966**، فإن أفكاره انتشرت بسرعة عند التيار المتشدد في الحركات الإسلامية، بل وأصبح شهيد الفكرة والرأي وزاد التعلق بأفكاره أكثر فأكثر، وما اغتيال أنوار السادات **1981/10/06** إلا دليل على التفسير الحرفي لكتابات سيد قطب؛ خاصة وأن هذا التيار يتشكل من مجموعة من الشباب في مقتبل العمر، إضافة إلى تأثير السجن على التطرف في أفكارهم ومعتقداتهم. إذ اعتقدت تلك الجماعات والتي تطلق على نفسها " **شباب محمد**" والمعروفة "**بجماعة الهجرة والتكفير**" أن بناء المجتمع الإسلامي عوض المجتمع الجاهلي؛ " **كل الحكام المسلمين مرتدين، وأن هذا الزمان في ردة عن الإسلام، فقد تربوا عن موائد الإمبريالية سواء كانت صليبية أم شيوعية أم صهيونية**"[3]، وهكذا كان الجهاد ضد حكام مصر والدولة الكافرة فريضة ضرورية وواجبة. ومن أهداف الجماعات الراديكالية الجهادية هو :

- تأسيس دولة إسلامية محل الدولة التي لا تقيم شرع الله .

1– جون أسبوزيتو، التهديد الإسلامي، مرجع سابق، ص193.

2– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

3– المرجع نفسه، ص 200.

- استئصال مختلف القوانين الغربية.
- فرض تعاليم ومبادئ وقيم الشريعة الإسلامية .

وهذا ما يفسر حركية الجماعات الراديكالية في العمل على إسقاط الأنظمة الكافرة واستبدالها بأنظمة إسلامية، وهنا تبرز درجة تأثير أفكار قطب، خاصة وأن أحد منظري الجهاد استلهم من تلك الأفكار وهو **محمد عبد السلام فرج** أحد أبرز قادة تنظيم الجهاد في مصر، في كتابة "**الفريضة الغائبة**"، أخذ حرفيا طروحات قطب، وقبله ابن تيمية وطبق فتاويه بخصوص التتار على أنظمة الحكم المعاصرة، إذ رأى أن إسلام الحكام كإسلام التتار ليس إسلاما صحيحا وبينما أجاز **ابن تيمية** قتال التتار لعدوانهم على دولة المماليك التي كانت تحتضن الخلافة، قال فرج "أن الجهاد ضد الحكام هو فرض على كل مسلم، وأكد في كتابه السالف الذكر إلى أن مواجهة القوى الاستعمارية لا جدوى منه، لأن العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد، وأن سيطرة القوى الاستعمارية على بلاد المسلمين غير ممكنة، بدون تواطؤ الحكام"، وهذا هو المنطلق الذي سينقلب عليه بعد سنوات تلميذه والرجل الثاني في تنظيم القاعدة **الدكتور أيمن الظواهري** الذي قلب المعادلة **(العدو البعيد أولى من القريب)**[1]. وهذا ما سنوضحه في المبحث الموالي المرتبط بالفواعل الخارجية.

يؤكد **محمد فرج** أن الجهاد وهو الركن السادس من أركان الإسلام، وهي حقيقة غالبا ما نسيت أو حجبها العلماء وغالبية المسلمين بقوله " **الجهاد في سبيل الله، على الرغم من أهميته الفائقة لمستقبل الدين، فقد أهملها العلماء في هذا العصر، لقد تظاهروا بالجهل، لكنهم يعلمون أن الطريق الوحيد لعودة مجد الإسلام وبنائه من جديد ... لا شك أن أصنام هذا العالم لا يمكن أن يختفوا إلا بقوة السيف**" .[2] كما يعتبر كذلك أن الجهاد واجب في كل العصور لقوله (ص):" **الجهاد ماض إلى يوم القيامة**" ويرى " أن تعطيل الجهاد بحجة النسأ ليس إيقافا للغزو فقط ولكن إيقافا لنية بالغزو وصوره ذلك في قوله (ص)" **من لم يغزو أو تحدثه نفسه بالغزو مات ميتة جاهلية**"، إن القتال إذن هو فرض على كل مسلم .

فالملاحظ على استخدامه لبعض أحاديث الرسول(ص) هو مدى القراءة الانتقائية والحرفية لمختلف الأحاديث وحتى الآيات القرآنية من طرف منظري الجهاد سواء محمد عبد السلام وغيره خدمة ودعما أو تبريرا لمواقفهم المتطرفة، وهذه من أبرز صفات أو خصائص الحركات الراديكالية التي سنتطرق إليها فيما بعد .

الفرع الرابع/ المنظور القطبي للغرب وتأثيره على الحركات الإسلامية: يعتبر سيد قطب الغرب هو العدو التاريخي للإسلام والمسلمين، وهو خطر سياسي وتهديد ديني وثقافي على السواء، ولا يتأتى خطره الواضح من قوته السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، وإنما أيضا من سيطرته على

[1]– بشير موسى نافع، مرجع سابق، ص156.

[2]– رضوان أحمد الشمسان، الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مرجع سابق، ص 244.

النخب المسلمة التي تحكم وتوجه بمقاييس غربية تهدد هوية المجتمعات الإسلامية وروحها، كما تبنى قطب تصور المودودي لمشكلات المسلمين في الحضارة الغربية، بل أنه يسلك مسلكه في الاستدلال القرآني من جهة والغربي من جهة ثانية، فهو يكثر من الاستشهاد بـ**الكيس كاريل** في كتابة **(الإنسان ذلك المجهول)** وصولا إلى تشخصيه للحضارة الغربية بأنها حضارة مريضة ويعود مرضها في نظر كاريل إلى تخلف علوم الإنسان عن علوم المادة " أي أنها حضارة مادية وليست حضارة معنوية روحية، فسيد قطب يوافق **كاريل** في مرض الحضارة الغربية لكنه لا يوافقه في تشخيص أسباب مرضها، الذي يحصره في عوامل دينية بالأساس بقوله: " **من هذه الثغرة جاءتها كل الآفات، وجنايتها الحقيقية على الإنسان تنبع كلها من هذا المصدر الخبيث، وإهدارها للقيم الإنسانية والخصائص النوعية والفردية مرده كله إلى هذا المنبت النكيد ...**"[1]

يؤكد قطب كذلك بأن الحضارة الغربية هي ضد الفطرة الإنسانية نتيجة لقيمها المادية تنشر النزاع بين الأفراد، وتتحول إلى نزاعات عالمية بين الجماعات والشعوب والأمم كما حدث بين الحربين العالميتين، وفي مئات النزاعات التي تسبب فيها الحضارة الغربية في مختلف أنحاء العالم.[2] ومنه ضرورة التخلص من هذه الحضارة التي تسير بنا إلى الهاوية والعودة إلى قيم ومبادئ الإسلام. لعل سخط وتذمر قطب من الحضارة الغربية يمكن أن نرجعه إلى المدة التي قضاها في أمريكا خلال مرحلة دراسته **(1948 – 1950)** حيث أخذ صورة متشائمة لنمط الحياة والثقافة في أمريكا التي يعتبرها أكبر أكذوبة نظرا لاهتمامها بالدراسات التطبيقية على حساب الدراسات النظرية كطرق ومنهجية التدريس، كما أن السلوك الأمريكي سلوك بدائي من خلال قوله: "**أن العبقرية كلها قد تجمعت وتبلورت في حقل العمل والإنتاج، بحيث لم يبقى فيها بقية تنتج شيئا في حقل القيم الإنسانية الأخرى**"[3]. ليعرب في الأخير عن يأسه من النظام الليبرالي الديمقراطي الغربي، داعيا إلى ضرورة الانقلاب والثورة عليه وإحلال محله النظام الإسلامي.

أما عن تأثير هذا الطرح على الحركات الراديكالية، وإذا حاولنا إسقاطه على سبيل المثال لا الحصر على **تنظيم القاعدة وكيف ترى في العدو الرئيس لها؟** فأيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة اعتبر أن جهاد العدو البعيد أولى من العدو القريب وهذا على الرغم من أن بن لادن بدأ مسيرته بانتقادات لاذعة ضد بلده وهي المملكة العربية السعودية في أواخر الثمانينيات حينما قدم مذكرة النصيحة و**12** مذكرة أخرى إلى النظام تحدث فيها عن الفساد والإعلام وهدر الأموال وتطبيق الشريعة "بشكل أشد" بالمملكة، فقد بدا كمن يحاول الإصلاح من الداخل وفق تصوراته الشخصية التي تتضمن نوعا من الضغط، وصلت حد تكفيره للنظام مما أدى إلى سحب الجنسية السعودية منه وتجميد

---

[1]– رضوان السيد، الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص 252.

[2]– المرجع نفسه، ص 253.

[3]– بشير موسى نافع، مرجع سابق، ص92.

أمواله ....[1] وقد تبلورت فكرة العدو البعيد الذي ربطه بن لادن مباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية نظرا للتواجد الأمريكي على الأراضي السعودية خاصة عندما تمركزت القوات الأمريكية في السعودية في إطار عملية "**درع الصحراء**" إثر غزو العراق للكويت **1990**، ومند ذلك الحين أصبحت **الولايات المتحدة الأمريكية** " العدو الأول" في تصورات بن لادن في ظل علاقة عدائية مستحكمة قرر في إطارها خوض حرب حقيقية ضد الأمريكيين أو كما يسميها "**برأس الكفر**"، والذي اعتبر وجودهم في الجزيرة العربية، خاصة "بلاد الحرمين" امتلاك لبلاد المسلمين وأن قتالهم وإعلان الجهاد ضدهم وكل حلفاؤهم في المنطقة فرض عين على كل مسلم ومسلمة، هذا ما جاء في البيان التأسيسي **للجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصلبين (1998)**، والذي تضمن فتوى "**توجب على المسلمين قتل الأمريكيين ونهب أموالهم أينما كانوا**"، وهو تم فعلا خاصة بعد تفجير السفارتين في **كينيا وتنزانيا 1998**، واستهداف المدمرة كول في الصين، وآخرها وليس أخيرا هجمات **2001/09/11** أو كما سماها بن لادن "**غزوة منهاتن**" التي جاءت في قلب الأراضي الأمريكية عكس الهجمات السابقة التي كانت ضد مصالحها في الخارج، بالإضافة إلى أمريكا؛ فقد ركز تنظيم القاعدة على حلفائها خاصة بعد غزو العراق أو التحالف الأنجلوسكسوني، وحرب أفغانستان، أعتبر بن لادن أن "**الأمم المتحدة**"هي "**أداة من أدوات الجريمة وجزءا من القوات الصليبية**".[2] وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث.

المطلب الثالث: تطرفية التيار العلماني/ يقصد به مختلف التيارات العمانية المناهضة لأسلمة الدولة من جهة، وفصل الدين عن الدولة من جهة ثانية، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار ما **هو واقع التيار في العالم العربي؟ وتداعيات ذلك على بروز الحركات الإسلامية الراديكالية التي تستخدم الإرهاب لإفشال المشروع العلماني أو مواجهة التطرف العلماني؟** وقبل ذلك لا بد من الوقوف على الجانب المفاهيمي لمصطلح العلمانية.

الفرع الأول/تعريف العلمانية: العلمانية ترجمة كلمة **(secularism)** الانجليزية، وهي مشتقة من كلمة لاتينية **(Seculum)**، وتعني العالم أو الدنيا وتوضع في مقابل الكنسية، وقد استخدام مصطلح **(Seculum)** لأول مرة مع توقيع صلح واستفاليا عام **1948**، الذي أنهى أتون الحرب الدينية المندلعة في أروبا وبداية ظهور الدولة القومية الحديثة (أي الدولة العلمانية) مشيرا إلى علمنة ممتلكات الكنسية، بمعنى نقلها إلى سلطات غير دينية، أي سلطة دولة المدنية.[3]

---

[1]– إبراهيم النجار(وآخرون)، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مرجع سابق، ص 260.

[2]– المرجع نفسه، ص 261.

3– عبد الوهاب المسيري، العلمانية، على الرابط:

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aeastwest/asecularism/Secularism_Elmessiri.htm .

لتفاصيل أكثر عن العلمانية يمكن الرجوع لكتاب المؤلف:

عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية، العلمانية الشاملة، المجلد الأول، ط3، القاهرة: دار الشروق، 2008.

يعرفها **المستشرق أربري** في كتابه **(الدين في الشرق الأوسط)** "**إن المادية العلمانية والإنسانية والمذهب الطبيعي والوضعية، كلها أشكال لا دينية، واللادينية صفة مميزة لأوروبا وأمريكا ومع أن مظاهرها موجودة في الشرق الأوسط، فإنها لم تتخذ أي صبغة خلفية أو أدبية محدودة، والنموذج الرئيسي لها هو فصل الدين عن الدولة في الجمهورية التركية**". أن لا يخضع للشرائع الدينية بل يجب أن ينبع من القوانين الوضعية. هذا على اعتبار أن هذا المصطلح غربي النشأة مرتبط ارتباطا وثيقا بالكنسية، لكنه عندما دخل الحياة العربية الإسلامية أثار جدلا حول دلالاته وأبعاده، نظرا لاختلاف البيئة التي ظهر فيها هذا المصطلح، وهذا ما سنشرحه في الفرع الموالي.

الفرع الثاني/ العلمانية في البلاد العربية الإسلامية: إن استيراد –إن صح القول– العلمانية إلى البلاد العربية كان له تداعيات سلبية على حياة المجتمع بصفة عامة وفي المجال السياسي بصفة خاصة حيث عوض أن تحرره وتدخله عالم التحديث والحداثة حسب أصحاب العلمنة زادته تخلفا ورجعية بل وأفقدته خصوصيته، وهذا عكس المجتمعات الغربية التي ساهمت العلمانية في تحريرها من السلطة البابوية الكنسية حسب قول المفكر **فهمي هويدي: "أن العلمانية في الغرب حررت العقل من سلطة الدين وحررت الدين والمجتمع من سلطة الكنيسة؛ بينما هي في التجربة العربية رهنت الدين والمجتمع والعقل لكنيسة جديدة هي دولة النخبة العلمانية الأوليغارشية، أو ما يمكن تسميته بدولة الأوتوقراطية العلمانية، ففيها بدت العلمانية الغربية لصالح المجتمع وفي خدمته، وأنها في التجربة العربية ظلت على الدوام ضد المجتمع وضد طرح الجماهير وأحلامها**" .[1]

كما أن مسار العلمانية في أوروبا لم يظهر فجأة بل جاء وفق صيرورة تاريخية طبيعية في محيط تميز بتواجد إمبراطورية رومانية قوية غيورة على المجتمع القدسي وانقسام المسيحية إلى عدة كنائس (الكاثوليك، الأرثوذكس، البروتستانت)، وكذا جود عدة ديانات في دولة واحدة (المسيحية، اليهودية، الإلحاد).[2] على عكس البلاد العربية التي ظهرت فيها العلمانية كحالة استثنائية غير طبيعية فرضتها الهيمنة الاستعمارية على البلاد العربية الإسلامية، على غرار **تركيا** التي تحولت من قيادة الخلافة الإسلامية العثمانية إلى دولة علمانية دستورية إثر حكم **كمال أتاتورك**، الذي عمل على إلغاء كل القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، وعوضها بالقانون المدني السويسري والقانون الجنائي الايطالي والقانون التجاري الألماني، كما أصدر قانونا بتغيير عطلة المسلمين من الجمعة إلى الأحد والتاريخ الغربي بدل التأريخ الإسلامي، وتغيير اللغة من الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية[3] ... وغيرها من المظاهر التي تؤكد مدى الفصل التام للحياة الاجتماعية السياسية عن كل ارتباط بالدين

1– فهمي هويدي، سجل غير مشرف للعلمانية العرب، نقلا عن كتاب العربي فلاح، سدنة العلمانية في الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية، 2004، ص22 .

2– نور الدين بوكروح، الجزائر من السيئ إلى الأسوأ : بحث في الأزمة الجزائرية، (تر: نورة بوزيدة)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2000، ص 159.

3– يوسف القرضاوي، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام: نموذج تركيا وتونس، القاهرة: دار الشروق، ط2، 2006، ص15.

الإسلامي، وهو ما يجعلنا نقول"**أن تركيا أصبحت دولة علمانية أكثر من الدول العلمانية نفسها**" وما انتشار "ظاهرة العسكرتاريا"– قبل تحولها نحو الحكم المدني طبعا– إلا دليل على عدم تعايش العلمانية الغربية المستوردة مع طبيعة المجتمع الإسلامي، وهذا ما حذر منه المفكر **فهمي هويدي** سالفا.

في نفس هذا السياق يذهب المفكر **محمد عابد الجابري** إلى أبعد من ذلك عند ما أعاب على الذين يطالبون بنقل العلمانية الغربية إلى العالم العربي، حيث لم يدركوا أن هناك اختلافات جوهرية بين العالمين بقوله: "**عندما نقل الفكر القومي العلمانية إلى المجال العربي، نسي أنه في الوطن العربي ليس هناك كنيسة، ونسي أن العلمانية المنقولة لا بد من أن تعني في وجدان الشعب العربي نفي الدين، ونسي أن ردود الفعل تكون أقوى، لأن لا أحد يتخلى عن دينه، لا المسلمين ولا اليهود، لا المسيحيين ولا غيرهم...**".[1]

فالدين الإسلامي ليس هو الكنيسة، كما أنه لا يفرض وصاية على الأفراد أن يشكل وساطة بين الله تعالى وعباده، كما أنه لا يعتبر معوقا للتقدم والرقي على عكس الكنيسة التي هيمنت على أوروبا فيما عرف بالعصور الظلامية، وما أول آياته نزلت في القرآن الكريم هي **(اقرأ)** وقوله تعالى في سورة الرحمان "**يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان.**"[2] والسلطان هنا يعني العلم، فهو السلاح الأول للتطور والتقدم والرقي العالمي وما تصريح **مهاتير محمد** قائد النهضة في **ماليزيا:** " بأ**ن سر تقدم ماليزيا هو اعتمادها على العلم الذي أمر الله به رسول (ص)في أول آية تنزل عليه**"؛ حيث أصبحت ماليزيا حاليا تصنّف من الدول المتقدمة أو يطلق عليهم بالنمور الآسيوية، إضافة إلى العلم اعتمادها على أسلمة المعرفة؛ أي كل معارف الحياة سياسية اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ... تخضع للشريعة الإسلامية.

لكن هناك من المفكرين العرب من ينظر إلى العلمانية ليس من زاوية دينية بحتة بل من زاوية الديمقراطية، حيث يرون "**أن الديمقراطية العلمانية شرط لا مفر منه، تفترض فصل شؤون الدين بوصفة عقيدة فردية عن شؤون المجتمع، تفترض إلغاء الدين بوصفة نظام حكم، فهو نظام ذو طابع أخلاقي قيمي فقط، وإقامة بديل ذي طابع اجتماعي بحث تحدده الظروف التاريخية**"، ويخلص **سمير أمين** إلى نتيجة مفادها "**أن ذلك لا يعني أن العلمانية مرادف لمعاداة الدين**".[3]

في حين يرى أحد دعاة علمنة الدول العربية الباحث **زكريا فايد** بقوله:" **بأن العلمانية هي قيام الدولة على أسس دنيوية لا دينية تتمثل هذه الأسس في العلم الوضعي، ومراعاة المصلحة العامة في مختلف شؤون الدولة.**"[4] أما المفكر **حسن حنفي** فذهب إلى أبعد من تطبيق العلمانية في البلاد العربية، من خلال ضرورة إبراز الجانب العلماني في الإسلام المتمثل في:

---

[1]– زكي ميلاد، تركي على الربيعو، الإسلام والعرب (الحاضر والمستقبل)، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط2، 2001، ص 123.

[2]– القرآن الكريم، سورة الرحمان ، الآية 32.

[3]– عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999، ص 49.

[4]– زكريا فايد، العلمانية النشأة والأثر في الشرق والغرب، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1988، ص 12.

1- النموذج الإسلامي قائم على العلمانية/ بمعنى غياب الكهنوت أي (المؤسسة الدينية الوسطية).
2- الأحكام الشرعية الخمس (الواجب، المندوب، المحرم، المكروه، المباح) تعبر عن مستويات الفعل الإنساني وتصف أفعال الإنسان الطبيعية.
3- الفكر الإنساني العلماني الذي حول بؤرة الوجود من الإله، أي الإنسان متخف في تراثنا القديم عقلا خالصا في علوم الحكمة، وتجربة دوقية في علوم التصوف وكسلوك عملي في أصول الفقه.[1]

فحسن حنفي لا يرى أي مشكل في إندماج العلمانية مع الشريعة ما دام لهما نفس الأهداف وهي المحافظة على الحياة الإنسانية ومقوماتها. وقد انعكس هذا التجاذب الفكري بين معارض ومؤيد لظاهرة العلمنة في المجتمعات العربية الإسلامية، على طبيعة العلمانية في حد ذاتها من خلال وجهين أساسين هما:

الوجه الأول/العلمانية المعتدلة: هي العلمانية التي تكون في الدول التي يقر دستورها رسميا بأن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة والمصدر الأساسي للتشريع من جهة، من جهة ثانية على المستوى الممارساتي؛ لا تطبق ذلك على أرض الواقع، حيث تبقى العديد من المجالات (السياسية، الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية...) مرتبطة بالغرب بطريقة أو بأخرى مباشرة أو غير مباشرة وقد شبهها الشيخ **القرضاوي** "بالمسلم العاصي الذي يؤمن بالله ويدين بالإسلام، لكنه يفرض فيما فرضه الله، واقترف ما حرمه الله، وهو الذي سماه القرآن الظالم لنفسه"، ويستدل **بمصر** كدولة تمثل العلمانية المعتدلة.[2]

الوجه الثاني/ العلمانية المتطرفة: وهي التي تضمر وتظهر احتقار للدين الإسلامي ومختلف شعائره المقدسة، حيث أن هناك العديد من الدول العربية والإسلامية تتفشى فيها العلمانية المتطرفة فاقت في غلوها وتشددها راديكالية الحركات الإسلامية، وتلك "الدول المتعلمنة" ترى نفسها أنها علمانيتها ليست ماركسية ولا شيوعية، بل هي تلبس لباس الليبرالية وتتغنى بلهجة الديمقراطية التي تزعم أنها تطبقها لكنها في الواقع هي بعيدة كل البعد عن الممارسة الديمقراطية الفعلية، ويمثل **النموذج التونسي**- قبل سقوط حكم زين العابدين- أبرز نموذج لهذا الوجه المتطرف.[3]

نستنتج مما تقدم أن العلمانية المعتدلة هي القائمة على الإسلام ولا تخالف أحكامه وشعائره وتعمل على تطبيقها جميعا أو جزئيا في مختلف مناحي الحياة، أو على الأقل العمل على احترام كل أو بعض من أحكامه، في حين أن العلمانية المتطرفة هي التي تكن عدم الاحترام للمقدسات الدينية حتى وإن كانت الدولة تقر في دستورها بأن الإسلام هو المصدر الأساسي للتشريع، وشتان بين الإقرار والتنفيذ، وهذا ما نلاحظه في أغلب الدول العربية الإسلامية، حيث أن معظم دساتيرها تقر بأن الإسلام

---

[1]- عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق.

[2]- يوسف القرضاوي، التطرف العلماني ، مرجع سابق، ص 108.

[3] -المرجع نفسه، ص 109.

مصدرا للتشريع لكن على المستوى الميداني لا تطبق إلا القليل منه وفي ميادين محددة فقط تعد على الأصابع. بالتالي يمكن القول أن أغلب أو معظم الدول العربية تطبق العلمانية المتطرفة بما فيها **مصر**، على أساس أن علمانيتها لم تحقق لها الديمقراطية الفعلية على غرار الدول الغربية، بل بالعكس أدت إلى الديكتاتورية التي لا مجال فيها للمعارضة السياسية الفعلية، فأغلبها مقيدة بذريعة إثارة الفتنة والأمن القومي، وحالة الطوارئ مند **1981** وما واقع الانتخابات البرلمانية الأخيرة **2010** إلا دليل على ذلك، ونفس الشيء بالنسبة **للجزائر** التي تعرف تراجعا رهيبا للحراك السياسي، نتيجة تداعيات قانون حالة الطوارئ الذي لم يرفع مند **1991** وعديد القوانين التي تحد من حراك سياسي فعال وقوي في مجالات حساسة في الدولة كقانون الإعلام والأحزاب والانتخابات...، كما عمق الأزمة الجانب السلبي للتحالف الرئاسي الذي لم يعد يؤدي وظيفته التي أنشيء من أجلها، وهي تقويم وتحسين جودة الأداء السياسي، بل أصبح مجرد وسيلة لتمرير مختلف القرارات والمشاريع دون رؤية نقدية بناءة لتلك القرارات والمشاريع .

صفوة القول نتساءل: **أي علمانية هذه التي تكرس الاستبداد والديكتاتورية؟ ولماذا علمانية الغرب حققت لهم حرية الرأي والتعبير وأسهمت في ترقية حقوق الإنسان وبتحقيق تداول سلمي على السلطة، فلماذا العلمانية العربية المستوردة لم تحقق ذلك ؟!** فهي إذن علمانية متطرفة خيطت على مقاس حكام النظم السياسية العربية لخدمة مصالحهم وضمان بقاؤهم في السلطة لأطول فترة ممكنة.

فمفهوم العلمانية وواقعها في البلاد العربية، وفي ظل الجدل القائم بين معارضين ومؤيدين لعملية العلمنة وأوجهها؛ الأكيد في كل ذلك أن الحركات الإسلامية وخاصة الراديكالية منها، ترفض رفضا قاطعا علمنة الدولة، وتراه انحرافا خطيرا وتطرفا فكريا لا يجب السكوت عنه. مما جعلها في صراع مع التيار العلماني أو النخب العلمانية المناهضة هي الأخرى لأسلمة الدولة، "فالصراع إذن قائم حول موقع الدين في الدولة، ولأن المعركة قد تمحورت حول موضوع السلطة والدولة، فقد اشتد التركيز على مفاهيم العلمانية والدولة الدينية أكثر فأكثر؛ ليبدو كأن الصراع يدور في فلك الأنتلجانسيا الحديثة وبين الحركات الإسلامية أو ما يطلق عليه التيار الإسلامي بكل فئاته، والتيار العلماني أو الحديث أو التحديث أو الديمقراطي كما تردده بعض الأوساط."[1]

صفوة القول أن تطرفية التيار العلماني ساهمت بشكل كبير في راديكالية الحركات الإسلامية، حيث أنه كلما تطرف العلمانيين زادت راديكالية الإسلاميين والعكس صحيح. ومنه برزت النخب العلمانية في البلاد العربية ورفضها لحضور القيم الإسلامية على مسرح الحدث السياسي خاصة داخل دواليب الحكم ومؤسساته السياسية المختلفة، من شأنه أن يؤجج التيار العنفي في الحركات الإسلامية ويوقظ الخلايا النائمة للجماعات الإرهابية، ويغذي روح الفكر المتشدد حتى عند التيار المعتدل في الحركات الإسلامية.

[1]– برهان غليون، الإسلام وأزمة علاقات السلطة، المستقبل العربي، العدد 128، 1989، ص29.

المبحث الثاني / الفواعل الخارجية الدافعة لعملية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية.

نقصد بها مختلف الأقطاب الدولية التي تسهم في تنامي العملية التوصيفية، خاصة وأن العالم بأسره شهد اللحظة التاريخية التي هزّ فيها الإرهاب "عرش إمبراطورية القرن الواحد والعشرين" بمفهوم نعوم تشومسكي، ضاربا بذلك رمزها الاقتصادي والعسكري فما عرف بهجمات 11 من أيلول 2001 ومنذ ذلك التاريخ تم عولمة مكافحة الإرهاب ليصبح ليس أولوية الولايات المتحدة الأمريكية فحسب وإنما الأسرة الدولية بكاملها. لكن الغريب في تلك الأولوية أنها حاولت حصد النتائج مباشرة قبل البحث عن الأسباب الحقيقية وراء تنامي ظاهرة الإرهاب، مما أوقعها في مأزق التعميم والاختزالية في كثير من الأحيان.

انطلاقا من هذا سنحاول معالجة تلك الفواعل وفقا لثلاثة مطالب أساسية أولها الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب ثانيها الإرهاب الإسرائيلي وثالثها أوروبا والإسلاموفوبيا.

المطلب الأول/ الولايات المتحدة وإستراتيجية الحرب على الإرهاب: سنعالج فيه على وجه التحديد إستراتيجية إدارة بوش الابن في حربها ضد الإرهاب والتي أعلن عليها مباشرة بعد هجمات 09/11. فالإرهاب أهم واكبر المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وتهدد أمنها، إذ يرجع ملخص تقرير حول إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، أسباب هذا الأخير إلى عوامل ثلاثة هي:

1. **الإسلام الراديكالي:** المتمثل في الجماعات الإسلامية التي تستهدف أمريكا ومصالحها في العالم بحجة رفض التغريب، وكذا تدخل أمريكا في الشؤون الداخلية للعالم العربي والإسلامي.

2.**الشباب البطال:** فالدول العربية والإسلامية بها عدد كبير من السكان عاطلين عن العمل خاصة الشباب منه، الذي يعيش حالة من اليأس والإحباط جراء الظلم والتعسف، مما يجعل هؤلاء الشباب يتحولون بسهولة إلى ممارسة العنف والإرهاب بهدف التعبير عن إحباطهم وسخطهم من الواقع المعاش.

3.**عقلية أمريكا** واعتبار نفسها كقوى عظمى؛ مما تؤثر على الجماعات الإرهابية وتجعلهم يستخدمون الانترنت لنشر مشاعر الكراهية والعداء لأمريكا. [1]

ولفهم خلفيات هذه الإستراتيجية وتداعياتها على العالم الغربي والإسلامي نتبع الفروع التالية:

الفرع الأول/ توظيف الإسلام الجهادي: من الصعوبة بمكان فهم العقيدة الأمنية لإدارة بوش الابن وموقفها من الإسلام الجهادي دون العودة إلى الخلفيات التاريخية، وعلاقة أمريكا بالحركات الإسلامية الجهادية إبان الحرب الباردة في ظل صراعها مع الإتحاد السوفياتي. فبالرغم من التباين الفكري والعقائدي بين واشنطن والحركات الإسلامية، إلا أن ذلك لم يمنع تحالفهما وتعاونهما معا ضد التواجد

[1]- Luke McKinley, Victoria Stephanova, (Editors), Confronting Terrorism: A Strategy for U.S. Policy, Task Force Report, The Henry M. Jackson School of International Studies,2009, pp5,6.

السوفياتي في أفغانستان **1979**، انطلاقا من المنظور البراغماتي الذي يعتبر أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تأكدت الرغبة على ضرورة محاربة الأيديولوجية الشيوعية في المنطقة بالاستعانة أو بالأحرى توظيف الحركات الإسلامية الجهادية بتوفير سبيل انتقالها إلى أفغانستان وتقديم الدعم العسكري واللوجستيكي بفتح مراكز للتدريب والتكوين العسكري لها هناك، بتواطؤ باكستان والسعودية في ذلك[1]. فقد جاء على لسان مستشار الأمن القومي في عهد كارتر **بريجنسكي** قوله:" **الحقيقة هي أننا بدأنا بتقديم المساعدات للمجاهدين المسلمين الأصوليين ستة أشهر قبل أن يبدأ الروس بتحريك بنادقهم**".[2] وعندما سئل كذلك ما إذا كان نادما على هذا القرار أجاب: "**الندم على ماذا ؟! لقد كانت هذه العملية السرية فكرة ممتازة لقد جذب الروس إلى عش الدبابير الأفغاني وتطلبوا مني الندم على ذلك؟ ففي اليوم الذي اجتاز فيه السوفيات الحدود كتبت إلى الرئيس كارتر: لدينا الآن إمكانية أن نعطي الإتحاد السوفياتي حربه الفيتنامية** ."[3]

الجدير بالذكر أن إدارة الجمهوريين بزعامة **رونالد ريغان** هي التي مولت ودربت القيادات التي تزعمت حركة الطالبان وتنظيم القاعدة فيما بعد، من منطلق استغلال الإسلام كقوة مناوئة للشيوعية في أفغانستان بهدف تحقيق مصلحة أمريكا باستنزاف قوة السوفيات، وإجباره على الانسحاب من هذه المنطقة الإستراتيجية اقتصاديا وسياسيا. فالإسلام الراديكالي العنيف كان شريكا إستراتيجيا للقوى الأمريكية في الثمانينيات لمواجهة الخطر الأحمر، وأطلقت عليه مصطلح "**المجاهدين**" ولم تنظر إليهم تلك الإدارة آنذاك على أنهم "**إرهابيون**"، كما كانت تنظر إلى **صدام حسين** على أنه صديق وحليف متميز ضد الثورة الإيرانية، وعليه لم تكن علاقة الفكر المحافظ في عهد ريغان بالقاعدة والطالبان وصدام حسين خطر على الأمن القومي الأمريكي، بل كانت هذه الأقطاب الثلاثة بمثابة بيادق شطرنج تحركهم كيف ما شاءت وحيث ما شاءت في المساحة الشاغرة وتتحين الفرصة للقضاء على الملك (السوفيات).[4]

ولم تكتفي الإدارة الأمريكية بتقديم الدعم للحركات الجهادية، بل عملت على توظيف حلفائها في المنطقة العربية وتحديدا **مصر والسعودية**، ففي مقابلة لقناة **BBC البريطانية** تحدث الرئيس المصري **أنور السادات** قبل أسابيع من اغتياله عن المساهمة المصرية في الحرب ضد السوفيات بقوله: "**دعوني أكشف لكم سرا منذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها الأحداث الأفغانية (ديسمبر1978)**

---

[1]- Eric Laurent, La Face Cachée de 11 Septembre, Alger : Chihab Editions, 2005.p13.

[2]– محمد البغدادي، الإمبراطورية الأمريكية، المغرب: دار توبقال، 2005، ص95.

[3]– المرجع نفسه، ص95.

[4]– عبد العزيز شادي، المحافظون الجدد والشرق الأوسط : المصادر الداخلية والإقليمية للسياسة الأمريكية، القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية، 2005، ص26.

اتصلت بنا واشنطن لكي نشارك في دعم المجاهدين ضد الحكم الشيوعي في كابول، وعلى الفور بدأت عملية شحن الأسلحة على متن الطائرات الأمريكية من هنا.... من القاهرة".[1]

أما عن **العربية السعودية** فقد دعمت أمريكا بتوفير المجاهدين وتجنيد أكبر عدد ممكن منهم من كل الأقطار العربية بمنحهم العديد من التسهيلات معنوية ومادية، مما أدى إلى ارتفاع عدد المتطوعين للجهاد في أفغانستان وذلك من أقصى المغرب العربي إلى شرق آسيا المسلم، ألم يقل **الملك فهد** بعد توليه العرش لأحد ضيوفه الأمريكان وهو يقدم له شيكا بمئات الملايين الدولارات "**عليكم أيها الأمريكيون أن تقولوا لنا لمن يجب أن ندفع؟!!**[2] وذلك تعبيرا عن الاستعداد التام لتقديم كل ما تطلبه الإدارة الأمريكية من جهة، ومدى الرضوخ التام والسريع لكل المطالب الأمريكية من حليفها الدائم في المنطقة (السعودية).

لم يقتصر كذلك الدعم الأمريكي فقط للحركات الإسلامية الجهادية بل وصل إلى درجة دعم الإسلام عامة والإسلام السياسي بالتواطؤ مع أنظمة ملكية ومحافظة خاصة مرحلة الخمسينيات والستينيات من **القرن20**؛ حيث جرى تشجيع الإسلام السياسي كإيديولوجية، ودعمه كحركة سياسية اجتماعية ضد القومية الوحدوية العربية التي كانت تتمتع بشعبية آنذاك، وقبل ذلك كانت الإدارة الأمريكية قد لعبت دورا بارزا في التأسيس المتعمد لمنظمة الدول الإسلامية، لكي تكون منظمة معاكسة لجامعة الدول العربية التي كانت منظمة قومية تحت نفوذ مصر الناصرية.

ولأول مرة تجد أمريكا نفسها في خندق واحد مع الحركات الإسلامية الجهادية، بل وتقوم المخابرات المركزية بالإشراف على معسكرات تدريب المجاهدين الإسلاميين في **باكستان وأفغانستان** وتمدهم بأفضل ما أنتجته المصانع العسكرية الأمريكية من صواريخ مضادة للطائرات والدروع خاصة "**صواريخ سينجرز (singaraz)** حوالي **20** صاروخا تم تقديمها **لابن لادن** شخصيا،[3] وهو أشار إليه الباحث **رياض الصداوي** بقوله:" **أن الولايات المتحدة استخدمت الأصولية الدينية أثناء الحرب الباردة في مواجهة الإتحاد السوفياتي، وراهنت أمريكا بشكل خاص على هذه الحركات لتساعدها على محاصرة المد التقدمي الذي شهده الوطن العربي والعالم الإسلامي في سنوات الستينات والسبعينيات، وتدريب الأفغان العرب على يد الاستخبارات الأمريكية لمقاومة الاحتلال السوفياتي وتشكلت في النهاية علاقة معقدة بينها وبين تلك الحركات".**[4]

بهدف إعطاء قوة لتحالفها مع الحركات الجهادية، راحت واشنطن تنظر لهذا التحالف من خلال تأكيدها على أن الجهاد والمجاهدون لا يعنيان إلا شيئا واحدا هو أنهم "**المحاربون في سبيل الحرية**" على حد قول **رونالد ريغان** إضافة إلى استخدامها للأسلوب الدعائي للإسلام واعتبرته "**دين تسامح،**

---

[1]– فراج إسماعيل(وآخرون)، الحركات الإسلامية وأمريكا، مجلة المجلة، العدد 1311 الصادر في 2005/02/27، ص22.

[2]– محمد البغدادي، مرجع سابق، ص95.

[3]– فراج إسماعيل(وآخرون)، مرجع سابق، ص22.

[4]– رياض الصيداوي، مرجع سابق .

عقلانية، قادر على التلاؤم مع العصر وتحولاته"، بل وذهبت بعض الأفلام الغربية إلى إظهار أوجه التشابه بين الإسلام السني والبروتستانتية الأنجلوسكسونية على وجه الخصوص؛ فكلاهما يؤمن بالتجارة وبالسوق الحرة، ومن هنا نشأ تسامحهما وانفتاحهما على الآخرين. وكانت كلمات التعصب الديني والتطرف الإسلاموي غائبة كليا عن قاموس تلك الأقلام، ولم تكن كلمة الأصولية لتستعمل إلا للإطراء والمديح، فالسنيون أصوليون لأنهم يعتمدون على الأصل ويرجعون إلى الحديث والسنة مثلهم مثل **لوثر وكالفين** اللذين حاربا البدع التي جاء بها الكاثوليك وأعادا المسيحية إلى أصلها وإلى منشأها الأصلي.

ما يمكن قوله هو أن الإدارة الأمريكية –من حيث تدري أو لا تدري– في دعمها للحركات الجهادية في أفغانستان، كان ذلك نقطة تحول لظهور **إسلام سياسي أكثر جهادية في العالم العربي والإسلامي**، اعتبر ذلك السياق الذي أنتج **بن لادن وتنظيم القاعدة** وغيرها من الحركات الإسلامية الراديكالية. فقد تحولت هذه الأخيرة إلى العداء ضد أمريكا بعد خروج السوفيات من أفغانستان، بحيث أطلقت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية **(CIA)** مصطلح ظاهرة الضربة المرتدة (**Blow back)**، وهي نتيجة غير مقصودة لسياسية الحكومة الأمريكية وممارستها.[1]

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار: **هو متى بدأ الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجاهدين الأفغان؟ أو لماذا تحول الإسلام الجهادي من الحليف إلى العدو؟** انتهى "شهر العسل السياسي" على حد تعبير **رفعت السيد أحمد**؛ والاستخباراتي والعسكري بين فصائل المجاهدين والولايات المتحدة الأمريكية والمخابرات الباكستانية، عندما بدأت أول المواجهات فوق الأراضي الصومالية عام **1994** حين قتل تنظيم القاعدة **18 أمريكيا** بالتعاون مع حركات المقاومة الصومالية الأخرى، بالإضافة إلى نجاح حركة الطالبان من بسط نفوذها على معظم الأراضي الأفغانية وأعلنت دولتها وتوطدت علاقاتها بالقاعدة.[2]

في عام **1998** وفي شهر فيفري تحديدا، تم الإعلان عن تأسيس **الجبهة العالمية الإسلامية لقتال الأمريكيين واليهود**، من أبرز مؤسسيها **تنظيم القاعدة** بزعامة **أسامة بن لادن**، وجماعة **الجهاد المصرية** بزعامة **أيمن الظواهري**، إضافة إلى بعض الجماعات الجهادية من أندونيسيا، ماليزيا، والفلبين وكشمير...وقد كان تأسيس الجبهة بهذا الاسم الصريح بمثابة الإعلان عن الحرب ضد الأمريكان وحلفائهم ومصالحهم أينما كانت وحيثما وجدت.[3]

كما يمكن أن نرجع الصدام إلى سقوط الإتحاد السوفياتي وإدراك الإدارة الأمريكية أنها لا يمكن أن تبقى بدون عدو تختبر فيه قوتها وتظهر عليه جبروتها، فوقع اختيارها على الإسلام أو كما سمته

---

[1] –سميح فرسون، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، المستقبل العربي، العدد284، السنة25، الصادر بتاريخ 2002/02/10 ص09.

[2] – رفعت السيد أحمد، مستقبل الحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص44.

[3] –المرجع نفسه، نفس الصفحة.

"**بالعدو الأخضر**" بعد نهاية الخطر الأحمر، لكن القطرة التي أفاضت الكأس هي هجمات 09/11 التي ضربت الاستعلاء الأمريكي في الصميم، مما دفعت بالرئيس بوش لإعلانها صراحة بعد الأحداث" **أن أمريكا تخوض حربا صليبية**" أي أن الإسلام هو العدو الحالي لأمريكا؛ انطلاقا من الطروحات التنظيرية السالفة الذكر لكل من صموئيل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما والمستشرق اليهودي وأحد المستشارين الكبار لصقور البيت الأبيض برنارد لويس؛ التي تؤكد جميعها على أن الإسلام هو المهدد الأول للغرب، وهو ما أكده **ريتشارد نيكسون في كتابه (Seize the Moment) قال:**" **إن الإسلام سوف يصبح قوة جيوسياسية متعصبة من خلال تبوئه مركزا ماليا مهما سيفرض تحديا رئيسيا يحتم على الغرب أن يقيم تحالفا جديدا مع موسكو للتصدي لعالم إسلامي عدواني.**"[1]

ومن خلفيات الصدام كذلك هي الانعكاسات الوخيمة التي خلفتها الثورة الإسلامية الإيرانية **1979**، حيث اعتبرتها الإدارة الأمريكية مظهرا من مظاهر التهديد، خاصة بعدما فقدت حليفها السابق **شاه إيران** الذي أطاحته تلك الثورة؛ مما رسّخ صورة الإسلام المغلوط في أذهان الغرب الذي يرى في الإسلام دينا يدعو إلى العنف والتطرف والتوسع، ويعادي كل مظاهر التقدم خاصة عندما أفتى **آية الله الخميني** بقتل مؤلف كتاب "**آيات شيطانية**" وهو **سلمان رشدي**. إضافة إلى أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين[2]؛ والتي اعتبرتها يومها واشنطن شيء مذل ومهين لها كدولة عملاقة. فمنذ ذلك الحين أصبحت **إيران** تشكل هاجسا قوميا سواء ثورتها التي وصفت كأول مظهر لقوة الإسلام السياسي أو برنامجها النووي التي ترى فيه تهديدا لمصالحها في الشرق الأوسط وخاصة أمن إسرائيل. كما كان لتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من **تنزانيا و كينيا** في شهر أوت **1998**، حيث تم ربط هذا الانفجار بتنامي أدوار كل من **حركة حماس في الضفة الغربية وغزة، وحزب الله في لبنان**، وبدعم من إيران ومنظمات إسلامية مسلحة أخرى في الجزائر والسودان .... فضلا عن اتهام حزب الله في بيروت بتنفيذ عمليات إرهابية ضد المواطنين الغربيين.[3]

ولكن كما أسلفنا الذكر تبقى هجمات **2001/09/11** النقطة المفصلية في الإستراتجية الأمريكية في الشرق الأوسط عامة والعالم الغربي والإسلامي خاصة. وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الموالى.

الفرع الثاني /قراءة في تداعيات أحداث 11سبتمبر 2001: تعتبر تلك الأحداث حدثا متميزا على مسرح الأحداث الدولية، نظرا لاعتبارات عدة منها؛ أنها مست أعظم دولة في العالم المتمثلة في

---

[1]– مخلد عبيد المبيضين، الرؤية الأمريكية للأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط: فترة العقدين الأخيرين : قراءة عربية، مجلة النهضة، العدد الأول المجلد الثامن الصادر في جانفي 2008 ، ص18.

[2]– استطاعت إيران احتجاز 52 رهينة أمريكية لمدة 444 يوما، وقد استخدمت الإدارة الأمريكية كل الطرق لحللتها إلى أن وصلت الى عقد صفقة تمثلت في دعم إيران في حربها مع العراق (حرب 8 سنوات) من خلال تزويدها بأسلحة حديثة الصنع , مقابل إطلاق سراح الرهائن، وقد عرفت هذه الصفقة بـ: "إيران جيت ".

[3]– مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق ، ص24.

الولايات المتحدة الأمريكية، وفى صميم رموزها العسكرية (**البنتاغون**) والاقتصادي (المركز التجاري العالمي)، وما تحمله هذه المراكز من دلالات وأبعاد، إضافة أن الهجمات جاءت من قوى غير دولية وهذا على غير العادة، وبغض النظر عن المنفذ الحقيقي لهذه الأحداث –لأنها ليست مجال بحثنا – يبقى الأكيد آثارها وتداعياتها على أمريكا بالدرجة الأولى وعلى العالم العربي والإسلامي بالدرجة الثانية. فقد طرحت العديد من المقاربات التحليلية للأحداث من طرف العديد من الخبراء والباحثين. إذ على ضوء ذلك تم تصنيف الأحداث إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول /تكريس الهيمنة الأحادية الأمريكية: هذا الاتجاه الذي يعتبر أن الأحداث تمثل تكريسا نهائيا للهيمنة الأمريكية على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتى ونهاية الحرب الباردة بحيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى خطر خارجي يوفر لها الغطاء الإستراتيجي و الفاعلية الهجومية. ومن المفكرين المروجين لهذا الطرح هو الباحث **جورج سورس** الذي يرى "**أن الزلزال وفر لإدارة بوش فرصة تجسيد مشروعها الإمبراطوري للهيمنة ذي الخلفية الأيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاثة ركائز أساسية؛ التفوق العسكري، الأصولية الدينية و أصولية السوق.**" [1]

كما أن هذا الطرح يرى أن هذه الأحداث جاءت في وقت استراتيجي جد مناسب للولايات المتحدة الأمريكية، حيث سمحت لها بالتربع على العرش العالمي وتحسين صورتها فيه، بعدما كانت معزولة جراء درع الصواريخ و برتوكول كيوتو، لكن هذه الخلافات تغاضى عنها الجميع الذي أسرع لمساندة ودعم أمريكا و التحالف العالمي ضد الإرهاب، وما تصريح بوش الذي اعتبر "**أن الوضع كفرصة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم**"، وهذا بعدما كان العالم محتجا على تلك الهيمنة، أصبحت زعامتها للعالم مقبولة وملموسة، و لم تجد أمريكا نفسها فى وضع إستراتيجي مريح منذ **1989 –1991** كما هو الشأن اليوم.[2]

ومن أجل تمرير هذا الطرح الأحادي على العالم عمدت إدارة بوش إلى سياسية "**الهزة النفسية**" الهائلة التي خلفها الحدث في صفوف الشعب الأمريكي لتمرير أجندتها ومضاعفة ميزانية الإنفاق العسكري وتكثيف التدخل العسكري في الخارج بحجة محاربة الإرهابيين المتسببين في تلك الهزة النفسية. وتأخذ الهيمنة الأمريكية مستويين أساسيين:

المستوى الأول/ **القوة الاقتصادية:** حيث يعتقد الخبراء أن جوهر الصراع في القرن الواحد والعشرين سيكون اقتصاديا، ومن ثم يصبح من الضروري بناء إستراتيجية أمريكية اقتصادية لمواجهة الأقطاب الاقتصادية الكبرى المتمثلة في الإتحاد الأوربي، اليابان، الصين، وهذا ما أشار إليه المفكر **جوزيف**

[1]– السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية و الإستراتجية، بيروت: الدار العربية للعلوم،2004 ، ص12 .

[2]– عبد النور بن عنتر، الإستراتيجية الأمريكية بعد 11سبتمبر، في كتاب الانعكاسات الدولية والإقليمية لأحداث 11سبتمبر، مرجع سابق، ص107.

ناي بقوله: "**إذا كان القرن الواحد والعشرين قد شهد تعاظم دور القوة المؤسسية والمعلوماتية، فإن القوة الاقتصادية سوف تظل محورية لأنها تجمع عدة مميزات لا تتوفر في العوامل الأخرى للقوة**".[1]

فالولايات المتحدة في أكثر من عقدين من الزمن وهي تعمل على تطوير العديد من الاستراتيجيات الاقتصادية بهدف مواجهة مختلف التهديدات المستقبلية المحتملة، وهو ما دفعها إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الداخلية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى تدعيم مكانتها في نسق العلاقات الاقتصادية الدولية ومجابهة كل أشكال المنافسة التي تفرضها الأقطاب الاقتصادية الكبرى.

المستوى الثاني/ **القوة العسكرية:** انطلاقا من أهمية المتغير العسكري في التأثير على التوازنات الدولية، عمدت الإدارة الأمريكية على تدعيم ركائز أمنها القومي عن طريق تطوير ترسانتها العسكرية خاصة في ظل التهديدات الأمنية لروسيا والصين، والدول التي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، هذا ما أكده كاتب الدولة للشؤون الخارجية بقوله:" **أنه لا يمكن أن تقود العالم بدون القوة العسكرية فالقوة الاقتصادية ضرورية، كما أن المهارة السياسية والدبلوماسية مطلوبة ومحبذة في الكثير من المواقف بالإضافة إلى ارتباط نجاحنا بقوة وفعالية نظام القيم والمعتقدات الذي نؤمن به، ولكن القوة العسكرية هي الدعامة الأساسية لهذه العناصر من القوة**". ووفقا لذلك عمدت واشنطن إلى وضع استراتيجيين لمواجهة التحديات العسكرية المستقبلية وتتمثل الأولى في الاستمرار في التطوير الكمي والنوعي للترسانة العسكرية، والثانية في اتخاذ كل الإجراءات والتدابير لمنع انتشار الأسلحة المؤثرة في موازين القوى الدولية وخاصة الدول المعروفة بدول "محور الشر"، أو"الدول المارقة" **(كوريا الشمالية، إيران، سوريا السودان)**.[2]

الاتجاه الثاني/ تغذية الصراع الحضاري: منطلق هذا الاتجاه بالتحديد هو أطروحتيّ صموئيل هنتنغتون حول صدام الحضارات وفرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ، وكما أشرنا في الفصل السابق؛ كيف اعتبرت الحضارة العربية الإسلامية الخطر الذي يهدد مستقبل المسيحية اليهودية، وقد ظهر هذا التوجه خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وما يحمله من إيديولوجية، جعل الغرب أو بالأحرى الولايات المتحدة الأمريكية في رحلة البحث عن إيديولوجية جديدة تكون لها القدرة التنافسية، تحلّ محل الإيديولوجية الشيوعية، فكان الخيار على الحضارة الإسلامية العربية وما تحمله من معتقدات أصولية تتنافى مع معالم التحديث الليبرالي الغربي، الشيء الذي دفع هنتنغتون إلى الاعتقاد "بأن مستقبل العالم سوف يتحدد على ضوء طبيعة التفاعل بين الإسلام والغرب"[3]، كما يعتقد أن العلاقة بين المسيحية والإسلام كانت في الغالب علاقة عاصفة ودموية بقوله: "**بعض الغربيين من بينهم بيل كلينتون يصرحون أن الغرب ليس لديه مشاكل مع الإسلام، ولكن مع المتشددين الإسلاميين (...)أربعة**

---

[1] –بوقارة حسين، أحداث 11 سبتمبر بين التغيرات السطحية والحقائق الإستراتيجية في كتاب الانعكاسات الدولية والإقليمية لأحداث 11سبتمبر، مرجع سابق، ص17.

[2] – المرجع نفسه، ص18.

[3] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

عشر قرنا أثبت عكس ذلك، فالعلاقات بين الإسلام والمسيحية كانت غالبا عاصفة..."[1]. وفي موضع آخر يرى" **أن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي وضعت استمرار الغرب في شك."**[2]

فضلا عن العديد من المفكرين والسياسيين ورجال الدين الذين شجعوا هذا الاتجاه منهم؛ **فرانكلين غرام** الذي قال: "**أن الإسلام دين شرير**" وأيضا: "**أن المسيحية والإسلام يختلفان عن بعضهما اختلاف النور والظلام**". كما يقول القس **جيمي سوا غارت** في صلاته :"**ليبارك الله الدين يباركون إسرائيل ويحفظونها، وليلعن الدين يلعنوها**" إضافة إلى قول **يات روبر تستون:** " **لقد كان أدولف هتلر إنسانا سيئا، لكن ما يفعله المسلمون باليهود هو أسوأ مما فعله هتلر**"، وحتى الرسول **(ص)** لم يسلم من انتقاداتهم حيث وصفه **جيري فالويل بالـ" إرهابي** ".[3]

فهذه التصريحات وغيرها، من شأنها أن تشعل نار الفتنة وتزيد من تغذية الصراع والصدام بين المسلمين والمسحيين، من منطلق المساس الفاضح بمقدساتهم ومعتقداتهم، وتنمي الفكر الصدامي عوض الفكر الحواري، بل وتقدم ذرائع للحركات الإسلامية الراديكالية لممارسة العنف والإرهاب ضد الغرب ومصالحه انتقاما لمقدساتها الدينية. من هذا المنظور تحاول الإدارة الأمريكية تحويل الصراع السياسي والعسكري إلى صراع فكروي بين كتل حضارية محددة على أساس أن الإرهاب ظاهرة لا دولتية، في حين أن الحضارات كيانات ثقافية متجسدة في أمم ودول وتقاليد سلوكية .

وعليه من الصعوبة بمكان الفصل بين الإرهاب الدولي والدين الإسلامي أو الحضارة الإسلامية في الخطاب الرسمي الأمريكي، وفي العديد من الأدبيات الغربية وطبعا هذا بعد أحداث 09/11، أين أصبح الإسلام والمسلمين مرادفين للإرهاب والإرهابيين في الكثير من الأحيان.

الاتجاه الثالث/ نهاية الهيمنة الأمريكية: يتمحور هذا الاتجاه حول أن هجمات 09/11 هي بمثابة إنذار ومؤشر كبير لبداية سقوط الإمبراطورية الأمريكية المهيمنة على العالم، ويلقى هذا الطرح التأييد من العديد من المفكرين الأمريكيين أبرزهم **المفكر نعوم تشومسكي،**[4] الذي اعتبر في العديد من دراساته عن قرب نهاية" **المارد الأمريكي**"،... وغيرها من المصطلحات الدالة عن مدى رفضه للغطرسة الأمريكية في العالم، فهو يرى أن أمريكا هي أول من مارس إرهاب الدولة وأكبر إرهابي عرفه التاريخ، والمتتبع لتاريخ الحضارة الأمريكية يستنتج ذلك؛ فقد قامت على أشلاء الإبادة الجماعية للهنود الحمر السكان الأصليين للقارة الأمريكية، وخرجت من عزلتها بعد إبادتها لآلاف البشر بالسلاح النووي عام **1945**، وتربعت على عرش العالم بعد انتهاكها لشرعية الدول باسم مكافحة الشيوعية، ومازالت متواصلة اليوم باسم مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية .

---

[1]– صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، مرجع سابق، ص 370.

[2]– المرجع نفسه، ص371.

[3]– مايكل شوير، الفوقية الإمبريالية الأمريكية، مرجع سابق، ص31.

[4]– يمكن الرجوع لكتابات ومؤلفات نعوم تشومسكي على موقعه الشخصي على الرابط:http://www.chomsky.info/

كذلك من الانتقادات التي قدمت ضد الإدارة الأمريكية نجد ضابط المخابرات والمؤلف **مايكل شوير** الذي انتقد كثيرا السياسة الأمريكية قائلا: "**في حالة ما لم تقم أمريكا بتغير سياستها، فستستمر الحرب بينها وبين الإسلاميين المتشددين في المستقبل القريب، عندئذ لا يمكن لأحد أن يتكهن بحجم الضرر الذي سينتج عن التزام أمريكا الأعمى بالسياسات الفاشلة القمعية أو عن افتقارها للشجاعة الأخلاقية التي باتت واضحة الآن في فشل سياسي الولايات المتحدة لأكثر من ثلاثين عاما في إعادة النظر وتغيير السياسة المتبعة إزاء الشرق الأوسط**"[1]. كما شكك الباحث **ايمانويل والرشتاين** في قدرة أمريكا على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط بقوله: "**هل باستطاعة واشنطن أن تغزو العراق بسرعة وأن تقيم فيه نظام حكم صديقا ومستقرا؟ غير مزحزح ولنضع في اعتبارنا أن في ثلاث حروب خطيرة خاضتها أمريكا منذ 1945 (كوبا الشمالية، فتنام، حرب الخليج)، انتهت واحدة إلى هزيمة واثنين إلى تعادل، وليس هذا سجلا مجيدا على وجه التحديد**".[2]

فضلا عن الفضائح في قطاع الأعمال التي هزت سوق الأسهم وحي المال والأعمال (Wall Street) وانعكاسها على المجتمع؛ حيث أن حوالي **40 مليون** أمريكي يحرم من الخدمات الاجتماعية وتقوم الدنيا إذا حاول أي رئيس حل هذه المشكلة بالنسبة لبلد بثروة أمريكا، وما المظاهرات التي تشهدها شوارع أمريكا في الفترة الأخيرة إلا دليل على الواقع الاقتصادي المختل والخطير الذي يهدد الشعب الأمريكي، في هذا السياق يرى تشومسكي أن نصف الأسهم في البورصة يملكه **1%** بينما لا يملك **80%** من الحاصلين سوى **4%** منها ويقول في هذا الصدد: "**أن الرئيس كلينتون في 1994 حاول إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية فووجه بموجة احتجاج من رؤساء الشركات هددوه بتهجير أموالهم، مما اضطر إلى العودة للدور المحدد لرئيس الولايات المتحدة أي الناطق باسم مصالح الشركات الكبرى.**" [3]

وقد زاد من قوة هذا الاتجاه هو انتقادات **كيسنجر** مستشار الأمن القومي السابق في إحدى كتاباته **(هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية)**؛ حيث يدعو فيه واشنطن إلى ضرورة بناء توازن دولي عقلاني تكون فيه أمريكا قائدة له، فهي حسب نظره لا تستطيع فرض هيمنتها لزمن طويل وأمامها خيارات: إما أنها تتبنى التوازن بإرادتها، أم أنها ستقام رغم أنفها، نتيجة لكفاح القوى الأخرى، ويعتبر أن الخيار الأول هو الخيار العقلاني، في حين أن الاحتلال يقع ضمن اللاعقلانية لأن هدفه تكريس الهيمنة مما يجعل الإدارة الأمريكية تسير نحو اللاعقلانية نتيجة ضعف القيادة الحالية التي لا تستطيع الارتقاء إلى المستوى التاريخي(...) فالآلة السياسية الأمريكية معطوبة بشكل خطير "...[4]

---

[1]– مايكل شوير، مرجع سابق، ص24.

[2]– سميح فرسون، مرجع سابق، ص37.

[3]– منصف المرزوقي، أفول النموذج الأمريكي للديمقراطية، مجلة الحدث العربي والدولي، العدد 27، الصادر في مارس2003، ص48.

[4]– إبراهيم أبو حزم، العلاقات الأمريكية في ظل الاحتلال، الأمريكي للعراق، مجلة دراسات العدد13، السنة 04، الصادر في ص صيف 2003، ص108.

كما شكل مؤلف **(سقوط وقيام القوى العظمى والاستعداد للقرن 21)** للمؤلف الأمريكي **بول كيندي** طرحا واقعيا عندما اعتقد بحتمية" سقوط بلاده، ما لم تعد قراءة التاريخ الإنساني وتستفيد منه ليس بالعجرفة والطغيان أو الحرب بل بالفهم العميق لدروسه"... **أين هي الإمبراطورية الرومانية التي هيمنت على العالم لقرون عدة؟!!**، إضافة إلى كتابات **بريجنسكي** الذي أشار في أحد حواراته: "بأن هناك "تراجعاً كبيرا" في موقع أمريكا في المنطقة، خصوصاً مع اللاعبين المحوريين وبينهم **تركيا ومصر والسعودية**، فهناك عداء مع **إيران**، أما مع **مصر** فهناك تنامي في المشاعر القومية وتحفظات عن العلاقة الإسرائيلية – المصرية... وخيبة أمل في **السعودية** من الدور الأميركي وشعور مماثل وعدم الصبر لدى **تركيا** وإحساس بأن أميركا لم تثبت بأنها حليف قوي... نحن نشهد تراجعاً محورياً في التأثير الأميركي في الشرق الأوسط".[1] حيث كشف استطلاع للرأي أجري في أفريل 2008، أن 81% من الأمريكيين يعتبرون أن البلاد تسير في الطريق الخطأ نتيجة الذعر المالي والانكماش الاقتصادي واستمرار حرب يبدو أنها لن تنتهي فصولها وتهديد الإرهاب[2].

لكن ما يُعاب على هذا الاتجاه الأخير وحسب كثير من المراقبين، أنه لا يمكن أن يصمد في وجه التحليل الموضوعي المعمق، فمهما كانت نقاط الضعف في النظام السياسي الأمريكي، ومهما كانت التناقضات البادية في العلاقات الدولية، فإن المشهد الثابت في النظام الحالي هو تحكم الولايات المتحدة في الرهان الإستراتيجي وفي بنية الاقتصاد العالمي الموحد.[3]

وعليه فالاتجاه الأول هو الأكثر حضورا على مسرح الأحداث الدولية، أما الاتجاه الثاني فما هو إلا مظهر من مظاهر الهيمنة الأمريكية في سياق تعدد الوسائل والهدف الواحد، فعقب الأحداث مباشرة رسمت إدارة بوش خطة محكمة لما بعد الأحداث وذات خطورة بالغة التأثير أطلق عليها" **إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية**"

(The National Security strategy of united states of America) قائمة أساسا "على زيادة قدرة وكفاءة القوات المسلحة الأمريكية ومضاعفة التفوق النوعي لتلك القوات على الساحة العالمية بالمقارنة مع أي قوة معادية أو صديقة[4] وما احتلال الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عسكريا، في آخر تقارير معهد ستوكهولم للسلام **مارس 2012** حول السباق نحو التسلح بنسبة **30 %** أمام روسيا بـ **24%**، مع الإشارة إلى ارتفاع نسبة التسلح العالمي بنحو **24**% قبل عشر سنوات.

وقد طرحت إدارة بوش ضمن تلك الإستراتيجية لأول مرة مفهوم "**الحرب الإستباقية**"؛ التي على ضوئها يعطي لأمريكا الحق في المبادرة بالاعتداء لمنع أي تهديد لأمنها القومي، وهذه الوثيقة تتناقض

[1] - بريجنسكي، تراجع محوري للتأثير الأميركي في الشرق الأوسط، على الرابط:
http://www.almustaqbal-a.com./html

[2] – محمد سعد أبو عامود، النظام السياسي الأمريكي والانتخابات الرئاسية، مجلة الديمقراطية، السنة الثامنة، العدد31، يوليو2008، ص164

[3]– السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص14.

[4]- Michal Hirch,Buch and the World, Foreign Affairs, sept/oct,2002,p02.

تماما مع ميثاق الأمم المتحدة في مادته **(51)** التي تسمح باستخدام القوة العسكرية فقط للدفاع عن النفس في حالة هجوم عسكري ضد إحدى الدول الأعضاء في المنظمة.[1] كما يعتبرها المختصون في الشأن الأمني، أنها أكثر وثائق هذه الإدارة خطورة في تحديد مفهومها لأبعاد التفوق الأمريكي في العالم عسكريا، سياسيا، أخلاقيا، وأكثر شمولا في شرح سياستها الخارجية، من استراتيجيات الدفاع إلى المعاهدات الدولية، وأكثرها وضوحا في إفهام العالم برمته أن أمريكا لا تتوان في استخدام القوة لإعادة تشكيله بما بلائم رؤيتها، سواء كان ذلك بالقوة العسكرية أو بفتح المجتمعات أو بتوسيع التجارة وتحرير الأسواق وغيرها من الأساليب....[2]

فالإدارة الأمريكية بمقتضى هذه الوثيقة الجديدة تقول أنها: "**لن تسمح لأعدائها بشن الضربة الأولى، وأنها سوف تتحرك لضرب أي تهديد محتمل للأمن الأمريكي دون انتظار تبلور هذا التهديد بالفعل.**"[3]، يدخل هذا في سياق الحرب العادلة التي ترى أمريكا على ضوئها مسؤوليتها المستقبلية في حماية العالم من مختلف التهديدات خصوصا الإرهابية، من خلال تبني ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة باعتبار أن الأحكام الاستبدادية هي في ذاتها خطر على المصالح القومية الأمريكية.
- الانتقال من الغموض إلى القيادة أي وعي أمريكا بدورها الريادي في العالم وتبوأ مسؤوليتها بصفتها الأمينة على استقراره وأمنه.[4]

ولعل هذا ما يفسر لنا الحرب الأخيرة التي خاضتها إدارة بوش ضد العراق، ودعمها للعدوان الإسرائيلي على لبنان والتهديدات اللامتناهية التي تطال كل من سوريا، إيران، السودان...بل تسعى إلى إعادة رسم خارطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط برمتها بحجة مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، ونظرا لأهمية هذه الوثيقة. نحاول رصد أهم النقاط التي تضمنتها في ثلاث نقاط أساسية:

1-إعلان موت إستراتيجية الردع العسكري التي اتبعتها أمريكا خلال الحرب الباردة، والانتقال رسميا إلى إستراتيجية الأعمال الوقائية وعمل الضربات الإستباقية، وبخاصة ضد الحركات الإسلامية على رأسها، فالعقيدة التي تشرح بإسهاب أسباب التحول هذا وتجري مقارنة بين عدو الحرب الباردة (الإتحاد السوفياتي)، وعدو اليوم (الإرهاب والدولة المارقة)، تتوصل إلى أن عدو اليوم أكثر خطورة وتضليل ولن تنفع معه مفاهيم الردع التقليدية، لذلك قال بوش:" **أن أمريكا ستتصرف ضد تهديدات ناشئة قبل أن تتشكل كلها**".

---

[1]- فهد العربي ألحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية....والعدل، الرياض: أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، ط2، ص278.

[2]- المرجع نفسه، ص278.

[3] -رفعت السيد أحمد، عمر الشويكي، مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11أيلول، بيروت: دار الفكر، 2005،ص29.

[4] - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 85.

2- إعلان لا سابق له لحق أمريكا في التصرف وحدها، وكما جاء في العقيدة، أنه فيما تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار على حشد دعم المجتمع الدولي، لن تتردد في العمل بمفردها إذا اقتضى الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن أنفسنا من خلال عمل وقائي وفقا لقول بوش.

3-إعلان منفرد أيضا في أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لأي دولة بتحدي تفوقها العسكري، كما كان الحال في الحرب الباردة، إذ ستكون قوتنا قوية ما يكفي لمنع أعداء محتملين في السعي إلى بناء ترسانة عسكرية أملا في التفوق على أمريكا أو التساوي معها. "[1]

وقد تعرضت هذه الوثيقة لانتقادات كثيرة، نظرا للهجة القاسية والمتشددة التي صيغت بها ومنها:

1.أن هذه الوثيقة التي يطلق عليها البعض "**عقيدة بوش الأمنية**" تتحدث عن تهديدات وشيكة تحقق لكل مرة في إعطاء أمثلة على هذه التهديدات، والأخطر هو إعلان أمريكا حقها في التصرف وحدها، مما لا يعني انتهاك القانون الدولي فحسب، وإنما إرساء سابقة خطيرة أولى من نوعها في العالم، حيث قد لا تتردد دول أخرى في الإقتداء بها لضرب خصومها وقائيا حتى وإن كان الخصم لم يقم بأي عمل يؤشر بتهديدها، وهذا على غرار المجازر التي ارتكبها شارون في حق الشعب الفلسطيني بعد هجمات 09/11/بحجة مكافحة الإرهاب الفلسطيني المهدد لأمن إسرائيل وإمكانية تعرضها لعملية إرهابية كتلك التي تعرضت لها الأراضي الأمريكية.

2.من المفارقات في عقيدة بوش الأمنية أنها جاءت في وقت تنادي فيه إدارة بوش بضرورة تأييد دولي في مكافحة الإرهاب وضرب العراق يطالب من جهة أخرى حق أمريكا في التفرد في قيادة العالم، وهذا إما عبر عليه **بريجنسكي** بقوله:"**بدعوى مكافحة الإرهاب، تستغل حكومات العالم تداعيات الحرب لتمارس تعسفها في الحكم، وبدلا من أن تتزعم الولايات المتحدة تحالفا عالميا ديمقراطي الطابع والمبدأ، ها هي تواجه خطر عزلة سيئة العواقب حتى بين الحلفاء**". [2]

3.هذه العقيدة الأمنية المترجمة في تلك الوثيقة قامت إذن بانتهاك صارخ للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كرفض أمريكا لمحكمة الجنايات الدولية واتهامها بإعاقة أعمالها في العالم ومنظمات حقوق الإنسان الخاسر إثر هجمات 09/11، التي عرفت انتهاكات متتالية لحقوق الإنسان، كاعتقال الأشخاص بمجرد الاشتباه فيهم أو لمجرد أنهم يحملون جوازات عربية وإسلامية، أو لمجرد لباسهم.... وكذا السجن للكثير من المعتقلين دون محاكمة، أو التعذيب اللإنساني على غرار سجن أبو غريب في العراق، أو سجن غوانتانامو، والتي تسربت منه العديد من الصور الفظيعة التي لا تمت للإنسانية بشيء، الأمر الذي جعل أصوات المعارضة ترتفع ليس في العالم العربي والإسلامي فحسب، بل حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من خلال البيان الذي وقعه أكثر من **2000** مثقف أمريكي من

---

[1] -رفعت السيد أحمد، عمر الشويكي، مرجع سابق، ص31.

[2]- محمد نور فرحات، حقوق الإنسان في عصر الهيمنة: قراءة لبعض تداعيات حقوق الإنسان في الوطن العربي بعد 11سبتمبر2001، مجلة قضايا فكرية، الكتاب 21، جانفي2005، ص202.

مختلف الديانات والأجناس بمناسبة الذكرى الأولى للأحداث أعلنوا فيه معارضتهم لسياسة بلادهم القمعية وقالوا :"**كي لا يقال أن شعب الولايات المتحدة الأمريكية لم يفعل شيئا حتى أعلنت حكومته حربا لا حدود لها وأسست لمبادئ قمعية متصلبة جديدة نحن الموقعين والموقعات أدناه، ندعو شعب أمريكا إلى مقاومة السياسات والتوجهات السياسية العامة التي انبعثت غداة 09/11/ والتي تشكل مخاطر جدية تهدد شعوب العالم بأكملها**".[1]

4.انتهاك أو تهميش إدارة بوش لمبدأ الشرعية الدولية والتي تبرز من خلال سعي أمريكا التنصل من كل التزاماتها بمنظومة المعاهدات والاتفاقيات الدولية وكافة الالتزامات التعاقدية بما فيها منظومة الأمم المتحدة ذاتها، في حين تسعى إدارة بوش لتأسيس قوانين تتماشى مع مصلحتها القومية، وهذا ما عبرت عليه وزيرة الخارجية في إدارة بوش الابن **كوندوليزا رايس** بقولها:" **يخطأ من يعتقد بضرورة قراءة المصلحة القومية عبر نصوص القانون الدولي وآليات منظمات الأمم المتحدة، بل إن المصلحة الإنسانية تأتي بعد المصلحة القومية**".[2] وهو ما جعل الحقوقي العربي **هيثم مناع** ينتقد هذا التوجه الفوضوي البراغماتي الذي يؤسس لفلسفة حكم قائمة على تجاهل الشرعية الدولية، ويثمن المصلحة الأمريكية وحدها واضعة الأساس النظري لمنهج في الحكم والتعامل مع العالم بقوله: "**إن هذه المرونة في التطور السياسي تشكل خطرا مباشرا على ما يعرف بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، فهي تهمش العمل الجماعي في الأمم المتحدة الذي يهدف من حيث المبدأ لتحقيق الأمن والسلم المشترك بين الأمم استنادا إلى ميثاق عالمي.**"[3]

أما عن **التداعيات المباشرة على العالم العربي والإسلامي** فيمكن القول أن الأحداث أصبحت مفتاح الحرب الصليبية على العالم العربي والإسلامي وما الإجراءات السريعة التي قامت بها إدارة بوش الابن تجاهه إلا دليل على ذلك ومنها:

1-الإقرار بأن الخطر المهدد للأمن القومي يتمثل في الأصولية الإسلامية، من منطلق تصريح أحد مستشاري بوش قائلا:" **إن الأصولية الإسلامية هي حركة ثورية عدائية يشابه عنفها وتشددها الحركات البلشفية والفاشية والنازية في الماضي، وهي حركة استبدادية وضد الديمقراطية وضد العلمانية، لذا لا يمكن استيعابها في العالم المسيحي العلماني، وبما أن هدفها إنشاء الدولة الإسلامية، فلا بد من أن تقوم واشنطن بوأدها عند الولادة.**"[4]

2-وضع جميع الحركات الإسلامية على اختلاف تياراتها وتوجهاته خاصة (المعتدلة / المتشددة) في سلة واحدة بهدف وصفها "بالإرهابية" إذ تم وصف حركة المقاومة الإسلامية **(حماس)** في فلسطين **وحزب الله اللبناني** بالحركات الإرهابية إضافة إلى تصنيف بعض الدول العربية مثل **العراق، سوريا،**

---

[1]- محمد نور فرحات، مرجع سابق، ص202.

[2]- المرجع نفسه، ص 195.

[3]- المرجع نفسه، ص196.

[4]- مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص27.

السودان، ليبيا، ووضعها في خانة "**محور الشر**" أو "**الدول المارقة**" أو "**الدول المساندة للإرهاب**" التي يجب على أمريكا معاقبتها .

3-الضغط على الأنظمة العربية بضرورة استخدام العنف ضد الحركات الإسلامية بكل أطيافها، بل وتقديم يد المساعدة لها حتى تتمكن من إقصائها من الساحة السياسية، من خلال توظيف العديد من الذرائع **(نشر الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، قطع المساعدات الاقتصادية خاصة الإدراج في قائمة الدول الداعمة للإرهاب...)** ويبرر ذلك بالحجج التالية:

- رفض الإسلاميين الاعتراف بإسرائيل.
- ضرورة تدفق النفط وبأسعار موحدة.
- محاولة زعزعة استقرار النظم الصديقة.[1]

فإذا كان خوف أمريكا من الحركات العنفية أمر طبيعي نظرا لاستخدامها القوة لتحقيق أهدافها، فإن الخوف كذلك من الحركات المعتدلة التي تستخدم الطرق السلمية للوصول إلى السلطة فهذا أمر غير طبيعي، ومبررها في ذلك هو أن أي انتخابات جدية في البلاد العربية يمكن أن توصل تلك الحركات إلى دفة الحكم، على الرغم من تشكيكهم في ذلك، مستشهدين **بالحالة الجزائرية** إذ في أول امتحان ديمقراطي لها، الذي فازت به كما هو معروف الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فالتخوف الأمريكي نابع أساسا من إمكانية انقلاب الإسلاميين على السلطة الديمقراطية التي أوصلتهم، مما قد تكون تداعياته سلبية طبعا على مصالحها في المنطقة وعلاقاتها الدبلوماسية، وهذا ما أشار إليه الباحث **(Noh Feldmant)** في كتابه **(ما بعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية)** بقوله: "**إن أهمية تطور الوضع الجزائري في صياغة الموقف الأمريكي من الحركات الإسلامية التي أيدت فيه الإدارة الأمريكية بحتمية انقلاب أي حكومة إسلامية إلى ديكتاتورية حتى ولو وصلت إلى الحكم عبر المسار الديمقراطي، وهو الأمر الذي صرح به وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ادوارد جسر جيان.**"[2]

الفرع الثالث/المحافظون الجدد: وهم مجموعة من السياسيين والمثقفين والمفكرين الإستراتيجيين، تبلورت أفكارهم في أمريكا ثم انتقلت إلى العديد من الدول على جانبي المحيط الأطلسي، ويميل المحافظون الجدد إلى اليمين المسيحي المتطرف، إذ يؤمنون بقوة أمريكا وهيمنتها على العالم، كما أن لهم ميولات صهيونية متعلقة بالعداء الشديد للعرب والمسلمين ومتعصبين لإسرائيل لأن معظمهم منظريهم ذو الأصول اليهودية. وأطلق عليهم لقب المحافظين على أساس أن الفكر المحافظ هو جوهر القيم الأمريكية ضد تأسيس الدولة الأمريكية، وقد عادت هذه الخلايا النائمة إلى الظهور المتطرف من

[1]- مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق ، ص14.

[2]-Noah Feldman , After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy, New York: Farrar, Straus and Giroux ,2003,p.156

جديد في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إلى غاية أن أصبحت ذات نفوذ وقوة في عهد الرئيس بوش الابن.[1]

أما عن نشأة هذه المجموعة، فتعود إلى خروج مجموعة كبيرة من المفكرين اليهود واليمنيين من الحزب الديمقراطي إبان حكم الرئيس الأسبق جيمي كارتر، الذي تبنى أجندة اليسار الجديد وعارض التصعيد ضد السوفيات، كما رفض توظيف المحافظين في إدارته. ونتيجة لسياسة كارتر تجاههم تحولوا إلى الحزب الجمهوري، لتصبح كمجموعة منشفة أطلق عليها "**ديمقراطيو ريغان**" ، ومنذ ذلك الوقت اتخذوا مواقع متفرقة في العديد من المراكز الأكاديمية والإعلامية والبحثية، إلى أن ظهروا بقوة على الساحة السياسية في عهد بوش الابن. [2]

ومن أبرز المكونات الأساسية لفكر المحافظين الجدد تتمثل في الإيمان العقائدي، الصراع بين الخير والشر، إذ دعا المنظر الأول لهم **ليوشتراوس**، –الفيلسوف اليهودي الألماني الأصل الذي يمثل الأب الروحي للمحافظين الجدد– إلى "بناء أمريكا كقوة كبرى تحارب الشر" وقد تتلمذ على يده معظم الشخصيات التي تقلدت مناصب حساسة في إدارة بوش على غرار منظر النهايات **فرانسيس فوكاياما، بول وولفيتز، ووليام كريستول، أبراهام شولسكي...** كما قدم شتراوس العديد من المقاربات الفكرية التي تم اعتمادها من طرف إدارة بوش في حربه المقدسة منها:

الخطاب المزدوج: أو كما سماها شتراوس بالكذب النبيل وهو الذي مارسه بوش بشكل مكثف في سياسته الخارجية أو حتى الداخلية والتي تبرز خاصة في خطاباته السياسية ككذبة أسلحة الدمار الشامل عند صدام حسين والتي دفع ثمنها شعب ودولة بكاملها.

ممارسة النخبة للاستبداد: من خلال التسلط على الضعفاء وتحويل الشعوب الضعيفة إلى قطيع والدين والحرب المستمرة تنقل الجمهور من الحيوانية والإغراق في الراحة. وأن السعادة الفردية قد تكمن في أن يعيش الفرد حياته في تضحية دائمة تجاه الله والوطن. وهذا ما طبقه بوش خاصة تجاه الشعب العراقي والأفغاني دون أدنى رحمة.

الأخلاق والسياسية: يقوم المحافظون الجدد كمروجين للمبادئ الأخلاقية الصحيحة في العالم ككل، ويصرحون بزعمهم امتلاك الشهامة الأخلاقية السامية مقدمين نفسهم كمحاربي "للشرق الأوسط" وذلك كمنطق لفرض القيم الأمريكية، وبالتالي فرض السياسة الأمريكية من خلال السيطرة على الثقافة ومجالات الاستهلاك أو ما يعرف "**أمركة الثقافة ولبرنة الاقتصاد**"، وهذا ما تجلى في سياسة بوش في نشر العدالة والديمقراطية في الشرق الأوسط (العراق تحديدا).

المواقف التاريخانية: وتعني عند شتراوس الاعتراف بتأثير التاريخ على الحاضر والمستقبل وصناعته لهما، فالتاريخانية تقود إلى النسبية وهذا إلى العدمية، وأخيرا إلى الأزمة التي تؤدي إلى تدمير

[1]– مؤمن الهباء، مرجع سابق، ص247.

[2]–المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، وأزمة تأتي من خسارة أمريكا لشعورها بالتفوق والتسلط على حد قول شتراوس. [1]

يعتبر المحافظون الجدد أن أكبر خطر على الولايات المتحدة لا يتأتى من تراجعها أمام الأعداء فحسب، ولكن في الإيمان بفوقيتها، ولأجل ذلك عملوا على تطبيق تلك الهيمنة والفوقية في بناء معالم القرن 21 على أسس السيادة الأمريكية على العالم، ومنع القوى المنافسة من السير في طريق التقدم والتطور الذي سيجعلها مستقبلا تمتلك المقدرة على تهديد الهيمنة الأمريكية ومنافستها.

أهم عن **المنطلقات الفكرية لتيار المحافظين الجدد** فنرصدها في النقاط التالية:

– القوة العسكرية هي الإدارة الأساسية لمواجهة التحديات والنزاع في العالم وهي المؤثر الأكبر في العلاقات الدولية .

– السلام الحقيقي يأتي فقط نتيجة الانتصار في الحرب، وليس بالدبلوماسية أو العدالة.

– لأمريكا فرصة تاريخية لإعادة صياغة النظام العالمي في ظل حالة الفراغ التي يعيشها العالم بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، وهذا الفراغ يجب أن تملؤه أمريكا من خلال الدور "الرسولي" الحتمي الذي يجب أن تضطلع به.

– العالم يبحث عن قائد، وأمريكا هي حتما ذلك القائد، ولا مفر من فرض سيطرتها وسيادتها المطلقة على العالم لتحقيق الاستقرار، ولا مفر للدول الكبرى الأخرى سوى التحالف معها لإعادة تشكيل النظام العالمي، وهو ما يعني تهميش أدوار تلك الدول.

– تبعية الأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية إلى الدور الأمريكي، ولا يجب أن تقوم بأي دور مستقل أو يسبق الدور الأمريكي.

– تبرير التدخل العسكري ليس مهما، لكن المهم أن يحدث هذا التدخل وبشكل سافر لإعادة تشكيل بعض الدول المناوئة **كالعراق وأفغانستان وإيران وسوريا والسودان**.. وجعلها نموذجا لقدرة أمريكا على التدخل ومساعدة الأصدقاء، ومن تم لابد من تأكيد مبدأ السيادة الوطنية المحددة، أو إلغاء هذه السيادة عندما تتعارض مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية الليبرالية الجديدة اقتصاديا تعني فرض "الأمركة" على نظام العولمة وما تتضمنه من تدويل واسع على صعيد الإنتاج والتبادل وتداول الخدمات والمال والاتصالات والمعرفة ومنظومة القيم والأفكار. في عالم ما بعد الحرب الباردة لا مجال للحديث عن التعددية الثقافية ومصالح الفقراء، فإن ذلك من شأنه إضعاف أمريكا، وإنما لابد من دعم الأثرياء والشركات الرأسمالية الكبرى إلى أقصى مدى والاعتماد عليها في ترويج الإستراتيجية الأمريكية وهو ما يفسر المعارضة الدائمة لإصلاح نظام الخدمات الاجتماعية في أمريكا.

---

[1]– هادي قيسي، السياسية الخارجية الأمريكية بين مدرستين –المحافظون الجدد والواقعية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2000، ص23.

ومن أهم المنطلقات الفكرية للمحافظين الجدد كذلك" **الفوضى الخلاقة**"؛ التي تعني أن السلطة الحقيقية لا يمكن ممارستها إذا ما بقي المرء في حالة ثبات أو حافظ على الوضع الراهن، بل بالعكس ينبغي العمل على تدمير كل أشكال المقاومة، وهذا جوهر الفوضى الخلاقة التي تمثل نظرية المحافظين الجدد في التعامل مع العالم أي إغراق الجماهير بالفوضى كي تتمكن النخب من ضمان استقرار وضعها.

وقد كانت لدراسة **هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق** بعنوان " **مذكرة الأمن القومي 2000**" التي تم اعتمادها عام 1974 من قبل الإدارة الأمريكية المصدر الأساسي لتبني فكرة الفوضى الخلاقة إذ أهم ما جاء في هذه الدراسة هو اعتباره أن النمو السكاني في دول العالم الثالث يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي وحلفاء واشنطن الغربيين، لأن أعداد السكان في تلك المناطق سيؤدي إلى استهلاك الثروات المعدنية من قبل تلك الشعوب، وهذه الثروة المعدنية تعتمد عليها أمريكا الصناعية في بقائها وتطورها مستقبلا، ومن ثم لابد من استبدال الدول القائمة لتحل محلها دويلات أصغر تتسم بأحادية الطابع العرقي والطائفي، وخلق تناقضات بين تلك الدويلات تجعلها في حروب مستمرة مع بعضها البعض، الأمر الذي يسهل من عملية اختراقها وإضعافها والسيطرة على ثرواتها، وهذا ما يفسر القلاقل والحروب في العديد من الدول العربية وسعي الدول الكبرى لتقسيمها كالسودان التي تم تقسيمها فعلا، العراق وإشكالية الأقليات، ولبنان... وحتى **مصر** لم تسلم من محاولة التقسيم الطائفي وكذا **الجزائر** ومسألة جنوبها الغني بالثروات الطبيعية.[1]

التعجيل بعودة "**المسيح**" إلى الأرض لتحقيق نبؤه الكتاب المقدس بشن الحرب على المسلمين والاستيلاء على الأراضي المقدسة، وهذه من معتقدات اليمين المسيحي المتطرف وهذا ما يفسر تحالف المحافظون الجدد معه، وهذا ما نشير إليه في العنصر الآتي.

تحالف المحافظين الجدد مع اليمين المسيحي المتطرف: في حقيقة الأمر إن أطروحات المحافظين الجدد في هيمنة العلم وبسيط النفوذ الأمريكي عليه خطيرة، وازدادت خطورة عندما تحالفوا مع اليمين المسيحي المتطرف، وهذا ما عبر عنه الرئيس كارتر في كتابه **(القيم الأمريكية المعرضة للخطر)**، بقوله أن المحافظون الجدد هم من روجوا الفكرة: "**إما معنا أو أن تصبح ضدنا**" وهو الشعار الذي أعلنه بوش مباشرة عقب هجمات **09/11** بقوله "**من ليس معنا فهو ضدنا**"، ويضف كارتر بأن المحافظون الجدد بفلسفتهم الامبريالية يشكلون خطرا على أمريكا في العالم، خاصة إذا توافقت

[1]– لتفاصيل أكثر حول خطط المحافظين الجدد في تفتيت المنطقة العربية إرجع للدراسة التي أعدها مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بعنوان" خطط تفتيت المنطقة: هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ"، مارس2011. على غرار تقسيم شمال إفريقيا إلى دولة البربر على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان، ودولة البوليساريو، والباقي دويلات الجزائر،المغرب، تونس، ليبيا على الرابط: http://alkashif.org/html/center/22/index.php

أجندتهم مع أجندة متطرفة أخرى هي أجندة اليمين المسيحي المتطرف.[1] حيث رفض هذا الأخير بشكل قطعي اجتهادات المسيحية الجديدة في عقلنه الحياة الحضارية الجديدة، وقد ترجم هذا التطرف إلى صراع سياسي بين دول تحب العدالة والخير ضد دول الشر أو الدول المعارضة أو الدول التي تمثل الشيطان. فالتطرف هنا نابع من رفض الآخر غير المسيحي وحتى غير المؤمن، والاعتقاد بالصورة النمطية والمسلمات المطلقة للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما سهل الطريق لصناع القرار في إدارة بوش في التعامل مع هجمات 09/11 بخلفية دينية صرفة، واعتبارها هجوما على قيم العدالة والحرية والديمقراطية، الأمر الذي جعل بوش يطلق عليها مصطلح " **الحرب المقدسة أو الحرب الصليبية** أو **الحرب ضد الشر**"، وكلها عبارات " بوشيه " مستمدة من الثقافة الدينية التي ترجمها إعلان بوش بالحرب على الإرهاب[2]

من أهم معتقدات اليمين المسيحي المتطرف؛ أن السياسة الخارجية مبنية على أساس إيمانهم الإنجيلي بأن نهاية العالم ستكون قريبة، وأن الشرق الأوسط سيدخل في سلسلة من الحروب الكبيرة والطويلة تمهيدا لمعركة **هرمجدون (Armageddon)**،[3] ومن أجندتهم في السياسة الخارجية هي:

_ زيادة الإنفاق العسكري .

_ السيطرة على الشرق الأوسط لتأكيد تفوق إسرائيل في المنطقة .

_ إيجاد الظروف المؤدية إلى اندلاع معركة هرمجدون ليسهلوا على المسيح بناء مملكة الله في أرض إسرائيل عند مجيئه الثاني.

بعد هجمات 09/11، كان من المفترض القبض على بن لادن المتهم الرئيسي في الهجمات والقضاء على تنظيم القاعدة، وواشنطن لها ما لها من إمكانات عسكرية واستخباراتية لفعل ذلك إلا أن تحويل الاهتمام عن ذلك إلى غزو بابل **(العراق حاليا)** جاء متوافقا مع معتقدات الإنجيليين المقدسة، التي ترى في الحرب على العراق– كما جاء في ذكر سفر الرؤيا في الإنجيل– بأنها ستكون مقدمة لحروب أخرى أوسع نطاقا وأشد تدميرا في الشرق الأوسط ستمهد لمعركة هرمجدون، فرغم أن للولايات المتحدة أهدافها الخاصة في العراق– والتي سوف نتطرق إليها فيما بعد– إلا أن الأصوليين المسيحيين

---

[1] - مؤمن الهباء، مرجع سابق، ص248.

[2] - عبد العظيم بن صغير، المرجعيات الفكرية للحرب على الإرهاب، العالم الاستراتيجي، العدد 01 ، مارس 2008 ، ص19.

[3] - معركة (**Armageddon**) عبارة عن صراع عالمي يتمركز في الشرق الأوسط وتحديدا في فلسطين بين العرب وإسرائيل ، والتي يجب أن تفوز بها إسرائيل حسب الإنجيليون الدين يؤمنون إيمانا عميقا بقصة نهاية العالم كما وردت في سفر الرؤيا في الإنجيل ، وهم ينتظرون بفارغ الصبر المجيء الثاني للمسيح الذي يتمنون الدخول معه حسيا بأجسادهم إلى مملكة الله التي ستقام على أرض إسرائيل، وتنتشر منها إلى العالم كله لتجلب السلام للمسيحية والإنسانية جمعاء خلال فترة حكمه التي ستمتد ألف سنة، أو ما يعرف أيضا بالعصر الألفي السعيد، وهؤلاء الذين سيدخلون مملكة الله مع المسيح سيكون لهم حالة خلاص خاصة، ويؤمنون أيضا أن مجيء المسيح سيتزامن مع معركة هرمجدون التي ستسبقها سلسلة من الحروب الطويلة في الشرق الأوسط، سوف تبدأ بحرب بابل(العراق) الطويلة، ولهذا فإنهم يحثون على خلق الأجواء الممهدة لمعركة هرمجدون.

يميلون إلى تفسير هذه الحرب في إطار" **نظرية الرؤية** "[1] لمستقبل عالمنا، فلا عجب إذن من تشجيع هؤلاء الأصوليين المتطرفين للحرب على العراق، لأنها ستساهم بشكل أساسي في تحقيق نبؤه هرمجدون المذكورة في الكتاب المقدس، وهو الأمر الذي لا يمكن أن تحققه الحركة الأصولية لوحدها.[2]

ولعل هذا ما يفسر لنا الدعم الجماهيري الواسع من طرف غالبية الشعب الأمريكي للحرب على الإرهاب التي أعلنها بوش، بالإضافة إلى معتقدات وأجندة اليمين المتطرف ورؤيته للعالم، ودليل ذلك أن معظم الذين صوتوا إلى بوش في الانتخابات الرئاسية الأولى أو الثانية من مناطق الجنوب الأمريكي الذي يشكل حزام الكتاب المقدس في البلاد، فالجنوب هو مركز الأصولية المسيحية، وانهزام منافس بوش في الانتخابات **آل جور** في مسقط رأسه (ولاية **تينسي)** الولاية التي تسمى **بالإبزيم القديم في حزام الكتاب المقدس** نظرا لميلها لأقصى اليمين الإيديولوجي دليل آخر على ذلك[3].

نفس المشهد تكرر في انتخابات **2004**، حينما قرر الإنجيليون توجيه رسالة قوية إلى السياسيين مفادها أنهم إذا لم يحترموا آرائهم فإنهم لن يصلوا إلى أي مكان وخاصة هرم السلطة، والنتائج التالية تدل على ذلك :

_ **80%** من الدين صوتوا لبوش يرتادون الكنيسة مقابل**41 %** للمترشح كيري .

_ **79%** من الذين يعتبرون القيم الأخلاقية العامل الأكثر أهمية صوتوا لبوش مقابل **18**% لكيري.

_ **86**% صوتوا لبوش يعتبرون أن الحرب على الإرهاب أكثر من ضرورة مقابل **14**% لكيري.[4]

على ضوء هذه النسب يتضح لنا أهمية الأصولية المسيحية في رسم خارطة المشهد السياسي الأمريكي، بل وأكثر من ذلك انتخاب أو إن صحّ القول تعيين رئيس البلاد، وهو الشيء الذي فهمه الحزبين الكبيرين الديمقراطي والجمهوري جيدا، أي من أجل تحقيق أي تقدم أو نصر انتخابي لا بد من مباركة وكسب ود ودعم هذا التيار. هكذا أصبح اليمين المتطرف يسيطر على مقاليد الحكم في إدارة بوش مما جعل أحد العاملين في البيت الأبيض –نتيجة انتشار مجموعة القراءات التعبدية للإنجيل بكثرة داخل البيت الأبيض– يقوله:" **إن الأجواء في البيت الأبيض يملؤها التقوى.**"[5]

---

[1]– تحتل الكتابات الرؤيوية، نسبة صفر الرؤيا، مكانة خاصة في الإيمان اليهودي والإيمان المسيحي، معظم هذه الكتابات من نتاج ما بين 200 قبل المسيح و100 ميلاديه، وهي الفترة التي تعرضت فيها اليهودية والمسحية للنفي أو الاضطهاد على يد الرومان ومن أهم ما ورد في هذه الكتابات: "العصر المقبل هو عصر مملكة الله، التي سوف يحكمها الله، والتي ستكون كاملة وتبقى إلى الأبد، ووحدهم الصالحون الذين تعرضوا سابقا للظلم سيعيشون فيها"، كما تتميز هذه الكتابات الرؤيوية بالإيمان بأن الله يفي بما وعد به في الكتاب المقدس، وتعتبر بعض أسفار الكتاب المقدس أو أجزاء منها مقطوعات الأدب الرؤيوي، وخاصة الشعر الأخير من العهد الجديد، المسمى بشعر الرؤيا والذي تنسب إليه تسمية هذه الكتابات.

[2]– محمد عارف زكاء الله ، الدين والسياسة في أمريكا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، (ت: أمل عيتاني)؛ بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص141

[3] - المرجع نفسه، ص134.

[4] - المرجع نفسه، ص 137

[5] - المرجع سابق، ص139.

فبوصول جورج الابن إلى سدة الحكم، تحقق حلم المحافظون الجدد في العثور على حاكم يتبنى أفكارهم، فرغم نشاطهم الدؤوب وسط الدوائر السياسية المؤثرة في الولايات المتحدة فإنهم لم يجدوا فرصتهم المواتية لتأخذ بناصية القرار السياسي بصورة واضحة، إلا في عهد بوش الابن الذي ضم إلى زمرته أفرادا مؤثرين من هذه المجموعة وأوكل إليهم مناصب في مواقع سيادية كوزارة الدفاع والعدل والبيت الأبيض، ومواقع أخرى لها تأثيرها المباشر بالسياسات الخارجية والدفاع، ويطلق على المحافظين الجدد سم الصقور وأبرزهم **ديك تشني** نائب الرئيس **رونالد رامسفيلد** وزير الدفاع السابق اللذين يعتبرهما الباحث **لبوب إدوارد** من أكبر المسؤولين على الحرب في العراق إضافة **إلى بول وولفوتيز** الديمقراطي السابق ونائب وزير الدفاع وأكثر المتحمسين لاحتلال العراق، **وريتشارد بيرل** الملقب بـ**أمير الظلام** منظّر احتلال العراق وصاحب نظرية استخدام القوة لتدمير أعداء إسرائيل[1].

كما شكل العداء للإسلام هدفا استراتيجيا لهم عندما أكد مستشار كوندوليزا رايس **أن العالم يعيش الآن حربا عالمية رابعة ضد العالم الإسلامي**، حيث يعتقد المحافظون الجدد أن الإسلام هو العدو العالمي الجديد الذي يجب أن تتم هزيمته من خلال الحرب العالمية الرابعة، وفعلا تم عقد اجتماع لمناقشة ذلك حضره كبار صقور البيت الأبيض، وتوصلوا إلى ضرورة القضاء على الدول الراعية للإرهاب، إما عن طريق الحروب أو الانقلابات وغيرها من أشكال التغيير، وأهم عامل في هذه المرحلة هو الإرادة لخوض القتال، وقد وصفت هذه الحرب بأنها حرب المائة عام.

كما أعتبر المحافظون الجدد أن أعظم نجاح حققوه في إدارة بوش هو تخلى بوش عن كلمة "**الإرهاب**" في أحاديثه التي يحدد فيها العدو واستخدام بدلا من ذلك **الإسلام الراديكالي** أو "**الإسلام المتطرف**" أو "**الإسلام الفاشستي**"، الأمر الذي جعل أحد صقور المحافظين الجدد **دانيال بايبس**[2] يرى في هذا التغيير أهمية كبرى في إقناع " المجتمع المهذب" بتحديد وتسمية العدو.

وقد تعرضت سياسة المحافظين الجدد للعديد من الانتقادات داخل أمريكا وخارجها؛ حيث صرح المنتقدون لبوش وإداراته من المحافظين الجدد "**أن هذه المجموعة قامت باختطاف وقح للسياسة الخارجية الأمريكية**" كما اتهم الباحث **بيوكانن** في كتابه "**أين أخطأ اليمين**" المحافظون الجدد بأنهم اختطفوا السياسة الخارجية في عهد بوش وغيروا أفكاره، من انتقاده لفكرة أن تلعب الولايات المتحدة

---

[1] - مؤمن الهباء، مرجع سابق، ص251

[2] - **دانيال بايبس:** مفكر أمريكي بارز حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي في العصر الوسيط من جامعة هارفارد درس ثلاثة سنوات في مصر، مؤلف لـ18 كتابا، وعضو في مؤسسات سياسية فكرية، معروف بعنصريته الشديدة للعرب والمسلمين وصديقا وفيا لإسرائيل أطلق بعد هجمات09/11 مشروعا لمراقبة ما يقوم بتدريسه أساتذة الجامعات المساندين للقضية الفلسطينية، كما له علاقة باليمين المتطرف في الدنمارك بتحريضه على نشر الرسوم المسيئة لرسول صلى الله عليه وسلم، ومحرض دائم ضد وجود المسلمين في أوروبا وهو ما ترجم في العديد من كتاباته كمقاله الشهير حول" الإسلام يكاد يكون غزوا". لتفاصيل أكثر ارجع للموقع الشخصي للمفكر:
http://www.danielpipes.org/

دور الشرطي في العالم إلى إتباع سياسة شن الحروب الاستباقية لدعم إسرائيل ومن أجل نشر الأمركة في العالميين الغربي والإسلامي وإعادة تشكيلها".[1]

الفرع الرابع/ إستراتيجيتي الرئيس بوش: لقد مرت الإدارة الجمهورية للرئيس بوش بمرحلتين هامتين في الشرق الأوسط، وتحدد على ضوء كل مرحلة استراتيجيه توضّح على أساسها العديد من التدابير والإجراءات.

المرحلة الأولى/ إستراتيجية عسكرة العولمة **(Militarization of globalization)** : والمحددة تقريبا من **سبتمبر 2001** حتى **مارس 2003**، وهي مرحلة نشر الديمقراطية بالأسلوب العسكري أو ما يطلق عليها بـ:" **عسكرة العولمة**". ومن مميزات هذه المرحلة أن بوش رسم إستراتيجية عسكرية تهدف إلى تغير الأنظمة السياسية في أفغانستان والعراق، ورفعت وقتها الإدارة الأمريكية شعارات القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وإزاحة صدام حسين من الحكم نظرا لعلاقته بتنظيم القاعدة – كما تدعي طبعا– وغيرها من المبررات التي سوف نتطرق إليها فيما بعد.

فبعد أحداث 09/11 أعلن بوش الحرب على فاعل دولي غير تقليدي، متمثل في تنظيم القاعدة وجميع الدول التي توفر له مكانا أمنا وتمويله، بل أكثر من ذلك حين أكد بوش أن الحرب ليست على أسامة بن لادن– المتهم الأول في الهجمات– والجهاديين الذين ضربوا الأراضي الأمريكية، لكن على كل "شبكات الإرهاب التي لها امتداد عالمي."[2]

في هذا الإطار صاغ بوش رؤية للانتصار في هذا الصراع تتصور أن واشنطن لن تتوقف عن تدمير الخلايا والمنظمات الإرهابية في العالم، بل أن على الدول التي من وجهة نظرها تدعم النشاط الإرهابي أن تختار الوقوف بجانب العالم المتحضر أو الوقوف بجانب الإرهابيين.[3] وهذا انطلاقا من مقولته الشهيرة: " **من ليس معنا فهو ضدنا**".

فالملاحظ في إستراتيجية بوش هذه؛ أنها إستراتيجية جريئة وخطيرة لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية أن رسمت مثلها، حيث لم يلجأ بوش إلى إعادة صياغة توازن القوه العالمي كما فعل والده خلال نهاية الحرب الباردة، أو كما فعل **ريتشارد نيكسون** في أوائل السبعينات، وفي ردّه لم يلجأ إلى تكوين شبكة جديدة من التحالفات كما فعل **ترومان** في بداية الحرب الباردة، ولم يدعو بوش كذلك إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة أو نظام أمن جماعي مثل تلك التي وضعها **فرانكلين روزفلت** تصورا لقيامها على أنقاض الحرب العالمية الثانية. وبدل من ذلك انتهج بوش في طموحه لتأمين أمريكا من خلال تغيير التوجه السياسي لدول تقع في أجزاء بعيدة من العالم، وحين اتضحت

---

[1]– مؤمن الهباء، مرجع سابق، ص251.

[2]- عبد العزيز شادي، المحافظون الجدد والشرق الأوسط: المصادر الداخلية والإقليمية للسياسة الأمريكية : القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية ، 2005، ص.39

[3]- فلينت ليفيريت، تامارا ويسن، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة الثانية لإدارة بوش، ترجمات، عدد14.السنة 2، الصادر في فيفري 2006، ص05

معالم هذه الأجندة السياسية أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن نهج بوش لتأمين المصالح الأمريكية بعد هجمات 09/11 هو التركيز أساسا على الشرق الأوسط، الذي تم تحديده بشكل واسع ليشمل دول عربية وإسلامية.[1]

وبهدف إبراز الأهداف الظاهرة والخفية لإستراتيجية بوش العسكرية، سيكون تركيزنا فقط على الحالـة العراقيـة بهدف توضيح الرؤى أكثر.

الحالــة العراقيــة: ما يهمنا في هذا السياق ليس كرونولوجيا العدوان على العراق، بل وكما أشرنا هو تحديد الأهداف الظاهرة والخفية للإدارة الأمريكية لغزوها للعراق كنموذج يبرز إستراتيجية عسكرة العولمة التي تنتهجها إدارة بوش في حربها ضد الإرهاب.

الأهـــــداف الظـــــاهرة: ويمكن رصدها في النقاط التالية:

1_ امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل: من خلال الاتهام الذي وجه لها وبتواطؤ المنظمة الدولية للطاقة، اعتبر أن العراق يعمل على تطور أسلحة نووية من خلال تقديم معلومات استخباراتية. فقد أشارت وكالة الاستخبارات الألمانية أن العراق سيكون قادرا على تطوير سلاح نووي مابين عامين **2004– 2008.** فامتلاك العراق السلاح يعني أن العراق بلدا نوويا، مما قد يدفعه إلى غزو الكويت ودول خليجية أخرى وإجبارها على الطاعة. كما أنه سوف يعيق جهود أمريكا في فرض سيطرتها على المنطقة وربما تلجأ العراق إلى تسديد ضربات قاضية على الأراضي الأمريكية أو على حليفتها إسرائيل.[2] وعليه كان لابد من إعلان الحرب على العراق لتدمير برنامجها النووي.

2_ علاقة صدام حسين بتنظيم القاعدة: بعد الهجمات عبرت واشنطن عن قلقها من العلاقة التي تربط القاعدة بالنظام العراقي، على الرغم من أن المتتبعين نفوا ذلك على أساس أن تنظيم القاعدة يتميز بالطابع العقائدي في حين أن نظام صدام حسين ذو طبيعة دنيوية، كما أن القاعدة تضع صدام في خانة الحكام المرتدين عن دينهم، إلا أن إدارة بوش وضعت إمكانية قيام تحالف مصلحي بينهما مادام أنه هدفهما هو مواجهة الهيمنة الأمريكية ن من خلال تزويد صدام القاعدة بأسلحة بيولوجية أو كيميائية أو نووية من شأنها أن تستخدمها لتوجيه ضربة قوية للولايات المتحدة التي تعتبرها رأس الأفعى.[3] ومنه كان لزاما قطع الشك باليقين وغزو العراق لقطع أي احتمال تحالف بين الطرفين.

3_ تحرير العراق من النظام الديكتاتوري وإقامة دعائم الديمقراطية: ترى الإدارة الأمريكية أن صدام حسين يمارس الديكتاتورية والتسلط ضد شعبه بإلغاء الحريات السياسية والاقتصادية وانتهاك حقوق الإنسان وإبادة الأكراد وغيرها من السياسات التي دمرت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد بشكل منظم، وأنه لا يتوان في إدخال بلاده في حرب تستنزف قواه وتخرب ممتلكاته على غرار

---

[1] - فلينت ليفيريت، تامارا ويسن، مرجع سابق، ص5.

[2] - برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11سبتمبر،(تر.عماد فوزي شعبي)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004 ، ص39

[3] - المرجع نفسه، ص.41

حرب 8 سنوات ضد إيران وغزوه للكويت 1991. ولذا من واجب واشنطن حماية هذا الشعب من غطرسة صدام الديكتاتورية، وإقامة أسس الديمقراطية في البلاد، حيث أعلنت إدارة بوش أنها تنوي احتلال العراق لمدة عامين على الأقل... ولن يكون مستغربا إذا دامت فترة أطول، ومنه ستكون الديمقراطية العراقية في السنوات القادمة معتمدة بصفة كبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية بهدف حمايتها من التهديدات الداخلية المتمثلة في أتباع صدام وفصائل المقاومة، والتهديدات الخارجية خاصة إيران والعمل على إعادة تعمير عراق ما بعد الحرب خاصة البنية التحتية للبلاد.

الأهـــــداف الخـــفية (الأهداف الإستـــراتيجية) : تتمثل في :

1_ السيطرة على نفط العراق: من منطلق أن النفط هو السلاح الإستراتيجي لأمريكا بهدف التحكم فيه والسيطرة على منابعه في مختلف أرجاء العالم، علما أن العراق يملك ثاني أكبر احتياطي عالمي، مما يجعله محل أطماع أمريكا للمحافظة على ريادتها الاقتصادية وتحريك دواليب مؤسساتها الصناعية الكبرى التي تجعلها رائدة اقتصادية خاصة في ظل الصعود المتسارع للعملاق الصيني[1]. كما أن فهم السيطرة على النفط يجب أن لا يخرج عن سياق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي لا تسمح لأي قوة أخرى – حليفة كانت أم معادية – أن تصبح منافسا للولايات المتحدة وهذا غير مسموح، وعليه تسعى للسيطرة على النفط العراقي والتحكم فيه يجعل أوروبا الغربية واليابان وبقية مستخدمي النفط رهائن في قبضة أمريكا.[2] والنفط مهم لأمريكا من زاويتين أساسيتين :

الأولـــــــــــى: يجب تدفقه نحوها من دون حواجز أو عراقيل.

الثـــــــــانية: يجب ألا يتدفق إلى الآخرين (المنافسين خصوصا)، أي احتكار هذه الثروة.

الواقع أن الاقتصاد الأمريكي سيصبح عاجزا عن المنافسة بشروط التنافس العالمية السائدة الآن. فالاقتصاد الأوروبي سيبدأ في التفوق، وقد حققت الصين معدلات نمو غير مسبوقة وتتجاوز صادرتها أمريكا ب **60 مليار دولار سنويا**، هذه اقتصاديات عملاقة لن يكون فيها الاقتصاد الأمريكي قادرا على منافستها إلا بتغيير شروط المنافسة بالسيطرة مباشرة على نفط الشرق الأوسط (العراق تحديدا) وآسيا الوسطى (بحر قزوين)، إذ يوجد في هذه المنطقة ما بين **20 إلى 30 % من النفط العالمي**، وهي نسبة تكاد تتعادل مع احتياطي النفط في الشرق الأوسط، ومن يمسك بهذه المنطقتين يمسك ما نسبته: **65_70%** من احتياطي النفط العالمي مما يعني التحكم في مصير العالم برمته، وخنق اقتصاد الدول المنافسة. [3]

4_ تأمين الكيان الصهيوني طوال القرن 21: حيث جاء في أحد تقارير التي يصدرها معهد واشنطن بعنوان :"**بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط**" وهو تقرير رئاسي أعده مختصون بارزون يذهب إلى

---

[1] -إبراهيم أبو حزم(وآخرون)، العلاقات الدولية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة دراسات ، العدد13 ، السنة04 ، صيف 2003 ، ص.95

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] - المرجع نفسه، ص66.

اعتبار" أن تغيير نظام العراق هو مفتاح بناء الأمن و السلام في الشرق الأوسط "، وما يلاحظ على هذا التقرير أن أغلب معديه من أصول إسرائيلية، كما عملوا على الترويج بقدرة صدام على تهديد أمن إسرائيل وهو ما جعل إدارة بوش تعرب على أن صدام هو إنسان مغامر كبير لا تضمن أفعاله، مستعد للإقدام على مخاطر ضخمة وسيئة المفهوم انطلاقا من كونه حاكما له كامل الصلاحيات وأفعاله السابقة دليل ذلك حربه مع إيران، أو غزوه للكويت كما ترى أمريكا أن صدام ارتكب أخطاء فادحة في اتخاذ قراراته، ومن الصعب التنبؤ بما سيفعله في المستقبل، فربما يعقد حلفا مع القاعدة لشن هجمات على إسرائيل، خاصة وأنه يرفع شعار مقاومة العدوان والاحتلال الصهيوني لفلسطين ويقدم الدعم المادي والمعنوي منذ بدء الاحتلال حتى إعدامه.[1]

ولعل ما يزيد من فرضية تأمين أمن إسرائيل هو الشعار الذي يحمله الصهاينة ويؤمن به الأمريكان هو:" **حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل**"، وهذا في ظل دعوات المحافظون الجدد منهم نائب الرئيس الأمريكي **ديك تشيني**؛ الذي يؤكد على حرص أمريكا على توجيه ضربة استباقية للعراق وقبله صرح **نتنياهو** معلنا على ضرورة إسقاط النظام العراقي تحت تأييد الشارع الإسرائيلي. وفي هذا السياق يرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة تكساس **هنري كليمنت مور**"**أن إسرائيل هي المستفيدة من كوارث الحروب الأمريكية التي غذتها قلة خبرة الرئيس بوش في تسيير شؤون أمريكا... وذلك تحت ضغط اللوبي الإسرائيلي المكون من اليمين الديني المتضامن مع إسرائيل.**"[2]

فغزو العراق جاء متوافقا مع معتقدات الإنجيليين المقدسة، التي ترى في غزو بابل (العراق) مقدمة لحروب أوسع وتمهد لمعركة هرمجدون–السالفة الذكر–، والتي يؤمن بها اليمين المسيحي المُتصهين إذ يرى أن إسرائيل هي أرض الميعاد التي وعدها الربّ لليهود، ويعتقدون أن ما يجري في فلسطين هي إرهاصات لما يتوقعون أن يحصل من عودة المسيح ليعلن حرباً على قوى الشر، لذلك فإن ائتلاف اليمين المسيحي مع اللوبي اليهودي هو الذي يملي على الإدارة الأمريكية مواقفها من فلسطين، والعراق ولبنان ، سوريا ، إيران ، وبقية دول العالم."[3]

5_ الموقع الاستراتيجي المناسب لإقامة القواعد العسكرية: يشكل موقع العراق إغراء لكل القوى الكبرى التي تسعى للسيطرة على منطقة الشرق الوسط بأكملها، حيث تطل العراق مباشرة على القوى المنافسة للغرب، فهي منطقة محاذية للصين والقريبة من إقليم التبت وهو من سواحل الصين، فالسيطرة على المنطقة يجعلها تتحكم في الصراع داخل الصين، والمنطقة التي تطل على روسيا _ بالرغم من انتكاستها _ مازالت في نظر أمريكا قوة منافسة، والعراق قريبة من الهند وباكستان الدولتين النوويتين،

[1] – طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص.24

[2] - حوار مع هنري مور حول قضايا دولية متعددة، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد 3120، الصادرة في 2010/11/21، ص15.

[3] - عبد العظيم بن صغير، مرجع سابق، ص19.

وكذا إيران التي تسعى لامتلاك السلاح النووي، كما أنها منطقة الجوار التركي، وتركيا ليست ذلك الحليف الذي يؤتمن خاصة إذا دخلت في الاتحاد الأوروبي.[1]

ومنه فواشنطن تسعى لبسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة مهما كان الثمن وتحت أي ذريعة مما جعل **بريجنسكي** يطلق على المنطقة هذه "**ببلقان العالم**" وهي المحور الجيوبوليتكي الذي يجب السيطرة عليه، فجاء احتلال العراق وقبله احتلال أفغانستان كمرحلة انتقالية لا بد منها عند مهندسي الإستراتيجية الأمريكية، من منطلق أنهما يشكلان قاعدة صراع وهيمنة في المستقبل. ونظرا لأهمية موقع العراق الجيواستراتيجي، فإن واشنطن وبهدف إدارة الصراع جيدا في المنطقة على المدى البعيد عملت على:[2]

أولا/ انشاء حكومة موالية لها: احتلال أمريكا للعراق يعني تشكيل حكومة حليفة لها تكون اللبنة الأساسية لتنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة على المدى القريب والبعيد، وخاصة بعد خسارة **شاه إيران** الذي اعتبر درسا مفيدا لأمريكا من جهة، إضافة إلى العلاقات المتوترة مع حليفها الدائم (السعودية)، على خلفية اتهام واشنطن بدعمها للقاعدة ورفضها التعاون في الحرب على العراق من جهة ثانية. فضمان حكومة موالية لأمريكا يحقق العديد من الامتيازات أهمها **ضمان أمن إسرائيل، ضمان تدفق النفط، قطع كل أشكال دعم الإرهاب والقضية الفلسطينية.**

ثانيا /إقامة قواعد عسكرية: إثر سقوط العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي، لجأ هذا الأخير إلى إقامة قواعد عسكرية[3] لتحقيق الأهداف التالية:

*التواجد الدائم في أعماق المنطقة، وفرض سلطتها على كامل التراب العراقي.

*فرض الاستقرار في المنطقة بما يعود بالفائدة على إسرائيل وردع أي مقاومة تتحرك.

*مراقبة إيران عن كثب؛ التي تعتبرها واشنطن أكبر ممول للإرهاب والإرهابيين خاصة دعمها لحزب الله في لبنان والشيعة في العراق وحركة حماس في فلسطين، وتأييد وتدريب عناصر من تنظيم القاعدة والطالبان، إضافة إلى سعيها لامتلاك السلاح النووي.

*محاصرة سوريا التي تعتبرها أمريكا داعما للإرهاب ومساندا فعالا للمقاومة الإسلامية في فلسطين (حركة حماس)، هذه الأخيرة التي تنفذ أعمال إرهابية ضد إسرائيل، كما تعمل على تدريب العديد من عناصر حزب الله اللبناني.

*تدريب وتجهيز الجيش العراقي لضمان أمن وحماية مصالحها بعد خروج القوات الأمريكية من العراق.

---

[1]- إبراهيم أبو حزم، مرجع سابق، ص94.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]- القواعد العسكرية التي تستخدمها حاليا أمريكا هي: مطار بغداد الدولي/ الطليل جنوب العراق قرب الناصرية/ مهبط الطائرات H1 في المنطقة الغربية لمطار بامثور في المنطقة الكردية

*تنشيط الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية خصوصا، من خلال منحها الصفقات الكبرى في إعادة تعمير العراق، والتي تتراوح تكلفتها بين 100 مليار دولار و 1.9 بليون دولار على مدى عقد من الزمن.[1]

6-فرض منطق القطب الأوحد المهيمن على العالم: إن احتلال العراق شكل نكسة خطيرة للقانون الدولي الذي بنته المجموعة الدولية خلال سنوات مضت، على أساس أنه جاء ضد الشرعية الدولية، ومخالف لجميع اللوائح والقوانين والأعراف الدولية، وفي ظل رفض الدول الكبرى على غرار ألمانيا وفرنسا، إضافة إلى تجاوز صلاحيات الأمم المتحدة وانتهاك صريح لميثاقها. لجأت إدارة بوش لأطر جديدة ترقّع بها كل هذه الانتهاكات كحلف الناتو(**NATO**) أو مجموعة الثمانية الصناعية **(G08)** لإقرار قواعد شرعية جديدة، وهذا إن دل فإنما يدل على فقدان الثقة في الهيئة الأممية والعمل على تجاوزها حين تعارض الموقف الأمريكي، وهذا ما أشار إليه المدير التنفيذي لمشروع القرن الأمريكي الجديد **توماس دونيللي** في مقاله بعنوان: "**سابقة العراق: الحفاظ على تسيد الولايات المتحدة ومأسسة الأحادية القطبية**"، بقوله:" **لقد صممت الأمم المتحدة وأقيمت _جزئيا_ لحماية الدول ذات السيادة من التحديات التي مثلتها الشرعية الثورية، وبالتالي أعطيت آليات التدقيق والتوازن (التي من أبرز أمثلتها حق النقض الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن) المبنية على مبدأ سيادة الدول التي ساعدت على ضبط السلوك السوفياتي، وبالتالي حماية النظام الليبرالي الجديد**"، ويرى الكاتب أن تلك الآليات عرقلت الجهود الأمريكية لاستمرار قرار بغزو العراق، وبالتالي فإنها لا تخدم النظام العالمي الجديد كما يراه المحافظون الجدد، وأنه لا بد من إصلاح جدري للأمم المتحدة أو إقامة مؤسسات بديلة عنها تثمن الحرية أكثر من تثمينها للاستقرار، فالولايات المتحدة تسعى للوقوف مع مبدأ سيادة الدول التي تخدم مصالحها، وتعتبره عقبة ينبغي التخلص منها _ كالحالة العراقية _ التي تراها أنها لا تخدم مصالحها.[2]

فإدارة المحافظون الجدد تسعى لإعادة تشكيل العالم بما يتلاءم مع وضعها كقوة عظمى وحيدة، وليست كشريك مع القوى الأخرى، فهي لم تعد راضية حتى على تقسيم مناطق النفوذ مع فرنسا وألمانيا ولا حتى مع دول مجلس الأمن، وهذا ما يمثل قمة التفرد والهيمنة الأمريكية الشيء الذي انعكس على تفردها في تعريف الإرهاب (القضية الأكثر جدلا حاليا على مسرح الحدث الدولي) دون مشاركة المجموعة الدولية أو حلفائها الدائمين، وهذا ما ذهب إليه الناقد الأمريكي **نعوم تشومسكي** حين قال:" **يبدو أن الولايات المتحدة لا تريد أن تعّرف الإرهاب والتعريف الوحيد الذي يمكن استخلاصه من تصريحات المسؤولين الأمريكان هو أن الإرهاب يعتمد على من يطلق الرصاصة؛ إذا كان من يطلق الرصاصة غير أمريكي ويستهدف أمريكيين فالعمل يغدو إرهابا، أما إذا كان الأمريكان**

[1]- William D. Nordhaus, The Economic Consequences of a War with Iraq, NBER Working Paper, No. 936, December 2002, p 02.

[2] - حسين اللموشي، العلاقات الدولية في ظل احتلال العراق، مجلة دراسات، العدد.13 السنة04 ،صيف 2003، ص119

هم الذين يطلقون الرصاصة فتعريف الإرهاب لا ينطبق؛ يعني إذا كانت الرصاصة تنطلق من غيرنا ضدنا فالعمل إرهابي وإلا فلا ".[1]

صفوة القول أن التذرع بمكافحة الإرهاب وما نتج عنها من انتهاك صارخ لسيادة أفغانستان والعراق تعد سابقة خطيرة في العالم، إذ من السهل على أي دولة التذرع بمكافحة الإرهاب (الحرب الإستباقية) أن تنتهك سيادة دولة أخرى بعيدا عن الشرعية الدولية، التي عبر عنها الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي عنان** بقوله "**بأن الحرب على العراق غير شرعية** ".[2]

فالسابقة الأمريكية إذن تعبّر عن قمة التفرد والغطرسة على العالم وهذا ما أطلقنا عليها بعسكرة العولمة **(Militarization of Globalization)**، مما يقدم حجج للحركات الإسلامية عامة والراديكالية خاصة مبررا للجوء إلى العنف وتنفيذ العديد من الأعمال الإرهابية ضد مختلف المصالح الأمريكية المنتشرة في أرجاء العالم، ولعل ربط تنظيم القاعدة مؤخرا في بلاد المغرب الإسلامي إطلاق سراح المختطفين الفرنسيين بخروج القوات الغربية من أفغانستان دليل على ذلك، وقبل هذا التاريخ صرح الرجل الثاني في تنظيم القاعدة **أيمن الظواهري** نهاية 2003:" **أن الأمريكيين في العراق من بعد أفغانستان في كلا البلدين بين نارين، فإذا انسحبوا خسروا كل شيء، وإذا بقوا استمر نزيفهم حتى الموت.**"[3]

المرحلة الثانية: إستراتيجية نشر الديمقراطية كقيمة غربية (الحرية): تقريبا جاءت هذه المرحلة بعدما أدرك بوش أن العسكرة وحدها لا تكفي لتجفيف منابع الإرهاب والتطرف في منطقة الشرق الأوسط من جهة، وكذا تزايد مؤشرات الفشل في استتباب الأمن في **العراق** وقبلها **أفغانستان** من جهة ثانية، إضافة إلى استمرار التهديدات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية من طرف بعض الحركات الراديكالية كتنظيم القاعدة من جهة ثانية. فكان لابد على إدارة بوش رسم إستراتيجية أخرى تختلف تماما عن الأولى قائمة على أساس البحث في العمق على جذور التطرف والإرهاب وأسباب تصاعدهما في المنطقة الشرق أوسطية، فوجد أن غياب الحرية وتفشي الاستبداد من أهم الأسباب، فتقرر إذن نشر الديمقراطية وإرساء معالم التحول الديمقراطي في المنطقة بكاملها، وهو ما أشار إليه الباحث ومستشار الأمن الأمريكي الأسبق **صموئيل ساندي برجز** بقوله: "**فأجندة الحرية التي يقوم بوش بترويجها في الشرق الأوسط تهدف إلى رفع مستوى الحرية والديمقراطية إلى أولوية أمريكية عالية**".[4] كما اعتبر الباحث أن انعدام الحرية والديمقراطية أدى إلى تحميل تلك المنطقة أعباء ثقيلة

---

[1] - حسين اللموشي، مرجع سابق، ص121

[2]- Kofi Annan, Iraq war illegal, BBC NEWS, Thursday, 16 September, 2004, 09:21 GMT 10:21 UK, on line: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3661134.stm

[3]- مايكل شوير، الفوقية الإمبريالية الأمريكية، مرجع سابق، ص19

[4] – صموئيل ساندي (وآخرون)، محاولات واشنطن: الديمقراطية والإسلاميون في الشرق الأوسط ، ترجمات ، العدد11، السنة الأولى ، نوفمبر 2005، ص11.

جدا؛ "**فالنقص في التنمية وعدم توفر قدر متسع من الحرية السياسية لأحزاب المعارضة في تلك المنطقة يؤذي إلى الغضب والامتعاض اللذين تتغذيا منه تنظيمات مثل القاعدة وتنظيمات متطرفة من مثيلاتها**". [1]

وقد جاء في خطاب في **20 جانفي 2005** حول نشر الديمقراطية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير: "**إن رسالة الحرية مهمة إلهية حظي بها الخالق عزّ وجل الولايات المتحدة الأمريكية لنشرها في أرجاء الدنيا بعد أن ملئت ظلما وجورا**".[2] فبوش يتحدث بوضوح عن هدف رسالة الحرية في **03 فيفري 2005** في أحد خطاباته، والتي أصبحت حسب نظره ووجهة نظر **أرييل شارون** المدخل الصحيح لإقامة السلام في المنطقة بدلا من الحديث القديم والممل عن الانسحاب الإسرائيلي، عودة الأراضي المحتلة لأصحابها وعودة الحقوق غير قابلة للتنازل للشعب الفلسطيني.[3]

كما أكد أن العراق هي النقطة المحورية في الشرق الأوسط لبدء عملية النشر بقوله: "**إن التزامنا في نشر الحرية خصوصا في الشرق الأوسط بدأ يظهر في العراق، وهذا ما يفسر سبب اختيار الإرهابيين لهذا البلد العراق مكانا للعرب، وانتصار الديمقراطية في العراق سيقوي حليفا جديدا في الحرب على الإرهاب، ويلهم الإصلاحيين الديمقراطيين من دمشق إلى طهران ويجلب المزيد من الأمل والتقدم إلى منطقة متوترة ومن ثم يزيل التهديد الذي يتربص بحياة أطفالنا وأحفادنا، إنكم أيها الأمريكيون تعرفون روح الحرية، لأننا نتقاسمها.**"[4] وقد طمئن بوش الشعب العراقي في خطاب لطلبة الكلية الحربية التابعة للجيش الأمريكي؛ مؤكد على هدفه المتمثل في توفير الحرية لهذا الشعب، بقوله:" **أنا أرسلت القوات الأمريكية للعراق للدفاع عن أمننا، وليس البقاء كقوة احتلال، وجعل الشعب العراقي حرّ....**"[5]. وانتقد الحكام العرب والحكم الشمولي الذي يميز أنظمتهم قائلا: "...**إن السياسة الأمريكية في المنطقة لم تعد تتجه نحو دعم الاتجاه الشمولي تحت اسم الاستقرار والارتقاء بالأمل يتطلب فكرا جديدا (...) إن الحكم الشمولي ليس إحدى الموجات التي ستسود المستقبل، إنه النزع الأخير لماض شائن**". كما هاجم بوش في خطابه هذا كل من سوريا وإيران واعتبرهما مفرخة للإرهاب والإرهابيين قائلا:" **إن سوريا وإيران لديهما تاريخ طويل في دعم الجماعات الإرهابية العازمة على زرع الانشقاق والفوضى في الشرق الأوسط (...) وعليهما الاتجاه إلى تطبيق إصلاحات ديمقراطية.**"[6]

---

[1]- صموئيل ساندي (وآخرون)، مرجع سابق، ص11.

[2] -المرجع نفسه، نفس الصفحة

[3]- مايكل شوير، الفوقية الإمبريالية الأمريكية ، مرجع سابق، ص27.

[4]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[5] -ELISABETH BUMILLER, THE REACH OF WAR: THE PRESIDENT; Bush Lays Out Goals for Iraq: Self-Rule and Stability, The New York Times, May 25, 2004.

[6] - صموئيل ساندي (وآخرون)، مرجع سابق، ص28.

على الرغم من أن بوش يسعى لتكريس إستراتيجية نشر الديمقراطية بعد أن فشل في إستراتيجية العسكرة سالفة الذكر، إلا أنه عاد وهدّد جميع الدول التي لاتلتزم بالقانون وتدعم الإرهاب أو تسعى لحيازة أسلحة دمار شامل في خطاب له في منتصف شهر **سبتمبر2005** وهذا التهديد ينمّ عن فكر القوة المهيمنة على إدارة المحافظون الجدد والذي لا يمكن التخلص منه، وأن التلويح بنشر الديمقراطية ما هي إلا وسيلة لذرّ الرماد في العيون كما يقول المثل العربي، وهو ما سيتضح لنا فيما بعد في الانتقادات التي وجهت لإستراتيجية نشر الديمقراطية، فضلا عن خطابه التهديدي الذي قال فيه: "**كلنا أمل أن ينمو الشرق الأوسط باتجاه الحرية الديمقراطية وعلينا أن نحارب الإرهاب بالحرية، وأن نوجه رسالة واضحة إلى حكام الأنظمة الخارجة عن القانون التي تدعم الإرهاب، وتواصل حيازة أسلحة الجريمة الشاملة، بأننا لن نسمح لهم بتهديد السلام والاستقرار في العالم بأي شكل من الأشكال**". [1]

هذه باختصار مقتطفات من بعض خطابات بوش التي تعبر عن مضمون إستراتيجية نشر الديمقراطية المزمع تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: **هل فعلا هدف بوش هو نشر الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط وتخليص المنطقة من الحكام المستبدين وتجفيف منابع الإرهاب وترقية حقوق الإنسان لشعوب المنطقة** ؟ الإجابة تكمن في مجموع الانتقادات التي وجهت لهذه الإستراتيجية ومنها:

1_ لماذا الاهتمام بالشرق الأوسط تحديدا، وهل هذه المنطقة وحدها في مناطق كل العالم يحكمها الحكم الشمولي، وهل وحدها المصدر الرئيسي الذي ينبع منه الإرهاب والتطرف؟ أكيد لا. وبالتالي فنية بوش ليس نشر الحرية، بل هناك نوايا خفية أخرى كالتي تطرقنا إليها في الحالة العراقية، إضافة "إلى أن الاهتمام الزائد من قبل المحافظين الجُدد، يعود إلى علاقتهم الوطيدة باللوبي اليهودي وباليمين المسيحي المتطرف" [2]. وهو ما سنعالجه في المطلب الموالي.

2- كما أن ما يثبت عدم صدقية الإستراتيجية هو اعتبار المحافظون الجدد أن الشرق الأوسط برمته يعيش أزمة فقدان الشرعية، والتي تكون انعكاساتها وخيمة على المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال السيناريوهات التالية :

1_ قيام دولة الخلافة الإسلامية.

2_ تقاسم الدول الكبرى للسيطرة على المنطقة.

3_ قيام أنظمة إسلامية متعددة.

4_ أن تعم الفوضى في المنطقة برمتها.[3]

---

[1] - مؤمن الهباء، مرجع سابق، ص.29

[2]- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظين الجدد والواقعية، مرجع سابق، ص39 .

[3] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

فجميع هذه السيناريوهات وإن تحقق إحداها فستكون تداعياته خطيرة على الأمن القومي الأمريكي، وتهدد بفقدان السيطرة على منابع النفط وغيره من المصالح لذا لابد من حلحلة أزمة النظم السياسية العربية بشكل تدريجي. ومنه فالبحث عن علاج لأزمة النظم في الشرق الأوسط لا يعود لسواد عيون تلك النظم أو عطفاً على الاستبداد التي تعيشه شعوب تلك المنطقة، وإنما هو مجرد تضليل استراتيجي وذريعة لاختراق الأنظمة بهدف حماية المصالح الأمريكو – صهيونية في المنطقة.

3_ انتقاد بعض المتتبعين مصطلح "رسالة الحرية" كما يسميها بوش في حد ذاتها من منطلق :

_ أنها رسالة تبشيرية: خاصة عندما يتكلم بوش عن دوره في نشر الحرية كما لو كان رسول الحرية أو المسيح الجديد، الذي سيخلّص العرب والمسلمين من شرورهم ويحقق لهم الخير والسلام، في المقابل نسي أو تناسى بوش أن الإسلام هو دين الأمن والسلام.

_ أنها رسالة وصاية: حيث أن إدارة بوش تُنصّب نفسها وصية على شعوب العالم العربي والإسلامي في حين أن جوهر التغيير ينبع من الداخل وليس من الخارج، وإن كنا لا ننفي تأثير العوامل الخارجية، مصداقا لقوله تعالى:" **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**".

4_ على الرغم من قناعة الإدارة الأمريكية من أن غياب الديمقراطية يسهم بشكل أساسي في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظاهرة التطرف والإرهاب في العالم العربي والإسلامي، كما أن دعم واشنطن لبعض النظم غير الديمقراطية يعزز مشاعر الكراهية والعداء لأمريكا، ويجعل الحركات الراديكالية تستهدف مصالحها ورعاياها، فضلا عن بروز موضوع الديمقراطية في الوطن العربي في الخطاب السياسي الأمريكي في مرحلة ما بعد 09/11 ، إلا أنه لم يتم ترجمة كل ذلك إلى خطط فاعلة على أرض الواقع للاعتبارات الآتية:

1_ أن تطبيق الديمقراطية بصورة حقيقية في الأنظمة العربية من شأنه أن يساعد على وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة، خاصة أنها تمثل المعارضة الأبرز، والمعروف عنها المواقف المعادية لإستراتيجية أمريكا في المنطقة خاصة انحيازها لإسرائيل، كما أنها ترفض تبعية النظم الحاكمة إلى الولايات المتحدة والغرب عموما. فواشنطن تفضل بقاء الوضع كما هو عليه واستمرار النظم غير الديمقراطية في الحكم، حتى وإن كانت استبدادية بهدف حماية مصالحها، عوض قيام نظم ديمقراطية قد تؤثر سلبا عليها، وهذا ما حدث فعلا في دول **كباكستان، كازاخستان وأوزبكستان** وعديد الدول العربية التي لا يمكن بحال من الأحوال القول بأنها محكومة من قبل نظم ديمقراطية.[1]

2_ كما أن إدارة بوش التي تدعي نشر الديمقراطية هي أول من داست عليها وأثرت على مصداقيتها؛ إذ سقطت في أول اختبار واضح، عندما ألحت على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الأراضي الفلسطينية تحت سمع ومراقبة الخبراء الدوليين، وفعلا تم إجراء الانتخابات ونالت احترام وثقة العالم في شفافيتها، لكن الذي حدث هو تنكر واشنطن لنتائجها بسبب فوز **حركة المقاومة الإسلامية**

[1]– رائد العزاوي، أمريكا والإسلام والإرهاب، القاهرة : مكتبة مدلولي، 2009 ، ص86.

(حماس) أو بالأحرى فوز المنظمة الإرهابية حماس بالمنظور الأمريكو– صهيوني، وهي الحركة التي لا يُعترف بها أصلا في العملية السياسية. عندها لم يتذكر بوش وحلفاؤه في تلك اللحظة أن اختيار أو فوز حماس هو عمل ديمقراطي يعبّر عن إرادة وحرية الشعب الفلسطيني وهي ذاتها الحرية التي يسوق لها بوش. وفعلا تم رفض تلك الانتخابات رفضا قاطعا لأنها لا تعبر عن إرادة أمريكا وإسرائيل، الأمر الذي جعل الكثير يعلق على أن" **ديمقراطية بوش هي ديمقراطية مصطنعة أو ديمقراطية مصلحية**".

صفوة القول أن إستراتيجية نشر الديمقراطية أو "رسالة الحرية" لم تجد بدورها صدى واسع في المنطقة العربية حتى وإن كانت تحمل بعض الدلالات الإصلاحية، إلا أن جوهرها كان **ميكيافليا** بالأساس لاعتبارات عدة أبرزها؛ أنها لم تراعي الخصوصيات الحضارية خاصة عندما تسعى لتغيير منظومة القيم والمبادئ الأساسية للدين الإسلامي في ركن الجهاد ظنا من الإدارة الأمريكية أنها ستقضي على الفكر الجهادي، في حين أن الأسباب أعمق وأشمل من ذلك بكثير. أما عن نشر الديمقراطية في بعدها السياسي سيتم التركيز عليها في الفصل الأخير من الدراسة.

المطلب الثاني: الإرهاب الإسرائيلي/ يركز هذا المطلب على الدور الذي تلعبه إسرائيل في إثارة مشاعر المسلمين من خلال الانتهاكات المتتالية على المسجد الأقصى والمجاز المرتكبة في حق الفلسطينيين وفي حق الدين الإسلامي الحنيف سواء داخل الأراضي المقدسة، أو في مختلف مناطق العالم التي ينشط فيها اللوبي اليهودي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتتواجد فيها الجالية العربية المسلمة، الشيء الذي يزيد من حالة الكراهية والعداء في نفوس المسلمين عامة والحركات الإسلامية الراديكالية خاصة، مهددة هذه الأخيرة برد الفعل والانتقام من كل ما له علاقة بإسرائيل، وهذا ما يجعلنا نعتبر أن الإرهاب الإسرائيلي عامل وفاعل رئيسي في نمو وتطور العملية التوصيفية خاصة الحركات التي تبنت خيار المقاومة على غرار حماس وحزب الله. وهو ما سنحاول معالجته وفقا للفروع التالية:

الفرع الأول/ المرجعيات الدينية والفكرية: إن فهم حقيقة المجازر والترهيب والتقتيل الإسرائيلي لا يتأتى لنا إلا بالرجوع إلى الخلفيات الفكرية والعقائدية لهذا الكيان الغريب أو شعب الله المختار حسب وجهة نظرهم. وكيف أنهم يفسرون معظم ممارساتهم الإرهابية في حق الشعب الفلسطيني تفسيرا دينيا مقدسا، وأن الرب هو الذي أمرهم بالقتل من أجل الأرض المقدسة، وغيرها من المعتقدات التي ما أنزل الله بها من سلطان، والأخطر من ذلك هو مدى قناعة صناع القرار في تل أبيب بهذه المعتقدات بل أكثر من ذلك هو العمل على تطبيقها ميدانيا وحرفيا.[1]

أولا/ المرجعيات الدينية: أ/ العهد القديم(الكتاب المقدس): يطلق عليه القديم لكي يميز عن العهد الجديد الذي يؤمن به النصارى، أما قدسيته فتأتي من اعتقادهم أنه الكتاب أنزل على نبيهم موسى(عليه السلام) ويضم العهد القديم ما يلي:

[1] - محمد عمر الحاجي، همجية الكيان الصهيوني، سوريا: دار المكتبي للنشر والتوزيع، 2004، ص13.

1_ **التوراة(الناموس):** المعروف أنه الكتاب السماوي المنزل على سيدنا موسى(عليه السلام) لقوله تعالى:" **إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم به بين النبيون**"[1]، وتعني كلمة التوراة بالعبرية: الهداية والإرشاد، ويتكون من خمسة أسفار هي(**سفر التكوين، سفر الخروج، سفر اللاويين (الأحبار)، سفر العدد، سفر التثنية**)، ولكن للأسف تعرض للتحريف والتزوير خاصة فيما يتعلق بالأمور التي لا تناسبنهم ولا تخدم مصلحتهم، كحذف المبشرات التي تدل على ظهور آخر الأنبياء والمرسلين، لقوله تعالى:" **الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل**"[2]، أيضا أنهم لم يعملوا على تطبيق تعاليمه وأوامره في واقعهم الحياتي .

2_ **الأنبياء:** هي مجموعة من الأسفار المنسوبة لبني إسرائيل، أهمها: سفر شيوع، سفر القفاة، سفر صموئيل، سفر الملوك، سفر إشعيا، سفر عاموس، سفر عويديا...

3_ **الكتابات:** وتتألف من أسفار عدة منها: سفر المزامير، سفر الأمثال، سفر الجامعة، سفر أحبار اليوم...

ب/ التلمود: من أبرز المقدسات اليهودية على الرغم من أنه ليس كتابا سماويا كالتوراة، وقد ثم وضعه من طرف عدد من اليهود، ويعتبرونه بمثابة شريعة شفوية أعطيت لموسى عليه السلام على طور سيناء!، ثم سلمت لهارون وأليعازر وشيوع، ثم انتقلت إلى الأنبياء، ومن ثم إلى أعضاء المجتمع العظيم _ وهو المجتمع الذي يضم سبعين حبرا من أحبارهم ومهمتهم قيادة حياة اليهود الدينية وغير الدينية _، لكن الأمر الغريب فيما يخص التلمود هو أن الحاخامات وضعوا حول تلك التعاليم هالة من القدسية، وينقسم التلمود إلى:

_ المشناة : وهو الأصل (المتن). وهي أول لائحة قانونية وضعها اليهود لأنفسهم بعد التوراة جمعها يهوذا هاناسي حوالي200م

_ جمارا : شرح مشناة. وتنقسم إلى اثنان هما: جمارا أورشليم **(فلسطين)**، وجمار بابل(**العراق**) وبالتالي ليس غريبا أن نجد اليهود أول من دعوا إلى غزو العراق وإسقاط حكم نظام صدام حسين لأنهم يعتبرون العراق أو ارض العراق مهم جدا وهم أحق بها حسب تلمودس جمارا.

وعن قداسية التلمود الذي يعتبر القوة الروحية والأخلاقية المثمرة عن الحياة اليهودية، وذلك بعد التوراة من وجهة نظرهم. وهذا ما أشار إليه الدكتور فابيان:" **الحياة اليهودية حتى اليوم مؤسسة _ إلى حد كبير _ على التعاليم والأسس التلمودية، فطقوسنا وكتاب صلاتنا واحتفالاتنا (...)، وأسس أخرى مستخرجة من التلمود، والتلمود هو الذي تعزى إليه الصفات التي يتميز بها اليهود**".[3]

---

[1] - القرآن الكريم، سورة المائدة ، الآية 44.

[2] - القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية157

[3] - محمد عمر الحاجي، مرجع سابق، ص18

ج/ برتوكولات حكماء صهيون:[1] هو عبارة عن مجموعة من المحاضرات ألقاها حكماء اليهود على أعضاء المؤتمرات اليهودية التي عقدها اليهود لتجميع أنفسهم، ووضع خطة للسيطرة على العالم، يعود تاريخها إلى عهود قديمة، لكن لم تعرف إلا في القرن **19م**. وقد تضمن أول بروتوكول "ضرورة الإرهاب وحتميته للنجاح في حكم وإدارة العالم ذوي الطبائع الفاسدة من الناس أكثر من ذوي الطبائع النبيلة، إذن فخير النتائج في حكم العالم ما ينتزع بالعنف والإرهاب، وأن السياسة لا تتفق مع الأخلاق في شيء والحاكم المقيد بالأخلاق ليس سياسي بارع، وهو لذلك غير راسخ على عرشه".[2]

ومن أهم ما جاء في تلك البروتوكولات نجد:

_ " إن جواز المرور لدينا هو القوة والكذب والإدعاء، وإن حقنا في قوتنا، لا عيب في أن تكون جاسوسا أو دساسا، بل هذه فضيلة."

_" لقد عبثت أيدينا في التشريعات وفي سن القوانين وتنفيذها، وتدخلنا في شؤون الانتخابات، وفي الصحافة وأداة النشر وفي توجيهها والسيطرة عليها. "

_ "إن دولاب الأعمال المختلفة في الحكومات كافة يسير بقوة الآلة التي نديرها بأنفسنا، وهذه الآلة هي الذهب."

_ " يجب أن تكون الصحافة تافهة كاذبة بعيدة عن الحق، إنها تعمل لتحريض ولإثارة المشاعر التي نحن في حاجة إليها من أجل أهدافنا، ولا يمكن أن يصل إعلان إلى الجمهور دون أن يمر على رقابتنا."

_ لقد ذكر الأنبياء أن الله اختارنا بنفسه لنحكم العالم كله، وبهذا أمدنا بنوع من النبوغ يتفق مع مهمتنا هذه وينسجم معها.

_ يجب أن لا نتردد لحظة في أعمال الرشوة والخديعة والخيانة إذا كانت تخدم أغراضنا.

_ إن الغاية تبرر الوسيلة، وعلينا ونحن نضع خططنا ألا نلتفت إلى ما هو خير وأخلاقي بقدر ما نلتفت إلى ما هو ضروري ومفيد.

_ إن المحفل الماسوني المنتشر في كل أنحاء العالم في غفلة كقناع لأغراضنا، والمسيحيون في خستهم الفاحشة يساعدوننا على استقلالنا، يجب علينا أن نحطم كل عقائد الإيمان، وتكون النتيجة المؤقتة لهذا هي إثمار الملحدين.[3]

---

[1] - عقد زعماء اليهود ثلاثة وعشرون مؤتمرا منذ مؤتمر بال في سويسرا 1897، الذي ترأسه زعيمه الأول هرتزل ، وفيه وضع مع حوالي 300 من أغنى حكماء صهيون الممثلين لـ:50 جمعية يهودية خطتهم السرية لاستعباد العالم ، وأخر هذه المؤتمرات : مؤتمر القدس الأول:1951/08/14، وكانت القرارات سرية للغاية. للتفاصيل أكثر راجع الكتاب: الخطر اليهودي وبروتوكولات حكماء صهيون،(تر: محمد خليفة التونسي)، دار لترات بمصر،1951

[2] - زكي علي السيد أبو غضة، الإرهاب في اليهودية والمسيحية والإسلام والسياسات المعاصرة ، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،2002 ، ص.78.

[3]- محمد عمر الحاجي، مرجع سابق، ص ص22_25

علاقة اليهود بالمسيحية: تؤمن المسيحية كدين، والسياسيون الغربيون كمسيحيين، بما جاء في سفر حزقيال عن نهاية العالم ومعركة هرمجدون ثم البعث الألفي للمسيح، لذلك فهم يعملون على تقديم يد المساعدة لليهود خاصة فيما يتعلق بتجمعهم في الأرض المقدسة(فلسطين) وقيام دولة إسرائيل. وهذه المساعدة ليست لغرض المساعدة فقط، وإنما هو واجب ديني وأخلاقي يقع على كل مسيحي يؤمن بالتوراة خاصة في:

_ إن الله وعد إبراهيم في سفر التكوين بالإمتلاك له ولنسله فقال:" **في ذلك اليوم اعقد ميثاقا مع إيرام قائلا: أعطي لنسلك هذه الأرض من نهر العريش إلى النهر الكبير نهر الفرات، أرض القينيين والقتريين والقدمونيين والحيثيين والفرزيين والرفائيين والأموريين والكنعانيين، والجرجاشين، واليبوسيين.**"[1] ويعني ماجاء في سفر التكوين أن الإله وعد اليهود بميراث أرض ووطن هم الأولى به، إضافة إلى دعوتهم إلى التجمع في أرض الميعاد كما جاء في سفر أشعياء، وغيرها من المعتقدات التي يؤمن بها المسيحيون، ويقدسونها في بعض الأحيان أكثر من معتقداتهم على غرار معركة هرمجدون وهذا ما قاله الرئيس الأمريكي السابق **رونالد ريغان:**" **إن سفر حزقيال رأى في العهد القديم المذبحة التي ستدمر عصرنا**"، ثم تحدث بتركيز عن **ليبيا** ،" وأصر أن في ذلك إشارة إلى يوم (هرمجدون) لم يعد بعيدا..."[2]

كما تحدثت الكاتبة **جرس هانسل** في كتابها **(النبوءة والسياسة):**" **إننا نؤمن كمسيحيين أن تاريخ الإنسانية سوف ينتهي بمعركة تدعي(هرمدجون) وأن هذه المعركة سوف تتوج بعودة المسيح الذي سيتحكم بعودته على جميع الأحياء والأموات على حد سواء**" [3]، نفس الطرح ذهب إليه الرئيس الأسبق **جيمي كارتر** قائلا:" **إنني أقدس الإله الذي تقدسونه، ونحن كمسيحيين ندرس التوراة التي تدرسونها (...) إن الحفاظ على بقاء إسرائيل لا يدخل في نطاق السياسة إنه واجب أخلاقي** ".[4]

إضافة إلى خطاب بوش الذي ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي في: **15 ماي 2008** بمناسبة الذكرى الستين لاستقلال إسرائيل، ومن أهم ما جاء فيه: "**التحالف بين حكوماتنا لا يمكن كسره وصداقتنا أعمق من بنود أية اتفاقية، إنها مؤسسة في الروح المشتركة لشعبنا ... إنها رابطة الكتاب المقدس، رابطة الروح، عندما نزل ويليام بلاد فور من سفينة ماي فلاور في عام 1620 ردد مقتطفا من سفر أرميا:" هيا لنعلن أن صهيون هي كلمة الله"(...) إن مؤسسي بلادي رأوا أرض ميعاد أخرى ومنحوا بعضا من مدنهم أسماء مثل: بيت لحم وكنهان الجديدة... ومع الوقت أصبح كثير من الأمريكيين دعاة متحمسين لدولة يهودية.** "[5]

---

[1] - زكي علي السيد أبو عضة، مرجع سابق، ص112.

[2]- المرجع نفسه، ص117.

[3]- المرجع نفسه، ص118.

[4]-المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[5]- عبد المؤمن الهباء، مرجع سابق، ص40.

فهذه التصريحات والخطابات إن دلت فإنما تدل على العلاقة الوطيدة التي تربط اليهود بالمسيح، إن لم نقل أنهما وجهين لعملة واحدة، وما خطاب بوش إلا تأكيدا عن تلك العلاقة التي جعلت وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق يصف هذا الخطاب:" **بأنه خطابٌ صهيونيّ بكل معنى الكلمة، وكأنه عضو في حزب ديني إسرائيلي**". [1] فالرئيس الأمريكي **بوش** وغيره من الرؤساء الأمريكان، والباحثين والكثير من رجال السياسة والفكر والدين الأمريكيين الذين يدعمون إسرائيل يطلق عليهم "**المسيحيون الصهيونيين**" يمارسون ضغوطا على صناع القرار في واشنطن وفي العديد من الدول الغربية من أجل دعم اليهود في إقامة كيان لهم في أرض فلسطين أو تقديم المساعدات والتنازلات لهم. وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الخاص باللوبي اليهودي في أمريكا ودوره في التأثير على الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي.

ثانيا/ المرجعية الفكرية: تعتبر الحركة الصهيونية الرافد الفكري الأساسي للدولة اليهودية وتعرف الحركة الصهيونية بأنها "هي حركة سياسية ظهرت في العصر الحديث تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين باعتبارها أرض الميعاد، وكلمة "**صهيونية**" هي لفظة أخذها المفكر اليهودي **ناثان برنباوم** نسبة إلى جبل صهيون الذي يقع جنوبي غرب القدس، ويعتقد اليهود أن المسيح المخلّص سيأتي آخر الأيام ليعود بشعبه على أرض الميعاد ويحكم العالم من جبل صهيون، وقد حوّل الصهيونيين هذه المعتقدات إلى برنامج سياسي، كما حوّلوا الشعارات والرموز الدينية إلى شعارات دنيوية سياسية".[2]

وتعرّف أيضا:" **بأنها حركة سياسية عنصرية استيطانية، قامت في الأساس على فكرة أن فلسطين هي أرض الميعاد، وبخلاف كونها عقيدة سياسية، فغن لها شقا دينيا باعتبارها مرتبطة باليهودية، وحتى اسمها له دلالة مأخوذة من جبل صهيون في موقع قريب مما يعتقدون أنه مكان هيكل سليمان القديم في القدس أو ج صبل الهيكل** ".[3]

فرغم تنوع المدارس الصهيونية (يمينية، يسارية، اشتراكية، رأسمالية) إلا أن المقولة الأساسية التي ظلت تستند إليها جميع التيارات الصهيونية هي أن اليهود المتشتتين في العالم يشكلون أمة متكاملة توجد في الشتات أو في المنفى بعيدة عن أرضها الحقيقي أرض الميعاد (فلسطين).

تعود جذور الصهيونية اليهودية إلى **تيودور هرتزل** الذي يرى أن اليهود عبر العالم يشكلون شعبا واحدا منفصلا، وبأنهم غير قابلين الاندماج في الأمم التي يعيشون بين سكانها الأصليين، نظرا للعداء بين الطرفين، فهو يقترح الحلول بضرورة وضع حد نهائي لهذا العداء وذلك على النحو التالي:

_ رفض الاندماج في المجتمعات غير اليهودية.

_ إنشاء دولة يهودية يتجمع فيها كل يهود العالم.

---

[1]- عبد المؤمن الهباء، مرجع سابق، ص39.

[2]- هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل، القاهرة: دار الشروق،1997 ، ص156.

[3] - مؤمن الهباء، مرجع سابق ،ص.39

فهذه الدولة ينبغي إقامتها في مكان خال في بادئ الأمر، ثم أكّد تفضيله لأرض فلسطين بهدف اجتذاب "عشاق الصهيونية" لأنها أرض مقدسة، وجاء إعلان أو **وعد بلفور 1917** الذي أعلنت فيه الحكومة البريطانية أنها تؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ليستغل بعض القادة الصهاينة هذا التأييد بإبادة السكان الأصليين والعمل على إلغاء الوجود الفلسطيني وبسط سيادة الدولة اليهودية.[1] وما المجازر والانتهاكات المرتكبة يوميا في حق الشعب الفلسطيني الأعزل، واستمرار سياسة بناء المستوطنات رغم التنديد الدولي واغتصاب وهدم الأملاك الفلسطينية إلا دليل على الضوء الأخضر الممنوح لإسرائيل من طرف القوى الكبرى خاصة أمريكا وبريطانيا إلى يومنا هذا، وهذا رغم ما يقال في أروقة الأمم المتحدة من رفض وتنديد أو اعتراض، إلا أنها تبقى جمعها مجرد بروتوكولات دبلوماسية –إن صح القول–للاستهلاك الإعلامي وتضليل الرأي العام، لا تصل إلى حد الفعل أو إنزال عقوبات ضد إسرائيل بهدف الحد من تمردها على منظومة القوانين والأعراف الدولية.

فقد عمدت الصهيونية اليهودية على تبرير سياسة الإبادة ضد الشعب الفلسطيني عن طريق القراءة الانتقالية لنصوص التوراة المحرفة _ طبعا_ كما لجأت كذلك إلى" أدلجة الفكر" بما يخدم مصالحها، حيث اتخذ **مجمع سنودس** في نهاية القرن **20** والمكون من **30 حاكما** المنعقد في **برشلونة** برئاسة **بن غزرا**، قرار يقضي بتحريم على كل يهودي دون سن **25 سنة** من العمر قراءة كتب أخرى بغير كتب اليهود **(التوراة والتلمود)**.[2] والهدف واضح من ذلك هو محاولة تنشئة الفرد الإسرائيلي تنشئة توراتية تلمودية بالأساس تجعله مقتنع كل الاقتناع بمحتواهما، وكذا محمي من تهديدات محتملة تشوش على عقيدته. وكان من أبرز أساليب الحركة الصهيونية هو اللجوء إلى النصوص التوراتية بهدف تبرير أمرين في آن واحد هما :

1. التوسع المستمر للحدود.
2. الطرق التي تتبعها الدولة من التقتيل والإرهاب.

في هذا السياق تم رسم حدود إسرائيل استنادا لنصوص توراتية تقضي بضم أراضي إسرائيل خمس مناطق هي:

1. **جنوب لبنان حتى نهر الليطاني (أو ما يسمى بالجزء الشمالي من إسرائيل الغربية).**
2. **جنوب سوريا.**
3. **شرق الأردن (أو ما يعرف اليوم بالأردن).**
4. **فلسطين (أو ما يدعوها بأرض الانتداب البريطاني)**
5. **سناء (الصحراء المصرية).**[3]

---

[1]- روجيه غارودي، الصهيونية اليهودية، (د.د.ن)،(د.ت.ن)، ص 2.

[2]- المرجع نفسه، ص.03.

[3] – المرجع نفسه، ص02.

كما قامت الصهيونية بتحديد أرض الميعاد ابتدءا من نهر الفرات ونهر النيل وذلك حسب التوراة اليهودية _ سفر الأعداد_، وهكذا أو في ظل المفهوم المطاطي للحدود تستعين الحركة الصهيونية دائما بالتوراة لإضفاء الشرعية الدينية والقداسية على أي عدوان مبيت، أو بتبرير أي إلحاق أو ضم للأراضي الحدودية.

بالإضافة إلى التوراة؛ يؤكد المفكر **غارودي** على دور"**الخيال المرضي**" كما سماها لتحقيق مزيد من التوسع الصهيوني على الأراضي العربية، حيث لا يكتفي مثلا باحتلال لبنان، بل يتم تقديس المذابح والمجازر المرتكبة في حق العزّل والأبرياء، وهو أمر ضروري وحتمي لنصرة القضية من وجهة نظر الصهاينة المتشددين المتطرفين، ولعل ما يفسر لنا بشاعة المجازر المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني كمجازر **صبرا وشاتيلا، ومذابح دير ياسين** ... والاعتداءات الإرهابية على الدول المجاورة سوريا، ولبنان ... كلها مبررة في إحدى النصوص التوراتية: "**إن من هذه الشعوب المعطاة إليك من ربك التي لن تدع مخلوقا حيا يعيش فيها (من غير اليهود، بل ستجعلها محظورة مع الحيثيين والعموريين والكنعانيين والخريزين الذين استبدهم جميعا كما أمرك مولاك).** "[1] فهذه الهالة الدينية كانت مصدر تأثير حتى على الدول الكبرى **كفرنسا؛** عندما صرح المرشح للرئاسة الفرنسية **ادوارد مالا دور عام 1995** قائلا: "**إن القدس هي روح إسرائيل، وان اليهودية هي الدين الوحيد الذي أراد الله من خلاله أن يتجسد الإيمان به على الأرض (...) كما أن القدس تخص اليهود أكثر مما تخص بقية الأديان (...) علينا دين للشعب اليهودي لأننا تركناه يستشهد في الحرب العالمية الثانية.**"[2] وقد دعم هذا الطرح الرئيس **بوش** الابن بقوله: "**إن استقلال إسرائيل تأسس على الحق الطبيعي للشعب اليهودي في تقرير مصيره، وأنه أكبر من مجرد تأسيس بلد جيد، إنه كان الفداء لتحقيق الوعد القديم الممنوح لإبراهيم وموسى وداوود وطن لشعب الله المختار بني إسرائيل**".[3]

صفوة القول أن الخلفية الدينية والفكرية لصناع القرار في إسرائيل تسيطر بشكل محوري على تفكيرهم ومعتقداتهم، بل تعتبر حجر الزاوية في بناء أي إستراتيجية كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية في المنطقة الشرق أوسطية، كما أن طغيان هذا التفكير هدفه إضفاء نوع من القداسة على جرائمهم الإرهابية في حق أصحاب الأرض من جهة، وكسب المزيد من الدعم والتأييد للرأي العام المحلي والدولي لمختلف اعتداءاتهم من جهة ثانية، وإسكات كل الأصوات المنتقدة لسياستها داخليا وخارجيا بدعوة مخالفة تعاليم التوراة والتلمود أو معاداة السامية من جهة ثالثة، مما يعني هذا تفسير كل مجازر الإرهاب الإسرائيلي قائم على أساس عقائدي مما جعله يظهر بأكثر همجية وشراسة، وهذا

[1] – روجيه غارودي، مرجع سابق، ص03.

[2] - أحمد منصور، الاختراق الإسرائيلي للعالم العربي، بيروت : مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998 ، ص.105

[3] - عبد المؤمن الهباء، مرجع سابق ، ص39.

ما لاحظناه في الحرب الأخيرة على غزة، وهو ما سنتطرق إليه كذلك في الفرع الأخير من هذا المطلب .

الفرع الثاني/ الدعم الأمريكي لإسرائيل: أسالت هذه القضية الكثير من الحبر عند المختصين والباحثين، وحتى من المعارضين والمؤيدين لإسرائيل عن أسباب وخلفيات الدعم اللامشروط من طرف واشنطن لتل أبيب، بل أصبح الحديث عن هذه القضية من المحرمات خاصة داخل الدوائر العلمية كالأكاديمية، وصلت حتى مطالبة اللوبي اليهودي من الكونغرس تبني مشروع قانون ينص على مراقبة كل ما يقوله أساتذة الجامعات حول إسرائيل، وجاء ذلك بالخصوص على إثر التقرير أو الدراسة الجريئة التي كتبها كل من **(Walt , Mersheimer)** حول:

(The Israel lobby and U.S foreign policy). [1] فمن تداعيات الدراسة عليهما أنهما تم فصلهما من جامعتا **هارفارد وشيكاغو** على التوالي وتنصل الجامعتين من أي مسؤولية حول هذه الدراسة بحجة تجاوزها للموضوعية الأكاديمية. وهذا إن دل فإنما يدل على الدور الذي يلعبه اللوبي الإسرائيلي داخل دواليب الحكم الأمريكي ونفوذهم الكبير حتى داخل الحرم الجامعي، ويطلق على أصحاب النفوذ هؤلاء "**بالمسيحيون الصهيونيون**" الذين يشكلون الخلفية التاريخية للوبي الإسرائيلي في أمريكا، ومنه ما هي **المسيحية الصهيونية ؟ وكيف نشأت ؟ وكيفية تغلغلت داخل المؤسسات السياسية والمراكز العلمية ؟**

أولا/ التعريف والنشأة:

أ_ التعريف: تعرف على أنها المسيحية التي تدعم الصهيونية وتتلخص فكرة هذه الحركة في ضرورة المساعدة لتحقيق نبؤه الرب من خلال تقديم الدعم الإسرائيلي، وتؤمن حتى قبل تأسيس الكيان إسرائيل بضرورة عودة الشعب اليهودي إلى أرضه الموعودة في فلسطين، ولإقامة كيان يهودي فيها للعودة الثانية للمسيح. [2]

ب_ النشأة: تعود الجذور التاريخية للمسيحية الصهيونية إلى مارتن لوثر مؤسس المذهب البروتستانتي الذي عمل على تهويد المسيحية عندما أصر على اعتماد التوراة العبرانية بدلا من كتاب " العهد الجديد"، وقد قام عدد من رجال الدين البروتستانت بإعادة قراءة العقائد المسيحية المتعلقة باليهود، ومنحوهم مكانة متميزة حتى أصبحت الكنيسة البروتستانتية هي حاصلة لواء المسيحية الصهيونية والمدافع عنها في أي محفل كان.[3] أما نشأة المسيحية الصهيونية _ كما نعرفها اليوم _ كانت في انجلترا في **القرن 17** مع بدء الهجرات الواسعة إلى الولايات المتحدة أخذت الحركة أبعادا سياسية

---

[1]– لتفاصيل أكثر ارجع المصدر :

Stephen.walt,john.Mersheimer ,The Israel lobby and U.S foreign policy , London :Review of books., 2006

[2]– عبد المؤمن الهباء، مرجع سابق ، ص263.

[3]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

واضحة وثابتة ، كما أخذت بعدا دوليا يتمثل في تقديم الدعم الكامل للشعب اليهودي في فلسطين، وتتصل جذور هذه الحركة بتيار ديني ويسمى " بتيار الألفية".[1]

ويعد تيودور هيرتزل مؤسس الدولة اليهودية أول من استخدم مصطلح "المسيحية الصهيونية" وعرّف المسيحي المتصهين بأنه: "المسيحي الذي يدعم الصهيونية "، وتطور المصطلح ليأخذ بعدا دينيا، وأصبح المسيحي المتصهين هو **(الإنسان الذي يساعد الله لتحقيق نبوءته من خلال دعم الوجود العضوي لإسرائيل، بدلا من مساعدته على تحقيق برنامجه الإنجيلي من خلال جسد المسيح)**".[2]

ثانيا / تغلغل ونفوذ المسيحية الصهيونية: ونقصد به اختراقهم لمختلف المؤسسات والهيئات الحكومة والرسمية داخل النظام السياسي الأمريكي، ومختلف المنظمات الفاعلة داخل الدولة وخارجها وتشير كل التقارير والدراسات أن فترة حكم جورج بوش الابن كانت المحطة الهامة للمسيحية الصهيونية لأنها استطاعت أن تحقق ما لم تحققه خلال زمن بعيد من الوجود والكفاح وهذا ما جاء على لسانهم عندما قالوا:" **أنهم فازوا في الانتخابات لمصلحة جورج بوش في الفترة الرئاسية الثانية وأنهم يريدون مكافئة** " وهذا إن يعبر بما لا يدع مجالا للشك على أنهم القاعدة الخلفية لتلك الانتخابات. اعتبر الباحث **جهاد الخازن** في مقالته في جريدة الحياة اللندنية: **2004/12/31** "أن المسيحيين الصهيونيين هم القاعدة الانتخابية الأساسية للرئيس بوش الابن ... وأن هؤلاء أكثر تطرفا من أي أصوليين دينيين أخريين، بمن فيهم المسلمون فهم أصحاب عقيدة لا تكتمل إلا بخراب العالم، وقال:"**نحن لا نتحدث عن فرقة ضالة أو منحرفة، إنما عن أكثر من 50 مليون أمريكي ... إيمانهم يعني أن السلام غير ممكن، بل غير مرغوب فيه، لأن الحروب المدمرة هي التي ستؤدي بنهاية العالم وصعود المؤمنين لملاقاة المسيح في منتصف الطريق إلى اللجنة** ".[3]

فالمسيحيين الصهيونيين يرون أن وصول بوش إلى سيادة الحكم جاء بتكليف من الله. **فالقس مارك كريج** يذكّره بقصة حديث الله مع موسى عليه السلام في سفر الخروج ويقول:" **إن أمريكا عطشى لقيادة مؤمنة بالله.** ووالدته **باربارا** تقول له:" **إن الله أمره بقتال طالبان ففعل، وأمره بمحاربة صدام حسين ففعل** "[4].

والأصح هو أن الصهاينة ؛ هم الذين يشجعون بوش ويكلمونه بضرورة القتال وإعلان الحروب ضد المسلمين على وجه التحديد لأن لا أحد في أمريكا يجرأ على انتقادهم أو أن يرفض لهم طلب مهما كان، حتى وإن كان على حساب أمريكا نفسها، وهذا ما أشارت إليه الباحثة الأمريكية **جريس هالسل** بقولها: "**إن المسيحيين الصهيونيين في أمريكا مستعدون لتقبل أي نقد موجه لفرنسا أو**

---

[1] – عبد المؤمن الهباء، مرجع سابق ، ص 264.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] – المرجع نفسه، ص 266.

[4] – المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

انجلترا أو ألمانيا أو ايطاليا أو الولايات المتحدة، أو أي بلد في العالم لأن ذلك شأن سياسي، أما نقد إسرائيل فهو عندهم يساوي نقد الرب ذاته."[1]

فوصول المسيحية الصهيونية إلى البيت الأبيض لم يكن صدفة بل جاء نتيجة تسخير العديد من الآليات والقنوات الإعلامية والاجتماعية والثقافية، بحيث يمتلكون ما يقارب **100 محطة تلفزيونية،** وأكثر من **1000 محطة إذاعية،** ويعمل في مجال التبشير بالمسيحية الصهيونية ما يقارب **80 ألف قسيس،** كما تملك العديد من المؤسسات مثل **اللجنة المسيحية الإسرائيلية للعلاقات العامة، ومؤسسة الائتلاف الوحدوي الوطني من أجل إسرائيل،** ومن أهداف هذه المؤسسات دعم إسرائيل لدى المؤسسات الأمريكية في كل المجالات.

ولقي هذا النفوذ المتعاظم للمسيحيين الصهيونيين انتقادات واسعة في الأوساط الأمريكية على غرار الانتقاد المقدم من طرف **الكاتب البريطاني ماكس ستنجر** قائلا: "**إن تدين الأمريكيين والصلاة في كل مناسبة واستغلال اسم الله باستمرار جعلني أضيق بالدين المسيحي**" وفي مقال له في جريدة " **THE GUARDIAN**" البريطانية عبر فيه عن تذمره من الممارسات غير المسؤولة لهؤلاء باسم التعاليم التوراتية خاصة في الشرق الأوسط قال فيه:" إن تشويه التعليم التوراتي كما يمارسه المسيحيون الأصوليون حلفاء بوش لدعم دعاوي الامبريالية الإسرائيلية في الضفة الغربية يزيد صعوبة الوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط، والأرجح أن النفوذ السياسي للأصوليين في الولايات المتحدة _ المعارض لتسليم أي جزء من أرض التوراة إلى المسلمين _ سيزيد في المستقبل بدل أن ينقص ... كلنا يدرك أن القيام بجهد ايجابي لإنقاذ الفلسطينيين سيفيد أمن الغرب على المدى الطويل أكثر من أي قوانين متشددة ضد الإرهاب يشنها بوش وتوني بلير، ومع ذلك فلا يوجد سياسي غربي واحد يجرؤ عن انتقاد دور الأصوليين الأمريكيين الذين خطفوا الله وجعلوا العالم أكثر خطرا "[2]. اعتراف يحمل العديد من الدلالات _ إن صح القول _ التشاؤمية عن واقع الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي وخاصة تجاه القضية الفلسطينية؛ هو أنه لا سلام ننتظره في ظل النفوذ المتعاظم للمسيحية الصهيونية خاصة إذا وقفنا على دور اللوبي الصهيوني في صياغة تلك الإستراتيجية، وهذا ما سنعرفه في العنصر الموالي.

ثالثا/ اللوبي الإسرائيلي: إن قيام الجماعات الضاغطة الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن وليد الصدفة بل جاء للخلفيات التاريخية السالفة الذكر من جهة، والدور المهيمن الذي تلعبه أمريكا في مختلف القضايا العالمية وخاصة قضية السلام في الشرق الأوسط من جهة ثانية. ففهم الإرهاب الإسرائيلي والمجازر المرتكبة من طرف صناع القرار، لا يخرج عن فهم تركيبة وواقع الجماعات الضاغطة الإسرائيلية في أمريكا، والذي يتأسس على جدلية الجلاد والضحية، فعندما يُقتل

[1] - عبد المؤمن الهباء، مرجع سابق ، ص 265.
[2] - المرجع نفسه، ص.267

إسرائيلي تندد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالعمل الإرهابي الذي قامت به المنظمة الإرهابية حماس ويتم إصدار العشرات من التقارير لكن عندما يستشهد المئات من الفلسطينيين العُزّل والمدنيين جراء الآلة الهمجية الإسرائيلية فيسكت الجميع بما فيها الأمم المتحدة ويعتبر ذلك دفاعا عن النفس.[1]

الجدير بالذكر أن اللوبي الإسرائيلي يأتي في سياق طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل _ وهي ليست موضوع بحثنا_ من خلال ثلاث تفسيرات أساسية هي:[2]

1_ التفسير الأداتي: يرى هذا التفسير أن إسرائيل أداة إمبريالية أو قاعدة استعمارية، نشأت مع الأطماع الاستعمارية منذ القرن 19 بتواطئي بريطاني ودعم أمريكي بضرورة قيام دولة يهودية تخدم مصالح الدول الاستعمارية على المدى البعيد، خاصة في ظل تراجع الاستعمار التقليدي وكذا أهمية المنطقة الجيواستراتيجية.

2_ التفسير النفعي: يقوم هذا التفسير على المصلحة المتداولة بين الطرفين على أساس أن إسرائيل تمثل الحليف الدائم لأمريكا وحلفائها ومدخل استراتيجي لاحتواء المنطقة في مقابل الدعم اللامشروط في سياستها العدوانية في المنطقة.

3_ تفسير الديناميكية الداخلية: القائم أساسا على الأدوار التي يقوم بها اللوبي الإسرائيلي داخل دواليب الحكم في أمريكا من أجل إصدار قرارات تأييد للسياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط، حيث تعتبر لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية **(AIPAC)**[3] من أقوى اللوبيات في أمريكا.

وتعتبر دراسة الباحثين **(Walt And Mersheimer)** من أهم الدراسات الحديثة التي تعالج إشكالية اللوبي الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة، ولذلك سنحاول قراءتها في النقاط التالية:

*التأثير على السلطة التشريعية أو التنفيذية تعتمد على إستراتيجيتين هما:

1_ إستراتيجية الضغط على الكونغرس والحكومة: الضغط على الهيئة التشريعية يعتبر مفتاح فاعلية اللوبي الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة، من خلال الامتناع عن النقد الموجه لإسرائيل أو سياستها

---

[1] - تستوقفني حادثة ظريفة ولكنها معبرة عن سياسة الكيل بمكيالين حتى في الموت عندما عقد مؤتمر صحفي في واشنطن حول الاعتداءات بين الطرفين الإسرائيلي و الفلسطيني، فقال مسؤول الندوة ؛ سقط جراء هذه الاعتداءات العشرات من الفلسطينيين، وفرد واحد إسرائيلي ؟! فتصوروا كيف كانت أسئلة أغلب الصحافيين الذي غطوا الندوة كيف توفي الفرد الإسرائيلي وما سبب ذلك ؟؟ أي أن حياة فرد إسرائيلي أولى من حياة العشرات أو المئات من الأرواح الفلسطينية التي تسقط يوميا. لكن الذي يعرف من يسير وسائل الإعلام يدرك الإجابة ؟

[2] - محمد سعيد ريان، الصراع على الخليج ومحاولة توظيف الإسلام السياسي : قراءات في السياسة الواقعية ونظرية توازن القوى ، القاهرة : مركز الحضارة العربية ،2005 ،ص ص. 51_52

[3] - **AIPAC** : هي أبرز جماعات يهودية ضاغطة مكونة من اليهود الأمريكان، أصبحت هذه اللجنة قوية متميزة في تشكيل الرأي العام وسياسة واشنطن في الشرق الأوسط بعد حرب **1967** بين العرب وإسرائيل وذلك عندما تم اعتمادها كنائب للقوة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط طبقا لما ورد في تعاليم نيكسون **1969** ، لها قوة في عزل النواب السيناتورات الذين لا يقفون بجانب إسرائيل ويؤيدونها ، كما لها سلطة في إسقاط أو صعود المترشحين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية ، والأكثر من ذلك هو أنها تلقى دعما كبيرا من أمريكا ، حيث تزوده بحوالي **5 بليون دولار** سنويا يذهب كمساعدة لإسرائيل في مقابل مساعدة لا تصل لذلك المبلغ مقدمة إلى أفريقيا بأكملها سنويا وتعتبر **AIPAC** معسكر تدريب لأعضاء هيئة **Capital hill** كما تعتبر وسائل الإعلام هدفا أساسيا حيث يتم استغلالها لنشر الحقائق المشوهة يستهلكها الشعب الأمريكي خاصة المعتقدات الدينية التي وضحتها سالفا ، للتفاصيل أكثر راجع الموقع: www .Ikhwan web.com

وهذا على الرغم من مناقشة الكونغرس لقضايا أكثر حساسية، ويتكفل بمهمة المنع النواب ذو التوجهات المسيحية الصهيونية من أمثال **ديك أرمي** الذي صرح علنا 2002 "**إن الرقم 01 في أولوياتي للسياسية الخارجية هو حماية إسرائيل**"، أو حتى الأمريكيين من أصول يهودية والموظفين في إدارة الكونغرس الذين يشكلون مصدر قوة لدعم إسرائيل وهو ما أشار إليه الرئيس السابق لـ(AIPAC) **موريس أميتاي:**"**هناك أشخاص يعملون ضمن فريق الموظفين صدق أنهم يهود (...) والذين يرغبون في النظر إلى بعض القضايا انطلاقا من يهوديتهم (...) وهؤلاء هم جميع الأشخاص الموجودين في مواقع صناعة القرار لأعضاء الكونغرس وبالإمكان الحصول على نتائج هائلة من هذا الفريق فقط**".

ومن الوسائل التي توظفها (AIPAC) لضمان الولاء التام والمطلق هي المال من خلال تقديم العديد من المكافآت والهدايا لمرشحي البرلمان، حيث تؤكد الدراسة على أهمية المال في المحطات الانتخابية:" **إن المال هو الحاسم في الانتخابات الأمريكية و (AIPAC) تحرص على أن ينال أصدقاؤها دعما ماليا قويا من آلاف اللجان الناشطة الداعمة لإسرائيل** " والنتيجة هي أن يصبح كل عضو منتخب تابع للجنة، بل أكثر من ذلك لا يستطيع النائب مناقشة أو تقديم مشروع قانون أو اعتراض على قانون دون المرور على موافقة اللجنة (AIPAC).

أما فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية (الحكومة) فإنها تكمن في تأثير الناخبين اليهود في الانتخابات الرئاسية من خلال تقديم تبرعات مالية ضخمة في الحملات الانتخابية للحزب الذي يستجيب لأجندتهم، والأهم من ذلك مركز الناخبين اليهود في الولايات الحاسمة(كاليفورنيا _ نيويورك _ فلوريدا...) وذلك بهدف الضغط على المترشحين لتجنب انتقاد اليهود أو إسرائيل. كما يحرص اللوبي اليهودي على أن يتمتع الأشخاص الموالين له بمناصب حكومية رفيعة، وهذا ما تم فعلا في إدارة بوش الابن.

2_ إستراتيجية التأثير في الإعلام ومراكز الدراسات واستغلال معاداة السامية: الملاحظ في الولايات المتحدة الأمريكية أن أغلب مالكي القنوات التلفزيونية والإذاعية وحتى الصحف والمجالات الذائعة الصيت لهم ميولات وانتماءات يهودية، الأمر الذي ينعكس على المادة الإعلامية المقدمة للجمهور إذ تساهم هذه الوسائل في الترويج والتسويق للمعتقدات الصهيونية التي تحول دون تقديم النقد السلبي والأكثر من ذلك محاولة التضليل الإعلامي للعديدمن الحقائق الثابتة في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ تؤكد إحصائية أن من **61 صحفيا** يوجد**(05)** منهم فقط ينتقدون إسرائيل والبقية مؤيدة لها.

أما عن مراكز التفكير؛ فقد أدرك اليهود أهميتها ودورها في نشر معتقداتهم، فأسسوا الكثير منها منذ أكثر من **25** عاما **كمركز السياسة الأمنية، معهد الأبحاث حول السياسة الخارجية، معهد هاد سون ومعهد بروكينغر** الذي أصبح يعتمد على **مركز سابان للدراسات الشرق الأوسط** الممول من طرف رجل الأعمال اليهودي **حاييم سايان.** كما تساهم هذه المعاهد والمراكز في صناعة الأفكار

وتوجيهها بما يخدم السياسة الإسرائيلية، والأكثر من ذلك العمل على تسويقها أكاديميا؛ ظاهرها بحوث علمية ودروس أكاديمية وباطنها معتقدات صهيونية وإيديولوجيات تلمودية. ويمتد نفوذ اللوبي إلى الحرم الجامعي، من خلال إسكات كل الأساتذة الذين ينتقدون سياسة إسرائيل على غرار ما حدث مع المفكر الفلسطيني **إدوارد سعيد** في جامعة كولومبيا. والأغرب من ذلك هو الضغط على الكونغرس لاستصدار قانون يراقب أقوال الأساتذة في دولة تَدّعى الديمقراطية الفكرية وحرية الرأي والتعبير وترافع لصالح ترقية حقوق الإنسان؟!

ولتجاوز هذه الإشكالية قامت (AIPAC) بمضاعفة مصاريفها على مختلف التظاهرات العلمية والنشاطات الفكرية، إضافة إلى تدريب جيل من الشباب المتصهين للدفاع على "القضية الإسرائيلية" في مختلف المؤسسات والمراكز. ولم تكتفي **(AIPAC)** بهذا فقط بل عمدت إلى استخدام وسيلة إعلامية تسقط بها كل أعدائها ومنتقديها خاصة إذا فشلت الوسائل السابقة، تكمن هذه الوسيلة في "**الاتهام بمعاداة السامية**" حيث يعتبره الكثير من أقوى الأسلحة فتكا بمنتقدي إسرائيل، وهو ما حدث لكنيسة في انجلترا صوتت لسحب استثماراتها من شركة **(كاتر بلير)** التي تصنع الجارفات التي تهدم بيوت الفلسطينيين، على الرغم من أن هذا السحب ليس لسواد عيون الفلسطينيين أو رحمة ورأفة بهم وإنما هو لمصالح الكنيسة ومع ذلك تم اتهامها بمعاداة السامية، فما بالك إن قدّمت العون مثلا المادي (تبرعات أو هبات مالية...) ؟

أما عن الدعم الأمريكي لإسرائيل حسب الدراسة فهو واسع ومتعدد يشمل العديد من المجالات (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية...) من أهمها:

1_ الدعم السياسي: منذ **1982** استخدمت واشنطن حق الفيتو **32 مرة** في مجلس الأمن ضد قرارات تنتقد إسرائيل، وهذا ما يتجاوز مجموع (الفيتو) الذي استخدمه الأعضاء الآخرين مجتمعين، كما عطلت واشنطن كل الجهود العربية لوضع الترسانة النووية الإسرائيلية على أجندة الوكالة الذرية للطاقة على غرار الملف النووي الإيراني الذي تحاكمه المجموعة الدولية اليوم وتفرض على إيران عقوبات دولية متعددة.

كما تخوض واشنطن حربا بالوكالة عندما تتعرض إسرائيل للهجوم، حتى في وقت السلم تتفاوض واشنطن مكان إسرائيل كما جرى في مفاوضات كامب ديفيد **2000** التي علق عليها أحد المشاركين الأمريكيين قائلا:" **أنه غالبا جدا ما تصرفنا كمحامين لإسرائيل**"، أي أن الفرد الأمريكي يكون صهيونيا أكثر من الصهيونيين أنفسهم، وإلا أُعتبر ضد "القضية" ومعاد للسامية. وقد وصل الأمر إلى الرئيس بوش الابن الذي لم يجرؤ على نقد توغل شارون في الضفة الغربية **2004**، وأكثر من ذلك اتهم شارون بوش "**بأنه ألغى عملياً الفرق بين الإرهابيين وأولئك الذين يحاربونهم**"، كما جعل بوش يصرح قائلا: **(إن شارون رجل سلام)**، أي سلام لرجل تاريخه كله دماء، أليس هو مهندس مجازر صبر وشاتيلا ، فمنذ توليه كرسي الوزارة وهو في حالة إبادة جماعية وترهيب لكل الشعب الفلسطيني. مما

جعل مستشار الأمن القومي السابق **برنت سكوكروفت** يصرح في نفس العام بقوله:" **بأن شارون يضع بوش كالخاتم في أصبعه الصغير**" بل في رأينا أنه لا يضعه في أي أصبع لأن ذلك يعني إعطاء له قيمة، فشارون لا ولم ولن يضع لبوش أي قيمة وكأنه غير موجود أصلا والحقائق تثبت ذلك. فحتى الرئيس الحالي لأمريكا **بارك أوباما** لا يتوان لحظة في أي مناسبة عن دعمه الدائم لإسرائيل، ولعل خطابه الأخير (**مارس 2012**) في لجنة العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية يثبت ذلك.

ـ الدعم الاقتصادي والعسكري: تعتبر إسرائيل المستفيد الأول من المساعدات الأمريكية في المجالين الاقتصادي والعسكري والتي تجاوزت قيمتها**140 مليار دولار** منذ الحرب العالمية الثانية، وهي تتلقى سنويا حوالي**03 مليارات دولار** كمساعدات مباشرة تقدم لها دفعة واحدة ، وتمثل **(5/1) ميزانية** الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية، كما يعادل **500 دولار أمريكي** لكل إسرائيلي، وذلك على الرغم من أن إسرائيل تعتبر دولة صناعية ثرية بدخل فردي يوازي دخل مواطن في كوريا الجنوبية أو اسبانيا، وأكثر من ذلك أنها لا تحاسب في كيفية صرفها مما يجعل إسرائيل توظفها في بناء المستوطنات والجدار العازل ومن جهة أخرى نسمع عن رغبة واشنطن في وقف بناء المستوطنات والواقع يقول أنها مجرد توزيع أدوار لا غير وتعتيم حقائق؟! أما عسكريا؛ فإسرائيل تستفيد من حوالي**03 ملايين دولار** من أجل تطوير منظومتها العسكرية كما تقدم لها التراخيص باستغلال أحدث التصاميم العسكرية فيما يتعلق بالأسلحة والطائرات المقاتلة كطائرات**F16**، بل أكثر من ذلك هو السماح لها بالإطلاع على المعلومات الإستخباراتية السرية التي تمنعها أمريكا حتى على حلفائها في حلف الناتو، والأهم من هذا كله هو التجاهل الكلي وغير مبرر لامتلاك إسرائيل للسلاح النووي في مقابل إصرار واشنطن على عدم امتلاك إيران لهذا السلاح. وهذه هي قمة العدالة الدولية والشفافية في معالجة مختلف القضايا العالمية.؟

دور إسرائيل في الحرب على العراق: لم يهمل الباحثون دور اللوبي اليهودي في إعلان الحرب على العراق؛ فمن خلال سياسة التضليل والتلاعب بالمعلومات والترويج لمعلومات استخباراتية بطريقة تظهر **صدام حسين** بأنه فعلا يشكل تهديدا حقيقيا ووشيكا على أمن إسرائيل، حيث ضغط **سكوتر ليبي** على **(CIA)** لإيجاد حجج تدعم قرار الحرب، كما ساعد **كولن باول** في إعداد تقريره الملفق الذي قدمه في مجلس الأمن ، وكان فريق تقييم سياسة مكافحة الإرهاب في الكونغرس قد أتهم بأنه أوجد روابط وهمية بين صدام والقاعدة لا يملكها كجهاز استخبارات. طبعا هذا ليس بغريب مادام أعضاء الكونغرس العديد منهم وصل إلى منصبه بالمال الإسرائيلي، فقد أوكل للمحافظين الجدد **دافيد وورمسر واللبناني الأمريكي مايكل معلوف** مهمة الكشف عن الأدلة التي قد تستخدم لتبرير الحرب على العراق بما يعرف بـــ "**مكتب الحفظ الخاصة بالكونغرس**" والذي ترأسه **أبرام ستولسكي** القريب من **بو ولفريتز** ذو التوجهات الصهيونية، وجاء التقرير الشهير باسم" **انفصال تام** " والذي أوصى فيه

نتنياهو بالتركيز على إزاحة صدام حسين من السلطة في العراق كهدف استراتيجي مهم يصب في مصلحتها.

المثير للانتباه أن إسرائيل حققت ضالتها بغزو العراق، جاء ذلك بفضل جهود المحافظون الجدد صقور إدارة بوش المحرضين على الحرب والموالين لإسرائيل منهم المفكر الأكاديمي **برنارد لويس دونالد رامسفيلد و وليام كريستول...** الذين كانوا يطالبون بإسقاط صدام منذ حرب الخليج الثانية **1991** إلى أن جاءت الفرصة إثر هجمات **09/11**، أين وافقوا فورا قرار نائب الرئيس **ديك شيني** القاضي بأن الحرب على العراق هو الخيار الأفضل، والأخطر من ذلك من أنهم أصروا على الحرب حتى ولم تكن هناك علاقة بين صدام وبن لادن وهذا ما جاء في رسالة للمحافظين الجدد بتاريخ **09/20 /2002**: "**حتى إذا كان الدليل لا يربط العراق مباشرة بالهجمات، فإن أية إستراتيجية تهدف إلى استئصال الإرهاب ورعاته، يجب أن تتضمن جهودا حقيقية للإزاحة صدام حسين من السلطة**". كما ذكّرت الرسالة بوش أيضا بأن "**إسرائيل كانت وستبقى حليف أمريكا الأشد وفاء ضد الإرهاب الدولي**".[1]

ما نستنتجه من هذا التقرير هو الجرأة الكبيرة التي تمتع بها الباحثين على الرغم من أنهم يدركون عواقب هذا على مستواهم الشخصي كأن يتم اغتيالهم وتصفيتهم أو على المستوى المهني مثلما حدث وتم فصلهم من الجامعة، إلا أنهم مضوا قدما في إبراز الحقائق التي ومن المؤسف تغيب أو تغيّب عن أصحاب القرار في عالمنا العربي، وذلك بسعيهم الحثيث وراء إبرام معاهدات سلام وصلح مع كيان لم يرحم حتى من أحسنوا إليه (أمريكا)، فكيف يحسن أو يتصالح مع الحكام العرب وهو يعتبرهم بمثابة "**خدم سخرهم الرب لخدمة مصالح الشعب المختار**" كما جاء في بروتوكولاتهم. ولعل هذا الذل والخنوع للحكام العرب هو الذي حرك الحركات الإسلامية الراديكالية لإعلان الجهاد ضد اليهود على غرار **تنظيم القاعدة**، وكذا ما يقوم به **حزب الله في لبنان، وحركة حماس في غزة** وقبل ذلك ضد العدو القريب وهم النخب الحاكمة المغلوب على أمرها– التي لا تراعي مصلحة شعوبها وتسعى إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني تحت ذرائع واهية– الذي يغتصب الأرض المقدسة وينكل بالفلسطينيين، وهذا على غرار **جماعة الجهاد في مصر**.

الفرع الثالث/ إستراتيجية إسرائيل في إضعاف المقاومة الإسلامية: نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المقاومة الإسلامية سواء تعلق الأمر بحركة حماس في غزة، أو حزب الله في جنوب لبنان، في زعزعة استقرار إسرائيل، ونتيجة لذلك فقد رسمت إسرائيل العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات بهدف إضعاف وتجفيف منابع التطرف والإرهاب لتلك المقاومة وغيرها من التهديدات الإرهابية التي تشكل خطرا على الأمن القومي الإسرائيلي. سنحاول في هذا الإطار التركيز على إستراتيجية إسرائيل تجاه حزب الله، وهذا من منطلق التحدي الذي شكله ومازال يشكله هذا الحزب على الرغم من قلة إمكاناته

[1]- Stephen.walt,john.Mersheimer ,op.cit.

المادية والبشرية والإستخباراتية هذا مقارنة بالترسانة العسكرية الإسرائيلية المدججة بأحدث الأسلحة ومزودة بآخر التقنيات في عالم التسلح يدعمها جهاز استخباراتي عريق وهو الموساد الإسرائيلي، وأكثر من ذلك تلقى الدعم اللامشروط من الدول العظمى في العالم أمريكا، إلا أن حزب الله استطاع أن يرد بنجاح العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006 _ وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي _ وهذا مقارنة بحركة حماس التي تعيش حصارا في جميع المجالات في أكبر سجن في العالم وهو قطاع غزة. فأهمية تحدي حزب الله لإسرائيل يقابل أهمية الإستراتيجيات التي توضع لأجله، والتي تبين أن إسرائيل تضع ألف حساب لحزب الله (طبيعته، قوته، علاقاته، شبكاته العسكرية، كوادره تمركزه...)، فمن هذا المنطلق تساءل أحد كبار الإستراتيجيين في إسرائيل يدعى **داني بركوفتش**[1] عن الطريقة المثلى التي على أساسها يمكن إضعاف المقاومة الإسلامية بقيادة حزب الله.

وقبل أن يوضح لنا طريقة الإضعاف، حاول إبراز أهم عناصر القوة لدى المقاومة الإسلامية لحزب الله، من منطلق أن عوامل القوة هي نفسها عوامل للإضعاف، طبعا إذا تم فهمها وتحليلها تحليلا استراتيجيا وهي:

1_ قوة العقيدة والإيمان: يعتبر الكاتب أن احد عوامل قوة العقيدة هو الاستشهاد، فهو الذي يترجم قوة العقيدة، وينقلها من المستوى النظري المجرد إلى التطبيقي الميداني، والمعين بزمان ومكان محددين فقوة العقيدة إذن هي اللبنة الأساسية التي يتأسس عليها العمل المقاوم والطموح للجهاد من أجل تحرير جنوب لبنان وفلسطين من الاحتلال الإسرائيلي.

2_ قوة التجذر الشعبي: وتعني قدرة المقاومة الإسلامية على التغلغل في الأوساط الشعبية ، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أغلب رجال المقاومة هم من أبناء لبنان وتحديدا من جنوبها يؤمنون كل الإيمان بقضيتهم، لذا فهم يحتضنوها إلى أبعد حد، ويحمونها من كل أشكال الاختراق والجوسسة داخليا وخارجيا، حتى ولو كان ذلك على حساب أرواحهم وممتلكاتهم، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية والإنسانية التي تقدمها لهم المقاومة. فقوة التجذر إذن؛ هي بمثابة الشريان الأساسي الذي تتنفس به المقاومة عندما تتعرض للضغط من إسرائيل وعملائها.

3_ **قوة الروابط الإقليمية:** وتعني مختلف الشبكات والعلاقات التي يقدمها حزب الله مع حلفائه الدائمين، خاصة إيران وسوريا اللتين تعتبرهما إسرائيل وحليفتها أمريكا منبعاً للإرهاب والتطرف في المنطقة، والهدف من تلك الروابط هو تأمين الدعم العسكري واللوجستيكي للمقاومة كتزويدها بالأسلحة أو تدريب رجالها...، خاصة في ظل الأسطول الإسرائيلي العسكري المتطور والدعم الكبير الذي يلقاه

---

[1] – **داني بركوفتش:** أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب؛ يعد من كبار الخبراء الإستراتيجيين في إسرائيل، مؤلف كتاب هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا ؟ معركة إضعاف حزب الله، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009. ويقصد بالهيدرا: كائن خيالي له سبعة رؤوس، كلما قطعت رأسا منها بنيت مكانه رأسان، ومثلما يستحيل التخلص من رؤوس الهيدرا، يستحيل اقتلاع المقاومة ويستحيل القضاء عليها، وقد استعمل المؤلف كلمة الهيدرا ليلخص الفكرة الأساسية التي ينطلق منها في بناء رؤية إستراتيجية للتعامل مع المقاومة التي تواجه إسرائيل. على الرابط: http://www.bahethcenter.net/essaydetailsf.php?eid=9836&fid=1

من أمريكا. فقوة الروابط الإقليمية إذن هي بمثابة السند الذي تستند عليه المقاومة وتضمن لها البقاء والاستمرارية أطول مدة ممكنة.

هذا باختصار عن عوامل قوة حزب الله حسب الباحث بركوفيش، والعناصر نفسها تشكل مفاتيح لإضعاف المقاومة ،انطلاقا من بناء إستراتيجية منفردة تخص كل عامل على حدا تهدف في النهاية إلى تفكيكه تفكيكا مجهريا يكون كفيلا بإضعافه.

الإستراتيجية الأولى/ تتعلق بعامل قوة العقيدة، حيث يتم توظيف أسلوب التشكيك في نفوس أنصار ورجال المقاومة ، الغرض منه هو زعزعة الثقة لديهم فيتراجع دعمهم للمقاومة شيئا فشيئا، والأسلوب الثاني هو الثقافة المضادة التي تنتج قوة العقيدة، وذلك بمحاولة تفتيت هذه النواة الصلبة المنتجة لثقافة المقاومة والجهاد وتغذي عقيدة الاستشهاد، ويكون هذا التفتيت باستخدام آلية التناقض التي تلعب على وتر الطائفية وتوضيح مدى خطورة الهلال الإسلامي الشيعي على المعسكر العربي السني، وذلك بتصوير حزب الله على أنه عميل إيراني شيعي يسعى لنشر المذهب الشيعي في المنطقة العربية، وحتى تتمكن إسرائيل من النجاح في هذه الإستراتيجية، لابد من أن تستخدم أسلوب الإغراء من أجل إخراج سوريا السنية من الهلال الشيعي، وتكون طريقة الإغراء محفزة جدا، تجعل سوريا تفكر جديا في وقت دعمها للمقاومة الإسلامية.

في هذا السياق يرى الباحث أن حزب الله يوظف الصراع في فلسطين والعراق لصالحه مما يؤثر على استقرار الأنظمة السنية الحليفة لأمريكا، فالواجب هو أن تنقل إسرائيل الحركات الجهادية السنية من فلسطين والعراق إلى لبنان، لكي تدخل هذه الأخيرة على خط الانقسام الطائفي المذهبي (السني/الشيعي)، عندها تظهر صورة المقاومة للرأي العام أيضا في حالة تنازع على أساس مذهبي، مما يؤدي إلى اهتزاز قوة العقيدة في أنصار المقاومة الإسلامية، ويزرع الشك والريبة في نفوس الأجيال الجديدة. وعليه فنجاح إستراتيجية إضعاف قوة العقيدة مرهون بمدى قدرة إسرائيل على إعادة إنتاج صورة المقاومة من منظور طائفي مذهبي شيعي/ سني.

الإستراتيجية الثانية/ تهدف إلى إضعاف قوة التجذر الشعبي والرسوخ الاجتماعي، وتقوم هذه الإستراتيجية على مجموعة من السياسات التي يجب أن تنتهجها إسرائيل تهدف إلى "أن يكره المجتمع اللبناني مقاومته وينبذها، ويحملها مسؤولية تدهور أحواله الاجتماعية والمعيشية"، لإنجاح هذه الخطة يتعين رسم إستراتيجية ذات أبعاد وآليات متعددة ومتنوعة منها:

1_ توجيه ضربات عسكرية للسكان المدنيين بحجة وجود عناصر المقاومة بينهم.

2_ تكثيف التغطية الإعلامية التي تبرز بشاعة القصف والحصار، وربطها على الدوام بوجود عناصر من المقاومة داخل النسيج العمراني.

3_ فرض حصار اقتصادي على الشعب اللبناني، لتجويعه وتهجيره خاصة في مناطق الجنوب معقل المقاومة.

4_ دمغ المقاومة الإسلامية بصفة الإرهاب، بهدف عزلها عن محيطها الاجتماعي وإفراغها من محتواها المقاوم، أي صبغها بالعمل الإرهابي المنبوذ والمندد به محليا وإقليميا ودوليا.

5_ العمل على تقويض مختلف النشاطات الخدماتية والإنسانية التي تدعمها المقاومة، والتي تعتبر سر التوسع الاجتماعي للمقاومة وكسب الولاءات من التكوينات التقليدية والقبلية والعشائرية وذلك عن طريق بناء إستراتيجية مضادة تحد أو تشل من تلك النشاطات الخدماتية.

فنجاح إستراتيجية إضعاف قوة التجذر الشيعي إذن مرتبط بمدى قدرة إسرائيل على إفراغ المقاومة من محتواها الاجتماعي والإنساني.

الإستراتيجية الثالثة/ وتهدف إلى تفكيك الروابط والشبكات الإقليمية وذلك عن طريق تقديم جملة من المحفزات والإغراءات ، بإضافة محتوى سلة الحوافز ، أو عن طريق التهديد للأطراف الإقليمية المساندة للمقاومة خاصة سوريا وإيران ، فتلك الحوافز أو التهديدات من شأنها أن تجعل تلك الأطراف تفضل القبول بالسلة الأكثر فائدة والأقل ضررا لها.

وتشكل إيران من المنظور الإسرائيلي الطرف الأكثر تأثيرا على حزب الله، انطلاقا من:

- عقيدة الحزب مستمدة من الثورة الإسلامية الإيرانية.
- ميزانية الحزب معظمها من إيران، والتي تمكنه(الميزانية) من تمويل شبكته الخدماتية.
- جهاز الحزب العسكري يدعم بنسبة كبيرة من إيران.

أما علاقة حزب الله بسوريا فهي علاقة قديمة ترجع لتاريخ التواجد السوري في لبنان فنسجت على إثرها علاقة متينة بينهما ومصالح مشتركة ومتداخلة، ليس من السهل تفكيكها _خاصة _ في ظل غياب بدائل سوريا في لبنان، فإن دمشق لن تتسرع في التنازل عن علاقتها مع الحزب.

فالعلاقة إذن مع إيران وسوريا وحزب الله شكلت " المثلث الاستراتيجي" أو الإقليمي في المنطقة، في حين تطلق عليه واشنطن "محور الشر". نتيجة لذلك يتساءل المؤلف عن **كيفية فك الارتباط بين حزب الله وسوريا ؟**

يقدم فكرة المصلحة عن طريق إعادة إسرائيل هضبة الجولان إلى سوريا، وجلاء الاحتلال منها في مقابل مساهمة سوريا في إزالة تهديد حزب الله عن إسرائيل، لكن في رأيه يبقى هذا الطرح من الصعب تحقيقه على أرض الواقع ، نظرا لتشابك العلاقة وتعقدها بين الحلفين (سوريا/ حزب الله)، مما يستدعي الانتقال إلى بدائل أخرى تتمثل في استخدام **إستراتيجية شق المنظومة الشمالية؛** والتي تعمل ضمن منطق مشترك ضد كل من إسرائيل وأمريكا، حيث يجب التركيز على حزب سوريا لأنها _ في المنظور الإسرائيلي _ هي الحلقة الأضعف، أو أنها الأقرب لقبول الإغراءات ، وهذا مقارنة بإيران التي تبدوا أقوى وأكثر استعصاء على الإغراءات .

أما أفضل الطرق لقطع علاقة الحزب بإيران هو سقوط النظام الإسلامي في إيران بناءا على فرضية أن الذي سيخلفه سيكون أقل تطرفا، وأنه يمكنه عن طريق العقوبات والضغط عليه أن يؤثر

على سياستها تجاه الحزب. لكن تبقى هذه الفرضية مستبعدة على الأقل على المدى المتوسط ، مما يجعل إسرائيل تلجأ إلى أسلوب التحريض الداخلي وزعزعة استقرار إيران الداخلي خاصة في ظل رفض أمريكا للمشروع النووي الإيراني ، والقيادة المتشددة للرئيس أحمدي نجاد التي أفرزت العديد من الصراعات الداخلية على غرار المظاهرات الحاشدة التي نظمتها المعارضة السياسية ، التي تتهمها إدارة نجاد أنها تلقى الدعم من الخارج. ويبقى هذا الأسلوب بدور صعب التحقيق واقعيا نظرا لضعف إسرائيل في التأثير على تقوية تلك الأساليب. فإستراتيجية إضعاف فك الارتباط بالدول الإقليمية في الأخير مرهون بمدى قدرة إسرائيل على ضرب استقرار إيران داخليا على أساس أنها تشكل القاعدة الخلفية لقوة المقاومة الإسلامية.

الفرع الرابع/ الارتباط الوظيفي بين الإرهاب الرسمي وغير الرسمي: إن سجل الإرهاب الإسرائيلي حافلا بالمجازر والجرائم البشرية البشعة، وترتبط تلك المجازر الإسرائيلية بالجانب الديني أو ما يعرف باليهودية المتطرفة التي توظف تعاليم التوراة والتلمود للقيام بعملياتها الإرهابية ، حيث يدعى أغلب مرتكبيها أنها جاءت تنفيذا لأوامر الرب وتحقيقا لمشيئته ، ونستدل في هذا الإطار بخطاب **آرييل شارون** في مستوطنة " **ناتيعيم** " بتاريخ **1977/04/14** قائلا: "**إذا أصبحت يوما رئيسا للوزراء سأبيد العرب جميعا وسأقتل كل طفل فلسطيني، وسأفتح كل بطن امرأة حامل فيه عربي، فهؤلاء الكلاب لا يمكن أن يكونوا بجوار شعب الله المقدس... أعطوني الحكم ولو لمدة قصيرة وسأريكم ماذا أفعل!إن قتل أي عربي أو فلسطيني هو واجب مقدس، ويجب أن يكون في أعلى الواجبات وأقدسها لنا جميعا**."[1]

وفعلا وصل شارون إلى سدة الحكم، ليس ببرنامج انتخابي اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي وإنما ببرنامج عسكري جاء على جثة وأرواح الأبرياء والمدنيين من الشعب الفلسطيني، كما أوفى الرجل بكامل وعوده وزيادة بمجرد اعتلائه أسرة الحكم ففتح الأبواب على مصراعيها للإرهاب الرسمي وغير الرسمي لمواصلة العمليات الإرهابية.

قبل التطرق للارتباط الوظيفي بين الإرهاب الرسمي وغير الرسمي لابد من الوقوف على الملاحظات الهامة التي توضح مدى تأّصل الإرهاب في الكيان الإسرائيلي، وهذا ليس بالأمر الغريب أو الشاذ من منطلق أن وجود إسرائيل في حد ذاته يعتبر جريمة إرهابية عظمى، لأنها تأسست بالقوة في أرض مغتصبة من الفلسطينيين السكان الأصليين والانعكاسات الوخيمة عليهم، ومن هذه الملاحظات:[2]

1. تأسس المشروع الصهيوني سواء في مرحلة صياغة مفهومه أو مرحلة رسم خططه أو مرحلة التنفيذ على المبادئ الأولية التي بناها الفكر اليهودي طوال تاريخه وأبرزها؛ أن اليهود هم

[1]– زكي علي السيد أبو غضة، مرجع سابق، ص.235 .

[2]– هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص ص.07_09

شعب الله المختار، وأن سائر البشرية هم الأغيار الذين يأتون في سلم الشعوب بدرجات أدنى من مرتبة شعب الله المختار الذي يحق له أن يستخدم الأغيار لخدمة مصالحه.

2. انبنى على هذه العنصرية ما يترتب عليها من نوازع وأخلاق، كالحقد والكره والاستعلاء والاستكبار وغيرها من مولدات العنصرية، وتجسدها تيارات وحركات كانت تمثل في التاريخ القديم والحديث والمعاصر فلسفة ومرجعية لبعض أنظمة الحكم ، كمثل النازية في ألمانيا والفاشية في ايطاليا، وقد زادت الصهيونية عليها جميعها بأنها انفردت بتأسيس دولة جوهرها العنصرية ووسيلتها الإرهاب.
3. فتصنيف الصهيونية العرب في درجة سفلى أباح لها استخدام الإرهاب بشتى وسائله الممكنة كالقتل والإبادة والاغتيال والطرد والاعتقال والتعذيب والنسف والتدمير... وبذلك تأسست مدرسة للإرهاب خاصة بالصهيونية متميزة عن غيرها من المدارس الإرهابية عبر التاريخ.
4. منذ أن تأسست إسرائيل 1948 ونجاح المشروع الصهيوني مرتبط بقدرة إسرائيل على إدارة الإرهاب إدارة تضمن بقاء واستمرارية الدولة، لذلك أصبح الإرهاب أساس هذا المشروع، فأصبح القادة الإسرائيليون يتوارثون الإرهاب توارثا لا انقطاع فيه ولا تباطؤ في حركته ولا نزول أو انخفاض في خطه البياني، وبالتالي لا تراجع فكر الإرهاب ولا تناقض في قادته، لا من حيث الكم ولا من حيث النوع، بل يلاحظ تصاعد في الخط البياني في حركة الإرهاب الإسرائيلي، وتكاثر في أساليبه ووسائله، وتنوع في أحداثه وتزايد في مرتكبيه، حتى أضحى الإرهاب عملا يوميا عاديا لا عيب أخلاقيا فيه ولا رادع قانونيا يحد من تطرفه ووحشيته.
5. في خضم كل ذلك؛ أصبحت إسرائيل نموذجا حيا متكاملا لـ" **إرهاب الدولة**"، وهو نموذج فريد لا يوازيه أو يماثله أي إرهاب دولة في العالم، هذا إذا استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية، من منطلق أن إسرائيل لا تقيم أي وزن أو اعتبار لأي ميثاق أو التزام دولي أو أخلاقي، ولهذا فقد اخترقت إسرائيل معظم المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية التي قامت على أساسها أو انضمت إليها أو أيدتها.

أولا/الإرهاب الصهيوني الرسمي: نقصد به الإرهاب الذي تمارسه سلطات الاحتلال الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني على مجمل أرض فلسطين،[1] قائم أساسا على سياسة صهيونية نظامية أبطالها قوات الجيش والأمن، والمخابرات (الموساد)، ومختلف الأطياف العسكرية والقتالية... وسائلها أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا التسلح والقتل والتدمير والتعذيب ضحاياها الأبرياء من الشعب الفلسطيني وأقطاب حركات المقاومة الإسلامية (حماس_ الجهاد...)، أهدافها عدوانية توسعية ترهيبية لتكريس التواجد الإسرائيلي الدائم والمستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشمل الإرهاب الصهيوني الرسمي أعمال إرهابية عدة منها:

[1] – عصام مفلح، مفهوم الإرهاب والموقف الدولي: إرهاب الدولة، وإرهاب المنظمات، مرجع سابق، ص 154.

أ_ التوسع في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها: يعني مصادرة مختلف المناطق الحيوية الغنية بمواردها التي ترى فيها إسرائيل أهمية إستراتيجية، لتخترق وتطوق التجمعات الفلسطينية، بطريقة تجعل منها فئات متناثرة، ليتم إجبار العديد من أبناء الشعب الفلسطيني على ترك ديارهم والرحيل إلى مناطق أخرى داخل الأراضي العربية المحتلة، أو تركها نهائيا والخروج إلى بلدان أخرى عربية كانت أو أجنبية، وهو الهدف الذي تسعى إليه السلطات الصهيونية. والإحصائيات تدل على ذلك حيث منذ **1967** حتى **1987** مثلا تم مصادرة ما يقارب **228,000 دونم** أي ما يوازي **52%** من مساحة الضفة الغربية التي تبلغ **5,5 مليون دونم** وتم إنشاء مستوطنة يقطنها حوالي **(60) ألف** مستوطن يهودي عام **1986** وأكثر من ذلك تم وضع إستراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى مصادرة أكبر عدد ممكن من الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات مكانها حتى يتسنى لها تحويل اليهود إلى أغلبية في مختلفة المناطق المحتلة بحلول عام **2020**، وذلك بافتراض نجاحها في جلب اليهود من الشتات وطرد معظم سكانها العرب والواقع يؤكد نجاح سلطات الاحتلال في ذلك، وما هجرة اليهود السوفيات والروس إلا برهان على دقة الإستراتيجيات الصهيونية.[1]

ب/ التوسع في سياسة قمع وإرهاب أبناء الشعب الفلسطيني: تهدف السياسة الإرهابية الصهيونية إلى قطع علاقة الشعب الفلسطيني بأرضه أولا خاصة في ظل النمو الديموغرافي المتزايد الفلسطيني عن طريق التسريع من عملية التوسع والطرد بتصعيد أعمال القمع والإرهاب ضد أبناء الشعب الفلسطيني، فمع اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى عام **1987** وانتفاضة الأقصى المباركة **2000/09/28** تصاعدت أعمال القمع والترهيب ضد أبناء الأراضي المحتلة، وتحولت الأحداث إلى ما يشبه حربا ضروسا تقودها آلة الحرب الإسرائيلية ضد الأطفال والشباب التي تتكون أسلحتهم من الحجارة والزجاجات الحارقة المصنعة يدويا. فضلا عن مختلف أشكال العنف المعروفة لقمع كل حركات المقاومة الإسلامية والتمرد الفلسطيني، عمدت سلطات الاحتلال على استخدام طرق ملتوية لاعتقال واغتيال كوادرها، كإنشاء وحدات من الجيش الإسرائيلي تحت اسم " فرق الموت " مهمتها اغتيال قادة المقاومة، كما تنتحل هذه الفرق صفة الصحفيين الأجانب لتصوير قادة المظاهرات لاعتقالهم أو اغتيالهم، أو حتى التنكر في زي السياح الأجانب مستخدمين أحدث أجهزة المراقبة الرقمية. كما أدخل الجيش الإسرائيلي برنامجا خاصا للتدريب على مواجهة مختلف أشكال الاحتجاجات والمظاهرات الفلسطينية، أطلق عليه رئيس الأركان الجنرال **(دان شومرون)** "**برنامج التدريب على الأعمال الشاذة** "في نفس الوقت قرر وزير الدفاع آنذاك **إسحاق رابين** السماح للجنود بإطلاق الرصاص الحي على الشباب الفلسطيني، وذلك في إطار سياسته المعروفة " **تكسير العظام** " التي راح ضحيتها من منتصف **1989** سقوط **936 شهيدا و46 ألف جريح** ، وأكثر من **9392** معتقلا،[2]

[1] – عصام مفلح ، مرجع سابق، ص155.

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

تضاف إلى المجازر المرتكبة ومازالت. [1] نفس المشهد تكرر مع العدوان الأخير على قطاع غزة، بل أفظع لأنه استخدم فيه كل الأسلحة والقنابل المحرمة دوليا، لتتحول غزة إلى أكبر سجن في العالم أو بالأحرى مقبرة جماعية أمام أنظار العالم والأمم المتحدة والنتائج يعرفها وشهدها الجميع.

ثانيا/ الإرهاب الصهيوني غير الرسمي: نقصد به الإرهاب الذي تمارسه العديد من الجماعات والتنظيمات المتطرفة الصهيونية،[2] ضد السكان الأصليين بهدف إجبارهم على الرحيل من أرض إسرائيل الكبرى كما يطلقون عليها، وبالرغم من أن هذه الجماعات لا تحمل صفة رسمية إلا أنها تعمل في إطار تنسيق كامل مع السلطات الصهيونية لأنهما يتفقان على وحدة الهدف وهو إبادة الجنس العربي، وتنقسم هذه الجماعات والتنظيمات إلى ثلاثة أنواع :[3]

1. جماعات تحظى بوضع رسمي تحت أسماء مدنية إستيطانية، ومن تم يحظى عملها الظاهر بالشرعية، وتتلقى الدعم الحكومي والدعم من يهود الخارج ومنها جماعة **كاخ** التي يتزعمها **كاهانا**، حركة **جوش ايمونيم** ومن أعمالهم الإرهابية، التهديد بالقتل للشخصيات الفلسطينية، الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين بحرق ممتلكاتهم، ومحاصيلهم ... وغيرها من الجرائم الوحشية التي تهدف إلى القضاء على فلسطين لحل " مشكلة إسرائيل" من وجهة نظرهم .
2. جماعات سرية أخرى؛ وهي الجماعات المشكلة من قبل بعض الصهاينة المتطرفين الذين ترعاهم الحكومة والأحزاب الدينية، ومن عملياتها الإرهاب، الاغتيالات، وتدمير ونسف الممتلكات، ومنها " **جمعية المحافظة على الأمن في شوارع الضفة** " "**جماعة الإرهاب في مواجهة الإرهاب**"...
3. تشكيلات المستوطنين الإرهابية: نظرا لزرع المستوطنين وسط التجمعات البشرية الفلسطينية لتمزيقها، فقد سعى المستوطنون منذ البداية بمساعدة أجهزة الدولة إلى تشكيل جماعات مسلحة تجوب المناطق المحيطة بها وتشن غارات وحملاتها المسلحة على سكان المخيمات والقرى الفلسطينية المجاورة حيث حولوا منازلهم إلى ما يشبه الثكنات العسكرية وبدؤوا بالتحرش بالمواطنين العرب لإيمانهم بدور الإرهاب في تثبيت أركان السيطرة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ثالثا: الارتباط الوظيفي بين النوعين: في حقيقة الأمر أن كل من الإرهاب الرسمي الذي تشرف عليها السلطة والإرهاب غير الرسمي الذي تقود تنظيماته الجماعات الصهيونية المتطرفة، يكملان

---

[1] - سجل إسرائيل حافل بالمجازر البشعة، نذكر منها لإبراز مدى دموية هذا الكيان الذي تأسس بالدم ويعيش بالدم ويستمر بالدم ، منها: مذبحة دير ياسين 1948 ، كفر قاسم 1956 الخليل 1994 ، ومذبحة مخيم جنين 2002 ، مذبحة السفاح شارون صبر وشتيلا 1982 ومذبحة قانا 1996 ، هدين المذبحتين استهدفتا الفلسطينيين في الخارج ،...

[2] - لتفاصيل أكثر عن هذه الجماعات الصهيونية المتطرفة ارجع كتاب هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل ، مرجع سابق، ص ص111_138

[3] - عصام مفلح، مرجع سابق، 156.

بعضهما البعض، أي أن هناك علاقة وظيفية تكاملية بينهما حتى وإن كانت لا تظهر بوضوح في بعض الأوقات، حيث أن الوظائف التي يعجز عنها الجيش الإسرائيلي أو بالأحرى يسعى إلى التظليل فيها، فيوكل المهمة إلى تلك الجماعات، مثل المهام التي تكون داخل التجمعات السكانية، كأن يغتال أحد قيادي المقاومة فيعمل على توفير كل الإمكانات المادية والبشرية، كتدريب مرتكبي عملية الاغتيال على عملية الرماية والقنص. ودليل هذه العلاقة؛ هو تمتع تلك الجماعات بحماية حزبية داخل الكنيست، الأمر الذي يجعل العلاقة الترابطية بينها وبين الحكومة تزداد يوما بعد آخر، هذا بالرغم من حرص الحكومة على عدم كشفها، إلا أن التقارير الرسمية والتحقيقات التي تجرى على بعض الإرهابيين كشفت هذه العلاقة. على غرار تقرير "مراقبة الدولة الإسرائيلية **بالقدس 1987** الذي أشار إلى أن وزارة الداخلية الإسرائيلية ساهمت في تمويل النشاط السياسي لجماعات اليهود المتطرفة، **يوسف بورغ** وزير الداخلية آنذاك قدم دعما ماليا لأعضاء شبكة إرهابية في مستوطنة **كريات أربع**. كما كشف التحقيق مع التنظيم الإرهابي الذي حاول اغتيال عمدة **رام الله والبيرة ونابلس 1980** حقيقة هذه العلاقة سواء في تدخل الحكومة في تسيير التحقيق أو في اعترافات المتهمين والشهود.[1]

ختاما يمكن القول أن الإرهاب الإسرائيلي شكل فعلا محركا أساسيا للحركات الإسلامية الراديكالية وحتى المعتدلة في انتقادها اللاذع للنخب الحاكمة في العالم العربي الإسلامي ومواقفها المتخاذلة أمام الآلة الهمجية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ولم تحرك ساكنا سوى التنديد والشجب–على الأقل– حتى المظاهرات الضخمة المنظمة إثر العدوان على غزة في كامل الأقطار العربية والإسلامية وحتى الأجنبية لم تزعزع في مواقفها، الشيء الذي حرك ومازال يحرك التيار المتشدد في الحركات الإسلامية بدعواته لإعلان الجهاد ضد الكيان الإسرائيلي وتحرير القدس. كما كان دافعا لتحرك الأجنحة العسكرية للمقاومة الإسلامية لرد العدوان والدفاع عن النفس من الانتهاكات الصهيونية المتتالية خاصة **حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس" وحزب الله اللبناني**؛ اللذين تصنفهما واشنطن في خانة التنظيمات الإرهابية. هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

المطلب الثالث: أوروبا وتحدي الإسلاموفوبيا/ على الرغم من أن كتاب صدام الحضارات للكاتب الأمريكي **صموئيل هنتنغتون** ظهر في أمريكا، إلا أن صداه كان أكثر انتشارا في أوروبا من الصدى الذي أحدثه في أمريكا، نظرا للمخاوف والهلع الذي تعيشه أوروبا جراء تفشي ظاهرة صدام الثقافات داخل الحدود الأوربية بين الإسلام والغرب، وهو ما اعتبره المراقبون تمهيدا لصدام الحضارات الأوسع المتوقع في القرن 21 على طول الحدود بين العرب والإسلام. وقد كانت لأحداث **2001/09/11** أثرا بالغا في تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في العالم بشكل عام وفي أوروبا بشكل خاص، وهو ما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي عنان** تاريخ **2004/12/07** في مؤتمر عقد بمقر الأمم المتحدة بعنوان" **مواجهة الهلع من الإسلام: التعليم من أجل التسامح والتفاهم**"، حيث صرح بقوله: "**عندما**

[1]–عصام مفلح ، مرجع سابق ، ص157

يضطر العالم إلى إصدار تعبير جديد يدخل في اعتباره التعصب الذي يتزايد انتشاره، فالتطور محزن ويثير المتاعب، هكذا " الهلع من الإسلام"(Islamophobia) منذ هجمات 09/11 على الولايات المتحدة، وجد المسلمون أنفسهم أهدافا للشك والتحرش والتفرقة ... ويعتبر الكثيرون أن الإسلام وحدة واحدة، وهو معارض للغرب بحكم طبيعته الباطنة ... إن الكاريكاتورية مازالت واسعة الانتشار وفجوة الجهل عميقة إلى حد خطير"[1]

الفرع الأول/ مفهوم الإسلاموفوبيا: (Islamophobia): تعتبر من المفاهيم القديمة والمستحدثة في آن الوقت، فهي قديمة قدم الدين الإسلامي نفسه، وحديثة؛ إذ ظهر بشكل ملفت للانتباه مع هجمات **09/11** وأصبح لا يخلو أي ميدان أو مجال من هذا المصطلح أو مختلف مرادفاته، التي لا تخرج عن حالة العداء والكراهية للإسلام والمسلمين، للتعبير عن أي حادثة أو عملية عنف مادي أو معنوي تحدث في أوروبا والعالم الغربي، وبدون أدنى تحري تنسب مباشرة للجالية المسلمة ودينها الذي يحثها على العنف والإرهاب، وسنحاول رصد أهم التعاريف لظاهرة الإسلاموفوبيا، بهدف التوصل إلى تعريف إجرائي يكون مدخلا لدراسة الظاهرة وتداعياتها المختلفة .

تعريف الباحث خالد سليمان: "مصطلح الفوبيا أو الرهاب مستمد من علم الأمراض النفسية ليتم التعبير بواسطته عن نوع من أنواع العصاب القهري، بحيث لا يملك المريض القدرة على التحكم في ردود أفعاله عند تعرضه لموضوع خوفه، فيضيق صدره ويجف عرقه وتتزايد ضربات قلبه ويشحب وجهه وترتعش أطرافه، ليدخل في حالة فعلية من الفزع غير المسيطر عليه، كما أن مخاوف المريض بالرهاب لا تستند إلى تهديد جدي وفعلي في أغلب الحالات كأن يخاف حيوان أليف أو مكان مرتفع نسبيا، أو أشخاص لا يشكلون خطراً عليه ... ما يعني أن المرض يعبر في حقيقته عن اضطراب نفسي وإدراكي، لكن بالإمكان إرجاع ذلك لأسباب متعددة أبرزها تجربة أليمة مرتبطة بالرهاب خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تتسرب تلك التجارب غير السارة إلى ما يعرف باللاوعي عند الإنسان ليقوم عند مواجهته لموضوع خوفه، وبصورة غير إرادية يصعب السيطرة عليها، باستحضار مظاهر الاضطراب التي عاشها عند التعرض لتلك التجارب للمرة الأولى، وبشكل قد يكون أكثر تضخما وحدة، وظاهرة الإسلاموفوبيا ظاهرة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ القديم بمسلسل طويل من العلاقات المضطربة بين الغرب والإسلام، استقر فيها هذا الأخير في الذهنية الغربية بوصفه تعبيرا عن خطر داهم محدق يتهدد كل ما هو عربي.[2]

---

[1]– جون أسبوزيتو ودواليا مجاهد، من يتحدث باسم الإسلام: "كيف يفكر–حقا–مليار مسلم ؟ تر (عزت شعلان)، القاهرة: دار الشروق 2009، ص 168 .

[2]– خالد سليمان، ظاهرة الإسلاموفوبيا، مؤتمر فيلادلفيا الدولي الحادي عشر حول ثقافة الخوف، جامعة فيلادلفيا، الأردن 26/24 نيسان 2006.

تعريف **الباحث روديجي:** "الإسلاموفوبيا هي تغذية لكراهية عنصرية ضد الشعوب والأفراد، ذات أصول شرق أوسطية خاصة العربية الإسلامية وكذا الجنوب آسيوية، تقوم على أحكام عنصرية مسبقة والكراهية للأجانب"[1]

تعريف **جوردون كونواي** نائب جامعة ساكس ببريطانيا في تقرير منظمة (**Runnymede Trust The)غير الحكومية عام 1997:** "أن كلمة إسلاموفوبيا مبتكرة وحديثة نسبيا" ومن المحتمل أن تكون مشتقة على غرار **(Ximophobia)(رهاب الأجانب)** والكلمة الأخيرة ظهرت في القرن التاسع مشتقة من الكلمة اليونانية **(Xemos)** وتعني غريب أو أجنبي، و**(Phobia)** ومعناها الرعب أو الخوف وفي قاموس أكسفورد كلمة **(Xemophia)** تعني كراهية الأجانب أو المخاوف المرضية من الأجانب أو الكراهية العميقة للأجانب، وقد اكتسب هذا المصطلح معاني إضافية في أوروبا في الثلاثين عاما الماضية، وأصبح المقصود به في فرنسا وألمانيا مثلا المهاجرين الأجانب من المغرب والجزائر وتركيا ويوغسلافيا ... وعندما تشير لجان الإتحاد الأوروبي إلى هذه العبارة، فإنهم يقصدون الأجانب داخل الدول العربية وليس الأجانب في دول العالم عموما، أما العبارة الجديدة المبتكرة إسلاموفوبيا فإنها تتضمن المخاوف بنوعيها؛ مخاوف من المسلمين هنا الذين يعشون داخل الوطن وبذلك فإن كثيرا من غير المسلمين يزدادون خوفا من الإسلام وكراهية له، والإسلاموفوبيا معناها الكراهية أو الخوف من الإسلام، وهي موجودة في الدول الغربية وثقافتها منذ قرون، ولكنها ازدادت وضوحا وتطرفا في السنوات الأخيرة في شتى القطاعات. كما يحدد **جوردون** سبع سمات أساسية مرتبطة ببعضها البعض والحديث عن سمة منها يثير ضمنيا بقية السمات، وهي:

1- رؤية الثقافة الإسلامية على أنها متحجرة وغير قابلة للتغير.
2- الزعم بأن الثقافة الإسلامية تختلف اختلافا كاملا عن الثقافات الأخرى .
3- التيار الإسلامي مصدر تهديد دائم .
4- الزعم أن أنصار الإسلام يستخدمون تهديداتهم أساسا استخداما سياسيا وعسكريا .
5- رفض انتقادات المسلمين الموجهة للمجتمعات والثقافات الغربية رفضا لا شعوريا .
6- الخوف من الإسلام والعداء العنصري لهجرة المسلمين لدول أوروبا.
7- اعتبار العداء للمسلمين أمر طبيعيا ولا يمثل أي مشكلة.[2]

كما أصدر مجلس أوروبا تقريرا عن "**الإسلاموفوبيا وتأثيرها على الشبيبة 2005**" يعرفها بأنها "**التخوف أو الأحكام المسبقة تجاه الإسلام والمسلمين وما يتعلق بهم، سواء تم التعبير عنه**

[1]- Bloul, Rachel A. D., Islamophobia and anti-discrimination laws: ethnoreligion as a legal category in the UK and Australia, 2003, p11.

[2] - رجب البنا، صناعة العداء للإسلام، القاهرة: دار المعارف،2008 ، ص65.

بالأشكال اليومية للعنصرية و التمييز أو في أشكاله الأكثر عنفا، هو انتهاك لحقوق الإنسان وخطر على التماسك الاجتماعي".[1]

من هذه التعاريف وغيرها يمكننا بناء تعريف إجرائي لمفهوم الإسلاموفوبيا، بالقول أنها ظاهرة قديمة متجددة ترتبط أساسا بتزايد مشاعر العداء والكراهية تجاه الإسلام والمسلمين في الدول الغربية وتأخذ عدة أشكال وصور في مجالات مختلفة، كما أنها لا تتوقف عند الكراهية الفكرية التي تصور الإسلام والمسلمين في حالات من الجمود والتخلف والرجعية، وأن الإسلام هو دين منتج للإرهاب والتطرف، بل تتعداه إلى الكراهية الممارساتية المتمثلة في جرائم عنف وعنصرية ضد الجالية المسلمة وممتلكاتها وأماكن عبادتها كحرق المساجد، ومنع دخول المحجبات إلى بعض المؤسسات الحكومية والتعليمية أو فصل من وظيفة أو مسكن .....

الفرع الثاني/ الخلفية التاريخية لظاهرة الإسلاموفوبيا: إن المسار التاريخي للعداء المسلمين قديم قدم الدين الإسلامي، أي منذ أن جاء **النبي الكريم محمد** صلى الله عليه وسلم بالرسالة المحمدية لهداية البشرية بالدخول في دين السلم والسلام،وعبادة الواحد القهار عوضا عن عبادة الأوثان والأصنام، وأعداء الدين الإسلامي موجودين من كفار قريش إلى اليهود، والرومان والصليبين وصولا إلى الدول الغربية اليوم التي تدعي احترام حقوق الإنسان والحرية الشخصية والدينية للأفراد والجماعات، في حين يجن جنونها إذا وضعت المرأة "قطعة قماش" على رأسها وليست خمارا بالمفهوم الشرعي، وتعلن حالة طوارئ قصوى وتستدعي البرلمان بغرفتيه من أجل تشريع قانون يحرم ذلك ويمنع المساس بعلمانية الدولة من منظورها.

فمنذ الفتوحات الإسلامية التي بدأت منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وتوسعت حدودها وآفاقها على امتداد القرون اللاحقة دحر المسلمين للروم وتهديم إمبراطوريتهم العظمى، حيث ساهمت على سبيل المثال الهزيمة النكراء التي منيت بها جيوش الغرب في معركة **اليرموك** في السنة **السادس عشر للهجرة** والتي ترتب عنها خروج الاحتلال الروماني من المنطقة العربية وتداعيات ذلك فيما بعد على النظرة العدائية من جانب الغرب الوريث الشرعي للإمبراطورية الرومانية حيال الإسلام وأمته، وزادت تلك العدائية مع سلسلة المواجهة الدامية التي سجلها التاريخ في العديد من المعارك الحاسمة التي كانت تهديدا حقيقيا للغرب **كفتح الأندلس 91هـ، ومعركة بلاط الشهداء (لابواتية)114هـ** والتي انتصر فيها المسلمون ودخل الإسلام إلى باريس نفسها، وفتح **القسطنطينية** على يد العثمانيين في **857هـ**. وغيرها من المعارك العنيفة بين الطرفين.[2] فقد كان الصعود والتوسع السريع للدولة الإسلامية وازدهار الحضارة الإسلامية دورا في فرض الخطر على العالم المسيحي من الناحية اللاهوتية والسياسية على السواء، وهو ما أكده المفكر **مكيسم رودنسون** بقوله: " **كان المسلمون تهديدا**

[1]– هيثم مناع، الإسلاموفوبيا كإشكالية وحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول ظاهرة الإسلاموفوبيا، اسطنبول في 2007/09/08.

[2] – خالد سليمان، ظاهرة الإسلاموفوبيا، مرجع سابق،

للمسيحية الغربية قبل أن يصبحوا مشكلة بزمن طويل"، فالتشابهات اللاهوتية بين المسيحية والإسلام وضعت الديانتين على طريق الصدام، إذ كانت كل أمة تؤمن أن ميثاقها مع الله يقتضي تحقيق وحي الله الباكر إلى أمة سابقة خلت، وكل منها تؤمن بتاريخ الوحي الإلهي وأن الوحي أو الرسالة التي جاءتها خاتمة للوحي والنبوة .[1]

فبينما كان المسيحيون يزعمون لأنفسهم الصدارة، رأوا في الإسلام تهديدا لتفرد دور المسيحية التي يرعاه الرّب وبدعوى أنها الممثل الوحيد للرّب ووسيلة الخلاص الوحيدة، وفي أفضل الأحوال كان الإسلام – في رأي الكنيسة – هرطقة يبشر بها نبي ضال ومشوش وفي أسوتها كان تحديا مباشرا للمزاعم والمهمة المسيحية:" **إذ أن خليط الخوف والجهل قد أنتج كيانا من الأساطير بعضها عبثي وغير منصف: المسلمون يعبدون الأصنام ويعبدون ثالوثا مزيفا، ومحمد ساحر، بل إنه كان أحد كرادلة كنيسة روما، خاب طموحه في أن يعتلي كرسي البابوية فتمرد وهرب إلى بلاد العرب وهناك أسس لنفسه كنيسة خاصة**". [2]

فحروب المسلمين كما يطلق عليها الغرب المتكررة على أوروبا في القرنيين السابع والعاشر وكذا القرنيين الرابع عشر والثامن عشر، زادت في تشويه صورة الإسلام ونشر الأكاذيب والخرافات منه، في ظل صعوبة التواصل والنقل المباشر بين الشعوب، في نفس الوقت الذي ساهمت في مولد أوربا وتحديد ملامحها وتشكيل هويتها. إضافة إلى الحروب الصليبية التي تعبر عن مدى قلق ومخاوف المسيحية الغربية من نهاية العالم، إذ في عام **1095م** اشتعلت التوقعات وجعلت الشعوب الغربية تنظر بتركيز إلى القدس الذي ينتظر أن يحدد مصير البشرية، بحيث تدفقت موجات جديدة من المؤمنين المنزعجين على فلسطين أملا أن تفاجئهم نهاية العالم هناك، وهزّ أوروبا الرعب من نهاية العالم الوشيكة، حيث كان الغربيون يفكرون بتركيز أكثر دائما في الوصول إلى الآخرة بين الحسابات الفلكية وتفسيرات الكتب المقدسة.[3]

فقد كانت أوروبا طوال القرن الحادي عشر تمر بإرهاصات مرحلة جديدة تمثلت ذروتها في الحملة الصليبية، حيث كانت الألفية عن نهاية العالم من أهم روافد الفكرة الصليبية، ففي ذلك الجو النفسي والفكري الذي ساد أوروبا آنذاك كان من الطبيعي أن يتطلع الناس الذين سيطرت عليهم هذه المشاعر إلى ضمان الخلاص الذي يترابط بضرورة الرحلة إلى القدس (**Iter Heyro soLinic tanum**). وقد تجسد هذا في ازدياد عدد رحلات الحج من جميع أنحاء الغرب الأوروبي الكاثوليكي إلى بيت المقدس، لكن تلك الرحلات المقدسة أفرزت نمطا من الدعاية الكاثوليكية، وتولد عنها نوع من الهجوم الهستيري على الإسلام والمسلمين. كما شاع عنها أن كثير من الحجاج يتمنى الموت في

---

[1]– جون اسبوزيتو، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة؟(تر: قاسم عبده قاسم)، القاهرة، دار الشروق، ط2، 2002، ص60.

[2]– المرجع نفسه، ص61.

[3] –فوانكوكادیني، أوروبا والإسلام ...تاريخ من سؤ التفاهم، (تر: عماد البغدادي)، القاهرة: دار الشرقيات، 2008، ص10.

الأراضي المقدسة بأيدي الكفار(أي المسلمين) الذين صورتهم الدعاية المحمومة في أبشع الصور. وكل ذلك منطلقه أن الأراضي التي شهدت قصة المسيح وفيها ضريحه لا بد أن تكون تحت سيطرة أتباعه وكانت الكنيسة الكاثوليكية ترى أنها الكنيسة الوحيدة على طريق الإيمان الصحيح، ولذلك رفضت بقاء هذه المناطق المقدسة (فلسطين) بأيدي المسلمين الدين صورتهم في صورة الكفار المتوحشين، وهنا انتقلت الصورة في الذهنية الأوربية من العداء المتعقل إلى الهياج والعداء الهستيري.[1]

ولعل ما يثبت هذا الطرح هو أن أغلب الكتاب الأوروبيين المعاصرين لهذه الأحداث لم يفرقوا أبدا بين الحج والحملة الصليبية إذ وجدوا السبب العادل **(Just cause)** للحرب، على أساس استعادة القدس من المسلمين "الكفار" كما يعتبرون أن القدس هي"مملكة المسيح" التي تنتمي إلى العالم المسيحي، التي يجب الدفاع عنها، واستردادها من المسلمين الأشرار.[2] مما قد يفسر لنا مدى استجابة الأوروبيين الغربيين للحملة الصليبية الأولى والتي لم تعتمد على الكراهية المتصاعدة ضد الإسلام وضد كل ما هو مسلم فقط، بل كانت هناك أنماط فجّة من الدعاية ومن سوء الفهم، حيث تم تصوير المسلمين بأبشع الأوصاف والصور مستخدمين في ذلك العديد من القصص والأساطير الخرافية عن الإسلام وعن النبي **محمد** (ص)، وهو ما يجعلنا لا نستغرب الرسوم الكاريكاتورية التي ظهرت مؤخرا والتي تصف النبي الكريم بأنه إرهابي ومتطرف ويحبذ النساء.... فهذا ما هو إلا تكرار لأساطير وخرافات الحروب الصليبية. مما يعني أن العداء للمسلمين (الإسلاموفوبيا)، من أبرز ما تأسست عليه هو طابع الدعاية والدعاية المغرضة الهادفة إلى تشويه كل ما هو مسلم، والتي تعمل على نشر مختلف الأكاذيب. الأمر الذي برز خلال القرن **14** عندما زادت المواقف المعادية للعرب والمسلمين عمقا وتجذّرا حتى أصبحت أحد المكونات الأساسية للحركة الإنسانية، وتكرس ذلك العداء والكراهية مع ظهور الطباعة في القرن **16**، حيث انتشرت الكتابات والمنشورات المسيئة والمشوهة للإسلام وتصفه بصورة سلبية للغاية وأنه مصدر الإرهاب يسعى للانتشار بحدّ السيف.[3] فأصبح من الصعب الحديث عن ثقة طرف في الآخر، خاصة في ظل استمرار الدعم اللامشروط للكيان الصهيوني من جهة، وغضّ البصر عن المجازر التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني الأعزل.

ومن المفارقات أن عام **1989** الذي شهد تسارع في الاندماج الأوروبي بسقوط جدار برلين، فإنه في المقابل شهد تصاعد التوترات مع العالم الإسلامي بشأن قضية **سليمان رشدي** في **المملكة المتحدة**، وبداية الجدل حول الحجاب في **فرنسا**، ومند ذلك الوقت استقطبت سلسلة من الأحداث الشعبية في اتجاه الجالية المسلمة في أوروبا، وبلورت هوية إسلامية داخل هذه المجتمعات، إذ أصبح

---

[1]– قاسم عبده قاسم، المسلمون وأوروبا: التطور التاريخي لصورة الآخر، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2008، ص117.

[2]– المرجع نفسه، ص118.

[3]– فوانكوكاديني، مرجع سابق، ص11.

السكان المسلمون في أوروبا أكثر من مجرد مسألة هجرة، نتيجة التزايد الديمغرافي للمسلمين مما أثر على نسبة الشباب المسلم، التي هي في تصاعد مستمر في مقابل تراجع عدد الفئات الشابة وزيادة المعمرين الأوروبيين أو كما يطلق عليها البعض"**الشبابية الإسلامية والشيخوخة المسيحية**"، هذا ما أشارت إليه وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها عن الحريات الدينية لعام **2003**، إلى أن هناك حوالي **23 مليون** مسلم في أوروبا أي **5%** من إجمالي عدد السكان، وإذا انضمت تركيا إلى الإتحاد الأوروبي فيقفز العدد إلى **90%** بنسبة **15%** من عدد سكان أوروبا،[1] وهو ما اعتبره البعض خاصة اليمين المتطرف "**نحو أسلمة أوروبا**" وبذلك يكون العداء والكراهية ضد الإسلام والمسلمين مبرر من وجهة نظر اليمين المتطرف.

الفرع الثالث/ إستراتيجية اليمين المتطرف في تصعيد العداء للمسلمين: قبل الحديث عن هذه الإستراتيجية لا بد من الوقوف عند ملاحظتين أساسيتين هما:

الملاحظة الأولى: الجهل بالإسلام؛ "إذ لم يحدث حتى سنوات مابين الحربين العالميتين، أن بذل جهد جاد لفهم إسهامات الإسلام في تطور الفكر الغربي والتأثر الذي جرى على المجتمع الغربي من الجوار الإسلامي".[2] وهذا ما جاء في استطلاع الرأي الذي أجري في **الدنمارك** بعد أزمة الرسوم الكاريكاتوري المسيئة للنبي الكريم **(محمد ص)**، أشار إلى أن أغلبية الشعب الدنماركي لا يفهم السبب وراء غضب المسلمين من نشر الرسوم المسيئة، وهذا ليس بالأمر الغريب إذا رجعنا إلى صورة العرب والمسلمين في المناهج الدراسية الأوروبية، ففي **فرنسا** مثلا تصور في البرامج المدرسية العرب بدو رحّل يمتازون بالعدائية والعنف والدونية، إذ تستخدم المفردات الثلاثة **(البدو) و(العرب) و(المور Moor)** وتستخدمها بغير تمييز للدلالة على الشخصيات نفسها ويعرف **(البدوي)** بأنه **(عربي راحل من الصحراء)**، والأكثر من ذلك هو قلب الحقائق التاريخية وتشويهها عندما يتعلق الأمر بالحروب الصليبية، فرغم أن الغرب هو من هاجم الشرق، إلا أنهم عكسوا الصورة حيث نسب للفاعل المسلم أفعال العدوان ضد الحجاج (الحملات الصليبية)، إضافة إلى أن كتب الجمهورية الثالثة كانت تصنف الإسلام بأنه "**دين مسخ ابتكره محمد الذي ادعى النبوة**" ، أما الكتب الحالية لا تخرج عن ذلك السياق العدائي للإسلام، لكنها تستخدم عبارات أقل حدة، حيث " تصور الإسلام كدين يسعى إلى تحقيق الفتوحات العسكرية، وتتفق كتب الجمهورية على إبراز دور البطل **الفرنسي (تشارلز مارتيل)** الذي وضع حدا لتوسع الإسلام في الغرب.[3]

---

[1] – ثيموثن سافيج، أوروبا والإسلام: الهلال المتنامي وصدام الثقافات، ترجمات، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006، ص 05.

[2] – جون أسبوزيتو، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة، مرجع سابق، ص70.

[3] – مجموعة من الباحثين، صورة العرب والمسلمين في المناهج الدراسية حول العالم، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ،2003، ص ص 81-87.

كما جاءت الدراسة الأكاديمية **للبروفسورين فلاتوري وتوروشكا** التي امتدت عشرة سنوات كاملة **[1985-1995]** حول (ما يجب أن يجده المرء عن الإسلام من معلومات ومفاهيم بالكتب المدرسية باللغات الألمانية والهولندية والإيطالية والدنماركية من مواد الدين والتاريخ والجغرافيا) وكانت النتيجة مذهلة للغاية؛ حيث تصور هذه الكتب للطلبة الأوروبيين "**الإسلام بأنه دين التخلف والعنف وأن المسلمين مستعدون للدخول في حرب مقدسة ضد المسيحيين في أية فرصة تتاح لهم**".[1]

كما أسهمت كتابات **فوليتر** –الذائع الصيت– في رسم صورة سوداوية عن الإسلام في أذهان الشباب الأوروبي، فمثلا ألف فوليتر كتابا تحت اسم **(التعصب، أو محمد النبي)**، صور النبي طاغيا دينيا، وكذلك **أرنست رنيان** الذي أسبغ المديح على العلم والعقل والتقدم مستبعدا الإسلام على اعتباره أنه لا يتوافق مع العلم، "**لا يقدر أن يتعلم شيئا أو ينفتح في مواجهة فكرة جديدة**"[2]. وهذا الجهل بحقيقة الإسلام لم يتوقف عند هؤلاء المفكرين فقط بل تم تسويقه والتشهير والدعاية له في مختلف دراساتهم التي يدعون أنها أكاديمية ومحكمة، الأمر الذي ساهم في بناء جيل مؤدلج –إن صح القول– لا يفقه في حقيقة الإسلام شيئا إلا أنه دين عنف وإرهاب شعارهم في ذلك "**أن كل مسلم هو بالضرورة إرهابي**".

فالاتحاد الأوروبي بخوفه من الإسلام بسبب عدم معرفته الواسعة لثقافة وتعاليم الإسلام المبنية على السلام والتسامح، ينفي جملة وتفصيلاً القيم النبيلة لهذا الدين التي عرفت عنه منذ أربعة عشرة قرنا[3]. مما يفسر لنا العدائية الكبيرة التي أصبحت تعاني منها الجالية المسلمة في الآونة الأخيرة **(قضية الحجاب في فرنسا/المآذن في سويسرا/ الرسوم المسيئة في الدنمارك...)** رغم ما يدعيه الغرب في أن العالم أصبح قرية واحدة في ظل العولمة، في مقابل ذلك نجد هناك العديد من الشخصيات السياسية والفكرية التي درست وفهمت الإسلام جيدا أشهرت إسلامها، على غرار أخت زوجة **توني بلير**، وقبلها سفير ألمانيا في المغرب **مراد هوفمان**، والمفكر الفرنسي المشهور **روجيه(رجاء) غارودي**... وما يثبت الجهل الغربي بالإسلام أيضا؛ هو ما أشارت إليه الإحصائيات الأمريكية في أن أكبر الكتب التي عرفت نسبة عالية من التسويق تمثلت في **القرآن الكريم**، الغريب في الأمر أن ذلك جاء مباشرة بعد أحداث **09/11**.

الملاحظة الثانية: لعب المستشرقون المتطرفون دورا بارزا في تشويه صورة العرب والمسلمين وفي تقديمهم لأفكار مغلوطة لمجتمعاتهم الغربية عن سلوكية المسلمين وطبيعة دينهم على أساس أنهم مختصين ومسخرين أنفسهم لهذه العملية، وبالتالي كان ذنبهم مضاعف نتيجة علمهم الكامل بما يحتويه الإسلام من أحكام وفرائض، والتي ترجع إلى دراساتهم المعمقة للقرآن الكريم ومعايشتهم لواقع

[1]– عبد المؤمن الهباء، مرجع سابق ، ص.159.

[2]– جون أسبوزيتو، التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة، مرجع سابق، ص71.

[3]- Ekmeleddin Ihsanoglu, Islamophobia and Terrorism: Impediments to the Culture of Peace, Arches Quarterly, Vol 04, Edition 07, Winter,2010, p11.

المسلمين، إذ لم يشفع لهم ذلك بنقل الحقائق كما هي، بل عمدوا إلى تحريفها والتضليل على مختلف الحقائق التي توصلوا إليها، فعلى سبيل المثال توصل المستشرق **وليام إيوارث جلادستون** إلى حقيقة مفادها " **أن ما دام القرآن موجودا فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق ولا أن تكون في أمان**" ونتيجة لذلك سخر المستشرقون المتطرفون أقلامهم للطعن في القرآن الكريم.[1]

نفس الطرح أشار إليه الباحث **محمد عبد الغني حسن** بقوله :"**أن كل ناحية من نواحي القرآن لا تسلم من اتهامات المبطلين وادعائهم حتى القصص القرآنية كانت موضعا للتشكيك فيها**"، وقد جاء طعنهم للقرآن الكريم في النقاط التالية:

1- إنكار مصدر القرآن الرباني واعتباره من عمل محمد (ص) .

2- الإدعاء بأن القرآن حرف بعد وفاة الرسول (ص) .

3- الإدعاء أن حروف التهجي التي جاءت في أوائل بعض السور بأنها اختصارات لأسماء مالكي النسخ التي استخدمها **زيد بن ثابت** بجمع آيات القرآن في مصحف واحد .

4- الإدعاء بأن القرآن ليس نظام مجتمع كامل وإنما هو محاولة للإصلاح.[2]

وكما أشرنا في الفصل الأول إلى المستشرق والمؤرخ المشهور ذو الأصل اليهودي **برنارد لويس** الذي يعتبره الكثير مهندس خرافة الخطر الإسلامي أو "**أوروبا المستعربة**" **(Euro Arabie)** حيث كتب في صحيفة **(Jérusalem post)** عام **2007 أن أوروبا ستكون مسلمة عند نهاية هذا القرن (على أبعد تقدير)**،[3] وقد اكتسب لويس شهرته في محورين أساسيين يبرزان دائما في كتاباته، وسجل فيهما براعة غير مسبوقة هما:

الأول/ تطويع التاريخ لخدمة منطقه وفرضياته (لي أعناق النصوص) ويتبع في سبيل ذلك منهجا انتقائيا مقيتا يسيء إلى التاريخ والى العلم بصفة عامة.

الثاني/ إشاعة الخوف من التغلغل الإسلامي، والتحريض الدائم على طرد المسلمين من أوروبا حفاظا على هويتها وخصوصيتها القومية التي ستضيع بسبب المهاجرين المسلمين.[4]

انطلاقاً من هذين الملاحظتين المهتمين يكفينا فهم السياق الإيديولوجي الذي ظهر فيه اليمين المتطرف في أوروبا فهو لم يأتي هكذا صدفة، وإنما جاء في إطار سيرورة تاريخية وفكرية أنتجت خطاب تحريض عدائي تجاه الإسلام والمسلمين، أي أن ظهور اليمين المتطرف في أوروبا جاء كترجمة ميدانية لمجموعة من الأطروحات النظرية على وجه التحديد التي صاغها الجهل بحقيقة الإسلام من جهة وسياسة التظليل والتعميم الأكاديمي التي هندس لها مجموعة من المفكرين والمستشرقين المتطرفين، وتم تلقينها للأجيال الصاعدة في مختلف مراحل التعليم والدراسة.

---

[1]- أحمد نصري، آراء المستشرقين الفرنسيين في القرآن الكريم، الرباط: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص03.

[2] - المرجع نفسه، نفس المرجع.

[3] -جون أسبوزيتو ودواليا مجاهد، من يتحدث باسم الإسلام، مرجع سابق، ص 170.

[4]- عبد المؤمن الهباء، مرجع سابق ، ص.174.

فقد شهد العقد الأخير تنامي الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا، حيث حصل **حزب اليمين السويسري** (الإتحاد الديمقراطي في للوسط) في الانتخابات الفيدرالية عام **2007** على **29%** من الأصوات، فيما سهل عليه استمرار قانون يمنع بناء منارات لأماكن الآذان في سويسرا عام **2009**، بنسبة **57%**، وقبل ذلك استطاعت العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة أن تحقق تقدما مهما في نسب الانتخابات في بلدانها على غرار **(حزب فلاميش بلوك في بلجيكا، والحزب القومي البريطاني وحزب الشعب الدنمركي، والجبهة الوطنية في فرنسا، ورابطة الشمال في ايطاليا...)**، ويرجع هذا التقدم إلى تعديلات ذات توجه يميني في الأولويات السياسية للأحزاب الرئيسية وفي عدد من الحالات **(النمسا – الدنمارك– ايطاليا – النرويج– سويسرا)**، اعتمدت حكومات الائتلاف أو الأقلية الأوروبية على دعم الأحزاب اليمينية على الرغم من عدائها العلني للإسلام من أجل البقاء في الحكم، وتجلى هدا التحول نحو اليمين في أوضح صوره في الإجراءات المقيدة للهجرة والاهتمام المتزايد بالمصالح الوطنية في نقاشات سياسة الاتحاد الأوربي، لكنه يتجلى أيضا في خطوات أخرى –وليست الأخيرة– مثل التي اتخذتها **فرنسا** وألمانيا لمنع ارتداء الحجاب الإسلامي في المدارس العامة وتلك التي اتخذتها **هولندا** لطرد ما يصل إلى **26 ألف** من الساعين للجوء[1].

وبهدف تقريب الصورة أكثر لإستراتيجية اليمين في تصعيد العداء للإسلام والمسلمين نحاول الاستدلال **باليمين المتطرف في فرنسا** كأبرز نموذج في أوروبا، نظرا لنجاحه في الاستحقاقات الانتخابية من جهة، ولأن فرنسا كدولة تحتوي على نسبة عالية من الجاليات المسلمة مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى بحوالي **6 ملايين مسلم** حسب احصائيات**2011** من جهة ثانية، وللتصعيد الخطير المتمثل في سن قوانين منع الحجاب وتنامي مظاهر العنصرية بشكل واسع في أوساط المجتمع الفرنسي في مجالات (السكن – الوظيفة – القضاء...) من جهة ثالثة . لهذه الاعتبارات وغيرها يشكل النموذج الفرنسي أهم النماذج في أوروبا التي توضح صورة الكراهية للإسلام والمسلمين .

بداية تعود جذور **الجبهة الوطنية** الحزب اليميني المتطرف في فرنسا إلى عام **1972** تاريخ إنشاءها من طرف **جون ماري لوبن**[2]. شاركت الجبهة في انتخابات **1976** ولم تحصل إلا على **07%** من الأصوات، وفي عام **1988** حصل **لوبن** على **14.4%** من الأصوات في الانتخابات الرئاسية وعلى **15%** من الأصوات في انتخابات **1995** . وفي عام **2002** فإن جون ماري لوبن حصل على **16.86%**، أي أنه ربح **900 ألف صوت** إضافي مقارنة بانتخابات 1995. أما في

---

[1]– تيموني سافيج، أوروبا والإسلام، مرجع سابق، ص 20.

[2]– **جون ماري لوبن** [(من مواليد **1928**)، كما يعتبر من الشخصيات اليمينية المتطرفة التي تتميز بأسلوب العنف والاستفزاز ومعروف عليه إتقانه للخطاب الشعوبي العاطفي التخويفي والتلاعب بالألفاظ، والحدية في خطاباته، كما أنه شخص ديكتاتوري يتميز بالمحسوبية في توظيف لمختلف المناصب الإدارية، كان من المناهضين لاستقلال الجزائر وهو من دعاة (الجزائر الفرنسية)، وقد دخل الحياة السياسية عام 1956 مساندا آنذاك أقصى اليمين.]

الاستحقاقات البرلمانية فإن أعلى نسبة حصلت عليها الجبهة الوطنية كانت في الدور الأول عام **1997** بنسبة **15%** من الأصوات.[1]

من خلال هذه الأرقام يتضح لنا أن تيار اليمين المتطرف في تصاعد مستمر منذ **1974**، وهذا إن دل فإنما يدل على التوجهات المتطرفة للأوروبيين حيال الجالية العربية المسلمة، وهو ما سنقف عليه في النقاط الموالية.

أما فيما يتعلق بإيديولوجية الجبهة الوطنية؛ فهي تتجاذب حسب المختصين في شؤون اليمين المتطرف الباحث **روني مونزا**، تيارات متعددة (**وطنية – وطنية كاثوليكية تقليدية – كاثوليكية متطرفة**) لا تتفق على الدوام مع بعض القضايا مثل علاقة فرنسا وأقاليمها ذات الخصوصيات المحلية والعلاقة بين فرنسا و ومحيطها الأوروبي، وعلى غرار جميع التيارات اليمينية المتطرفة في أوروبا تعتبر هي الأخرى في **النازية** مرجعية إيديولوجية وعملية لها، وتتأسس هذه الإيديولوجية على أن فرنسا في خطر وشيك يتمثل بالتحديد في العرب والمسلمين الدين يغزونها يوميا، إذ تتأثر بالمرجعية النازية من خلال تحديدها لأعدائها (اليهود/العرب)، وتسعى الجبهة إلى العمل على توحيد مختلف القوى الدينية المتطرفة في فرنسا خاصة وأن قدماء المحاربين المنخرطين في الحزب يشعرون بخيانة الدولة الفرنسية لهم وللمجد الاستعماري الفرنسي، أي اللعب بورقة التاريخ الاستعماري المجيد لكسب ولاءات جديدة.[2] وبهدف نشر هذه الإيديولوجية عمد الحزب إلى تأسيس جريدة أسبوعية (**National libido**)، وغيرها من المنشورات والدوريات التي تصدر من مختلف التنظيمات الجامعية الموالية للحزب، وما عرف عن الحزب هو الإنتاج التنظيري الغزير الذي قام به المناضل **ميغري** مند التحاقه بالحزب رسميا **1985**، خاصة فيما يتعلق بالعديد من المفاهيم المحورية ذات البعد العرقي العنصري (فرنسا – الأمة الشعب – أوروبا....)، يبقى الشيء الأكيد الإسلام هو الخطر الأكبر على فرنسا وأوروبا المسيحية، إذ يرى منظروا اليمين المتطرف أن تحالفا بين فرنسا تحت راية الجبهة الوطنية وأنظمة عربية تسلطية سيسمح بترحيل المهاجرين العرب إلى بلدانهم، وهي أهم النقاط التي جاءت في البرنامج السياسي للجبهة.[3] في هذا السياق يمكن رصد أهم النقاط التي تبرر مدى تطرفية الجبهة الوطنية لـ**جون ماري لوبن** وعنصريتها كالآتي:

1–تسجيل الأفضلية " الوطنية في الدستور، أي حق الأولوية القصوى للفرنسيين الأصليين في العمل والسكن والحماية الاجتماعية.

2–وقف الهجرة نهائيا وطرد بصفة كلية جميع المهاجرين العرب والمسلمين الموجودين في فرنسا.

3–ربط وجود المهاجر بالعمل، فمن يفقد وظيفته يرحل.

---

[1]– عبد النور بن عنتر، صعود أقصى اليمين في فرنسا.... الواقع والأسباب والهواجس، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/c9b55820-146e-4886-81d2-00e856bd2588

[2]– المرجع نفسه

[3]– المرجع نفسه.

4-إلغاء مبدأ "حق الأرض" الذي يمنح الجنسية الفرنسية لكل من ولد على التراب الفرنسي من أب وأم أجنبيين، وإلغاء جميع القوانين المتعلقة بمنح الجنسية الفرنسية.

5- سحب فرنسا من أوروبا، وإعادة العمل بالفرنك (السيادة النقدية) محل اليورو الذي يمكن الإبقاء عليه بوصفه عملة أوروبية مشتركة. [1]

أما عن الأسباب التي مكنت **جون ماري لوبن** من الفوز في رئاسيات **2002** رغم طروحاته اليمينية المتطرفة؛ فالواقع يوضح أن هناك العديد من العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك؛ وليس المقام هنا لذكر جميعها، بل نحاول التركيز فقط عن حقيقة اليمين المتطرف، **وهل يشكل صعوده مفاجأة سياسية وحالة استثنائية أم أن هذا الفوز هو قناعة سياسية راسخة في المجتمع الفرنسي؟**

1-إن فرنسا متسامحة قانونيا ورسميا وعلنيا، لكنها عنصرية عمليا؛ فالعنصرية فيها تشمل العديد من المجالات كالتوظيف والسكن والقضاء... وما حدث في الانتخابات ماهو إلا ترجمة لما يجري في الواقع، وما يريده **لوبن** ما هو إلا مجرد تقنين ودسترة للأفضلية الوطنية للفرنسيين الأصليين، التي يمارسها الكثير من الفرنسيين في الواقع المعاش ولو بطريقة تجعلهم بمنأى عن المتابعات القضائية، وكمثال على ذلك تصنيف عمال السكة الحديدية من أصول عربية في الدرجة الثانية، وعدم منحهم كل حقوقهم كالترقية مثلا، الأمر الذي جعلهم يخرجون في احتجاجات للتعبير عن هذه العنصرية.

2-رغم أن المجتمع يبدو في غالبيته متفتح على الديانات الأخرى، إلا أن فرنسا دائما كانت يمينية التوجه، نظرا للنسب المعتبرة، حيث أن أغلبية الفرنسيين الذين صوتوا لصالح حزب اليمين المتطرف تتراوح أعمارهم بين **18** و**24 سنة**، نسبة حوالي **20 بالمئة** من الناخبين الأمر الذي يجعل فرنسا مستقبلا مرتبطة بالعنصرية والتطرف.

3-التركيبة الوطنية للجبهة الوطنية تبرز لنا أنها تجمع كل المدافعين عن **فرنسا فيشي** (حكم بيتان إبان الحرب العالمية الثانية الذي سلم يهود فرنسا إلى النازية) والنشطاء السابقين في المنطقة العسكرية السرية (**LOS**) الإرهابية التي زرعت العنف والإرهاب في **الجزائر** غداة الاستقلال، بهدف إبقائها تحت الهيمنة الاستعمارية، إضافة إلى قدماء المحاربين الدين راودهم الحنين لمجد الإمبراطورية الاستعمارية. فعليه وصول **لوبن** إلى الدور الثاني من الرئاسيات هو انتقام هؤلاء من التاريخ والجمهورية، ما يؤكد أن التصويت لليمين المتطرف كان بناء على قناعات سياسية واضحة.

4-نفي الاعتقاد السائد بأن التصويت لجون ماري لوبن لم يكن بسبب مشاكل انعدام الأمن والهجرة التي تشهدها فرنسا التي روج لها الكثير، وإنما تمثل قناعات الكثير من الناخبين، ودليل ذلك أن هناك العديد من المحافظات الصغيرة لم تشهد مطلقا تلك القلاقل، ويغيب عنها كليا المهاجرين العرب

[1]- عبد النور بن عنتر، صعود أقصى اليمين في فرنسا.... الواقع والأسباب والهواجس، مرجع سابق.

والمسلمين، إلا أنها صوتت لصالح اليمين المتطرف، في مقابل أن هناك محافظات أخرى شهدت أحداث دامية، لكنها لم تعرف صعودا لليمين في الانتخابات.[1]

انطلاقا من هذه المعطيات نستنتج أن فوز اليمين المتطرف لم يكن صدفة، وإنما يمثل قناعة راسخة للعديد من الناخبين الفرنسيين ذو الميولات العنصرية الذين يرون في المهاجرين العرب والمسلمين خاصة عنصرا مهددا لمسيحية المجتمع الفرنسي وهوية المسيحية، وبالتالي لابد من وضع حد له بالتصويت للمرشح **لوبن** ومنحه الصلاحيات والسلطة لتنفيذ أجندته السياسية وإيديولوجيته الفكرية وتنقية العرق الفرنسي الصافي من "الشوائب الخبيثة" **(المهاجرون الأجانب)** بمفهوم المتعصبين الفرنسيين. وقد صاغ اليمين المتطرف في أوروبا إستراتيجية تهدف إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين مستخدما في ذلك العديد من الآليات والوسائل من أبرزها:

الآلية القانونية: تتمثل في سن العديد من الإجراءات القانونية التي ظاهرها تنظيمي وباطنها عنصري عدائي، على غرار قانون الإرهاب الذي يطبق على المهاجرين وذلك بضرورة تسجيل أنفسهم لدى مكاتب الهجرة، وما يحمله هذا الإجراء من تعسف وتجاوز في حق الجالية المسلمة. أيضا قرار المجلس المحلي **لميلانو الإيطالية** بإغلاق المدارس الإسلامية بالمدينة والتي يتردد عليها أكثر من**500 تلميذ** عام**2005**، بحجة افتقار تلك المدارس لشروط النظافة الصحية، الأكثر من ذلك عدم الاعتراف بالشهادات التي تمنحها تلك المدارس، كما لجأت فرنسا إلى حظر الحجاب في المدارس والدوائر الحكومية بحجة تنافيه مع مبادئ الدولة العلمانية وذلك من خلال المصادقة على قانون حظر الرموز الدينية بتاريخ **15مارس 2004** وفرض عقوبات على كل من يخالف هذا القانون .

الآلية الإعلامية: وتعتبر من أخطر وأشد الآليات التي استخدمها ومازال يستخدمها أنصار اليمين المتطرف نظرا للسرعة الفائقة في انتشار الأفكار في ظل عولمة وسائل الاتصال والإعلام، ومنها:

1- الوسيلة المكتوبة/ وتتمثل في الصحف والمجالات، حيث شهدت حادثة الرسوم الكاريكاتورية التي ظهرت في أواخر **2005** عندما نشرت صحيفة **يولاندز بوستن** الدنماركية سلسلة من الرسوم المسيئة **للرسول الكريم**، حيث تصوره على أنه إرهابي، يخبئ القنابل في عمامته وغيرها من الصور المقززة، فرغم حملة الاستنكار الواسعة من العالم الإسلامي إلا أن الدنمارك والعديد من الدول الغربية أعادت نشرهذه الرسوم تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير، فمن وجهة نظر **الدكتور باسم خفاجي**؛ "**أن الشعوب الغربية لم تتفهم سبب انفعال المسلمين بهذه الدرجة، ليس لانعدام حساسية تلك الشعوب تجاه العالم الإسلامي ومشاعر الغضب التي اشتعلت فيه، وإنما بسبب حساسيتهم للهجوم على النبي**

[1]- عبد النور بن عنتر، صعود أقصى اليمين في فرنسا.... الواقع والأسباب والهواجس، مرجع سابق،

(ص)، والذي تقبلته عقولهم ونفوسهم دون أي حساسية عاطفية بسبب تراكم الصور السلبية عن النبي في نفوسهم."[1]

2-الوسيلة الالكترونية: تبرز بالأساس في شتى مواقع التواصل الاجتماعي التي استغلها اليمين المتطرف للترويج لطروحاته العنصرية والعدائية، والداعية إلى ضرورة التصويت لصالح لوبن في الانتخابات الرئاسية في مقابل عمدت إلى تشويه صورة رئيس الجمهورية **جاك شيراك** الذي طالما أطلقوا عليه اسم(**بن شراك**) قياسا على(**بن لادن زعيم تنظيم القاعدة**)، وقد وصل الأمر بهم إلى إعلان تهديدات بقتله، نظرا لميولاته للعرب والمسلمين حسب زعمهم، هذا ما جاء في موقع (**SOS-racaille.org**):" **لقد أصبح من الضروري اللجوء إلى الوسائل غير العادية للإطاحة بشيراك وحكومته وإعادة كرامة وعزة وأمن فرنسا إلى سابق عهدها**".[2] وقد التقى حول هذا الموقع كل من أنصار الجهة الوطنية والحركة الوطنية الجمهورية، وبعض المتطرفين من المسيحيين واليهود رابطهم الوحيد هو الكراهية للعرب والمسلمين، الأمر الذي أكده السكرتير العام للحركة المناهضة للعنصرية والداعية للتآخي بين الشعوب بقوله: "**بأن شبكة الانترنت أصبحت حقلا للدعاية إلى العنصرية وبخاصة المعادية للعرب والمسلمين.**"[3]

3- الوسيلة السمعية البصرية/ تتمثل أساسا في مختلف قنوات التلفزيون وقاعات العرض والسينما بدورها هي الأخرى ساهمت بقسط وافر في تصعيد حملة العداء والكراهية، نظرا لأن العديد من ملاكها من ذوي التوجهات اليمينية المتطرفة، على غرار الأفلام السينمائية التي أنتجت في أوروبا والتي ركزت على تصوير الشخصية المسلمة تصويرا سلبيا متخلفا ومنها فيلم **الفتنة للنائب الهولندي جيروت فيلدز**ر الذي يحمل في مختلف مشاهده إساءة للإسلام وأكثر من ذلك الدعوة إلى تمزيق القرآن الكريم.

الآلية الدينية: تتمثل في إساءة المعلم الديني المسيحي الكاثوليكي بابا الفاتيكان **بنديكت السادس عشر** في محاضرة ألقاها بتاريخ **2006/09/12**، لكن بمجرد ملاحظة تاريخ هذه الإساءة حتى نفهم خلفيات والرهانات السياسية التي يختفي وراء هذا الخطاب الديني جعلت الكثير يتساءل **هل هي زلة لسان أم أنها قناعة سياسية أو دينية؟** نحاول رصد النقاط التالية لمعرفة أي تكمن الحقيقة:

. يمثل تاريخ **2006/9/12** الذكرى الخامسة لهجمات الثلاثاء الأسود على الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان هذه الأخيرة الحرب على الإرهاب أو بالأحرى الحرب على الإسلام (احتلال أفغانستان –العراق..). وقد عرف عن البابا الكاثوليكي منذ وصول المحافظين الجدد بخلفيتهم الصهيونية المسيحية، أو ما يوصف "**بالمسحية التوراتية** "إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، أي أنه يرى ذلك نموذجا صالحا لأوربا في أن تعود الكنيسة إلى صلب توجيه صناعة القرار السياسي.

---

[1]- باسم خفاجي، لماذا يكرهونه: الأصول الفكرية لعلاقة الغرب بين الإسلام، الرياض: مجلة البيان، 2006، ص35.

[2]- سعيد اللاوندى، الإسلاموفوبيا: لماذا يخاف الغرب من الإسلام، القاهرة: دار نهضة مصر، ط2، 2007، ص204.

[3]- المرجع نفسه، ص204.

وبالتالي ليس مستبعدا أن يكون موظفا من طرف المحافظين الجدد لإشعال فتيل الصراع الديني الحضاري الثقافي مع العالم الإسلامي بهدف دعم سياسة الحرب على الإرهاب أو الإسلام التي تقودها أمريكا وحلفائها ضد العالم الغربي والإسلامي، خاصة وأن التاريخ يؤكد أن **بابا الفاتيكان السابق** قد تم استخدامه في إدارة الصراع ضد الإتحاد السوفياتي والحرب على المعسكر الشيوعي، وهذا إذا عرفنا أن **يوحنا بولس الثاني** من أصل بولندي والدعم البابوي الذي لقته نقابة التضامن البولندية الحرة المعادية للنظام الشيوعي، الأمر الذي جعل بولندا بداية التصدع الأوروبي في جسم الكتلة الشيوعية.[1]

بنديكت 16 في الأصل هو **جوزيف آلويس راتسينجر** أستاذ دكتور بكبرى الجامعات الأوربية، متخصص في دراسة علم الأديان (التخصص بالتحديد هو (الإملاءات العقدية الدوغماتية الكنسية) ومنها الإسلام؛ بمعنى أنه يعرف جيدا جذور التاريخ الإسلامي وحقيقة الدين الإسلامي؛ أي أن **بنديكت 16** هو رجل دين بخلفية أكاديمية طويلة يعرف جيدا دلالات الاقتباس الأكاديمي. فقد عرف على الكاردينال **جوزيف** قبل توليه منصب بابا الفاتيكان العديد من التجاوزات ضد الإسلام والمسلمين، حيث عندما كان مسؤولا عن مجمع العقيدة من في الفاتيكان عبّر صراحة عن آراء معادية للإسلام تجسدت في معارضته لانضمام **تركيا** – بصفتها دولة إسلامية إلى الإتحاد الأوروبي–، بالإضافة إلى امتعاضه الشديد من ارتفاع نسبة الجاليات المسلمة في الدول الأوروبية، كما عرف برفضه لسياسة حوار الأديان والثقافات التي كان يؤكد عليها على الدوام البابا السابق للفاتيكان **يوحنا بولس الثاني** وإصراره على صياغة مبدأ عقدي عنصري قائم على أن الطريق الوحيد الصحيح إلى الله هو الطريق المسيحي.

من هذه النقاط وغيرها نستنتج أن الأمر ليس مجرد زلة لسان أو قناعة شخصية لبابا الفاتيكان، وإنما الأمر أخطر من ذلك يتمثل في مخطط معد مسبقا ومدروس بدقة قائم على تحالف الصهيونية المسيحية للمحافظين الجدد في أمريكا مع اليمين المتطرف في أوروبا بهدف تأجيج الصراع الحضاري ضد العالم العربي والإسلامي لتقويض هذا الأخير والسيطرة عليه واستنزاف ثرواته وتمزيق وحدته وإثارة الفتن بين طوائف الوطن الواحد، ولعل التفجيرات الانتحارية التي شاهدتها كنيسة القديسين بالإسكندرية تدخل في سياق ذلك **(ديسمبر 2010)**.

الآلية السياسية: تتجلى في التصريحات والخطابات السياسية الصادرة من القادة والزعماء السياسيين ومن أبرزها؛ تصريح رئيس الوزراء الإيطالي **برلسكونى** الذي أكد تفوق الثقافة الغربية على الثقافة الإسلامية في ترديده لمقولة نهاية التاريخ وانتصار الليبرالية متجاهلا أو متناسيا دور الحضارة الإسلامية في بناء الفكر الإنساني وتقدم الحضارة الغربية نفسها بعدما عاشت ظلمات القرون الوسطى. كما لا يمكن أن نتجاوز تصريح اليميني المتطرف **(Jean Marie le Pen)** رئيس الجبهة الوطنية الفرنسية في حديثه عن المسلمين قائلا: "**هذه العناصر لها تأثير سلبي على جميع الأمن القومي وهي**

[1]– بشير موسى نافع، بنديكت ومانويل والخطر الإسلامي المستعاد على الرابط:
www.aljazeera.net/nr/exeres/3247D2EF-8161-437D-8e2D-F7CE2C49456.htm

تزداد قوة من الناحية السكانية بواسطة التناسل الطبيعي والهجرة معا، وهو ما يزيد من انعزالها العرقي العنيد وطبيعتها المسيطرة، هذا هو عالم الإسلام في جميع أنواع شذوذه".[1] ادعى كذلك **حزب التقدم المسيحي** الجناح اليميني المتطرف في **النرويج** أن كتاب **هتلر** "**كفاحي**" والقرآن هما شيء واحد بعينه وطالب بضرورة منع الإسلام نهائيا من التداول في مختلف مكتبات النرويج لأنه يشكل خطرا يحدق بعقول القراء يسهم في زيادة نسب العنف والتطرف في المجتمع المسيحي.[2]

في حقيقة الأمر هذا غيض من فيض؛ فالتصريحات المتطرفة في أوروبا وغيرها الصادرة من زعماء سياسيين وصناع قرار لا تتوقف لحظة، وخاصة بعد أحداث 09/11 وإعلان بوش أن الحرب على الإرهاب هي بداية لحروب صليبية جديدة، لدرجة أصبحت شماعة يعلق عليها كل سياسي مشاكله داخلية كانت أو خارجية عن الخطر الأخضر في إطار سياسة تصدير الأزمة دون البحث عن الأسباب الحقيقية للمشاكل التي تعيشها الجالية العربية والمسلمة في أوروبا مثلا كالهجرة غير الشرعية، العنصرية، التهميش المجتمعي.....

[1]– جون اسبوزيتو ودواليا مجاهد، من يتحدث باسم الإسلام، مرجع سابق، ص 170.

[2]– المرجع نفسه، ص 171.

خلاصة واستنتاجات

بعدما تطرقنا في مضمون هذا الفصل إلى أبرز المحددات الداخلية والخارجية المتحكمة في العملية التوصيفية، نتوصل إلى استنتاج أهم النقاط التالية:

1. إن العملية التوصيفية مرتبطة بالأساس بمجموعة من **العوامل الداخلية** التي تسهم في نموها، وتتمثل في حالة الاستبداد السياسي المتفشية في عديد النظم السياسية العربية وتداعياتها السلبية بالدرجة الأولى، إضافة إلى طبيعة بعض الحركات الإسلامية التي تلجأ إلى ممارسة العنف، شرعيتها في ذلك التنظير الجهادي المقتبس من رواد التكفير والجاهلية. كما لعبت التيارات العلمانية دورا مهما في تعميق عملية التوصيف من خلال رفضها لفكرة الدولة الإسلامية. أما **العوامل الخارجية** التي ساهمت بدورها في تطور عملية التوصيف؛ تتمثل في الحرب على الإرهاب التي أعلنتها واشنطن عقب هجمات09/11، حيث تم استهداف دول إسلامية وعربية اتهمت بتمويلها للإرهاب دون تحقيق جدي موسع **(أفغانستان والعراق)**، مما أعطى مبررا للتيار المتطرف في الحركات الإسلامية في سياق إستراتيجية الجهاد ضد العدو البعيد باستهداف المصالح الأمريكية وحلفائها. وما زاد في تعميق تلك الإستراتيجية هو الإرهاب الإسرائيلي المتفشي في منطقة الشرق الأوسط بطرق مباشرة وغير مباشرة، خاصة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، كما لا يمكن إغفال حالة العداء والكراهية التي تعرفها أوروبا فيما تسمى "بالاسلاموفوبيا"، ودورها في الربط المباشر للإسلام والمسلمين بالإرهاب والتعصب الديني.

2. شكّل **الاستبداد السياسي** نقطة سوداء في تاريخ النظم السياسية العربية، حيث ارتبط بحالة من الاستعصاء والممانعة لأي تحول ديمقراطي حقيقي، نتيجة الوصايا الأبوية التي فرضتها النخب الحاكمة على شعوبها تحت ذرائع ثورية أو ملكية وراثية، وتنوع الاستبداد بين استبداد عسكري تهيمن عليه المؤسسة العسكرية مثل حالة مصر 1952 والجزائر 1965، موريتانيا في العقد الأخير... واستبداد حداثي مثل حالة تونس في عهد بن علي...واستبداد وراثي تمثله معظم دول الخليج العربي. ومن أهم مرتكزات الاستبداد السياسي هو إقصاء مختلف أشكال المعارضة السياسية التي يراها مهددة لبقاء النخب الحاكمة أطول مدة في الحكم، ومن أبرز أطياف المعارضة التي تعرضت للقمع والترهيب هي الحركات الإسلامية خاصة المعتدلة منها، والتي كان يعتبرها أخطر منافس لها، ولشرعنة ذلك القمع تم ربط تلك الحركات بالتنظيمات الإرهابية المهددة لأمن واستقرار النظام السياسي وأسس الجمهورية، مستغلة في ذلك الإرهاب الممارس من طرف التيار المتشدد فيها، لتضرب به التيار المعتدل وتحمّله جزءا من المسؤولية عن تلك العمليات الإرهابية، خاصة وأن التيار المتشدد يروج لمبادئ تكفير الأنظمة الحاكمة وجاهلية المجتمع. وقد لقي هذا الطرح الاقصائي مساندة ودعم التيار العلماني المناهض لأسلمة الدولة ورفض هيمنة الإسلاميين على العملية الديمقراطية.

3. كانت هجمات **الحادي عشر من أيلول2001** نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية، نتيجة التداعيات والانعكاسات التي خلفتها على الأسرة الدولية عامة والعالم العربي والإسلامي خاصة. حيث أعلن بوش الحرب على الإرهاب متهما بعض البلدان العربية والإسلامية بإنتاج التطرف والإرهاب الذي قتل أكثر من **300 ألف أمريكي**، مستعينا في ذلك **بدبابات الفكر Think Tank** التي يسيطر عليها المحافظون الجدد المتحالف مع التيار المسيحي المتصهين، فكانت النتيجة هي غزو أفغانستان والعراق بحجة تجفيف منابع الإرهاب وقطع أواصر تنظيم القاعدة، في سياق الحرب العادلة التي تقضي على منابع الشر وتسعى إلى نشر رسالة الحرية ومبادئ الفعل الديمقراطي في أكثر المناطق استبدادا وتخلفا سياسيا، دون أن تعلن الإدارة الأمريكية عن الأهداف الخفية أو الإستراتيجية لتلك الحرب. فأصبح الإرهاب علامة مسجلة تلصقها أمريكا وحلفائها على من تشاء ووقت ما تشاء مادامت البراغماتية تتطلب ذلك، فلم يعد من الممكن التمييز بين العمل الإرهابي والعمل المقاوم؛ إذ تم تصنيف مثلا كل من حزب الله وحركة المقاومة الإسلامية حماس في خانة التنظيمات الإرهابية التي يجب مكافحتها. وقد كانت تل أبيب من أكبر المستفيدين من هذه الحرب التي دعمتها وساندتها مند اللحظة الأولى، بهدف تنفيذ مخططاتها التوراتية التلمودية وفق برتوكولات حكماء بني صهيون على غرار الانتصار لمعركة هرمجدون التاريخية، وتهويد القدس وتوسيع سياسية الاستيطان والجدار العازل، وانتهاك متزايد للأراضي الفلسطينية في ظل توجه أنظار العالم نحو الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

أما في أوروبا فقد تصاعدت حالة العداء للإسلام والمسلمين فيها بشكل رهيب، وهذا ما كشف عنه **تقرير اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان لسنة 2011**؛ بحيث أشار إلى أن المجتمع الفرنسي أصبح أقل انفتاحا على الأجانب، إذ أصبحت مسائل العنصرية وكره الأجانب مواضيع أساسية في بلد أضحى مبدأ المساواة والأخوة فيه منبوذا، ومؤكدا ذلك بالأرقام، فنسبة العداء للمسلمين زادت بـ **33.6** بالمائة ما بين 2010 و2011، وبلغت الأعمال المعادية للمسلمين **38** عملا سنة 2011، بينما قدرت التهديدات ضد المسلمين بـ **117** في نفس السنة. وما دعوة حزب اليمين المتطرف في المدة الأخيرة، بحل اتحاد المنظمات الإسلامية الذي يضم أكبر جالية إسلامية في أوروبا بأكثر من **أربعة ملايين مسلم** تحت ذريعة حماية أمن الفرنسيين من التهديد الإسلامي، إلا أكبر دليل على تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا بشكل رهيب.

الفصل الثالث/
جدلية الحركات الإسلامية
بين المقاومة والإرهاب

تصنّف أغلب الدول الكبرى الحركات الإسلامية الجهادية في العالم العربي والإسلامي في خانة التنظيمات الإرهابية، على أساس التهديدات التي تطلقها في وجه تلك الدول وتنفيذها لعمليات إرهابية تستهدف شعوبها ومصالحها؛ طبعا حسب منظورها، لذلك تطالب على الدوام بضرورة مكافحتها وتجفيف المنابع التي تغذي فكرها الجهادي وتدعم عملياتها الإرهابية مادياً وبشرياً.

وقد شكّلت **هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001**، فرصة سانحة لتكثف من ضرباتها العسكرية بطرق مباشرة أو غير مباشرة في سياق" **الحرب العادلة**" أو "**الحرب بالوكالة**"، التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كل من يشكل تهديدا لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية في العالم تحت مظلة "**الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي**". وتبرز حربها ضد **تنظيم القاعدة** ومعاقله في **أفغانستان وباكستان...**، كأهم الحروب التي خاضتها أمريكا في العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين، التي مازالت متواصلة رغم قتل زعيم التنظيم **أسامة بن لادن** وانحصار وتراجع العمليات الإرهابية في السنوات الأخيرة لتنظيم القاعدة وفروعها في العالم، تحت حجة القضاء التام على فلول التنظيم وشل حركته نهائيا في تنفيذ أية عملية إرهابية تماثل هجمات الثلاثاء الأسود التي سقط فيها أكثر من **03 آلاف ضحية**.

ولم تسلم من هذه الحرب حتى الحركات الإسلامية التي تشارك في الحياة السياسية وتقبل بالعملية الديمقراطية كوسيلة للتداول السلمي على السلطة، على غرار **حركة المقاومة الإسلامية** "**حماس**"، **وحزب الله اللبناني**، فكلاهما يعتبران رقما صعبا في معادلة التوازنات السياسية التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية في كل من **فلسطين ولبنان**. وبالتالي أصبحت الدول الكبرى وغيرها من الدول في حالة حرج شديد، بين تصنيفهما في خانة الإرهاب الدولي، وبين قبول ممارستهما للديمقراطية التي ما فتئت تدعو تلك الدول إلى ضرورة احترامها، خاصة بعد فوز "**حماس**" في الانتخابات التشريعية **2006**؛ التي اعتبرها المختصون أكبر تحدّ تواجهه الدول الكبرى، من منطلق الازدواجية بين الخطاب السياسي والممارسة الميدانية.

المبحث الأول: تنظيم القاعدة: عولمة للمقاومة أم عولمة للإرهاب.

طرحت قضية تنظيم القاعدة بشدة على الساحة الدولية مباشرة عقب هجمات **09/11** أين اتجهت أصابع الاتهام مباشرة لهذا التنظيم؛ عندما حمّلت الإدارة الأمريكية أسامة بن لادن وتنظيمه الإرهابي مسؤولية الضحايا الأمريكان الذين سقطوا يوم الثلاثاء الأسود، دون أي تحقيق أو متابعة لحيثيات ذلك العمل الإجرامي الذي نددت به معظم دول العالم، الأمر الذي جعله يأخذ منحى دراماتيكي بتوجيه ضربات عسكرية لمعاقل تنظيم القاعدة في **أفغانستان**، تلاها مباشرة إنزال عسكري دولي غير مسبوق على الأراضي الأفغانية فيما عرف "**بالحملة الدولية على الإرهاب**"، اعتبرها الكثير من المتتبعين عودة الاستعمار التقليدي في أبشع صوره وأشكاله؛ ترجمه احتلال **العراق** في **مارس 2003** بوضوح، على اعتبار سرعة التنفيذ العملي في مقابل الشكوك والاحتمالات التي مازالت تطرح حول حقيقة الجهة المنفذة والداعمة لمثل هذا الهجوم البالغ الدقة من جهة، وعدم اكتمال التحقيقات حول المشتبهين في تنفيذ الهجوم، بل وأنها مازالت في بداياتها من جهة ثانية.

الشيء الذي جعل تنظيم القاعدة يبرز كحركة إسلامية مسلحة تدافع عن نفسها، وتقف في وجه العدوان الأمريكي، الذي يعتبره "**رأس الكفر وفيروس ينخر جسم الأمة الإسلامية، يستنزف خيراتها ويبث الفتنة في مختلف أقطارها، وبالتالي وجب القضاء عليه وعلى أتباعه من النصارى واليهود**". طبعا حسب خطاب زعماء القاعدة أنفسهم.

في ظل هذا التجاذب الفكري، يتساءل الكثير عن حقيقة قتال هذا التنظيم الدولي وأهدافه، الذي يحمل شعار الجهاد ضد الكفر وأتباعه؛ **هل هو مقاومة عالمية مشروعة أم إرهاب دولي معولم؟** هذا ما سنعرفه من خلال تتبعنا للمطالب المولية.

المطلب الأول/ نشأة تنظيم القاعدة: يمكن معالجة هذا المطلب انطلاقا من سياقين أساسيين هما:

السياق التاريخي: على الرغم من أن الظهور الإعلامي الجلي لتنظيم القاعدة جاء بعد هجمات **11/ 09/ 2001**، إلا أن الجذور التاريخية لهذا التنظيم تعود إلى سنوات السبعينيات، والحرب الأفغانية في أفغانستان(**1979–1989**)، عندما وظفت الاستخبارات الأمريكية المجاهدين الأفغان في حربها ضد السوفيات من خلال الدعم العسكري واللوجستيكي، إضافة إلى تقديم مساعدات مالية للمجاهدين الأفغان قدرت بحوالي **03 ملايين** خلال الفترة الممتدة بين(**1981– 1991**)، وتسليحهم بمعدات عسكرية جد متطورة.[1]

[1]- Kenneth Katzman, Al Qaeda: Profile and Threat Assessment, CRS Report for Congress, The Library of Congres, August 17, 2005, P 02.

شهدت نهاية **1984** تأسيس **عبد الله عزام**[1] الأب الروحي للأفغان العرب رفقة **أسامة بن لادن** وآخرون "**مكتب خدمات الجهاد**" بالإشراف على تنظيم التحاق العرب الراغبين في الانضمام إلى الفصائل الأفغانية، وكان يهدف هذا المكتب إلى تجميع شتات المجاهدين العرب والمسلمين من كافة الجنسيات– وقد قدر هؤلاء المتطوعين بحوالي **10 آلاف إلى 20 ألف** آنذاك– الذين شاركوا في الحرب الأفغانية ليُعاد ضمّهم إلى معسكرات تدريب جديدة داخل الأراضي الأفغانية وخارجها، وكان غرض بن لادن من هذا التجميع هو تشكيل قوة رادعة للغرب الذي يكره الإسلام ويحاربه، ولهذا كان يحرص على إعداد هؤلاء المجاهدين عقائديا وفكريا وتربويا وعسكريا، ولكي يكون نواة لدولة إسلامية عالمية تحكم شريعة الإسلام، كما استعمل هذا التجميع للمجاهدين ليشكل منهم نواة لتنظيم جديد أطلق عليه "**تنظيم القاعدة**"، وذلك بمساعدة أحد أبرز قياديي الجهاد الإسلامي المصري الدكتور **أيمن الظواهري** الذي كان يعيب على المسلمين سكوتهم ويعيب على الإسلاميين نهجهم التقليدي... لهذا أصبح ساعد بن لادن الأيمن.[2]

بعدما لاحظ بن لادن تزايد حركة المجاهدين قدوما وذهابا والتحاقا بالجبهات، وكثرة الإصابات والشهداء، قرر بن لادن أن ينشأ سجلا خاصا يضع فيه تفاصيل كاملة عن كل من وصل إلى أفغانستان بترتيب منه وتدريباتهم والتحاقهم بالجبهات وغيرها.. وأطلق عليه" **سجل القاعدة**" وذلك عام **1988**.[3]

كما أسهمت منطقة الخليج العربي في دعم "الجهاد الأفغاني" ضد القوات السوفياتية، باعتبار وجود هذه القوات لدولة ملحدة في دولة إسلامية أمر يتنافى مع الإسلام، فتدفقت المساعدات وتدفق المتطوعون بإيعاز وتأييد ومساندة الدول الخليجية، حيث كانت هناك لجان للتبرعات يرأسها أمراء وشيوخ في الخليج.

على ضوء ذلك جاءت نشأة القاعدة في سياقها التاريخي نشأة شرعية في إطار التبرعات التي تجمع في المساجد ودور العبادة لصالح مجاهدي القاعدة، كما تصدرت صور **بن لادن** عديد المجلات والصحف ومحطات التلفزيون الخليجية باعتبارها صور لشخصية بطلة ضحى بثروته وحياة البذخ

---

[1]– **عبد الله عزام:** أبرز الوجوه الإسلامية في الأردن، مهندس الجهاد ضد الاحتلال السوفياتي ومؤسس القاعدة فيما بعد، وذلك من خلال إنشاءه أول معسكر لتدريب المجاهدين العرب داخل الأراضي الأفغانية، انخرط منذ سن 15 في صفوف الإخوان المسلمين الأردنيين تأثر كثيرا بفكر الإمام حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين في مصر في تكوين شخصيته عمل أستاذا في الجامعة الأردنية وعرف بخطبه الحماسية والنارية، ثم أستاذا في جامعة الملك عبد العزيز في السعودية 1981، وقد توفي 24/ 11/ 1989 في عملية تفجيرية انتحارية، وقد أشارت أصابع الاتهام إلى أسامة بن لادن في إطار الصراع مع الزعامة في قيادة التنظيم، كما اتهمت كذلك المخابرات الأمريكية في تصفية عزام بسبب تنديده وفضحه للمؤامرة الأمريكية ضد المجاهدين الأفغان.

[2]- Kenneth Katzma, Op.cit, p02.

[3]– كميل الطويل، القاعدة وأخواتها، بيروت: دار الساقي، 2007، ص23.

والترف من أجل مساعدة أحوال المسلمين في أفغانستان عن طريق الجهاد من أجل تحرير من الغزو السوفياتي الملحد.

السياق السببي: نشأة القاعدة جاءت في سياق أسباب متعددة ومتشابكة، لكن يمكن إجمالها في سببين رئيسيين هما:

1- إخفاق النهج الإسلامي المسلح في السبعينات.

2- الظروف والعوامل المحيطة بشخصية أسامة بن لادن.

انطلاقا من هذين السببين أكدت العديد من الدراسات أن أسامة بن لادن في المرحلة التي عاش فيها بالسودان منذ **1991**، لم يكن يعتزم انتهاج العمل المسلح أو إعلان الجهاد حسب الإعلامي ورئيس مجلة القدس العربي **عبد الباري عطوان**، سواء على الحكومة السعودية أو على القوى العالمية ويستدل عبد الباري على ذلك باستثمار بن لادن أكثر من نصف ثروته في مشاريع إنتاجية وخدماتية على الأراضي السودانية وذلك من خلال تأسيس شركات مقاولاتية وتجارية، وأخرى للإصلاح الزراعي والمنتوجات الزراعية، وبفضل ذلك أصبح المستثمر أسامة بن لادن الشريك الرئيسي للدولة خاصة بعد انجازه للمشروع الضخم المتمثل في شق طريق سريع بين الخرطوم وميناء بور تسودان. وكان أبرز نشاط سياسي قام به بن لادن في السودان تمثل في تشكيل" **لجنة النصح والإصلاح**"[1]، هدفه من ذلك هو التعبير عن معارضته للسياسة السعودية، واتخذت هذه اللجنة مكتبا لها في لندن، وأعلن السعودي **خالد الفواز** مديرا للمكتب وناطقا باسم اللجنة.

وقد أشارت بعض وسائل الإعلام إلى إشرافها على تفجير بناية للحرس الوطني السعودي في الرياض بتاريخ **13/ 11/ 1995**. وقتل فيها **14** شخص، إضافة إلى مهاجمتها لمجمع سكني للقوات الأمريكية بتاريخ **25/ 1996/07**. لكن التقارير الرسمية والنهائية للأحداث لم توجه أية أصابع اتهام إلى بن لادن وأنصاره سواء تعلق الأمر بالحكومة السعودية أو الحكومة الأمريكية.

أما المنعرج الخطير في مسيرة **بن لادن** هو التحول من المعارضة السلمية إلى المعارضة المسلحة إثر التقائه بالدكتور أيمن الظواهري أحد قيادي الجهاد الإسلامي في مصر، فرغم أن هذا الأخير أخذ يفقد الثقة في قدرة وسائل العنف على إحداث التغيير السياسي في مصر، لكن بدل أن يعترف بفشل نظرية إسقاط النظام المصري بقوة السلاح، قرر الهروب إلى الأمام، وإعلان حملة جهادية عالمية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اعتبرها الداعم الرئيسي للأنظمة الاستبدادية في العالم العربي والإسلامي.

عمل الظواهري على إقناع بن لادن بضرورة تبني إستراتيجية الجهاد العالمي المسلح ضد القوى الصهيونية الصليبية، لكن بن لادن لم يقتنع بذلك إلا بعد الضغوط الشديدة التي تعرض لها من

[1]- **لجنة النصح والإصلاح:** هي بالمناسبة أولى مبادرة وآخر مبادرة سياسية لجأ إليها زعيم القاعدة على مدار مسيرته الطويلة.

الحكومة السودانية التي أجبرته على الرحيل ومغادرة السودان عام **1996**، وذلك نتيجة تنامي الضغط السعودي والأمريكي على الخرطوم، الأمر الذي ولد في نفسه شعورا بالذل والهوان خاصة من الحكومة السودانية التي لم يبخل عليها في شيء من أجل تنمية هذا البلاد العاجز اقتصاديا، والأكثر من ذلك تم الاستيلاء على ممتلكاته واستثماراته، الأمر الذي جعله يغادر السودان نحو أفغانستان وهو أكثر قناعة لتبني إستراتيجية الحرب الشاملة، وذلك بعد ما سدت في وجهه كل الأبواب وأغلقت أمامه كل مطارات العالم، أضحت أفغانستان وجبال جلال باد الملاذ الآمن له، خاصة وأن بن لادن في بداية الاحتلال السوفياتي لم يدخل في أي صراع أهلي بين مختلف الفصائل الأفغانية، مما جعل قيادة الطالبان تقرر حمايته وإخفاءه، وهذا ما ساعده على تأسيس تنظيمه الجهادي المسلح، والتخطيط لعمليات عسكرية ذات نوعية عالمية ضد القوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[1]، وذلك تحت مسمى "**الجبهة العالمية ضد القوى الصليبية واليهودية**" أو كما سماها البعض "الجهاد السلفي العالمي" بتاريخ **23/ 02/ 1998.** أصدر إثره بيان اعتبر فيه: "**أن قتل الأمريكان وأنصارهم مدنيين أو عسكريين، هو واجب شخصي على كل مسلم، في وضع يسمح له بذلك وفي أية دولة يكون ذلك ممكنا**"."[2]

الملاحظ على نشأة القاعدة سواء في السياق التاريخي أو السياق السببي، لم تكن نتاج ظرفي موضوعي شعبي، أو حراك شعبي واسع، حيث أن القاعدة لم تلد مثلا في ظروف مشابهة بالأوضاع التي اندلعت فيها الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، أو حتى الظروف الشبيهة بإلغاء الانتخابات الجزائرية في بداية التسعينات التي أدت إلى بداية العنف الإسلاموي. بل أن ولادة أو نشأة القاعدة في الواقع كانت نتيجة أزمة مجموعات هامشية انتهجت العنف أصلا وأخفقت في تحقيق التفاف شعبي حولها، والدليل على عدم شعبيتها، إذ أنه لم تخرج ولا مظاهرة أو تجمع شعبي جماهيري في مختلف البلدان العربية والإسلامية مؤيدة للقاعدة لا في نشأتها الأولى، ولا عند تنفيذها لهجمات**11/ 09**، ولا بعد أن أطاح الأمريكان بنظام طالبان وحتى في معقل القاعدة نفسها لم تتبلور حالة شعبية عارمة مؤيدة لها.[3] طبعا هذا إذا استثنينا بعض التجمعات لأنصار القاعدة، لكنها تبقى هذه الردود لإحداث معارضة باللا ردود وحتى بعد مقتل زعيمها من طرف المخابرات الأمريكية في باكستان **01 ماي 2011**، حيث تم رمي جثته في بحر العرب، بعدما رفضت كل الدول العربية والإسلامية استلام جثمانه، ولم تقم أي دولة عربية أو إسلامية بمراسيم العزاء بصفة رسمية. ولعلّ هذا إن دل فيدل على

[1]– بشير موسى نافع، القاعدة... تنظيم لا مستقبل له، مرجع سابق.

[2]- Marc Sageman, Le Vrai Visage des Terroristes : Psychologie et Sociologie des du Djihad, France : Denoël Impacts, 2005, p95.

[3]– بشير نافع، مرجع سابق.

النشأة غير الطبيعية لهذا التنظيم البعيد كل البعد عن طبيعة الإسلام والمسلمين الحقيقية التي تنبذ كل أشكال التطرف والعنف وتدعو إلى السلام والتسامح.

وعليه فإن تنظيم القاعدة تشكل منذ بدايته من شتات بعض العناصر الجهادية من جنسيات مختلفة امتهنت العمل الجهادي سواء في بلدانها الأصلية أو في سياق الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفياتي، التقت في ساحة الجهاد الأفغاني أطياف واسعة من جماعات الجهاديين والإخوانيين والسلفيين وغيرهم... فحصلت بينهم حالة من "التزاوج" و"الاستقطاب"، حدد على إثرها مفهوم" الجهاد الإسلامي"؛ الذي يعتمد في مرحلة ما بعد أفغانستان، ومن أبرز الجماعات الإسلامية التي اندمجت مع القاعدة وساهمت في نموها وتطورها هي:

أولا/ جماعة الجهاد المصرية: تعتبر من أبرز جماعات التكفير في مصر، مُنطلقاتها الفكرية هي أفكار سيد قطب حول التكفير والجاهلية وطروحات عبد السلام فرج حول الفريضة الغائبة،.... ويشكل أيمن الظواهري العمود الفقري للتنظيم، هذا الأخير اعتبره الكثير الرجل الذي ساهم في إخراج تنظيم القاعدة بصورة أكثر تطرفية وراديكالية، خاصة وأنه الرجل الثاني في التنظيم والذراع الأيمن لأسامة بن لادن والوريث الشرعي لخلافته.

ثانيا/ الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية: تعتبر القوة الجهادية الأولى في الجزائر التي ظهرت جليا بعد وقف المسار الانتخابي **1991**، انتهجت العنف المسلح ضد النظام السياسي الجزائري ومختلف رموزه، مستغلة حالة الاحتقان القصوى التي وصل إليها الشارع الجزائري وتذمره من سياسات حكومته التقشفية، فعملت على تجنيد الآلاف من الشباب الساخط على الوضع القائم، عن طريق تأسيس العديد من معسكرات التدريب في مختلف المناطق خاصة الجبلية في كل **من جيجل، تيزي وزو، المدية....**

ثالثا/ الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا: على الرغم من النشأة السرية للجماعة **1989** إلا أن أعضائها انخرطوا في العمل المسلح من خلال تشكيلهم لخلايا جهادية، وتعين أمراء في مختلف المناطق الليبية، إلا أن اكتشاف الأمن الليبي لهذا التنظيم جعلهم يخرجون إلى العلن عام **1995** معلنين عن أنفسهم كجماعة جهادية مسلحة، هدفهم من ذلك عدم استغلال أي جماعة أخرى لعملياتهم إعلاميا ونسبها لنفسها.[1]

وبالتالي فإن هذه التنظيمات وغيرها، شكلت الهيكل المؤسس لتنظيم القاعدة، إذ أن أغلب المجاهدين الأوائل الذين قدموا إلى أفغانستان من غير أن يكون لهم خلفيات تنظيمية سابقة، بل كانوا من أعضاء التنظيمات الجهادية التي تم قمعها في كل من **مصر، الجزائر سوريا، ليبيا**...والذين أدركوا بعد ظهور مؤشرات سقوط الشيوعية في أفغانستان بأن لهم فرصة سانحة في أفغانستان المحرر

[1]– جميل طويل، مرجع سابق، ص 6.

لإعداد مقاتلين وتدريبهم وبعد ذلك يعادون إلى بلدانهم الأصلية تمهيدا لبدء مشروع جهادي جديد. فالغريب في الأمر أن انتقال هؤلاء الجهاديين إلى أفغانستان كان بدعم بلدانهم التي غضت الطرف عن مغادرتهم، أملا في أن تكون بغير رجعة، لكن الواقع غير ذلك. كما أن هذه التنظيمات وغيرها بعدما كانت عاملا مهما في نشأة القاعدة، اعتبرت أيضا عاملا لتوسع وتطور القاعدة وانتشارها في العديد من مناطق العالم فيما أطلق عليه "**بعولمة الجهاد أو** "**الإرهاب العالمي**" **كأوربا، أمريكا، المغرب العربي، آسيا...**، حيث سمي هذا الانتشار والتوسع للقاعدة" **بالشبكات الجهادية للقاعدة**".

المطلب الثاني/ إيديولوجية تنظيم القاعدة:

تعتبر الإيديولوجية الراديكالية ذات المنطلقات الدينية لتنظيم القاعدة من أهم العوامل التي ساعدت على انتشارها جغرافيا، لاسيما أن جل عناصر الجيل الأول من أعضاء التنظيم هم ممن يطلق عليهم" **الأفغان العرب**" وهم يحملون جنسيات بلدان عديدة، وكانوا قد توجهوا إلى أفغانستان في ثمانينات **القرن 20** للمشاركة في الجهاد ضد السوفيات، وبعد هزيمة هذا الأخير عاد العديد منهم إلى بلدانهم الأصلية، ليسهموا بطريقة أو بأخرى في نشر أيديولوجية القاعدة إذن: **ما هي المرتكزات التي تعتمد عليها شبكة القاعدة في فكرها الجهادي؟**

تأتي الإجابة وفقا للفروع الآتية:

الفرع الأول/ تعريف السلفية الجهادية: يجمع الدارسين على أن فكر القاعدة قائم على السلفية الجهادية التي تختلف عن المدارس السلفية الأخرى[1]. ليس في المبادئ الدينية النظرية، وإنما في الجانب العملي التطبيقي وفي إشكالية شرعية الأنظمة الحاكمة وعلاقتها مع القوى الكبرى وسياستها الخارجية، وقد جاءت تسميته" **السلفية الجهادية**" في فترة متأخرة، وذلك لتميزها عن غيرها من السلفيات التي كانت سائدة في العالمين العربي والإسلامي.

فالسلفية الجهادية كنظام فكري وإيديولوجي للقاعدة سواء برؤيتها الفقهية، فالموقف من العمليات الانتحارية أو الاستشهادية حسب تعبيراتها، أو برؤيتها العقيدية ترى السلفية الجهادية "**أن الإرهابي هو مناضل ومجاهد في سبيل العدل والحق، وأنه يمثل الفرقة الناجية أو الطائفة المنصورة**" بتعبيرات **أبو**

[1]– نقصد بالمدارس السلفية الأخرى هي: **1/ المدرسة السلفية التقليدية أو العلمية(الرسمية)** وهي التي تؤمن بنشر الدين من خلال الاهتمام بالجانب العلمي، والتركيز على التربية الدينية، وتجديد التوحيد ومحاربة البدع، وهذه السلفية لا تتصارع مع السلطة الحاكمة، بل شرعيتها مستمدة من شرعية النظام الحاكم.**2/ المدرسة السلفية الإصلاحية:** وهي التي تؤمن بالإصلاح والتغيير من دون استخدام العنف والقوة في التغيير، وهدفها نشر المبادئ القويمة للدين ومحاربة الفساد ومحاسبة الأنظمة، بالإضافة إلى أنها تشترك مع السلفية العلمية في تجديد التوحيد ومحاربة البدع، وتتراوح ما بين شرعية الأنظمة والمشاركة السياسية معها، بحسب الظروف والإمكانات المتاحة، لتفاصل أكثر ارجع: مروان شحادة، التحولات التي أحدثها تنظيم القاعدة من الخطاب السلفي، على الرابط:

http://bahrainarabia.net/showthread.php?t=26154&langid=1

قتادة الفلسطيني أو أهل التوحد والجهاد بتعبيرات **أبي محمد المقدسي** أو يكتفي بقبول اللفظ دون مضمونه الحديث، تبعا للنص القرآني الذي تحدث على إرهاب أعداء الدين أثناء الحرب.[1]

من منظور القاعدة؛ السلفية الجهادية قائمة على إنتاج مرجعيات فكرية جهادية خاصة بها على غرار طروحات **علي الخضير، ناصر الفهد، عبد القادر بن عبد العزيز، وأبي محمد المقدسي،** الذين يمثلون الجيل الأول من منظري الجهاد للعرب الأفغان، تم تبعهم جيل ثاني مثل **يوسف العييري وأبي المنذر الساعدي الليبي، وفارس شويل الزهراي**[2].... ، طبعا هذا دون نسيان مؤسسي المرجعيات الأصلية للجهاد التي تطرقنا إليها سلفا(سيد قطب، ابن تيمية...).

فعلى سبيل المثال لا الحصر جاء في أحد كتب **أبو محمد المقدسي** حول التيار السلفي الجهادي: " التيار السلفي الجهادي على رأس أولوياته: دعوة الناس إلى التوحيد الذي هو حق على العبد، ونحن نسعى جاهدين إلى تقريب وشرح التوحيد للناس لإخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ونركز على نواقص التوحيد المعاصر، مثل أن يصرف التشريع لغير الله عز وجل، وهذا ما يطلق عليه بالحاكمية في مصطلحات العصر التي هي جزء أساسي من التوحيد"[3].

عموما جاء الخطاب السلفي الجهادي الذي اعتمدته القاعدة كفكر جهادي مختلف عن الخطاب السلفي التقليدي، بغرض تجاوز النقائص التي لازمت السلفية التقليدية، بممارسة العمل الجماعي والحركي والسياسي والجهادي، والذي أهملته الرؤية السلفية التقليدية، وحاربته على مدى عقود من الزمن، وقد استفاد الفكر الجهادي من التحولات الدولية والمؤتمرات الإقليمية التي ساهمت في ظهوره على الساحة.

الفرع الثاني/ شخصية بن لادن وتغذية الفكر الجهادي: يرتبط فكر تنظيم القاعدة أساسا بفكر مؤسسه أسامة بن لادن، الذي يعتبر امتدادا للفكر الإسلامي المعروف في منطقة الجزيرة العربية، وشهدت صراع بين التيار العلماني والتيار الإسلامي. وبحكم نشأة بن لادن في السعودية، فكانت شخصيته أقرب إلى التيار السلفي(التيار المسموح به آنذاك)، كما تأثرت بفكر الإخوان المسلمون خاصة شخصية محمد قطب شقيق سيد قطب. إضافة إلى تأثرها بفكر وتعاليم ودروس **الشيخ عبد الله عزام** (أستاذ الثقافة الإسلامية بجامعة الملك فهد في السعودية) الذي كان يلقي الدروس والمحاضرات على الطلبة، حيث تتلمذ بن لادن على يده وتلقى الأبجديات الأولى للفكر الجهادي.[4]

فقد ساهمت هذه المؤثرات وغيرها في بناء شخصية بن لادن وتحوّلها من الشق النظري إلى الشق العملي، بالسفر إلى أفغانستان رغم أنه في مقتبل العمل(في أوائل العشرينات)، مقررا الانخراط

---

[1]– هاني تيسيرة، القاعدة والسلفية الجهادية: الروافد الفكرية وحدود المرجعات، كراسات إستراتيجية، العدد 186، جوان 2008، ص 03.

[2]– المرجع نفسه، ص 04.

[3]–المرجع نفسه، ص 10.

[4]– عبد الباري عطوان، القاعدة: التنـــظيم الســـري، بيروت: دار الساقي، ط2، 2009، ص 60.

في الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفياتي الملحد، وما زاد في تعميق الفكر الجهادي عند بن لادن هو تعرض شخصيته إلى ثلاثة صدمات أساسية هي:

الأولى/ الغزو السوفياتي لأفغانستان في جانفي 1979.

الثانية/ استنجاد الجزيرة العربية التي تعتبر أرض مقدسة حسب بن لادن بالقوات الأجنبية الملحدة لتحرير أراضي عربية مسلمة متمثلة في تحرير الكويت 1991.

الثالثة/ طرده من السودان التي استقر فيها، واستثمر أكثر من نصف ثروته فيها، لكن بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، أجبر على التوجه إلى أفغانستان والتحالف مع حركة طالبان.

فهذه الصدمات الثلاثة كانت كافية لترسيخ الفكر الجهادي في شخصية بن لادن وإعلانه الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بما فيها الأنظمة العربية الموالية للغرب، وهو ما ترجمته أهداف الفكر الجهادي عند أسامة بن لادن من خلال:

1/- توحيد المسلمين وحماية العالم الإسلامي من التهديدات المفروضة عليه من طرف الحضارة الغربية.

2/- مواجهة مختلف رموز الحضارة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان من العالم **).**

3/- محاربة الدول العربية الخائنة لمعتقداتها الإسلامية والتي تقف مساندة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية.

4/- محاربة إسرائيل وكل المؤسسات الدولية التي تؤمن بمعتقدات الحضارة الغربية والتي تديرها عديد الدول الغربية مثل فرنسا، بريطانيا.[1]

قدم بن لادن العديد كذلك من الإسهامات التنظيرية للفكر الجهادي على غرار مساهمته في تأليف كتاب **أبو حفص الموريتاني(** أحد القادة المدنيين للقاعدة) تحت عنوان**(العمل الإسلامي بين دواعي الاجتماع ودعاة النزاع)**؛ الذي اعتبره الخبراء البنية النظرية الشرعية في تأسيس الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين والأمريكان عام 1998.

وظف بن لادن كذلك المبدأ الإسلامي المعروف" **الجهاد الدفاعي**" القائم على ضرورة المقاومة المسلحة لمواجهة الاضطهاد خاصة بعد تواجد القوات المسلحة في الأراضي العربية السعودية، بعد حرب الخليج **1991**، حيث ساهم ذلك- حسب بن لادن- في شحن الإنسان المسلم وتبنيه للجهاد الدفاعي بالقيام بأعمال عسكرية ضد تلك القوات وحلفائها. كما رأى أيضا أن العدوان الأمريكي على

[1]- Andrew Whitehea, Poverty and Terrorism, Homeland Security Policy Institute, 2007,pp 2-4 .

مناطق إسلامية عدة من العالم **كالشيشان، البوسنة، الصومال...**سببا مباشرا في إعلان الحرب ومعاقبتها على أفعالها.[1]

صفوة القول أن شخصية بن لادن استغلت خبرتها وتجاربها الطويلة في مقاومة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان خلال الثمانينيات كرابط لوجستيكي في توفير دليل وتبريره على قدرة المسلمين بالقيام بثورة جهادية عسكرية ناجحة مستلهمة من المبادئ الإسلامية ضد استبدادية الأنظمة العربية داخليا، وإمبريالية القوى الغربية خارجيا.

الفرع الثالث/ الأسس الفكرية والإستراتيجية للتنظيم:

أولا/ الأسس الفكرية: إضافة إلى المبادئ والأسس التي تطرقنا لها في الفصل الثاني فيما يتعلق بمبدأ الجاهلية، ومبدأ الحاكمية الذين تشترك فيهما جميع الحركات الإسلامية الراديكالية، نحاول في هذا الفرع التفصيل بعمق في بعض المبادئ الفكرية التي ترتبط تحديدا بتنظيم القاعدة بهدف كشف المزيد من الملابسات التي تحيط بمرجعية هذا التنظيم، ومنها:

1/- **مبدأ الجماعة:** حدده قطب في حاجات التجمع الحركي، الذي يسميه بأسماء هي (الجماعة) أو (الطليعة) أو (**القاعدة الصلبة**)، وهي أسماء استندت إليها القاعدة، خاصة الاسم الأخير الذي أطلقته على نفسها، وقد وضّح قطب معالم هذا التجمع من خلال التشديد على التمييز والمفاصلة، ورابطة العقيدة، وزاد الطريق، وطبيعة الجهاد....وهي مصطلحات اعتمدت عليها أغلب الحركات الجهادية بما فيها تنظيم القاعدة.

يؤكد قطب أن عملية البعث الإسلامي لا يتم إلا عن طريق تجمع عضوي حركي، أو عصبة مؤمنة، أو جيل قرآني، لذلك فهو يقول:" حين **يؤمن الإنسان الواحد بهذه العقيدة يبدأ وجود المجتمع الإسلامي، وحين يؤمن بهذه العقيدة ثلاثة نفر، يكون المجتمع الإسلامي قد وجد، والثلاثة يصبحون عشرة، والعشرة يصبحون مئة، والمئة يصبحون ألفا... عندها يتأسس ويبرز المجتمع الإسلامي على أرض الواقع**".[2]

حركيا؛ أكدت السلفية الجهادية على ضرورة الانضمام إلى الجماعة من خلال تنظيم عسكري مسلح، يعتبر طليعة مسلمة يقع على عاتقها واجب إقامة الدولة الإسلامية والخلافة، من خلال استخدام القوة المسلحة كإستراتيجية وحيدة قادرة على الإطاحة بالأنظمة باعتبارها أنظمة جاهلة وكافرة، والأمر لا يتم إلا من خلال جماعة منظمة قادرة على إدارة الصراع وتطبيق أحكام الشريعة.

2/- مبدأ الجهاد: إضافة إلى ما أشرنا إليه في الفصل السابق يقع الجهاد في قلب الإستراتيجية التغييرية، باعتباره الطريقة الشرعية الوحيدة التي يمكن من خلالها الإطاحة بالأنظمة وتطبيق الشريعة

---

[1] - Chistopherm, Blanchard, Al-Qaida: Statements and Evolving Ideology, Analyst middle esteem Affair Foreign Affairs silence and Trade Division, Report for Congress, 2005, P 03.

[2]- مروان شحادة، مرجع سابق.

بحسب الفكر الجهادي للقاعدة، الذي يعتبر أن الجهاد ماض إلى يوم القيامة بشقه الدفاعي والهجومي وهو فريضة على الأمة؛ إذ ترى السلفية الجهادية إضافة إلى جهاد العدو القريب المتمثل في الأنظمة العربية الإسلامية باعتبارها أنظمة جاهلة ومرتدة، تعطي الأولوية لجهاد العدو البعيد كواجب شرعي، وهذا ما تجسد من خلال تأسيس **الجبهة العالمية للجهاد ضد الصليبين واليهود 1998**؛ حيث جاءت هذه الخطوة نتاجا للتحالف بين القاعدة وحركة طالبان وغيرها من الجماعات والحركات الإسلامية الراديكالية في العديد من الدول الإسلامية والعربية.

تبنت القاعدة أيضا بصورة رسمية وواضحة **إستراتيجية المواجهة الرأسية مع الولايات المتحدة الأمريكية** بدلا من التركيز على مواجهة النظم المحلية، وظهرت هذه الإستراتيجية بوضوح مع صدور كتاب(**فرسان تحت راية النبي)** للرجل الثاني في التنظيم **أيمن الظواهري**، ونشر هذا الكتاب عقب الحرب الأمريكية على حركة طالبان والقاعدة، حيث قال فيه:" **إن الاقتصار على العدو الداخلي فقط لن يجدي في هذه المرحلة.... لأنه لا يمكن تأجيل الصراع مع العدو الخارجي... فالتحالف اليهودي الصليبي لن يمهلنا حتى نهزم العدو الداخلي، ثم نعلن الجهاد عليه.**"[1] كما نظّر الظواهري إلى معركة الجهاد معتبرها معركة دولية بقوله:" القوى المعادية للإسلام حددت عدوها بوضوح وهو ما تسميه بالأصولية الإسلامية، ودخل معها في هذا الحلف عدوهم القديم روسيا، واتخذوا عدة أدوات لمحاربة الإسلام، منها الأمم المتحدة والحكام الموالون والمحاكمون لشعوب المسلمين، والشركات المتعددة الجنسيات، وأنظم الاتصال الدولية وقنوات الإعلام الفضائية... وفي مقابل هذا الحلف يشكل حلف أصولي من حركات جهادية في بلاد الإسلام المختلفة، وإن كان هذا الحلف في بدايته الأولى فإن تناميه في تزايد متسارع، فهو قوة تنمو بتجمع تحت راية الجهاد في سبيل الله خارج قانون النظام العالمي الجديد، متحررة من العبودية لإمبراطورية الغرب المسيطرة ومنذرة للحملة الصليبية الجديدة عن ديار الإسلام بالويل ومتحفزة للانتقام من رؤوس التجمع الكافرين العالمي أمريكا وروسيا وإسرائيل."[2]

في السياق ذاته يقدم الظواهري الأسس الثلاثة لإيديولوجية القاعدة السياسية، التي جاءت في رسالة فيديو بثتها مختلف وسائل الإعلام العالمية في **جوان 2005** وهي:

1/ الحكم بكتاب الله: فالحكم الذي يتأسس على القانون الوضعي ويتبناه الأفراد أمر غير مقبول، بل يجب أن تقوم الدولة على العقيدة الإسلامية.

2/ تحرير أراضي المسلمين: اعتبر الظواهري أن الإصلاحات والانتخابات لا يمكن أن تكون مقبولة للمسلمين، دون تحرير أرض المسلمين كاملة من كل عدوان أجنبي، مع تأكيده على ضرورة مراقبة وحماية مصادر الطاقة في الشرق وحمايتها من الاستنزاف الغربي.

---

[1]– إبراهيم النجار(وآخرون)، مرجع سابق، ص 86.

[2]– Christopher M. Blanchard, OP, cit, P 08.

3/ تحرير الإنسان: يرى أن هناك علاقة اجتماعية بين المسلمين وحكامهم إذ من حق المسلمين اختيار حكامهم، ومن حقهم كذلك إسقاط الحكام الذين ينتهكون المبادئ والأحكام الإسلامية، كما ينتقد الظواهري الحكومات العربية القائمة على التوريث، ويشيد بقوة الشريعة القائمة على أساس العدل والحق.

وقد تدعم الفكر الجهادي بمساهمات تنظيرية لعديد الشيوخ الجهاديين على غرار **عبد القادر عبد العزيز** في كتابه(**الجامع في طلب العلم الشريف)** وهو الكتاب الذي تدرّس محتوياته في مختلف معسكرات التدريب في أفغانستان، خاصة وأن صاحبه كان محل قبول شديد من زعيم التنظيم، وهو ليس بالأمر الغريب ما دام أن مؤلفه هو أمير جماعة الجهاد المصرية الأسبق، مما يؤكد حدود التقاطع بين التنظيمين واندماجهما فيما بعد.[1]

فضلا عن مؤلفات **أبو محمد المقدسي** منها كتاب (**إعداد القادة الفوارس بهجر فساد المدارس)** يحث فيه على ترك المدارس المدنية والنظامية، حيث ترجمته عمليا المدارس القرآنية المختلفة– في أفغانستان(معقل القاعدة) بتدريس القرآن الكريم فقط في ظل غياب أي برامج أخرى (رياضية، حسابية، ترفيهية...)، مما جعل الكثير منها مصدر" لتفريخ" الانتحاريين نتيجة القراءات الانتقائية للآيات القرآنية التي تدعو إلى الجهاد، وآخر بعنوان(**جلاء الظلمة في التحذير من سيادة الشعب والأمة)**؛ حذر فيه من نظرية المواطنة وسيادة الأمة كمصدر للسلطات والتشريع، واعتبر ذلك معارضا للحاكمية التي هي أخص خصائص الألوهية، وأن القول بسلطة الأمة وحقها في الاختيار ليس إلا كفرا يسعى البعض إلى تسويقه وترويجه.

فالمقدسي يرى أن أولويات التيار السلفي الجهادي هي دعوة الناس إلى التوحيد الذي هو حق الله على العبد، ونحن نسعى جاهدين إلى تقريب وشرح التوحيد للناس لإخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ونركز بهذا المجال على نواقص التوحيد المعاصر مثل أن يصرف التشريع لغير الله، والتحاكم إلى القوانين الوضعية وتعطيل حكم الله، وهذا ما يطلق عليه بالحاكمية في مصطلحات العصر والحاكمية هي جزء أساسي من التوحيد.

ألف كذلك **أبو بصير الطرسوسي** كتاب حول (**حكم الإسلام في الديمقراطية والتعددية الحزبية)**؛ أكد فيه أن الديمقراطية دين ومن يتبع غير الإسلام دينا فلن يقبل منه، يعتبر أن الديمقراطية شكلا ومضمونا تختلف عن الإسلام، مشبها الديمقراطية بالخمر مصرحا:" **هذه هي الديمقراطية فهل أنتم منتهون.**"[2]

طبعا هذه الطروحات وغيرها لهؤلاء الشيوخ الجهاديين أو منظري تنظيم القاعدة لا تخرج في سياقها العام عن طروحات سيد قطب زعيم التيار الجهادي في العالم العربي والإسلامي. على اعتبار

---

[1]– هاني تيسيرة، مرجع سابق، ص 09.

[2]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أن هذا الأخير كان رمز يقتدى به لدى زعماء القاعدة، وهو ما صرح به أيمن الظواهري نفسه في كتابه السالف الذكر بقوله: "**إن كلمات سيد قطب الأخيرة وهو يرفض التقدم بطلب عفو من الرئيس الراحل عبد الناصر، مشددا على (أن إصبع السبابة التي تشهد لله بالتوحيد في كل صلاة تأبى أن تكتب استرحاما)، باتت دستورا ومنهجا يدّرسه الأصوليون في الثبات على المبدأ**"[1]، وفي نفس الوقت يؤكد على "أهمية قضية التوحيد في الإسلام، وأن المعركة بين الإسلام وأعدائه هي في الأصل معركة عقائدية حول قضية التوحيد، أو حول لمن يكون الحكم والسلطان: لمنهج الله، أو لشرعه، أم للمناهج الأرضية والمبادئ المادية، أم لمدعي الوساطة بين الخالق وخلقه".[2]

ثانيا/ الإستراتيجية الحركية: رغم أن الأسس الفكرية والمنطلقات الأيديولوجية لتنظيم القاعدة ليست حكرا عليه، إذ تشترك العديد من الحركات الإسلامية الراديكالية فيها على غرار الحاكمية الجاهلية، التكفير، إعلان وممارسة الجهاد، إقامة الدولة الإسلامية.... إلا أن الفارق الجوهري هنا أن تنظيم القاعدة ركز إستراتيجيته الحركية بالأساس على **مواجهة العدو البعيد** متمثلا في **الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما وإسرائيل**، على أساس أنه لا يمكن هزيمة العدو القريب المتمثل في النظم الحاكمة في البلدان الإسلامية؛ التي لا تطبق شرع الله طالما العدو البعيد يدعمها، وفي المقابل ظلت دائرة عمل الحركات الإسلامية الراديكالية الأخرى محصورة داخل الحدود الوطنية تهدف إلى إسقاط النخب الحاكمة من سدة الحكم.

فالإستراتيجية الحركية لتنظيم القاعدة قائمة على تجسيد ما يسمى بالجهاد العالمي (Global Jihad)، أو الجهادية السلفية العالمية (Global Salafi- Jihad)، حيث تتبنى "**مقاربة النضال ضد السيد خير من النضال ضد أتباعه**" على حد تعبير الخبير في الإسلام السياسي الفرنسي **فرنسوا بورجا**.[3]

فجهاد العدو البعيد في إستراتيجية تنظيم القاعدة يدخل في إطار تدويل الإسلام الراديكالي أو عولمة الجهاد ضد الدولة التي تقود مسارات العولمة أو بالأحرى الأمريكية، حيث كتب أيمن الظواهري العديد من المقالات التحريضية ضد المصالح الأمريكية يحث فيها أبناء الإسلام على ضرورة إنزال ضربات بالأمريكان حيث ما كانوا وأينما وجدوا كمقالة تحت عنوان (**يا أمة الإسلام صفا واحدا في سبيل الله لجهاد أمريكا**)، وآخر عام 1997(**أمريكا وهم القوة**)...[4]

---

[1] – عبد الرحيم علي، الظواهري....الصاعد إلى قيادة القاعدة: أسباب التمكين وعوامل النجاح، على الرابط:
http://alkharitah.com/NewsDetails.aspx?NID=3362

[2] - المرجع نفسه.

[3] – حسين توفيق إبراهيم، تنظيم القاعدة... عوامل التعدية، على الرابط:
www.aljazeera.net/.../CA50B766-F36A-4788-9FC4-CD2EE548A2D...

[4] – إبراهيم النجار(وآخرون)، مرجع سابق، ص 86.

فضلا عن عديد التحركات التي إن دلت فإنما تدل على اقتناع الرجل الثاني في التنظيم على تجسيد منازلة العدو البعيد؛ خاصة وأن بداية مساره الجهادي كانت ترتكز على العدو القريب (النظام المصري) لما كان عضوا بارزا في قيادة جماعة الجهاد الإسلامي المصرية.

في نفس السياق جاءت تصريحات الرجل الأول في التنظيم، إذ رأى **أسامة بن لادن** أن **أمريكا هي رأس الكفر** والعدو الأول الذي اعتبر وجوده في الجزيرة العربية، خاصة بلاد الحرمين الشريفين" احتلالا لبلاد المسلمين وانتهاكا لمشاعرهم، وأن قتالهم ومن معهم ومن شايعهم، هو فرض عين على كل مسلم ومسلمة، على نحو ما أشار إليه البيان التأسيسي للجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين(**1998**)، التي تضمنت فتوى" توجب على المسلمين قتل الأمريكيين أينما كانوا".[1]

للإشارة أن عناصر من جماعة بن لادن، كانت قد بدأت تخوض" معارك صغيرة"– إن صح القول– ضد المصالح الأمريكية عمليا منذ عام **1993** في الصومال، مرورا بتفجيرات الرياض والخبر في السعودية (**1996**)، وتدمير السفارتين في كينيا وتنزانيا(**1998**)، واستهداف المدمرة كول في اليمن(**2000**)، وصولا إلى هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 على الأراضي الأمريكية، أو كما يسميها جهادي القاعدة " **بغزوة مانهاتن المباركة**".

اتصف عداء بن لادن للولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الخصائص التي تعكس عمق الفكر الاستراتيجي لتنظيم القاعدة، منها:

1– معاداة كل ما هو أمريكي، أو من هو أمريكي في إطار اكتساحي، فرغم أنه حاول التمييز– لاعتبارات عملياتية– بين الرجل من ناحية والمرأة والطفل والشيخ الهرم من ناحية أخرى، في إطار دعامة إزاء اتهامات استهداف المدنيين، إلا أن التمييز كان سطحيا تماما، ولم يطرح ما يسنده شرعيا بشكل قومي ولم يملك في النهاية إلا القول:" إن المستهدف– بإذن الله عز وجل– كل رجل أمريكي هو عدو لنا، من الذين يقاتلوننا قتالا مباشرا، أو يدفعون الضرائب فشعب ترتفع أسهم رئيسه عندما يقتل الأبرياء، شعب عندما يرتكب رئيسه الفواحش العظيمة والكبائر– يقصد بيل كلنتون– تزيد شعبيته شعب منحط لا يفهم معنى الحكم أبدا، فكل أمريكي عدو، وكل هدف أمريكي مستباح."[2]

2– تحليل العدو(طبيعته– أهدافه– سياساته...) على أساس أفكار شعبية عامة، فعلى الرغم من أن بن لادن لم يكن يبدو في تصريحاته كشيخ متصوف منفصل عن الوقائع شكليا، في ظل استخدامه أسماء ووقائع وبيانات وحتى أرقاما، إلا أن الأفكار التي طرحها لم تختلف كثيرا عما هو سائدا " رجل الشارع" على غرار قوله: " **فأمريكا تحتل بلاد الحرمين، وتكيل بمكيالين في سياستها،**

[1]– إبراهيم النجار(وآخرون)، مرجع سابق، ص 261.

[2]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وكل ما يهمها هو النفط، وشعبها يتبع الإعلام الذي هو بيد اليهود، واليهود يسيطرون على أمريكا..."[1]

الغريب أنه لا يستخدم مثل هذه المقولات بشكل مخطط في ظل سياسة دعائية عملياته لدى الرأي العام، بل يفعلها على قناعة بها، وهي تصورات سائدة في الغالب لدى السلطة الجهادية التي تسعى في كثير من الأحيان وفي الغالب أيضا توظيف خطب وتصريحات شعبية بسيطة تكون متداولة أو مألوفة عند العامة من الناس، والهدف من ذلك هو إثارة العواطف وزعزعة شعور أكبر شريحة في المجتمع (الشريحة البسيطة).

3-استهانة بن لادن الشديدة بقوة أمريكا(العسكرية- السياسية- الاقتصادية...)، فقد كان يرى بإمكانية هزيمة رأس الكفر استنادا للتجربة التاريخية الناجحة للحرب الفيتنامية، وكذا الهزيمة المذلة للسوفيات في أفغانستان، حيث يقول في إحدى تصريحاته:" **دولة عظمى ذات قوى عسكرية ضخمة، وذات اقتصاد عريض، ولكن كل ذلك على قاعدة هشة، وأن قلة من المجاهدين يمكن أن يحطموا أسطورتها، فالجندي الأمريكي يتسم بالجبن، والاقتصاد يمكن أن يتأثر بسهولة(...) وبالتالي هناك إمكانية لتمريغ كبريائها وهزيمتها..."**[2]

وهذا ما ترجمته هجمات **09/11** على أرض الواقع، إذ لأول مرة تستهدف القوة التي لا تقهر في عقر دارها بدرجة عالية من الدقة، وبخسائر فادحة مادية وبشرية فغزوة مانهاتن- حسب تعبير زعماء التنظيم- استهدفت رمز القوة الاقتصادية المتمثل في برجي التجارة العالمية وكذا رمز القوة العسكرية(البنتاغون)، إن دل فإنما يدل على عمق التخطيط الاستراتيجي لزعيم القاعدة، ودرجة إيمانه بضرورة محاربة العدو البعيد حكومة وشعبا. فقد تدعمت الإستراتيجية الحركية للقاعدة، بوثيقة **سيف الدين** أبرز القادة العسكريين للتنظيم، التي يعتبرها الخبراء من أهم الوثائق الإستراتيجية الجهادية التي تعكس منظور الفكر الجهادي للقاعدة، ومن أهم ما جاء فيها:

- العمل الجهادي يجب أن يتأسس على فكر واعتقاد واضح الذي يبين وسائله وأهدافه.

- تغيير الوثيقة بمثابة نصيحة لأبي مصعب الزرقاوي، زعيم القاعدة في بلاد الرافدين- ومعاونيه، تؤكد لهم ضرورة إعلان هدفهم الإستراتيجي وهو إعادة تقديم طريقة الإسلام في الحياة، من خلال إقامة الدولة الإسلامية التي ستحل كل مشاكل الأمة الإسلامية خاصة والإنسانية عامة.

- لإنجاح العمل الجهادي لابد من تمكنه من كل مصادر الأمة الإسلامية وتوظيفها أحسن توظيف(الطبيعة، البشرية، المالية..).

- ضرورة أن تكون إستراتيجية القاعدة في العمل الجهادي بعيدة عن العشوائية والفوضى، التي أدت إلى فشل العديد من مخططات الحركات الإسلامية الحديثة، بل يجب أن تقوم على مخططات

---

[1]- إبراهيم النجار(وآخرون)، مرجع سابق، ص 261.

[2]- المرجع نفسه، ص 262.

مدروسة بدقة على المديين؛ القصير الهادف إلى تحقيق أهداف مؤقتة والبعيد بغرض استكمال تحقيق الهدف الكبير والمتمثل في بناء الدولة الإسلامية، الذي يعتبر المخطط العريض الشامل لزعماء القاعدة.

– على القاعدة أن تستغل أحسن استغلال الفرص المتاحة أمامها لتوسيع نشاطاتها وتطوير وتقوية قدراتها العملياتية والميدانية في فتح مناطق جديدة للجهاد على غرار الجهاد في العراق وأفغانستان.[1]

ولعل ما زاد من قيمة هذه الوثيقة التي خطها القائد العسكري سيف الدين في **جوان 2005**، هو موقف أبرز زعماء القاعدة(**بن لادن– الظواهري– الزرقاوي)** منها؛ إذ رأوا أنه من لا يؤمن ويعمل ببنود هذه الوثيقة، فهو غير مؤمن بل أكثر من ذلك هو متواطئ مع الحكومات القائمة ومتحالف مع العدو الأجنبي، لأنه يعارض تأسيس الدولة الإسلامية القائمة على مبدأ التوحيد المطلق لله والالتزام بعقيدة الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث/ جدلية المقاومة والإرهاب: يتأسس هذا المطلب على طرحين أساسين هما الجهاد، الذي يعني المقاومة المشروعة والمسلحة، أو الإستراتيجية الدفاعية للمقاتلين كما يطلق عليها زعماء القاعدة أنفسهم، والإرهاب في أبسط تعاريفه العنف الموجه ضد المدنيين لتحقيق مكاسب سياسية، أو" **هو ترك قنبلة داخل حقيبه في سوق مأهولة بالمتشردين**" على حد تعبير **جيمي باتليت.** بعبارة أخرى هناك من يعتبر العمليات التي تقوم بها القاعدة هي عمليات مقاومة مشروعة ودفاع عن النفس أمام همجية الغرب وسياسته العنصرية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على العالمين العربي والإسلامي، في حين يرى فصيل آخر أنها عمليات إرهابية منبوذة من الأسرة الدولية، يجب مكافحتها والقضاء على مرتكبيها.

الفرع الأول/ تنظيم القاعدة حركة مقاومة شرعية: يؤيد هذا الطرح بالدرجة الأولى مؤسسي ومنظري التنظيم أنفسهم، إذ يرون أن ما يقومون به يدخل في صميم الدين الإسلامي، الذي يحث على الجهاد من أجل نصرة الإسلام والمسلمين ورد الطغيان مستدلين بقوله تعالى:(**وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم**[2]**)، (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله)**[3]**،(وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم..)**[4]. وقول النبي الكريم (ص): **(أُمرْتُ أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمّد رسول الله)، وأيضا(بعث بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا**

[1]– Christopher M.Blan chard, op, Cit, p 10.

[2] – القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 190.

[3] – القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 29.

[4] – القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60.

شريك له). وغيرها من الآيات والأحاديث التي تُختار بدقة وانتقائية كبيرة لغرض تبرير مجمل عملياتهم الإرهابية.

فاعلان الجهاد وممارسة العنف والإرهاب هو أمر مشروع من منظور التنظيم في سبيل الرد على العنف والغطرسة، الذين تمارسهما قوى الشر ورأس الكفر أمريكا وحلفائها وأتباعها من الدول العربية والذين لا ينفع معهم إلا التقويض والهدم على المستوى المحلي ونقل المعركة إلى المستوى الخارجي ومن الهامش إلى المركز بخلفية ما يسمى اليوم" **نغزوهم ولا يغزونا**" إضافة إلى ذلك يحاول أصحاب التنظيم تقديم جملة من المبررات والبراهين منها:

1- الفتاوى الشرعية بضرورة حمل السلاح ضد الأمريكان: خاصة فتوى زعيم التنظيم نفسه قائلا:" إن إرهابنا لكم وأنتم تحملون السلاح على أرضنا هو أمر وواجب شرعي ومطلوب أخلاقيا(...) من أجل إعادة عظمة الأمة وتحرير الأماكن المقدسة(...) إن شبابنا يختلفون عن جنودكم فمشكلتكم هي كيفية إقناع جنودكم بالإقدام على الحرب، أما مشكلتنا فهي كيفية لجم شبابنا على القتال."[1] إضافة إلى عديد الفتاوى الجهادية التي تصدر من زعماء وشيوخ الفكر الجهادي مستغلة تطور وسائل الإعلام والاتصال خاصة المواقع الالكترونية،[2] التي تعج بالفتاوى الجهادية وتحرّض الشباب على حمل السلاح والانخراط في الجهاد العالمي.

2- عولمة الجهاد استجابة لعولمة الخيار الأمني في مواجهة الإسلاميين: من منطلق أن تشددية وراديكالية تنظيم القاعدة جاءت كرد على المتابعات البوليسية والمضايقات الإستخباراتية التي يتعرض لها الإسلاميين في مختلف مناطق العالم، والتي تقودها الاستخبارات الأمريكية **(C.I.A)** وحلفائها. وهو الطرح أكده المختص الفرنسي**(François Burgat)** بقوله:" **الوقت الذي سعت فيه واشنطن إلى عولمة الخيار الأمني في مواجهة الإسلاميين، رد هؤلاء خاصة تنظيم القاعدة بعولمة الجهاد والمقاومة الإسلامية انطلاقا من الأراضي الأفغانية.**"[3] ويذهب الباحث إلى أكثر من ذلك حينما يعتبر أن تنظيم القاعدة يمثل المرحلة الثالثة في المواجهة بين الاستعمار المتجدد(الاستعمار الأميركي) والعالم الإسلامي على اعتبار أن المرحلة الأولى هي مرحلة مقاومة الاستعمار التقليدي(الأوروبي)، والمرحلة الثانية(الاستقلال).

ويتعمق**(Burgat)** في تحليله لهذا الوضع الذي أنتج القاعدة بقوله:" **الظروف والأوضاع التي تتعرض لها الشعوب العربية والإسلامية، فحملت تلك الظروف في رحمها جنين اسمه" تنظيم**

---

[1]- عبد الباري عطوان، مرجع سابق، ص 85.

[2]- من أهم المواقع الالكترونية الجهادية نجده موقع سحاب، اسود التوحيد، البيانات لأخبار الجهاد، النصرة الجهادية، الفردوس منتديات الزرقاوي....

[3]- François Burgat, L'islamisme à Lheure d' Al-Qaïda : Réislamisation, Modernisation, Radicalisation, Paris ; Editions la Découverte, 2005, p 56.

القاعدة" **فيخرج إلى الحياة كمولود متوحش لظلم وقهر العالم**"[1]، وذلك من خلال تحديده لثلاث أصناف من الإقصاء والتهميش التي تتعرض له تلك الشعوب:

الصنف الأول: اشتداد العمل السياسي، جراء التضييق على النخب الجديدة من طرف حكومات استبدادية تسلطية، أو كما سماها "**ببنوشيهات العرب**" توصيفا بالدكتاتور الشيلي بينوشي الذي دعمته أمريكا قبل التخلي عنه.

الصنف الثاني: المرتبط بالاحتلال الإسرائيلي لقلب الأمة الإسلامية(فلسطين) وتداعياته السلبية، خاصة الدعم اللامشروط لإسرائيل من طرف أمريكا، مما أسهم في تغذية الصراع العربي- الإسرائيلي واستمراريته. وهذا ما جاء في أحد تصريحات **بن لادن بتاريخ 28/ 12/ 2001** مهددا الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها للاحتلال الإسرائيلي قائلا: " **أقسم بالله العظيم الذي رفع السماء بلا عمد، لن تحلم أمريكا ولا من يعيش في أمريكا بالأمن، قبل أن نعيشه واقفا في فلسطين وقبل أن تخرج الجيوش الكافرة من أرض محمد(ص)**"

الصنف الثالث: الوصاية الأحادية، المرتبطة أساسا بالتحوّلات العالمية التي أعقبت انهيار المعسكر الاشتراكي، أدى إلى زوال الثنائية القطبية وبروز القطب الأوحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

في نفس السياق يعتبر الأستاذ **شبلي تلهامي**، عدم مصداقية أمريكا بالنسبة للعالم طوال نصف قرن من سياستها في الشرق الأوسط، إذ تغيرت صورتها من دولة ينظر إليها العالم بإعجاب واحترام تناصر الحرية والديمقراطية، إلى دولة مكروهة يخشاها الجميع فهي تدعو إلى نظام استبدادي جديد، نظام يمتلك نفس خصائص الامبريالية الأوروبية التي كانت تسانده في القرن **19**، من عمليات عسكرية، وتغلغل اقتصادي واستبداد ودعم للقادة العرب، بغض النظر عن وحشيتهم وطغيانهم طالما أن أوامر السلطة الامبريالية تنفّذ بدقة، إضافة إلى استغلال واستنزاف المصادر الطبيعية."[3]

وما زاد من قيمة هذا الطرح هو رأي رئيس الوحدة المكلفة بملف أسامة بن لادن في وكالة الاستخبارات الأمريكية(**C.T.A**) **مايكل شوير** قائلا: " .... **أصبحت أمريكا الآن دولة توصف على أنها دولة تدعم وتحمي الطغاة العرب من المحيط إلى الخليج، دولة سلمت عدة أجيال من فلسطين للعيش في مخيمات اللجوء من المهد إلى اللحد، دولة تدعم إسرائيل دون إحساس بالمسؤولية وتزويدها بالأسلحة لتغذي عنفها ضد فلسطين، وتمنع المسلمين في نفس الوقت من التسليح بشكل يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم.**"[4]

[1] - Français Burgat,op.cit ,56.
[2]-Ibid.p57.

[3]- مايكل شوير، مرجع سابق، ص 49.
[4]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

صفوة القول أن هذه الازدواجية وعدم المصداقية التي تميزت بها الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، كان عاملا محفزا للقاعدة لشرعنة مقاومتها تجاهها، خاصة مع احتلال العراق **2003**، حيث جاء في صحيفة الأنصار التابعة للقاعدة على لسان **أبو عبيدة القريشي** قائلا: بعد سقوط بغداد علا العويل والنواح في العديد من البلاد الإسلامية، بينما ساد فقدان الإحساس واللامبالاة في أوساط أخرى(...) لقد عادت الاستعمارية المباشرة من جديد، ها هي عاصمة عربية أخرى قد أسقطت بأيديهم..."[1]

3- **تخليص وتحرير الأنظمة العربية من التبعية للغرب وتمكين الشعوب في العيش بسلام:** تعتبر من أهم المبررات التي تنادي بها القاعدة في منطلقاتها الجهادية أو الفكر الاستراتيجي الجهادي، فالارتباط بالغرب وخاصة الولايات المتحدة اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً،... يشكل معضلة لابد من حلها، فالغريب من منظور القاعدة هو أنه رغم كل المواقف السلبية التي يقوم بها الغرب تجاه العالم العربي والإسلامي، إلا أن النظم الحاكمة في تلك الدول حريصة على كسب ودّها، بل وتهرول نحو بناء علاقات وثيقة، التي تكرس معها حالة التبعية وذلك لقناعتها بأن ذلك هو الضمانة الرئيسية لاستمرارها في السلطة(وهذا ما أشرنا إليه في الفصل الثاني حول شرعنة سلطتها من مصدر خارجي وليس داخلي) بما يجعلها تغض البصر عن كل الممارسات السلبية التي يقوم بها الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، إلى درجة تدخلها في شؤونها الداخلية، طالما أنها لا تؤثر على استمراريتها في الحكم.

فالمشكلة القائمة في هذه التبعية، هي أنها مخالفة لإرادة الشعوب العربية وترى أن الغرب وأمريكا تحديدا أخذ زمام مبادرة الفصل في قضايا تلك الشعوب وإيهامها بتوفير السلم والأمن لها عوض عن الشعوب نفسها، مما خلق حالة من العداء والكراهية تجاه الغرب وأمريكا، وهذا ما تستغله القاعدة وتوظفه لصالحها، بل وترى أنه من واجبها حماية حقوق الشعوب من مصادرة حقها في التعبير عن موقفها وتقرير مصيرها بنفسها، من خلال إبراز خيوط المؤامرة التي تحاك ضدها، على غرار الحملة التي تشنها القاعدة ضد النظام السعودي عقب كارثة احتلال العراق للكويت(1991)، متهمة إياه بالتفريط في بلاد الحرمين لصالح الأمريكيين الذين صورهم على أنهم محتلّون للملكة، وبالتالي يتعين تحريرها منهم.

الشيء الذي اعتبره بن لادن آمر لا يصدق، لأنها أول مرة- حسبه- تحتل قوة أجنبية قلب البلاد المقدسة، فحتى البريطانيين سابقا، عندما احتلوا الجزيرة العربية بقوا في الأطراف بينما القوات الأمريكية احتلت القلب، وهذا ما يخالف قوله(ص):" **لا يجتمع دينان في المدينة**".

[1]- مايكل شوير، مرجع سابق، ص 50.

إضافة إلى أن الولايات المتحدة دأبت على إحراج النظم الموالية لها في المنطقة دون أن تحسب احتمالات ردود أفعالها(لأنها على قناعة بأنه لن تكون ردود أفعال جدية). فكل ذلك وغيره وفر لتنظيم القاعدة مسوغات ومبررات للهجوم على النظم الحاكمة، كما أن تحديها للولايات المتحدة الأمريكية جعلها موضع إعجاب لدى قطاعات من المواطنين في العالمين الغربي والإسلامي- وذلك ليس حبا فيها بالضرورة، لكن كرها لأمريكا وسياستها العنصرية في المنطقة.[1]

ولعل هذا ما يفسر أن دول مثل **الإمارات ومصر والأردن والسعودية**، هي دول حليفة لأمريكا لكنها في المقابل تشهد عمليات إرهابية متصاعدة، وهو ما أشار إليه المستشرق اليهودي **برنارد لويس** في **خريف 2002** بقوله:" **إن الدليل الدامغ هو أن الغالبية العظمى من أعدائنا الإرهابيين، إنما تأتي من الدول التي ترى أنها دول صديقة.**"[2]

فالقاعدة ترى أن بقاء النظم العربية الإسلامية تابعة للغرب يجعل الكفة تميل لصالح النخب الحاكمة للبقاء أطول مدة في الحكم، ومصادرة شرعية شعوبها، لذا وجب التدخل لترجيح الكفة لصالح تلك الشعوب وحقها في العيش بحرية وسلام، وإعلان الجهاد ضد الغرب هدفه إسقاط تلك النظم وتحرير الشعوب من استبداديتها.

الفرع الثاني/ القاعدة تنظيم إرهابي: يتأسس هذا الطرح على اعتبار أن تنظيم القاعدة هو تنظيم إرهابي مهدد للأمن الدولي، ويرى أصحاب هذا الطرح ضرورة مكافحته والقضاء عليه من أجل استتباب الاستقرار العالمي، خاصة بعد هجمات 09/11 التي غيرت مفهوم التهديد من التهديد الدولتي الذي تتسبب فيه الدول وحكوماتها، إلى تهديد عبر دولتي مرتبط بالأفراد والجماعات التي تتحرك على كامل المحيط الدولي دون أن يكون لها مستقرة لعملياتها الإرهابية وهذا ما تتميز به شبكة القاعدة التي استطاعت نسج العديد من الفروع على مختلف أقطار العالم العربية والإسلامية والأجنبية. ومن الأدلة التي تؤكد بأن تنظيم القاعدة هو تنظيم إرهابي هي كالآتي:

1- **علاقات التنظيم بتنظيمات إرهابية معروفة:** يعتقد المتابعون لشؤون التنظيم أن للقاعدة علاقات تعاون مع عدد من الحركات الأخرى التي يصنفها الغرب حركات إرهابية على غرار حركة الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر، لشكر طيبة الباكستانية، عصبة الأنصار وجيش محمد، جبهة تحرير مورو (الفلبين)، وكذلك **الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)** التي تأسست أواخر **1993**، وتعتبر من أعنف التنظيمات الإرهابية وأشدها راديكالية، والتي تحولت فيما بعد إلى **الجماعة السلفية للدعوة والقتال(GSPC)** عام **1996**، تهدف إلى الإطاحة بالنظام الجزائري القائم والإحلال محله الدولة الإسلامية من جهة، ومواجهة المصالح الغربية في المنطقة من جهة ثانية، ونتيجة لذلك تم إدراجها في القائمة السوداء للجماعات الإرهابية

[1]- حسين توفيق إبراهيم، تنظيم القاعدة... عوامل التغذية، مرجع سابق.

[2]- مايكل شوير، مرجع سابق، ص 44.

في العالم عام **2002** في إطار حرب الولايات الأمريكية ضد الإرهاب، وقد أعلنت رسميا انضمامها لتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن في **2007** تحت اسم جديد هو "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**" تحت إمارة **عبد المالك دروكدال** المدعو **أبو مصعب عبد الودود**، معلنة بذلك دخولها حيز الإرهاب الدولي بعدما كانت محلية النشاط (الجزائر).....[1] وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي مارست أعمال عنف بشعة في حق العزل والمدنيين. وبفضل تلك العلاقات مع تلك التنظيمات أطلق تنظيم القاعدة على نفسها الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبين.

2- **إعلان مسؤوليتها في ارتكاب العديد من العمليات الإرهابية:** حيث تظل هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة الأميركية أبرز عمليات القاعدة على الإطلاق والتي استخدمت فيها طائرات مخطوفة للهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاغون وأدت إلى مقتل نحو ثلاثة آلاف شخص. كما يشتبه في علاقة التنظيم بعدد من العمليات الأخرى والتي من أبرزها:

- **يونيو/حزيران 1996:** هجوم بشاحنة مفخخة على قاعدة الخبر بالمملكة العربية السعودية يوقع 19 قتيلا أميركيا وأربعمائة جريح.
- **أغسطس/آب 1998:** هجوم على سفارتي الولايات المتحدة بكل من كينيا وتنزانيا وسقوط 224 قتيلا.
- **أكتوبر/تشرين الأول2000:** هجوم بزورق على المدمرة الأميركية uss cole بعدن في اليمن يوقع 17 قتيلا و38 جريحا في صفوف قوات المارينز الأميركية.
- **أبريل/نيسان 2002:** هجوم على كنيس يهودي بجزيرة جربة التونسية يوقع 21 قتيلا أغلبهم من الألمانيين.
- **أكتوبر/تشرين الأول 2002:** هجوم على ملهى ليلي ببالي في إندونيسيا يوقع 202 قتيل وثلاثمائة جريح.
- **مايو/أيار 2003:** سلسلة هجمات انتحارية بالمتفجرات تستهدف مصالح غربية بمدينة الدار البيضاء المغربية تخلف أكثر من ثلاثين قتيلا
- **نوفمبر/تشرين الثاني 2003:** هجوم على كنيستين يهوديتين بمدينة إسطنبول التركية يخلف 27 قتيلا ونحو ثلاثمائة جريح.
- **مارس/آذار 2004:** هجمات على قطارات الضواحي في العاصمة الإسبانية مدريد يوقع 191 قتيلا و1500 جريح.

[1] – عمراني كربوسة، الساحل الإفريقـــي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية، مجـــلة الديمقـــراطية، العدد34، الصادر في أفريل 2009، ص128

- **يوليو/تموز 2006:** هجمات على منتجع شرم الشيخ بمصر تخلف 88 قتيلا
- **27 أغسطس 2009:** حاول **عبد الله حسن عسيري**، وهو مواطن من السعودية التعرض لحياة نائب وزير الداخلية للملكة العربية السعودية **الأمير محمد بن نايف**. وكان هذا الانتحاري عضواً سابقاً في تنظيم القاعدة (في شبه الجزيرة العربية) وكان قد خدع الحكومة السعودية في السابق عندما أعلن عن تخليه عن الإرهاب.
- **في عيد رأس السنة لعام 2009:** أظهر المواطن النيجيري **عمر فاروق** عبد المطلب قدرة عالية عندما حاول تشغيل عبوة ناسفة، على الرحلة الجوية **رقم 253** لشركة طيران "نورث ويست ايرلاينز", ولكن تم القبض عليه من قبل المسافرين.
- **ديسمبر 2009:** فجّر **(همام خليل البلوي)** نفسه في قاعدة المخابرات الأمريكية **CIA** الموجودة في (خوست) بأفغانستان حيث قتل في هذا التفجير سبعة من ضباط المخابرات الأمريكية. وكان (بلوي) يعمل كمرشد لدائرة المخابر الأردنية CID، ولعب دوراً مزدوجاً ومتطوراً إلى حد ما. والذي استطاع فيه تضليل مشغليه الأردنيين, وأوهمهم بثقتهم به.[1]
- تبنى تنظيم القاعدة في اليمن الهجوم الذي استهدف القصر الجمهوري جنوبي اليمن وأوقع أكثر من عشرين قتيلا، يأتي الهجوم في لحظة هامة متزامنا مع انتهاء حقبة علي عبد الله صالح وتولي عبد ربه منصور هادي قيادة المرحلة الانتقالية[2].

3- يفرق الكاتب السيف اليماني في كتابه "**تنظيم القاعدة جرائم فظيعة وانحرافات خطيرة**"، الفرق بين الجهاد الشرعي وجهاد أهل الضلال كأصحاب القاعدة، كالآتي:[3]

-**<u>الفرق الأول الخلاف في العدو الذي نجاهده:</u>** فالهدف في الجهاد الشرعي هو قتال الكفار من اليهود والنصارى والوثنيين والمرتدين، لإعلاء كلمة التوحيد كما قال تعالى: **(وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة)** أي: شرك، وقال صلى الله عليه وسلم: **(من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله)** رواه الشيخان. وشرط هؤلاء الكفار – غير المرتدين – أن يكونوا حربيين، فلا يحل قتالهم وهم مستأمنون أو معاهدون أو ذميون وإن كانوا كفارا. ولا يقاتل الكافر في المعركة إلا لكفره ومقاتلته للمسلمين كما هو **مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد**. وهذه الطوائف الجهادية أغلب قتالها إنما هو للمسلمين من العساكر والمدنيين والشيوخ والنساء والأطفال بالتفجير – بالسيارات المفخخة وغيرها – والاغتيالات، فلا تفرق بين مسلم وكافر،

---

[1] - أساف موجادم، القاعدة : تقييم مؤقت لنقاط الضعف والقوة، على الرابط:
http://alhtribe.net/vb/showthread.php?t=7923

[2] – قناة الجزيرة الإخبارية، تبني القاعدة لتفجير القصر الجمهوري باليمن، برنامج ما وراء الخبر، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/aca2a9be-c441-4af1-85f2-487750f5e07e

[3] – السيف اليماني، <u>تنظيم القاعدة جرائم فظيعة وانحرافات خطيرة</u>،(د.د.ن،) (د.ت.ن)، ص05.

حتى الكفار لا تفرق فيهم بين من يستحق القتال ومن لا يستحق كالمستأمنين والمعاهدين، وحتى من يستحق القتال جاءته للقتال بدون سابق دعوة أو عرض.

-**<u>الفرق الثاني الخلاف في الوسيلة:</u>** فوسيلة الإسلام في الجهاد هي الدعوة إلى الإسلام أولاً وقبل كل شيء، فإن رفض الكفار الإسلام فالجزية، فإن رفضوا الجزية فالقتال، ثم في القتال يقتصر على مقاتلة من يقاتل فقط وبالمصطلح العصري قتال العسكريين، وأما المدنيون فيتركون بدون تعرض لهم بأي نوع من الأذى، فيترك الراهب في صومعته، وتترك المرأة في بيتها، والشيخ الكبير والصبي الصغير وغيرهم ممن لم يقاتل، فهؤلاء لا يتعرض لهم بأي نوع من الأذى، فأين ما تفعله اليوم القاعدة من هذا الأدب الإسلامي الكبير ؟!.وفي أثناء القتال تستعمل آداب القتال التي علمناها الإسلام، فلا تمثيل بالجثث إلا على سبيل المقابلة على أحد قول الفقهاء، ولا نهب لأموال الغنائم قبل قسمتها، ولا غلول حتى تقسم بالعدل، ولا تحرق البيوت ولا الأشجار إلا في حالات خاصة، وقد دلت على ذلك عدة أدلة منها: ما في "الصحيحين" عن **ابن عمر** رضي الله عنهما قال: **(وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان)**. ومع الأسف فإن أساليب هذه الجماعات يندى لها الجبين وتشمئز منها النفوس لقسوتها وفظاعتها، وهي كثيرة منها:

. سفك الدم الحرام على علم، فهم مستعدون لقتل النفوس المعصومة ويتحججون بأنهم سيبعثون على نياتهم.

. اختطاف الأجانب وغيرهم، وذبح المخطوفين واغتيالهم – مدنيين وعسكريين – وتصوير العملية ونشرها عن طريق الأقراص المدمجة أو الانترنت بغية إشاعة الرعب والوحشة في صفوف المواطنين والمستثمرين وتقليص فعالياتهم.

. استخدام سيارات مفخخة لضرب أهداف مدنية وتدمير منشآت حيوية مثل أنابيب النفط وخطوط الكهرباء وخطوط الهاتف وأنابيب الماء والجسور والأنفاق، ومرافق حكومية ووزارات أمنية.

. نقض المواثيق الدولية التي قضت باحترام الدماء والأموال.

خلاصة الطرحين نستنتج أن أدلة الطرح الأول أقوى من أدلة الطرح الثاني على أساس الإجماع الحاصل من الأسرة الدولية العربية والإسلامية على بشاعة العمليات الإرهابية التي تنفذها القاعدة، التي لم يسلم منها همجيتها الجميع، والأغرب من ذلك هو أن القاعدة أو الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبين، استهدفت المسلمين أكثر من استهدافها لليهود، حيث لم تثبت تنفيذها أية عملية إرهابية على الأراضي الإسرائيلية، وهو ما أكدته العديد من التقارير والإحصاءات، فإن دل

فإنما يدل على وحشية وهمجية هذا التنظيم، فضلا عن أن معايير الفصل بين العمل المقاوم والعمل الإرهابي تميل لصالح هذا الأخير انطلاقا من الجدول التالي:

معايير التمييز	الطرح الأول تنظيم القاعدة مقاومـة شرعية	الطرح الثاني تنظيم القاعدة منظمة إرهابية
الهدف	محدد	غير محدد
المجال	محلي	دولـي
العنف	مبرر	غير مبرر
المشروعية	تأييد	تنديد
العدد	كثير	قليل

المصدر: من انجاز الباحث

ونحلل معطيات الجدول في النقاط الآتية:

1. **معيار الهدف:** يبدو أن هدف تنظيم القاعدة هدف غير محدد، وهذا ما توضحه مختلف العمليات الإرهابية التي ينفذها، وهذا بالنظر إلى الهدف المعلن وهو قتال اليهود والصليبيين، إلا أننا نرى الجرائم الواسعة في حق المسلمين في عديد الدول العربية والإسلامية، وأصبحت هذه الأخيرة تحتوي على أراضيها فروع للقاعدة، على غرار القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي كانت تسمى بالجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر، تمارس عمليات إرهابية واسعة النطاق على كامل التراب الجزائري مستهدفة رموز من النظام والمسؤولين وحتى من الشعب الأعزل في سياق العمليات الانتحارية.
2. **معيار المجال:** فعدم دقة الهدف انعكس سلبا على مجال نشاط التنظيم، الذي أضحى مجال عبر قومي مهدد للأمن القومي العالمي، وما أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلا دليل على دولية هذا التنظيم، على أساس أن حركات المقاومة مجالها داخلي يهدف إلى تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي ولا يسعى إلى نقل نشاطاته خارج الوطن، في حين أن القاعدة لها شبكية واسعة من الأعمال الإرهابية على مستوى محلي وإقليمي ودولي، في سياق ما يعرف بعولمتها للإرهاب الذي يهدف إلى التدمير لدرجة أن تهديد ما يسمى "**بالإرهاب الإسلامي**" أصبح يسيطر على الوعي الجماعي للعالم الغربي وحتى الإسلامي، وتكفي الإشارة إلى أن البحث

عن مصطلح "القاعدة" على محرك البحث "**Google**" سوف يكشف عن أكثر من **12 مليون رابط**، لمقالات أو حوارات أو كتب أو تعليقات في كل اللغات.

3. **معيار العنف:** كما أشرنا سالفا فمعظم الجرائم والعمليات التي يمارسها التنظيم غير مبررة، وإن كانت مبررة فهي بفلسفة جهادية خالصة، أي حسب فهمهم للآيات القرآنية التي تُأوّل على أهوائهم ومصالحهم، ويصل العنف درجة العقاب الجماعي الذي لا يميز بين المدنيين والعسكريين، وبل وأكثر من ذلك العديد من الفصائل التابعة للتنظيم دخلت في اقتتال فيما بينها حول الزعامة أو اقتسام الغنائم أو اختلاف في خلفيات وتداعيات العملية الإرهابية المنفذة، مثل ما هو حاصل مع تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين؛ فقد أكد نائب رئيس اللجنة الأمنية **دلير حسن** لوكالة أنباء بغداد الدولية "أن تنظيم القاعدة يقف وراء سلسلة أعمال العنف التي ضربت مناطق عدة من المحافظة خلال الساعات الماضية حسب بياناتها في محاولة يائسة منه لإيصال رسالة للرأي العام المحلي والدولي، مفادها بأنه لا يزال موجود في المشهد الأمني"، وأضاف **حسن** أن " تنظيم القاعدة بالرغم من أنه خسر الكثير من قياداته وتدمر الجزء الأكبر من قدراته القتالية في الأشهر الماضية إلا أنه لا يزال قادرا على إيذاء الأبرياء والقيام بأعمال عدوانية لها تأثيرا مباشرا على المشهد الأمني، داعيا الأجهزة الأمنية إلى مجابهة التنظيم بقوة والقضاء عليه بما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني".[1]
4. **معيار المشروعية:** على الرغم من أن لكل دولة تصنيفها الخاصة بها حول قائمة المنظمات الإرهابية في العالم، إلا أنها تجمع حول تنظيم القاعدة الذي تصنفه كل الدول في خانة المنظمات الإرهابية، خاصة بعد هجمات 09/11، مما يعني التنديد الدولي به في سياق الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهذا عكس الاختلاف مثلا حول بعض التنظيمات على غرار حركة المقاومة الإسلامية حماس وحزب الله المصنفين أمريكيا في خانة المنظمات الإرهابية، في حين نجد روسيا تصنفهم في خانة المقاومة المشروعة، مما يعني أن هناك تنديد أمريكي يقابله تأييد روسي طبعا لهذين الحركتين الإسلاميتين.
5. **معيار العدد:** أثبت الواقع أن مهما كبر عدد الإرهابيين وتوسعت أجنحتهم، إلا أنه يضل قليلا مقارنة بفصائل عناصر المقاومة، على أساس أن جهاد الأخير مبرر شرعا في حين أن جهاد الإرهابيين غير مبرر، أو كما سماه الباحث داني **بروكوفيش** قوة العقيدة والإيمان التي تدفع عناصر المقاومة إلى التضحية بأنفسهم والاستشهاد فكلما سقط مقاوم عوضه مقاومين جدد أكثر إقداما على الجهاد والاستشهاد، والتي أطلق عليها بروكوفيتش "**الهيدرا**" ، من منطلق عدالة القضية وقداسة الأرض التي تستحق التضحية لأجلها، وهذا ما يفسر لنا مثلا سر نجاح

[1] - لجنة أمن ديالى تتهم تنظيم القاعدة بالوقوف وراء سلسلة التفجيرات التي ضربت المحافظة صباح اليوم، على الرابط:
http://www.baghdadiabian.com/news.php?action=view&id=21869

الشعب الجزائري في جهاده المستميت ضد الاستدمار الفرنسي وانتزاع حريته بعد **132** سنة من الكفاح المسلح وهذا عكس عقيدة الإرهابيين التي تستخدم الانتحار لنشر إيديولوجيتهم، لكن مهما طالت عملياتهم سيأتي يوم ويدركون خطأ المسار العنفي المنتهج، مما يجعل عناصرهم في تناقص مستمر شيئا فشيئا نتيجة اهتزاز عقيدتهم الجهادية على أساس إدراك الكثير منهم لضبابية أهدافهم وعدم شرعية القضايا التي يجاهدون من أجلها.

وهذا يعني أن عدد عناصر القاعدة في تناقص مستمر لعديد الأسباب، وعدد عناصر المقاومة الشرعية في تزايد مستمر كذلك، ولعل هذا ما يفسر لنا تحوّل التنظيم إلى العمليات الانتحارية الفردية (نظرية الذئب الفردي) في السنوات الأخيرة والتي تدل على صعوبة تنفيذ عمليات جماعية مثل هجمات 09/11، والتي علق عليها الخبراء بأنه مؤشر للانحدار والزوال لهذا التنظيم، خاصة بعد مقتل زعيمه ومؤسسه. وفشل التنظيم في تنفيذ هجوم بحجم هجمات 09/11.

المبحث الثاني: حزب الله ومأزق التصنيف.

حزب الله اللبناني حزب سياسي ذو تنظيم ديني وأيديولوجي قوي ومتين، وهو من الحركات الإسلامية القليلة في العالم العربي والإسلامي التي لها هيكل اجتماعي ضخم ومتشابك تسعى من خلاله إلى تلبية حاجيات الطائفة الشيعية في لبنان بالدرجة الأولى وبالتحديد في الناحية الجنوبية للبلاد التي تعاني التهميش والحرمان، كما أنه تنظيم عسكري يمتلك ترسانة معتبرة من المعدات والأسلحة والذخيرة الحية كالتي تمتلكها جيوش الدول، مما جعل البعض يطلق عليه" **بأنه دولة داخل دولة** " .

يعتبر الكثير من المختصين بأن قضية سلاح حزب الله هي من أكبر الإشكاليات التي يواجهها الحزب على أساس أنها هي التي أدخلته الحياة السياسية والمدنية، وهي الآن التي تؤثر على وجوده في الحاضر وتحدياته في المستقبل، خاصة في ظل التجاذبات الخارجية التي يعرفها **لبنان** حيث يلعب العامل الخارجي دورا مركزيا وفاعلا في كافة مراحل تاريخ لبنان الحديث . وقدرته على التأثير في التوازنات السياسية الداخلية للبلاد، ولعل أبرز هذه القواعد الخارجية نجد **(سوريا – فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية – إيران – إسرائيل)** .

فعلى ضوء هذا المدخل المفاهيمي لحزب الله سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ثلاثة مطالب أساسية بدءا بنشأة الحزب، مرورا بالمنطلقات الفكرية والمرجعيات العقائدية للحزب وصولا بتصنيف الحزب بين الإرهاب والمقاومة .

المطلب الأول/عوامل نشأة حزب الله: لم تكن نشأة حزب الله طبيعية مثله مثل بقية الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي وإنما جاءت نشأته في ظل جدل ونقاش بين العديد من الآراء والطروحات، فهناك طرح يرى أن نشأة حزب الله هي **نشأة لبنانية صرفة؛** ما كان لها أن تستقر وتنمو إلا في بيئة تحمل خصائص ومميزات النموذج اللبناني. وطرح آخر يعتبر أن الحزب هو وليد **دعم إيراني خالص؛** ما كان له أن يصل إلى ما هو عليه الآن لولا الدعم الفكري أو العقائدي والدعم المادي أو السلوكي الذي وفرته إيران لحزب الله.

لكن عندما نلاحظ الظروف والملابسات التي أحاطت بنشأة حزب الله فنرى أنها لا ترجّح كفة طرح على آخر، وإنما يبرز لنا طرح جديد أكثر واقعية وقبولا على المستوى التحليلي، جوهر هذا الطرح يعتبر أن حزب الله هو وليد ميراث طويل من حرمان وقع على الطائفة الشيعية في لبنان التي كانت المتضرر الأكبر من قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين **1948**، وتكرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان[1].

وكذا الهزائم المتلاحقة للعرب التي كانت سهما قاضيا أصاب في الصميم نظرية العروبة، والأمة الإسلامية والعربية، وإيديولوجية الأحزاب **كحزب البعث والأحزاب الاشتراكية والشيوعية والناصرية**، ومختلف

[1]– إبراهيم غالي، حزب الله ... بين المقاومة و متاهات السياسة اللبنانية، كراسات إستراتيجية، السنة السابقة عشر، العدد 173، مارس 2007، الجزء الأول ص 03

التنظيمات الفلسطينية، جميعها أثبت فشلها في مواجهة الجيش الإسرائيلي في مقابل ذلك انفردت الحركات الإسلامية ومنها حزب الله .

فمنذ ذلك التاريخ والحزب يتحرك في ساحة الصراع السياسي، فحسب الباحث **إميل ساحلية من** جامعة شيكاغو:"**إن الحركات الأصولية، كانت ردة مشتركة على التهديدات الخارجية، التي استهدفت الهويـة العرقيـة والوحدة السياسية لمجتمعاتها(...) هذه التهديدات أرغمتها على استثارة تقاليد الماضي وأعرافه، من أجل المحافظة على وجودها القومي ونقائها الثقافي، ومن أجل تعزيز مواقفها على صعيد المطالبة بالاستقلال السياسي ومما لاشك فيه أن خضوع الفلسطينيين والشيعة اللبنانيين للاحتلال العسكري، دفع الجانبين إلى اعتماد" الدين" سمة رئيسية من سمات هوية الجماعة بغية مواجهة هذه التهديدات**".[1]

على ضوء هذا يمكن القول أن حزب الله تأسس انطلاقا من ثلاث عوامل محورية متفاعلة مع بعضها البعض، نرصدها في الفروع الآتية:

الفرع الأول/العامل الأول: غياب الدولة والحرمان الشيعي: من أبرز خصائص النظام اللبناني خاصية الطائفية، أو ما يعرف فيدرالية الطوائف، إذ تعود نشأة الطائفية السياسية في لبنان إلى **1861** عندما نشأ نظام حكم ذاتي في جبل لبنان باسم متصرفية جبل لبنان، وقد أشرف على حكمها مسيحي ماروني متصوف، ومعه مجلس حكم يمثل الملل الدينية الأخرى المقدرة آنذاك بسبع ملل، وانتهى العمل بهذا النظام واقعيا **1920**؛ حين دخلت القوات الفرنسية العاصمة بيروت، ورسميا حين أعلن **كمال أتاتورك** الجمهورية التركية عام **1923**، وفي نفس السنة تم ترسيم الحدود، فظهر الكيان اللبناني الجديد بمظهره الطائفي أيضا، إذ أقرّ دستور **1926** أن السلطات السياسية تكون بيد الطائفة المارونية، مما آثار ذلك حفيظة الطائفة المسلمة وجعلها هي الأخرى تطالب بحقها في السلطة، وهو ما تحقق لها من خلال المادة **(95)** من الدستور التي تقر: " **بصورة مؤقتة والتماسا للعدل والوفاق يمثل الطوائف[2] بصورة عادلة في الطوائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة.**"[3]

وقد كان للنظام الطائفي تأثيرا سلبيا على أبناء الدولة اللبنانية وترسيخ مبدأ المواطنة في البلاد، من خلال المعاناة التي تعيشها العديد من مناطق لبنان على غرار الجنوبية منها ذي الأغلبية الشيعية التي تضررت كثيرا من حرب **1948**، علما أن هذه الطائفة وعبر التاريخ كانت طائفة مقهورة من قبل المماليك

---

[1]– مسعود أسد اللهي، الإسلاميون في مجتمع تعددي، (تر: دلال عباس)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 284 .

[2]– **الطائفية:** هي نظام يقوم على أساس أن لبنان هي مجموعة أقليات طائفية تشارك في حكم البلاد وتقرر مصيرها، يكون وفق حجم كل جماعة (طائفة) وتكرس ذلك في أعراف الممارسة السياسية والدستور، حتى بعد الاستقلال عام 1943، فجاء الميثاق الوطني اللبناني 1993 ليعترف بالطائفية أسلوبا للحكم ونظاما لتوزيع السلطة، فيما عرف بتوزيع الرئاسات الثلاث: الجمهورية للموارنة الحكومية للسنة والمجلس النيابي للشيعة، وكذلك في توزيع الوزارة بما يوفر رضا الطوائف وتمثيلها، وتوزيع الحصص الإدارية على الطوائف، والذي لم يعمل به حتى عام 1959، بسبب احتكار بعض المناصب الأساسية من قبل الطائفة المارونية.

[3] – إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 03.

العثمانية، ومهمشة بصفة كلية من الحياة السياسية، حيث لم تكن لها تمثيل في مجلس الحكم مثل بقية الطوائف الأخرى، وحتى في ظل الاحتلال الفرنسي استمر التهميش خاصة في منطقتي الجنوب والبقاع، واستمرت حتى بعد نيل لبنان لاستقلالها إذ بقيت الطائفة الشيعية تعاني من الحرمان وأغلب أفرادها يمتهنون الزراعة والوظائف البسيطة، وأسباب ذلك ترجع إلى:

- غياب مشروع سياسي قائم على المرجعية الشيعية .
- ضعف وهشاشة التكوين الاجتماعي لهذه الطائفة.
- غياب الروابط الإقليمية المساعدة على تبلور الفكر السياسي الشيعي.
- الانغلاق الطائفي الديني .
- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها لبنان منذ أوائل الستينات.
- الاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين الموجودين خاصة بجنوب لبنان.[1]

وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي **إسحاق رابين** بقوله: "**إن الجماعة الدينية الأكثر إهمالا في لبنان تغتنم الفرصة فجأة لتحارب في سبيل دورها في المجتمع اللبناني بتوحيد مصالح الشيعة من خلال ممارسة الإرهاب ضد قوات الدفاع الإسرائيلي.** "[2]

كلها عوامل أسهمت في تعميق غياب أو تغييب الطائفة الشيعية عن المشهد السياسي اللبناني لعقود من الزمن، لكن أكبر تحول شهدته الطائفة الشيعية هو بروز **الإمام الشيعي موسى الصدر** كرمز شيعي يُكّن له الولاء من جهة، وكقيادة كاريزمية لها القدرة على تنظيم وتأطير هذه الطائفة، التي كانت تعيش فترة من "**الضياع السياسي**". من خلال الإنجازات التي سعى **الإمام** إلى تحقيقها منها:

- ترأس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي أسهم في إنشائه بتاريخ **1969/04/23** والذي من أهم مهامه؛ تنظيم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للطائفة الشيعية في لبنان.

- طالب الصدر بضرورة إنشاء مجلس سياسي خاص بالجنوب، إثر العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان **1970**، لكن في ظل معارضة الحاكم، أسس بعد ذلك **حركة المحرومين عام 1974**، ليتطور الأمر بعد ذلك إلى تكوين **جناح عسكري** سنة بعد ذلك، أطلق عليها "**أفواج المقاومة اللبنانية**" **(أمل)** نتيجة الحرب الأهلية اللبنانية.[3]

الفرع الثاني/العامل الثاني: الاجتياح الإسرائيلي على لبنان: من أهم العوامل التي دفعت القيادة الإسرائيلية إلى اجتياح لبنان في **6 جوان 1982**؛ هو العمل على إخراج الفدائيين الفلسطينيين من لبنان، وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تعزيز موقف إسرائيل في الضفة الغربية، لكن الأهم من ذلك والهدف

---

[1] – إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 04.

[2] – تصريح إسحاق رابين في جريدة إسرائيل بتاريخ 17 كانون الثاني 1985، في كتاب: دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة : إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، (تر: عماد فوزي شيعي)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 08

[3] – إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 05.

المحوري للاجتياح هو خلق حكومة لبنانية مستقرة من خلال محاولة إيصال مسيحي لبناني، يكون مؤيدا وداعما لإسرائيل إلى سدة الحكم، إضافة إلى العمل على إضعاف قوة سوريا العسكرية والسياسية في الساحة اللبنانية[1]، وهو ما أكده الباحث **باتريك سيل** بقوله: "**إن شارون كان ينوي تنصيب بشير الجميل رئيسا للبنان، لأن هذا الإقطاعي الماروني أبدى استعدادا لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل**".[2]

وكان لهذا الاجتياح تداعيات خطيرة على الوضع اللبناني وسببا مباشرا في بروز حزب الله ذو التوجه الإسلامي إلى الوجود، في ظل تراجع التيار الناصري القوي، والحركات الوطنية الثورية، حيث شكل حزب الله بديلا لبنانيا لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، من منطلق إيمان الحزب أن الحركات العربية الأخرى لا يمكن أن تكون حريصة على أمن وسلامة لبنان أكثر من اللبنانيين أنفسهم، فكان لا بد من إنشاء تنظيم إسلامي من أبناء لبنان وخاصة من الجنوب الذي ذاق مرارة التهميش والعدوان للذود عن أرضهم وعرضهم وممتلكاتهم .

الفرع الثالث/العامل الثالث: الدعم الإيراني والسوري: خوفا منهما أن يتحول اجتياح إسرائيل للبنان إلى حرب إقليمية تهدد أمن كل من سوريا وإيران، فسارعا إلى تقديم يد العون إلى لبنان، فاستقبلت دمشق نحو **1500** من قوات الحرس الثوري الإيراني بعد أن قرر المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية **آية الله الخميني** المشاركة في الدفاع عن لبنان وسوريا. لكن ما إن استقرت هذه القوات حتى توقف الاجتياح، فأمر **الخميني** بعودة تلك القوات مع إبقاء جزء من الحرس الثوري في **البقاع وجنوب لبنان** بهدف مساعدة المقاومة الإسلامية وتحويل المعركة مع الكيان الصهيوني إلى حرب استنزاف.

هكذا وجد الحلف السوري الإيراني مبكرا مرتكزا أساسيا له في لبنان، فكان على الطرفين أن يقدما حالهما كمدربين ومقاتلين أحيانا، إذ قام الحرس الثوري بمهمة تدريب الشباب اللبناني تدريبا عسكريا في مقدمتهم **عباس الموسوي، وحسن نصر الله (الأمين الحالي لحزب الله).**[3]

الفرع الرابع/العامل الرابع: الانشقاق داخل حركة أمل: كما أشرنا سالفا أن موسى الصدر أسس حركة أفواج المقاومة الإسلامية (أمل)، لكن هذه الحركة انقسمت على نفسها نتيجة الاختلاف في وجهات النظر بين العلمانيين بزعامة **نبيه بري**، والإسلاميين الدين يؤكدون على ضرورة الالتزام بالنهج الذي رسمه مؤسسها **موسى الصدر** ليتم الاتفاق على بقاء **بري** رئيسا **وعباس الموسوي** نائبا له.

مرة أخرى وعلى إثر التداعيات الخطيرة للاجتياح الإسرائيلي انقسمت الحركة بسبب مشاركة رئيس مجلس قيادتها **نبيه بري** في هيئة الإنقاذ وموافقته على خطة **فيليب حبيب** سفير الرئيس الأمريكي **رونالد ريغان** في المنطقة، التي تنص على وقف إطلاق النار ورحيل المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت. هذه المخالفة في رأي أعضاء الحركة لا تعني تجاوز لمقررات حركة أمل فحسب، بل أيضا تجاوزا للدين

---

[1]-Solley, George C, Israel's Lebanon War, 1982-1985, Virginia, 1987, p03.

[2]- مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص 107.

[3] - إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 06.

الإسلامي لدرجة أن سفير إيران في بيروت **موسى فجر روحاني** طلب من **بري** الخروج من هذه الهيئة، الأمر الذي شجع **الموسوي** نائب الحركة وعدد من الإسلاميين في بيانات أصدروها إدانتهم لمواقف بري "التساومية"، وأعلنوا انسحابهم من الحركة واتهامها "**بالانحراف عن الهدف الأصلي، أي مقاومة إسرائيل وتحريم التعامل معها**"، وهو ما أفتى به المرجع الشيعي **موسى الصدر**.[1] خاصة وأن **نبيه بري** دخوله إلى لجنة الإنقاذ يعني اعترافا صريحا بنظام أمين الجميل المتهم بالتواطؤ مع الاحتلال .

وقد وصل الأمر في الصراع داخل أجنحة حركة أمل إلى حدّ التحكيم بينهما تحت إشراف سفير إيران في دمشق **على أكبر محتشمي**، الذي أصدر حكما لصالح الموسوي، وأمام رفض بري الحكم، اضطر الموسوي إلى الاستقالة من الحركة وتشكيل حركة جديدة سميت **حركة أمل الإسلامية**. ومن هذا التنظيم الأخير جاءت فكرة تشكيل حزب أو تنظيم إسلامي موحد تكون أهدافه الإسلام منهجا شاملا ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي قضية لا رجعة فيها، لكن الأمر يتطلب أولا مرجعية فكرية جهادية إضافة إلى إمكانات مادية وبشرية .

وفعلا استطاع بعض الإسلاميين إنشاء إطار ديني له مرجعية شرعية، إذ ثم تشكيل هيئة تحضيرية من **9 أشخاص، 3أعضاء** من كل من **حركة أمل الإسلامية، والتجمع العلماني، والإتحاد اللبناني**، وتعمل تلك الأعضاء مجتمعة على صياغة ورقة تحضيرية تحدد أساسيات العمل المقبل وتتضمن الأهداف السالفة الذكر، ليتم بعد ذلك طرحها على **الإمام الخميني** كمرجعية فقهية، الذي أعطى موافقته على أهداف التنظيم الجديد وأعطى الشرعية والتأييد لهذا الخط الجهادي لاعتباره أنه لا يتعارض مع مبادئ الثورة الإيرانية الإسلامية بل تابعا ومكملا لها. لتقرر المجموعات الثلاث بعد ذلك حل تشكيلاتها التنظيمية، واتفقت على إنشاء تنظيم جديدة أطلق عليه "**حزب الله.**"[2]

صفوة القول أن نشأة حزب الله جاء على ضوء العديد من التجاذبات المحلية والإقليمية ، **فمحليا** واقع المجتمع اللبناني الذي تغلب عليه الطائفية والوضع المزري الذي تعيشه طائفة الشيعة، أما **إقليميا** يتمثل في الاجتياح الإسرائيلي للبنان وتداعياته تحديدا على التنظيمات السياسية في البلاد ويتعلق الأمر هنا بالخصوص على حركة أمل، التي انقسمت على نفسها لتكون الكلمة الفصل والأخيرة لجناح مقاومة الاحتلال ورفض كل أشكال التطبيع والمساومة، وذلك في ظل الدعم الإيراني لهذا الجناح خاصة على مستوى المرجعية الفكرية والفقهية في بداية الأمر. ومنه **جاءت نشأة الحزب من رحم تناقض المواقف والتوجهات السياسية في الساحة اللبنانية على إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، الذي أعطى الضوء الأخضر لبروز حركة مقاومة سيكون لها شأن عظيم في المستقبل.**

[1]– مسعود أسد اللهي، مرجع سابق ، ص 112.

[2]– إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 06.

المطلب الثاني: المرجعية الفكرية للحزب.

يعتبر عام **1985** عام تحول في مسار حزب الله من السرية إلى العلانية وذلك منذ تأسيسه عام **1982**، والسؤال الذي يطرح نفسه **لماذا هذه السرية؟** الجواب جاء على لسان الشيخ **نعيم قاسم** نائب الأمين العام للحزب بقوله: "**حتى عام 1985 لم يكن حزب الله كيانا واحدا يستطيع أن يقف ويعبر عن نفسه(...) كنا نعمل دون أن يعرف أحد من نكون، أو من على صلة بمن ...كنا لا نزال ضعفاء، ولو أننا أُكْتُشفنا، كنا سُنضرب بالتأكيد لذلك كنا من الطبيعي أن نبقى منغلقين داخل أنفسنا وأن نبتعد قليلا، وقد عملنا على تكوين خط للمتابعة والاستمرارية بين بعضنا البعض، حتى إذا قتل أحدنا يكون هناك دائما شخصا آخر قادر على متابعة الطريق من النقطة التي تم التوصل إليها كانت طبيعة تشكيلتنا تتطلب السرية، وفي العام 1985 قدمنا بيانا وهذا البيان جعل بعض شخصياتنا معروفة على المستوى الشعبي، لكن البعض الآخر بقي غير معروف.**"[1]

مما يعني أن المجتمع اللبناني على وجه التحديد لم يعرف حقيقية هذا التنظيم سواء تعلق الأمر بمنطلقاته الفكرية أو خطه السياسي، إلا بعد انسحاب إسرائيل من **مدينة صيدا**، عندما أصدر حزب الله في اجتماع رسمي بتاريخ **16 شباط 1985** رسالة مفتوحة أعلن للمرة الأولى عن هويته وإستراتيجيته وبرنامجه الأيديولوجي في الذكرى الأولى لاستشهاد **الشيخ راغب حرب** في الجنوب اللبناني.[2] ومنه يمكن اعتبار أن هذه الرسالة هي بمثابة الميثاق التأسيسي لحزب الله الذي يوضح طبيعة الحزب الجهادي التي تتخذ من المقاومة أساسا لها، ولا أدل على ذلك من توقيت إعلان هذا الميثاق، إذ جاء بمناسبة استشهاد شخصية مقاومة للاحتلال الإسرائيلي قدم نفسه فداءً للوطن، وهي رسالة للجميع بأن حزبا إسلاميا مقاوما يرفض الخنوع والاستسلام ظهر إلى الوجود ستكون له كلمة في المستقبل أو رقما صعبا في المعادلة السياسية المحلية والإقليمية وحتى الدولية .

وكان الحزب يرفض اعتبار نفسه حزبا بالمعنى الضيق للكلمة، بل يعتبر الأمة بكاملها إطارا للحزب، إذ لا يعتمد على عضوية معينة؛ لأنه يعتبرها مفتوحة لكل الشيعة وحتى لغيرهم من المسلمين السنة إذا التزموا بمبادئ الحزب، ومن هنا جاء شعار الحزب (**أمة حزب الله**). الذي تخلى عنه فيما بعد لاستحالة تجسيده على أرض الواقع، ليتحول تدريجيا إلى حزب سياسي له جناح عسكري يعرف "**بالمقاومة الإسلامية**" تتسم بنيته التنظيمية بقدر عال من التعقيد والتشابك والسرية من الصعب اختراقها من الأجهزة المخابراتية.[3]

---

[1]– مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص 163 .

[2] – نص الرسالة المفتوحة التي شرحت طبيعة الحزب لأول مند نشأته 82 عبارة عن كتيب من 48 صفحة، خاصة طبيعة هذا الحزب أفكاره وموافقة بمختلف القضايا المحلية والإقليمية وقد قرأ نص الرسالة الناطق الرسمي باسم الحزب إبراهيم أمين السيد .

[3] – توفيق المديني، أمل وحزب الله في حلبة المجابهات المحلية والإقليمية، سوريا: دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999 ص 142

كما جاء التوصيف عند حزب الله تماشيا ورغبته في التماثل مع التوصيف القرآني لحزب الله **(ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون)**،[1] من منطلق أن هذه الآية القرآنية لا تحمل أي صفة اقصائية، بل تشمل كل المؤمنين الذين يلتزمون بولاية الله ورسوله والمؤمنين، ولا يمكن لأي طرف أن يدعي احتكاره لهذه الصفة ويقيدها في حزب أو اتجاه مهما علا شأنه وسمت أفكاره وكثر أنصاره، لأن الآخرين خارج الحزب سيظهرون كأنهم ليسوا حزب الله بالمفهوم القرآني.[2]

الفرع الأول/ مرجعية الدين الإسلامي: كغيره من الحركات الإسلامية ذات النشاط السياسي، فإن حزب الله يعتمد على الدين الإسلامي كإطار إيديولوجي له ، هذا ما جاء في الميثاق التأسيسي للحزب " **نحن في لبنان لسنا حزبا مغلقا و لسنا إطارا سياسيا ضعيفا بل نحن أمة ترتبط مع كافة المسلمين في كافة أنحاء العالم برباط عقائدي وسياسي هو الإسلام، أما ثقافتنا فمنابعها الأساسية القرآن الكريم والسنة المعصومة، والأحكام و الفتاوى الصادرة عن الولي الفقيه مرجع التقليد عندنا**" .[3]

فمرجعية الحزب إذن هي الدين الإسلامي بالأساس وولاية الفقيه التي سنتطرق إليها في العنصر الموالي. ومنه يعتبر حزب الله حركة إسلامية أو تنظيم سياسي ذو توجه إسلامي على غرار الإخوان المسلمين وفروعها في مختلف الأقطار العربية (**مصر، الأردن، الكويت، الجزائر ...**)، وهذا عكس ما يطرحه البعض من أن حزب الله هو حزب طائفي بالدرجة الأولى، يعاني من ضبابية العقيدة وهلامية الهدف، من منطلق أن الهدف المركزي للحزب هو إقامة الدولة الإسلامية، التي تقضي بوجود الأرضية التي تتقبل إنشاء هذه الدولة، والأرضية –من وجهة نظر زعماء الحزب هو الشعب– الذي له الحق في اختيار من يريد أن يحكمه، هذا ما جاء في الميثاق التأسيسي للحزب: " **لا نريد أن نفرض الإسلام على أحد، ولا نريد أن يحكم الإسلام في لبنان كما تحكم المارونية السياسية الآن، لكننا مقتنعون بالإسلام عقيدة ونظاما وفكرا وحكما، وندعو الجميع إلى التعرف عليه والاحتكام إلى شريعته، ومن هنا فإننا ندعو إلى اعتماد النظام الإسلامي على قاعدة الاختيار الحرّ والمباشر من قبل الناس لا على قاعدة الفرض بالقوة كما يخيّل للبعض ... وإذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحريته شكل نظام الحكم في لبنان فإنه لن يرجح عن الإسلام بديلا**". [4]

ولعل هذا التفسير الذي جاء به الحزب لكيفية تعاطيه مع الدين الإسلامي، يمكن اعتباره تفسيرا مرنا مقارنة بتفسيرات العديد للحركات الإسلامية التي تسعى إلى إقامة الدولة الإسلامية في مجتمعاتها حتى وإن كان ذلك باستخدام العنف والقوة لفرض الالتزام بقيم الدين الإسلامي، مثل ما قام به التيار المتشدد في

---

[1]– القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 56.

[2] –توفيق المديني، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[3]– الميثاق التأسيسي للحزب الله، على الموقع الرسمي للمقاومة الإسلامية في لبنان: http://www.moqawama.org/

[4] – المرجع نفسه.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر في بداية التسعينات – وهو ما يجعل الفلسفة الإيديولوجية للحزب متميزة في العالم العربي أو الإسلامي. وسبب ذلك يمكن أن نرجعه إلى :

. الطابع الطائفي للبنان المكون من أقليات متعددة (**مارونيين/ شيعيين/ سنيين**) وعدم رغبة الحزب في إثارة النعرات الطائفية التي من شأنها تهديد استقرار البلاد خاصة وأن لبنان عاشت حربا أهلية مريرة مازالت آلامها لم تندمل بعد.

. سعي الحزب إلى الحفاظ على الطابع المقاوماتي له من خلال ضمان التفاف كل الأقليات اللبنانية ومختلف الأطياف السياسية إلى نهج المقاومة الذي يعتبره خيارا استراتيجيا لا يمكن بأية حال من الأحوال التنازل عليه .

. إدراك الحزب للمحيط الإقليمي والدولي الذي هو جزء لا يتجزأ منه، بأنه من الصعوبة بمكان إقامة نظام إسلامي في المنطقة، خاصة و أن النموذج الإيراني ليس بعيد عنه .

وهو ما نوه إليه الأمين العام للحزب **حسن نصر الله** في خطاب له عام **2006** قائلا: " **إن حزب الله لا يعني مقاومة فحسب، بل هو أيضا عقيدة وإيديولوجية سياسة مبنية على الإسلام، والإسلام واجب إلهي خاص للإنسانية كافة، هو دين لكل مجتمع يريد أن يثور وأن يقيم حكما على أساس مبادئ ... ولست أنكر أن رغبة حزب الله أن يقيم جمهورية إسلامية يوما ما، لأن الحكومة الإسلامية هي الطريق الوحيد لاستقرار المجتمع، وتسوية الخلافات الاجتماعية حتى في مجتمع مكون من أقليات متعددة ، ومع ذلك فإقامة جمهورية إسلامية ليس أمر ممكنا بالقوة ... إنه يتطلب استفتاءً وطنياً لا يفوز بنسبة 51 % من الأصوات بل يتطلب 90% من الشعب، ومع هذه الفرضية، وبالنظر إلى الأمر الواقع فإن إقامة جمهورية إسلامية في لبنان ليس ممكنا في الحاضر.** "[1]

واقعيا يرى **حسن نصر الله** أن قيام الدولة الإسلامية في لبنان مستعبد، لكن من ناحية أخرى لا يرى أي إشكال في ضرورة الالتزام بالمبادئ الإسلامية كواجب شرعي إلهي ليس خاصا بالمسلمين لوحدهم بل بالبشرية جمعاء، وهذا ما يعد تكيفا متميزا لحزب الله كحركة إسلامية تعي جيدا واقع المشهد اللبناني من جهة، والتحديات الإقليمية والدولية التي تقف في وجه العمل المقاوم المنتهج من طرف الحزب من جهة ثانية، فهو من ناحية يريد الحفاظ على خصوصية الدين الإسلامي المفسر الوحيد لفلسفة الجهاد النهج السليم لمقاومة العدو الإسرائيلي وردعه، من ناحية أخرى يسعى للحفاظ على الدعم الجماهيري الذي تحظى به المقاومة الإسلامية اللبنانية التي تدافع عن السيادة اللبنانية والمجتمع اللبناني خاصة في ظل ضعف و هشاشة الجيش الوطني اللبناني .

الفرع الثاني/ ولاية الفقيه: يتفق فقهاء الشيعة الأمامية الإثني عشر على الولاية، لكنهم يختلفون على طبيعة تلك الولاية بين الولاية القائمة على الأمور الشرعية فقط، وبين الولاية التي تعتمد على ولاية الفقيه

[1] – إبراهيم غالي، مرجع سابق ، ص 08.

العامة، هذه الأخيرة بدورها يتجاذبها تيارين إحداهما يقر بالولاية المشروطة وثانيهما يقر بالولاية المطلقة وهو طرح الإمام الخميني المرشد العام للثورة الإيرانية الذي ساد الساحة الفقهية الشيعية والتي كان حزب الله أحد أقطابها باعتباره حزبا ذو أغلبية شيعية .

فمنظور الإمام الخميني لولاية الفقيه قائمة على "أن الله جعل الرسول (ص) وليا للمؤمنين جميعا، ومن بعده كان الإمام وليا ، ونفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيــه(...) إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من أمر المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول (ص) وأمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة ....وقد فوض الله الحكومة الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي (ص) وأمير المؤمنين (ع) من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد، غاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع في نفسه العلم و العدل." [1]

فولاية الفقيه المطلقة للإمام الخميني ترتكز إذن على النقاط التالية:

– ضرورة وجود حكومة إسلامية في ظل غيبة الإمام، على اعتبار تأسيسها واجبا كفائيا على الفقهاء بحيث إذا أقامها أحدهم وجب على الآخرين طاعته، وحكمه يسري على الجميع.

– الولاية بالأصل لله وهو عين الرسول والأئمة مدبرين وأولياء والفقيه الجامع للشرائط يكون مفوضا من الإمام للقيام بأعمال الولاية ولايته من أهم الأحكام الإلهية، وهذا ما جاء في رسالة الخميني الشهيرة إلى رئيس الجمهورية الإسلامية **علي الخامنائي 1988** "إلى قدرة الفقيه الولي على فسخ الاتفاقيات الشرعية التي يعقدها مع الأمة، من طرف واحد إذا رأى بعد ذلك أن الاتفاقية معارضة لمصلحة الإسلام أو مصلحة البلاد، وأناط بالحاكم وليس بالأمة تحديد المصلحة العامة .

– كما أن للفقيه القدرة على الإلمام بمختلف مناحي للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية... أي أن يكون فقيها بجميع تلك الميادين".[2]

إذن فنظرية ولاية الفقيه التي نظر إليها الإمام الخميني تعتبر ثورة جذرية في الفكر السياسي الشيعي، من منطلق أنها تتجاوز نظرية الإمامة فهي لا تشترط العصمة ولا النص ولا السلالة العلوية الحسينية في الإمام وتكتفي فقط بالفقه والعدالة، كما تتجاوز نظرية الانتظار للإمام المهدي، مما أدى إلى نهضة الشيعة في العصر الحديث. ولذلك اعتبر **حزب الله أن الإمام الخميني هو المرجعية الفقهية له،** وأن الارتباط بالولاية تكليفا والتزاما يشمل جميع المكلفين حتى عندما يعودون إلى مرجع آخر في التقليد لأن الأميرية في المسيرة الإسلامية العامة للولي الفقيه المتصدي، وإن تصدي الإمام الخميني لولاية الأمر لم

[1] – أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، لندن: دار الشورى، ط 3، 2005، ص 34 .

[2] – المرجع نفسه، ص 40.

يسبقه مثله منذ زمن الأئمة، وقد حاز على هذا الموقع بأهليته الفقهية والسياسية بتوافر المواصفات الفقهية في الولي الفقيه.[1]

نتيجة لذلك جاءت الطروحات الأساسية لحزب الله منسجمة مع الخط الذي رسمه الإمام الخميني من حيث :

- ضرورة الثورة الإسلامية لإنقاذ المستضعفين ومواجهة المستكبرين .
- هدم الأنظمة الفاسدة وإسقاط الحكومات العميلة وتشكيل حكومة إسلامية عادلة.
- وحدة العالم الإسلامي.
- تحرير الأرض المحتلة من طرف الاحتلال الإسرائيلي.
- الاتفاق على عدم وجود تناقض بين القيادة الدينية والسياسية وكلاهما يكمل الآخر، على أساس أن الكفاح السياسي هو جزء من الوظائف الدينية وقيادة الكفاح السياسي هي جزء من مسؤوليات القائد الديني من منظور الإمام الخميني.[2]

فاعتماد حزب الله على ولاية الفقيه للخميني من شأنها أن تكسب الحزب مرجعية شرعية ذات بناء فكري قوي ومتماسك تسهم في حماية الحزب من الصراعات والانشقاقات التي قد تحدث له. إضافة إلى مواجهة مختلف التحديات المحلية والإقليمية من خلال الفصل في شتى المسائل والقضايا الخلافية التي قد تواجهه، وهذا على عكس العديد من الحركات الإسلامية التي تفتقد لمرجعية واضحة مما ينعكس سلبا على أهدافها وتوجهاتها الحركية، فيؤدي بالكثير منها إلى الانزلاق نحو العنف والإرهاب أو تدخل في صراعات داخلية وتصفيات جسدية لكوادرها. كما أن الحزب بارتباطه بولاية الفقيه فهو يوفر لنفسه الدعم المادي واللوجستيكي من طرف قوة إقليمية في المنطقة، خاصة وأن منهج المقاومة يتطلب إمكانات ضخمة ودائمة، الشيء الذي أشار إليه نائب الأمين العام للحزب **نعيم قاسم** قائلا: "**إن حزب الله عند ما يستفيد من دعم إيران كما تستفيد الدولة اللبنانية، فهذا ينسجم مع قناعة إيران بسلامة خط حزب الله وحقه في الجهاد والمقاومة، وحق لبنان في استعادة أرضيه، وهو كذلك مع قناعة الحزب بسلامة منهج الدولة الإسلامية الإيرانية وما أحدثته من تغيير في خارطة المنطقة باتجاه الاستقلال عن التبعية للغرب وما تحمله من رؤية إسلامية واعدة**" [3].

الفرع الثالث/ فلسفة الجهاد (المقاومة): يقول الأمين العام للحزب حسن نصر الله :" **إن المقاومة هي التعبير العسكري لحزب الله اللبناني بقيادة علماء الدين، فالحزب هو حركة المقاومة والمقاومة هي حزب**

[1] – إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 09.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[3] – المرجع نفسه، نفس الصفحة .

الله، فهي إذن حركة مقاومة إسلامية، والإسلام هو الذي يشكل الثقافة والإيديولوجية وعمل التحريك والروح والمضمون لحركة المقاومة". [1].

فالمقاومة الإسلامية القائمة على فلسفة الجهاد من منظور حسن نصر الله هي الروح والشريان الأساسي الذي يمد الحزب بالحياة والاستمرارية، فالفلسفة الجهادية تؤسس لقوة العقيدة والإيمان التي تترجم على أرض الواقع بالعمليات الاستشهادية التي تنفذها عناصر المقاومة الإسلامية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهو الأمر الذي أشار إليه أحد كبار الخبراء في إسرائيل **داني بركوفيش** معتبرا " **إن سر قوة حزب الله ترجع إلى ثقافة المقاومة والجهاد التي تعني عقيدة الاستشهاد التي لا تقتصر على تحرير جنوب لبنان فقط، وإنما تمتد إلى تحرير الأراضي الفلسطينية وممارسة الجهاد إلى غاية زوال إسرائيل**" [2].

فثقافة المقاومة عند الحزب ليست مجرد مواجهة العدو والسعي للقضاء عليه، وإنما هي أعمق من ذلك بكثير، فهي تقوم على فلسفة إيمانية وروحية وقوة معنوية مرتبطة بالله عز وجل، الذي يمد عناصر المقاومة الإسلامية بالثقة والطمأنينة بالدعم الإلهي والتوفيق، وتتجلى في مظاهر مختلفة كالشجاعة، عدم الخوف من الموت، الصبر وقوة التحمل في الظروف الميدانية الصعبة، توقع الشهادة باستعداد ورغبة من جهة وتوقع النصر بدرجة عالية، خاصة إذا أدركت عناصر المقاومة جيدا عدالة قضيتها وأن لها كل الحق والشرعية في استعادة الأراضي المحتلة، والدفاع المشروع الضروري لاسترداد وحماية السيادة الوطنية، ورفض التبعية للأجنبي، ورفض الظلم والعدوان والاحتلال كطبيعة بشرية فطرية.[3]

فالملاحظ هنا أنه من الصعوبة بمكان إعطاء تفسير مادي لهذه القوة المعنوية، لكن الذين يفهمون معنى الإيمان بالله تعالى وتداعياته يدركون تماما مدى فحوى القوة الدافعة والمحفزة التي تشحن همة المؤمن وتملأ قلبه لتصبح قوة مضاعفة مرات ومرات عن قوته الحقيقة، لتكون استفادته من الإمكانات المادية المتوفرة لديه بجرأة وشجاعة تفوق ما اعتاده الناس من فاعلية لهذه الإمكانات ولعل هذا ما كان يقصده **الخبير الإسرائيلي داني بركوفيش.**

كما يمكن الإشارة إلى أن ثقافة الاستشهاد التي حيرت العدو الإسرائيلي على وجه التحديد، هي جزء لا يتجزأ من التعبئة التربوية المتجذّرة أصلا في الثقافة الإسلامية الشيعية [4].

---

[1] – إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 09.

[2] –داني بركوفيتش، هل يمكن قطع رؤوس الهيدرا ؟ معركة إضعاف حزب الله، القاهرة، مرجع سابق.

[3] – الانتصار نموذجا تطبيقيا للمرتكزات السلوكية عند حزب الله، على الرابط :

http://somod.shiaweb.org/index.php?show=news&action=article&id=48

[4]– يقصد **بالثقافة الشيعية** إقتداء الحزب بالإمام الحسين ابن الأمام علي بن أبي طالب مثالا يمضى به في المثابرة والإيمان والجهاد وحب الاستشهاد وعدم الخضوع لغير ما يراه الحق كما ثبت في واقعه كربلاء ، حيث واجه الإمام الشهادة بكل شجاعة رافضا مبايعة يزيد بن معاوية رغم علمه بأن عدد الرجال وقلة العدة كانت ستفضي حتما لاستشهاده، وانحصر الخيار بين الهزيمة أو الاستسلام أو القتال والشهادة ، فآثر الشهادة، واستنادا لهذا النموذج؛ يرى حزب الله أنه لا مبرر لأن تركن الأمة من بعده إلى الظالمين وتخضع لسطوة الأعداء .

فالممارسة الجهادية من منظور حزب الله قائمة أساسا على التعبئة الثورية التي ترسم في أذهان عناصر المقاومة الإسلامية والتي تشمل نمط التفكير ذاته، تتطلب وجود الشخصية المتكاملة التي تكلم عنها **حسن نصر الله** بعد حوالي ثلاث سنوات من نشأة الحزب في محاضرة ألقاها في مقر الإتحاد اللبناني للطلبة المسلمين بتاريخ **جانفي 1986**، حيث تقوم هذه الشخصية بدورين هما:

الدور المادي/ يشتمل على العناصر التالية :

1. الدور الجهادي يجب أن يؤدي إلى حالة الدفاع عن حركة التغيير وعن قيادتها وأشخاصها ورموزها وإمكاناتها المادية .
2. العمل على ضرب موقع القوة في حركة العدو وإسقاط الأدوات التي يستعملها في إذلال الأمة
3. اختراق الحواجز التي تتكون بين الفئات المغيرة وجماهير الأمة
4. المحافظة على إنجازات العمل الثوري التي تحققها حالة التغيير .

الدور المعنوي/ الذي يعتبره الكثير صمام أمان المقاومة الإسلامية، التي يمدها بالقوة والصلابة ويكمن في:

1. تلازم العمل الجهادي مع قوة الارتقاء الإيماني، ودليل ذلك وجود لائحة طويلة بأسماء المجاهدين.
2. الحالة الجهادية مصداقية للطرح الثوري وللحلول الجذرية لهذه الأمة كالعمليات الجهادية ضد القوات الأمريكية (المارينز) .
3. الحالة الجهادية تجعل الطرح الثوري أمرا واقعيا وليس حلما، (فأمريكا عاجزة عن تنفيذ أي عمل ضد الحالة الإسلامية الجهادية التي أرغمتها على التوسل لحفظ معنوياتها أمام العالم تحت قبضات المجاهدين في لبنان) .
4. الحالة الجهادية تفتح آفاقا أمام القائد والأمة والعاملين كي تصبح الأمة ترى بعين الله وتمشي برعايته.[1]

تسعى فلسفة الجهاد عند حزب الله أيضا؛ إلى إنجاز تجربة نموذجية لحركة إسلامية جهادية ملتزمة بالإسلام المحمدي الأصل، فالجهاد لا يعني فقط الجهاد العسكري، بل يشمل جهاد النفس كذلك، لهذا يرى الحزب الجهاد كسلوك أساسي في حياة المسلم سواء كان جهاد النفس أو العدو فالأول هو الأعظم لأنه يتضمن كل الجهود التي يمارسها الفرد لإكمال واجبه كمؤمن، والثاني هو جهاد أصغر يعبر عن مختلف النشاطات العسكرية ضد أعداء الإسلام والمسلمين .

فأسس العمل الجهادي إذن عند الحزب ترتكز على الاستقامة والصبر في طريقة الجهاد والإعداد المتميز والشجاعة والتعقل والسرية في العمل الجهادي سياسيا كان أم عسكريا، والطاعة إلى ولي الأمر واحترام القوانين والضوابط المنظمة له، وحب الشهادة وطلبها، فهي حياة الفرد في فوزه بالجنة بعد شهادته وحياة أمة تقاوم المعتدين عليها[2].

---

[1]– توفيق المديني، مرجع سابق، ص 158.

[2]– إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 11.

ففي ظل فلسفة الجهاد رسم حزب الله منهجا مقاوما للاحتلال الصهيوني العدو الأول للمقاومة الإسلامية، إذ تم تنفيذ أول عملية بتاريخ **29 تشرين الأول 1983** من خلال تدمير مركزين للقيادة العسكرية، مما اضطر العدو إلى التراجع واتخاذ قرار الفرار المرحلي، وهو قرار تجبر عليه إسرائيل لأول مرة في تاريخ ما يسمى بالصراع العربي الإسرائيلي.

تؤكد قيادات المقاومة أن أعداءها في المنطقة هم **إسرائيل، أمريكا، فرنسا** وجميع حلفاء المستكبرين كما أن عناصر المقاومة الإسلامية هي في مواجهة مستمرة معهم حتى تحقق الأهداف التالية :

1. تخرج إسرائيل نهائيا من لبنان كمقدمة لإزالتها نهائيا من الوجود وتحرير القدس الشريف من براثن الاحتلال الصهيوني.
2. تخرج أمريكا وفرنسا وحلفاؤها نهائيا من لبنان، وينتهي أي نفوذ لأية دولة استعمارية في البلاد.
3. يرضخ الكتائبيون للحكم العادل ويحاكمون جميعا على الجرائم التي ارتكبوها بحق المسلمين والمسيحيين بتشجيع من أمريكا وإسرائيل.
4. يتاح لجميع أبناء شعبنا أن يقرروا مصيرهم ويختاروا بكامل حريتهم شكل نظام الحكم الذي يريدونه علما بأننا لا نخفي التزامنا بحكم الإسلام وندعو الجميع إلى اختيار النظام الإسلامي، الذي يكفل وحده العدل والكرامة للجميع يمنع وحده أية محاولة للتسلل الاستعماري إلى بلادنا من جديد .[1]

وعليه يمكن اعتبار أن فلسفة الجهاد عند حزب الله تتمحور أساسا حول الصراع مع إسرائيل وكل القوى الكبرى التي تدعمها، فجذور العداء لإسرائيل لا تقود فقط إلى الاحتلال الإسرائيلي للبنان **1982** وإنما هي متجذرة في أيدلوجية الحزب وفي عقيدته التي تعتبر إسرائيل نظاما غاصبا ومعاديا للإسلام، كما تعتقد الكاتبة **هلا جابر**: "**بالنسبة إلى حزب الله لا يمثل قتال إسرائيل مجرد واجب قومي فحسب، بل هو واجب ديني يقع ضمن مفهوم مهم للجهاد.** "في نفس السياق ذهب إليه **استرويمان** أحد المحللين في وزارة الخارجية بقوله:" **يعتبر حزب الله الصراع مع إسرائيل جزء لا يتجزأ من صراعات ثلاثة أوسع نطاقا وهي:**

- **الصراع بين المستكبرين والمستضعفين.**
- **الصراع الثقافي بين الغرب و العالم الإسلامي**
- **الصراع التاريخي بين اليهودية والإسلام.** [2]

ففلسفة الجهاد التي صاغها **استرويمان** تنسجم مع رؤية الإمام الخميني لتحرير القدس بقولة: "**...الإسلام الجهادي هو الراية التي ترفع فوق الدول الوطنية والحركات الإسلامية، من أجل تحرير فلسطين، وتوحيد الأمة وتغيير الأنظمة القائمة غير الإسلامية**"[3].

---

[1] – توفيق المديني، مرجع سابق، ص 145.

[2] – مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص 287.

[3] – توفيق المديني، مرجع سابق، ص 159.

المطلب الثالث/ حزب الله إرهاب أم مقاومة.

انطلاقا من عنوان هذا المطلب يتضح لنا الجدل السياسي الواسع الذي يعرفه حزب الله وموقعه في الساحة اللبنانية الدولية، بين من يعتبره منظمة إرهابية بالكامل سواء تعلق الأمر بجناحه السياسي أو العسكري، ومنهم من يقتصر على جناحه العسكري باعتبار عمل الحزب العسكري عملا إرهابيا غير شرعي في مقابل ذلك يضعه البعض الآخر في خانه الحركات الإسلامية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، وتسعى إلى الذود عن أرضها التي تتعرض للانتهاك بين الحين والآخر.

على ضوء هذا التناقض والتضارب في المواقف والآراء حول طبيعة حزب الله: **هل هو منظمة إرهابية غير شرعية أم هو حركة مقاومة شرعية ؟**

الفرع الأول/ حزب الله منظمة إرهابية: يحاول أصحاب هذا الطرح تقديم مجموعة من المؤشرات والدلائل التي تدين حزب الله، وتضعه في خانة التنظيم الإرهابي، الذي يجب القضاء عليه وتجفيف منابعه نتيجة التهديدات الناجمة عن العمليات الإرهابية التي ينفذها ضد المدنيين الإسرائيليين ومختلف المصالح الغربية في المنطقة شرق أوسطية.

الملاحظ أن غالبية أصحاب هذا الطرح هم القوى الغربية الكبرى التي ساندت ودعمت تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية للمنظمات الإرهابية الذي تم وضعه بعد هجمات **11 ستمبر2001**، أين تم تصنيف حزب الله اللبناني كمنظمة إرهابية مهددة للأمن القومي العالمي يجب مكافحتها **(انظر الملحق رقم 01-02)**

فضلا عن التيارات والقوى المحلية في لبنان الموالية تحديدا للغرب، التي لم يعجبها ظهور حزب الله في المشهد السياسي اللبناني، وتعتبر أن سلاحه خطر على الأمن القومي اللبناني وتطالب على الدوام بضرورة نزعه. وفي هذا السياق يمكن التطرق إلى مستويين من التصنيف وهما :

المستوى الأول/ **مستوى الخطاب:** نعني به التوجهات الأيديولوجية السياسية للحزب ومواقفه من النظام اللبناني والقوى المحركة له على المستوى المحلي، وإسرائيل وحلفائها أمريكا وفرنسا تحديدا على المستويين الإقليمي والدولي، وهو الخطاب الذي اعتبره دعاة هذا التصنيف بأنه خطاب راديكالي تحريضي يغذي الإرهاب والعمليات الإرهابية، ومن هذه التوجهات والمواقف نجد :

محليا/ يمكن الإشارة إلى أهم مواقفه تجاه الوضع اللبناني:

- تميز خطاب حزب الله بالراديكالية والتطرف في الطرح في الساحة اللبنانية فعلى سبيل المثال في مجال تطبيق الشريعة الإسلامية، أصدر الحزب عدة بيانات ونشريات يطالب فيها بضرورة الالتزام باللباس الشرعي الإسلامي وصل حد "منع النساء من الخروج من المنازل سافرات"مما أدى إلى بعث الخوف والرعب في صفوف النسوة سواء السكان الأصلين أو الزوار.[1]

[1]– مسعود أسد اللهي، مرجع سابق ، ص 268.

- مواقفه المتشددة حيال اللبنانيين المسيحيين، حيث سيطرت حالة من الشك وسوء الظن تجاه كل تصرفات هؤلاء المسيحيين، حيث اعتبرهم مؤيدين لتوثيق العلاقة مع إسرائيل، والمحافظة على الامتيازات الطائفية على حساب المسلمين، وكذلك المساهمة في قتل المسلمين والقضاء عليهم. دليله في هذا الظن هو انعدام أي عملية حوار سياسي أو اتصال على مستوى عال بين حزب الله والجانب المسيحي منذ تأسيسه حتى عام **1990**، واعتباره على الدوام أن المسيحيين ما هم إلا مجرد (دمية) بيد أمريكا وإسرائيل لتحقيق مصالحهما في المنطقة.[1]
- معارضته الشديدة لنظام الحكم القائم في لبنان منذ الثمانينات المتمثل في حكم أمين الجميل واعتباره حكما متواطأ، وأنه لابد من إسقاط هذا النظام وإحلال محله نظاما إسلاميا، هذا ما جاء على لسان **إبراهيم أمين السيد** بمناسبة الذكرى التاسعة لانتصار الثورة الإسلامية قائلا: "**إن الشعب المسلم في لبنان لا يرضى أن يكون جزء من برنامج ومشاريع الآخرين، وإنما الآخرون(أي المسيحيون وربما أيضا أهل السنة) يجب أن يبحثون عن مكان لهم في المشروع الإسلامي**"[2]

إقليمية ودوليا/ على نفس منوال الخطاب الراديكالي محليا جاء خطاب الحزب شديد اللهجة تجاه القوى الإقليمية والدولية أو كما سماها قوى "الاستكبار العالمي"، حيث وضع حزب الله الشرق والغرب في خانة واحدة واصفا كل منهما بالعدو، مع تركيزه على عداء العالم الغربي للإسلام، وهو ما أشار إليه الباحث **وضاح شرارة** قائلا: "**أفتوا شباب حزب الله بوحدة عالم الاستكبار هذا، وبحلوله في كل واحد من ناسه وبشره، وبجواز الاقتصاص منه في كل فرد من أفراده، فمن تقع عليه يدهم، هو جاسوس وعميل ومخرب ومشبوه، لذلك كان يعد الانتقام"لسفك دماء المسلمين بغير حق"، من أي غربي، قانونيا وشرعيا**"[3]. ووفقا الميثاق التأسيسي للحزب فإن الأعداء الأساسين هم :

أولا/ إسرائيل: إذ اعتبر الميثاق أن إسرائيل هي أحد أهم أعداء حزب الله، والتي تم غرسها عنوة في قلب الأمة العربية، وبالتالي يجب استئصالها من الوجود بصفة نهائية: "**أما إسرائيل فنعتبرها رأس الحربة الأمريكية في عالمنا الإسلامي ... وهي عدو غاصب يجب محاربته حتى يعود الحق المغصوب إلى أهله، وهذا العدو يشكل خطر كبيرا على مستقبل أجيالنا ومصير أمتنا، خصوصا أنه يحمل فكرة استيطانية توسعية، بدأ تطبيقها في فلسطين المحتلة، ويحاول التمديد والتوسع ليبني دولة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل... ولذا فإن مواجهتنا لهذا الكيان، يجب أن تنتهي بإزالته من الوجود...**"[4]

---

[1]– مسعود أسد اللهي، مرجع سابق ص 279

[2]– المرجع نفسه، ص 280

[3] – وضاح شرارة، دولة حزب الله : لبنان، مجتمعنا، إسلاميا، بيروت: دار النهار، 1989، في كتاب ، مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص 271 .

[4] – المرجع نفسه، ص 272 .

ثانيا/ أمريكا وفرنسا: غالبا ما كان حزب الله يصف أمريكا "بالشيطان الأكبر "وهو مصطلح ابتكره آية الله الخميني، للدلالة عن مدى غطرسة وهيمنة هذه الدولة على الشعوب المستضعفة، وهو ما جاء في خطاب الحزب التأسيسي: "**لقد حاولت أمريكا عبر عملائها المحليين، أن توحي للناس بأن من قضى على غطرستها في لبنان، وأخرجها ذليلة خائبة وسحق مؤامرتها على المستضعفين في هذه البلاد هم ليسوا إلا حفنة من المتعصبين الإرهابيين الذين لا شأن لهم إلا تفجير محلات الخمور والقمار... إننا متجهون لمحاربة المنكر من جذوره وأول جذور المنكر أمريكا ...** "[1]

أما عداء حزب الله لفرنسا، فهو يرجع للدعم اللا مشروط والمستمر الذي تقدمه للموارنة والميليشيات المسيحية وحزب الكتائب والتي دخلت في صراعات متعددة مع الحزب، كما أن فرنسا كانت المهندس الأول لاتفاق **17 أيار 1983** بين رئيس الجمهورية **أمين الجميل** و**إسرائيل**، هذا الاتفاق الذي يصفه حزب الله باليوم المشؤوم لأنه حسب رأيه؛ جعل من" **لبنان محمية إسرائيلية ومستعمرة أمريكية**" .

المستوى الثاني/ **المستوى العملي:** نعني به مختلف الممارسات والعمليات التي نفذها حزب الله سواء على المستوى الداخلي والإقليمي، والتي جعلت أصحاب فرضية حزب الله منظمة إرهابية يقيمون عليه الحجة على ضوء تلك العمليات ومنها :

محليا/ دخول الحزب في بداية تأسيسه في صراعات دموية مع العديد من الأطراف في الساحة اللبنانية وصلت حد التصفيات الجسدية حول من يكون له حق تمثيل الطائفة الشيعية في الجنوب اللبناني، وذلك في صراع الحزب مع حركة أمل منذ جوان **2005** حتى توقيع اتفاق بين الطرفين تحت راعية سورية إيرانية في **09 نوفمبر 1990**، وقد اعتبر الكثير من المتتبعين أن هذا الصراع بين الحزب والحركة من أشد فصول الحرب الأهلية دموية فقد سقط فيها **مئات القتلى بين مدنيين وعسكريين**، وكانت النتيجة هي خروج حركة أمل من مواقعها في الضاحية وانتقال قرى في إقليم التفاح إلى سيطرة حزب الله [2].

إضافة إلى أن الحزب يتحين الفرصة للانقضاض على النظام اللبناني وقلبه لأنه يعتبره "**صيغة للاستكبار العالمي وجزءا من الخارطة السياسية المعادية للإسلام كما أن تركيبته ظالمة في أساسها، لا ينفع معها أي إصلاح أو توقيع، بل لا بد من تغييرها من جذورها...**"[3].

ومنه فمحاولة الانقلاب على النظام العام ما هي إلا عمل إرهابي هدفه زعزعة استقرار البلاد وتحطيم اقتصادها، على غرار ما تعمل لأجله الجماعات الإسلامية الراديكالية، وهذا طبعا من منظور جماعة هذا التصنيف .

إقليميا ودوليا/ حيث بعد شهر تقريبا من هجمات **09/11**، نشر **جورج بوش الابن** قائمة بأسماء الـ**22** شخصا المطلوبين بالدرجة الأولى من قبل الحكومة الأمريكية بسبب قيامهم بنشاطات إرهابية ضد أهداف

[1] – توفيق المديني، مرجع سابق، ص 143 .

[2] – إبراهيم غالي، مرجع سابق ، ص 13 .

[3] – توفيق المديني، مرجع سابق ، ص 155.

أمريكية، وكان على رأس هذه القائمة بالإضافة إلى **أسامة بن لادن** بطبيعة الحال كان هنالك ثلاثة لبنانيين وهو: **عماد مغنية وحسن عز الدين وعلي عطوة** وتهمة هؤلاء هي اختطاف طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية الأمريكية بتاريخ **14 حزيران 1985** وهي في طريقها من **أثينا** إلى **روما**. إذ تم تحويلها إلى ذهابا وإيابا بين **العاصمة الجزائرية والعاصمة اللبنانية**، لتستقر في الأخير في **بيروت**، ونتج عنها هجوم على الركاب وطاقم الطائرة ومقتل مواطن أمريكي.[1]

وتعتبر الولايات المتحدة **عماد مغنية** المعروف بقائد الجهاد الإسلامي، المسؤول عن نشاطات حزب الله خارج لبنان، حيث نفذ هجمات استعراضية ضد السفارة الأمريكية ومقر القوات المتعددة الجنسيات عام **1983** أسفرت على قتل **241** من قوات البحرية الأمريكية و **58** جنديا فرنسيا.[2]

إضافة إلى خطف الطائرات والتفجيرات، استخدمت عناصر حزب الله وسيلة أخرى تلجأ لها الكثير من الجماعات الإرهابية وهي احتجاز الرهائن وقد امتدت منذ بداية الحرب الأهلية في لبنان إلى نهايتها فحصلت أكثر من **75**عملية احتجاز شملت ما يقارب من مئة محتجز من جنسيات مختلفة، كما تعرض ما يقارب من **40** من هؤلاء المحتجزين في لبنان للخطف ما بين **1982-1989** منهم من توفي أثناء الحجز، لكن تم الإفراج عليهم في عام **1991**، ومن أشهر الرهائن في هذه المرحلة **الأمريكي دافيد دودج ووليام باكلي**، مسؤول فرع وكالة **(CIA)** في الشرق الأوسط **والعقيد وليام هيغنز** ضابط المخابرات الأمريكي، وكانت أهداف حزب الله من وراء هذه العمليات في الغالب هي الضغط على القوات الإسرائيلية للخروج من لبنان **(82-84)** [3] أو لتحرير أسرى لبنانيين في السجون الإسرائيلية، مثل أسر ثلاثة جنود إسرائيليين عام **2000** من طرف عناصر حزب الله. لكن تم الإفراج عنهم في أكبر صفقة تبادلية بين طرف عربي وإسرائيل بوساطة ألمانية في جانفي **2004** مقابل إفراج إسرائيل عن **23** أسير لبنانيا و**400** فلسطينيا و**05** سوريين و**03** مغربين و**03** سودانيين وليبي وألماني.[4]

الفرع الثاني/ حزب الله حركة مقاومة شرعية: يدعم هذه الطرح الأطراف المساندة لاستمرار المقاومة والحق المشروع في الدفاع عن النفس ومواجهة الاحتلال الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الساعية إلى نزع سلاح حزب الله، لأنها ترى أنه منظمة إرهابية مهددة لأمن إسرائيل، إضافة إلى تغذيتها للصراع الطائفي في لبنان وتفتيته إلى دويلات بما يخدم مصالحها في المنطقة الرامية إلى بناء مشروع شرق أوسطي كبير يكرس الهيمنة الغربية في المنطقة وتجفيف منابع الإرهاب وأبرزها منظمة حزب الله. هذا الأخير الذي يعتبره أصحاب هذه الطرح حجرة عثرة أمام تنفيذ الإستراتيجية الأمريكو-صهيونية في المنطقة، لأنه يشكل أبرز أشكال المقاومة والتحدي خاصة في ظل التحولات التي عرفها الحزب مند استلام

---

[1] – دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل و حزب الله بعد الانسحاب من لبنان، مرجع سابق، ص 17 .

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] – مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص ص 258 -259.

[4] – إبراهيم غالي، المرجع سابق ، ص 20.

حسن نصر الله أمانته العامة إذا شهد تحولا على مستوى الخطاب والممارسة في اتجاه العمل المقاوم والمشروع .

المستوى الأول/ مستوى الخطاب: ويحدد داخليا وخارجيا:

داخليا/ رغم أن الحزب كان في البداية من المعارضين لاتفاقية الطائف **1989**[1]؛ لأنها حسب نظره جاءت في سياق مشاريع ومخططات أمريكية بواسطة الدولة العربية الرجعية وقد وصف الحزب الاتفاقية: "**أنها خطوة ناقصة وغير عادلة في إصلاح النظام السياسي اللبناني(...)لأنها أبقت الطائفة على حالها وإعادة صياغة النظام الطائفي من جديد**".[2]

إلا أن الحزب وبعد توقيع الاتفاق والدعم الدولي والعربي، الذي لقيه هذا الاتفاق خاصة من حليفته **سوريا**، عدّل الحزب تدريجيا من موقفه ليكتفي بمعارضة الجانب السياسي فقط من الاتفاق ويدعم ويساند الجانب الأمني منه، لكنه بشرط التمييز بين المقاومة ضد الاحتلال وبين أعمال الميلشيات إذ رغم موافقته على نزع أسلحة الميلشيات، إلا أنه يعتبر المقاومة حق شرعيا للشعب في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. .

في عام **1991** وفي المؤتمر الثاني للحزب أعلن صراحة تخليه عن موقفه الراديكالي بتقويض النظام اللبناني أو قلبه، وطالب فقط بضمان الحريات السياسية والفكرية والإعلامية، وحتى الجانب الأمني تم نقل أسلحة الحزب من العاصمة بيروت إلى جنوب لبنان.[3]

في نفس العام، تم انتخاب الأمين العام للحزب، فانتصر الجناح المعتدل على الجناح الراديكالي المتطرف في الحزب، باختيار **عباس الموسوي** أمنيا عاما **وحسن نصر الله** رئيسا للمجلس التنفيذي خلافا للشيخ **صبحي الطفيلي** ذو التوجهات الراديكالية – وهذا التحول دليل على رغبة الحزب في الحفاظ على مكتسبات اتفاق الطائف واستقرار الدولة اللبنانية .

كما صرح حسن نصر الله في مواضيع عدة رفض الحزب استخدام العنف ضد النظام القائم لقوله عام **1997**: "**إن الحزب ليس مستعدا لاستخدام العنف والقوة للوصول إلى السلطة، وإنما على العكس يطالب قبل أي فريق آخر بالحرية، لأن وجوده واستمراره رهن بها**"[4]. أدان نصر الله بشدة كذلك ربط الإسلام بالعنف والإرهاب في موضع آخر قائلا:" **إن الإسلام ضد استعمال العنف هو والإرهاب للتعبير عن رفض حالة سياسية، أي عمل إرهابي يستهدف المدنيين هو مرفوض حتى على المستوى الإسلامي**

---

[1]– **اتفاقية الطائف:** هي الاتفاقية التي وقع عليها أعضاء المجلس النيابي اللبناني عام 1989، مهدت الطريق لإنهاء الحرب الأهلية في البلاد وتأسيس ميثاق للوفاق الوطني اللبناني، تضمن الاتفاق شطرا سياسيا؛ تعرض للإصلاحات السياسة في النظام السياسي اللبناني والقائم على الامتيازات الطائفية، حيث تم التركيز على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية (الماروني)، وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء (السني)، كما طرأ تغيير على حصص الطوائف اللبنانية في مجلس النواب بإقرار نسبة المناصفة بين النواب المسيحيين والمسلمين. أما الشطر الأمني: فتم الإعلان عن انتهاء الحرب الأهلية والدعوة إلى نزع أسلحة الميلشيات والاتفاق على تشكيل جيش غير طائفي يعيد للدولة اللبنانية هيبتها ويمكنها من بسط سيادتها على جميع أراضيها.

[2] – مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص 346 .

[3] – المرجع نفسه، ص 248 .

[4] – المرجع نفسه، ص 253 .

والمستوى الديني (.....) لا مشكلة عندنا في إصدار بيانات إدانة، متى وجدنا أن الأمريكيين والفرنسيين والأوروبيين يدينون الإرهاب الذي حصل على أرضنا من إسرائيل."[1]

وعليه نلاحظ تحولا فعليا في خطاب الحزب داخليا، ومرونة كبيرة في التعاطي مع التحولات السياسية في المشهد اللبناني خاصة مع اتفاق الطائف؛ إذ بعدما كان ينادي بضرورة إسقاط النظام وإقامة الدولة الإسلامية محله، أصبح الآن شريكا سياسيا فيه وفاعلا في الحراك السياسي اللبناني. هذا ما أشار إليه الباحث اللبناني **هيثم مزاحم** قائلا: "**بأن حزب الله قد أظهر مرونة لافته وواقعيةً سياسية شديدة في مواقفه في محطات مختلفة من مسيرته، وأنه تجاوز شعاراته وطروحاته الأيديولوجية الماضية لحساب سياسة واقعية (Realistic policy)، ستحول الاتفاق ما أمكن بين المبادئ والأهداف الإيديولوجية والظروف والإمكانات الموضوعية** "[2].

ب- خارجيا: انعكس التحول في خطاب الحزب من الراديكالية إلى الاعتدال أو الواقعية على الخطاب الخارجي(إسرائيل وحلفائها)، حيث أدرك الحزب حقيقة الواقع الذي يحيط به. خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي هيمن عليها خط التسوية "**الاستسلامي**" على حد تعبير قياديي الحزب في المنطقة العربية وانطلاق عملية السلام منذ مؤتمر مدريد **1991**، الأمر الذي جعل الحزب لا يستطيع أن يتجاهل الوضع الراهن بزيادة الضغوط الإقليمية والدولية على نشاطاته العسكرية والمطالبة بضرورة نزع سلاح الحزب، مما جعله يؤسس خطاب جديد ضد الاحتلال الصهيوني يلزم قياديي الحزب بالعمل ضمن الأراضي اللبنانية، وحصر المقاومة الإسلامية ضد إسرائيل فقط، بهدف تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة وهذا ما صرح به حسن نصر الله **1996/05/02** :"**إن المقاومة الإسلامية هدفها تحرير الدولة اللبنانية المحتلة، وأن وقف عملياتها مرهون بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من لبنان**"[3]

الملاحظ هنا في خطاب الحزب خارجيا هو تحوله نحو "**اللبننة**" عوض" **أقلمة**" المقاومة الإسلامية، يعني التراجع عن الثورة الإسلامية المراد إقامتها في المنطقة الشرق أوسطية تيمنا بالثورة الإسلامية الإيرانية والاهتمام فقط بالشأن الداخلي اللبناني .

المستوى الثاني/ مستوى الممارسة: داخليا وخارجيا:

أ- **داخليا:** أهم حدث على المستوى الداخلي هو إعلان الحزب المشاركة في الانتخابات البرلمانية صيف **1992**[4] بعد جدل واسع في الغرف المغلقة للحزب، وكان ذلك إذانا **بدخول الحزب للمعترك السياسي اللبناني لأول مرة منذ نشأته 1992**، أي بعد عشر سنوات من الوجود .

---

[1] – مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص253 .

[2] – توفيق المديني، مرجع سابق، ص 166.

[3]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[4]– حيث حصل الحرب على 12 مقعدا من أصل 128 مقعدا في البرلمان ، كما شارك في انتخابات 1996 وحصل على 10 مقاعد برلمانية، و منذ ذلك التاريخ والحزب شارك في كل الاستحقاقات الانتخابية، لدرجة أن أصبح عنصر فاعلا في المساهمة في تعين وزراء الحكومة، كالذي حدث في جانفي 2011 ودعمه للمرشح السني نجيب ميقاتي.

أكثر من ذلك لجأ إلى عقد التحالفات مع أعداءه في الأمس فكان في لائحة انتخابية واحدة مع حركة أمل والشيوعيين والناصرين وحزب الشعب. وقد جاء برنامجه الانتخابي مازجا بين لبنان والطائفة بعبارة افتتح بها برنامجه الانتخابي هي"**أيها اللبنانيون الشرفاء... أيها المستضعفون الأعزاء.**"[1] وحقق نتائج جيدة في العديد من الاستحقاقات الانتخابية، إذ في عام **2005**، رفع حزب الله حصته إلى **14** مقعدا مقارنة بانتخابات المجلس السادس عشر سنة **2000** التي حصل فيها الحزب على **8** مقاعد.

والرسم البياني الموالي يوضح سيطرة حزب الله بوصفه أهم قوة إسلامية داخل البرلمان اللبناني وخاصة في السنة الماضية والتراجع شبه التام للتيارات السنية منذ استحقاقين تشريعيين. وهو ما أشار إليه الخبير في مكافحة الإرهاب والمحلل السابق بوكالات الاستخبارات الأمريكية **Daniel L. Byman بقوله**: "**بأن حزب الله أصبح الحركة السياسية الأقوى في الحياة السياسية اللبنانية.**"[2]

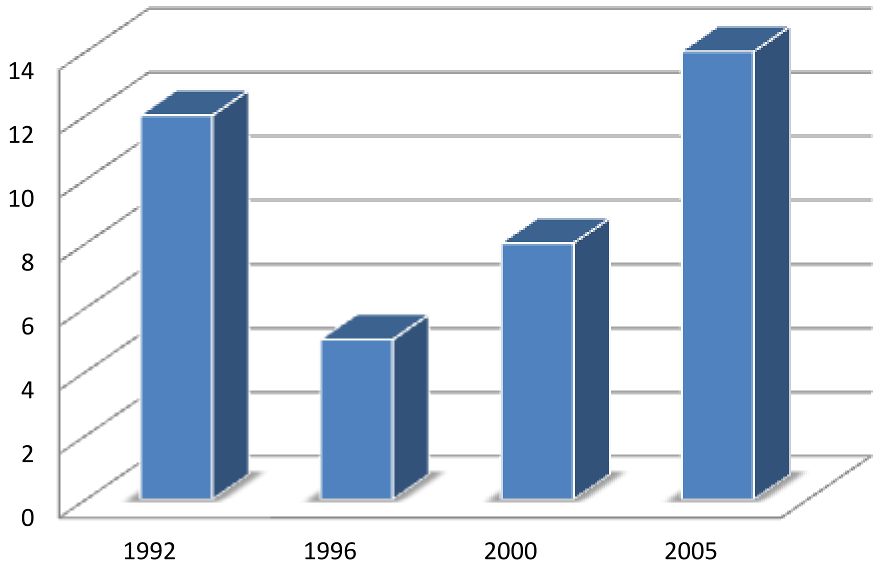

المصدر: سيد أحمد، المد الإسلامي في المجالس التشريعية، في كتاب مجموعة من المؤلفين، الإسلاميون في الواقع السياسي العربي، قطر: شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006، ص 41.

[1] – إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 15

[2] - Daniel L. Byman, Hezbollah: Most Powerful Political Movement in Lebanon, Interview in council Foreign Relations, 29/05/2008, in: http://www.cfr.org/lebanon/hezbollah-most-powerful-political-movement-lebanon/p16378?breadcrumb=%2F

ولإبراز مدى حسن نيته في العمل السياسي، عمد الحزب إلى إقرار عدم الدخول في أي اقتتال مع أحد أو التلويح باستخدام سلاحه في الداخل، والأكثر من ذلك طرد الأمين السابق للحزب **صبحي الطفيلي** من الحزب بصفة نهائية نظرا لطروحاته المتطرفة والمتشددة، فهو الذي وقف رافضا لمشاركة الحزب في الانتخابات "**واعتبر أن دخول الحزب المجلس النيابي يعتبر خروجا عن خطه الإيديولوجي.**"[1]

لم يتوقف رفض الطفيلي عند هذا، بل أعلن حالة العصيان المدني في البقاع سماه"**بثورة الجياع**" دعا من خلالها سكان المنطقة إلى التوقف عن دفع الضرائب للدولة، وغيرها من الأعمال الراديكالية التحريضية، الأمر الذي دفع الحزب إلى إصدار بيان أكد: "**أن الحزب لن يعود إلى حالة العزلة التي كان عليها في السابق، فالحزب الآن في حالة ارتباط صريح مع الأحزاب السياسية الأخرى ، كما أن جدول أعماله واضح للجميع.**"[2]

وفي سياق تأكيده للتحول نحو "**اللبننة**" لجأ إلى تعديل طفيف في علم الحزب بتغيير الشعار الموجود في أسفله من عبارة **(الثورة الإسلامية في لبنان)** إلى **(المقاومة الإسلامية في لبنان)**، وهذا إن دل فإنما يدل على رغبة الحزب في توحيد الشعب اللبناني والتفافه حول المقاومة بعيدا عن أي ارتباط خارجي، وهذا ما تمكن من تحقيقه بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان **1996** بما عرف بعملية **(عناقيد الغضب)** ووقوف الدولة في صف المقاومة، وذلك بإنشائه **للسرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي** عام **1997**، وقد ضمت هذه السرايا **38%** من المسلمين السنة و**25%**من المسلمين الشيعة و**20** من الدروز و**17%** من المسيحيين، التي قامت بالعديد من العمليات العسكرية ضد الاحتلال الصهيوني حتى تحرير الجنوب عام **2000**.[3]

ومن مظاهر التحول على المستوى المحلي ابتعاد الحزب عن ممارسة العنف والاقتتال مع الجيش اللبناني، إذ كثيرا ما كان يدخل الحزب خلال فترة الثمانينات في صراع مع الجيش اللبناني، أو الحركات والطوائف المناوئة لأيديولوجية الحزب، تؤدي إلى سقوط جرحى وضحايا من الطرفين، إلا أنه بعد وصول **نصر الله** إلى قيادة الحزب ابتعد عن العنف والراديكالية وأصبح أكثر اعتدالية وواقعية وهذا ما ظهر مثلا في مظاهرة حاشدة عبر فيها أنصار نصر الله عن رفضهم لاتفاقية (غزة أريحا) بتاريخ **13 أيلول 1993** ورغم تعرضهم لاعتداءات من الجيش اللبناني أدت إلى إصابة أكثر من **50** شخصا بين شهيد وجريح، إلا أن أمين الحزب رفض تصعيد الوضع والدخول في صراع دموي مع الجيش، وأبدى قدرة فائقة على ضبط النفس، وصرح قائلا:"**إن حزب الله مع وحدة لبنان(...) لن يطلق النار على الجيش ولا على أحد(...)ولن ننجر إلى فتنة داخلية(...) تجاوز مظاهرة 13 أيلول بهدوئنا وضبط أعصابنا وأولويتنا**"[4]

---

[1] – مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، 356 .

[2] – دانييل سوبلمان، مرجع سابق ، ص 25.

[3] – إبراهيم غالي، مرجع سابق، ص 15.

[4] – مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص 355.

ب- خارجيا: التحول داخليا انعكس على ممارسات الحزب خارجيا وأبرز تحول هو الاتفاق المبرم مع إسرائيل على مرتين، الأولى في **ماي/جوان 1993**، والثانية في **مارس/أفريل 1996**، حيث تعهد حزب الله بعدم ضرب أهداف صهيونية داخل فلسطين، المحتلة عن طريق **صواريخ الكاتيوشا** إلا في حالات ردة الفعل أو الدفاع عن النفس، وهذا ما جاء على لسان قيادي الحزب: "**إن حزب الله لا يستخدم سلاح الكاتيوشا ضد المستعمرات اليهودية إلا بعد أن تتعرض المناطق الآمنة في جنوب لبنان للاعتداء، عدا ذلك فإن الحزب لا يقصف المستعمرات مطلقا.**"[1]

بمعنى أن الحزب يلتزم ما تقرّه اللوائح والقوانين الدولية بعدم الاعتداء أو التدخل إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس، وهذا ما اعتبر تحولا كبيرا في ممارسات الحزب تنم عن رغبته في إزالة كل ملامح الشك والريبة التي تجعل من إسرائيل وحلفائها وكذا المجتمع الدولي يلصق صفة التنظيم الإرهابي أو الجماعة الإرهابية على الحزب من جهة، ومحاولة كسب تأييد وتعاطف الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي في شرعية المقاومة الإسلامية، ولعل معارضة **فرنسا إدراج الحزب في خانة الجماعات الإرهابية للإتحاد الأوربي دليل على شرعية مقاومته .**

مما يؤدي بنا إلى الحديث عن مظهر مهم من مظاهر تحول الحزب خارجيا وهو الانفتاح على الغرب والدخول معه في حوارات وصفقات. بعد ما كان الحزب في البداية لا يعترف حتى به. وترديده للمقولة السابقة القائمة أساسا على ضرورة الكفاح العسكري ضد دول الاستكبار الغربي، وهذا ما أشار إليه الباحث الأمريكي **(Richard Norton)**، نقلا عن آمين عام الحزب قائلا: "**إن أمريكا ليست هدفا لعملياتنا**". فهذا دليل عن تغيير في توجهات الحزب التي أصبحت تتميز بالانفتاح على العالم الغربي، وهو ما ظهر في بعض ممارسات **حسن نصر الله** عند ما قرر المشاركة في افتتاح قمة الدولة الفرنكوفونية ببيروت بحضور الرئيس الفرنسي آنذاك **جاك شيراك**، إضافة إلى قبول الوساطة الألمانية في موضوع مبادلة الأسرى اللبنانيين بالجنود الإسرائيليين عام **1996** .[2]

كما كان هناك لقاء تاريخي بين أمين عام حزب الله وأمين عام الأمم المتحدة **كوفي عنان** في **تموز2000** لتباحث عديد القضايا المحلية الإقليمية والدولية المرتبطة بالدولة اللبنانية.

فهذه التحركات وغيرها تدل على مدى مرونة الحزب في التعامل مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية، والإقليمية، تؤكد انفتاحيته ورغبته في التفاعل مع القضايا الدولية، ولعب دور أساسي في الساحة الدولية، وذلك بهدف شرعنه سلاح المقاومة الإسلامية من جهة، وتخفيف الضغوط الدولية والإقليمية فيما يعرف بقضية "**نزع سلاح الحزب**" .

على إثر العدوان الأمريكي على العراق **2003**، عبّر أمين الحزب عن إدانته الصريحة للعدوان، رغم العداء التاريخي بينه وبين النظام العراقي، قائلا: "**...إننا لا نؤيد العدوان الأمريكي على العراق، ولكن**

[1] – مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص 381 .

[2] – دانييل سوبلمان، مرجع سابق، ص 149

الجميع في المنطقة يعرفون العداء التاريخي بين الحزب والنظام العراقي"[1]، الأمر الذي طمأن إسرائيل من بعض المخاوف التي راودتها لاستغلال حزب الله العدوان على العراق لشن هجمات عسكرية على شمال إسرائيل. فهذه الإدانة الصريحة للعدوان، وقبلها أدان الحزب مختلف أشكال العنف والإرهاب التي تمارسها بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة في عديد الدول العربية حيث انتقد **نصر الله** بشدة سلوكيات تلك الحركات التي:

- تساوي بين الجهاد والعنف .
- تساوي بين الأنظمة القائمة والجاهلية .
- تكفير الجميع، وهي تعتبر في الكفر ركنا من أركان العقيدة الإسلامية.[2]

وقد انعكست هذه المواقف والأفعال على صورة الحزب، من صورة ضبابية إلى صورة واضحة وجلية على الساحة الدولية، وحتى من بعض الدول العربية التي ترجمتها الزيارة التاريخية للرئيس المصري **حسني مبارك** إلى لبنان بعد أربعة عقود من الغياب، وإعلانه رسميا دعم مصر للمقاومة الإسلامية في لبنان وكذا زيارة ولي عهد المملكة العربية السعودية إلى لبنان والتقائه بنواب حزب الله في البرلمان اللبناني وتقديمه مساعدة مالية للمقاومة .

ومنه يمكن القول أن جل هذه التحولات في خطاب وممارسة حزب الله، دفعت بالكثير من المختصين في الشأن اللبناني إلى تغيير نظرتهم إلى الحزب من منظمة إرهابية إلى مقاومة إسلامية، ومنهم الخبير الفرنسي **ماغنوس رانشورب** الذي اعترف: "**بأن حزب الله في الوقت الحالي منظمة تغيرت مقارنة بماضيها السري والعنفي بصورة تثير الإعجاب**"[3]. والباحث **Dahr Jamail** بقوله: "**إن حزب الله تحول من مجموعة متطرفة راديكالية إلى قوة سياسية فعالة حائزة على أكثر من 18 بالمئة من مقاعد البرلمان اللبناني.**"[4]

إضافة إلى موقف أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بوسطن الأمريكية **اوغاستس ريتشارد بيرثون** في خلاصة كتابه حول **(حزب الله .... تاريخ موجز)** الصادر عام **2007** قائلا: "إن صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، كانوا قد فهموا حزب الله على غير حقيقته، إذ اعتبروه منظمة ذات بعد واحد وهو البعد(الإرهابي)، ولم يكن هذا الخطأ الوحيد، بل إن الدولتين وقعتا في خطا أخر أكبر وهو اعتقادهما بأن مصير الحزب محسوم وأنه مقضي عليه بالاختفاء، وهو تقييم تبين زيفه(....) فحزب الله ليس مجرد قوة عسكرية، ولكنه أيضا منظمة اجتماعية توفر الخدمات التي تعجز الدول عن توفيرها كالتعليم والصحة وإنشاء المرافق....لاسيما في المناطق الفقيرة ذات الأغلبية

---

[1] – دانييل سوبلمان، مرجع سابق، ص 151 .

[2] – مسعود أسد اللهي، مرجع سابق، ص 391 .

[3] - المرجع نفسه، ص 393.

[4] - Dahr Jamail, Hezbollah's transformation, Middle East, Jul 20, 2006, p 13.

الشيعية(....) إن حزب الله هو حزب سياسي مؤثر يتمتع بتأييد شعبي ملموس، أصر على الاحتفاظ بقواته العسكرية لأنها لن تكون وسيلة يستخدمها الحزب لإرهاب الآخرين، وإنما هي وسيلة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ولاسيما عندما كان الجيش اللبناني، ولا يزال، عاجزا عن مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان".

وبهدف اختبار الطرحين سالفين الذكر وأيهما أقوى من الآخر، لا بد علينا من استحضار معايير التمييز بين الإرهاب والمقاومة التي تم توضيحها في الفصل الأول من الدراسة وإسقاطها على كل طرح انطلاقا من الجدول التالي :

معايير التمييز	**الطرح الأول** **حزب الله منظمة إرهابية**	**الطرح الثاني** **حزب الله مقاومـة شرعية**
الهدف	غير محدد	محدد
المجال	دولـي	(محلي)
العنف	غير مبرر	مبرر
المشروعية	تنديد	تأييد
الخصم	غير واضح	واضح

المصدر: من إعداد الباحث

وفي تحليلنا لبيانات هذا الجدول يمكن القول :

1- معيار الهدف: أصحاب الطرح الأولى يرون أن هدف حزب الله غير محدد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فهدفه يتقلب بين عديد الأوجه، فتارة تحرير لبنان من الاحتلال وتارة أخرى قلب نظام الحكم في البلاد، وتارة ثالثة تحرير الأراضي الفلسطينية (المحتلة)، وتارة رابعة إعلان ثورة إسلامية في كامل العالم العربي والإسلامي ضد الطغيان والاستكبار العالمي .

ومن منظور معيار الهدف، فإن حزب الله في هذه الحالة نتيجة ضبابية الهدف فهو يعتبر إذن منظمة إرهابية.

أما أصحاب الطرح الثاني فيركزون على التحول الذي شهده الحزب مع بداية التسعينات نحو اللبننة وهو دليل على دقة الهدف، ولم يعد الحديث عن تحرير القدس أو إقامة دولة إسلامية .

2- معيار المجال: يركز أصحاب الطرح أن حزب الله منظمة إرهابية على المجال الدولي لنشاط الجناح العسكري للحزب، فعدم دقة الهدف انعكس سلبا على مجالية الحزب؛ مرة محلية ومرة إقليمية وأخرى دولية، أي أن الفصائل السياسية في داخل لبنان أو القوى الخارجية سواء مع الكيان الإسرائيلي

أو مع أمريكا وفرنسا، كلها عرضة للتهديدات العسكرية لحزب الله. وما دام معيار المجال تخطى الحدود اللبنانية وأصبح دوليا، فهذا يعني أن حزب الله منظمة إرهابية لها أجندة دولية على غرار التنظيمات الإرهابية الأخرى.

أما أصحاب الطرح الثاني فيعتبرون أن مجاليه نشاطات المقاومة الإسلامية، تنحصر في الدولة اللبنانية من خلال الدفاع عن أراضيها من العدوان الإسرائيلي، وفي هذه الحالة يصبح حزب الله حركة مقاومة على اعتبار أن مجال نشاطه محلي متمثل في إقليم الدولة اللبنانية.

3- معيار العنف: انطلاقا من هذا المعيار في سياق الطرح الأول، فإن حزب الله استخدم العنف ضد الجيش اللبناني وكذا ضد فصائل سياسية داخلية، على غرار الصراع الدامي مع حركة أمل أو توجيه صواريخ ضد المدنيين في إسرائيل بدون سبب واضح. فكل هذه الممارسات العنيفة هي غير مبررة، تهدف إلى ترويع المدنيين أو قتل العسكريين داخل لبنان أو خارجها دون مبرر، ويستند أصحاب هذا الطرح بالترسانة الكبرى التي يمتلكها الحزب والتي تتجاوز ترسانة العديد من الدول النامية التي تتراوح بين **40 ألف** إلى **80 ألف** من الأسلحة المتنوعة كمضادات الطائرات والدبابات والأسلحة المضادة للسفن، والآلاف من المقاتلين.[1] وبالتالي تقع هذه الممارسات في خانة الإرهاب .

أما أصحاب الرأي الثاني فيؤكدون على عقلنه الخطاب الإيديولوجي وأسلوب العمل للحزب وفق ما تمليه التحولات الدولية والتحديات الداخلية، بدءًا من الجيش اللبناني الذي لم يعد هدفا للحزب وصولا لوقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل إلا في إطار ردود الفعل. ومنه فإن عنف حزب الله الممارس يعتبر عنفا مبررا في سياق الدفاع عن النفس ورد العدوان في هذه الحالة فهو يقع إذن في خانة المقاومة.

4- معيار المشروعية: يرى أصحاب الرأي الأول أن حزب الله لا يلقى التأييد والقبول من طرف الدول الكبرى خاصة أمريكا وبريطانيا وإسرائيل، إذ تم تصنيفه بعد أحداث09/11 ضمن الجماعات الإرهابية التي يجب القضاء عليها و تجفيف منابع تمويلها بشكل نهائي. ومنه وفي ظل رفض المجتمع الدولي وإجماع القوى المتحكمة في العالم على أن حزب الله منظمة إرهابية أي غياب التأييد الدولي، ففي هذه الحالة، فإن حزب الله من هذا الجانب هو منظمة إرهابية.

في حين يرى البعض الأخر أن اعتراف النظام السياسي اللبناني بشرعية هذا الحزب وقبوله كفاعل وشريك أساسي في الحراك السياسي للبلاد، وكذا تأييد الدول العربية المحورية ووقوفها إلى جانب المقاومة الإسلامية على غرار **مصر والسعودية وتركيا** ... وحتى المنظمات الدولية وأهمها الأمم

[1]- Anthony H. Cordesman, Lebanese Security and the Hezbollah, Center for Strategic and International Studies, Washington ,2006, pp17-19.

المتحدة وفي بعض الدول الأوربية على غرار **روسيا وفرنسا (التي تعترف بالجناح السياسي فقط)**، كلها دلائل على شرعية نشاط حزب الله سياسيا وعسكريا.

5- معيار الخصم: ينظر أصحاب الطرح الأول إلى أن خصم حزب الله غير واضح وذلك انطلاقا من الميثاق التأسيسي للحزب، فهو لديه العديد من الخصوم أو الأعداء (إسرائيل أمريكا، فرنسا ...)، مما يعني أنه لا يختلف عن الجماعات الإرهابية التي لا تضع خصما واضحا في أجندتها وتضرب عملياتها الإرهابية على الجميع.

في حين يرى أصحاب الطرح الثاني أن حزب الله حدد خصمه جيدا، في سياق التحول الذي هندس له الأمين العام حسن نصر الله، المتمثل في إسرائيل التي تهدد الأراضي اللبنانية، وتغتصب أراضي فلسطين من سكانها الأصليين وتدفع به إلى الشتات، هذا في ظل عقده للعديد من الاتفاقيات والصفقات مع الدول الأوربية الكبرى كدلائل ضمنية وصريحة على التفاهم الذي يسود الطرفين .

انطلاقا من معيار الخصم يتضح لنا أن حزب الله حدد بوضوح خصمه، مما يجعله حركة في خضم كل هذا نستشف أن حزب الله اللبناني يقع فعلا في مأزق التصنيف بين الإرهاب والمقاومة، على أساس سيطرة الجناح الراديكالي المتطرف على الحزب في بداية تأسيسه خاصة مع اعتلاء **صبحي الطفيلي** للأمانة العامة للحزب المعروف بتوجهاته المتطرفة والعنيفة وهذا على الرغم من نشأة الحزب في ظل الاجتياح الإسرائيلي **1982**، وتشكل هذه المرحلة تقريبا براهين وقرائن أصحاب الطرح الأول يستدلون بها لإثبات أن حزب الله هو منظمة إرهابية.

هذا المأزق التصنيفي جعل بعض الدول تحاول الفصل بين الجناح السياسي والجناح العسكري للحزب، إذ ترى أن جناحه العسكري فقط يمثل الإرهاب، في حين تعترف بالجناح الآخر كقوة سياسية ومن هذه الدول **بريطانيا، استراليا، فرنسا**، كحركة مقاومة شرعية لها خارطة طريق واضحة وليس منظمة إرهابية تنمو في العشوائية والفوضى .

لكن مع انتخاب **حسن نصر الله** أمين عام للحزب فترة التسعينات عرف الحزب تحولا جذريا على مستوى الخطاب والممارسة من الراديكالية والتطرف إلى الاعتدال والواقعية، وهذا ما كان يركز عليه أصحاب الطرح الثاني ويستدلون به لإثبات أن حزب الله هو حركة مقاومة.

أخيرا يمكن توصيف حزب الله بأنه مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ترفض العدوان وتسعى للدفاع عن النفس، هذا بعدما صحّح **حسن نصر** الله مسار الحزب الذي كان يتدحرج تدريجيا نحو العنف والإرهاب، فإذا به يصبح قوة سياسية وعسكرية شرعية تتمتع بتأييد ودعم محلي وإقليمي كبيرين، إذ أصبح من الصعب إسقاطه من معادلة التوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل فوزه الكبير في عديد الانتخابات التشريعية، ووقوفه الند للند في وجه العدوان الإسرائيلي على لبنان **2006**.

المبحث الثالث: حركة المقاومة الإسلامية" حماس" و تحدي الإرهاب.

تشكل حركة المقاومة الإسلامية فيصلا أساسيا من فصائل المقاومة في الساحة الفلسطينية على غرار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، منظمة فتح، ومنظمة المقاومة الإسلامية "حماس" وكل فصيل له إيديولوجيته وأجندته التي يسعى إلى تحقيقها، هذا وإن كانوا يتفقون على وحدة الهدف وهو تحرير الأراضي الفلسطينية من الاحتلال الصهيوني، إلا أنهم يختلفون في مسارات ومناهج التحرير أو العمل المقاوم بين العمل المقاوم السلمي الذي تنتهجه بالأساس حركة فتح، والعمل المقاوم المسلّح الذي تؤطره بالدرجة الأولى حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، هذه الأخيرة التي ثار حولها جدل واسع خاصة بعد هجمات 11 أيلول 2001، أين تم تصنيفها في خانة الجماعات الإرهابية المهددة للأمن الإقليمي والدولي مثلها مثل تنظيم القاعدة لأسامة بن **لادن (انظر الملحق رقم 01-02).**

وبهدف تحليل أكثر لهذا الموقف **وغيره** من المواقف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى ظروف نشأة حركة حماس، وثانيا البناء الأيديولوجي وأخيرا جدلية التصنيف بين المنظمة الإرهابية والمقاومة الشرعية.

المطلب الأول/ نشأة الحركة في ظل الاضطهاد والانتكاسة: تعود الجذور التاريخية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى **ثلاثينيات القرن 20**، من خلال مشاركة المتطوعين من جماعة الإخوان المسلمين من مصر، والأردن في حرب 1948. كما اعتبرت حرب 1967 مناسبة لتوطيد الحركة في قطاع غزة تحديدا. فقد أدى احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في تلك الحرب إلى قطع العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين الأم في مصر وعناصرها في فلسطين. وبقدر ما أدى ذلك إلى إضعاف جماعة الإخوان في فلسطين، بقدر ما أدى في الوقت نفسه إلى نضج الحركة واعتمادها على الذات، وبلورة وصياغة توجهات فلسطينية محضة لأتباع الجماعة في الضفة و القطاع.[1]

الملاحظ أن نشاط الإخوان المسلمين في الأراضي الفلسطينية، لم يكن موجها ضد الاحتلال الإسرائيلي بالأساس، بل كان منصبا على هدف أسلمة المجتمع عبر بناء الفرد والأسرة والمجتمع المسلم وصولا إلى الدولة المسلمة. ولذلك لم يدخل الإخوان في القطاع والضفة في مواجهات مع الاحتلال، لأنه لم يكن من أهدافهم في هذه المرحلة، بل أنهم عملوا لتحقيق هدف إقامة الدولة الإسلامية بموجب تراخيص نشاطات اجتماعية وثقافية ورياضية حصلوا عليها من قوات الاحتلال، باعتبار أن هذا الأخير لم يكن ينظر لنشاطات جماعة الإخوان على أنها خطر يمكن أن تهدد إسرائيل، بل بالعكس عمل على تشجيع وتدعيم هذه الجماعة من أجل إضعاف نفوذ منظمة التحرير

[1] – صبحي عسيلة (وآخرون)، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005، ص 72 .

الفلسطينية ذات التوجهات المقاومة الرافضة للاحتلال الإسرائيلي آنذاك.[1] وتقريبا هي نفس الإستراتيجية التي اعتمدتها بعض النظم العربية في مراحل معنية، حيث شجعت نمو نشاط الإخوان بهدف ضرب التيارات اليسارية لإبقاء تلك الأنظمة.

تجنب الإخوان المسلمين مواجهة الاحتلال في هذه المرحلة، من منطلق أن إمكاناتها لا تسمح لها بالدخول في الصراع معه قد يقضي عليها في نهاية المطاف بصفة نهائية من جهة وتحطم أحلامها في بناء مشروعها الإسلامي من جهة ثانية، وعدم إعطاء الفرصة لشباب الجماعة لإعلان الجهاد مثلما قامت به بعض الفصائل الفلسطينية، هذا ما صرح به أحد قياديي الجماعة قائلا: " **كان الشباب يتسمون بالعنف والتمرد ويقودون العمل أحيانا دون الرجوع إلى القيادات التقليدية التي كانت مقتنعة بالمواجهة اقتناعا كاملا، لأنها ترى أن الأمور لم تنجح بعد وليس من الضروري أن نحذو حذو الفصائل الأخرى**"[2].

وكان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في **1987/12/08** محطة مفصلية في تحوّل نشاط الإخوان المسلمين نحو مقاومة العدو الإسرائيلي، إثر البيان الذي أصدره **الشيخ أحمد ياسين** في **1987/12/14** يدعو فيه إلى تصعيد المقاومة معلنا فيه إنشاء حركة المقاومة الإسلامية كجهاز سري جديد، يدل هذا على الخروج التام عن خط الإخوان الذي أتسم كما ذكرنا في البداية بالحذر والتحفظ، وقد جاء في البيان التأسيسي ما يلي: " **لقد جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأراضي المحتلة رفضا لكل الاحتلال وضغوطاته .....جاءت لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل، وراء المؤتمرات الدولية الفارغة ووراء مصالحات جزئية خائنة على طريق كامب دافيد ولكي يتيقنوا أن الإسلام هو الحل والبديل**".[3]

وتختصر هذه الحركة تحت اسم "**حماس**" وحماس في اللغة تعني الشدّة والشجاعة وعرّفت حماس ذاتها بأنها: "**حركة مقاومة شعبية وطنية تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني وخلاصه من الظلم وتحرير أرضه من الاحتلال الغاصب، والتصدي للمشروع الصهيوني المدعوم من قبل قوى الاستعمار الحديث**".[4] وفي موضع آخر؛ تعتبر نفسها حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد، وجزء من حركة النهضة الإسلامية تؤمن أن النهضة هي المدخل الأساسي لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر. وهي حركة شعبية إذ أنها تعبير عملي عن تيار شعبي واسع ومتجذّر في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية يرى في العقيدة الإسلامية والمنطلقات الإسلامية أساسا ثابتا للعمل ضد عدوّ يحمل منطلقات عقائدية ومشروعا مضادا لكل مشاريع النهوض

---

[1] – صبحي عسيلة (وآخرون)، ، مرجع سابق، ص 73.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] - Poul sham,Ozama abo Rachid, Hamas: Ideological Rigidity and Political Flexibility , U.S.A; United States Institute of Peace, 2009, p03.

[4] – المركز الفلسطيني للإعلام، نبذة عن حركة حماس، على الموقع الرسمي للحركة:http://www.palestine-info.info/

في الأمة. وتضم حركة حماس في صفوفها كل المؤمنين بأفكارها المستعدين لتحمّل تبعات ومواجهة المشروع الصهيوني.[1]

عملت الحركة منذ نشأتها على تبني مفهوم الجهاد وأعلنت الحرب على إسرائيل من خلال تصعيد في العمليات العسكرية، كما استمرت حماس في اعتبارها نفسها جزء من جماعة الإخوان المسلمين رغم الخروج عنها(خروج على مستوى الممارسة وليس على مستوى الأيديولوجية) فهي تعتبر أكثر عسكرية من الإخوان، وهي أكثر تحديدا في شخصيتها من حيث أنها حركة فلسطينية (ذو شخصية وطنية)، ترى نفسها لها الأولوية في مواجهة إسرائيل وتدميرها.[2]

تجمع الدراسات التي عالجت هذه الحركة على أن هناك عاملين أساسين في بروز حركة المقاومة الإسلامية إلى الوجود، وتربعها على عرش مقاومة الاحتلال، هذا في ظل وجود العديد من الفصائل الفلسطينية التي ترفع السلاح في وجه العدو، وهما:

الفرع الأول/ عامل تطورات القضية الفلسطينية وتداعياتها السياسية: أدرك الشعب الفلسطيني أن قضيته تعني قضية صراع حضاري بين العرب والمسلمين واليهود، أخذت تتحول إلى قضية لاجئين بعد النكبة أو قضية إزالة آثار العدوان والتنازل عن ثلثي فلسطين فيما بعد هزيمة 1967، الأمر الذي دفع الشعب الفلسطيني ليمسك زمام قضيته بيده. فظهرت منظمة التحرير الفلسطيني ومختلف فصائل المقاومة الشعبية .

لكن وللأسف تعرض المشروع الثوري الفلسطيني الذي صاغته منظمة التحرير الفلسطينية إلى سلسلة في الانتكاسات داخلية وخارجية، أدت إلى إضعاف مضمونه، وما التنازلات التي شهدتها مرحلة السبعينيات بانحرافها عن الميثاق الوطني الفلسطيني خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية، الإسرائيلية عام 1979 المسماة **إتفاقية كامب دافيد** أو كما يسميها البعض "**باتفاقية العار**"، وكذا الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ومحاصرة بيروت 1982 لأكثر من ثلاثة أشهر في ظل صمت عربي رهيب، الشيء الذي زاد في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وخروجها من لبنان، وهو من جعل الأصوات داخل هذه المنظمة تطالب بضرورة التوصل إلى تسوية مع العدو وتضمنت طروحات التسوية التنازل عن مبادئ أساسية أهمها :

1- الاعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود فوق الأراضي الفلسطينية .

2- التنازل عن الجزء الأكبر من أرض فلسطين لصالح الصهاينة [3].

وكان لطروحات التسوية هذه تداعيات خطيرة على المستوى الفلسطيني والغربي تتمثل في:

---

[1] – المركز الفلسطيني للإعلام ، مرجع سابق.

[2] - Yehudit barsky , Hamas: The Islamic Resistance movement of Palestine , American tewish committee, 2006,p04 .

[3] – المركز الفلسطيني للإعلام ، نبذة عن حركة حماس، مرجع سابق .

1- تراجع فكرة المقاومة المسلحة ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي لحساب المقاومة السلمية.
2- تراجع الاهتمام والتعاطف العربي والدولي بالقضية .
3- إقرار جامعة الدول العربية قمة الرباط 1974 " بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني" وتداعيات ذلك على الفصائل الأخرى .
4- صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف، وتصعيده للعمليات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، حتى مقر منظمة التحرير ذاته في تونس لم يسلم من العدوان والقصف في أكتوبر 1985 .
5- الدعم الأمريكي اللامشروط للسياسة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع تنامي مؤشرات الهيمنة الأمريكية في مقابل تراجع القطب الشيوعي .

فهذه العوامل وغيرها أسهمت في فقدان القضية الفلسطينية لشرعيتها القانونية لاسترداد أرضها المغتصبة، في ظل التراجع الرهيب لدور منظمة التحرير الفلسطينية وإسقاطها لسلاحها الأساسي في دائرة الصراع مع إسرائيل والمتمثل في المقاومة والعمل المسلح في مقابل دخولها في دوامة العمل السياسي، القائم على المفاوضات والتنازلات المستمرة عن مبادئ محورية في القضية الفلسطينية. مما جعل "حماس" تحمل على عاتقها مسؤولية استمرارية العمل المسلح واسترداد ما تم التنازل عنه بالقوة .

الفرع الثاني/ عامل تنامي الصحوة الإسلامية: عرفت فلسطين وكغيرها من البلدان العربية مدا إسلاميا منذ بداية الأربعينيات من القرن 20 تتمثل في جماعة الإخوان المسلمين الأم في مصر، وهو ما أكدته "حماس" في ميثاق التأسيسي في مادته الثانية: "**حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث**"، حيث كان أول ظهور للإخوان في فلسطين تمثل في زيارة **عبد الرحمان البنا** شقيق حسن البنا، والزعيم الإصلاحي **عبد الرحمان الثعالبي** إلى فلسطين عام 1935 بهدف نشر الدعوة والتوعية بأهمية التمسك بالمبادئ الإسلامية، وذلك بالتعاون مع مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني. وقد أثمر نشاط الإخوان في فلسطين بفتح أول فرع لهم في قطاع غزة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تحت رئاسة **الحاج ظافر الشواء**، لتفتح بعدها على كامل التراب الفلسطيني فروع إخوانية على غرار القدس، الضفة الغربية.....

وقد واجهت الحركة الإسلامية منذ نشأتها في فلسطين العديد من التحديات أهمها:

1/- تراجع القضية الفلسطينية في سّلم الأولويات العربية .
2/- تراجع المشروع الثوري الفلسطيني ضد الاحتلال على حساب التفاوض المهزوم .
3/- الانقسام والتشتت في صفوف الفصائل الفلسطينية حول موقفها من الاحتلال.[1]

[1] - المركز الفلسطيني للإعلام، نبذة عن حركة حماس، مرجع سابق.

في ظل هذه التحديات وغيرها، وعلى إثر انتفاضة 1987 الفلسطينية، ظهرت حركة المقاومة الإسلامية " حماس" كحركة إسلامية تعبّر عن عمق تلك التحولات السالفة الذكر، وميلاد فصيل جديد في الساحة الفلسطينية ينتهج سلاح المقاومة ضد العدو بديلا عن أطروحات التسوية والسلام التي غلبت على القضية. لكن هناك عوامل غير مباشرة ساهمت في ميلاد هذه الحركة منها:

1. دور المسجد وملاحقه المختلفة (الثقافية، الرياضية، الاجتماعية ...وحلقات الدروس) في استقطاب الشباب وتجنيدهم لخدمة جماعة الإخوان المسلمين وتغلغلها في أوساط المجتمع، والتي كان يشرف عليها الشيخ أحمد ياسين.
2. الجامعة الإسلامية في غزة التي أنشأت في **1979**، ودورها في تكوين وتأطير الطالب الفلسطيني، والتي أشرف عليها قياديي"حماس" الذين تخرجوا في وقت سابق من الجامعات المصرية **كالدكتور عبد العزيز الرنتيسي وإبراهيم المقاومة ومحمود الزهّار والدكتور موسى أبو مرزوق** ....الأمر الذي أسهم في هيمنة طلاب الإخوان على جميع النشاطات والاتحادات الطلابية، حيث كانت الكتلة الإسلامية تسيطر على إتحاد الطلبة منذ تأسيسه بـ70% .
3. تنظيم المظاهرات والاحتجاجات ضد العدوان خاصة فترة **[1982 -1987]**، أو ما عرف "**بثورة المساجد**" بغزة إثر اقتحام يهودي للمسجد الأقصى وإطلاق النار العشوائي على المصلين، كما دعت الحركة الإسلامية سنة **1985** في مختلف المناطق الفلسطينية إلى مظاهرات شعبية ضد سياسة القمع الإسرائيلي، وقد شارك في هذه التظاهرات كل من جامعة بيرزيت والجامعة الإسلامية والتي سقط فيها شهيدين.
4. تنظيم إضراب شامل في قطاع غزة احتجاجا على الممارسات الإرهابية للكيان الصهيوني. شاركت فيه كل الشرائح الاجتماعية بتاريخ **1986/10/16**، وهو يدل على رفض الشارع الغزاوي لكل أشكال الهيمنة والاحتلال.[1]
5. كما أن إرهاصات المقاومة المسلحة ترجع إلى الشيخ أحمد ياسين في بداية الثمانينيات تحديدا عام **1983**، عندما قرر التحرك والإعداد للعمل المسلح، لكن محاولته باءت بالفشل وألقي عليه القبض وحكم عليه بـ03 سنوات سجن.[2] لكنه استطاع مرة أخرى بعث

[1] – خالد سليمان فايز محمود، أثر حركة المقاومة الإسلامية " حماس " على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية . قطاع غزة) [1987 -2004] (رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية – نابلس فلسطين)، 2004 ص 64 – 69 .

[2] – ياسر الزعاترة، الظاهرة الإسلامية قبل أيلول و بعده، تجارب و تحريات و آفاق، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004 ، ص 74

العمل المسلح من جديد وسمي "**بكتائب عز الذين القسّام**" الجناح العسكري لحركة حماس، ابتداء من جانفي **1991**.[1]

فالصحوة الإسلامية إذن التي هندس لها المسجد والجامعة بالأساس كان لها دورا فاعلا في صناعة شباب ينبذ الاحتلال ويسعى للثورة عليه، ومستعد بالتضحية بنفسه من أجل تحرير أرضه ووطنه، خاصة في ظل تزاوج الظلم واغتصاب الأرض، فتكون المقاومة المسلحة أمرا مشروعا بل ضروريا وحتميا، وهذا ما أدركته تمام الإدراك الهيئة المؤسسة لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"[2] .

صفوة القول أن حركة "حماس" نشأت من رحم الاضطهاد الصهيوني بالدرجة الأولى، وكذا تراجع المشروع الثوري الذي اعتمدته منظمة التحرير الفلسطينية في البداية لصالح مشاريع التسوية والسلام من جهة، والانتكاسات العربية إثر الهزائم المتلاحقة في الحروب العربية الإسرائيلية من جهة ثانية، وكل هذا أثر سلبا على فلسفة المقاومة المسلحة والدفاع عن النفس والأرض خاصة بعد توقيع الرئيس المصري أنور السادات لمعاهدة السلام مع الكيان الإسرائيلي ليدق بذلك آخر مسمار على نعش الحروب والمقاومة العربية، فما كان على **الشيخ أحمد ياسين** وأتباعه إلا إعادة تصحيح المسار وإحياء من جديد فلسفة المقاومة والاستشهاد في الضمير العربي عامة والفلسطيني الغزاوي خاصة بإعلانه ميلاد حركة المقاومة الإسلامية " حماس".

المطلب الثاني/ الأسس الأيديولوجية والفقهية للحركة.

انطلاقا من الأساس الأيديولوجي لحماس الذي يقول: "**بأن فلسطين من النهر إلى البحر أرض وقف لا يجوز التنازل عن شبر واحد منها**". أيضا رفض الحركة كافة المبادرات والاتفاقات للتسوية السياسية القائمة على أساس قرارات الشرعية الدولية، والتي تتحدث فقط عن حدود ما قبل الخامس من يوليو 1967، بما يعني اختزال فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. ومن هنا بدأت بعد توقيع اتفاق أسلو وتكوين السلطة الوطنية عملية مواجهة مزدوجة، وبات على حماس مواجهة قوات الاحتلال والسلطة الوطنية في الوقت نفسه، لاسيما بعد أن بدأت الأخيرة تتحرك من أجل تنفيذ بنود الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وكثير ما هددت المواجهات بوقوع اقتتال فلسطيني– فلسطيني في مقابل ذلك بدا واضحا أن حركة عاجزة عن بلورة فكر يتعاطى مع ما هو مطروح في اتفاقيات للتسوية السياسية، أو تقديم حلول خارج الأساس الإيديولوجي الذي يحصر الصراع في كونه صراع وجود، ومن يحاول

---

[1]– Yehudit barsky, op.cit, p 04.

[2]– المؤسسون الأوائل لحركة حماس هم: (الشيخ أحمد ياسين، صلاح شحاذة، محمد حسن شمعة ، عيسى النشاز، عبد الفتاح دخان، عبد العزيز الرنتيسي، إبراهيم اليازوري، و كان لهم شرف تحرير البيان الأول الذي تم توزيعه في غزة بتاريخ 1987/12/11، وفي الضفة الغربية 1987/15/14 وأطلق البيان تسمية الانتفاضة على التظاهرات الجماهيرية .

الاجتهاد في البحث عن أسس للقبول بوجود السلطة الوطنية الفلسطينية ودخول اللعبة السياسية كان مصيره الطرد من الحركة. [1]

بعد التحولات الدولية التي ترتبت عن هجمات 09/11 حاولت حركة " حماس" مواكبة تلك التحولات خاصة بعد ما تم تصنيفها في خانة المنظمات الإرهابية، ومن أبرز مظاهر هذا التحول دخول معترك السياسة الذي كان من قبل مكانا محرما، من خلال المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية وقبولها لعقد هدنة مع إسرائيل لكن بشروط .

انطلاقا من هذا سنحاول في هذا المطلب رصد أهم الأسس الإيديولوجية التي تعتمد عليها حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

الفرع الأول/ المرجعية الإسلامية ومبدأ الجهاد: على غرار أغلب الحركات الإسلامية التي تأخذ من الدين الإسلامي مرجعا لطروحاتها ومبادئها، فالمادة الأولى من الميثاق التأسيسي للحركة تقول: " **بأنها حركة إسلامية؛ الإسلام منهجا منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها في الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها**" فالعقيدة الإسلامية والمنطلقات الإسلامية تعتبر أساسا ثابتا في منهجية عمل الحركة، ومبدأ محوريا لا يمكن بأية حال من الأحوال التراجع عليه، من منطلق أن الدين الإسلامي هو البناء الروحي والإيماني الذي يمد عناصر المقاومة بالقوة والشجاعة والإقدام في مواجهة الاحتلال والاستشهاد من أجل الذّود عن الوطن، فعقيدة الاستشهاد كما أشار إليها الخبير الإسرائيلي داني بروكوفتش هي "التي تترجم قوة العقيدة وتنقلها من المستوى النظري المجرد إلى المستوى التطبيقي المتعين في زمان ومكان محددين، والعقيدة هي بنت المقاومة يضيف الخبير، وهي التي تحمل راية الدفاع وممارسة الجهاد ضد الاحتلال الصهيوني حتى تحرر أرض فلسطين"[2] .

كما أن مقاربتها للقضية الفلسطينية، متجذّرة في الإسلام وهذا ما جاء في المادة (11) من الميثاق: "**ان أرض فلسطين هي أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصلح التفريط فيها أو يجزأ منها أو التنازل عنها أو جزء منها**" وتضيف المادة (13) " **تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين**"، وبالتالي حسب المادة نفسها: "**لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت وعبث من العبث والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله وحقه ومصيره**"، وهذا ما ترجمته فعلا على أرض الواقع بمناسبة الذكرى السنوية السادسة للانتفاضة، إذ جددت الحركة

[1] – إبراهيم النجار (وآخرون)، ص 147 .

[2] – داني بركوفيتش، مرجع سابق .

التأكيد على أنها الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، وأن القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو الصهيوني[1].

ما يؤكد لنا مرجعية "حماس" الإسلامية، هو الشعار الذي تضعه في مختلف وثائقها أو ترفعه في عديد المناسبات، والمكون من صورة لمسجد قبة الصخرة، تعلوها خارطة صغيرة لفلسطين، ويحيط بالقبة علمان جاء كل منهما على شكل نصف قوس يحتضنان القبة، وقد كتب على الأيمن عبارة **لا إله إلا الله**، وعلى الأيسر **محمد رسول الله**، فيما يتعانق من أسفل القبة سيفان يتقاطعان عند قاعدتهما، ويفترقان ليكون إطارا سفليا للقبة، وقد كتب كلمة **فلسطين** تحت الصورة، وكتب عبارة حركة **حركة المقاومة الإسلامية** "**حماس**" على شريط تحت القبة.[2]

ما يمكن فهمه من هذا الشعار هو مدى عمق تجذّر الإسلام في فكر الحركة من جانب وعمق الجهاد والمقاومة من جانب آخر، هذا ما ترجمته عبارة لا إله إلا الله والسيف كرمزين للجهاد.

الفرع الثاني/ عدم الاعتراف بإسرائيل: مند نشأتها عملت الحركة على تبني مفهوم الجهاد والمتمثل في إعلان الحرب على إسرائيل عن طريق تنفيذ عمليات عسكرية.[3] إذ تعتبر هذه الإستراتيجية خط أحمر لا يمكن تخطيها أو تناسيها عبر مختلف التطورات والتحولات التي يشهدها العالم أو المنطقة. فـ"حماس" تنظر إلى إسرائيل ليس ككيان مغتصب لأرض فلسطين فحسب وإنما من منظور الدولة العبرية الشمولية المكمل لمشروع الهيمنة الاستعمارية الحديثة الرامية لنهب ثروات الأمة وخيراتها وتهجير الفلسطينيين من ديارهم، والعمل على منع أي مشروع نهضوي في صفوفها بإثارة الفتن وتعزيز الثغرات الطائفية والتجزئة القطرية وسلخ الأمة من مورثها الحضاري الإسلامي وتكريس السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الفكرية عليها .

فالمادة (09) من الميثاق التأسيسي للحركة تبرز الرفض الصريح لإسرائيل وللوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين، وتعرّف أهداف الحركة بأنها: "**منازلة الباطل وقهره وطحره ليسود الحق وتعود الأوطان (....) وينطلق من فوق مساجدها الآذان معلنا قيام دولة إسلامية** "

وهذا ما ركز عليه بيان 28 للحركة الصادر بتاريخ **1988/08/18**:" **فإن فلسطين من البحر إلى النهر (نهر الأردن) وأن هدف حماس هو تحرير فلسطين كل فلسطين** " [4] .

فحماس لا تؤمن بأي حق لليهود في فلسطين، تسعى إلى طردهم منها ولا تمانع من القبول على سبيل الهدنة بحدود 1967، ولكن دون الاعتراف لليهود بأي حق لهم على أرض فلسطين وأكثر من ذلك تعتبر أن صراعها مع الاحتلال هو "**صراع وجود لا صراع حدود فقط**"، وتعتقد بخطأ المسيرة

---

[1] -Paul sham, ozama Abo rachid, op.cit, p04 .

[2] - خالد سليمان فايز محمود، أثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التنمية السياسية في فلسطين، مرجع سابق، ص 86 .

[3]–Yehudit Barsky, op.cit, po4 .

[4]- Ibidem.

السلمية التي يسير فيها العرب منذ **مؤتمر مدريد** عام **1991**، وكذا **اتفاق أوسلو 1993** الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وما أسفر عنه من اعتراف متبادل بين الطرفين، الأمر الذي ترتب عنه تغيير ميثاق منظمة التحرير وحذف مختلف عبارات القضاء على إسرائيل. فهذه الموقف الاستسلامي الانهزامي لمنظمة التحرير الفلسطينية رغم ماضيها المقاوماتي التحريري العسكري ضد إسرائيل، يفرض على قيادات "حماس" إعادة بعث المسار التحريري القائم على العمل المقاوم المسلح في سبيل استرجاع الحقوق المغتصبة واستعمال المسار الذي بدأته منظمة التحرير الفلسطيني.

فالأساس الأيديولوجي لحماس يعتبر أن الصراع مع إسرائيل هو صراع ديني بين اليهودية والإسلام وبين اليهود والمسلمين، تماشيا مع ما جاء في الكتاب والسنة، كقوله تعالى:" **ولن ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملّتهم**"[1] وفي قوله رسول الله(ص):"**لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهود من وراء البحر والشجر فيقول الحجر والشجر: يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله**" .

فالخطاب التأسيسي للحركة إذن لا يعترف بإسرائيل ككيان مغتصب لأرض فلسطين المقدسة ومنتهك لحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في العيش الكريم، ويعتبر أن القضاء على إسرائيل هو هدف أيديولوجي. لكن في السنوات الأخيرة وإثر التحولات الإقليمية والدولية عرف هذا الخطاب نوعا من المرونة السياسية في التعامل مع الكيان الإسرائيلي، وهو ما ترجم فيما سمي بالهدنة أو "**فقه الهدنة**" المبدأ الثالث في أيديولوجية الحركة.

الفرع الثالث/ فقه الهدنة: بداية تعرّف الهدنة على وضعية الصراع مع العدو، فهي تعبر عن استمرارية الصراع، لكنها لا تعني نهاية الصراع، فهي إذن معنى سياسي وعسكري مرتبط بتقييم الوضع والحقائق الواقعية، يدعمه حساب المصالح العليا للأمة والشعب، والشيء المهم في التاريخ العربي الإسلامي، أن الهدنة لم تظهر بمعنى الإذعان والاستسلام للعدو، أو التنازل عن الأرض والأماكن المقدسة والحقوق المشتركة .[2]

فالعلماء المسلمين يعرفون الهدنة على أنها اتفاق بين الأطراف المتحاربة على وقف العمليات الحربية مدة من الزمن بشروط متبادلة أو بدونها. وتصفها الكتب في الفقه الإسلامي بأنها فترة سلم وهدوء وطمأنينة وشكل من أشكال المصالحة أحيانا. وهذا المفهوم مستنبط من قوله تعالى:"**براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتهم من المشركين**"[3]، وقوله أيضا: " **وان جنحوا للسلم فاجنح لها**"[4] .

---

[1] – القرآن الكريم ، سورة البقرة ،الآية 120.

[2]- Paul sham , ozama Abo rachid , op.cit , p 10.

[3] – القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 01 .

[4] – القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 61 .

كما أن السيرة النبوية حافلة بالوقائع التاريخية التي توضح طبيعة الهدنة، ولعل أشهرها هو **صلح الحديبية سنة 628م**، ويتمثل في الاتفاق على هدنة بين المسلمين والقبائل الوثنية بمكة مدتها 10 سنوات لكن في الواقع لم تدم إلا سنتين جراء خرق المشركين لبنود الهدنة .

وقد أفتى الفقهاء بحرمة توقيع الهدنة في الحرب إلا كحالة أخيرة لا مقر منها، وبحرمتها كذلك ما لم تتوفر فيها الشروط الآتية:

1. ضرورة توقيع الهدنة من طرف إمام الأمة أو من ينوب عنه .
2. ضرورة أن تكون هناك مصلحة واضحة للطرف المسلم، وإذا لم يحقق المسلمون مزية واضحة على الطرف الآخر لا يجوز لهم إبرام اتفاق .
3. ضرورة أن يكون الاتفاق خاليا من كل شرط جائر، مثل بقاء أسرى المسلمين في أيدي عدوهم.
4. ضرورة أن تقتصر الهدنة على مدة زمنية محددة.[1]

وقد تضاربت آراء الفقهاء واختلفت مواقفهم حول المدة المحددة للهدنة فمنهم من حددها بأربعة أشهر، والبعض الآخر أفتى بجواز أن تمتد إلى سنة أو سنتين أو ثلاث أو أربع، على أن جمهور الفقهاء يرون أن مدة الهدنة يمكن أن تدوم عشر سنين على الأكثر بالشروط التي تضمنها صلح الحديبية. لكن هناك فريق آخر أفتى بإمكانية تجاوز مدة الهدنة عشر سنين إذا كانت المصلحة المتحققة تفوق منافع الحرب المستمرة. إلا أن هناك إجماع عند فقهاء الإسلام على تحريم الهدنة المفتوحة أو الدائمة أي غير المحددة بزمن معين، حجتهم في ذلك هي أن الهدنة الدائمة من شأنها أن تعطل فريضة الجهاد.[2]

هذا باختصار مفهوم الهدنة على المستوى الفقهي، أما منظور" حماس" للهدنة، فهي ترى أن للهدنة مفهوما ثابتا في البرنامج السياسي للحركة من خلال الاعتماد على مجموعة من الفتاوى العصرية لتزويدها بالغطاء الديني المطلوب، بهدف تبرير موفقها خاصة أمام التيار المتشدد داخل الحركة وكذا التيار الرافض للهدنة، الذي يعتبر أن الحركة بذلك تنحرف عن مبادئها الأيديولوجية الرافضة لإسرائيل.

كان المؤسس الأول للحركة **الشيخ أحمد ياسين** أول قائد يدعو علنا إلى عقد هدنة مع إسرائيل في رسائل بعثها من سجنه في أكتوبر **1993**، حيث اقترح إمكانية التوصل إلى هدنة مدتها عشر سنين أو عشرين سنة لكن بشرط أن تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة بدون أدنى شرط، وأن يعطى للشعب الفلسطيني الحرية الكاملة في ممارسة حق تقرير مصيره[3] .

---

[1]- Paul sham, ozama Abo rachid , op.cit , p 11 .

[2]-Ibidem.

[3]-Ibid, p 12 .

ومنذ ذلك التاريخ أعتبر موقف أحمد ياسين بمثابة الموقف الرسمي للحركة ترتب عنه اقتراحات أخرى، أشرف عليها رئيس المكتب السياسي آنذاك مصطفى أبو مرزوق سنة **1994** حيث اقترح تسوية شاملة في إطار هدنة لكن بشروط أساسية تتمثل في:

- الانسحاب الإسرائيلي بدون أي شرط من قطاع غزة، الضفة الغربية، القدس الشرقية .
- إخلاء وتفكيك جميع المستوطنات الإسرائيلية في المناطق السالفة الذكر.
- تعويض الشعب الفلسطيني عن كل الخسائر المادية والمعنوية التي تعرض لها جراء الاحتلال.
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة يختار فيها الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات قيادته وممثليه الحقيقيين، وتكون للقيادة المنتخبة فقط حق تمثيل إرادة الشعب الفلسطيني.

وأرفق المكتب السياسي للحركة مبادرة الهدنة ببيان توضحي، أكد فيه أن هذه المبادرة لا تتضمن أي اعتراف بإسرائيل، ولا بقرار مجلس الأمن رقم 242 ، تؤكد المبادرة أيضا على رفض أي شكل من أشكال المساومة على الطابع الإسلامي لفلسطين أو التنازل عن أي شبر من ترابها.

في السياق ذاته، استندت حماس إلى الأحكام الفقهية التي تميز الهدنة عن الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف إزالة اللبس والضبابية المطروحة على موقفها من جانب، ومحاولة تبرير الاتهامات والشكوك حول انحراف الحركة عن خطها الإيديولوجي. وتتضمن هذه الأحكام ما يلي:

- لا تتضمن الهدنة أي اعتراف بإسرائيل، ولا تقدم تنازلات تاريخية من منطلق أن الاعتراف يجعل الاتفاق باطلا.
- تنظر حماس إلى الهدنة على أنها اتفاق لوقف إطلاق النار أو وقف أعمال العنف لفترة زمنية محدودة، وعلى النقيض من ذلك حصلت إسرائيل بموجب اتفاقيات السلام التي وقع عليها الفلسطينيون والإسرائيليون على 78% من أرض فلسطين التاريخية التي يقوم عليها الكيان الإسرائيلي اليوم.
- الهدنة مقيدة بفترة زمنية، وهذا ما يتناقض بشكل مباشر مع الاتفاقيات التي وقعت عليها منظمة التحرير مع إسرائيل، والتي يراد منها أن تشكل تسوية دائمة.
- الهدنة مشروطة بالقدرة المستمرة للفلسطينيين على الاستعداد لمرحلة مستقبلية من الصراع[1].

أما عن الخلفيات التي تدفع حماس إلى عقد هدنة مع الاحتلال، فهي ترجع بالأساس إلى الظروف والمتغيرات التي تحكم في عمل الحركة والجانب الحركي في ممارساتها، فمثلا سعيها إلى إبرام هدنة في السنوات الأولى من تأسيسها، كان هدفها هو حماية الحركة من ضربة قاضية، قد تقضي عليها في المهد. في حين تأتي مقترحات قيادات الحركة بإبرام هدن في السنوات الأخيرة من

[1]- Paul sham, ozama Abo rachid , op.cit , p 12.

منطلق التحولات التي تشهدها المنطقة بعد هجمات 09/11 واتجاه الحركة نحو المقاومة السياسية(العمل السياسي)، ليس كبديلا عن العمل العسكري، وإنما كثنائية التحرك(**ازدواجية النشاط بين العسكري والسياسي**) على المستويين الداخلي والخارجي.

المطلب الثالث/ جدلية التصنيف بين المنظمة الإرهابية والمقاومة المشروعة.

في ظل هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، قامت وزارة الخارجية الأمريكية بوضع "حماس" على قائمة المنظمات الإرهابية العالمية وهذا بتاريخ **2001/11/02**، مما منح لإسرائيل فرصة للتصعيد من عملياتها العسكرية على الشعب الفلسطيني وقطاع غزة بالتحديد المعقل الأول لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في مقابل ذلك يؤكد رئيس المكتب السياسي للحركة بتمسك الحركة بالمقاومة كخيار إستراتيجي لتحرير الوطن واستعادة الحقوق المسلوبة والمغتصبة، ولا يمكن لأي دولة في العالم أن تحرم شعبنا من حقه في مقاومة المحتل، فشعوب أمريكا مارست هذا الحق ضد الحكم البريطاني وشعوب أوروبا مارسته ضد النازيين .....

وأمام هذا الجدل بين طرف يصف "حماس" بالمنظمة الإرهابية وطرف آخر يؤكد على أنها حركة مقاومة مشروعة، نحاول رصد مبررات كل طرف على حدا، وما هي خلفيات كل موقف وتداعياته.

الفرع الأول/ حماس منظمة إرهابية: يرى أصحاب هذا الموقف أن حركة حماس تمارس الإرهاب والعمليات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين من خلال عملية إطلاق الصواريخ المتكررة على المستوطنات وما ينتج عنه من قتل وتدمير وترهيب للنفوس ولا يستثنى من إرهاب حماس حتى المسيحيين الفلسطينيين بسبب تهديداتهم، مما أدى إلى هجرتهم إلى الخارج، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فحماس تعتبر تنظيما من تنظيمات "**شبكة الجهاد المعولم**" والتي تلقى الدعم من كل من **السعودية وليبيا وإيران**....وكذا الجمعيات الخيرية الإسلامية المنتشرة في مختلف الدول الغربية إضافة إلى علاقتها بتنظيم القاعدة الدولي وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي ترتبط فيما بينها في إطار وحدة الترويع والتدمير والإبادة للأفراد أو الدول التي تعيش في أمن وسلام .

ولتبرير أصحاب هذا الموقف طرحهم، قدموا مجموعة من المعطيات والأدلة التي – حسب رأيهم – كفيلة بوصف حركة حماس بالإرهابية، ومنها:

1. عدم اعتراف إسرائيل بهذه الحركة مند نشأتها في سياق المعاملة بالمثل؛ حيث بعد سنة فقط من إنشاء حركة حماس، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها منظمة غير شرعية وإرهابية، وهذا في عام 1988.[1] وقد استغلت إسرائيل هجمات09/11 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية

[1]- Yehudit Barsky, op.cit, p 12 .

الحرب على الإرهاب، لتعلن بدورها الحرب على الحركة، وتضغط على دول التعاون الخليجي لوقف مساندتها ودعمها، إضافة إلى دعوة الدول الخليجية والعربية إلى ضرورة إقامة علاقات دبلوماسية معها مستغلة الانسحاب الأحادي الجانب من غزة، وهذا ما أكده مسؤول إسرائيلي يدعى **سليفان شالوم**،" بأن أكثر من **10** وزراء خارجية لدول عربية وإسلامية بينها دول خليجية كلها على استعداد لركوب قطار التطبيع، مما يعني محاولة تلك الدول النأي بنفسها قدر الإمكان عن شكوك التورط في ممارسات دعم الإرهاب طبعا دعم حركة حماس[1].

2. كما أن الحركة لا تلقى قبول الأسرة الدولية على رأسها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، إذ بتاريخ **1995/01/23** أصدر الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** قراراً تنفيذيا المعروف بـ **12947**، ثم تلاه بقانون مناهضة الإرهاب الصادر عام **1996**م، حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية حماس كمنظمة إرهابية دولية. وبعد هجمات 09/11 أضيفت حماس إلى قائمة المنظمات الإرهابية العالمية بتاريخ**2001/11/02**، ولم تمر سنتين حتى أعلن الإتحاد الأوروبي على تصنيف الحركة في خانة المنظمات الإرهابية، وكل من يدعم هذه المنظمة هو إرهابي بتاريخ **2003/12/22** [2] (**انظر الملحق رقم 01-02**). في ذات السياق أعلن مكتب الخزانة الأمريكي أن هناك ثلاثة (03) مؤسسات تقدم معونات مالية ومادية لحماس، تعتبر ضمن المنظمات الإرهابية، ومن أهم هذه المنظمات مؤسسة الأراضي المقدسة للشفاء والتقدم(The Holly land foundation for Releif and development). ويعتبر **أبو مرزوق** أحد قياديي حماس من أبرز الداعمين لهذه المؤسسة فترة التسعينات، وأعتبرها كإحدى أكبر المؤسسات الدولية الداعمة لحماس في الولايات المتحدة الأمريكية. [3]
3. مقاطعة العديد من الدول العربية لحماس، حتى لا تُتّهم تلك الدول بمساندتها للإرهاب، ولم تكتفي بعض الدول بالمقاطعة بل وصلت حد طرد أعضاء الحركة وغلق مقراتهم الموجودة في بعض الدول، وهو الإجراء الذي قامت به الحكومة الأردنية عام **1999**، كما حاولت منع أعضاء الحركة من دخول أراضيها في ذلك الوقت. كما قامت الحكومة المصرية منذ أن فازت حماس بالانتخابات التشريعية **2006** بحصار سياسي واقتصادي على قطاع غزة تمثل في إغلاق معبر رفح وغلقه في وجه مختلف المساعدات العربية والدولية، وأكثر من ذلك تهديم العديد من الأنفاق والمسالك السرية التي يعتبرها "الشارع الغزاوي" شريان الحياة منذ بداية الحصار الإسرائيلي على القطاع، إضافة إلى بناء جدار عازل فولاذي بين الحدود

[1] – عبد الحي على قاسم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حماس{ 2000– 2006 }، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009 ص 45 .

[2]-Yehudit Barsky, op.cit, p 13 .

[3]- Ibidem.

المصرية والقطاع لإجهاض كل محاولات التسلل ووقف كل الإمدادات خاصة العسكرية الممولة لهذه المنظمة الإرهابية، حسب وجهة نظر المخابرات المصرية، الأمر الذي جعل أحد المختصين يعلق بقوله:" **بأن مصر أصبحت حريصة على أمن إسرائيل أكثر من إسرائيل نفسها** ."

4. تطرفية الخطاب الإيديولوجي للحركة: فحماس ترفض رفضا تاما الاعتراف بإسرائيل، أو حتى التعهد بالعيش معها في استقرار وأمن دائمين، فحتى وإن قبلت بالهدنة والتهدئة بوقف إطلاق النار إلا أنها تعتبر ذلك أمرا مؤقتا وظرفيا حسب معطيات محددة، وهذا ما يتجلى في الأساس الإيديولوجي للحركة القائم على عدم الاعتراف بإسرائيل، الذي يعتبر خطا أحمرا لا يمكن تجاوزه، وترى أن "**الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود لا صراع حدود.**" فهذا الخطاب التشددي التطرفي للحركة لا يختلف عن خطاب الجماعات الإسلامية الراديكالية المتطرفة المنضوية تحت راية "الإسلام الجهادي" كتنظيم القاعدة الذي أعلن زعيمه أسامة بن لادن في أكثر من مرة الجهاد على أمريكا وحليفتها إسرائيل. كما لا يختلف خطاب حماس عن الدول الراعية للإرهاب في مقدمتها إيران التي لا يتوان رئيسها **أحمدي نجاد** في التصريح علنا على"**محو إسرائيل من الخارطة** ."
5. استخدام الحركة للعنف المسلح: الذي ترجع جذوره حتى قبل التأسيس الرسمي للحركة في 1987. فقد مارست العمل المسلح منذ كانت تحت لواء جماعة الإخوان المسلمين، وأنشأت تنظيم الجهاد والدعوة (مجد) عام 1985، الذي انتهج العنف ضد الأفراد والمواطنين بمجرد عدم التزامهم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كشرب الخمر ومنع أشرطة الفيديو....وهدفهم من ذلك تأسيس الدولة الإسلامية انطلاقا من أسلمة المجتمع من الأسفل وصولا إلى قمة هرم الدولة. وهذا دون مراعاة للأقليات المسيحية وحرية العقيدة والمعتقد. وهي تقريبا نفس الممارسات التي كانت تقوم بها الجماعات الإرهابية في كل من **مصر والجزائر** مرحلة الثمانينات والسبعينات على التوالي. فمنذ تأسيس الحركة دخلت في صراعات دموية عنيفة مع العديد من الفصائل الفلسطينية وأهمها حركة فتح التي تعتبرها خصمها الأول، حيث سادت لغة العنف بين الطرفين خاصة حول مسألة المعتقلين وصلت حد التصفيات الجسدية. وانزلاق الساحة الفلسطينية نحو مستنقع "**الاحتراب الأهلي**" واغتيال النظام السياسي الديمقراطي "الجنيني" قبل ولادته[1]. كما دخلت حماس في عدائية مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهذا ما جاء على لسان عضو المكتب السياسي للجبهة **رياح مهنا** الذي اعتبر أن "**حماس تنظيم إقصائي وحكومتها قمعية، لا تستوعب ولا تتقن التعامل مع**

[1]– محمد جمعة، إفشال حماس: السيناريوهات والبدائل، السياسة الدولية ، العدد 165، الصادر في جويلية 2006، المجلد41، ص 124 .

الآخرين لقد قمعونا في السابق[1] **(...)** ". مما يعني أن حماس تمارس القمع والإرهاب ضد بني جلدتها بمجرد الاختلاف في الرأي أو العقيدة، وهذا ما يجعلها تتجاوز الخطوط الحمراء بحرمة الدم الفلسطيني، حيث سقط في عام **2006** أكثر من **130** قتيل وجريح من أبناء الشعب الفلسطيني، ومئات القتلى عام **2007**،[2] وكأنها حرب أهلية بين تنظيمات إرهابية تتصارع من أجل مصالح كل تنظيم .

6. امتلاك الحركة لجناح عسكري مهمته تنفيذ العمليات العسكرية: ففي جانفي **1991** ، تم إنشاء كتائب **عز الدين القسّام** كجناح عسكري لحماس، (نسبة للواعظ المتشدد الشيخ عز الدين)، وقد تم تقدير هذه الكتائب حوالي **1000 إلى 1500** رجل[3]. وقد كانت أول عملية لها هي قتل مستوطن إسرائيلي في يناير 1992، وتلتها العديد من الأعمال التفجيرية ضد المواطنين والممتلكات الإسرائيلية وصلت إلى **25 عملية 71%** منها إطلاق نار...وبلغ عدد القتلى بين عامي **1992-1993**، **77قتيل و172** جريح[4]. إضافة إلى الإطلاق الدائم للصواريخ على مناطق مدنية وما ينجم عنها من ترويع للسكان وهجرة العديد من المستوطنين لقراهم. وما يؤثر ذلك على اقتصاد إسرائيل، وغيرها من الآثار السلبية التي تنجم عن أي عملية إرهابية على غرار عملية خطف الجندي الإسرائيلي **جلعاد شاليط** التي اعتبرتها الدول الأوروبية عملية إرهابية ويجب معاقبة مرتكبيها . فكما تم وصف حزب الله بالتنظيم الإرهابي بالكامل أو جناحه العسكري فقط، فنفس الأمر يسقط على حماس وجناحها العسكري.
7. الدراسات الأكاديمية تؤكد على إرهابية حماس: ومن أبرزها دراسة مدير قسم دراسات الإرهاب في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى (Matthew Leavitt)، وجاءت هذه الدراسة تحت عنوان:(HAMAS: politics, charity, and, terrorisme in the service of jihad) أي؛ حماس: السياسة والعمل الخيري والإرهاب في خدمة الجهاد ، وقد صدرت من مصدر أكاديمي يتمثل في (Yale university/ New haven and London, pubLished in cooperation with the washington Institute far near east police) . عام 2006 ، ومن أهم ما جاءت في هذه الدراسة :[5]

---

[1]- رياح مهنا، عباس يقود الهبوط السياسي وحماس تمارس القمع، الشروق اليومي الجزائرية، العدد3104، الصادر في 2010/11/03، ص11 .

[2]- أحمد إبراهيم محمود (وآخرون)، حالة الأمة العربية {2006، 2007}، مرجع سابق، ص103 .

[3]- Yehudit Barsky , op.cit, p 04 .

[4] - صبحي عسيلة (و آخرون)، مرجع سابق، ص81 .

[5]- Matthew leavitt , Hamas: politics , charity , and terrorism in the service of Jihad , Washington : Institute for Near East policy , 2006.

أشار الكاتب في مقدمته بأن حماس هي حركة إرهابية بالكامل سواء تعلّق الأمر بجناحها السياسي أو العسكري أو حتى فروعها الأخرى الدينية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس يجب أن يتم محاربتها والقضاء على تلك الأجنحة والفروع الإرهابية.

أما في باقي الفصول التي حددها الكاتب بتسعة فصول، وعناوين هذه الأخيرة تدل على مضمونها، والتي لا تخرج طبعا عن صفة الإرهاب، كما جاء في الفصل الثاني الذي تناول الإرهاب وقيادة حماس السياسية، والفصل الثالث الجهاد الاقتصادي: كيف تدعم حماس الإرهاب، والإرهاب اللوجتسيكي في الفصل الرابع، أما في الفصول الأخرى فركز الكاتب على الأعمال الخيرية لحماس وكيف توظف تلك الأعمال في سبيل تمويل مختلف عملياتها الإرهابية وصفقات السلاح في مختلف أنحاء العالم .

من ناحية المضمون نجد مثلا أن الكاتب يعتبر استخدام حماس للمساجد والجمعيات الخيرية كرياض الأطفال ورعاية الأيتام لأجل تخزين الأسلحة، وتلقين أفرادها للتدريب العسكري وإخفاء كل المطلوبين أو الفارين من أعضاءها، كما يؤكد على علاقة حماس بتنظيم القاعدة العالمي، إذ يشير إلى أن حماس عملت على تجنيد بعض العناصر في قطاع غزة منهم الإنجليزي **ريتشارد ريد** الذي أتهم بأنه كان يحاول تفجير طائرة أمريكية باستخدامه لقنبلة مخبئة في حذائه، وغيرها من الاتصالات التي تجرى بين التنظيمين، خاصة في البحث عن طرق التمويل والدعم اللوجتسيكي المتمثل في مختلف الجمعيات الإسلامية الخيرية، إضافة إلى الدعم الذي تتلقاه من عديد الدول العربية والإسلامية كالسعودية وإيران.

ونتيجة لهذه العلاقات المتشابكة لحماس في إطار شبكة الجهاد العالمي. فإن إرهاب الحركة حسب الدراسة دائما؛ سيضرب في عمق الولايات المتحدة وقلب أوروبا، وبالتالي فهي خطر حقيقي مهدد لأمن وسلامة أمن الدولتين، يجب أن يوضع لها حد بتجفيف المنابع التي تدعم نشاطها الإرهابي وقطع جميع علاقاتها كمقدمة للقضاء عليها بصفة نهائية .

الفرع الثاني/ حماس حركة مقاومة شرعية: ينطلق أصحاب هذا الموقف من خطاب رئيس المكتب السياسي لحماس **خالد مشعل في 2009/06/25:** "...في ظل التطرف الإسرائيلي المتزايد ضد شعبنا وحقوقه ومقدساته (...) نؤكد على تمسكنا بالمقاومة، خياراً إستراتيجيا لتحرير الوطن واستعادة الحقوق، وليس من حق أي دولة في العالم أن تحرم شعبنا من حقه في مقاومة المحتل، فشعوب أوروبا مارست هذا الحق ضد النازيين، وكذلك أمريكا مارسته ضد الحكم البريطاني، وهكذا مارسته شعوب إفريقيا وآسيا التي تعرضت للاحتلال، وأما المقاومة السلمية فتصلح للنضال من الحقوق المدنية، أما في حالة الاحتلال العسكري المدجج بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية فلا تصلح لمواجهته إلا بالمقاومة المسلحة (...) والمقاومة وسيلة وليست غاية، وهي ليست عمياء بل ترى التغيرات الجارية(...) فلولا المقاومة والنضال ما تحررت شعوبنا العربية والإسلامية من الاستعمار الحديث، ولا تحرر الشعب الفيتنامي وشعب جنوب إفريقيا على سبيل المثال، وهنا في واقعنا الفلسطيني، فالاعتراف الدولي والإسرائيلي

بمنظمة التحرير الفلسطينية جرى بفضل من ناضل وضحى في مسيرة الثورة الفلسطينية وفي الانتفاضة الأولى وليس بفضل من تخلى عن البندقية واختيار طريق المساومة و المفاوضات "[1]

على ضوء هذا الخطاب من أحد أبرز قياديي الحركة، يمكن أن نستنتج العديد من الأفكار التي تؤسس لمنهجية عمل حركة المقاومة الإسلامية حماس، وتبرهن بمجموعة من الأدلة والحجج على أن الحركة هي فعلاً حركة مقاومة شرعية وليست منظمة إرهابية كما يدعي أصحاب الموقف الأول، ومن هذه الحجج والبراهين :

1. شرعية الكفاح المسلح الذي تنتهجه حماس طبقا لميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية: بداية يقصد "بالكفاح المسلح استخدام القوة المسلحة على الوجه المشروع للحصول على حق مسلوب ومغتصب، وعادة ما يكون الكفاح المسلح لتقرير المصير نابعا من مقاومة شعبية ضد محتل أجنبي في وطن لا يستطيع جيشه النظامي القيام بواجباته والدفاع عن مصالحه الوطنية ومحاربة المحتل.[2] وشرعية الكفاح المسلح نابعة من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وقراراتها توجب على الأسرة الدولية احترامها. وهو بالفعل ما تحقق واعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها **3103 – 1973/12/12**، الدورة **28** بمبادئ أساسية للمناضلين من أجل الحرية، وحقوقهم في إطار التنظيم الدولي وجاء في موجز هذا القرار ما يلي:

أ)–شرعية نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية الأجنبية والأنظمة العنصرية في سبيل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال .

ب)– أن أي محاولة لقمع هذا النضال، تعتبر مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان مبادئ القانون الدولي، الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون الدولي .

ج)– إن استخدام الأنظمة الاستعمارية والأجنبية والعنصرية للجنود والمرتزقة ضد حركات التحرر الوطني عمل إجرامي ويعامل هؤلاء كمجرمين [3].

كما أكدت الأمم المتحدة في رد على الدول الغربية الكبرى، بأن استخدام العنف الثوري (الإرهاب المضاد) يستمد مشروعيته من الاتفاقيات والقرارات الدولية، سواء المتعلقة بحق الدفاع عن النفس أو حق تقرير المصير، ومن أهم هذه القرارات :

أ– اتفاقية جنيف لعام **1949**: المادة **(03)** حيث أكدت على حماية شعوب الأقاليم المحتلة الثائرة، ضد محتليها الأجانب، وفي نفس السياق سارت المادة **(04)** من اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب، حيث اعترفت بأن المناضلين من أجل التحرر والاستقلال من الاستعمار هم أسرى الحرب .

---

[1]- نص كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" بتاريخ 2009/06/25 على الرابط :
www. Palestine .info .com

[2] - محمد بن عبد الله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص251 .

[3] - محمد ناصر، مفهوم التحرر والإرهاب وإشكالية تحديد مفهوم الإرهاب، على الرابط:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/10/07/176273.html

ب- قرارات مؤتمر جنيف الدبلوماسي: العمل على إنماء وتطوير القانون الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة عام **1977**، أكدت قراراته ما جاء في اتفاقية جنيف **1949** ، كما أعطى للنزاعات المسلحة الناجمة عن نضال الشعوب من أجل تقرير المصير صفة النزاعات المسلحة الدولية، والتي تخضع لما ورد في اتفاقية جنيف والبروتوكولات التابعة لها.

ج- الاستثناء الوارد في الاتفاقية الدولية المناهضة لأخذ الرهائن: والتي وضعتها الجمعية العامة عام **1979**، فبعد أن وصفت الجمعية العامة أخذ الرهائن بأنه عمل يعرض حياة الأشخاص الأبرياء للخطر، وينتهك كرامة الإنسان ذكرت **المادة (12)** ما يلي: "لا تسرى هذه الاتفاقية على فعل من أفعال أخذ الرهائن، يرتكب أثناء المنازعات المسلحة المعرفة في اتفاقية جنيف لعام **1949**، وبروتوكولاتها بما في ذلك المنازعات المسلحة التي يرد ذكرها في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من البرتوكول الأول لعام **1977**، والتي تخص نضال الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، وتضم الحركة الثورية ممارسة حقها في تقرير مصيرها، كما يجسده ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

د- التوضيحات الواردة في توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة عند مناقشتها لقضية الإرهاب: جاء فيها " على الرغم من الحاجة إلى مكافحة الإرهاب الدولي وغيره من وسائل العنف التي تهدد الأرواح، أو تحرم الأفراد من حرياتهم الأساسية، إلا أن الأمر يتطلب دراسة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب، والتي نجذ جذورها في الإحساس بالبؤس، والإحباط والظلم، والذي يدفع الناس للتضحية بالأرواح الإنسانية، بما في ذلك أرواحهم هم أنفسهم، و ذلك من أجل إحداث تغيرات راديكالية في معالم هذه الصورة القاتمة .

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات حول حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في الدفاع المشروع، ومن أهم هذه القرارات نجد:

1)- قرار الجمعية العامة رقم **1514** في ديسمبر **1960**: وأكد فيه الحق لجميع الشعوب في تقرير مصيرها, وأن تحدد أوضاعها السياسية وتختار نمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يوافق أوضاعها دون أي تدخل خارجي، كما طالب القرار بوقف جميع الاعتداءات المسلحة, والإجراءات القمعية. مهما كان شكلها، والتي توجه ضد الشعوب التابعة وأن تترك لها الحرية في ممارسة حقها في الاستقلال الكامل، واحترام وحدة أراضيها القومية.

2)- قرار رقم **3034** لعام **1972**: أهم ما جاء فيه هو التأكيد على الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال، وشرعية نضال هذه الشعوب الواقعة تحت الاستعمار بكل الوسائل المتاحة، بما فيها الكفاح المسلح، ودعم شرعية نضالها، خصوصا حركات التحرر، كما أدان القرار أعمال القمع والإرهاب التي تقوم بها الأنظمة الإرهابية والعنصرية في إنكار حق الشعوب الشرعي في تقرير مصيرها والاستقلال وغيرها من حقوق الإنسان وحرياته السياسية .

3)- قرار الجمعية العامة رقم **4132** لعام **1977**: وينبع أهمية هذا القرار من الأغلبية التي صوتت عليه، وأشار إلى حق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره: "ويؤكد من جديد على شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية. ومن التحكم بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل بما في ذلك الكفاح المسلح (...) وللشعب الفلسطيني وسائر الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية من حقوق غير قابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسيادة دون تدخل خارجي[1].

الملاحظ أن هذه القرارات من دون استثناء تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في الكفاح المسلح لاسترداد حقوقها المغتصبة من الاحتلال الأجنبي، وهذا ما يتعلق بحركة حماس كحركة مقاومة شرعية تناضل منذ تأسيسها في استرجاع ما تم اغتصابه من طرف الاحتلال الصهيوني، في ظل غياب جيش وطني نظامي يتكفل بالدفاع عن أرض الشعب الفلسطيني.

وعليه طبقا لقرارات الأمم المتحدة ولوائح القانون الدولي، تعتبر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" حركة كفاح مسلح مشروعة، وليست منظمة إرهابية عدائية كما يدعى أصحاب الموقف الأول، استمدت شرعيتها من الاحتلال الإسرائيلي بالأساس وانتهاكاته للشعب الفلسطيني الأعزل.

2. تأسيس الحركة لجناح سياسي ينزع عنها صفة الحركة المسلحة أو التنظيم الإهاربي: تعتبر من أهم الخطوات التي انتهجتها حماس في سبيل تعزيز مسارات العمل المقاوم المسلح من جهة ومأسسة الحراك السياسي الذي دخلته إثر التحولات الإقليمية والوطنية والدولية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة. فقد كان لتوقيع اتفاقية أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية في فلسطين دوافع حركت بالدرجة الأولى التيار المعتدل في الحركة للمطالبة بضرورة التعاطي مع واقع سلطة وطنية، وكذا مواكبة التحولات الدولية التي فرضتها اتفاقية أوسلو، من خلال تشكيل جناح سياسي للحركة يسهم في تفعيل آلية عمل الحركة سياسيا ويحمى المقاومة المسلحة أو ينزع عنها صفة الإرهابية التي تتهم بها الحركة. وهو المطلب الذي تحقق بإنشاء حزب "**الخلاص الإسلامي**" **وكتلة التغيير والإصلاح** فيما بعد كجناح سياسي للحركة، وبداية المشاورات مع السلطة الوطنية من أجل التوصل إلى أجندة مشتركة حول الشأن الفلسطيني وحل القضية. منذ أكتوبر **1991**، أعلنت حماس قبولاً عموماً بفكرة حل مرحلي للمسألة الفلسطينية على أساس قيام دولة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام **1967**، وفي مطلع **2005** أظهرت حماس توجهًا قوياً للمشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية[2] .

---

[1] – محمد ناصر، مرجع سابق.

[2] – بشير موسى نافع، الإسلاميون، مرجع سابق، ص 183 .

فرغم حداثة الحركة في العمل السياسي إلا أنها استطاعت أن تحصل على نتائج مبهرة أو كما سماها الكثير من المتتبعين **بالانقلاب السياسي** ليس في الساحة الفلسطينية فحسب، وإنما في منطقة الشرق الأوسط بكامله،[1] وهذا من منطلق الصفة التي تطلق على حماس **إذ كيف بمنظمة إرهابية تحصد هذه النتائج الجيدة في أول امتحان سياسي لها؟** وهذا طبعا حسب رؤية الغرب. فقد تمكنت من حصد **76** مقعدا من أصل **132** مقعدا عدد مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، ودخلت الحركة هذه الانتخابات التشريعية بلائحة اسمها التغيير والإصلاح، في حين حصلت حركة فتح على **45** مقعدا فقط. (أنظر الرسم البياني الموالي) [2] .

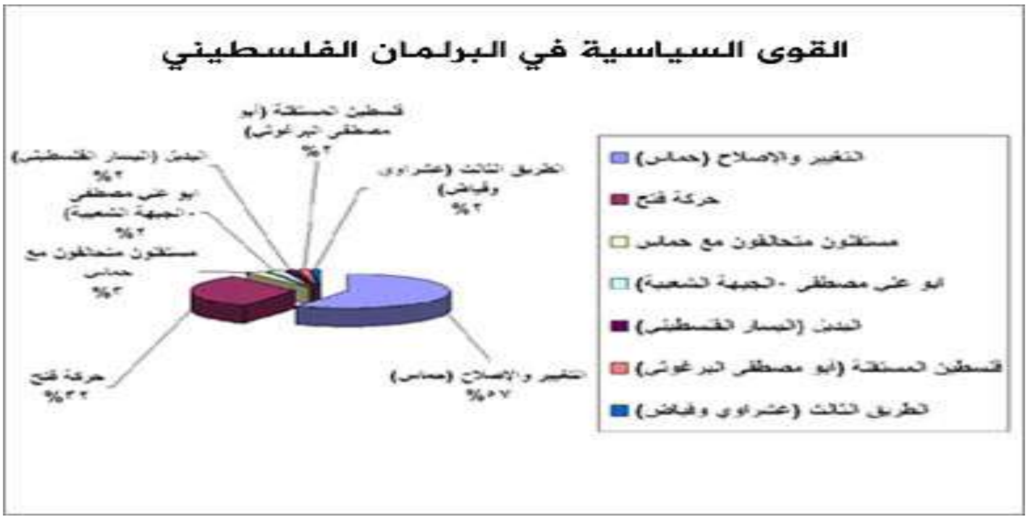

المصدر: سيد أحمد ولد احمد سالم، المد الإسلامي في المجالس التشريعية .... نتائج انتخابية، في كتاب مجموعة من الباحثين، الإسلاميون في الواقع السياسي العربي، مرجع سابق، ص44.

هذه النتائج إن دلت فإنما تدل على التحول في موازين القوى داخل الساحة الفلسطينية وأصبحت الكفة تميل إلى حماس بعدما كانت لسنوات لصالح حركة فتح، والتي قد ترجع إلى اهتزاز مكانة هذه الأخيرة في الشارع الفلسطيني بعد توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، ومواقفها المختلفة في عديد القضايا الوطنية، في مقابل قدرة حماس على تعبئة الموالين لها وإقناعهم بطروحاتها ومبادئها الآتية، والمستقبلية بخصوص التحولات التي تشهدها القضية الفلسطينية .

[1] – بشير موسى نافع، الإسلاميون، مرجع سابق، ص183.

[2] – سيد أحمد ولد احمد سالم، المد الإسلامي في المجالس التشريعية.... نتائج انتخابية، في كتاب مجموعة من الباحثين الإسلاميون في الواقع السياسي العربي، قطر: شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006 ، ص44.

فدخول حماس الحياة السياسية، يعني أنه أصبح للحركة جناح سياسي، يمثل درعا محوريا في المقاومة السلمية للسلطة الفلسطينية المنبعثة عن اتفاق أوسلو، طبعا مع بقاء المقاومة المسلحة المتمثلة " في الجناح العسكري الموجه بالأساس ضد الكيان الصهيوني. وهي كذلك تحذو حذو حزب الله اللبناني الذي استطاع أن يشرعن مقاومته المسلحة بولوجه للحياة السياسية ويلقى قبول وموافقة النظام السياسي اللبناني وترحيب بعض أطراف الأسرة الدولية، وحتى لا يتهم بالإرهاب، وبأنه لا يعرف إلا القتل، وهذا ما أشار إليه القيادي في الحركة عماد الفلوجي: " **إن تجربة حزب الله في امتلاك جناح عسكري لتحرير الأرض وآخر سياسي حتى لا يتهم بأنه لا يجيد إلا لغة القتل (...) كانت تجربة ملهمة (...) قبل توقيع اتفاق أوسلو في مرحلة الانتفاضة، في وجود الاحتلال كان العمل العسكري مهما، أما في حالة قيام السلطة الوطنية ونجاح العملية السياسية يجب أن يكون هناك آلية جديدة، لأن الحماس الشعبي للعمل العسكري الذي كان متوفرا في فترة الاحتلال قد يقل، وبالتالي لابد أن يكون لحماس مؤسسات تحت جناح السلطة الوطنية وفي الوقت نفسه لديها الجهاز العسكري الذي يعمل داخل المناطق المحتلة وداخل إسرائيل**"[1]

3. التحول من خطاب راديكالي إلى خطاب أكثر اعتدالا: خاصة في ظل صراع الحمائم والصقور داخل أجنحة الحركة، أي بين قيادات الداخل المعروف عنها المرونة والبراغماتية ومن أبرزها نجد القيادي **إسماعيل هنية**، في حين تتجلى التوجهات الراديكالية المتشددة في قيادات الخارج بالأساس خاصة في شخصية **خالد مشعل** المدعوم في **سوريا وإيران** الدولتين الأكثر تشددا في مواقفها الدولية. لكن مع دخول الحركة المعترك السياسي وحصدها لنتائج جيدة مالت الكفة لصالح الجناح المعتدل إضافة إلى تصريحات خالد مشعل في السنوات الأخيرة حول مبدأ المساواة في المواطنة للمسيحيين واليهود الذين يعيشون في فلسطين التاريخية ومبدأ أهل الذمة،[2] وهذا رغم أن **المادة (13)** من الميثاق ترفض أي مفاوضات مع إسرائيل أو التوصل إلى سلام معها، لأن العملية السلمية حسب الحركة لم تنصف إلى حد الساعة الشعب الفلسطيني.

مما لاشك فيه أن حماس عارضت وقت تأسيسها التوصل إلى أية تسوية تشترط على الفلسطينيين تقديم أي تنازل على صعيد كامل التراب الفلسطيني، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم **242**، لكن هذه النظرة مع الوقت تغيرت، حيث أن حماس تقبل بحل الدولتين بدون الاعتراف بإسرائيل بصفة مباشرة، كجزء من التحرير المرحلي لفلسطين – كما تصفه قيادة الحركة – واعتبر هذا التغيير تغيرا إيديولوجيا بطيئا يسمح لحماس بأن تتعايش مع إسرائيل دون الاعتراف بها، وهو ما نوه إليه

---

[1]– إبراهيم النجار (وآخرون)، مرجع سابق، ص 161.

[2]– **أهل الذمة:** هي العبارة التاريخية الفقهية الإسلامية التي تستخدم في وصف غير المسلمين (خاصة اليهود والمسيحيين) الذين ينتمون إلى الأديان ....ولكن يستوجب عليهم دفع ضريبة خاصة.

عضو المكتب السياسي **نزال محمد:** "**نحن مع أي حل مرحلي لكن بدون الاعتراف بالعدو الإسرائيلي أو بوجوده، .... وهذا يعني أننا لا نعارض انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين بشرط عدم الاعتراف بإسرائيل.**"[1]

فهذا التحرير المرحلي قائم أساسا على إدراك حماس لحقيقة أن إسرائيل قوة إقليمية محورية تحضى باعتراف الأسرة الدولية وبعض الدول العربية والإسلامية وحتى منظمة التحرير الفلسطينية، وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، وقد برر الدكتور **عبد العزيز الرنتيسي** أبرز قياديي الحركة إستراتيجية الحل المرحلي بقوله:" لقد **توصلت حماس إلى استنتاج مفاده أنه يصعب تحرير كل فلسطين في هذه المرحلة، ولذلك سنقبل بالتحرير على مراحل (....) اقترحت حماس هدنة مدتها عشر سنين في مقابل انسحاب إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية تتضمن الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وأي اقتراح جديد يطرح لموازاة هذا الاقتراح لا يعني اعتراف حماس بإسرائيل ولا إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.**"[2]

4. التحول من الأيديولوجية المتشددة إلى المرونة السياسية: انطلاقا من المتغيرات الإقليمية والدولية وخاصة هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتداعياتها السلبية والخطيرة على الحركة، فكان لها من ضرورة إعادة قراءة في مواقف وتوجهات الحركة، مستفيدة في ذلك بإرث الفقه الإسلامي وأحكامه خاصة فيما تعلق بالهدنة (كما رأينا ذلك في المرجعيات الفكرية للحركة في المبحث السابق)، فأحكام الفقه الإسلامي أعطت الشرعية لحماس في تبني سياسة مرنة على ضوء الواقع الصعب الذي تمر به والمتمثلة في الهدنة.

فهذه الأخيرة مكنت الحركة – إن صح القول – من التكيف مع التحولات الجديدة التي فرضتها اتفاقيات السلام في المنطقة، وكذا تصاعد الحملة الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي بهدف تخفيف الضغوطات التي واجهتها وتواجهها الحركة جراء أعمالها العسكرية المستمرة على الأراضي المحتلة، وكذا مواقفها الأيديولوجية تجاه عديد القضايا المحورية.

كما استفادت الحركة من تجربة الإخوان المسلمين التي استمرت لعقود من المرونة والتكيف الأيديولوجي مع مختلف المسائل والتحديات التي تقف في مسار عمل وحركية الإخوان.

وقد جاء هذا التحول في المواقف السلمية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية انطلاقا من مراحل ثلاث هي:

- المرحلة الأولى/ الإصرار على أي حل بدون أي توسع.
- المرحلة الثانية/ رفض قبول أي تسوية سياسية تسعى للتنازل عن أي حقوق للشعب الفلسطيني.
- المرحلة الثالثة / الاستعداد للقيام بهدنة مع إسرائيل بموجب شروط محددة دون الاعتراف بإسرائيل.

---

[1] -Paul sham, Osama abou Rachid, op, cit p08.

[2]-Ibid, p13.

- المرحلة الرابعة/ القبول بهدنة مؤقتة قصيرة الأجل بشروط أقل تشددا من الشروط التي يقتضيها التوصل إلى تهدئة طويلة الأجل.[1]

5. تقديم قوافل الشهداء فداء للوطن: وهو القاسم المشترك بين معظم ثورات المقاومة العالمية التي قدمت أرواح أبنائها من أجل تحرير وطنها من قبضة الاحتلال الأجنبي، وهو ما تجسد في العصر الحديث في الثورة الجزائرية الكبرى التي استلهمت منها العديد من الشعوب التواقة للحرية والتحرر، فقد قدم رجال هذا الوطن أكثر من مليون ونصف مليون شهيد على مدار **07 سنوات** من الكفاح المسلح، وأكثر من **8 ملايين** شهيد طوال فترة الاستعمار الفرنسي الذي مكث على التراب الجزائري لمدة قرن و**32 سنة** من الاضطهاد والتعذيب والتنكيل فلولا الكفاح المسلح والتضحية بالنفس أو كما سماها **داني بركوفيش** عقيدة الاستشهاد، التي لم يستطيع استيعابها الاحتلال الإسرائيلي ولم يفهم كيف يمكن وضع حد لهذه "الهيدرا"، إذ كلما قطع رأس واحد ظهر اثنين في مكانه، مما جعل الاحتلال الإسرائيلي وأصحاب الموقف الأول ينظرون إلى عقيدة الاستشهاد على أنها عمليات انتحارية إرهابية بهدف إفراغها من محتواها العقائدي وتصوير مرتكبيها على أنهم أناس فقدوا الأمل في الحياة، وهذا كما تشرحه نظرية الإحباط **لجار ولد بوست وريتشارد لستين**، فالإحساس بالكآبة والفشل في الحياة دافع للعمل الإرهابي، أو النظرية الاجتماعية **لإريك إريكسون** في تحديدها لمفهوم الهوية، إذ كلما أحس الفرد بالضعف والعجز والدونية نتيجة تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية ...كلما فقد سيطرته على نفسه وهويته ولجأ إلى العمل الانتحاري، رافعا شعار:" **أنا انتحر إذن أنا موجود**". فكل هذه النظريات وغيرها يحاول بالخصوص الاحتلال الإسرائيلي تسويقها إقليميا ودوليا، بهدف إخراج الكفاح الفلسطيني وحركة حماس تحديدا من محتواه وقيمه العليا بربطها مباشرة بالإرهاب، حتى تتمكن من ردعها في سياق الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي التي تهندس لها الولايات المتحدة الأمريكية.

وللاستدلال عن عدد الشهداء الفلسطينيين، يمكن الرجوع إلى التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام **2009**، الذي أحصى عدد الدين استشهدوا في هذه السنة حوالي **1181** فلسطينيا من بينهم **1148** في قطاع غزة و**33** في الضفة الغربية و القدس، و**473** شهيد دون سن **18** و**126** امرأة. كما جرح نحو **4203** فلسطينيا من بينهم **3521** جريحا في قطاع غزة و **682** في الضفة الغربية، في مقابل سجل قتل **15** إسرائيليا نتيجة عمليات نفذها رجال المقاومة وجرح نحو **234** منهم، **185** خلال العدوان على غزة. كما سجل عام **2009** أسوأ السنوات بالسنة للأسرى حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال ما مجموعه **7500** أسير من بينهم **34** إمرة أسيرة، و **31**أطفال، و**17** نائبا ووزيرين سابقين

[1]- Paul sham, Osama abou Rachid, op, cit p13.

الإضافة إلى عدد من القيادات السياسية، وبلغ عدد الأسرى في الضفة الغربية **633** و**750** من قطاع غزة و**300** من القدس ونحو **120** من فلسطين المحتلة سنة **1948**، فضلا عن عشرات المعتقلين من جنسيات مختلفة.[1]

لغة الأرقام هذه تحمل العديد من الدلالات أهمها؛ أن الذي يدافع عن أرضه دائما يتعرض إلى خسائر فادحة في الأرواح، عكس المعتدي الذي تكون في الغالب خسائره تعد على الأصابع اليد. ولعل الدافع الأساسي في الاستشهاد نابع أساسا من شرعية الأرض المغتصبة وهذا ما أكد عليه المؤرخ **روجي غارودي** بأن احتلال أراضي الغير بالقوة وطرد سكانها الأصليين، وبناء المستوطنات، والتنكيل بشعبها والمجازر التي ترتكب في حق المدنيين من شيوخ وأطفال ونساء وعزل، والحرب الأخيرة على غزة **(2008/12/27 – 2009/01/18)**، كلها وقود محرك لاستمرار عملية الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني.

فشرعية القضية الفلسطينية النابعة من شرعية الأرض، تغري رجالها للتضحية من أجلها ضد المحتل الغاصب، وهذا ما تدركه جيدا حركة المقاومة الإسلامية حماس التي ضحت بأبرز قياديها على غرار مؤسسها **أحمد ياسين، عبد العزيز الرنتيسي، عماد مغنية، أحمد المبحوح ...** الآلاف من رجال المقاومة من أجل الحفاظ على خطها الأيديولوجي وهو محاربة إسرائيل رغم الفوارق الشاسعة في العدة والعتاد، إلا أن الإيمان بعدالة القضية وتسلحها بثقافة المقاومة والجهاد التي تغذي على الدوام عقيدة الاستشهاد هو سر استمرارية المقاومة حتى وإن خفت أو توقفت مؤقتا إلا أنها لم ولن تنتهي ما دامت إسرائيل تغتصب أراضي الفلسطينيين بغير حق.

6. ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع حماس دليل على شرعية كفاحها المسلح: يتضح ذلك من خلال الإستراتيجية الأمريكية على وجه التحديد في التعامل مع المعطى الفلسطيني عامة وحركة حماس خاصة، والتي اتضحت في موقفها من فوز الحركة بالانتخابات التشريعية **2006**، والذي اعتبرته بالأمر غير المعقول والمقبول؛ **إذ كيف بحركة إرهابية تتمكن من تحقيق نتائج مبهرة على المستوى السياسي؟**، الولايات المتحدة نفسها في بداية الأمر كانت تنادي دوما بضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية شفافة وحرة في المنطقة، وهي نفسها تنقلب عليها عندما لا تنتج تلك الانتخابات الطرف الذي تريده أو الطرف الذي يخدم مصالحها، وهذا قمة الازدواجية. وآخر هذه الازدواجية وليس الأخيرة طبعا هو الفيتو الذي رفعته أمريكا ضد وقف المستوطنات الإسرائيلية في **2011/02/28**، في ظل تنديد الأسرة الدولية باستمرار عمليات الاستيطان والتهجير للسكان الفلسطينيين من أراضيهم، وهذا يضاف إلى مجموعة من حق الاعتراض (الفيتو) التي رفعتها أمريكا عندما تناقش على مستوى مجلس الأمن مسألة

[1]– محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشهاد، 2010، ص 06-07.

إدانة إسرائيل في المجازر التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني الأعزل على غرار قتلها لأكثر من**400** طفل فلسطيني في العدوان الأخير على غزة، ذلك من المنظور الأمريكي ؟؟ إن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها من الإرهاب الفلسطيني، فهذه هي الإستراتيجية الأمريكية على حقيقتها حيث وصف الرئيس الأمريكي السابق **رونالد ريغان** الغارة الإسرائيلية على تونس لتصفية الكوادر الفلسطينية **1985**: **"بأنها شكل من أشكال الدفاع المشروع عن النفس"**.[1]
كما هندس المحافظون الجدد من أمثال **بول وولفوتيس وريتشارد بيرل** في عهد بوش الابن بتوصيف الهجمات الإسرائيلية على المخيمات والمدن الفلسطينية في **ماي 2002**:" بأنها **شكل من أشكال الدفاع عن النفس وجزء من حملة استئصال شبكة الإرهاب من جذورها**."[2]

كما تتأكد الازدواجية الأمريكية من خلال تحليل مختلف خطب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إذ نجد مثلا في خطابه عام **2002** في شهر جويلية حول السلام في المنطقة، إذ تألف من **1867** كلمة. وضّفت ألف كلمة منها لانتقاد الفلسطينيين وتوجيه اللوم والعتاب لهم، بينما تناولت **137** كلمة فقط ما ينبغي أن تفعله إسرائيل، وأكد في هذا الخطاب مرة أخرى على "**أن الإرهاب هو الذي يجبر إسرائيل على الإبقاء على الاحتلال**". وصف الرئيس الفلسطيني **عرفات** "**بأنه مذنب بارتكابه الإرهاب، ولا فرق بينه وبين بن لادن المذنب الأول عن هجمات 09/11**"[3].

في خضم هذين الطرحين نرى أن مبررات الطرح الثاني اقوي من مبررات الطرح الأول لاعتبارات السالفة الذكر من جهة، وكذا معايير التمييز بين الإرهاب والمقاومة انطلاقا من الجدول الآتي:

معايير التمييز	**الطرح الأول** **حماس منظمة إرهابية**	**الطرح الثاني** **حماس مقاومـة شرعية**
الهدف	غير محدد	محدد
المجال	دولـي	(محلي)
العنف	غير مبرر	مبرر
المشروعية	تنديد	تأييد
الخصم	غير واضح	واضح

المصدر: من إعداد الباحث

[1]– نصير عاروي، حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، المستقبل العربي، العدد 284، السنة 25 أكتوبر،2002، ص63.
[2]– المرجع نفسه، نفس الصفحة.
[3]– سميح فرسون، جذور الحملة الأمريكية المناهضة الإرهاب، المستقبل العربي، العدد 284، السنة 25، أكتوبر، 2002، ص 25.

وفي قراءتنا لمعطيات هذا الجدول يمكننا القول، أن **هدف** حماس محدد يتمثل في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي والعمل على تحرير كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، عكس طروحات الرأي الأول الذي يرى أن هدف حماس غير محدد؛ إذ يبرز في تحالفها مع تنظيم القاعدة العالمي وتنفيذها لعمليات إرهابية في عديد الدول الغربية، الأمر الذي يجعل نشاط الحركة دولي **المجال**، مما يعزز تصنيفها في خانة التنظيمات الإرهابية، لكن أصحاب الطرح الثاني يرون عكس ذلك؛ فمحدودية الهدف تترجم محدودية المجال، حيث أن حماس توظف كل إمكاناتها في ضرب العدو وزعزعة استقراره ودليل ذلك مثلا اختطافها للجندي الإسرائيلي **شاليط** لسنوات وانتظارها الفرصة المواتية للتفاوض أو بالأحرى المساومة به، وهو ما حدث فعلا عندما تمت عملية المبادلة بينه وبين الآلاف من المساجين الفلسطينيين، وهذه المبادلة في حد ذاتها اعتبرها الخبراء انتصارا للحركة من زاويتين؛ **الأولى** تعبّر عن إجبار إسرائيل التفاوض مع الحركة التي تعتبرها منظمة إرهابية لا يجب التعامل معها أصلا، و**الثانية** هي الإفراج عن المئات من المساجين الفلسطينيين الذي كانت إسرائيل في يوم ما تعتبر إطلاق سراحهم هو خط أحمر، بسبب عملياتهم الإرهابية المهددة لأمنها القومي.

أما عن **معيار العنف**، فهو عنف مبرر انطلاقا من لوائح وقوانين الأمم المتحدة والمواثيق الدولية السالفة الذكر، في حين يرى أصحاب الطرح الأول أنه عنف يشكل تهديدا حقيقيا على حياة الشعب الإسرائيلي الأعزل الذي تتساقط عليه صواريخ المقاومة يوميا، وإرهابا خطيرا يرهن امن وسلامة إسرائيل مثله مثل إرهاب **تنظيم القاعدة وحزب الله اللبناني**، ويستدلون ذلك بالموجة الدولية المنددة بالعمليات الإرهابية التي تمارسها حماس، الأمر الذي اعتبره أصحاب الرأي الثاني أن أغلب الدول المنددة هي دول حليفة لتل أبيب على غرار **الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية**، وبالتالي **فمعيار المشروعية** يجعل مقاومة حماس تلقى تأييدا من بعض الدول؛ فإضافة إلى **إيران وسوريا** نجد **روسيا** كذلك، وحتى بعض الدول في الاتحاد الأوروبي التي مازالت مترددة في التأييد من عدمه لنشاط الحركة وتحاول التمييز بين الجناح السياسي والجناح العسكري لها، حيث تدعم الأول وتندد بالثاني.

أما المعيار الأخير، المتمثل في **الخصم**، فنجد محاولات أصحاب الطرح الأول يسرّون على أن خصم حماس غير واضح؛ فالحركة عشوائية في تحديد خصمها مرة إسرائيل وأخرى أمريكا وثالثا أوروبا...، مما يجعلها تنظيما إرهابيا عملياته انتحارية عشوائية ضد الجميع، وهذا على غرار انتحارية الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم القاعدة، التي لا تميز بين العسكري والمدني، المرأة أو الرجل...في حين يرى أصحاب الطرح الثاني أن وضوح الخصم من وضوح الهدف، فدقة الأهداف من دقة الخصوم، وإسرائيل المحتلة هي الهدف والخصم في آن واحد، لأنها ببساطة هي التي سلبت الشعب الفلسطيني حقوقه في العيش الكريم، وكل المشاكل التي يتخبط فيها قطاع غزة وغيره من

المناطق الفلسطينية هي نتيجة منطقية لسياسة الأرض المحروقة التي تمارسها تل أبيب، والتي لا تراعي فيها أدني حقوق الإنسان من أكل وشرب ومسكن....ولعل تنديد إسرائيل بمحاولات فلسطين المشروعة لطلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة دليل على إرهابية هذه الدولة ورفضها أية محاولة لتقرير مصير الشعب الفلسطيني.

ختاما؛ فحركة حماس الفلسطينية ومند نشأتها، وهي في رحلة البحث عن الذات، فرغم البداية "**العسكرية**" إن صح القول التي هندس لها صقور الحركة، وتنفيذها لعديد الأعمال المسلحة والتي صنّفها الكثير في خانة العمليات الإرهابية، لكن مع تحوّل الحركة إلى الجانب السياسي بتأسيسها لحزب سياسي يشارك ويفوز في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وهذا نتيجة العمل المهيكل الذي بذلته حمائم الحركة من أجل كسب تعاطف المجتمع الدولي، إدراكا منها بأن الكفاح العسكري لوحده لا ينفع والكفاح السياسي بمفرده يبقى بلا جدوى، وتجربة **حركة فتح** دليل ذلك، فكان الحل في ضرورة ازدواجية الكفاح ضد الاحتلال كفلسفة جديدة للحركة، بهدف إسماع صوت القضية الفلسطينية في مختلف المنابر العالمية قدوتها في ذلك نضال الشعب الجزائري وإستراتيجية **جبهة التحرير الوطني** في المزاوجة بين الكفاح العسكري والنضال السياسي من أجل تحقيق استقلال البلاد، وهذا ما أثبتته تداعيات الانتخابات التشريعية **2006** التي فازت بها الحركة بأغلبية المقاعد أمام منافستها حركة فتح التي تلقى تأييدا كبيرا من الأسرة الدولية، وما زاد من قيمة هذا الانتصار السياسي لحماس هو إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ومسألة ترويج الديمقراطية في الشرق الأوسط، فجاء فوز حماس متماشيا مع تلك الإستراتيجية التي تؤكد ضرورة احترام المعايير الديمقراطية في العملية الانتخابية وفتح المجال للمعارضة السياسية للوصول إلى الحكم بالطرق السلمية.

استنتاجات الفصل

بعد عرض وتحليل مضامين الفصل الثالث حول جدلية الحركات الإسلامية بين العمل المقاوم والتنظيم الإرهابي على ضوء حالة كل من **تنظيم القاعدة، حزب الله اللبناني، حركة المقاومة الإسلامية" حماس" الفلسطينية**؛ توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1.تعتبر **السياسة البراغماتية الغربية**، أهم المعايير في تحديد الخصوم من الموالين، الحلفاء من الأعداء، أو كما تسميه أمريكا "**محور الشر**" الذي يقابله طبعا "**محور الخير**"، وانعكاسات هذه السياسية على الوضع في المنطقة العربية والإسلامية. حيث أنتجت وضعا عدائيا تجاه كل ما هو غربي عامة وأمريكي خاصة، يقاوم ويرفض أية وصاية أو تبعية للغرب، وقد أخذت الحركات الإسلامية حيزا كبيرا في مقاومة ورفض الهيمنة والغطرسة الغربية، التي استباحت الأراضي العربية باحتلالها لبعض الأقطار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو استنزافها لثروات ومقدرات الأمة الإسلامية وحرمان شعوبها من الاستفادة من خيراتها.

2.من أبرز الحركات الإسلامية التي وقفت الند للند في وجه الهيمنة الأمريكية، وشكلت تهديدا حقيقيا ليس لمصالحها فحسب، بل نفذت هجوما على أراضيها فيما عرف بهجمات 09/11، وتسمي هذه الحركة نفسها بالجبهة العالمية للقتال ضد اليهود والصليبين، المعروفة اختصارا "**بتنظيم القاعدة**" الذي أسسه السعودي **أسامة بن لادن**. وقد اعتبر الخبراء أن تلك الهجمات تعتبر حدثا مفصليا في تاريخ العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من زاوية، ومن زاوية أخرى يعتبرها الكثير أنها جلبت الويلات والمصائب للعالم الإسلامي وهدمت سنوات من محاولة تعايش الحضارات والحوار بين الديانات، خاصة بين العالمين العربي والغربي، من الصعب ترميمها على المدى المنظور.

3.إن فلسفة الفكر الجهادي الذي تبنته القاعدة، بقدر ما كان ردا طبيعيا للسياسة الغربية والأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية، بقدر ما كان سببا مباشرا في فتح الباب على مصراعيه لاختراق المنطقة وما احتلال **أفغانستان والعراق وتقسيم السودان والتدخل الدولي في ليبيا**... إلا دليل على تأزم الوضع الدولي في منطقة أطلق عليها البعض "**بلقان العالم الجديدة**". وكذا تعرض أغلب الحركات الإسلامية إلى حالة من التوصيف والتصنيف في خانة الإرهاب الدولي، دون البحث عن الخلفيات والمبررات الحقيقية لممارسة العمل المسلح ونخص بالذكر **حزب الله اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، اللذين وقعا فعلا في مأزق التصنيف.

4.على الرغم من المبررات والبراهين التي تحاول القاعدة تسويقها لشرعنة عملياتها العسكرية، إلا أنه يمكن القول؛ أن التنظيم منظمة إرهابية، على أساس معايير التمييز التي حددناه بين الفعل الإرهابي والعمل المقاوم(**معيار الهدف، معيار المجال، معيار العنف، معيار المشروعية، معيار العدد**)، حتى وإن حاول زعماؤه إضفاء نوعا من الشرعية عليه، انطلاقا من الانتقائية في الآيات القرآنية ومختلف الفتاوى التي يصدرها كبار شيوخ التنظيم. كما لا يمكن وصف "**غزوة منهاتن**" حسب تعبير زعماء

التنظيم، إلا بالعمل الجنوني نتائجه كانت غير محسوبة العواقب، ولعل الوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد العربية والإسلامية في الوقت الراهن، خاصة الاختراق الغربي للمنطقة، وتنامي حملة العداء والكراهية للإسلام والمسلمين، ما هو إلا انعكاس لتهور مجموعة من الأفراد لا تفهم في فقه الجهاد. طبعا هذا لا يستثني مسؤولية النخب السياسية الحاكمة في الدول العربية، وكذا المخططات الغربية القديمة للتغلغل في المنطقة في تأزم الوضع وتعفينه.

5.نشأ حزب الله من رحم التناقض في المواقف والتوجهات السياسية في الساحة السياسية اللبنانية، وفي ظل الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، الذي كان سببا مباشرا في ظهور الحزب كحركة مقاومة إسلامية، قائمة على فلسفة الجهاد التي تعتبر بمثابة الشريان الأساسي الذي يمد الحزب بالحياة والاستمرارية وتؤسس لقوة العقيدة والإيمان، التي تعكسها ميدانيا العمليات الاستشهادية التي تنفذها عناصر المقاومة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، هذا من منظور الأمين العام للحزب حسن نصر الله. لكن من أكبر التحديات التي يواجهها الحزب في الوقت الراهن هي **قضية السلاح**، وهذا رغم الدعم الشعبي والحكومي لسلاح المقاومة، فهو الذي مكنها من تحقيق انتصار متميز ضد العدوان الإسرائيلي **2006**، على أساس الصراعات الداخلية بين مختلف التيارات السياسية في لبنان، وما قضية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري واتهام عناصر من حزب الله إلا دليل على هذا الوضع الصراعي، فضلا عن التجاذبات الخارجية المتعددة التي تميز لبنان عن كثير من الدول العربية نتيجة للدور الفعال للعامل الخارجي في إدارة التوازنات السياسية في البلاد، وهذا على غرار **سوريا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، إيران....**

6.لعب الجناح السياسي لحركة حماس المسمى حزب "**الخلاص الإسلامي**" دورا فاعلا من خلال ولوجه العمل السياسي، بل وفوزه في آخر انتخابات تشريعية **2006** التي اعتبرت صدمة حقيقية لتل أبيب وحليفتها واشنطن، إذ كيف يمكن لحركة تصنف في خانة التنظيم الإرهابي أن تفوز بالأغلبية وبواسطة الديمقراطية التي تدعو إليها أمريكا نفسها، الأمر الذي جعل هذا التصنيف مشكوك في أمره خاصة وأن دول كبرى مثل روسيا ترفض هذا التصنيف، وتعتبر الحركة مقاومة شرعية لشعب يعيش تحت حصار الاحتلال الإسرائيلي وأن كل ما تقوم به من عمليات عسكرية يدخل في سياق ردة الفعل والدفاع عن النفس، فاحتلال أرض الغير بالقوة وطرد وتهجير سكانها الأصليين وبناء المستوطنات، والمجازر في حق الكثير من المدنيين الفلسطينيين، كقتلها أكثر من **400 طفل** في العدوان الأخير على قطاع غزة، جميعا تشكل عوامل محرّكة لاستمرار عملية الكفاح المسلح ضد الاحتلال، وما الشهداء الذين سقطوا ومازالوا إلا دليل على عدالة القضية، وهذا رغم الفارق الشاسع في ترسانة الحركة العسكرية وبين ترسانة الاحتلال، إلا أن فلسفة الحركة الجهادية قائمة أساسا على ضرورة الحفاظ على خطها الأيديولوجي وهو محاربة إسرائيل.

الفصل الرابع/
المؤشرات المستقبلية لمعالجة إشكالية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية

في ظل تنامي عملية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية، جراء العوامل الداخلية والفواعل الخارجية، التي تطرّقنا لها في الفصل الثاني من الدراسة، ولاحظنا تداعياتها السلبية على حركات المقاومة الشرعية، وحتى على صورة الإسلام والمسلمين بصفة عامة. فالأكيد هو ضرورة البحث عن سبل لمعالجة أو على الأقل التخفيف من حدة هذا التوصيف، انطلاقا من حتمية فتح النظم السياسية العربية لورشات الإصلاح السياسي في كلّ المجالات، خاصة إشراك الحركات الإسلامية المعتدلة في الحياة السياسية بدون إقصاء أو تهميش، لأن التحديات الإقليمية والدولية الجديدة لم تعد تسمح بإقصاء فواعل أثبتت قدرتها على تعبئة الجماهير، والحصول على مكاسب انتخابية معتبرة في كل استحقاق انتخابي تنظمه السلطة.

لكن ما يجب أن تدركه تلك الحركات هو أنّ النجاح الفعلي والحقيقي ليس هو تعبئة الجماهير وكسب أصواتهم، حتى وإن كان ذلك مهم، لأن الأهم من كل ذلك هو قدرة الحركات الإسلامية على إدارة الحياة السياسية بطرق فعالة، بعيدا عن احتكار العمل السياسي أو إقصاء للأطراف المعارضة لتوجهاتها خاصة التيارات العلمانية، والأكثر أهمية من كل ذلك هو إزالة اللبس والضبابية عن عديد المسائل التي لم تفصل الحركات الإسلامية نفسها فيها بعد، مثل علاقاتها مع الغرب.

هذا الأخير الذي يُعتبر متغيّر محوري في تفكيك وحلحلة العملية التوصيفية، على أساس الأدوار التي يمكن أن يلعبها في سبيل تجاوز "نكسة" هجمات 11 /09، التي أضرت بالإسلام والمسلمين خاصة مواقف عديد صناع القرار السياسيين والأكاديميين والمستشرقين والإعلاميين... التي تغذي الطرح الصدامي للحضارات، وترى أن الحضارة الإسلامية هي من أكبر المُهدّدات لحضارة الغرب وبالتالي معالجة الغرب للعملية التوصيفية يقتضي الاعتراف بالآخر كشريك أساسي، وليس كعنصر ثانوي، بهدف فتح مسارات واسعة قائمة على مقاربة حوار الحضارات، في حين يجب على الطرف العربي الإسلامي أن يوفر الشروط اللازمة التي تمكنه من أن يكون ندّا للطرف الغربي، حتى يكتب لفكرة حوار الحضارات النجاح والترسيخ على المستوى العملي.

المبحث الأول: مؤشر الإصلاح السياسي في المنطقة العربية.

يشكل الإصلاح السياسي في المنطقة العربية تحديا كبيرا، نظرا للتحولات التي شهدتها وتشهدها غالبية البلدان العربية من حراك جماهيري وثوري يفرض على النخب الحاكمة أن تستجيب للمطالب التي ترفعها تلك الجماهير، خاصة في ظل المشاكل التي تتخبط فيها في معظم المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...) من جهة، ومن جهة ثانية الضغوط الدولية والإقليمية التي تزيد من مسؤولية النخب السياسية العربية في الدفع بعملية الإصلاح السياسي إلى الأمام، وقطع أشواط ملموسة في سبيل توطين تلك العملية في جميع البلدان العربية على اختلاف نظمها السياسية وبناءاتها المؤسساتية. ولمعالجة هذا المؤشر المحوري حري بنا إتباع المطالب الآتية .

المطلب الأول/ مدخل مفاهيمي للإصلاح السياسي: يرتبط بالجوانب التي تشكل مدخلا لمفهوم الإصلاح السياسي، ومختلف المناحي التي تفسر لنا المعنى الحقيقي له.

الفرع الأول/ تعريف الإصلاح السياسي:

أ/ الإصلاح في اللغة العربية: يقول ابن فارس:" صلح الشيء يصلح صلاحا" دلالة على خلاف الفساد، ويقول **ابن منظور**، الصلاح ضدّ الفساد، والإصلاح نقيض الفساد، وأصلح الشيء بعد فساده: قامه، ولغة يقال: صلحت حال الرجل: أي زال عنها فسادها، والصلاح ضد الفساد عند أبي بكر الرازي، والاستصلاح ضد الاستفساد. [1]

فالإصلاح لفظا: يشير إلى وجود إفساد، والسؤال الصحيح هو: لماذا ننادي بالإصلاح؟ إننا نفعل ذلك لأنه بالضرورة هناك إفساد معين، ولهذا فإن الإصلاح يأتي كمفهوم إذن في مقابل الإفساد، لأنه إذا لم يكن هناك انحراف للحياة إلى وضع غير سوي أو سيء، فليس هناك أي مبرر للدعوة إلى الإصلاح. وعليه فإننا ندعو إلى الإصلاح لكي نعيد الأشياء إلى طبيعتها، لأن الأصل في الحالة أن تكون الأشياء سليمة وصحيحة، ومن ثم في وضع إصلاح. [2]

وفي اللغة الانجليزية: تعني كلمة **Reform** العمل الذي يحسن الأوضاع:

" **Work that improves conditions** "، أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميده من جديد، أو هو تحسين الحال أو تصليحها. [3] أما مصطلح الإصلاحية، فتعرف في القاموس الغربي على أنها التحسين بتصحيح الأخطاء (**The improved by correcting errors**) [4.] ومصطلح **(Reform)** في اللغة اللاتينية فهو مقسم إلى قسمين:

---

[1]– أمين المشاقبة، الإصلاح السياسي:" المعنى والمفهوم"، على الرابط:
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2011%5C02%5COpinionAndNotes_issue1210_day06_id301447.htm#.T5xibrPUO0M

[2]–أحمد ولد نافع، ندوة الإصلاح السياسي والديمقراطية، مجلة الدراسات، العدد 25 و26 السنة السابعة، صيف 2006، ص 05.

[3]– أمين المشاقبة، مرجع سابق.

4 – المرجع نفسه.

القسم الأول(Re): تعني الإعادة.

القسم الثاني(Form): تعني الهيئة أو الشكل أو الوضع الطبيعي(فيها خلل).

ونعلم أن الفساد(**corruption**): هو العودة بنا إلى الحالة" اللاطبيعية " الحالة غير السليمة وبالتالي الإصلاح هو تجاوز للحالة غير السليمة أو اللاطبيعية لترجع إلى الحال الطبيعي والمقبول، والحالة التي نحن نتشوق إليها في المستقبل. [1] كما يشير مصطلح الإصلاح إلى التقويم والتغيير نحو الأحسن وإزالة الفساد، أو الانتقال إلى وضع أفضل وإزالة الأخطار والعيوب. [2]

الإصلاح في القرآن الكريم: كلمة الإصلاح ليست جديدة على الفكر السياسي العربي، فقد وردت في القرآن الكريم في أكثر من سورة(**والله يعلم المصلح من المفسد)**[3]، وقوله مخاطبا فرعون (**إن تريد إلا أن تكون جبارا في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين)**[4]، ومنه فمفهوم الإصلاح ليس جديدا في العقل العربي الإسلامي، بل مفهوم قديم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديما في الدولة الإسلامية. وهذا ما ترجمه العديد من أقطاب الإصلاح في العالم العربي والإسلامي على غرار **ابن تميمة، ورفاعة الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمان الكواكبي ومحمد علي...** فالإصلاح يعني عمل الصالحات لقوله تعالى(**وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار.)**[5] كما يدل الإصلاح على العدل وإقامته في الأرض لقوله تعالى:(**فمن خاف من موص جنفا أو إثما فأصلح بينهم فلا إثم عليه، إن الله غفور رحيم).** [6]

ويعني الإصلاح كذلك العمل بشريعة الله مصداقا لقوله:(**إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون،)** [7] ويشير إلى إصلاح أمر الرعية: **(وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر، فتم ميقات ربه أربعين ليلة، وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين)** [8] .

ومنه فإسهام القرآن الكريم جدٌّ مُتميّز في تأصيل هذا المصطلح ليس على المستوى النظري فقط بل وحتى على المستوى العملي، وهذا ما جاء على لسان نبي الله شعيب، الذي كان ينادي ويدعوا

1- أحمد ولد نافع، مرجع سابق، ص09.

2- محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، على الرابط:
http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30976

3 - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 220.

4 - المرجع نفسه، سورة القصص، الآية 19.

5- المرجع نفسه، سورة البقرة، الآية 25.

6 -المرجع نفسه، سورة البقرة، الآية 182.

7- المرجع نفسه، سورة البقرة، الآية 62 .

8- المرجع نفسه، سورة الأعراف، الآية 142.

قومه للإصلاح الاقتصادي تحديدا والابتعاد عن الغش والفساد في الكيل في الميزان لقوله تعالى:(**إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)** [1]

ب/ اصطلاحا: فإن مفهوم الإصلاح السياسي (**Political Reform**) كغيره من مفاهيم العلوم الإنسانية يصعب تحديده نظرا للتداخل بينه وبين العديد من المفاهيم المتقاربة على غرار(**التغير السياسي، التحول الديمقراطي، التنمية السياسية، التحديث،...)**، لكن لا يعني عدم محاولة تقديم بعض التعاريف والتي نستقي منها في الأخير التعريف الإجرائي الذي يتماشى ودارستنا هذه.

أ- **تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية:** "الإصلاح السياسي يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس المجتمع، كما أن مجالاته تتعدد وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى إصلاح القيادات والثقافات السياسية وتغيير نمط توزيع القوة السياسية في المجتمع وتغيير السياسات وإصلاح المؤسسات السياسية". [2] في السياق ذاته يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي كمفهوم مرن وفق أطر فكرية ومجتمعية تتحكم فيها خصوصية وطبيعة كل دولة.

ب- تعريف الخبير الاستراتيجي السيد ياسين: "الإصلاح السياسي في علم السياسة هو الانتقال من مجتمع سلطوي، ينفي فيه النظام السياسي على مجمع الفضاء العام من خلال حزب واحد أو زعيم ملهم أو قائد ثوري، إلى مجتمع ليبرالي وديمقراطي."[3]

جـ- تعريف هنتنغتون: "بأنه تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء للأمة، وعقلنة الحياة العامة، وعقلنة البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة". [4]

من هذا التعاريف نستنتج أن الإصلاح السياسي هو عملية تغيير وتعديل لوضع سيء يعيشه النظام السياسي نحو أفضل وأحسن وتطوير يمس مختلف المجالات(السياسية، الاقتصادية الاجتماعية،...)، وذلك انطلاقا من الاستغلال الأمثل لمختلف الوسائل والإمكانات من جهة وإشراك مختلف فواعل النظام السياسي في هذه العملية دون أي إقصاء أو تهميش، عن توسيع قاعدة المشاركة السياسية، بما يسهم ذلك في تحسين جودة النظام السياسي والزيادة من فعاليته.

هذا عن مصطلح الإصلاح السياسي بشكل عام، أما عن هذا الأخير في المنطقة العربية – والذي سنركز عليه في هذا المبحث- فيقصد به وفقا لما جاءت به **وثيقة الإسكندرية(ارجع الملحق رقم 08)** حول الإصلاح في المنطقة العربية،" **جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع**

---

[1]- القرآن الكريم، سورة هود، الآية 88.

[2]- شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية في كتاب: مصطفى كامل السيد(وآخرون)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 505.

[3]- السيد ياسين، استراتيجيات الإصلاح ومنظومة القيم، المؤتمر السنوي السادس حول الإصلاح، مجلس التربية الأخلاقية، القاهرة في 15/ 16 مارس 2008.

[4]- أمين المشاقبة، مرجع سابق.

عبء القيام بها على عاتق كل الحكومات العربية والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفي غير إبطاء وتردد وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية. [1]

من هذه الوثيقة نفهم أن المنطقة العربية تعيش فعلا جمود سياسي أو بالأحرى عجزا ديمقراطيا، جعل النخب الحاكمة والقوى السياسية في مصر تطالب بضرورة تضافر جهود الفواعل الثلاث الأساسية المتمثلة في الحكومة– المجتمع المدني– القطاع الخاص بهدف الانتقال من وضع سيء يسوده الجمود والعجز السياسي إلى وضع أحسن وأفضل قائم على احترام معايير وآليات العمل الديمقراطي.

الفرع الثاني/ مداخل الإصلاح السياسي العربي: هناك العديد من المداخل التي تتحكم في عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، لكننا نحاول رصد أهمها في النقاط الآتية:

1– المدخل الدستوري والقانوني: قائم أساسا على ضرورة إصدار دستور جديد أو تعديل الدستور القائم على النحو الذي يضفي طابعا عصريا ويجعله دستورا ديمقراطيا، فهناك العديد من المواد الدستورية في الكثير من الدساتير العربية أصبحت من الماضي، وتجاوزتها التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها العولمة، وبالتالي يستوجب على أصحاب القرار ضرورة مراجعتها بالإلغاء النهائي أو التعديل الجزئي أو الجذري، وفي هذا السياق يجب أن تراعي عملية المراجعة هذه النقاط التالية: [2]

1. إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، خاصة مراجعة الصلاحيات المطلقة والواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية في معظم الدساتير العربية والتي كانت سببا مباشرا في شلل المؤسسة التشريعية وضعف صلاحياتها لصالح المؤسسة التنفيذية التي يتحكم في مقاليدها رئيس الجمهورية. بالإضافة إلى ضرورة تحديد العهدة الرئاسية باعتبارها مدخلا مفصليا في ضمان استمرارية وفعالية عملية الإصلاح السياسي العربي كأن لا تتجاوز عهدتين مدة كل عهدة 5 أو 6 سنوات على الأكثر.
2. إلغاء العمل بقانون الطوارئ وجميع القوانين المقيدة للحقوق والحريات الفردية والتي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ عديد الدول العربية.
3. وضع السلطة التشريعية في موضعها الطبيعي والحقيقي كهيئة تمثل الشعب وتتكلم باسمه تعالج انشغالاته وهمومه، إذ يجب على النائب المنتخب أن يحترم الثقة التي وضعت فيه، بالإضافة إلى ضرورة تخلي هذه السلطة عن إرث وتقاليد(سلق القوانين) وإصدارها عن عجل

---

[1]–حسن سلامة، الإصلاح والحكم الراشد في مصر، مجلة الديمقراطية، العدد 28، الصادر في أكتوبر 2007، ص 111.

[2]– حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسات النظام السياسي المصري: (1981– 2005)، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص ص 268– 269.

دون إخضاعها للدراسة والتمحيص الكافيين، مما يجعلها عرضة للتعديل الذي لا يلبي حاجات المجتمع.

4. الابتعاد عن المظاهر السلبية التي تنتشر في أغلب البرلمانات العربية كالتغيب عن جلسات الحضور ومناقشة القوانين.... وعدم احترام وقت بداية ونهاية الجلسات...
5. التأكيد على ضرورة استقلالية القضاء استقلالية كاملة، على أساس أن القضاء المستقل يشكل المدخل المحوري في أي عملية إصلاح سياسي باعتباره الضامن الرئيسي لتكريس مبادئ الديمقراطية، وحماية الحقوق والحريات. وعليه من المهم التعجيل بإصدار قوانين منظمة لعمل هذا القطاع خاصة توفير الضمانات الكافية لممارسة وظائف القضاة بعيدا عن المحسوبية والرشوة والفساد...
6. حسم مسألة موقع الشريعة الإسلامية في البناء القانوني للعديد من الدول العربية بشكل واضح لا غموض ولا لبس فيه، حتى لا تبقى هذه المسألة عرضة للمساومات السياسية والفكرية بين عديد الأحزاب والتيارات السياسية، فالدستور مثلا في كل من **مصر والجزائر** ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، والسلطة تؤكد على أن القوانين المعمول بها لا تتعارض مع مبادئ الشريعة، وأن الدولة تراعي تلك المبادئ عند إصدار أي قانون جديد وبالمقابل فإن الحركات الإسلامية تعتبر أن هناك العديد من القوانين والتشريعات وحتى بعض الممارسات تتنافى مع الشرع ومبادئه، وترى أن الدولة غير جادة في تطبيق أحكام الشريعة بدليل أنها دفنت العديد من القوانين المنبثقة عن أحكام الشريعة في إدراج مجلس الشعب والجدل يبقى قائما بين الطرفين.

3- تجديد النخب السياسية: تشكل النخب السياسية المحرك الأساسي في الدفع قدما نحو عملية إصلاح سياسي فعلي وحقيقي في المنطقة العربية، ولذلك يجب تجديدها عن طريق ضخ دماء جديدة في شرايينها التي أصاب الكثير منها الجمود والتصلب والهرم نتيجة تمسكها بمقاليد الحكم لأطول مدة ممكنة في عديد الدول العربية على غرار **(مصر. تونس، ليبيا. قبل أن يتم إسقاطها ..)**.[1]

ففتح المجال السياسي للنخب الجديد، ومختلف الكوادر الشابة للمشاركة في تولي المناصب العليا في البلاد العربية بهدف الانتقال من "**الشيخوخة السياسية**" إلى" **الشبابية السياسية**" من منطلق أن النخب الشابة من شأنها تفكيك منظومة التسلط والاستبداد التي عششت طويلا في دهاليز الحرس القديم، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على ترسيخ ثقافة ديمقراطية قائمة على التشاركية بين مختلف فئات المجتمع، طبعا هذا لا يتحقق إلا في ظل إصلاحات جوهرية في سياسات التعليم بكل أطوارها تؤسس لمنظور جديد للثقافة السياسية الايجابية وليست السلبية أو الانعزالية بمفهوم عالم السياسة

[1]- حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص 268.

غابريا ل ألموند، يؤمن بها جيل جديد يعي جيدا معنى المشاركة السياسية لا الإقصاء السياسي، معنى التداول لا الاحتكار، معنى الحرية لا الاستبداد....

4- إصلاح النظام الحزبي: فالنظام الحزبي ألتعددي أحد المرتكزات الرئيسية في عملية إصلاح سياسي حقيقي، وهناك عدة مداخل لإصلاح النظام الحزبي منها:

1. إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية بكل أشكالها وأطيافها السياسية، وفق ما تقره الدساتير الديمقراطية وإلغاء جميع القيود التي تحد من أنشطتها المشروعة، وفتح لها مجالات ووسائل الإعلام والاتصال الثقيلة حتى تعبر بكل حرية عن برامجها وتوصيل أفكارها لمختلف شرائح المجتمع، بما فيها السماح للقوى الإسلامية بتشكيل أحزاب سياسية دون منع ذلك لأسباب غير موضوعية أو تخوفات لا أساس لها من المنطق. [1] بالإضافة إلى تقنين وتنظيم العمل الحزبي الذي يعرف العديد من الظواهر السلبية في كثير من الدول العربية، كظاهرة "التجوال السياسي" أو" **الترحال السياسي**" من حزب إلى آخر خاصة خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية اعتمادا لمنطق المثل الشعبي القائل" **الدنيا مع الواقف**" وما يترتب عن ذلك من فائدة ظرفية "للنائب الرحالة"، ونتائج وخيمة ليس على الأفراد الذين صوتوا لصالحه أو الحزب الذي رشحه، وإنما على مجمل الفعل والأداء السياسي الذي يصاب في جوهره.

كما أن مسؤولية إصلاح النظام الحزبي لا تقتصر على النخب الحاكمة، وإنما تمتد إلى زعماء وكوادر الأحزاب أنفسهم، من خلال القيام بعملية إصلاح حزبي داخلي، خاصة فيما يتعلق بتطوير أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية وتحسين برامجها السياسية، وتنمية مواردها المالية والبشرية وتحديث قنواتها الاتصالية والإعلامية، فضلا عن تطبيقها الديمقراطية داخليا كالتداول على مناصب الحزب وقيادته، إضافة إلى تكوين وتأطير كواردها الحزبية، مما يسمح لها يتولي مناصب سامية في الدولة، وهذه من المؤشرات الايجابية لاستمرارية جودة وفعالية أداء أي حزب سياسي.

2. لا بد للحزب الحاكم في كثير من الدول العربية من فك الارتباط بينه وبين أجهزة الدولة وإنهاء علاقة التداخل غير المبرر بين أجهزة الحزب الحاكم على غرار(**جبهة التحرير الوطني في الجزائر- الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، الحزب الوطني الدستوري في تونس...)** مما يحول دون توظيف إمكانيات الدولة لخدمة مصالح الحزب، خاصة مع اقتراب كل استحقاق انتخابي والتخلص من مقولة" **الدولة في خدمة الحزب**" وهي المقولة التي ترفضها الأحزاب الأخرى خاصة أحزاب المعارضة ، وتؤكد على حيادية الدولة تجاه الأحزاب انطلاقا من شعار"**الدولة في خدمة الشعب**".

[1]- حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص268.

4- **إصلاح النظام الانتخابي:** تعتبر الانتخابات الدورية والشفافة النزيهة من دعائم نجاح العملية الديمقراطية والدفع نحو أمام أي محاولة للإصلاح السياسي. وهذا باعتبارها آلية ناجعة لتحقيق التداول السلمي على السلطة، وعدم احتكارها من قبل شخص أو جماعة أو حزب معين، ومن مداخل الإصلاح في النظام الانتخابي في الوطن نجد مثلا:

- الإشراف القضائي على العملية برمتها، بهدف ضمان النزاهة والشفافية والحياد.
- مراجعة القوانين والإجراءات المنظمة للدعاية الانتخابية ولحجم الإنفاق المالي على أي عملية انتخابية، وذلك بغرض عدم فتح المجال للتأثير السلبي للمال الخاص الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى انحراف العملية الانتخابية وميلان الكفة" **لأصحاب الشكارة والبقارة**" بالمفهوم الجزائري، **وهيمنة رجال المال والأعمال** بالمفهوم المصري، لتكون النتيجة" **من يدفع أكثر يحصل على منصب أعلى وأفضل**" أو "**من يدفع أكثر يصل حتما**".
- ضرورة تنظيم الإجراءات الشكلية في عملية الانتخاب لما لها من دور في تقرير النتائج النهائية كاستخدام الصناديق الزجاجية والحبر الذي لا يمكن إزالته إلا بعد 24 ساعة، مما يحول دون تكرار عملية التصويت، فضلا على توفير العدد الكافي من المؤطرين والمشرفين على الانتخابات، إلى جانب ملائمة الهياكل لاحتضان العملية الانتخابية وغيرها من الإجراءات التي تبدو بسيطة وشكلية، لكنها في الواقع قد تسهم في إفشال العملية الانتخابية برمتها على الأقل في بعض المحافظات أو المناطق.
- لا بد على الهيئة العليا المشرفة على تنظيم الانتخابات من تفعيل الآليات العقابية، كتشديد العقوبة على جرائم تزوير الانتخابات أو كما سماها الباحث **إيهاب مختار فرحات** "**بالغش الانتخابي**"[1] أو" **الصناديق الطائرة**" بمفهوم الرئيس الأسبق لحركة مجتمع السلم في الجزائر **الشيخ محفوظ نحناح**، ومعاقبة مرتكبيها بأقصى العقوبات، لأن عمليات التزوير والتلاعب بالنتائج الانتخابية يترتب عليه تزييف إرادة الناخبين من ناحية، وإفساد وتقزيم مؤسسات النظام السياسي بنزع غطاء الشرعية عنها.

5- **إصلاح الجهاز الإداري للدولة:** فهيبة الدولة ترتبط بدرجة كبيرة بمدى امتلاكها لجهاز إداري قوي وفعال تنفذ بواسطته سياستها العامة، وتهندس به مخططاتها القريبة والمتوسطة والبعيدة، وهذا ما يعتبر مدخلا أساسيا للدول العربية لقطع أشواط في مسيرة الإصلاح السياسي.[2] فرسم السياسة العامة مهما كان دقيقا وجيدا، لكن إن لم يجد جهاز إداري قوي وفعال يسهر على تنفيذها، فإن مآلها الفشل ولا تحقق الأهداف المرسومة لها. عموما تعاني أغلب مؤسسات الدول العربية، وبدرجات متفاوتة من

[1]- إيهاب مختار فرحات، الغش الانتخابي: أسبابه وسبل مواجهته، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010.

[2]-حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مرجع سابق، ص 273.

التضخم والترهل، وغياب أو ضعف الشفافية واستشراء الفساد المالي والإداري وتدني مستوى الأداء والمردودية.

ومنه ضرورة إصلاح الهياكل والأجهزة الإدارية العربية حتى لا تكون معوقا لمسار التنمية والإصلاح السياسي عن طريق التحرك والإستمرارية من أجل إعادة هيكلتها، مما يجعلها أقل فسادا وبيروقراطية وأكثر كفاءة وفعالية بالاعتماد على آلية المساءلة والمحاسبة والمراقبة كصمام أمان في وجه البيروقراطية، المرض المزمن الذي ينخر جسم الإدارة العربية.

6- إصلاح السياسة الاقتصادية والاجتماعية: إذ لا يمكن الانطلاق في عملية إصلاح سياسي بعيدا عن التحرك بجدية في سياسات الاقتصاد وتداعياتها على المجتمع، خاصة التداعيات السلبية على الفقراء وذوي الدخل الضعيف والمحدود. أو كما تسمى بلغة الاقتصاد" **حماية القدرة الشرائية للمواطن**" فضلا عن تفعيل جهود الإصلاح الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالجانب الصحي والجانب السكني للمواطن(كرامة الفرد). كما يجب على الدول العربية معالجة الاختلالات الاجتماعية والتفاوت الطبقي خاصة مع الانفتاح المشوه على الاقتصاد الليبرالي لبعض الدول، الذي أدى إلى ثراء الأغنياء وتفقير الفقراء، أو ما تسمى" **بالهوّة الاجتماعية**"؛ التي تعتبر مصدرا أساسيا في تغذية عديد الاحتجاجات والمظاهرات التي تندلع هنا وهناك في المنطقة العربية، على غرار ما حدث في **الجزائر** تحت اسم "**مظاهرات الزيت والسكر**". فجل هذه الإحداث وغيرها من شأنها أن تسهم في زيادة الاحتقان الاجتماعي والتوتر السياسي، مما قد ينذر بانفجار الأوضاع والدخول في نفق مظلم يصعب على أي دولة الخروج منه.

فالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي إذن؛ يدعم عملية الإصلاح السياسي، بل أكثر ذلك يعتبر المحرك الأساسي لها، إذ تدفع قطاعات أكبر من المواطنين إلى الانخراط في الحياة السياسية بعد أن يطمئنوا على تأمين احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن...، خاصة وأن أكبر مشكلة تؤرق أصحاب القرار في كل محطة انتخابية هي نسبة المشاركة النهائية في التصويت التي تظهر مدى شرعية العملية الانتخابية من عدمها. وكذا ترحيب الأسرة الدولية بالعملية أو رفضها، الأمر الذي يجعل مدى صدقية النخب السياسية الحاكمة أمام حتمية إصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية دون أي إبطاء أو تأخير على الأقل من أجل شرعنة نشاطها السياسي من جهة وتحسين صورتها خارجيا من جهة ثانية.

الفرع الثالث/ سيناريوهات الإصلاح السياسي: يتأسس الإصلاح السياسي في المنطقة العربية على العديد من المشاهد المستقبلية، تتحكم فيها المعطيات الداخلية وكذا التحولات الإقليمية والدولية، فطبيعة المتغيرات التي تمس المنطقة العربية من شأنها أن تحدد طبيعة أو سيناريو الإصلاح، فإذا كانت مثلا المتغيرات على مستوى سريع من التحول فإن ذلك ينعكس على طبيعة الإصلاح الذي يتميز هو الآخر بالسرعة والعكس صحيح، أما إذا كانت المتغيرات (داخليا أو إقليميا ودوليا) بطيئة فإن عملية الإصلاح

تكون بطيئة وهكذا... لذا ما سنحاول الوقوف على أبرز المشاهد المستقبلية التي يمكن أن تمس المنطقة العربية كالآتي: [1]

المشهد الأول/ الإصلاح السريع: منطلقه أن تأخذ القيادة السياسية بزمام المبادرة من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تتجاوز كل التوقعات الداخلية والخارجية، فتدعوا إلى تشكيل هيئة شعبية منتخبة بهدف وضع دستور جديد قائم على المعايير الديمقراطية العالمية ويستجيب للطموحات والتطلعات الخصوصية المحلية على غرار الإقرار بمبدأ التداول السلمي على السلطة، حرية تكوين الأحزاب السياسية على اختلاف تياراتها وتوجهاتها الأيديولوجية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بعيدة عن تدخل السلطة أو جهازها البيروقراطي.

يتأسس هذا المشهد على تقدير صانع القرار السياسي العربي، أنه من الأفضل بالنسبة له أن تنطلق المبادرة بالإصلاح السياسي الشامل والجذري من خلاله، بدلا من أن تأتي المبادرة نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية، كما أن التقدير يمكن أن يمتد لسعي صانع القرار السياسي إلى بناء شرعية سياسية جديدة توفر استقرار نظام الحكم، وتجنبه الهزات السياسة التي تؤثر على بقائه واستمراريته، كما ترى النخب الحاكمة أن هذا الأسلوب من شأنه أن يقضي على مختلف الضغوطات خاصة الخارجية منها، بل ويحولها إلى عامل مساعد في سبيل تحقيق الإصلاح السياسي المنشود. لكن هذا الأسلوب من الإصلاح يحمل في طياته العديد من السلبيات منها:

- مدى قدرة المجتمع على تحمل تداعيات هذا المشهد السريع، جراء الإجراءات السريعة والمفاجئة التي قد تؤثر على مختلف القوى السياسية الأخرى.
- كما أن هذا المشهد يمكن أن يحدث نتيجة ازدياد الضغوط الداخلية والخارجية على صانع القرار السياسي إلى درجة تنذر بإمكانية انفجار داخلي، فيلجأ إلى هذا السيناريو كحل اضطراري استعجالي. مع هذا تظل إمكانية تحقيق هذا السيناريو محدودة قياسا بالظروف العربية والتاريخ السياسي للدول العربية.

المشهد الثاني/ الإصلاح التدريجي البطيء: يقوم هذا المشهد على أساس أن الظروف الموضوعية (داخليا وخارجيا) لا تسمح بالقيام بإصلاح جذري سريع، لأن المجتمعات العربية غير مهيأة لذلك، وأن الأمر يتطلب قدرا من الحيطة والحذر في عملية الإصلاح السياسي، خاصة وأن بعض التقديرات تشير إلى إمكانية تفكك بعض المجتمعات العربية في حالة تعرضها إلى إصلاح جذري سريع أو كما يسميها البعض" **بصدمة الإصلاح**"، ومن ثم يجب وضع خطة للإصلاح التدريجي، عن طريق توفير الظروف الموضوعية لتقبل فكرة الإصلاح أولا واستيعابه ثانيا وتوفير متطلباته ثالثا. أما تحديات المشهد فتتمثل في قدرة النخب الحاكمة على التعامل مع الضغوط الداخلية والتحديات الخارجية الدافعة نحو الإصلاح

[1]– محمد سعد أبو عمود، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية، في كتاب مصطفى كامل السيد(وآخرون)، مرجع سابق، ص 247.

وتوجيهها نحو المسار الإصلاحي التدريجي، ومدى قدرتها على اكتساب التأييد والمساندة لهذا المشهد داخليا وخارجيا.

بالإضافة إلى مدى استعداد هذه النخب لتقديم تنازلات في الوقت اللازم، وإلى أي حد قد تتلاءم تلك التنازلات مع التطلعات الشعبية المتزايدة لتحقيق الإصلاح السياسي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتيح هذا المشهد للقوى الرافضة للإصلاح إعادة ترتيب وهيكلة طروحاتها بما قد يمكنها من عرقلة وإجهاض خطوات الإصلاح السياسي المتدرج أو إعادة توجيه مسار تلك الإصلاحات بما يتماشى ومصالحها الشخصية.

المشهد الثالث/ سيناريو القاطرة: يقوم على فكرة مضمونها هو اختيار صناع القرار في النظم السياسية العربية لبعض الجوانب السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذري، من منطلق أن التغيير في هذه الجوانب من شأنه أن يقود إلى إحداث تغييرات في باقي مكونات وجوانب النظام السياسي برمته، أي أن الميدان السياسي هو يقود قاطرة الإصلاحات جميعها داخل الدولة. فإحداث تغيير جذري مثلا في البرلمان من حيث تشكيلاته السياسية، وكذا أسلوب الانتخاب، وعلاقاته بالسلطات الأخرى(التنفيذية، القضائية)، وإعادة تحديد وظائفه وشكل عمله، من شأن كل هذه الإصلاحات الجذرية في بنية المؤسسة التشريعية أن تجر السلطة الحاكمة إلى تغييرات شاملة في باقي مؤسسات وآليات النظام السياسي.

ومن أهم تحديات هذا المشهد هي مدى صحة تحديد الجانب الذي يمكن أن يكون قاطرة لعملية الإصلاح السياسي من جهة، ومن جهة ثانية مدى قدرة النخب الحاكمة على التعامل مع موجة الضغوط الدافعة نحو الإصلاح الشامل، ومدى اكتسابه المصداقية لدى القوى السياسية في الداخل حول سعيها نحو الإصلاح، وموقفها حول أي مجال يمكن أن يكون قاطرة للإصلاح، خاصة وأن من أكبر التحديات التي قد تواجه النخب الحاكمة هي التضارب في الآراء بين مختلف الفواعل السياسية حول اختيار المجال الذي يمكن أن يكون قاطرة للإصلاح؛ أي غياب إجماع سياسي عن الميدان المحرك لقاطرة الإصلاح السياسي.

المشهد الرابع/ سيناريو الإصلاح الشكلي: يتمثل في لجوء صناع القرار في البلاد العربية إلى إجراء إصلاحات شكلية مظهرية، دون الاهتمام بالمضمون أو الجوهر، على اعتبارات هذا الأسلوب يتيح لهم الفرصة للمناورة وكسب مزيد من الوقت لامتصاص مختلف الضغوط الداخلية والخارجية، أملا في تلاشيها في المستقبل، وقد يدفع هذا السيناريو بعض القوى صاحبة المصلحة في بقاء الوضع القائم على ما هو عليه، وبعض المثقفين الذين يروجون إلى هذا السيناريو، على أساس أنه خطوة على الطريق الصحيح، وأنه يمثل الحصول على شيء بدلا من لا شيء.

يواجه هذا السيناريو عددا من التحديات تتلخص في مدى صحة التقدير الذي قام عليه ومدى قدرة صانع القرار على المناورة والقيام بحملات الترويج لما يقوم به من إصلاح شكلي ومدى اقتناع

القوى السياسية الداخلية بخطابه السياسي، والمدى الزمني الذي يمكن أن يظل فيه متمسكا بدفة الأمور. إلا أن هذا المشهد يمثل مخاطرة كبيرة، لأنه قد يؤدي إلى حالة من اليأس والاحتقان الداخلي من هذا الإصلاح الشكلي، مما قد يسفر عن وضع متأزم مليء بالعنف السياسي والتطرف نهايته انفجار مأساوي للوضع الداخلي ودخول البلاد في حالة من العنف والعنف المضاد، تكون تداعياته وخيمة على الجميع دون استثناء.

المشهد الخامس/ سيناريو الجمود ورفض الإصلاح: يقوم هذا المشهد على أساس أن أمور النظام السياسي لا تستدعي أي تغيير أو إصلاح، وأن دعاوي الإصلاح السياسي، إنما تنطلق من قوى داخلية وخارجية لها لخدمة مصالح متبادلة بين الطرفين، وأن هذه الدعاوي تسعى إلى القضاء على هوية الأمة وتمس مقدساتها، ومن ثم يجب مواجهة هذه الدعاوي والتصدي لها.

بالرغم من صعوبة تصور هذا المشهد في ظل المعطيات الراهنة والتحولات الدولية، إلا أن الخطاب السياسي العربي لا يخلو من الحديث عن بعض مكوناته، وما قد يدفع إليه من الضغوط الخارجية، خاصة الأمريكية التي لا يتقبلها المواطن العربي، نظرا للصورة الإدراكية لديه عن الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها البراغماتية في المنطقة العربية، كما أن بعض القوى المعارضة والرافضة للإصلاح قد تجد في هذه الضغوط فرصتها لتعبئة الشارع العربي ضد هذه الضغوط بل وضد كل القوى الوطنية التي تدعو إلى إحداث إصلاح سياسي من خلال اتهامها بالعمالة لصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية والاستعمارية بما يعرف "**بسلاح المؤامرة**"، الذي ترفعه أي جهة لضرب خصومها السياسيين خاصة في ظل التجاذبات السياسية والاستحقاقات الانتخابية، وهذا بغض النظر عن صحة الاتهام من عدمه، الأمر الذي قد يفرغ دعوات الإصلاح من محتواها ويفقد مصداقية القوى الوطنية.

وأهم التحديات التي تواجه هذا المشهد أنه يتعارض وطبيعة الحياة السياسية التي تمتاز بالديناميكية، كما أنه يؤدي إلى إضعاف قدرة النظام السياسي على التعاطي مع مختلف التحولات الجديدة بالفعالية والكفاءة المطلوبة، مما قد يفقده الشرعية السياسية، الشيء الذي يعمق من الضغوط الداخلية والخارجية عليه.

من خلال هذه المشاهد، نلاحظ أن أخطر أنواع السيناريوهات هو **سيناريو الإصلاح الشكلي،** لأن الظروف التي تمر بها المنطقة العربية لا تتحمل هذا النوع، كما أن تداعياته قد تكون خطيرة على الجميع. كما أن **سيناريو الجمود وعدم الإصلاح** لا يمكن الرهان عليه بصفة مطلقة في المنطقة العربية، لأنه أصبح من الماضي ولعل الحراك الشعبي الحالي في مختلف البلدان العربية بما يعرف" **بالربيع العربي**" إلا دليل على ذلك. في حين أن **السيناريو السريع أو السيناريو البطيء،** على الرغم من بعض الايجابيات التي يتضمنانها، إلا أن صعوبة قراءة تداعياتهما وانعكاساتهما على المدى القريب والمتوسط والبعيد، يجعلنا في الواقع نقر بعدم صلاحيتها. وهو نفس الأمر تقريبا يتعلق

بسيناريو القاطرة الذي تبقى تداعياته غير محسوبة ومجهولة النتائج، خاصة إذا أخطأ صناع القرار السياسي العربي اختيار المجال الذي يقود الإصلاحات، فإن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة من الصعب تجاوز مخلفاتها.

وبالتالي يمكن القول أن بعض هذه السيناريوهات صعبة إلى مستحيلة التحقيق على أرض الواقع في المنطقة العربية. وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي أصبح فيها المواطن العربي تواقا لإصلاحات عميقة تنقل حياته من **الفقر وعدم المساواة والاستبداد السياسي إلى عالم تسوده الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والحياة الكريمة.** لكن هذا لا يمنع صناع القرار العرب من الاستئناس ببعض السيناريوهات أو حتى دمج سيناريو مع الآخر؛ كالسيناريو السريع مع السيناريو التدريجي البطيء أو سيناريو القاطرة. فالمهم في نهاية المطاف أن تكون هناك نية حقيقية لإحداث تغيير على هرم السلطة ومؤسساتها المختلفة في المنطقة العربية؛ أي "**أن السيناريو لا يهم بقدر ما تهم صدقية الإصلاح ورغبة النخب السياسية العربية الحاكمة في التغيير الجدي الذي يخرج الشعوب العربية من سجن الاستبداد السياسي إلى ساحة الحرية والديمقراطية**"

المطلب الثاني/ الإصلاح السياسي العربي: مطلب شعبي أم ضغط أجنبي:

تتجاذب المنطقة العربية في السنوات الأخيرة على اختلاف طبيعة أنظمتها السياسية بين أنظمة ملكية دستورية(**الأردن والمغرب)** وأخرى غير دستورية(**السعودية– عُمان)**، وأخرى على شكل إمارات دستورية(**قطر، الكويت، الإمارات المتحدة العربيّة)**، وأخرى ذات طابع جمهوري(**الجزائر، مصر، تونس، العراق، سوريا)**، ودول جماهيرية كحالة **ليبيا**(قبل سقوط نظام القذافي)، ودول منهارة كالحالة الصومالية. [1]

كما تتبنى الدول العربية عديد الأنظمة السياسية بين رئاسية أو شبه رئاسية(**الجزائر، العراق، مصر، سوريا)**، وبرلمانية(**الأردن، والكويت)**، مع غياب أية مؤسسات تمثيلية في حالة السعودية، في حين تتخبط **موريتانيا** في الحكم العسكري حتى وإن حاولت تمدينه. [2]

تثار حول قضية الإصلاح السياسي العديد من التساؤلات؛ هل **هو مطلب شعبي خاضع لضغط العوامل الداخلية والمؤثرات المحلية، أم أنه استجابة لعوامل خارجية ورغبة القوى الأجنبية الكبرى؟**

الفرع الأول/ الإصلاح السياسي مطلب شعبي: يتمثل في مختلف الإرهاصات والعوامل التي تدفع النخب السياسية الحاكمة في المنطقة العربية إلى فتح ورشة الإصلاحات السياسية، وذلك تحت ضغط الشارع العربي ومختلف القوى السياسية من أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص و جماعات ضاغطة... والتي تطالب جميعها بضرورة البدء في عملية إصلاح شامل

[1]– أمحند برقوق، الإصلاح السياسي في الوطن العربي: رؤية مستقبلية، الملتقى الدولي حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة جيجل، قسم العلوم السياسية، 2006.

[2]– المرجع نفسه.

ببنية النظام السياسي في جميع مؤسساته، وذلك نتيجة الاختلالات التي تستدعي التغيير والإصلاح في أقرب الآجال الممكنة.

وبالتالي ضرورة البحث عن أهم المؤثرات المحركة لعملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي، انطلاقا من العوامل الداخلية أو الضغوط الشعبية أو كما يسميها البعض" **بالظروف المحلية**" المحركة لعملية الإصلاح السياسي، والتي يمكننا رصدها كالآتي:

- **المؤثرات السياسية:** تتعدد العوامل السياسية الدافعة لعملية الإصلاح السياسي، إلا أنها لا تخرج عن سياق ضعف الإرادة السياسية لدى النخب العربية الحاكمة، من منطلق أن الإصلاح السياسي يحتاج إلى نخب لديها الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على إحداث التغيير، وهذا بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب على تلك التغيرات، كإحداث تغيير عميق في مؤسسات السلطة، أو استبعاد المسؤولين الفاشلين أو محاسبتهم. إذ أن كثير من الأنظمة الاستبدادية تقوم باحتواء المطالب الشعبية الداعية للإصلاح، وتعمل على إفراغها من مضمونها، حيث تلجأ إلى سياسات تحافظ بها على الوضع القائم، وفي ذات الوقت تقدم الوعود للجماهير بالتغيير والإصلاح بالمستقبل المزدهر.[1]

ومما يزيد من ضغط الشارع العربي ومطالبته بحتمية الإصلاح السياسي هو استقالة العديد من التنظيمات والأحزاب السياسية من وظائفها الأساسية خصوصا دورها كوسيط في نقل انشغالات واهتمامات الشعب للهيئات العليا في البلاد، وفي مقدمتها أحزاب المعارضة التي تعاني الضعف والانقسام وافتقارها لبرامج سياسية بديلة، إضافة إلى هشاشة تشكيلات المجتمع المدني من اتحادات ونقابات وجمعيات نظرا لغيابها تارة وتغييبها تارة أخرى عن الحراك السياسي في البلاد مما ينعكس سلبا على الأداء الوظيفي لتلك التنظيمات الأمر الذي يجعل لغة الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية بديلا حقيقيا عن ندوات الحوار والنقاش المهيكلة، وهو الأمر الذي عاشته وتعيشه عديد البلدان العربية في الآونة الأخيرة.

- **المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية:** تعاني شعوب أغلب البلدان العربية وإذا استثنينا شعوب– الخليج– من أزمة اقتصادية خانقة تتجلى في العديد من المظاهر السلبية كالبطالة،الأمية، الفقر،اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، سوء التغذية، انخفاض المستوى الصحي والخدماتي.. وغيرها من الاختلالات التي يصعب معالجتها على المدى المنظور.

فهذه الاختلالات وغيرها من شأنها أن تشكل حالة من الاحتقان الشعبي والجماهيري عند معظم فئات وشرائح المجتمع العربي، وتولد حالات من الكبت والإحساس بالظلم والقهر والاضطهاد أو كما تسمى

[1]– محمد تركي بني سلامة، مرجع سابق.

في الثقافة الشعبية الجزائرية" **بالحقرة**" هذه الأخيرة هي التي جعلت الشاب **محمد البوعزيزي** [1] يحرق نفسه، وكثير من الشباب العربي اتبع هذا الأسلوب الجديد من الاحتجاج مما أدى ذلك إلى انفجار الأوضاع في عديد البلدان العربية **(تونس، مصر، سوريا، اليمن، الجزائر...)** مطالبة بضرورة حل المشاكل أو الاستجابة على الأقل لأبرز انشغالاتها، أو بالأحرى الحقوق الضرورية للعيش الكريم **(مسكن، مشرب، مأكل)** ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق انتهاج مسار الإصلاحات السياسية القائمة على ترشيد الموارد الطبيعية والبشرية، وعقلنة توظيفها لصالح أبناء البلاد. [2]

فقد أصبح من الصعب الحديث عن مقولة" **الخبز قبل الحرية**" التي مازالت بعض الدول– خاصة الخليجية– ترفعه شعارا من أجل إنهاء أي مبادرة سياسية، فهذه الدول رغم أنها حققت– نسبيا– رخاءً اقتصاديا، لكنها تعاني من جمود وتخلف سياسي، طبعا هذا ما يجعل حتمية الإصلاح السياسي كمخرج لهذه المفارقة في الدول الخليجية، وكضرورة لابد منها في الدول العربية الأخرى من أجل تكريس مبدأ المواطنة وتحقيق العيش الكريم للمواطن العربي.

- **المؤثرات الثقافية:** تسهم العوامل الثقافية في دفع عجلة الإصلاح السياسي إلى الأمام، أو العكس، حيث أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه وعاداته وتقاليده... لها دور مباشر في التأثير على عملية الإصلاح سلبا أو إيجابا، فمثلا المجتمعات ذات البناء القبلي أو "**العرش**" نجدها غالبا ما ترفض التغيير، ولديها عقلية معادية للديمقراطية.**(Anti Democratic Tendencies)**، حيث في العديد من الدول العربية مازال الولاء للقبيلة أو العرش أكثر من الولاء للدولة أو الحزب أو النقابة، أو أي بنية مؤسساتية حديثة، والسبب الأساسي يرجع إلى غياب أو ضعف واضح في مفهوم المواطنة، التي تتأسس على مبدأ المساواة بين المواطنين بعيدا عن الاختلافات في الجنس أو الفكر أو الدين.[3] فترقية مبدأ المواطنة في المنطقة العربية محرك أساسي للشعوب العربية، خاصة الأجيال الجديدة أو كما تسمى" **بالجيل الأنترناني**" لكسر مختلف الولاءات والأعراف التقليدية، وإحلال محلها ولاءات وقوانين جديدة قائمة على المؤسسات لا الأشخاص وهذا جوهر الإصلاح السياسي.

فالنقاشات الكبرى حول الديمقراطية والبناء الديمقراطي في المنطقة العربية، تدور حسب العديد من الخبراء في نقطتين أساسيتين هما:

---

[1]– **البوعزيزي** شاب في مقتبل العمر يمتهن بيع الخضار في مدينة سيدي بوزيد التونسية، تعرض للظلم والحقرة من طرف بوليس ومسئولي الولاية، فأحرق نفسه، فكان ذلك إذانا بانتفاضة شعبية لسكان سيدي بوزيد، لتتبعها في كامل ولايات البلاد خرجوا في احتجاجات ومظاهرات تطالب بمحاسبة المسؤولين وإسقاط النظام، وبعد شهور من هذا الحراك الشعبي الذي أدى إلى هروب الرئيس بن علي نحو السعودية، لتكون نهاية مرحلة طويلة من الحكم الاستبدادي وبداية لعهد جديد من الإصلاح السياسي آخرها انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011 وفوز حزب حركة النهضة الإسلامي بأكثر من 40% من الأصوات.

[2]– محمد تركي بني سلامة، مرجع سابق.

[3]– المرجع نفسه.

– أهمية القيم بمعنى ضرورة التغيير في القيم، التي لا بد أن تأخذ مكانها في الدولة كأهمية التعليم، أهمية تنظيم مجتمع مدني.

– لا بد من التركيز والاهتمام بالمؤسسات؛ والتحول من **شخصنة** الدولة إلى **مأسسة** الدولة. [1]

فتحول أي دولة نحو الديمقراطية يقتضي إعادة توزيع القوى داخل الدولة، كما لا يمكن أن تتم الديمقراطية في ظل حكم الأقلية، على أساس أن فشل العديد من المشاريع الإصلاحية في المنطقة العربية، يرجع إلى حالة اللا توازن في القوى المتواجدة ضمن الفواعل الأساسية في الشرق الأوسط، وبالتحديد أحزاب المعارضة ضعيفة للغاية وغير قادرة على توظيف الدعم الأيديولوجي، المناهج، البنى، المنظمات بهدف مواجهة النظام بأكثر فعالية خاصة وأن هذا الأخير يعارض توزيع القوة. ولعل هذا ما يفسر لنا فشل إصلاحات العديد من الدول رغم إقرار النظام بفتح ورشات للإصلاح السياسي؛ **كالبحرين** التي لديها برلمان منتخب لكن المشكل أن المعارضة لا يمكن أن يكون لها وجود مسيطر داخل البرلمان، نفس الشيء في **سوريا** قبل الاحتجاجات، إذ حاول **بشار الأسد** أن تكون الوزارة أكثر فعالية من خلال استشارات من الدول الآسيوية، لكن تلك الإصلاحات لم تعطي معنى حقيقي للديمقراطية لأنها ببساطة لم تراعي إعادة توزيع القوى داخل المجتمع. [2]

وفي سياق العوامل الداخلية الدافعة لعملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي، يقدم لنا **الدكتور معتز عبد الفتاح** وصفا دقيقا عن مجموعة من العوامل الداخلية التي تحدث تصدعا في جدار الاستبداد العربي أو كما سماها" **شروخ في بنية الاستبداد العربي**"، وهي نفسها مدخلا رئيسيا في إجراء أي عملية إصلاحية، وتتمثل في:

1. **بيولوجيا الموت السياسي(مصادر شرعية جديدة):** نتيجة أسباب بيولوجية طبيعية أو حتى غير طبيعية، يموت القادة التاريخيون ويحل محلهم قيادات جديدة، وهذا يشكل مؤشر إيجابي في مستقبل الحكم في المنطقة العربية، من منطلق أن بقاء الحكام العرب مدة طويلة على قمة هرم السلطة من شأنه أن يؤدي إلى شخصنة القرار وأبوية السلطة في ظل غياب وتغييب لدور المؤسسات، في حين أن القيادات الجديدة عادة ما تحاول أن تؤسس لنفسها شرعية جديدة قائمة على فتح ورشة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، وإلى محاولة بناء نظم أقل استبدادية من الجيل القديم فيما يطلق علها بعملية الانفتاح السياسي المحدد **Limited Political Liberalization (LPL)**. [3]

---

[1]- Jessica Mathews, and Others, Getting To Pluralism Political Actors in the Arab World, Carnegie Endowment For International Peace, Washington, 2009.p05.

[2]-Jessica Mathews, and Other, op.cit, p06.

[3]– معتز عبد الفتاح، الديمـــقراطية العـــربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، المـستقبل العـــربي، العدد 326، أفريل، 2006، ص 21.

وتمثل **الحالة الليبية** نموذجا واضحا لهذا الوضع إذ أن موت **الزعيم القذافي** بعد **42 سنة** من الحكم الفردي المستبد، الذي تفشت فيه كل المظاهر السلبية (مخلفات الحقبة الاستبدادية)، سمح لأعضاء المجلس الانتقالي برئاسة **مصطفى عبد الجليل** من الإعلان عن طي صفحة الماضي الأليم المستبد وفتح صفحة للمستقبل قائمة على الديمقراطية وحرية المساواة، وما تحديد موعد إجراء أول عملية انتخابية في ليبيا في غضون **08 أشهر** إلا دليل على البدء في مرحلة الإصلاح السياسي الجدي.

2. **جيولوجيا شرعية النفط:** يوفر النفط للنخب العربية الحاكمة إمكانية شراء الشرعية والعصا لقهر قوى المعارضة، أو شراء الذمم" **الخبز بديلا عن الحرية**" بيد أن فترة الثمانينات والتسعينات شهدت تطورا لحدثين هامين أثبتا صعوبة استمرار ذلك الوضع وهما:

- الحدث الأول/ زيادة كبيرة ومتسارعة في الطلب على الخدمات المجانية الحكومية سواء في الدول النفطية أو غيرها ، نتيجة لزيادة عدد السكان في الوطن العربي بمعدل **2.3%** سنويا.
- الحدث الثاني/ تراجع وتذبذب واضح في أسعار النفط في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ثم ارتفاعها في آخر السنوات الأخيرة، بما يجعل هذه النظم تحت رحمة متغيرات ليست تحت سيطرتها، فقد كان برميل النفط عام **2000** في حدود **18** دولار لكنه وصل إلى **50** دولار عام **2005**، هذا اللا استقرار وكذا التذبذب في الأسعار يمكن أن يخلق عجزا من خلال صدمات العرض والطلب غير المتوقعة، الشيء الذي يجعل الصيغة القديمة غير قادرة على الاستمرار مما يعني إحداث شرخ في بنية الاستبداد العربي وتأسيس لمرحلة الإصلاح السياسي.[1]

فالنفط يشكل عاملا محورا في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وتمثل **الحالة الجزائرية** نهاية الثمانينات نموذجا حيا عن هذا المحرك إذ أن التذبذب في أسعار النفط التي تعتمد عليها الجزائر بصورة رئيسية في اقتصادها وانخفاضها إلى أدنى درجاتها خلف حالة من الاحتقان والاحتجاج عند الشعب، وهذا بعد سنوات من البحبوحة المالية وانعكاسها على مختلف المجالات التي خلفها سعر النفط المرتفع، الأمر الذي أدى إلى إحداث شرخ كبير في بنية النظام السياسي وتحوله من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية التي تكفل هامشا واسعا من الحرية والديمقراطية.

3. **ثيولوجيا الإسلام الديمقراطي(الإسلام المعتدل):** التحول الذي عرفته العديد من الحركات الإسلامية في المنطقة العربية من التطرف إلى الاعتدال، فيما يسمى" **بمراجعات الحركات الإسلامية**" وكذا تعاطي العديد من الحركات الإسلامية المعتدلة مع النظم السياسية العربية،

[1]– معتز عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 22.

جعلت منها طرفا في المؤسسات الديمقراطية لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزه وقد أعطى كتاب **الشيخ القرضاوي** (فقه الدولة الإسلامية) الضوء الأخضر للحركات الإسلامية المعتدلة للتعامل مع الديمقراطية كآلية لتطبيق مبدأ الشورى الإسلامية وليست كأيديولوجية غربية.[1] إضافة إلى جهود العديد من المفكرين الإسلاميين التي ساهمت في ترشيد نشاط الحركات الإسلامية وجعلها أكثر قبولا بالفعل الديمقراطي وطروحات الآخر في إطار الاختلاف الفكري(التعددية السياسية)، على غرار زعيم حركة النهضة التونسية **راشد الغنوشي**[2] واجتهادات كل من **محمد عمارة، محمد سليم العوا، فهمي هويدي، طارق البشري**، هذا الأخير الذي حاول تبني صيغة مدنية للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في المجتمع المسلم.

وقد ترجم هذا التحول **جماعة الإخوان المسلمين في مصر** كقبولهم لسلطة الشعب شرط ألا يقرر الشعب ما يعارض صراحة نص قطعي الثبوت وقطعي الدلالة في الكتاب والسنة، فضلا عن محاولتها التميّز عن الجماعات المتشددة التي تتبنى العنف ضد حكوماتها ومجتمعاتها. فعليه تحول جناح واسع من الحركات الإسلامية نحو الاعتدال وتبني الآليات الديمقراطية في الممارسات السياسية، أسقط ما تروج له النخب الحاكمة حول "**الفزاعة الإسلامية**" المهددة لكيان الدولة. الأمر الذي يعني تصدع جدار آخر من جدران الاستبداد السياسي العربي وإفساح المجال لعملية الإصلاح السياسي.

تشكل في هذا السياق **الحالة التونسية** بعد إسقاط حكم زين العابدين وفوز حزب حركة النهضة بزعامة راشد الغنوشي في انتخابات المجلس التأسيسي **أكتوبر 2011**، التي اعتبرها الكثير من المتتبعين بداية لحقبة جديدة عن الحكم الإسلامي في المنطقة العربية، بعدما حكم القوميون وحكم العلمانيون، و قد جاء زمن الإسلاميين على حد تعبير رئيس اتحاد العلماء المسلمين الشيخ **يوسف القرضاوي**، ولعل هذا الفوز يرجع إلى أن التونسيين صوتوا لصالح النهضة بسبب ماضيها النضالي، ولأنها لم تكن من الأحزاب المرتشية في العهد السابق، وكذا عقلانية الخطاب الذي استطاعت أن توصله إلى التونسيين أنها الحزب الأكبر والأكثر قدرة على قطع الطريق على أي محاولة لعودة " **الحرس القديم**" إلى الساحة السياسية.[3]

---

[1]– معتز عبد الفتاح، مرجع سابق.

[2]–أسهم **راشد الغنوشي** في تقديم العديد من المقاربات النظرية والأطر الفكرية التي تنظم آليات عمل الحركات الإسلامية في سياق الفعل الديمقراطي، على غرار كتابه (الحركة الإسلامية ومسألة والتغيير، الجزائر: دار قرطبة، 2001، وآخر بعنوان الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993 وكتاب مشترك مع حسن الترابي، الحركة الإسلامية والتحديات، الخرطوم: مكتبة دار الجيل، 1980، إضافة إلى العديد المقالات والدراسات في عديد المجلات والصحف العالمية، وكذا الحصص والبرامج الإذاعية والتلفزيونية خاصة وأن الغنوشي مكث في منفاه بلندن أكثر من 20 سنة.

[3]– أعليه عليلاني، النهضة انتهجت خطابا عقلانيا، جريدة الخبر اليومي، العدد 6517 الصادر في 26 أكتوبر 2011، ص 14. ولتفاصيل أكثر حول التيار الإسلامي في تونس يمكن الرجوع لنفس الكاتب في كتابه الحركة الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2007.

كما أكدت الأحزاب الإسلامية في **الجزائر** على أنه كلما توفرت الشفافية والنزاهة في أي عملية انتخابية، استطاع التيار الإسلامي أنه يفوز بها ، لأنه يمثل أمل الشعوب الإسلامية في قيادة المنطقة العربية بعملية إصلاح سياسي حقيقي من منظورها.

4. **تكنولوجيا الفضاء العام:** حيث تشهد المنطقة العربية اتساعا للفضاءات العامة نتيجة لانتشار تكنولوجيا الاتصالات فيما يسمى "**بعولمة وسائل الاتصال والإعلام**"، التي وفرت للمواطن العربي العديد من القنوات الفضائية التي بنت على الأقمار الصناعية العربية (عربسات- نايل سات)، كما وفرت المواقع التفاعلية (**Twitter- Facebook**..)فرصة ممتازة لخلق فضاء أوسع للجيل الجديد في الوطن العربي [1] ، لدرجة أصبحت بديلة عن الإعلام التقليدي أو كما تسمى "**صحافة المواطن البديلة**" (**Alternative Journalism**) مقابل الصحافة السائدة (**Mainstream Media**) التقليدية، فصحافة المواطن تختلف عن الصحافة التقليدية في كونها تشاركية، يشارك في مضمونها مواطنون متطوعون من عدة أماكن من العالم لأهداف غير ربحية وغير تجارية في الغالب. فقد لعبت دورا كبيرا في زعزعة استقرار الأنظمة الاستبدادية في كثير الأنظمة العربية متجاوزة بذلك قيود الرقابة المفروضة على الإعلام التقليدي(الكلاسيكي) ورغبة شعوب المنطقة العربية في مجتمعات أكثر انفتاحا وديمقراطية على غرار الشعوب الأوروبية. [2]

فهذا النوع من الإعلام –وإن كان محدودا نسبيا– على فئة معينة، إلا أنه يمكن أن يؤسس لجيل جديد يتجاوز حدود الخوف والاستبداد المفروض عليه، والتطلع إلى واقع سياسي ديمقراطي، وهذا ما ترجمته بصورة جلية "**الانتفاضة المصرية**" وكيف ساهمت التطبيقات الجديدة للاتصال (بلغ عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في مصر **3.4 مليون** مستعمل لموقع الفايسبوك) في التعبير ونقل الواقع المؤلم للعالم الخارجي، مما شكل ضغط نحو تغيير الأوضاع التي انتهت بسقوط نظام حكم **حسني مبارك** الذي عمّر لأكثر من **30 سنة** من الاستبداد والفساد والمحسوبية....

الفرع الثاني/ الإصلاح السياسي ضغط خارجي: تتأسس هذه الفرضية الثانية على اعتبار أن الإصلاح في المنطقة العربية لم يأت نتيجة محددات داخلية كما أكدت عليه الفرضية الأولى وإنما جاء نتيجة ضغوط خارجية ترسم معالمها الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: **لماذا المنطقة العربية بالتحديد؟ وفي هذا الوقت بالذات (أحداث 11 سبتمبر 2001)؟.**

---

[1]– معتز الله عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 22.

[2]– إبراهيم بعزيز، دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، صف 2011، ص 174

يشكل الوطن العربي حالة استثناء فريدة من نوعها في العالم (طبعا قبل موجة الربيع العربي الأخيرة) إذ عبر تطورات تاريخية وتحولات جيو–إستراتيجية حدثت في الثلث الأخير من القرن العشرين، انطلقت غالبية دول جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، وجنوب شرق أوروبا إلى نظم دستورية ديمقراطية وصار من المسلّم به أن الديمقراطية هي أفضل نظام لحفظ كرامة الإنسان، حيث انطلقت موجة الديمقراطية من أوروبا الجنوبية في سبعينيات القرن العشرين **(اسبانيا، البرتغال، اليونان)**، وانتقلت لأمريكا اللاتينية في الثمانينات فيما عرفت "بالموجة الأولى"، لتمتد بعد ذلك لأوروبا الشرقية في مرحلة التسعينات" الموجة الثانية"، لتضرب إفريقيا في العقد الأخير ولازال مد "الموجة الثالثة"[1] متواصلا في إفريقيا، لتبقى المنطقة العربية استثناء، وفي مؤخرة ركب دول العالم في مجال التحول الديمقراطي، وهو ما أكد عليه **الباحث السيد ولد أباه** بقوله:" **أن المنطقة العربية كانت المجال الأوحد تقريبا الذي لم تتأثر أوضاعه الداخلية من حيث التركيبة السياسية ونمط النظام الاقتصادي والاجتماعي بتغيير المعادلة الدولية إثر نهاية الحرب الباردة والصراع القطبي السابق بقدر ما إن تركيبته لم تتغير في الجوهر من حيث الأبعاد الإستراتيجية والإقليمية طبعا إذا استثنينا حرب الخليج (1991)، ...، إلا أن هذه التحولات في المنطقة العربية لم تمس جوهر التوازنات الداخلية والإقليمية...**"[2]

في نفس السياق يرى **الدكتور جفال عمار** أن هناك مفارقة غربية؛ إذ يلاحظ وقوف العالم العربي جامد أمام تيار التحول الديمقراطي، في الوقت الذي يقوم فيه النموذج البرلماني التعددي في أغلب أنحاء العالم، تتمسك الأنظمة العربية بموافقتها بدون أي إصلاحات عميقة في الوقت الذي تتقدم عملية الديمقراطية مع مسار العولمة، وتقترن الليبرالية الاقتصادية بشكل عام بالليبرالية السياسية كمرافق طبيعي؛ يبرز العالم العربي كحالة استثنائية تتميز عن كل المجالات الجيوسياسية الكبرى خصوصيات أهمها:

–عدم مرافقة الانفتاح السياسي للانفتاح الاقتصادي (حالة مصر مثلا).

–عدم قدرة المجتمع المدني على التعبير السياسي، والتحرر من سلطة الدولة البيروقراطية أو الاستبدادية، ويبدو أن هذا الوضع مرشح للاستمرار فترة أطول، من منطلق أن التغيير الذي شهدته

---

[1] - هو مصطلح أطلقه عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتنغتون في كتابه "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، أنظر:
Sammuel Hintington, The Third Wave: Democratization in the Twentieth Century ,Normal: University of Oklahoma Press; 1991.

ولتفاصيل أكثر حول الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية أنظر:

Marina Ottaway and Julia Chouciur- Vizoso (eds), Beyond the Faced :Political Reform in the Arab World, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008.

[2] – السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11سبتمبر 2001، مرجع سابق، ص101.

دول **كالجزائر، الأردن واليمن** مع حركة اندفاع الموجه الديمقراطية على المستوى العالمي في نهاية الثمانينيات سرعان ما تراجعت أمام هيئة القوى المحافظة على الوضع الراهن.[1]

لكن أحداث **11 من سبتمبر 2001**، شكلت نقطة تحول في علاقات دول المنطقة العربية بمحيطها العالمي، ونهاية حقبة الاستثناء العربي في مرحلة شهد العالم بأسره تحولات جذرية خلال العقدين الأخيرين. فقد توصلت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لأحداث 11 من أيلول إلى أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في المنطقة العربية هي المسؤولة عن إنتاج الإرهاب والتطرف، فغياب الديمقراطية والمعرفة وانتهاك حقوق الإنسان، من أهم أسباب تنامي ظاهرة الإرهاب في العالم، الشيء الذي دعا الولايات المتحدة إلى محاولة الضغط لفرض رؤيتها للديمقراطية على البلدان العربية، حتى لا يحدث تهديد لأمنها ومصالحها الحيوية في المنطقة، وبالتالي تولدت قناعة لدى الإدارة الأمريكية بضرورة تغيير هذه الأوضاع كهدف معلن لها، وقد تجلت في محاولة جعل **العراق** نموذجا للديمقراطية يحتدا به في منطقة الشرق الأوسط، وتجلت أيضا بطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير في قمة الدول الثمانية في جوان 2004[2] ، والتي سنتطرق إلى خلفياتها ومضمونها في الفرع الموالي.

كما شملت الضغوط الخارجية دول الاتحاد الأوروبي.[3] هذه الأخيرة التي لها تاريخ طويل مع المنطقة العربية خاصة الضفة الجنوبية من المتوسط، حيث أن الاتحاد الأوروبي في سباق لتقديم أطروحات الإصلاح السياسي والتي ترجع لعملية برشلونة 1995، حيث تهدف إلى عقد شراكة أورومتوسطية بهدف مواجهة قضايا الهجرة الطاقة والأمن ومكافحة الإرهاب والتجارة[4]، ولعل غاية الاتحاد الأوربي من ذلك هو تأمين الضفة الجنوبية نتيجة المخاوف الكبيرة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ونفس المظاهر السلبية من فقر وأمراض مزمنة وكوارث، ... من شأنها في المدى القريب والمتوسط أن تشكل تهديدا حقيقيا لأمن وسلامة أوروبا.

ويمكننا معالجة ضغط الخارج، أو دور المحددات الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية انطلاقا من الدور الأمريكي الكبير الذي لعبه في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد

---

[1] -جفال عمار، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، في كتاب: كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني (محرران)، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21.22/ يونيو 2005)، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006، ص182.

[2] – أشرف محمد عبد الله يسين، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26 الصادر في أفريل2010، ص68.

[3] مشاريع الإصلاح في الاتحاد الأوربي تجاوزت عشرة مشروعات فهناك مشروعات ألمانية، وألمانية فرنسية، وكندية– دانماركية، وبريطانية، وبعضها تبناه الاتحاد الأوربي، وتناولت هذه المشروعات قراءة بعض المطالب التي تطرحها القوى السياسية والاجتماعية للإصلاح على الساحة العربية خاصة مسألة الليبرالية، لكنها اختلفت في منطلقاتها وأهدافها وخصائصها، وتناقضت أحيانا فيما بينها، ووقع بعضها في أخطاء فادحة.

[4] - أشرف محمد عبد الله يسين، مرجع سابق، ص77.

2001/09/11 في نشر الديمقراطية في المنطقة العربية ولهذا سنركز عليه من خلال مقاربتين أساسيتين هما:

أولا/ مقاربة بوش الابن للإصلاح السياسي: التي انطلقت من خلال سلسلة من المشروعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدءا من منتصف 2002، تضمنت مشروعات للإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، وأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودمج معظم بلدان المنطقة في منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى لتطوير التعليم والثقافة، وكان من أبرزها "**مبادرة شراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنين القادمة**" التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكي السابق **كولن باول في 2002/12/12** ولحقتها سلسلة تفصيلات صدرت تحت عناوين بيانات حقائق من بينها " **تمكين المرأة**" " **ودفع عجلة النمو الاقتصادي**" "**وتحسين المعرفة**"، "**وتوسع آفاق الفرص السياسية**" إضافة إلى إعلان الإدارة الأمريكية عن ضرورة تأسيس منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط خلال عشر سنوات[2003/6/9] ، وفي النهاية تم إدماج تلك المبادئ لـ" إصلاح المنطقة العربية" في مشروع موحد أعلنت عنه في شهر **فيفري 2004**، تمهيدا لمناقشته في قمة الثماني الكبرى(G08) في منتصف 2004.[1]

وقد تضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير(Greater Middle East project)[2] ؛ سلسلة من البرامج لتشجيع الديمقراطية والحكم الراشد في المنطقة العربية؛ تشمل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تدريب النساء على القيادة، تشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة وتعزيز الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد، وتدعيم المجتمع المدني، وكذا بناء مجتمع معرفي يشمل مبادرة للتعليم الأساسي ومحو الأمية وتطوير البرامج التعليمية وإصلاح التعليم وتعزيز التواصل مع شبكة الانترنت. كما تضمّن البعد الاقتصادي؛ برامج لتدريس إدارة الأعمال وتوسيع الفرص الاقتصادية، ومبادرة لتمويل النمو وتشمل إقراض المشاريع الصغيرة، وبنك تنمية للشرق الأوسط الكبير، والشراكة من أجل نظام مالي أفضل ومبادرة التجارة من خلال تسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومناطق رعاية الأعمال وتأسيس منبر للشرق الأوسط.[3] فمثلا رصدت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ **29 مليون دولار** لتمويل برامجها في مارس **2003**، تم تخصيص مبلغ **90 مليون دولار** لهذا الغرض بالرغم من زيادة المبلغ إلى 300 مليون دولار فيما بعد.[4] .

---

[1]- محسن عوض، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري-(2001-2001)، المستقبل العربي، العدد 388 الصادر في جوان 2011، ص56.

[2]- يضم الشرق الأوسط الكبير (حسب الإدارة الأمريكية) الدول العربية وكل من أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا وإسرائيل

[3]- مصطفى عوض، مرجع سابق، ص57.

[4] – حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 349 الصادر في مارس 2008، ص32.

وقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** أهمية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بقولها: "**يجب على العالم أن يطبق ما أسماه ناتان شارانسكي[1] باختبار ساحة البلدة وهو أنه إن لم يستطع المرء الخروج إلى ساحة بلدته ليعبر عن رأيه بلا خوف من الاعتقال أو السجن أو الأذى الجسماني فهو إذن يعيش في مجتمع خوف، ولن نهدأ حتى يحصل كل فرد يعيش في مجتمع خوف على حريته**"[2]؛ وهو تصريح يؤكد ما جاء في خطاب بوش لعهدة ثانية 2004 أكد على: "**أنه يجب على العالم الحر ألا ينتظر الأنظمة الديكتاتورية حتى توافق على الإصلاح، إن كان هناك زعماء شجعان في العالم العربي مستعدين بحق للتحول الديمقراطي وتحرير بلادهم ، فمن الواجب تشجيعهم ودعمهم.**"[3]

ومن الانتقادات الموجهة لمقاربة بوش حول الإصلاح السياسي الملاحظ؛ أنه تبقى تلك المبالغ أقل من أن تسهم في تمويل برامج طموحة لإطلاق وتعزيز عملية التحول الديمقراطي في منطقة تضم أكثر من عشرين دولة، خاصة وأن الكثير منها يعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، كما أن هذا المبلغ يعتبر متواضعا جدا مقارنة **بمشروع مارشال** مثلا الذي خصص لإعادة بناء أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية. فضلا عن اعتباره أن **إسرائيل** هي النموذج الوحيد للديمقراطية في المنطقة وهي تنتهك يوميا حقوق الإنسان بإبادتها للشعب الفلسطيني من قتل وتجويع وحصار وتنكيل... وأن **أفغانستان والعراق** المحتلين يشكلان نموذجان للإصلاحات والإنجازات، لكن الواقع الحالي يثبت العكس، أما في المحتوى الاقتصادي فيعتبر المشروع بمثابة إحياء للمشروع الشرق أوسطي ومؤسسات التعاون الإقليمي التي انبثقت عن جهود تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي والمؤتمرات الاقتصادية وشمال إفريقيا التي انبثقت عنها، ولم يوضح لنا المشروع كيف يمكن دمج إسرائيل في المنطقة بينما هي تبنى جدارا خراسانيا عازلا يفصلها عن أقرب جيرانها(الشعب الفلسطيني)، وآخر من الكراهية والعنف يفصلها عن باق الدول العربية في ظل استمرار الاختراق الأمريكي والإسرائيلي للمنطقة العربية.

---

[1] – **ناتان شارانسكي:** وزير الدولة الإسرائيلية لشؤون يهود العالم، صاحب كتاب الحجة من أجل الديمقراطية: قوة الحرية في التغلب عن الطغيان والإرهاب. وقد نصح الرئيس شخصيا في مقابلة مع قناة CCN، في 2005/01/12، لهيئة تحرير واشنطن تايمز:" إن أردتم لمحة عن كيفية تفكيري في السياسة الخارجية اقرؤوا كتاب ناتان شارنسكي، هل قرأه أحدكم، اقرؤوه إنه كتاب عظيم، أعتقد أنه سيساعد في تفسير الكثير من القرارات التي ستتخذ والتي رأيتموها أُتخذت والتي سنواصل اتخاذها، سيساعد في تفسير ما سيحدث في الأراضي الفلسطينية وما يخصنا تجاهها". وقد أعلن المؤلف نفسه أن بوش استدعاه رسميا إلى البيت الأبيض لشرح مضامين الكتاب بعد انتخابه لفترة رئاسية ثانية.

[2] – بوش وحاجة العالم العربي للديمقراطية، برنامج من واشنطن، على الرابط:

http://www.islamdaily.org/ar/democracy/2432.article.htm

[3] - بوش وحاجة العالم العربي للديمقراطية، مرجع سابق.

ثانيا/ مقاربة أوباما للإصلاح السياسي: والتي جاءت على إثر خطابه العرب والمسلمين من القاهرة في **04 جوان 2009**، والذي اعتبره المتتبعين بمثابة إستراتيجية الإدارة الأمريكية لما يسمى "بعهد ما بعد مرحلة بوش"، وقد أطلق عليها الباحث الأمريكي Andrew Alberston (Obama Approach ; Human Rights, and Political Reform) :[1] وفي قراءة تحليلية لأهم ما جاء في هذا الخطاب؛ يمكننا استنتاج النقاط التالية:

- جاء الخطاب مكون من مقدمة ارتكز مضمونها في دعوة المسلمين إلى تدشين مرحلة جديدة بين الإسلام والولايات المتحدة الأمريكية، مرحلة قائمة أساسا على المصالحة والمصلحة المشتركة بقوله:" **لقد أتيت إلى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي استنادا إلى المصلحة المشتركة الاحترام المتبادل، وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن أمريكا والإسلام لا تعارضان بعضها البعض، ولا داعي أبدا للتنافس فيما بينهما، بل ولهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرها، ألا وهي مبادئ العدالة والتقدم والتسامح وكرامة كل إنسان**" [2]، **فأوباما** يحاول إذن بداية صفحة جديدة تطوي سنوات الصراع والتوتر التي ميزت المراحل السابقة خاصة أحداث 09/11 وتداعياتها على العالم الإسلامي من جهة، ومن جهة ثانية يحاول إبراز مدى التفاهم الذي قد يحدث بين أمريكا والإسلام انطلاقا من المبادئ والقيم الإنسانية التي يؤمن بها كل طرف.
- أما لب أو جوهر الخطاب فقد تناول فيه أوباما سبعة مسائل أساسية نقسمها إلى قسمين: **القسم الأول: مصادر التوتر السياسي في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإسلام:** وتتعلق أساسا بالقضايا السياسية التي تطرح خلافا حادا بين أمريكا والإسلام وتعتبر مصدرا للتأزم والصراع بينهما، وقد رتبها كالآتي:

1- التطرف الذي يستعمل (العنف والإرهاب) ويدخل ضمنه العلاقة مع الوضع في أفغانستان والعراق؟

2- الصراع العربي الإسرائيلي(اليهودي والفلسطيني).

3- السلاح النووي (إيران وإصرارها على امتلاك السلاح النووي).

أكد أوباما على مسألة التطرف بضرورة مواجهته ومكافحته ويقصد هنا بالإرهاب الأعمال الإرهابية التي نفذتها القاعدة ضد المصالح الأمريكية والتي راح ضحيتها ما يضاهي 3000 شخص، مؤكدا أن أمريكا لا تريد لجيشها أن يتعارض في أفغانستان، ولا تسعى لإقامة قواعد عسكرية هناك.

أما بخصوص العراق فأوباما يعترف أن القرار بشن الحرب عليه قد صدر بصفة اختيارية لم تستشر فيه الأسرة الدولية أي تجاوز هيئة الأمم المتحدة والفواعل الدولية، لكنه يرى أن الشعب العراقي

---

[1]-Andrew Alberston, The Obama Administration's Quiet Approach to Reform in the Arab world, Arab Reform Bulletin, December 8, 2010.

[2]- REMARKS BY THE PRESIDENT ON A NEW BEGINNING, Cairo University, June 4, 2009, in: http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-cairo-university-6-04-09

هنا المستفيد الأول من التخلص من الطاغية صدام حسين بقوله:" وقع القرار بحرب العراق بصفة اختيارية مما أثار خلافات شديدة سواء في بلدي أو في الخارج، ورغم اعتقادي في نهاية المطاف بأن الشعب العراقي هو الطرف الكاسب في المعادلة التخلص من الطاغية صدام حسين،[1] ومعلقا على ذلك من أن أمريكا تستفيد من درس العراق من خلال اعتماد الأساليب الدبلوماسية لتسوية مشاكلها وهو بذلك يعترف بخطأ إدارة بوش في معالجة الملف العراقي والاستخدام المفرط للقوة العسكرية، محاولا معالجة الملف بإصدار أوامر بسحب الوحدات القتالية مع حلول شهر أوت القادم، واحترام الاتفاق المبرم مع الحكومة العراقية المنتخبة بأسلوب ديمقراطي والقاضي بسحب جميع القوات من المدن العراقية بحلول عام 2012، وإعطاء أوامر بغلق سجن غوانتنامو مع مطلع العام القادم.

وفي ما يتعلق بمسألة الصراع العربي الإسرائيلي؛ فقد أكد أوباما على ضرورة التوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي من خلال دولتين يستطيع فيهما الطرفين التعايش بأمن وسلام دائمين وهذا من مصلحة الطرفين كذلك، بقوله:" **إن السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن، وأن هذا السبيل يخدم مصلحة إسرائيل ومصلحة فلسطين ومصلحة أمريكا.**"[2]

كما تطرق أوباما لحركة "**حماس**" الذي تصنفها الإدارة الأمريكية في خانة التنظيمات الإرهابية، ويرى أن صواريخها تهدد سلامة وأمن إسرائيل، وهي تتحمل مسؤوليتها في ممارسة الإرهاب ضد المدنيين الإسرائيليين حسب أوباما، لذا يتعين عليها أن تضع حدا لهذا الإرهاب والعنف، وأن تعترف بالاتفاقات السابقة وأن تعترف بحق إسرائيل في الوجود، طبعا وهذا الشرط الذي لا يمكن أن تعترف به "حماس" انطلاقا من مبادئها تحت أي ظرف من الظروف كما رأينا في الفصل السابق.

يذهب أوباما في سياق تطمين الفلسطينيين والمسلمين بأن أمريكا لا تقبل بمشروعية استمرار سياسة الاستيطان وتتصل إسرائيل من التزاماتها تجاه الفلسطينيين قائلا:" **أننا لا نقبل مشروعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية (.....) لقد آن الأوان لكي تتوقف هذه المستوطنات كما يجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها لتأمين تمكين الفلسطينيين من أن يعيشوا ويطوروا مجتمعهم**"[3] (فهو إذن يؤكد على حق فلسطين في البقاء والعيش بسلام، مثلما يؤكد على أنه لا يمكن إنكار حق إسرائيل في البقاء(حق الدولتين في العيش المشترك)، وهو بذلك يسعى لحل القضية الفلسطينية حتى يرضى كلا الطرفين من جهة ومن جهة ثانية لا يبقى سببا توظفه الجماعات الإسلامية المتشددة على غرار القاعدة لضرب المصالح الأمريكية في أنحاء العالم.

---

[1]- REMARKS BY THE PRESIDENT ON A NEW BEGINNING, op.cit.

[2]– Ibid.

[3]- Ibid.

أما المصدر الثالث للتوتر فيتعلق بالملف الإيراني، الذي يعتبره ملفا مثقلا بالحساسية من الجانبين منذ الحرب الباردة وتزايد حالات العداء بين الطرفين خاصة مع قيام الثورة الإسلامية **1979** وضرورة أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية منع السباق نحو التسلح النووي، لأن هذا الأخير من شأنه أن يهدد المنطقة برمتها، لكنه من جهة يقر بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية إذا امتثلت لمسؤوليتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وهو بذلك يحاول التقرب من إيران حتى لا تبقى دولة تدعم الإرهاب وتزايده

القسم الثاني: مصادر التوتر الأيديولوجي: ويتعلق بالأساس بالقضايا القيمية التي تشكل القيم فيها حجر الزاوية(الديمقراطية، الحرية الدينية ،حقوق المرأة، التنمية الاقتصادية)، والتي يرى فيها أوباما مداخل محورية في أي عملية إصلاح سياسي للمنطقة العربية وهي:

1. **قضية الديمقراطية:** فهو عكس إدارة بوش التي سعت إلى فرض الديمقراطية في البلاد العربية وإجبار أحكام على انتهاج القيم الديمقراطية بحجة مواجهة الإرهاب والتطرف، إذ أكد أوباما على " أنه **لا يمكن لأية دولة ولا ينبغي على أية دولة أن تفرض نظاما للحكم على أية دولة أخرى**"[1]، فهو إذن يبعث رسائل تطمين للحكام العرب بأن أمريكا من اليوم؛ لن تتدخل في شؤونكم الداخلية المرتبطة بحرية اختيار الشعب لمن يحكمه بطريقة ديمقراطية سلمية بعيدة عن أشكال الإكراه والعنف، لكنه في المقابل يدعو الحكام إلى أن يمارسوا سلطاتهم من خلال الاتفاق في الرأي وليس عن طريق الإكراه، ويجب على الحكام أن يحترموا موافقة الأقليات، وأن يعطوا مصالح الشعب الأولوية على مصالح الحزب الذي ينتمون إليه.[2]
2. **قضية الحرية الدينية:** إذ يرى أن الإسلام دين تسامح وسلام مستشهدا بالواقع الذي عاشه هو شخصيا في أندونيسيا عندما كان طفلا إذ كان المسيحيون في ذلك البلد ذو الأغلبية المسلمة يمارسون طقوسهم الدينية بكل حرية، ويؤكد على أهمية حماية الحرية الدينية في بعض الدول العربية لأنها السبيل لترقية حقوق الأقليات فيقول:" **إن التعددية الدينية هي ثروة يجب الحفاظ عليها، ويجب أن يشمل ذاك الموارنة في لبنان أو الأقباط في مصر، ويجب إصلاح خطوط الانفصال في أوساط المسلمين (...) الانقسام بين السنة والشيعة قد أدى إلى عنف مأساوي في العراق.**[3]

كما طمأن أوباما الجالية المسلمة في أمريكا التي عانت الأمرّين في عهد بوش، إذ كانت إدارته تمنع جمع الزكاة بحجة تجفيف منابع الإرهاب، وكذا المتابعات البوليسية والقضائية

---

[1]- REMARKS BY THE PRESIDENT ON A NEW BEGINNING, op.cit.
[2]- Ibid.
[3]- Ibid.

لأي مشتبه فيه، فأوباما يؤكد على: "**التزامي بالعمل مع الأمريكيين المسلمين لضمان تمكينهم من تأدية فريضة الزكاة، وأن تمتنع البلدان الغربية عن وضع العقبات أمام الجالية المسلمة لمنعهم من التعبير عن دينهم**" وهو بذلك يقر بتفشي ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا، ويدعو إلى ضرورة تجاوزها أو حوار الأديان بقوله: " **نعمل الآن على تأسيس مشاريع جديدة تطوعية في أمريكا من شأنها التقريب بين المسيحيين والمسلمين واليهود.**"[1]

3. **قضية حقوق المرأة:** التي يرى فيها **أوباما** مدخلا مهما لإصلاح الأنظمة العربية، هذه الأخيرة تحرم من التعليم والمساواة في كثير من الدول العربية، في نفس الوقت يعلن عن رغبة أمريكا في مساعدة أي دولة من أجل ترقية حقوق المرأة وفتح مدارس تعليمية وبرامج تمويلية صغيرة لهذا الغرض، إذ يقول :" سوف تعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع أي بلد غالبية سكانه من المسلمين من خلال شراكة لدعم توسيع برامج محو الأمية للفتيات ومساعدتهن على السعي في سبيل العمل عن طريق توفير التمويل الأصغر الذي يساعدهن على تحقيق أحلامهن"[2]
4. **التنمية الاقتصادية وتنمية الفرص:** حيث أشار أوباما بشكل مقتضب ومنتقدا سياسة بوش العسكرية في كل من أفغانستان وباكستان في مقدمة خطابه، مقرا بفشلها في الحد من ظاهرة الإرهاب، بل بالعكس كانت سبب في تنامي الظاهرة خاصة في أفغانستان التي أصبحت معقلا لتنظيم القاعدة وحركة طالبان، ومعلنا عن تقديم مساعدات مالية معتبرة للدولتين لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية... قائلا:" **وضعنا خطة لاستثمار 1.5 مليار دولار سنويا على مدى السنوات الخمس القادمة لإقامة شراكة مع الباكستانيين لبناء المدارس والمستشفيات والطرق والمؤسسات التجارية وكذلك توفير مئات الملايين لمساعدة النازحين، وهذا السبب وراء قيامنا بتخصيص ما يربو على 1.8 مليار دولار لمساعدة الأفغان على تنمية اقتصادهم وتوفير خدمات يعتمد عليها الشعب.**"[3]

وقد ركز أوباما على أهمية التعليم والابتكار واعتبرهما مفتاحا للثروة في القرن الواحد والعشرين لمواجهة مشاكل البطالة في أوساط الشباب وعدم لجوءهم إلى العنف والإرهاب، من خلال مساعدة البلدان الإسلامية على توفير منح دراسية للطلاب المسلمين في أمريكا والاستثمار في التعليم الافتراضي للمعلمين والتلاميذ عبر الفضاء الالكتروني وسوف نستحدث شبكة الكترونية جديدة لتمكين المراهقين في ولاية تكساس من الاتصال مباشرة

[1] - REMARKS BY THE PRESIDENT ON A NEW BEGINNING, op.cit.
[2]- Ibid.
[3]-Ibid.

مع نظرائهم في القاهرة على حد قول أوباما، إضافة إلى استحداث هيئة جديدة من رجال الأعمال لتكوين شراكة مع نظرائهم في البلدان الإسلامية وتأسيس صندوقا ماليا جديدا لدعم التنمية والتطوير التكنولوجي، وغيرها من الاقتراحات التي تقدم بها الرئيس أوباما لمساعدة الدول العربية في النهوض اقتصاديا وفكريا وبالتالي مواجهة والتخفيف من حدة التعصب والتطرف الفكري الذي ينشر في الكثير من شبابها.

خلاصته المقاربتين، يتضح لنا أن مقاربة أوباما للديمقراطية؛ تأسست على إنقاذ مقاربة الرئيس السابق بوش، وعلى محاولة تجاوز نقاط الفشل فيها، خاصة تركيزها على حتمية التغيير والإصلاح للبلدان العربية دون توفير الإمكانات المادية والمالية الكافية لذلك، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد بوش الأب؛ قدمت لإسرائيل عام **1993** عشرة مليارات من الدولارات لبناء مستوطنات لمليون مستوطن، في حين قدم بوش الابن نصف مليار دولار فقط لمليار وربع مليار مسلم وعربي؟.[1]

وكذا محاولة أوباما التخلص من بؤر التوتر التي تصعد العداء لأمريكا كتحديد جدول زمني للانسحاب من أفغانستان والعراق وإغلاق سجن غوانتانامو. فقد اعتبر الباحث **(Andrew Alberston)** أن مقاربة أوباما جاءت" لتنظيف الأوساخ القذرة التي خلفتها إدارته السابقة في كل من إيران، أفغانستان ، باكستان، العراق، النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي"[2] ، وهذا ما لمسناه من خلال ردود الأفعال الإيجابية على خطاب أوباما، على غرار تصريح الأمين العام للجامعة العربية **عمرو موسى** قائلا:" **خطاب أوباما متوازن ويؤسس لعلاقة ايجابية، وفيه رؤية ومقاربة جديدة فيما يتعلق بالعلاقة مع الدول الإسلامية في مقدمتها القضية الفلسطينية وضرورة قيام الدولة الفلسطينية ووقف الاستيطان الإسرائيلي**" . فضلا عن موقف جامع الأزهر الشريف؛ الذي اعتبر الخطاب دليل على بدء عهد جديد واعد من العلاقات بين أمريكا والعالمين الغربي والإسلامي، يمهد الطريق أمام حوار حقيقي بين الحضارات بدلا من الصراع الذي كرسته الإدارة الأمريكية السابقة.

في حين رأت **حركة حماس** خطاب أوباما خطاب متناقضا ولم يحمل الجديد بالنسبة للقضية الفلسطينية، خاصة وأنه لم يتكلم عن شرعية حماس التي جاءت عن طريق الصندوق الانتخابي**(انتخابات 2006)**، بل ويعتبرها مازالت تمارس العنف والإرهاب، ويجب أن تضع حدا لمقاومتها ضد إسرائيل وتعترف بها. وهذا ما يعتبر تكرار لنفس سياسة سلفه بوش التي دمرت الشعب الفلسطيني ودعمت الكيان الإسرائيلي حسب حماس.

فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: **هل فعلا تخلصت إدارة أوباما من الأوساخ القذرة– حسب تعبير أوباما نفسه– التي خلفتها إدارة بوش؟**

---

[1]– فتحي رشيد، الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، العدد 24/23، السنة 08، 2005، ص45.

[2] - Andrew Alberston, op.cit.

يكمن الجواب في مجموعة الانتقادات التي وجهت لمقاربة أوباما، والتي هي في الأصل انتقادات لدور العامل الخارجي في عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، ويمكن رصد أهمها في النقاط الآتية:

1. عدم فصله بين الإرهاب والمقاومة المسلحة في معرض حديثه عن حركة حماس، حيث أعلن صراحة على "**أن تضع حماس حدا للعنف والإرهاب الذي يهدد الأطفال الإسرائيليين في مضاجعهم أو تفجير حافلة على متنها سيدات مسنات**"، في حين تغاضى أوباما عن العنف والإرهاب الممارس من طرف الإدارة الإسرائيلية والمجازر المرتكبة في حق الفلسطينيين العزل.[1]

وهذا ما أكد عليه الرئيس أوباما في خطابه أمام لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية(AIPC) بتاريخ **04 مارس 2012**، " **أنه من حق إسرائيل اتخاذ قرارات وإجراءات للدفاع عن أمنها** "[2] كما طالب العرب بضرورة الاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود بقوله:" **على الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تقبل مشروعية من يتحدثون عن إلقاء إسرائيل في البحر**".[3] وما يحمله هذا الاعتراف من جملة التنازلات:

– فتح سفارات لإسرائيل في جميع الدول العربية

– أن يعترف العرب ليس فقط بدولة إسرائيل بل أيضا بيهوديتها، والاعتراف بيهودية إسرائيل يعني إلغاء حق تعترف به قرارات الأمم المتحدة للفلسطينيين المهجرين، وهو حق العودة، هذا علاوة على أن يهودية إسرائيل يسقط من الحساب إمكانية قيام دولة واحدة ديمقراطية بجميع العرب والمسيحيين واليهود.

– اعتراف جميع الفصائل الفلسطينية بدولة إسرائيل، خاصة فصائل المقاومة كشرط مسبق للتفاوض حول" الوضع النهائي للضفة والقطاع.

– فتح أبواب البلاد العربية لـ" الإبداع الإسرائيلي"، الاقتصادي والتكنولوجي وبالتالي للهيمنة السياسية.

– سحب موضوع انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية كما كانت عام 1967 من لائحة المسائل المتفاوض عليها وإحالة مشكلة اللاجئين على الدول العربية، لإسكانهم فيها أو تكديسهم في الضفة والقطاع، وتحمل كلفة تعويضهم.[4]

---

[1]– REMARKS BY THE PRESIDENT ON A NEW BEGINNING, op.cit.

[2] - Read the text of Barack Obama's speech at the America Israel Public Affairs Committee's annual policy conference, The guardian , Sunday 4 March 2012.

[3]-Ibid.

[4]– محمد عابد الجابري، خطاب إلى العرب... غير خطاب أوباما على الرابط:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=46942

ولعل ما يؤكد حقيقة ذلك هو الدعم الأمريكي اللامشروط لإسرائيل والذي أعلنه صراحة أوباما:" أنني أول إسرائيل أدعم إسرائيل، وأن أي شريك للسلام لا بد أن يعترف بإسرائيل وأنني برهنت على كل ما يدعم إسرائيل خلال فترة حكمي الأولى(...) وأنه خلال فترة حكمي التزمت بكامل واجباتي تجاه إسرائيل..." [1] وما رفض الرئيس أوباما لعضوية الأمم المتحدة، واحتجاجها اللامشروع لانضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو، إلا دليل على هذا الدعم اللا متناهي.

2. على الرغم من إدعاءه بفشل الإدارة السابقة في الملف العراقي إلا أنه تناقض في قوله:" بأن الشعب العراقي هو الكاسب في التخلص من الطاغية صدام"، والواقع يبرز عكس ذلك، فقد خلف الانسحاب الأمريكي من العراق الموسم المنصرم، أكبر قاعدة عسكرية في العالم وبلاد مدمرة اقتصاديا، وسياسيا وتعيش تحت الصراعات العرقية، وأين هو مصير الأموال التي رصدتها إدارة أوباما لإعادة إعمار وتنمية العراق ما بعد صدام... وكل هذا إن دل فإنما يدل على فشل أمريكا في حكم ديمقراطي على العراقيين(في عهد بوش)، أو في إدارة أزمات العراق ما بعد صدام(في عهد أوباما). ونفس الحال يسقط الحال على **أفغانستان** التي تعيش حالة من الانفلات الأمني الخطير الذي تترجمه العمليات الانتحارية المتتالية.
3. دعم أوباما بعض الحكام العرب المستبدين، على الرغم من ادعائه بضرورة أن يمارس الحكام سلطاتهم من خلال الاتفاق في الرأي وليس عن طريق الإكراه والعنف، وهذا ما ظهر جليا في وقوف الإدارة الأمريكية مع الرئيس المصري حسني مبارك لآخر لحظة إثر ثورة 25 يناير 2011، وهي تدرك كل لإدراك "**أن الشعب يريد إسقاط النظام**"؛ الذي جثم على ظهر المجتمع المصري لأكثر من **31 سنة**، من الاستبداد السياسي الذي والمجتمع والحريات، فهذا رغبة منها في الحفاظ على الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة والذي يؤمن لها الحماية لحليفتها إسرائيل من جهة، ومصالحها الجيواستراتيجية في المنطقة برمتها من جهة ثانية.
4. كرس خطاب **أوباما** النهج الذي تتميز به السياسة الأمريكية على الدوام وهو نهج" ازدواجية المعايير"، وهذه الازدواجية تقوم هنا وفي الخطاب كله، على ما يطلق عليه "تعادلية غير عادلة"، حيث وضع أوباما الإسلام في كفة(الدين) كما هو على حقيقته، وأمريكا (الدولة والمجتمع) في الكفة الأخرى من الميزان وادعاء التعادل بينها(المساواة في الوزن)، فهي إذن عملية غير عادلة، فالدين شيء والدولة شيء آخر، والقياس لا يصح إلا بين أشياء من طبيعة واحدة.[2]

---

[1]- Read the text of Barack Obama's speech at the America Israel Public Affairs Committee's annual policy conference, op.cit.

[2]- محمد عابد الجابري، خطاب أوباما: تعادلية غير عادلة، على الرابط:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=46128

فهل من العدل تحويل هذه الموازنة على صعيد في الكيل إلى تعادل في الكيف (القيمة) بالإضافة إلى أن هذا التعادل يفتقد إلى العدل من منطلق أنه قائم على الفصل بين ما هو من "حقيقة" الإسلام وما هو ليس من حقيقته، وهذا الفصل يجوز القيام به على مستوى الأحزاب والفرق والمذاهب داخل الإسلام لأنه يمكن أن يدخل في الحق والاجتهاد، أما أن يقوم به طرف خارج الإسلام فهذا شيء تلازمه الشبهات.

كما أن أهم ما يعاب على خطاب أوباما هو القفز على الحقائق والأسباب التي تغذي الصراع بين أمريكا والإسلام؛ كربطه العداء لأمريكا بهجمات **11/09**، في حين تناسى أن الدور الذي لعبته مراكز الفكر في الترويج للخطر القادم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، والتي صاغها هنتنغتون في نظريته" **صدام الحضارات**" وربطها بالحدود الدموية بين الإسلام والغرب.

وما تكراره لعبارة **هجمات 11/09** في أكثر من مقطع من الخطاب؛ إلا أن تأكيد على الهاجس الأمني الذي مازال يتحكم في العقل الأمريكي، ورغبته الدائمة في مواصلة استخدامه كوسيلة تبرير بسياسات أو شرعنة استراتيجيات أمنية جديدة. كما تبرز العملية غير العادلة في وضع الصورة النمطية عن الإسلام لدى بعض الأمريكيين، والصورة النمطية لدى بعض المسلمين عن أمريكا من كفتي ميزان؛ لأن الصورة الأولى ترسم وتصنع وتوزع على العالم عبر الأفلام الأمريكية ومختلف وسائل الإعلام والاتصال بقصد التشويه والتعتيم، أما الصورة الثانية فهي رد فعل ميكانيكي رسخته في رؤية المسلمين السياسية الأمريكية التي وقفت ضد قضايا العرب والمسلمين مثل القضية الفلسطينية، احتلال العراق..[1]

صفوة القول؛ أن الانتقادات التي وجهت إلى كل من مقاربة بوش ومقاربة أوباما حول الإصلاح السياسي في المنطقة العربية دليل على صعوبة تحقيق تحول ديمقراطي انطلاقا من البيئة الخارجية، حتى وإن كانت تنطوي هذه الأخيرة على بعض المتغيرات ذات التأثيرات الايجابية في عملية الدمقرطة في الوطن العربي.

فالترسيخ الديمقراطي في المنطقة العربية قائم أساسا على العوامل الداخلية والمؤثرات المحلية أكثر من استجابته لرغبة القوى الأجنبية الكبرى؛ وهذا ما ترجمته عديد البلدان العربية في كل من **تونس، مصر، ليبيا...** فيما عرف "**بالربيع العربي**"، أين لعبت المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والثقافية دورا بارزا في تحريك الشارع العربي والدفع به نحو المطالبة بإصلاحات جذرية في بنية النظم السياسية العربي التي ثبت فشلها في إدارة الأزمات المجتمعية. كما ساهمت تداعيت "**الربيع العربي**" في دفع الدول العربية التي لم يحدث فيها "إسقاط للنظام السياسي" –إن صح القول–، بضرورة إجراء إصلاحات سياسية عميقة، على غرار **الجزائر**، التي أعلن فيها رئيس الجمهورية السيد **عبد**

[1]– محمد عابد الجابري، خطاب أوباما: تعادلية غير عادلة، مرجع سابق.

العزيز بوتفليقة عن جملة من الإصلاحات الشاملة في عديد الميادين، كقانون الأحزاب السياسية الذي يسمح بتكوين وإنشاء أحزاب جديدة، قانون المرأة **(ترقية حقوق المرأة ومنحها نسبة 30% في العملية الانتخابية)**، قانون الإعلام **(فتح قنوات إعلامية موضوعاته خاصة)** قانون الانتخابات **(المراقبة القضائية لضمان نزاهة شفافية العملية الانتخابية)....**

وقد أعلن **الرئيس بوتفليقة** نيته في إحداث إصلاحات استثنائية لصالح الشعب الجزائري في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى المزدوجة لتأميم المحروقات وإنشاء النقابة الوطنية للعمال الجزائريين في **2012/02/24** في مدينة وهران في غرب البلاد؛ إذ صرح **قائلا:** "**إن الانتخابات التشريعية في ماي 2012، هي بداية لعهد جديد يماثل ثورة نوفمبر 1954**"،[1] يعني إدراك صناع القرار في البلاد أن الشعب الجزائري يرغب في بناء نظام ديمقراطي مبني على التعددية والتداول السلمي على السلطة، بعيدا عن مختلف أشكال التوريث والبقاء في الحكم، وهو ما أشار إليه **تقرير المركز العربي للأبحاث بنسبة 92%** .

كما خلص المركز كذلك؛ بأن الحريات السياسية والمدنية هي أهم سمات النظام السياسي الديمقراطي في الجزائر **بنسبة41%** على حساب الأمن والاستقرار **(92%)**، وتحسين الأوضاع الاقتصادية **(02%)**، كما أن ثلث **(3/1)** الشعب الجزائري يعارض فصل الدين عن السياسة.[2]

في هذا الإطار يلعب التيار الإسلامي دورا أساسيا في أي عملية إصلاح سياسي خصوصا وأن الدستور الجزائري واضح في وجود الأحزاب السياسية بمختلف تياراتها، فضلا عن وجود أحزاب إسلامية منخرطة في الحياة السياسية ممثلة في الحكومة والبرلمان.

في خضم كل هذا نرى؛ ومن وجهة نظرنا؛ أن مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر مرهون بمدى قدرة النظام السياسي على إشراك التيار الإسلامي في الحكم، خاصة وأن التجربة التونسية التي أفضت بفوز حركة النهضة الإسلامية بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية الأخيرة وكذا التجربة الناجحة للإخوان المسلمين في مصر، تجربتين يحملان الكثير من الدلالات هذا من جهة، من جهة ثانية العمل على تجاوز الإرث الدموي الذي خلفته انتكاسة وقف المسار الانتخابي **1991** الذي فازت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتداعياتها الأليمة على الجميع.

---

[1] - خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، القناة الجزائرية الفضائية الثالثة، 2012/02/24.

[2] - تقرير المركز العربي للأبحاث حول الجزائر، جريدة الخبر اليومي بتاريخ 2012/03/03، ص11.

المبحث الثاني: مؤشر المراجعات الفكرية للحركات الإسلامية.

على ضوء قراءة جديدة للفقه الإسلامي والواقع السياسي، فإن قطاعا واسعا من التيار الجهادي، بدأ ينحو تجاه الرؤى الإسلامية التي تستبعد المواجهة مع الدولة، وتعتمد نظرية الإصلاح السياسي، التي تقع ضمن ما يطلق عليه "**بالنضال السياسي**" بمعنى أن القوة والعنف ليستا الوسيلتين الوحيدتين للصراع السياسي والاجتماعي، هناك أدوات أخرى سياسية إعلامية دعوية، وبقبول فكرة المنازلة السياسية، فإن القيادات الجديدة أصبحت تقبل بالتغيير من داخل الأنظمة السياسية عبر عملية إصلاح سياسي كما أنها تقبل بالمنافسة من القوى الأخرى (التيار العلماني خصوصا)، فهي أحد الفاعلين في العملية السياسية، وليست الفاعل الوحيد، كما أنها تقبل بالتعددية وتلتزم بقواعد اللعبة الدستورية والقانونية.

فالمراجعات الفكرية جاءت في سياق تراجع معظم الحركات الإسلامية عن عدد من القضايا الفكرية والممارسات الميدانية التي كانت تعيق حركتها أو تشوش مسيرتها، أو تجعلها في مواجهة دائمة مع الأنظمة الحاكمة من قبيل تبني العنف، موقفها من العملية الديمقراطية، موقفها من الأقليات والمرأة...فالحركات الإسلامية اليوم مدعوة إلى إعادة النظر في تلك القضايا العالقة وغيرها، خاصة في ظل جملة من التحولات المحلية والإقليمية والدولية، تقتضي منها القدرة على التكيف ونقد الذات حتى تستطيع فرض نفسها في المعادلة السياسية، لتصبح مستقبلا شريكا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي في البلدان العربية والإسلامية.

المطلب الأول/ ماهية المراجعات الفكرية:

الفرع الأول/ التعريف: يقصد بها العملية التقويمية الهادئة القائمة على أربعة أسس هي:

1- عدم المساس بالثوابت والمسلمات.

2- مراعاة مقاصد الشرع نظرا وتنزيلا.

3- فقه المحيط اجتماعيا واقتصاديا وحضارة.

4- تحقيق المصلحة الراهنة للأمة.

فالمراجعة في هذا السياق فعل إيجابي يهدف إلى بلوغ الفهم السليم لجوهر الإسلام، والممارسة الناضجة لأحكامه وتعاليمه وإضافة كسب إسلامي حديث وجيد للأمة والإنسانية عامة قابل للتطبيق[1].

يعرّفها **طارق الزمر** (أحد قادة جماعة الجهاد في مصر): المراجعة لا تعني التراجع -كما تروج للبعض- لأنها لا تتضمن أبدا التراجع عن الواجبات الرئيسية للعمل الإسلامي، بل شملت

[1] - محمد أكيج، مراجعات الحركات الإسلامية بين التجديد والتجميد، على الرابط:
http://www.almultaka.net/ShowMaqal.php?cat=19&id=690

عددا فحسب من الأساليب والوسائل التي تبين وقوع المبالغة في تحقيق مناطقها، أو التي اتضح عدم ملائمتها للواقع، فالمبادرة التي أطلقتها عام **1997** والداعية لوقف العمليات العسكرية في مصر، لم تكن تعني –كما تصور البعض– هزيمة للمشروع الإسلامي، أو انسحابا من المجتمع، أو تأييدا للأوضاع والسياسات القائمة، وإنما تعني بالضرورة إعادة النظر في الممارسات والإنجازات لمرحلة كاملة والوقوف على مدى الإخفاقات والنجاحات، ثم وضع تصور جديد لتطوير الأداء وتصويب المسار، وذلك كله في ضوء قراءة شاملة للتغيرات الكبرى والحاسمة التي شهدها العالم من حولنا ووسائل جديدة تتلاءم مع مشكلات وتعقيدات الواقع[1].

يعرفها **الباحث عمر حمزاوي:**" بأنها نبذ الحركات الإسلامية للعنف بمختلف أشكاله وصوره وإعادة النظر في مواقفها من قضايا الدولة والسياسة والمجتمع، وهي المفاهيم الإسلامية نفسها التي استخدمت لتبرير العنف، أعيد تعريفها لإقرار النشاط الاجتماعي والسياسي واللاعنفي والحث عليه[2].

تعريف **المفكر رضوان السيد:** "ثقافة المراجعة تهدف إلى وقف التراجع الذي يسم الحياة الثقافية والسياسية العربية وبالتالي انعقاد ما يمكن إنقاذه، خاصة بعد زلزال الحادي عشر من أيلول، الذي زلزل الأرض تحت أقدام العالم الإسلامي والذي كان بكل معنى ضربة كبيرة لنا، أمام العالم وأمام أنفسنا ضربة هزّت الراكد والمسكوت عنه، فحركت صورا نمطية عنا وعن الإسلام، كما حركت أيضا ردود فعل نمطية من هنا أهمية ثقافة المراجعة، التي يراد لها أن تزحزح هذه الصورة النمطية في الجانبين وتفسح المجال لثقافة نقدية والأهم لإدارة معرفة الذات وبالعالم"[3].

أما التعريف الإجرائي للمراجعات؛ فهو ذلك المسار الذي تنتهجه العديد من الحركات الإسلامية بجناحيها المعتدل والمتطرف، نحو إعادة النظر في العديد من المسائل والقضايا الخلافية التي كانت تبرر العنف والإرهاب بالنسبة للحركات المتطرفة، والفصل في مسائل المعضلة الديمقراطية بالنسبة للحركات المعتدلة، في سياق "**النقد الذاتي**" الذي يعتبر شرطا موضوعيا يهدف إلى تجديد الفكر الإسلامي الحركي من جهة، وإعطاء أكثر فعالية في نشاط الحركات الإسلامية التي أصبحت طرفا محوريا في معادلات الواقع المحلي والإقليمي والدولي، وهذا ما أسفر عليه "**الربيع العربي**" في كل من تونس ومصر... فممارستها لعملية النقد الذاتي، يمكنها من ترسيخ وجودها وتفعل إمكاناتها وتطور إنجازاتها، وتصبح كغيرها من التيارات السياسية شريكا أساسيا في الحكم، –وليس مجرد "ديكورا" تزين

---

[1] – طرق الزمر، مراجعات لا تراجعات، القاهرة: دار مصر المحروسة (د.ت .ن)، ص ص 20–20.

[2] – عمر حمزاوي، سارة غريبوسكي، نبذ العنف وتبني الاعتدال: نهج المراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، أوراق كارنيغي، العدد20، أفريل2010، ص.03.

[3]– تركي علي الربيعو، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص.255.

به المجالس المنتخبة في سياق احتواء المعارضة، أو بعبعا تخافه النخب الحاكمة وتسعى لإقصائه–، يساهم مساهمة فعالة في إصلاح النظم السياسية العربية وبناء صرحها الدستوري والمؤسساتي.[1]

الفرع الثاني/ الأسباب والدوافع: في الواقع إن المراجعات الفكرية للحركات الإسلامية بدأت بواكرها بالانفتاح على الواقع السياسي وقراءته والانفتاح على الأفكار الجديدة، ومتابعة التحولات السياسية، خاصة ما يتصل منها بأداء الاتجاه الإسلامي السياسي، والمتابع للتطور السياسي في مصر، يلاحظ أن الفترات التي تراجع فيها العنف هي فترة الثمانينيات التي كان فيها النظام السياسي أكثر انفتاحا وتسامحا مع كل القوى بما في ذلك التيارات الجهادية، إذ في هذه الفترة كانت بعض الأصوات داخل المطبخ السياسي المصري تتحدث عن إمكانية استيعاب الحركات المتشددة داخل العملية السياسية. لكن التنامي السريع للتيار الجهادي خاصة الجماعة الإسلامية أزعج النظام السياسي، وكذا تداعيات الفوز الكبير الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول تجربة تعددية في الجزائر، كما جعل النظام المصري يقرر إتباع سياسة ذات طابع استئصالي تجاه التيارات الجهادية من ناحية، والدفع نحو خلق مواجهة مع التيارات الإصلاحية، وهو ما فتح باب المواجهة في التسعينيات. لكن الخبرة الدامية للعنف في التسعينيات طرحت على التيارات الجهادية ضرورة مراجعة مواقفها، فظهر تيار المراجعة الفكرية[2]. بالإضافة إلى أسباب أخرى هي:

1. اعتراف الحركات الجهادية الرئيسية في مصر (الجماعة الإسلامية 1997، تنظيم الجهاد 2007)، بأن العنف فشل في إحداث تغيير سياسي، وبأنه في الواقع كان ضارا، دفع بتلك الحركات إلى تغيير مسارها بشكل لافت نحو المراجعة، خاصة وأن المواجهة العنيفة مع النظام والمجتمع أدت إلى الهزيمة من جهة، ومن جهة ثانية أدركت الجماعة الإسلامية عمق الضرر الذي أوقعته أنشطتها العنيفة، التي كانت تبرز في سياق استخدام المفاهيم الدينية بالمسمى وغير المسمى على أحد السواء[3].
2. التحول التاريخي للعمل السياسي العلني: لقد بدأ التحول لدى الجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر في أوت 1997، عندما طلب محامي الجماعات الراديكالية فتحي الزيات بالترخيص للجماعة الإسلامية بالعمل السياسي العلني، ثم أخذت الأمور تتطور بصورة أكثر عملية عن طريق تقديم بعض الإسلاميين، الذي يحسبون عمليات على الجماعات الإسلامية الراديكالية بمشروعات سياسية إسلامية، حيث تقدم **ممدوح إسماعيل** ومعه مجموعة من الإسلاميين

---

[1] – لتفاصيل أكثر حول النقد الذاتي للحركات الإسلامية ارجع إلى:
مجموعة من المؤلفين عبد الله النفيسي، حامد قويسى، النقد الذاتي للحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2009. وعبد الله النفيسي، الحركات الإسلامية ثغرات في الطريق، الكويت،(د.د.ن)، (د.د.ن). وأيضا عبد الله النفيسي الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، الكويت، (د.د.ن) ، 1989.

[2] – كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009، ص131.

[3] – عمر حمزاوي، سارة غريبوسكي، مرجع سابق، ص03.

بطلب رسمي لإنشاء حزب إسلامي سياسي باسم "**الشريعة**" وهو المشروع السياسي، الذي أحدث دويا شديدا على الساحة النيابية المصرية، نظرا لما يحمله من أفكار جادة وجذرية للعديد من القضايا المهمة، التي تتعلق بمستقبل الأمة الإسلامية، فضلا عن حصوله على تأييد ومباركة الأغلبية العظمى من قادة وعناصر الحركة الإسلامية في الداخل والخارج، وتبعه جمال سلطان بتقديم أوراق تأسيس حزب إسلامي باسم "**الإصلاح الإسلامي-الاجتماعي**" ومعه بعض الإسلاميين. إلا أنه لم يكن في قوة ساقه، لكنها رفضها من قبل لجنة الرفض المصرية (لجنة شؤون الأحزاب)[1].

3. ظهور كتب أربعة للجماعة الإسلامية[2]، تراجع فيها بشكل كامل مواقفها السابقة من النظام السياسي، حيث راجعت مواقفها من أفكار الطائفة الممتنعة ووجوب قتالها، وأيضا مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وموقفها من السياحة وأمان السائحين... وموقفها من النظام السياسي واعتباره نظاما شرعيا[3]. ويرى البعض من المتتبعين أن تأليف الكتب الأربعة يشكل الأساس الصحيح لمصداقية مبادرة وقف العنف التي أعلنتها جماعة من جانب واحد، لأن الأساس في عنف الجماعات المتطرفة هو الفكر الذي يحض على العنف.
4. إعلان تنظيم الجهاد لوقف عملياته العسكرية بشكل تام في مصر، بعد عام 1995، وهو ما أدى إلى جدل عنيف داخله، أفضى في النهاية إلى التحالف بين تنظيم الجهاد المصري وتنظيم القاعدة، وحصر عملياته العسكرية ضد المصالح الأمريكية، باعتبارها تدعم الاستبداد السياسي في النظم السياسية العربية، وتهدد أمن العالم الإسلامي، كما أنها هي التي نفذت عمليات اعتقال سياسي لأعضاء من التنظيم في مناطق عديدة من العالم تبدأ من البلقان وحتى أذربيجان وهنا بدأ قطاع واسع من تنظيم الجهاد القديم في داخل مصر يتحول من ناحية مراجعات أشبه بمراجعات الجماعة الإسلامية[4].

هذا تقريبا أسباب ودوافع الخاصة للجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد المصريين على اعتبارهما أبرز الحركات الإسلامية المتطرفة في العالم العربي والإسلامي، وكانت للمراجعات التي بدأها أثيرا

---

[1] - أسامة عبد الحق، الإسلاميون الجدد إلى أين؟ القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2005، ص 33.

[2] - الكتب الأربعة جاءت تحت عنوان (حركة الغلو في الدين وتكفير المسلمين) (الفتح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين) (تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء)، وأخيرا (مبادرة وقف العنف: رؤية واقعية ونظرة شرعية)، وقد ساهم في تأليف هذه الكتب أغلب زعماء الجماعة أبرزهم علي الشريف، أسامة إبراهيم حافظ، كرم زهدي وناجح إبراهيم عبد الله، حمدي عبد الرحمان عبد العظيم... واستغرق إنجازها قرابة العامين، وقد تم اعتمادها رسميا من طرف الأزهر الشريف بأنها كتب لا تخالف الشرع ولا مانع من نشرها بهدف حقن دماء المسلمين وإطفاء نيران الفتنة لتفاصيل أكثر حول الكتب الأربعة ومضمونها ارجع إلى كتاب:
مكرم محمد أحمد، مؤامرة أم مراجعة، حوار مع قادة التطرف في سجن العقرب، القاهرة: دار الشرق، ط2، 2003، ص ص 145-163.
وأيضا: إبراهيم النجار وآخرون، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مرجع سابق، ص ص 273-314.

[3] - كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية، مرجع سابق، ص132.

[4] - طارق الزمر، مرجع سابق، ص ص 24- 29.

عميقا على عديد الحركات الإسلامية في مختلف البلدان العربية، بما فيها الحركات المعتدلة التي بدورها بدأت تراجع أفكارها في سياق مجموعة من التحديات الدولية ومدى استجابة تلك الحركات لها.

ويمكن حصر التحديات الدولية في أربعة نقاط أساسية هي[1]:

- **الانفراد الأمريكي بقيادة العالم (الهيمنة الأمريكية):** فالهيمنة الأمريكية تعتبر من أكبر وأخطر التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، فقد تكرست هذه الهيمنة في إطار تخويف العالم من الخطر الإسلامي، ومن ثم ضرورة محاصرته عبر حملة واسعة النطاق باسم مكافحة الإرهاب والتطرف، كما استطاعت أمريكا أن تفرض هيمنتها على القوى الدولية ابتداء من أوربا مرورا بالصين وروسيا والهند، وانتهاء باليابان، فضلا عن استراليا وكندا من خلال إعادة ترتيب هيكلة النظام الدولي، فرأت أن تدمج القوى السياسية الدولية في نظام دولي جديد، وأن تضع لهذا النظام أولوية محددة هي الحرب على الإرهاب والتطرف الإسلامي، وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من استهداف الإسلام والحركات الإسلامية:

أ-أن الإسلام قد أصبح الدين الوحيد القادر على تأسيس حركات مقاومة يمكنها أن تعرقل مشاريع الهيمنة التي تسعة إليها أمريكا حلفائها الغربيون، وهذا ما أكد عليه هنتنغتون: "**بأن الإسلام هو الدين الوحيد الذي جعل الغرب موضع شك مرتين في التاريخ**". وربما يقصد بذلك وصول المسلمين الأوائل إلى حدود **فرنسا** من جهة الغرب **(معركة بلاط الشهداء)** ووصول الفتوحات الإسلامية في عهد الدولة العثمانية إلى **فيينا** من جهة الشرق.

ب-لأن المنطقة الإسلامية جغرافيا واستراتيجيا تمثل قلب العالم ومراكز اتصالاته، إذ لا يمكن السيطرة على العالم دون السيطرة عليها، فضلا على أن السيطرة عليها تمكنها من التعامل المباشر مع القوى الدولية المنافسة؛ **الصين، روسيا، الهند،** واحتواء **الثورة الإيرانية الإسلامية.**

ولهذا كانت الفرصة التاريخية مناسبة بعد هجمات 09/11 لتحتل **أفغانستان والعراق** وتتواجد عسكريا في منطقة طالما حلمت بالتواجد بها.

ج-تشكل السيطرة على العالم الإسلامي تقويضا لطموحات أوروبا التوسعية في المنطقة على غرار علاقاتها الأورومتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط وهو ما تجسد في مشروع الشرق الأوسط الكبير القاضي بدخول **إسرائيل** كشريك رئيس في المنطقة.

د-السيطرة على ثروات العالم الإسلامي، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى لبسط نفوذها ويدها على تلك الثروات فحسب، وإنما لمنع القوى الأخرى المنافسة لها من السيطرة عليه، على أساس أن النفط هو سلاح استراتيجي ومتغير أساسي في استمرار الهيمنة الأمريكية **(أمركة العالم).**

[1] - طارق الزمر، مرجع سابق، ص ص 24-29.

- **الحرب الدولية على الإرهاب:** بعد انهيار المعسكر الشيوعي **1991**، برز التحضير لمواجهة الإسلام كعدو جديد للغرب الرأسمالي أو كما سماها الدكتور **حسن حنفي** "**الغرب ورحلة البحث عن عدوّ**" حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية في انتظار حدث تاريخي، ذو خلفية إسلامية يهدد أمنها القومي، حتى يكون نقطة انطلاق جديدة للإستراتيجية الأمريكية على الساحة الدولية بهدف تكريس هيمنتها ولهذا أدمجت إستراتيجية الحرب على الإرهاب مع إستراتيجية الحرب الاستباقية. وتهدف المخططات الموضوعة للحرب على الإسلام إلى علمنة وتفكيك عناصر فاعليته وتشويه صورته من خلال الدعم المادي لأصحاب "**الأقلام المأجورة أو مفكري البلاط**" الذين يشككون في كل ثوابت الدين، ويشوهون كل أحكامه وقيمه، وفسح المجال أمامهم وتمكينهم من مختلف المناصب والمسؤوليات العليا، حتى يساهموا في هم الإسلام الصحيح وإحلال محله "**الإسلام الأمريكاني**".

بالإضافة إلى ضرب الحركات الإسلامية والتيارات المنضوية تحتها، عن طريق تفجير الموقف الإسلامي من الداخل **(سياسة فرق تسد)** بإثارة الخلاف بين الثنائيات الإسلامية، **الشيعة** ضد **السنة، الصوفية** ضد **السلفية، الإسلام التقليدي** ضد **الإسلام السياسي،** الإسلام **المعتدل** ضد **الإسلام المتشدد، الأحناف** ضد **الحنابلة،** فضلا عن **العلمانيين** في مواجهة الإسلاميين.

ولعل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية صراحة استعدادها لتمويل **السعودية السنية** بالسلاح النووي يهدف إلى الحد من رغبة **إيران الشيعية** في امتلاكه وكذا الحرب الطائفية التي تتخبط فيها **العراق** منذ احتلالها **مارس 2003**، إلا دلائل على جدية وعملية المخططات الأمريكية.

فحتى النظم السياسية العربية لم تسلم من هذه المخططات في سياق ما يعرف "بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى دمج تلك النظم وسياستها في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية، تحت نمط تخلفها واستبدادها من شأنه أن يولد العنف والإرهاب المهدد للمصالح الأمريكية في المنطقة، وقد ترجم ذلك واقعيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

- **العولمة (الأمركة):** تتمثل في مختلف آليات وسائلها الاقتصادية الثقافية، السياسية... تيارا فارقا يعبر عن طموح غربي يهدف إلى السيطرة على العالم وفرض الهيمنة الغربية فيما يعرف " **(سوقنة العالم ولبرنة القيم)**، وهي بدلك تمثل تحديا لكل الثقافات، وبالأخص الثقافة الإسلامية التي تعتبر النقيض الرئيسي للثقافة الغربية المادية الإلحادية.
- **تطورات الصراع مع إسرائيل:** تعاظم المشروع الصهيوني في المنطقة على ضوء التحولات والإفرازات الجديدة في ظل تزايد الانتهاكات على الشعب الفلسطيني، وإتباع سياسية تهويد القدس وبناء المستوطنات بدعم ومساندة أمريكية أوروبية، واعتبار كل أشكال المقاومة،

حركات إرهابية يجب استئصالها **حماس، حزب الله...**، فأصحاب القرار في إسرائيل يعملون إلى إضعاف حركات المقاومة الإسلامية، والعمل على محاصرة الإسلام والمسلمين.

المطلب الثاني/ حقيقة المراجعات الفكرية: تطرح قضية المراجعات جدلا واسعا في الأوساط السياسية بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يرون أن المراجعة هي قناعة سياسية فرضتها جملة من التحولات المحلية والإقليمية والدولية، في حين يرى المعارضون أن هذه المراجعات ما هي إلا تكتيك استراتيجي ومناورة سياسية، هدفها الوصول إلى الحكم بالطرق الديمقراطية ثم الانقلاب عليها، أو سعيها لتحقيق مكاسب مادية وسياسية فشلت في الحصول عليها بالطرق العنيفة.

الفرع الأول/ المراجعات الفكرية قناعة سياسية: يؤكد أصحاب هذا الطرح وأغلبهم زعماء وأعضاء الحركات الإسلامية بجناحيها المتطرف والمعتدل أن نهج المراجعة هو أمر ضروري وخيار لا بد منه من أجل إعادة تصحيح المسار وتفعيل النشاط الحركي، ويستندون إلى الأدلة الآتية:

1-**نبد العنف:** يشكل العنف أهم القضايا التي تراجعت عنها الحركات الإسلامية الجهادية؛ **(الجماعة الإسلامية- تنظيم الجهاد)**، فرغم أن الكثير من أصوات نهج المراجعة البارزين من التنظيمين السالفين الذكر كانوا أو لا زالوا في السجون بمصر، إلا أن ذلك لا يقلل من صدقية نبذهم للعنف والتطرف كوسيلة لتغيير المجتمع والسياسة، صحيح أن العديد من هؤلاء القادة من دعاة نهج المراجعة دخلوا في حوار مع قوى الأمن، وتبادل بعضهم الأفكار مع علماء الدين المثقفين المقربين من النظام المصري، إلا أن أفكارهم وآرائهم الجديدة تطورت بشكل حقيقي ولا يمكن أن تختزل بتفسيرات مغالية في التبسيط، أو بالنزعة التآمرية والابتزازية وفقا **لكمال حبيب** وهو زعيم سابق لتنظيم الجهاد؛ أن مراجعات **الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد**، أعقبت سنوات عدة من المناقشة المستفيضة ومحاولات متعددة لإطلاق مبادرتها لنبذ العنف. ويخلص **حبيب** إلى أن المراجعات الجهادية لم تكن ثمرة للإكراه ولا بطاقة مجانية للخروج من السجن، فقد أكدت الجماعة الإسلامية التزامها بنبذ العنف، وهذا ما ترجمته العشر سنوات الماضية من عام **1997** تاريخ امتناع الجماعة بالقيام بعمليات عنيفة في مصر[1].

وقد جاء في كتاب **الغلو في الدين:** "**الغلو في الدين شأنه شأن التفريط، فقد ينفر الناس من صحيح الدين الذي يطالب كل مسلم بألا يطغى في الميزان** ، وحول **(ماذا يريدون من الشباب)** يقولون: **(نريد شبابا يعمر لا يخرب، يحمي الدولة ويصون مؤسساتها يحترم القانون ويكون حائط سد ضد تكفير المسلمين، يهدي إلى الإيمان بالحكمة والموعظة الحسنة"[2].**

وعن التكفير والإيمان تقول الجماعة: "مهمتنا **ليست إخراج الناس من الدين بتكفيرهم، ولكن إدخال الناس في دين الله وهدايتهم إلى صراط مستقيم، نحن هداة لا قضاة، نحن دعاة لا ولاة"[3].**

---

[1]- عمر حمزاوي، سارة عريبوسكي، مرجع سابق، ص06.

[2]- رفعت السيد أحمد، عمر الشوبكي، مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول، مرجع سابق، ص102.

[3] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

2-أكد **منير جمعة** عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، على أهمية تلك المراجعات -رغم ما يشوبها من نقائص- لأن الذي يقودها هو **الدكتور فضل** العقل الفكري والفقهي في تيار الجهاد وصاحب كتاب **(العمدة في إعادة العدة)** و**(الجامع في طلب العلم الشريف)** ونظرا لتداعياتها على الحركات الإسلامية داخل مصر وخارجها ويقول: "**إذا كنا نؤمن بأن العنف المسلح بين الشباب الإسلامي والأنظمة السياسية في بلادنا كان سلبيا وغير مبرر، فإن كل جهد فكري يصب في مصلحة تفكيك خطاب العنف وممارساته يستدعي الدعم وإفساح الطريق من أجل إنجاحه**". واختتم قوله: "**بأن المراجعات عمل إيجابي ومثمر يجب أن ندعمه ونحسن الظن بأطرافه، وسيكون له تأثير إيجابي على الصعيد السياسي والدعوي والاجتماعي**"[1].

3-أكد المختص **كمال حبيب** أن التحول في وثيقة المراجعات واضح سواء كان في المنهج أو في القضايا التي تثيرها، فمثلا داخل المنهج نفسه الرجل يتبنى تأسيسيا يعتمد على أصول الفقه وأورد من **30 إلى 40** قاعدة أصولية تمثل معيارا فكريا لهذه الوثيقة، ومنهج أصول الفقه في الواقع لم يكن مطروحا على العقل السلفي الجهادي من قبل، ما كان مطروحا عليه هو مسألة العقيدة و الخوض فيها أو ما نسميه نحن بـ "الأيديولوجيا" كان هناك كلام عن العقيدة يستند على معرفة علل الأحكام وأنواعها أي يبدأ من النص وينتهي إليه من دون خضوع للواقع.

وختم حبيب قوله "**بأن اكتساب هذا التيار الجهادي شرعية أمر يجعلنا أمام إضافة حقيقية إلى المجتمع المصري عامة بشكل قد يؤدي إلى أن يعطي السياسة المصرية معنى**".[2]

4-يرى الخبير في مركز الأهرام **عمرو الشوبكي** أن المراجعات صادقة وتمثل تحولا حقيقيا وأنها تكمل ما بدأت به الجماعة الإسلامية، كما أوضح أن القول بأنها نتيجة للتدخل الأمني غير صحيح، لأنه يجب أن نضعها في إطار الخبرة الإنسانية ومراجعة الفكر والممارسة في أعقاب الهزيمة التي خيبت بها جماعة الجهاد، من هنا تكون دلالة المراجعات في أن خيار العنف المسلح مهما كانت أسبابه لا بد أن يكون مرفوضا وخطا أحمر لا يجب الاقتراب منه.

وفي الأخير أكد **الشوبكي** أن خروج الجهاد وانضمامهم إلى التيار السلمي الواسع يمثل عملا إيجابيا وتاريخيا، غير أنه لن يحل المشكلة السياسية للحركات الإسلامية، على اعتبار أن ملفها أمني ولا ينتظر حتى بعد تلك المراجعات أن يكون ملفا سياسيا[3].

أما عن التيار المعتدل، والذي تمثله بصورة واضحة **جماعة الإخوان المسلمين** وفروعها الأخرى في العالم العربي والإسلامي، فهذه الجماعة تأكد على أنها طلقت العنف نهائيا، وأصبحت

---

[1]- عبد المنعم منيب، مراجعات الجهاديين، القصة الخفية لمراجعات الجهاد والجماعة الإسلامية داخل وخارج السجون، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص85.

[2] - المرجع نفسه ، ص89.

[3] - المرجع نفسه، ص95.

تمثل الاعتدال في تيار الإسلام السياسي، كما أنها تفصح عن رغبتها في أن تكون جماعة وحزبا في الوقت نفسه، أو على الأصح أن يكون للجماعة حزبا سياسيا مع الإبقاء على تنظيم الجماعة، وهذا ما حصل فعلا حيث أنشأت الجماعة "**حزب الحرية والعدالة**" الذي دخل سباق التشريعات المصرية الأخيرة وفاز بأغلب مقاعد البرلمان، والأكثر من ذلك قدم مرشحا للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في **ماي 2012**، متمثلا في شخصية رئيس الحزب **محمد مرسي** ، وهذا بعد ما تم إقصاء **خيرت الشاطر** من قائمة المترشحين، وقد فاز فيما بعد مرسي في تلك الانتخابات متقدما على مرشح العسكر أحمد شفيق كأول رئيس إسلامي يصل إلى سدة الحكم في تاريخ مصر الطويل.

دخول **الإخوان** المعترك السياسي ليس بالأمر الجديد في الساحة السياسية المصرية، فقد شارك الإخوان في عديد الاستحقاقات الانتخابية لكن بقوائم النقابات المهنية والعمالية نظرا لرفض النظام السابق منحهم الاعتماد. فقد شاركوا في جميع الانتخابات مند عام **1984**، ما عدا انتخابات**1990**، التي تم مقاطعتها مع أحزاب المعارضة الأخرى، وهذا ما أكده تصريح **مهدي عاكف** المرشد السابق للإخوان:" **إن الانتقال السلمي للسلطة يجب أن يكون عبر صناديق الاقتراع وفي إطار الجمهورية البرلمانية الدستورية**"، وهذا التصريح المهم يمثل تحولا كبيرا عن تصريحات سيد قطب في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الذي اعتبر "**أن الديمقراطية هي من صنع البشر، وأنها لا تتماشى مع حكم الله وقانونه**".[1]

وفيما يتعلق بمسألة العنف فقد تراجع الإخوان عن العنف منذ سنة **1954** حسب **الشيخ يوسف القرضاوي**، "حيث لم يثبت بعد ذلك أنهم استخدموا العنف حتى اليوم، رغم ما وقع عليهم من عنف وظلم وقتل علني لقادتهم بحكم القضاء العسكري، رغم أن هناك أعمال عنف منسوبة إلى الإخوان لها ظروفها وملابساتها، ومن العدل أن توضع في إطارها الزمني"[2].

وقد أكد الكاتب الأمريكي **جراهام فولر** قائلا: "**الإخوان هم التنظيم الإسلامي الرسمي في العالم، وقد تمكنوا من تجنب اللجوء إلى العنف في مصر طوال أربعين عاما، ولم يلجأوا إلى العنف ضد النظام في الأردن أو الكويت، ويمكن الاعتراف بأنهم مارسوا العنف في سوريا فترة من الفترات، ولكن ذلك توقف تماما عندما دك حافظ الأسد حماة مدمرا الإخوان (...) إخوان تونس أُعتبروا دوما معتدلين رغم أن نظام الرئيس زين العابدين زعم من دون أدلة كافية إحباطه لمؤامرة انقلابية في الثمانينات خطط لها الإسلاميون**"[3].

---

[1] – طارق مسعود، خبراء يدلون بشهاداتهم أمام الكونغرس الأمريكي عن الإخوان المسلمين، على الرابط:
http://www.almesbar.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=191

[2] – عامر شماخ، الإخوان والعنف : قراءة في فكر وواقع جماعة الإخوان المسلمين، القاهرة: السعد للنشر والتوزيع، 2008، ص163

[3] – المرجع نفسه، ص194.

كما يرى الخبير **طارق مسعود** أن لجوء الجماعة إلى العنف لن يقع، "وليس بعد الآن" كما عبر عنها الخبير، ولكن الإخوان يرون العنف ضد إسرائيل بمثابة المقاومة للاحتلال، وضرب مثالا عن ما قاموا به في الأربعينيات من تكوين لما كان يسمى الجهاز الخاص الذي اتهم بقتل رئيس الوزراء **فتحي النقراشي1984**. كما أن الجماعة اليوم تقوم بتسليح الحركات الإسلامية في فلسطين ولبنان، التي تصنفها أمريكا وحلفائها في خانة الجماعات الإرهابية، تحت "**شعار الجهاد في سبيل الله غايتنا**"[1]

عموما يمكن القول أن الإخوان ليسوا متطرفين وليس العنف من مبادئهم بالمقارنة مع جماعات ومنظمات أخرى كالجهاد الإسلامي أو الجماعات الإسلامية في مصر أو الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر أو شبكة تنظيم القاعدة العالمي وفروعه المختلفة. فجماعة الإخوان المسلمين هي أكثر الحركات انفتاحا على العالم مقارنة بالحركة الوهابية، خصوصا فيما يتعلق بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، والإخوان بطبيعة الحال يختلفون من بلد إلى آخر[2].

فكما أثبت الجناح المتطرف فيها العدول عن العنف بإصدار الكتب الأربعة السالفة الذكر الإخوان المسلمون بدورهم قدموا مشاريع للإصلاح السياسي تؤكد على أن ولوج الحركة العمل السياسي ليس مجرد تكتيك كما يروّج له العلمانيون، وإنما قناعة هدفها المساهمة الفعالة في بناء الدولة، هذا على غرار **مشروع الإخوان المسلمين للإصلاحات الدستورية في مصر** الصادرة في الرابع من **مارس 2004** ؛ الذي اعتبرها الكثير نقطة تحول رئيسية في الخط السياسي والحركي للجماعة، إذ تؤكد هذه المبادرة على تحويل شكل النظام السياسي في مصر إلى النظام البرلماني، الذي يعطي البرلمان السلطة الكاملة في تشكيل الحكومة عبر الانتخابات العامة ومحاسبتها وسحب الثقة منها، والرقابة على كافة الهيئات وإقرار المعاهدات الخارجية ورسم السياسة العامة للدولة .

فضلا عن **مشروع الإسلاميين السياسيين للجمهورية المصرية الثانية** بعد **ثورة 25 يناير 2011**، حيث قدم الإخوان مجموعة من الطروحات السياسية حول مستقبل النظام السياسي المصري بعد سقوط مبارك يتعلق بمختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية،...)، لكنه ما زال في بدايته مادام أن الأمر لم يستقر بعد في **مصر** ومعالم الدولة المصرية لم تتضح بعد. لكن تبقى تلك المبادرة شيء إيجابي يهدف إلى محاولة مواكبة الحركة لجميع التطورات الحاصلة في مصر والمنطقة العربية والدولية، والتكيف مع تلك المستجدات الجديدة.

الفرع الثاني/ المراجعات الفكرية تكتيك استراتيجي: يؤكد أصحاب هذا الطرح وأغلبهم من التيار العلماني، وكذا بعض المختصين في الإسلام السياسي، أن نهج المراجعة ما هو إلا تكتيك استراتيجي ومؤامرة خبيثة تنتهجها تلك الحركات بهدف الوصول إلى السلطة ثم الانقلاب على الديمقراطية، من منطلق:

---

[1] – طارق مسعود، مرجع سابق.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

1. تخوف الخبير بمركز الأهرام **عبد المنعم سعيد** من مراجعات الجهاد: لأنه تخوف من كل ما يأتي من منظومة أو أيديولوجية دينية خصوصا عندما يتم تحول الأمر السياسي من بشري إلى عقدي، لكنه أضاف: إنني كباحث مهتم بالتحليل الاجتماعي يهمني ما دار حول مراجعات الجهاد، وهناك أسئلة لابد منها أهمها: كيف يتحول الناس من موقف إلى موقف وكيف تحدث المراجعة؟ في اعتقادي هذا شيء ليس بجديد على العالم، فمعظم العقائد تتحكم في البشر وتحركهم حتى التضحية بالنفس، حدثت بها مراجعات وهذا يحدث حتى في عقائد كثيرة دينية أو دنيوية، ففي العقيدة الشيوعية مثلا نجد ستالين غير لينين غير ماو هؤلاء بنوا دولا ولدينا "**الألوية الحمراء**" الذين يقومون بعمليات انتحارية في سبيل أفكارهم[1].

وإذا اتفقنا أن ظاهرة المراجعة موجودة تاريخيا، فينبغي السؤال **متى تحدث هذه المراجعة، وما تأثيرها على الحياة السياسية بشكل عام؟** يتصور **عبد المنعم سعيد،** أن المراجعة تبدأ عندما يحدث إدراك للظروف المتغيرة، وقد رأينا أن الحزب الشيوعي الإيطالي في الستينيات كيف قلب الحركة الشيوعية في العالم، وأحدث انقلابا فكريا فيها، لأنه اكتشف أن ما قاله ماركس أصبح غير صالح مع التطور الذي حدث، أيضا تحدث المراجعة بسبب تغير الظروف في الإطار الاقتصادي والاجتماعي والهزيمة السياسية من الأشياء التي تدفع الناس إلى القيام بمراجعات، وتعمل على فرز المجموعات الأكثر تشددا أو الأكثر تفريطا[2].

كما يؤكد الخبير بأن هناك قطبين في المراجعات الإسلامية **الدكتور فضل والأتراك**، والاثنان خرجا من ينبوع الشريعة والتجربة الإسلامية؛ فالأتراك يقاتلون دبلوماسيا من أجل الالتحاق **بالاتحاد الأوربي** وبالمعنى الإسلامي العادي لا نجد تفريطا أكثر من هذا، وفي المقابل لدينا **تنظيم القاعدة** الذي يريد تدمير العالم باسم عولمة الحكم الإسلامي[3].

أثار أيضا **عبد المنعم سعيد** عدة قضايا اعتبر أن لها صلة بمراجعات الجهاد قائلا: "**لا أختلف في أن الإسلام السياسي أيديولوجية شائعة وتملأ الفضاء العربي كما ذكرت، لكن هناك أسئلة تفرض نفسها هنا ومنها، ما الذي جعل نظام "طالبان" ينهار مع أنه أسس دولة؟ وما الذي حدث في السودان وجعله اليوم مهددا بالانقسام؟ وأيضا لدينا نصر يحسب لحركة حماس سياسيا، ولسنا متأكدين من أنه نصر، فحماس التي وصلت إلى السلطة بالانتخابات نتيجة انتشار الأيديولوجيا، تسيطر على غزة المحاصرة الآن بقوة السلاح**[4].

---

[1] – عبد المنعم منيب، مرجع سابق، ص96.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[4] – المرجع نفسه، ص97.

ويختم في الأخير الخبير عبد المنعم نقاشه حول المراجعات عن مستقبل الجهاد، فيقول: "**ماذا سيفعل التيار الجهادي الآن؟ هل سينتقل إلى مواقع الجماعة الإسلامية أم إلى مواقع الإخوان؟** حكاية الاستجابة متوقفة على عوامل كثيرة متعلقة بالنظام في المرحلة المقبلة، وأعتقد أنهم في مرحلة اضمحلال، بعدما ثبتت قدرة نظام الدولة والحركات الإسلامية الأخرى أن تأخذ مساحات منهم، هذا على الأقل في المدى القريب، المنحنى لن ينتهي تماما، ولكن ينتقل تدريجيا إلى الهامش المجتمعي (هامش الجماعات الصغيرة) ومن يريد الدخول في العمل السياسي فعليه مخاطبة المجتمع كله، وأن تكون به صيغة لحل مشكلاته اليومية، وبالتالي أعتقد أن كل هذه الجماعات مثل "القاعدة" ستدخل في الهامش وستترك المكان أمام جماعات مدنية أو إسلامية أخرى تؤدي إلى صيغ للتوافق مع التطور الحاصل أكثر من الصيغة الجهادية[1].

2. على الرغم من أن الجماعة الإسلامية والشرائح المؤيدة للمراجعة من جماعة الجهاد أكدت التزامها باللاعنف، إلا أن التزامها بالمشاركة السياسية في المجتمع والسياسة المصرية لم يتم التحقق من صحته بعد، فالعنصر الأكثر فعالية من المراجعة الجهادية ظل بلاغيا، إذ لم يتحول إلى أفعال، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن النظام الحاكم في مصر قد رحب بنبذ العنف وشجعه إلا أنه ظل مترددا في السماح للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد أو في التسهيل لهما لدخول حيز النشاط اللاعنفي الديني والاجتماعي والسياسي، على أساس أن النظام ما زال يراوده الشكّ في عودة الجماعتين إلى العنف مرة أخرى، لذلك تعامل معهما معاملة أمنية متجاهلا الحاجة إلى دمج قادتهما ونشاطيهما اجتماعيا وسياسيا[2].
3. أما فيما يتعلق بالإخوان المسلمين، على الرغم من نبذها العنف ودخولها المبكر للحياة السياسية مقارنة بالتنظيمات الأخرى إلا أن الشكوك ما زالت تدور حولها، خاصة في حالة وصولها إلى سدة الحكم، فهناك فئات كثيرة في المجتمع لا تصدق أن جماعة الإخوان قد طلّقت العنف على نحو نهائي، وأنها أصبحت تقبل التعدد الحزبي إطارا للمجتمع الديمقراطي في نطاق تغيير شامل لرؤيتها للعمل السياسي، فالكثيرون لا يزالون يتصورون أن موقف جماعة الإخوان هو مجرد موقف تكتيكي في إطار سياسة أكثر خبثا، تفصح عنها "**وثيقة التمكين**" الشهيرة التي كشفت عنها **(قضية سلسبيل)**، والتي تمثل منهاج عمل الجماعة في الوقت الراهن، الذي يرتكز على إنشاء شبكة ممتدة من البنوك وشركات الاستثمار والمدارس والخدمات الطبية ومراكز الحضانة تساعد على انتشار دعوة الإخوان في كل جوانب ونشاطات

[1] - عبد المنعم منيب، مرجع سابق، ص ص96-99.

[2] - عمر حمزاوي، سارة عريبوسكي، مرجع سابق، ص07.

المجتمع، مع الاهتمام ببناء التنظيم وتربية أفراده والتحالف مع الأحزاب الصغيرة لكسب مواقع مؤثرة في مجلس الشعب والمجالس المحلية والنقابات المهنية انتظارا للتمكين[1].

وما يزيد من هذه الشكوك، أننا لا نكاد نعثر على وثيقة واحدة تدين فكر الجماعة وأفعالها في الأربعينيات، وعندما انتشرت جماعات العنف الديني في الثمانينيات على هذا النحو الصعب كان موقف الجماعة فاترا من هذه الجرائم على بشاعتها، كما كان فاترا كذلك مع دعاوى التكفير للمجتمع التي سوق لها كبير زعماء الجماعة سيد قطب وسط صمت رهيب من كل الجماعة[2].

4. من مظاهر الشكوك حول جماعة الإخوان المسلمين هي المناطق الغامضة أو الرمادية **(Gray Zones)** التي مازالت تشوب الجماعة، وقد حددها الباحث **Nathan Brown في ستة عناصر هي (تطبيق الشريعة الإسلامية– استخدام العنف– التعددية السياسية – الحقوق المدنية –حقوق المرأة –الأقليات الدينية)**[3].

ويتضح الغموض حولها في كل من الخطاب المُعلن والفعل السياسي الممارس، فعلى سبيل المثال تقبل الأحزاب الإسلامية الفاعلة في **المغرب واليمن** التعددية السياسية، ولكن فقط في إطار المرجعية الإسلامية التي لا تعرف بدقة، وتطالب جماعة الإخوان المسلمين في مصر بإصلاحات ديمقراطية شاملة، ولكنها تظل مترددة بشأن التصديق على حقوق المساواة السياسية الكاملة للمواطنين الأقباط. كما رفعت **حركة مجتمع السلم في الجزائر** في عقد التسعينيات شعار "**الإسلام هو الحل**" لكن دون توضيح آليات تطبيقه[4].

يؤكد **Brown** أن وجود العديد من المناطق الرمادية يخلق شكوكا بشأن ما إذا كانت الحركات الإسلامية بجناحها المعتدل تدعم الديمقراطية لأسباب نفعية تماما كوسيلة للوصول إلى السلطة لتأسيس دول إسلامية سلطوية، مما يعطي للنظم السياسية العربية التي لا تريد الإصلاح ذريعة لمنع المشاركة السياسية لتلك الحركات التي ترى فيها أقوى المنافسين السياسيين لها[5]. خاصة مع إصرار الإخوان على أن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة والشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع في الدولة، وكذا إعادة النظر في السياسة الخارجية تجاه إسرائيل **(معاهدة السلام كامب دافيد 1981)**؛ مسائل خلافية مازالت تثير الجدل على الساحة السياسية المصرية. [6]

---

[1] – مكرم محمد أحمد، مرجع سابق، ص18.

[2] – المرجع نفسه. نفس الصفحة.

[3] - Nathan Brown, Islamist Movement and the democratic process in the Arab world, exploring the gray zones, Carnegie papers, Middle East series, N-67 March 2006, P07.

[4]- Ibidem.

[5]- Ibidem.

[6] - Nina Voges, The development of Islamic Insurgent movements in Egypt, Thesis, Doctora of Literature and philosophy in the Islamic studies, Faculty of Humanities, University of Johannesburg, 2006, P03.

في خضم هذا الطرحين نصل إلى نتيجة مفادها؛ أنه بغض النظر عن جدية من عدم جدية مراجعات الحركات الإسلامية، لأن الزمن كفيل بالإجابة عن نوايا أصحابها، من منطلق أنه لا يمكن على كل حال الاحتكام إلى النوايا قبل الأفعال، الأكيد الذي لا ريب فيه هو مدى إدراك زعماء وقيادات تلك الحركات بأهمية النقد الذاتي وتصحيح بعض مساراتها سواء على مستوى العمل الجهادي بالنسبة للتيار المتشدد، أو محاولة إزالة اللبس والغموض عن المناطق الرمادية للتيار المعتدل خاصة موقفه الصريح من الديمقراطية ومختلف آلياتها.

مع هذا لا يعني إهمال الأثر الذي أحدثته، أو قد تحدثه مراجعات الجهاديين على المدى القريب على الحركات الجهادية الدولية، خاصة **تنظيم القاعدة**؛ الذي يقع في قلب الحالة الجهادية العالمية وتنقسم القاعدة في هذا السياق؛ إلى ثلاثة مستويات؛ الأول هو **أسامة بن لادن وأيمن الظواهري** ومن معهما من بنية التنظيم الأصلي والثاني هو **الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر وجماعة التوحيد والجهاد أو ما يسمى بدولة العراق الإسلامية في العراق** والثالث هو المجموعات الصغيرة أو الخلايا العشوائية القائمة على التجنيد الذاتي، من خلال التشرب بأفكار العنف، التي تدور في الفلك الفكري لتنظيم القاعدة الأصلي، وهى الأكثر تكاثرا وانتشارا على المستوى الدولي. وإذا نظرنا إلى الروافد الفكرية والعلمية لهذه المستويات نجد أن تنظيم القاعدة الأصلي"القديم" يعتمد أكثر في تشكيل رؤيته الفكرية والعلمية على المؤلفين التراثيين والمعاصرين المتوفين كما اشرنا إليهم سابقا، وعدد قليل من المعاصرين الأحياء في حين يزداد اعتماد التنظيمات والمجموعات الجديدة–المستوى الثالث–على كتابات تلك الفئة الأخيرة أكثر من الفئتين الأوليين. [1]

ومن هنا فإن الأكثر ترجيحا أن يكون التأثير المباشر **لوثيقة ترشيد العمل الجهادي** أكبر على القاعدة الأصلية–المستوى الأول والثاني–منه على التنظيمات والمجموعات والجماعات الجديدة، نظرا لمعرفة الأولى أكثر بمؤلفات **سيد إمام الشريف** وتأثرها الواضح بها من الثانية التي يزداد تأثرها بأفكار نظراء آخرين له من الجهاديين المعاصرين الأحياء، ومع ذلك فمن المتوقع أن يمتد أثر المراجعات المصرية والوثيقة الجديدة إلى كل من القاعدة القديمة والمجموعات والتنظيمات والجماعات الجديدة في الأمد القصير نتيجة للعامل الهام المتمثل في الوزن الثقيل عالميا للقيادات والرموز الجهادية السابقة التي تقودها، بما يؤدى لحالة ارتباك واسعة في صفوفها جميعا، أو يدفعها على أقل تقدير إلى القيام بإعادة نظر ومراجعة لأفكارها تدريجيا، مما قد تؤدى إلى دخولها إلى مرحلة الإقلاع الشامل عن العنف، وهو ما بدأ يظهر بالفعل في حالة **إبراهيم البرقاوى** أو "**أبو محمد المقدسى**"الأردني الجنسية، الذي يعد أحد أبرز منظري الفكر الجهادي والأب الروحي **لأبى مصعب الزرقاوى** مؤسس وأمير تنظيم التوحيد والجهاد سابقا أو فرع القاعدة في العراق. حيث تشير العديد من التقارير الصحفية إلى قيام

[1] – أحمد طه، من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد.....قراءة في الآثار والمسار، على الرابط:
www.islammoasser.org/studies_researches.php?CL1TypeID=8

الرجل بمراجعة لأفكاره السابقة، والتي تجلت في ظهور كتابه "**الرسالة الثلاثينية في التحذير من الغلو في التكفير**"، كما تتجلى أكثر في أول حوار له منذ أن أفرجت عنه السلطات الأردنية في **مارس2008**، حيث استنكر **المقدسي** التفجيرات التي تستهدف مساجد الشيعة والكنائس وقاعات السينما كما استنكر اختطاف مندوبي منظمات الإغاثة المحايدين، معتبرا أن كل هذه الأفعال"جرائم" تضر بالإسلام والمسلمين، وتؤثر سلبا على سمعة الجهاد والمجاهدين.[1]

وفي الأخير يمكننا القول أن "الإسلام السياسي"، وبعيدا عن لغة المراجعات، أصبح فاعلا أساسيا على الساحة السياسية في المنطقة العربية لا يمكن بأية حال من الأحوال تجاهله، وما فوز **حزب حركة النهضة** في **تونس** في أول تشريعيات بعد سقوط حكم **زين العابدين بن علي**، وحصد الإخوان المسلمين لأغلبية مقاعد البرلمان المصري في الانتخابات التشريعية الأخيرة واعتلاء رئيس **حزب العدالة والحرية** الإخواني محمد مرسي منصب رئيس الجمهورية المصرية فيها، وقبلها **جبهة العمل الإسلامي في الأردن، والحركة الدستورية الإسلامية في الكويت، وحركة مجتمع السلم في الجزائر** التي وصلت حد التحالف الرئاسي مع القطبين الكبيرين في الساحة السياسية الجزائرية– قبل الانسحاب منه في الآونة الأخيرة– ويتعلق الأمر بجبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي في **16 فيفري 2004**، فضلا عن النتائج الكبيرة، التي حققها **حركة الإصلاح الوطني** في تشريعيات2002، إذ احتلت فيها المرتبة الثانية بعدد الأصوات والمرتبة الثالثة بعدد المقاعد المقدرة 43 **مقعدا**. هذا وينتظر **تكتل الجزائر الخضراء** في الجزائر الحصول على أغلبية برلمانية في انتخابات **10 من ماي 2012**، في حالة إجراء تلك الانتخابات بصورة شفافة ونزيهة، حسب قيادي التكتل.

فهذه النتائج وغيرها؛ إن دلت فإنما تدل على مدى المسؤولية التي يجب لزعماء التيارات الإسلامية أن يتحملوها على عاتقهم، في ظل الآمال الشعبية المعقودة عليهم من جهة، والتحديات المحلية والإقليمية والدولية المحيط بهم من جهة ثانية، لأن أفعالهم وليس أقوالهم أصبحت على المحك السياسي. وبالتالي تصبح المراجعات الفكرية والنقد الذاتي أمرا حتميا وليس خيارا، حتى تستطيع تلك الحركات التكيف مع مختلف التحديات الداخلية والخارجية.

[1] – محمد طه، مرجع سابق.

المبحث الثالث: مؤشر حوار الحضارات .

تجلت بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001 مفارقتين أساسيتين في سياق حوار الحضارات؛ تتمثل **المفارقة الأولى** في تنامي الجدل حول ضرورة فتح نقاش واسع وشامل يؤكد على ضرورة تبني مقاربة حوار الحضارات بأبعادها وتفاصيلها المختلفة. أما **المفارقة الثانية** فتبرز من خلال التدخل العسكري السافر في البلاد العربية والإسلامية (أفغانستان– العراق) تحت ذريعة فكرية وإيديولوجية تكرس في مضامينها المتباينة مقاربة صدام الحضارات.

على ضوء هذين المفارقتين يتضح لنا أن مقاربة حوار الحضارات التي تنادي بها الأسرة الدولية في الوقت الراهن تعتبر مخرجا منطقيا لمدخل مقاربة صدام الحضارات التي نعتبرها أنها المجال الذي دار ومازال يدور في فلكه أغلب الاستراتيجيات التي يضعها الغرب، على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بمختلف أبعادها (العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الحضارية...) تجاه الشرق الوسط عامة والعالم العربي والإسلامي خاصة.

ولتفكيك هذا المؤشر وتوضيح **كيف يمكن أن يسهم في معالجة إشكالية التوصيف؟** حري بنا إتباع المطالب الموالية.

المطلب الأول/ في فلسفة مفهوم حوار الحضارات: نعني به محاولتنا تحديد البعد المفاهيمي لحوار الحضارات، بهدف الوصول إلى حقيقتها وأبعادها المختلفة التي قد تساعدنا في بناء تصور موضوعي عن فحوى العلاقة التي تربط العالم الإسلامي بالغرب، ومن ثم فهم أبجديات الحوار المستقبلي الذي يجب أن يبنى بين الطرفين، يكون بعيدا عن الاقصائية والتهميش وقائم أساسا عن توازن المصالح والشراكة في عديد المجالات، بهدف الوصول إلى الهدف الأسمى وهو التخفيف من حدة العملية التوصيفية– لأنه من الصعب القضاء عليها نهائيا في ظل الترسبات التاريخية العالقة في أذهان الطرفين.

الفرع الأول: مفهوم حوار الحضارات.

أولا/ الحوار لغة: جاء في قاموس لسان العرب لابن منظور حاور، يحاور، حوارا، وتعني الرجوع عن الشيء وإلى الشيء، وحاور إلى الشيء وعنه حوارا ومحاورة وحؤورا: رجع عنه وإليه، والحوار هو الرجوع، ويقال.... والباطل في حوار، أي في نقص ورجوع، وكلمة فما رجع إلى حوارا، ومحاورة، وحويرا ومحورة وزن مشورة أي جوابا. واستخاره أي استنطقه. والمحاورة هي المجاوبة، والتحاور هو التجاوب، وهم يتحاورون أي يتراجعون الكلام، والمحاورة تعني مراجعة المنطق في المخاطبة.[1]

[1]– منصور بلرنب، الإنسانية بين واقع عولمة صدام الهمجيات وآفاق التطلع إلى عالمية الحوار الحضاري، الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2003، ص304.

وفي اللغة الأجنبية (Dialogue) مشتقة من الكلمة اللاتينية القديمة (Dialogues) أي تبادل الآراء بين شخصين أو أكثر، كما تعني المحادثة تهيئة أرضية للوفاق والتفاهم والتشاور حول اختلاف المسائل التي تطرح خلافا بين الأطراف التي تتحادث فيما بينها.[1]

وكلمة حوار مشتقة من (Dialogos)؛ Dia تعني من خلال، أما Logos: تعني الكلمة أي معنى الكلام وتأثيراته المتبادلة سواء كانت جماعية أم فردية، وهو أحد أنواع الاتصال بين الأفراد ويقوم على تبادل الحجج والمعاني دون عنف أو قوة أو خروج عن آداب الحوار، بل إن في تبادل النظرتين شخص وآخر هو نوع من أنواع الاتصال لكنه ليس حوارا، حيث يبدأ الحوار فقط مع التأمل والتفكير وتبادل الحجج والآراء، أي هو التجربة المعاشة بالكلمات، وإذا كان الاتصال قائما بين جميع المخلوقات ، فالحوار هو الشكل الوحيد يبدأ بالسؤال التالي: هل فهمت جيدا وجهة نظري[2]

ثانيا/ الحوار اصطلاحا: الحوار هو الآلية أو المبدأ الأساسي، الذي يدفع بالتفكير إلى أبعد الحدود ويجعله أكثر انفتاحا؟، ومن ثم يتحد التفكير والحوار معا في الجدال والمناظرة التي تقوم عليها أي عملية حوارية. ويستوعب الحوار عديد المجالات، إلا أنه يعتمد بشكل أساسي على تقابل شخصين منفتحين كل منهما على الآخر، وفي حاجة لتبادل الكلام فيما بينها، ليصبح الحوار هو التعبير الأساسي عن أي موقف مثالي أو تجربة إنسانية معاشة، حتى في حالة الحوار الذاتي مع النفس.[3] فالحوار يعتبر السبيل الأمثل لتبرير المعلومة بالشكل الذي تحول فيه النزاعات إلى وفاق من خلال تحرير الكلمة، أي لا تكون محتكرة من طرف فرد أو جهاز، بل يجب توسعهما إلى كل الأفراد أو الأجهزة الأخرى، أي تخلي الجميع عن أي محاولة لفرض أي موقف خاص، بهدف الوصول إلى مفاهيم قاعدية أو بلوغ غاية معينة.[4]

وعليه يمكن اعتبار الحوار هو أحد آليات التفكير، وخطوة ضرورية لفهم الآخر ومشاركته في مختلفة القناعات، بطريقة موضوعية وبناءه. من منطلق أن أي حوار يكون في متحدث ومخاطب لا بد أن تكون بينهما أرضية حوار مشتركة تتمثل في نسيج من الأفكار المتبادلة يتعايش على ضوءها الطرفين، في إطار تواصل خلاق إبداعي يهدف إلى توليد أكبر قدر من التفاهم المشترك. والحوار في هذا السياق هو تفكير فيما هو معقول وليس عقلاني فقط، لأن الحوار القائم على الحجج والبراهين المتبادلة هو نوع من اختبار للشيء وضده أو نقيضه من خلال آليات توحيد البشر من الحكمة والصداقة والإخاء؛ أي يصبح العالم متقاسما بين شركاء، مما يعني أن الحوار في جوهره هو وسيلة

---

[1]- منصور بلرنب، مرجع سابق، ص304.

[2]- منى أبو فضل وآخرون، الحوار مع الغرب: آلياته، أهدافه، دوافعه، دمشق: دار الفكر، 2008، ص.71.

[3]- المرجع نفسه، ص72.

[4]-.ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS, GRIUPE 7, Paris, 1996, P 365

تعلم ما هو اجتماعي ومدني وثقافي لإدارة المجال الاجتماعي كله، بمفرداته المختلفة: (الفكر واللغة الحقيقة والاتصال، التسامح، المشكلات والواقعية). [1]

أما **الحوار في المفهوم القرآني:** يعني الجدال بالتي هي أحسن، وهي قيمة أصلية ركز عليها الإسلام وجعلها أساسا هاما من أسس الحوار لقوله تعالى:" **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن.**" العنكبوت **الآية46،** وقوله:" **وجادلهم بالتي هي أحسن.**" النحل الاية125، كما أكد الإسلام على حرية العقيدة وحرية الإنسان في ممارسة شعائر دينه المخالف للإسلام، فالإسلام حرم الإكراه في الدين، وشدد على ذلك بقوله:" **لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغيّ، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروى الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم**" البقرة 206. فهذا قول صريح وواضح يؤكد على أن الاختلاف قاعدة رئيسية من قواعد الحوار والتسامح في الإسلام، لقول رسولنا الكريم (ص):" **اختلاف أمتي رحمة**".

فالحوار إذن أصبح يفرض نفسه على الجميع داخليا أو خارجيا، وأصبحت الأدبيات الجديدة في الثقافة العالمية الحديثة. وخاصة على الساحة السياسية الإقليمية والدولية من منطلق أنه أضحى حجر الزاوية في فهم وتحليل علاقة العالم العربي والإسلامي بالغرب(وهذا هو المفهوم الذي سنركز عليه في دراستنا هذه).

ثالثا/ الحضارة لغة: حضر، يحضر، حضورا وحضارة ويعدّى فيقال: حضر، حضرة، ويحضره والحضر: فلان البدر، والحاضر، فلان البادي، والحاضر المقيم في المدن والقرى والبادي: المقيم في البادية، ويقال: فلان من أهل الحاضرة وفلان من أهل البادية، وفلان حضري وفلان بدوي. والحضارة، الإقامة في الحضر (عن أبي زيد)، وكان الأصمعي يقول: الحَضَارة (بالفتح) والحضر والحضرة والحاضرة: خلاف البادية وهي المدن والقرى، والحاضرة والحاضر: الحي العظيم أو القوم... وصار الحاضر اسما جامعا فالحاج والسامر ونحو ذلك، قال الجوهري: هو كما يقال: حاضر؟ وهو جمع، كما يقال: سامر للشعار وحاج للحجاج. [2]

فالحضارة إذن الإقامة في الحضر، وسكن المدن، وتقابلها لفظ البداوة والتي تعني السكن في البادية. أما في اللغة الانجليزية وفي المعجم أكسفورد، مصطلح الحضارة (Civilization) مشتق من الجذر اللاتيني (Civit= مدينة) و(Civis= ساكن المدينة) أو (Civilis): تعني مدني، أي الاستقرار في المدن والحواضر، مع ما يستوعبه ذلك من تنظيم واجتماع. [3]

---

[1]- منى أبو الفضل وآخرون، مرجع سابق، ص ص73-74.

[2]- فريد أمعضشو، مفهوم الحضارة في الثقافتين العربية والغربية في كتاب الإسلام والغرب، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص 180.

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

رابعا: الحضارة اصطلاحا: يعرفها عالم الاجتماع العربي العلامة **ابن خلدون**" نهاية العمران وخروجه إلى الفساد"، فالحضارة عنده شريط أشد ارتباط بالتاريخ من منطلق أنه يريد به طورا تاريخيا في حياة المجتمع يصبو إليه أهل البدو باستمرار، فالحضارة في مرحلة طبيعية ما من عمر المجتمع البشري يصل إليها الإنسان حين تتجاوز مطالبه الحياتية الضرورية إلى ما فوق من حاجيات وكماليات.[1]

أما المفكر الجزائري **مالك بن نبي**، فيعرف الحضارة أنها روح الشعب، وأنها الفيصل بين الإنسانية والبدائية، وأنها مشكلة أي أنها هي مشكلة حضارية. ويرسمها وفق معادلة(**إنسان+ تراب+ وقت= حضارة)**، حيث يؤكد على دور الدين الإسلامي في نشوء الحضارة الإسلامية. فالدين الإسلامي هو بمثابة الروح التي تحرك وتربط بين العناصر السالفة الذكر بهدف تحقيق الفعل الحضاري.[2]

بينما ذهب الفيلسوف **ألبرت إشفيستر** في كتابه فلسفة الحضارة بأن الحضارة لا تتمثل في العناصر الجمالية والاتساع الرائع في معارفنا المادية وقوانا وإنما يتحدد جوهرها على الاستعدادات العقلية عند الأفراد والأمم القاطنة... إن الحضارة في التقدم الروحي للأفراد والجماهير على السواء.[3]

الجدير بالذكر أن في بداية العصر الحديث لم تكن كلمة حضارة متداولة بالشكل الذي هي عليه اليوم، نظرا لعدم الحاجة لاستخدامها من منطلق الشعور بوجودها، حيث يعتبر الفرنسيون هم أوائل من استخدام كلمة حضارة بداية القرن **18** الذي امتاز بثورات تحررية في العالم الغربي في أوربا وأمريكا، وخاصة بين الدولة المركزية آنذاك انجلترا ومستعمراتها في شمال إفريقيا، وظهر إعلان حقوق الإنسان في الثورة الفرنسية وكذلك وثيقة إعلان حقوق الإنسان الأمريكية، وجاءت فيهما مفاهيم كثيرة ليس من بينها كلمة حضارة، وإنما وردت كلمات" تمدن"،أو كما سماها المؤرخ **رابح بلعيد** "**برسالة التمدين**" التي رفعها بالخصوص الاستعمار الفرنسي عند احتلاله.

خامسا/ مفهوم حوار الحضارات: بداية يعتبر الكثير من الباحثين أن مفهوم الحضارات مفهوما فضفاضا يحتاج إلى التعامل معه بكثير من الحذر لأنه أصبح أفيون يروج له لتشغل به كثير من الندوات والمؤتمرات، وهو ما أكد عليه الكاتب المغربي **سالم حميش** في ندوة نظمت في الدار البيضاء **2008** على هامش المعرض الدولي للكتاب في دورته الرابعة عشر، وأضاف **حميش** أن الحوار مع الغرب لا يجب التحدث عنه بصيغة المفرد بسبب تعدد الثقافات الغربية على أساس أن الحضارة اليوم هي مجموعة الدوائر الثقافية صاغت نظرة إلى الكون والزمن قادها إلى فلسفات حضارية وراء ما يقال وفي صلب ما هو متعايش، فأمريكا اللاتينية لها نظرة إلى العالم تجلت في أعمال **ماركيز**، والعالم العربي والإسلامي له رؤية ثابتة حول التوحيد والعدالة، والعالم الصيني الكونفوشيوسي له نظرة أخرى تقوم على أن التلاقح هو جوهر الوجود... فهي الرؤى متباينة، لكن يربط بينها أناه تعالج عناصر

---

[1]- فريد أمعضشوا، مرجع سابق، ص.182.

[2]- مالك بن نبي، شروط الحضارة، بيروت: دار الفكر، 2000، ص35.

[3]- فريد امعطشو، مرجع سابق، ص.148.

مشتركة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية...). في هذا السياق ظهرت مقولة حوار الحضارات، وجاءت كرد على مقولة صراع الحضارات التي روج لها الباحث الأمريكي **صمويل هنتنغتون**.[1]

ومن هنا تبرز أهمية الحضارة أو كما تسمى بالبعد الديني والحضاري في العلاقة الدولية كوحدة للتحليل السياسي على غرار الدولة، هذا في ظل الطروحات التي تكونت في الوقت الراهن وخاصة بعد هجمات **09/11** (طروحات الصدام أو الحوار)، حيث أصبح للبعد الديني والحضاري دورا في تغيير موازين القوى الدولية والإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وعليه فحوار الحضارات كأحد المجالات البحثية للعلاقات الدولية يقتضي البحث فيما يفرضه طرح الحوار بين الحضارات من تحديات وتساؤلات على المستوى العالمي أو على مستوى الدول المعادية، وبالنسبة للمنظورات الكبرى للعلاقات الدولية.

فهذه المناظير(الواقعية، الليبرالية) لم تقدم أسسا نظرية لمثل هذا الحوار، فأين سيقع هذا الحوار من المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية؟ هل سيقع في مستوى الحوار الدبلوماسي بين الدول؟ أو من خلال الشبكات عبر القومية لمواطني المجتمع المدني العالمي؟ فبدون تطوير مثل هذه الأسس النظرية، يصبح الحديث عن الحوار الحضاري مجرد أداة لفرض السيطرة وتحقيق المصالح القومية الفردية، أو على الأكثر سيصبح برنامجا أكاديميا للمؤتمرات والندوات الدولية كما أشرنا آنفا.

كما حاول بعض الباحثين طرح أطر نظرية جديدة تتماشى ودراسة الحوار بين الحضارات على غرار **نظرية المجال العام الدولي**(International public sphere theory) وتعتمد هذه النظرية على محاولة استكشاف إمكانيات تشارك الفواعل العالمية(دولا، مؤسسات، أفراد) في حوار نقدي رشيد، يسفر على إعادة النظر في أسس العلاقات بين هذه الفواعل، كما تعتمد كذلك هذه النظرية على الاحتكام إلى جمهور دولي(International audience) لخلق رأي عام عالمي حول عدد محدد من القضايا الدولية، والتوصل من خلال هذا الجمهور إلى صياغة أسس جديدة مشتركة بين أطراف الحوار، ويتم استخدام وسائل الإعلام والاتصال العالمية، وعلى المؤسسات العالمية الرسمية والمدنية التي تمكنها وسائلها من الإسهام في خلق الرأي العام العالمي.[2]

وتشكل المبادرة التي أعلن عليها الرئيس الإيراني **خاتمي** نموذجا تطبيقا لنظرية المجال الدولي العام التي تهدف إلى إدارة احتمالات التواصل بين الأطراف العالمية وخلق مبادئ مشتركة للتعايش والاحترام المتبادل بغض النظر عن حالات الاختلافات السياسية القيمية.

---

[1] أنور عبد المالك، من أطروحة الحوار إلى عناصر دائرة التواكب والتلاقي، في كتاب نادية مصطفى (تحرير)، مبادرات وخبرات في حوار الحضارات، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص.23.

[2] أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص.ص.251-254.

كما يعتبر المقترب البنائي(**Constructivist Approach**) مقتربا جديدا في فهم وتحليل أطروحة حوار الحضارات، إذ يركز على الاختلاف والتمايز بين الهويات والمصالح للدول ويعطي قيمة عليا للأفكار والأبعاد الاجتماعية والتاريخية.[1] مما يسهم في تخفيف حدة الأطروحات المتزايدة حول صدام الحضارات من جهة، وإبراز أهمية التمايز الثقافي للدول والمجتمعات والذي يعتبر أمرا عاديا ومنطقيا على أساس أن التدافع سنة من سنن الله تعالى في الكون والإنسانية وبالتالي يصبح مفهوم الحوار الحضاري مفهوما قائما أساسا على الدعوة للتعارف والتشارك في الاهتمامات والمصالح، وليس مجرد أدلجة للهيمنة والانصياع لخطاب القوى الكبرى. فالحوار الحضاري أصبح ضرورة تفرضها الظروف الدولية المتمثلة في العولمة وتداعياتها على الأسرة العالمية برمتها (القوى الكبرى– القوى النامية(العالم العربي والإسلامي) والتي تدفع نحو ضرورة التعايش والتقارب، وهذه الظروف ليست اختيارية.

وعليه يتعدد هدف الحوار الحضاري أولا باعتباره يمهد السبيل للتجديد الحضاري لدى المسلمين وثانيا يمهد لمشاركة المسلمين في عملية التجديد الحضاري العالمي، ناهيك بالطبع على أنه جزء من النسق المعرفي والفكري الإسلامي القائم على أن الإسلام رسالة ودعوة للعالمين، ومن ثم يصبح التعارف والتشارك سنة والحوار آلية في عملية ممتدة عبر الزمان والمكان.

في الأخير نخلص إلى تحديد مفهوم الحوار الحضاري؛ بأنه التقاء مختلف شعوب المعمورة بغض النظر عن الاختلافات في(العرق، الدين، اللغة...) أو التوجه الاقتصادي والسياسي، أو في الجغرافية(شمال وجنوب) أو شرق غرب وغيرها من المبررات، من أجل بناء السلام والتعايش وخلق آفاق وفرص للتسامح والعيش المشترك بسلام، وكذا التشارك في الإرث الحضاري الذي يعيشه العالم اليوم، بهدف خلق مناخ مناسب قادر على تفاعل مختلف الثقافات والأديان، تمكن الجميع من بناء جسور ثقة وتعاون في مختلف المجالات بما يعود بالنفع والفائدة على الكل بدون استثناء.

الفرع الثاني/ النقاشات النظرية حول حوار الحضارات: يمكن التمييز بين ثلاث فئات وموقفها من حوار الحضارات هي:

الفئة الأولى/ أنصار الحوار الحضاري: منطلقهم هو أن ظاهرة العولمة هي واقع حقيقي قائم بحد ذاته، وأن على الجميع أن يتقبل هذا الواقع وبدلا من تضييع الوقت والجهد في احباطات لن تجدي، فينبغي البحث عن أرضية مشتركة وعن قضايا تغذي الحوار وتساعد على ازدهاره ونجاحه، وحتى يتحقق ذلك ثمة مسؤولية يتحملها طرفي الحوار.

أما الغرب فيجب عليه أن يغير من منحنى سياساته الخارجية، وأن يتخلى عن منطق التحرك الأحادي على الساحة الدولية، وأن يتحمل المسؤولية في تغيير الصورة السلبية عن الإسلام والمسلمين

[1]- أماني محمود غانم، مرجع سابق، ص.252.

في الغرب حيث تتحمل وسائل إعلامه الجزء الأكبر من المسؤولية. أما الشرق (العالم العربي والإسلامي) فعليه أن يتخطى دور المتلقي السلبي. وعلى الطرفين إقناع الأطراف داخل مجتمعاتهم بضرورة الحوار وفتح أساليب وقنوات جديدة للحوار بين الحضارات في مقابل تقليص القنوات الرسمية للحوار التي تمتاز على الدوام بالتكهرب وعدم الاستقرار، كتشجيع حوار الأديان.[1]

الفئة الثانية/ المعارضين أو المشككين في حوار الحضارات: حجتهم في ذلك أن موضوع الحوار برمته يعتبر موضوعا إعلاميا إعلانيا بدأ تظهيره بشكل مفاجئ منذ التسعينات كرد فعل على نظرة صراع الحضارات لهنتنغتون، وبالتالي لا يعتبر موضوعا أصيلا ذا جدوى حقيقية، إضافة إلى حجج أخرى هي:

1. أنه لا يمكن أن يكون الحوار بين الحضارات مجديا في ظل غياب التكافؤ بين أطراف الحوار، فانعدام توازن القوى لا بد أن يفضي إلى وضع يملي فيه الطرف الأقوى شروطه على الطرف الأضعف ويقوم هذا الأخير برد الفعل على المبادرة فقط دون الإسهام في صياغتها. فالغرب يضع برامج الحوار ويحدد قضاياه التي تدور عادة حول قضايا الحريات والحقوق الفردية خاصة حقوق المرأة، احترام التعددية، حرية الرأي والتعبير، عالمية حقوق الإنسان التعبيرات الجامدة للشريعة الإسلامية.. وهي على العموم قضايا تهم الغرب مباشرة وتستهدف صياغة شرق أوسط كبير على الشكل الذي يرغب فيه الغرب تحت ذريعة معالجة جذور "الإرهاب الاسلاموي" المهدد للحضارة الغربية في حين أن المعنى الحقيقي لقيمة التسامح وهي الأفكار التي يروج لها الغرب احترام حق الآخر في الاختلاف والتمايز.
2. إن حوار الحضارات لا يعدو سوى واجهة تخفي وراءها صراع المصالح، ومنه هناك نظرة تشاؤمية تجاه الدعوة إلى الحوار والتفاهم والقبول بالتنوع والتي تأتي من بعض مفكري الغرب باعتبارها دعوة لا يمكن أن تنتج على المستوى الرسمي لأن رغبة الإدارة الرسمية هو تكريس وتوطين الصراع الذي من خلاله يفرض الغرب مصالحه بواسطة منطق القوة وليس الحوار.
3. إن مجرد الدعوة إلى حوار حضاري من طرف الغرب، لا يمكن أن تنال ثقة الشرق، خاصة في ظل استمرار السياسات الغربية التي تساند الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني والعراقي سواء عن طريق المشاركة في تكريس تلك السياسات أو عن طريق الصمت إزاء الانتهاكات التي تحدث للشعوب المستضعفة.[2]

الفئة الثالثة/ المترددة بين الموقفين (الدعم/ الرفض): ترى أن الطرح العربي الإسلامي لموضوع حوار الحضارات هو طرح قديم، وهو الطرح الأصيل، لأنه يبدأ من المصدر الأساسي وهو القرآن والسنة، وهو أساس من الأسس الإسلامية الأولى في التعامل مع الشعوب الأخرى انطلاقا من مبدأ

---

[1]- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007، ص.259.

[2]- المرجع نفسه، ص360.

الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية، وفي المقابل فإن اليهودية ترفض أصلا أي طرح للحوار سواء على مستوى الأديان أو الحضارات، كما أن الطرح الغربي للحوار الراهن ليس إلا طرحا سياسيا لتحقيق أهداف سياسية ومن ثم فإن الطرح الإسلامي الراهن لحوار الحضارات ليس مجرد رد فعل بل طرح مفروض فرض من الغرب على العالم العربي والإسلامي قائم أساسا على تسييس الحضارات، وهذا أسوأ ما حدث للحضارات والعلاقات بينها فتصبح مجالا خصبا للصراع، في حين أن الطرح الأصيل للحوار الحضاري هو الطرح الإسلامي منذ بدايته مع الرسالة المحمدية، ولذلك يجب الوعي والإدراك للعلاقة بين السياسي والثقافي التي تتنامى في الإستراتيجية الأمريكية خاصة والقوى الغربية عامة تجاه العالم العربي والإسلامي في المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي.[1]

وقد احتدمت النقاشات النظرية حول حوار الحضارات لتخلص في الأخير إلى طرحين أساسيين وهما:

الطرح الأول: نظرية المؤامرة/ حيث يؤكد المفكر محمد عابد الجابري أن حوار الحضارات يمكن أن يكون شعارا غير بريء، وهو في جميع الأحوال مفهوم مفعم بالغموض والالتباس وإن جوهر القضية المطروحة اليوم بالنسبة لعلاقة الغرب بالعرب والمسلمين هو "المصالح": مصالح الغرب وفي مقدمته النفط والموقع الاستراتيجي والسوق العربية.[2]

فحوار الحضارات ما هو إلا وسيلة لفرض أجندة الغرب على العالم العربي والإسلامي، هدفها النهائي هو سيطرة وهيمنة القطب الأوحد الصاعد (أمريكا) على العالم، وأن الجدوى الوحيدة التي قد تجنيها من هذه المؤامرة التي تلبس ثوب حوار الحضارات، هي أنها قد تنجح في فتح أعيننا على ما حيك لنا في الماضي، وأن هذا سوف يعيننا على أن ندرك ما يُحاك لنا في الحاضر والمستقبل بالضرورة، وأننا عندما ندرك ذلك سنكشف أن الموضوع يحمل بأكثر مما يحتمل. وأن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد صراع مصالح يأخذ في كل مرحلة تاريخية صفة محددة، إما اقتصاديا، أو عسكريا، أو ثقافيا... وأن هذا الصراع أو الحوار لا ينجح فيه إلا الطرف الأقوى، وأن الطرف الأضعف هو الخاسر على الدوام.[3]

الطرح الثاني/ نظرية النقد الذاتي: ترى أنه؛ حتى وإن كان الغرب صاحب الكلمة العليا في الحوار الحضاري من منطلق عدم التكافؤ، إلا أنه لا يمكن ربط كل الإخفاقات التي يعاني منها العالم العربي والإسلامي بشمّاعة نظرية المؤامرة: فالتخلف والتبعية التي يتخبط فيهما العالم العربي والإسلامي ترجع

---

[1]– خليل حسين، مرجع سابق، ص261.

[2]–محمد عابد الجابري، لكي لا يبقى شعار حوار الحضارات مفهوما ملتبسا، على الرابط:
www.aljabriabed.net/maj15_dialogalogcivil.htm

[3]– حسن حنفي، تقييم تجارب حوار الحضارات في كتاب نادية محمود مصطفى، علاء الدين أبو زيد، (تحريرا)، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، القاهرة: دار السلام، ط2، 2007، ص75.

إلى عدم سيره السليم في طريق العقل والعلم والحرية والعدالة التي سار فيها الغرب فتقدم بعد طول تخلف.

إن الإيمان بنظرية المؤامرة عادة رغبة مرضية في تنزيه الذات الإسلامية، والادعاء بأننا حضارة حوار وتسامح وصل فيها أصحاب الأديان الأخرى والحضارات المغايرة إلى أعلى المناصب وأنها تحاورت وتمازجت مع حضارات وثقافات مغايرة تماما مثل اليونانية والفارسية، هو قول فيه كثير من المبالغة إذا لم يكن التجاوز، لأن التاريخ الإسلامي عندهم حافل أيضا بإحداث العدو الهيمنة والصراع مع الآخر.[1]

والسؤال الذي ركز عليه أصحاب هذه النظرية، هو أنه **هل لدينا رؤية نقدية للتاريخ العربي والإسلامي تتسم بالموضوعية والأمانة والعلمية أم لا؟**

فنحن تعودنا أن نكون مفعولا به لا فاعلا للحدث واستثناء للموقف الدفاعي، فنحن نظن أن دورنا في الحوار هو أن ننتظر قائمة الاتهامات التي يضعها الغرب في أجندة الحوار ويكيلها لنا حتى نحشد همتنا لمحاولة دفع التهم عنا، ولا نبادر إلى صياغة أجندة للحوار في ندية مع الغرب نختار لها موضوعات تهمنا معا وتبرز الأرضية المشتركة التي تقف عليها كل الإنسانية.[2]

خلاصة الطرحين؛ هو إمكانية التأسيس لحوار حضاري مثير يتجاوز الطرح الأول، القاضي بأن كل مشاكلنا هي صناعة غربية بالأساس، وفي المقابل لا يمكننا جلد الذات أيضا على حد تعبير **حسن حنفي** إذ لا يجوز أن نحمّل أنفسنا تبعة واقع هو نتائج دورات التاريخ الإنساني العادي، الشيء الأكيد من هذا وذاك هو أهمية الحوار الحضاري في رأينا بغض النظر عن خلفياته وتداعياته وأن يؤمن الطرفين (الغرب، العالم الإسلامي والعربي) بإمكانية تأسيس حوار حضاري متوازن على أرض الواقع يتجاوز الخلفيات والترسبات التاريخية، ويتطلع لبناء عالم عالمي وليس معولم يسهم الجميع في تطوير لبناته من منطلق بسيط وواضح؛ أي أن التقدم والحضارة التي تعيش فيها الأسرة الدولية اليوم جاءت نتائج المساهمات المختلفة والمتباينة لمعظم حضارات العالم وليست حصرية لحضارة الغرب (حتى وإن كان أبرز منجزيها في العقود الأخيرة)، ولذا يجب على الجميع أن يتشارك ويتفاعل بإيجابيه مع الحضارات خاصة (الغربية– الإسلامية). لكن لتثمين ذلك على أرض الواقع لا بد من أسس وشروط ومعايير واضحة ودقيقة لا بد على الطرفين الالتزام بها واحترامها حتى نتجاوز مقولات الصدام والصراع التي لا تهدد الطرف الأضعف فحسب، بل حتى الطرف الأقوى على أساس عدم الاستقرار

[1]– حسن حنفي، مرجع سابق، ص 75.

[2]– المرجع نفسه، ص74.

والأمن الذي يمكن أن يعيشه العالم في ظل رغبة كل طرف في الهيمنة والقضاء على الآخر مستخدما كل الوسائل بما فيها العسكرية.[1]

المطلب الثاني: أسس وشروط الحوار الحضاري.

يؤكد الباحثين (Lon .Lesser and Gnahom. Fuler) على أن التحديات الكبرى التي تواجه العالميين الغربي والإسلامي، تدعوهما إلى ضرورة البحث عن قاعدة للتعايش والحوار البنّاء والمُثمر في ظل عالم ملئ بالتحديات السريعة التي فرضها عالم ما بعد الحرب الباردة الذي طغى عليه عدم الاستقرار.[2]

فالعولمة التي جعلت العالم قرية كونية صغيرة، أصبح من الخطأ استغناء أحدهما عن الآخر لأن التاريخ قد حكم قبل اليوم ومنذ القديم بذلك اللقاء الأبدي الذي لا انفصام له، وذلك بحكم تجاورهما في المكان، وبحكم تناوبهما على قيادة العالم القديم، وأيضا بحكم اختلافهما في تأويل ثقافة دينية مشتركة الأمر الذي يجعلهما منطقة شبه منعزلة جغرافيا وثقافية كما هو الحال بالنسبة إلى الصين أو اليابان.[3]

فموجة الصدام والصراع التي تطغى على العلاقة بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، لا ينبغي لها أن تستمر بالشكل الذي هي عليه والذي إن كان ضاراً بالعرب والمسلمين ماديا وأخلاقيا، فهو ضارّ بالغرب كذلك، على الأقل من الناحية الأخلاقية، هذا من جهة من جهة ثانية أن أكثر الكلمات تداولا في قاموس العلاقات بين الشرق والغرب وهي التعاون فلا أحد يستطيع نفي وجود هذا التعاون، لكن في الوقت نفسه لا أحد يستطيع أن ينكر محدودية وقلة فعاليته. فالتعاون إذن بين العالمين لا يمكن التطور والاستمرار إذا لم يُعْتَمد كمنهج لفلسفة التعاون وأخلقة التعاون[4]. وكل ذلك لا يخرج عن سياق الأسس والشروط الواجب توفرها في عملية الحوار الحضاري بين الغرب والإسلام.

---

[1]- نأخذ على سبيل المثال الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي على أفغانستان والعراق من أجل تجفيف منابع الإرهاب والتطرف في العالم العربي والإسلامي، في مقابل الهجمات الإرهابية التي تشنها القاعدة على المصالح الغربية في مختلف مناطق العالم والتي من أبرزها هجمات 09/11، وهذا باعتبار أن موقف تنظيم القاعدة من الغرب يمثل موقف غالبية الدول العربية والإسلامية من التوسع والهيمنة الغربية عامة والأمريكية خاصة (طبعا هو غير سليم) لكن الخاسر الكبير من الحربين(حرب الغرب، حرب المتطرفين) هي ليست الحضارة الغربية لوحدها وليست الحضارة الإسلامية لوحدها، وإنما الإنسانية بكاملها وهنا مكمن الخطر، وأهمية الحوار الحضاري الذي يعتبر السبيل الوحيد لإنقاذ البشر من همجية البشر نفسه، لأن بكل بساطة هناك تحديات كبيرة تواجه العالم كمشكلة البيئة التصحر–الفقر (مجاعة الصومال، دليل ذلك)، الهجرة السرية انتشار الأوبئة(الايدز، الأنفلونزا...) حتى وإن سلمنا بوجود صراع حضاري، فأين موقع هذا الأخير من التحديات الكبرى والتهديدات التي تهدد الأرض، الكوكب المشترك الذي تعيش فيه كل الحضارات خاصة في ظل تزايد الأخطار الكيمياوية والنووية، نتيجة التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في صناعة الأسلحة وغيرها...

[2]- عبد المجيد الصغير، بغض معوقات الحوار الإقليمي(الحوار الإسلامي– المسيحي وشروط تجاوزها في كتاب محمد عابد الجابري مشرفا)، الإسلام والغرب(الأنا والآخر)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص193.

[3]- المرجع نفسه، ص194.

[4]- عبد الواحد أكمير، قراءة في كتاب الإسلام يتحدى: الأزمة الطويلة الأمد في العالم العربي المعاصر، في كتاب محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص178.

وهو ما ذهب إليه المفكر المصري **حسين حفي** عندما أكد على أن التحول من صراع الحضارات القديم إلى حوار الثقافات الجديد، ليس فقط على المستوى النظري؛ العلوم والفنون والآداب، ولكن أيضا على مستوى العمل في صياغة برامج عمل مشتركة تسترد فيها الإنسانية وحدتها وتتكامل إمكانياتها، بحيث تتساوى أطراف الحوار وتتجه نحو هدف مشترك يحقق مصالح الجميع بداية بالمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ونهايةً بشعوب العالم أطفالاً ونساءً وشيوخاً المهمشة في الأرض، ولو على مستوى الصراخ والأنين.[1]

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في ذات السياق هو **كيف يمكن بناء قاعدة للتعاون والتعايش والحوار بين العالمين العربي والإسلامي؟**، حتى نقلص–لأن القضاء عليها مستبعد– من العملية التوصيفية على المديين المتوسط والبعيد، انطلاقا من نظرية الرعب المقدّس؟

الإجابة تكون وفق مستويين أساسيين، نعالجهم في الفرعين المواليين.

الفرع الأول/ مستوى المحاور الغربي: يقصد بالشروط والمعايير التي تمكن أن تتوافر في المحاور الغربي حتى يمكن أن نتجاوز إشكالية الصدام ونؤسس لثقافة الحوار وتتمثل في:

1. التخلص من الأحكام الجاهزة والقوالب الجاهزة التي تملأ ذهن أغلبية شعوب الحضارة الغربية بأن الإسلام هو السبب الأول والنهائي لكل الانحرافات الأيديولوجية والعنف والإرهاب المنتشرة عبر العالم كطرح هنتنغتون حول الحدود الدامية للحضارة الإسلامية أو كما قاله المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد "**أن الإسلام هو كبش فداء لكلّ ما لا يروق للغربيين من أنماط سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة في العالم، فبالنسبة لليمين يمثل الإسلام الهمجية، وبالنسبة لليسار الثيوقراطية في العصر الوسيط، أما بالنسبة للوسط فإنه يمثل نوعا من الغرائبية الممجوجة**".[2]

في هذا السياق يتساءل الفيلسوف الألماني **هوبرت هيركومر** عن كيفية الخروج من مأزق الأحكام المُسبقة تجاه الإسلام والمسلمين بقوله: "**عن طريق اللقاء الشخص والحياة اليومية المشتركة، وذلك عندما تتساقط أقنعة التسوية من تسلط نفسها، ويجلى الوجه إلا أنه يبقى الأمر غير مستحيل**"[3]

2. محاولة تجاوز العديد من الدراسات الاستشراقية التي استهدفت الإسلام منذ عصور وإلى الآن وعملت على تشويه صورته في الغرب والعالم، حيث ارتبط سوء فهم الغرب للإسلام من خلال

---

[1]– حسن حنفي، تقييم تجارب حوار الحضارات في كتاب نادية محمود مصطفى، علاء الدين أبو زيد، (تحريرا)، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، مرجع سابق، ص71.

[2]– إدوارد سعيد، تغطية الإسلام في كتاب زكي ميلاد، تركي علي ربيعو، الإسلام والغرب: الحاضر والمستقبل، دمشق: دار الفكر، ط2، 20014، ص44.

[3]– هوبرت هيركومر، مرجع سابق، ص102.

عدم التمييز بين ما هو من صلب الدين وبين ما هو ناتج عن الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (تجارب وممارسة المسلمين)، ويتجلى هذا الفهم الضيق والمنحرف للإسلام من خلال وضع الدين الإسلامي ضمن إطار ما يعرف "**بالاستبداد الشرقي**"، وتعميم التشدد والقوة والإرهاب والتخلف على الثقافة الإسلامية برمتها.[1]

ومن أبرز الدراسات الاستشراقية كتابات المستشرق **برنارد لويس** والتي أعاب عليها المفكر الجزائري **محمد أركون** تخلفها الفكري قياسا بالمستجدات الحديثة في مجال العلوم الإنسانية، حيث أعتبر أن **لويس** ظل مناوئا للعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة ومناهجها، وذلك بهدف الحفاظ على نزعته الاستشراقية ونظرته الكليانية إلى الإسلام الهادفة على الدوام إلى إدانته ظالما أو مظلوما. [2]

وهو ما أكد عليه الفيلسوف الألماني **هيركومر** بقوله:" افتقار بعض المستشرقين لحبّ الشرق الإسلامي، جعلهم لا يرون في الإسلام إلا العيوب والمساوئ".[3]

3. ضرورة أن يلتزم الغرب بالتعددية في المرجعيات الحضارية، من منطلق أن الغرب يطالب دوما كل الأنظمة القائمة في العالم الثالث ومن بينها الدول العربية والإسلامية بالتزام التعددية، حتى أصبحت هذه الخيرة أهم المقاييس له لإصدار حكم على هذه الأنظمة، لأن اتحادية الحضارة معناه إلغاء المرجعيات الأخرى، ومنها المرجعية الإسلامية ولذا عليه أن يعترف بقانون تداول الحضارات، وأن يقر أن الحضارة ليست حكرا له، تلك الحضارة متداولة بين الناس، إنما اليوم ملك له، كما كانت بالأمس ملكا للحضارة الإسلامية، وكما تكون لحضارة ثالثة....[4]
4. أن يدرك المحاور الغربي أن ما يسمى بالحضارة الغربية اليوم هي نتاج شارك فيه المسلمين بالقسط الوافر، ولا أحد ينكر دور الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية، وهذا ما أكد عليه العديد من الباحثين بما فيهم بعض المستشرقين المنصفين وليس المتحيزين من أمثال المؤرخ الانجليزي (**مونيجووي وات**) في كتابه فضل الإسلام على الحضارة الغربية ، والمؤرخ الأمريكي (**ستانوودكب**) في كتابه المسلمون في تاريخ الحضارة والمستشرق **سان سيمون** في كتابه علم الإنسان حيث قال فيه: " **إن الدارس لبنيان الحضارة الإنسانية المختلفة لا يمكنه أن ينكر الدور الحضاري الخلاّق الذي لعبه العرب والمسلمون في بناء النهضة العلمية**

---

[1]– إدريس لكريني، الإسلام والغرب ومعيقات الحوار، على الرابط :
http://www.alwaref.org/arabic/2009-03-01-17-51-49/82-2009-03-09-20-11-12

[2]–محمد أركون، الإسلام، أوروبا، الغرب، (تر: هاشم صالح)، بيروت: دار الساقي، 1995، ص45.

[3]–عبد المجيد الصغير، بعض معوقات الحوار الإقليمي(الحوار الإسلامي– المسيحي وشروط تجاوزها في كتاب محمد عابد الجابر مشرفا)، الإسلام والغرب(الأنا والآخر)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009، ص193.

[4]– أحمد طالب الإبراهيمي، حوار الحضارات، في كتاب الإسلام والغرب: صراع في زمن العولمة، الكويت: مجلة العربي، 2002، ص119.

لأوربا الحديثة.[1] وحتى بعض الأجانب الذين فندوا أطروحة الصراع الحضاري لهنتنغتون من أمثال **فريد هاليداي،** الذي وصفها "**بالأطروحة الفاسدة**" لأن الثقافة ليست أساسا للصراع فقد كانت الصراعات موجودة في دول ذات اتجاهات متشابهة ثقافيا(من نفس الحضارة) كالصراعات بين الصين واليابان، وألمانيا وفرنسا، وإيران والعراق... بالإضافة على الصراعات الداخلية في الدولة نفسها والأمثلة كثيرة.[2]

5. على المحاور الغربي أن يميّز كل التميز بين الإسلام كديانة سماوية وبين الإسلام السياسي المتشدد ولأن هذا الخلط من شأنه زيادة احتمالات الصراع والصدام والابتعاد عن أي محاولة للحوار والنقاش، وهذا ما أشارت عليه المستشرقة الألمانية **أني ماري شميل** بقولها: " **أنه من أكبر المصائب ميلُنا الدائم إلى أن نساوي الإسلام بما يسمى بالأصولية والإرهاب،... وهذا يعود إلى فهمنا الخاطئ للدين. إلى جانب جهلنا بالإسلام يجعلنا نحكم على المظاهر التي تقدمها لنا وسائل الإعلام بشكل صورة دامية تسلب منا كل قدرة على الموضوعية، ولكن بالمقابل عندما نسمع عن أعمال عنف في البلاد الأوربية هل نقول هل هذه هي المسيحية؟!**[3]، وترى **شميل** أنه لا يجوز أن نفهم حضارة بمستوى الحضارة الإسلامية، من خلال بعض تقارير الصحفيين الذين لا يعرفون العربية ولم يتعمقوا في الإسلام. أو من خلال بعض الكتابات السياسية الضيقة التي لا تتناول إلا جانب مبتورا من موضوع شامل[4].

كما لعبت وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وأنواعها دورا كبيرا في تكريس هذا الخلط، ويبرز هذا من خلال عناوين الصحف والمجلات التي تروج مثلا شعارات مغلوطة "**الإسلام المقاتل**" "**القنبلة الإسلامية**"، "**الأصولية الإسلامية**"، ولعل الرسوم الكاريكاتورية التي ملأت الصحف الأجنبية والغربية، بإساءتها للنبي الكريم (ص) وتشويه صورته في السنوات الأخيرة أكبر دليل على عدائية وعنصرية وسائل الإعلام الغربية، التي يقف وراءها بالدرجة الأولى اليهود بنفوذهم المالي. فالإسلام في **فرنسا** مثلا، وعلى الرغم من أنه الديانة الثانية وأكثر من **12 مليون مسلم** يعيش في أوروبا إلا أنه مازال يثير جدلا واسعا خاصة مع كل استحقاق انتخابي آخرها وليس أخيرا تصريحات وزير الداخلية المرشح لرئاسة الجمهورية **2012** بأن الحضارة الغربية هي الأفضل إضافة إلى المشاكل اليومية(الحجاب، البرقع، الهوية، الهجرة،....)

---

[1]- رشيد فكار، نظرات إسلامية للإنسان والمجتمع خلال ق 14 هـ، القاهرة: مكتبة وهبة، 1980، ص31.

[2]- محمد بن عبد الله العمري، موقف الإسلام من الإرهاب، مرجع سابق، ص210.

[3]- زكي الميلاد، هل من منظور معرفي جديد لعلاقات مستقبلية ايجابية في كتاب الإسلام الغرب، مرجع سابق، ص99.

[4]- المرجع نفسه، ص60.

6. ضرورة إدراك المحاور الغربي أن البشرية تملك مجموعة قيم مشتركة لا يمكن إلغاؤها، أو استعمالها بغرض احتكاري والادعاء بأنها عالمية، وإعدام ونفي باق القيم الأخرى، فالتاريخ الأوربي ارتبط بقيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، لكن لا يعني ذلك احتكارها وتنصيب نفسه أستاذا في تعليمها أو نقلها للآخرين وفق النمط الخطي الحتمي(التحديث= التغريب) فيمكن تطبيق الديمقراطية مثلا في العالم العربي والإسلامي وفق لمبدأ الشورى، أي عدم إقصاء أو تهميش أي تجربة يمكن أن تكون خارج السياق الغربي[1]، واعتبار التجربة الغربية ناجحة بالأساس والتجارب الأخرى فاشلة حتما، وهذا ما أكد عليه الرئيس الإيراني **محمد خاتمي:**" أن **التجارب الإنسانية في الحكم ليست وحيدة ولا يمكن تعميم نموذج معين عن الإنسانية بحكم الاختلاف والتنوع، إلا أنه يمكن استعمال أداة الحوار لمعرفة النقائص وتصحيحها بأساليب حضارية تليف بمستوى الإنسان.**[2]
7. أن يدرك المحاور الغربي خاصة الأمريكي والأوربي أن حل مشكلة صدام الحضارات ليس فقط ثقافيا بالأساس، وإنما سياسي، اجتماعي اقتصادي، ولذا حله سيكون في نفس السياقات كالعمل على ردم الهوة بين دول الشمال المتطورة ودول الجنوب المتخلفة عن طريق التمكين لها من الانجازات التنموية كالمساهمة في حل مشكلة الفقر والمجاعة والبطالة والهجرة السرية... عن طريق المساعدات وتطوير المؤسسات والهياكل وتكوين اليد العاملة الفنية... وهذا ما أشار إليه الباحث **عبد الرحيم لمشيشي** عندما انتقد الموقف الأوربي الحالي في مجال الشراكة الأورومتوسطية، انطلاقا من الحماية الاقتصادية، التي تمارسها أوروبا في المجال الزراعي بغلق أسواقها أمام المنتجات الزراعية في الضفة الجنوبية(**الجزائر تونس، المغرب)** ويتساءل عن معنى مفردة" **شـــــــراكة**" في ضوء التفاوت الكبير بين أوروبا وشركائها الجنوبيين، وانفراد أوروبا بتحديد قواعد اللعبة، لأن الهدف الأساسي من الشراكة الأورومتوسطية التي انطلقت من **برشلونة 1995** هو توسيع وتطوير الشراكة حتى لا تبقى منحصرة في ما يعرف بمنطقة التبادل الحر.

وبالتالي على الاتحاد الأوربي أن يبتعد على الانتقائية والكيل بمكيالين من خلال انتهاجه نفس السياسة التي انتهجها مع بلدان أوربا الشرقية والتي تركزت على دعم المسار الديمقراطي والتمكين لحقوق الإنسان وبناء دولة الحق والقانون، حتى تتمكن أوربا من تعزيز الحوار الحضاري مع العرب والمسلمين والابتعاد عن سياسة الإقصاء والاستعلاء على غرار ما يحدث مع تركيا الدولة المسلمة، إذ لا ينبغي أن توصد الأبواب في وجهها ورفض انضمامها

---

[1]- Lamchichi Abderrahim, Islam Occident; Islam- Europe. Choc des civilisation sou coexistence des culture, Paris L'harmattan, 2000,p47

[2]– محمد خاتمي، حوار الحضارات، (تر: حرمد الطائفي)، دمشق: دار الفكر، 2002، ص112.

للاتحاد الأوربي بحجة "**أسلمة أوروبا**" **أو أوروبا المستعربة (Euro-Arabia)** بمفهوم **برنارد لويس،** من منطلق أن **تركيا** يمكن أن تكون جسرا يربط المحاور العربي– الإسلامي وميدانا خصبا لتفعيل حوار حضاري، مثمر وبنّاء قائم على أساس التعايش والتضامن والاعتراف والتبادل.[1]

وأن يدرك **المحاور الأمريكي** تحديدا أن الظلم واللاعدل سبب مباشر للتعصب والإرهاب. فسياسة أمريكا في الشرق الأوسط **(الانحياز لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني)**؛ زادت من حملات العداء والكراهية للمصالح الغربية وغذّت تطرّف الحركات الإسلامية، واتسعت الهوة بين الغرب والمسلمين، فلو أن ما بشّر به **بوش الأب** من نظام عالمي جديد أخذ في اعتباره تصفية مخلّفات الحرب الباردة، ومخلفات الاستعمار الغربي بصفة ايجابية عن طريق مساعدة بلدان العالم الثالث ومن بينها دول العالم العربي الإسلامي على التقدم الحقيقي، وكفّ الغرب عن قمع أهلها إيديولوجيا وعسكريا ومعرفيا أيضا بمسك تقنية العلم عنهم...لو حدث هذا لتطور العالم، أما ما جرى هم أنهم صرفوا الأموال الباهظة في صناعة السلاح، وشجعوا من يشتري منهم الأسلحة لتتكدس وتتقادم، كل ذلك على حساب التنمية والتنمية المستدامة، وعلى حساب التوزيع العادل للثروة، فما حصل هو أنهم عمقوا الـــ" لاعدل"، الذي هو الظلم فكان لا بد أن ينقلب هذا إلى ما انقلب إليه، من إرهاب متطرف وصدام ونزاع لا متناهي.[2]

حيث نوه إلى ذلك الباحث الألماني **جونثر مولاك Gunter Mulack** "**بأنه على الغرب أن يساعد الدول الإسلامية في جهودها من أجل مكافحة الفقر وتطوير مستوى التعليم والتنمية، وكذا المشاركة السياسية حتى تستطيع تلك الدول أن تحيا في هذا العالم في حرية وكرامة، فعدم توافر هذه المساعدات من شأنها أن تؤدي إلى احباطات بين الشباب فتنعكس سلبا عليهم، مما تؤدي بهم إلى الانخراط والتطرف للتعبير عن ذواتهم وتجاوز مشكلاتهم الجمة**.[3] وهو الطرح الذي أشارت إليه نظرية الإحباط النفسي الاجتماعي السالفة الذكر.

وبالتالي إيمان المحاور الغربي بالعدل الاجتماعي بمواجهة البطالة والجهل والعدل في توزيع الثروة، والعدل السياسي بحلّ القضايا الدولية يقدر من المساواة دون تحيز أو ميل لطرف على آخر، كلها تشكل معايير ضرورية لإقامة حوار بناء ومُثمر بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية تحديدا.

---

[1]– محمد خاتمي، مرجع سابق، ص112.

[2] – محمد عابد الجابري، تطور وعي.....بين الثقافي والسياسي وصراع الحضارة الغربية مع نتاجها، في كتاب محمد عابد الجابري (مشرفا)، الإسلام والغرب ، مرجع سابق، 45.

[3]– محمد بن عبد الله العمري، موقف الإسلام من الإرهاب، مرجع سابق، ص210.

الفرع الثاني/ مستوى المحاور العربي– المسلم: نقصد بها الشروط والمعايير التي يجب أن تتوافر في المحاور الغربي المسلم، حتى يتمكن من إدارة فعالة لحوار حضاري جاد ومثمر، يخلصه من مختلف الشبهات والصورة النمطية التي يحملها ذهن المحاور الغربي، وفي رأينا يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

القسم داخلي: يرتبط أساسا بشرط الديمقراطية كآلية وليست قيمة، كنظام أثبتت نجاعته وفعاليته في توفير مجموعة من الضمانات(كالتداول السلمي على السلطة– حرية الرأي والتعبير–حق المشاركة السياسية الدورية الدائمة– التعددية الحزبية– المحاسبة والمساءلة– الشفافية....، فهذه الضمانات وغيرها تعتبر القاعدة الأساسية التي يجب أن ترتكز عليها النظم السياسية العربية، والإسلامية حتى تُقبل مشاركتها في أي عملية للحوار الحضاري، وبدونها لا يمكن أن تكون لها أية قيمة.من منطق أن الاستبداد السياسي يتناقض مع حق الشعب في التعبير عن آراءه بكل حرية و ديمقراطية، وإلا كيف يمكن تصور نظام سياسي يقمع معارضيه ويغلق أمامهم أي قناة للمناقشة و الجدال،أي تكون له القدرة والجرأة في الدخول في حوار حضاري مع الأمم والشعوب الأخرى.

فشرط الديمقراطية إذن؛ يعتبر مفتاح المحاور العربي الإسلامي حتى يتمكن من الدخول في أي عملية حوار حضاري مع المحاور الغربي، فإذا كنا نطالب الغرب بالتزام التعددية على مستوى الكون، فإنه من واجبنا أن نطبق التعددية في بلداننا، خاصة وأن التعددية من أسس حضارتنا،فنحن نعلم أن الخلاف في الفروع رحمة، وأن التعددية المذهبية أول مظهر من مظاهر التعددية في تاريخ الإسلام[1]

قسم خارجي: يرتبط بالدرجة الأولى بعلاقة المحاور الغربي المسلم بمحيطه العربي والإسلامي أولا والمحيط الغربي ثانيا.

أولا/ علاقة المحاور العربي بمحيطه العربي الإسلامي: حيث من مبادرة خاتمي حول حوار الحضارات، فقد ركز في مبادرته على هذا الجانب من خلال دعوته في القمة الرئاسية للمؤتمر الإسلامي المنعقد في **طهران 2002** إلى مجموعة من الإجراءات الجزئية التي تدخل في هذا السياق:

–الابتعاد عن المسائل التي تثير الخلاف وتدفع القيم إلى التصادم.

–الاهتمام بالسمة السياسية وتطوير المؤسسات المدنية على المستوى الإقليمي الدولي.

فالعالم الإسلامي يظهر الخوف والتردد في تعامله مع الغرب نتيجة التفرقة والانقسام التي يعيشها هذا العالم بين موافقه خاصة في المواقف الحساسة **كالقضية الفلسطينية، احتلال العراق، أو ليبيا** أو حتى في معتقداته ومذاهبه(**الصراع السني– الشيعي خاصة**)...، ومن هذا المنطلق يدعو خاتمي إلى ضرورة الوحدة الدينية بين مختلف أجزاء العالم العربي الإسلامي، عن طريق الحوار الداخلي الفعال والقادر على تجاوز المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا التلاحم بين الشعوب الإسلامية والعربية."[2]

---

[1]– أحمد طالب الإبراهيمي، حوار الحضارات، مرجع سابق، ص119

[2]– محمد خاتمي، مرجع سابق، ص88.

نفهم في دعوة خاتمي أنه يدعو البلاد الإسلامية إلى ضرورة الوحدة والتكتل، لأنه في الوحدة قوة على حد قول نبينا الكريم(ص)، والقوه تأتي في رأينا من ضرورة تفعيل مختلف المنظمات والاتحادات الإقليمية التي تجمع البلدان العربية والإسلامية على غرار **منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي ....**

فضلا عن محاولتنا الاستفادة قدر الإمكان من النموذج الأوروبي المتمثل في **الاتحاد الأوروبي**[1] فالعبرة ليست في كثرة المنظمات الإقليمية وإنما العبرة الحقيقية في فعاليتها وقيمتها على المستوى الدولي، ومن هنا الأمر يدعونا إلى ضرورة التفكير جديا في تأسيس منظمة أو اتحاد يجمع ليس شتات الدول وإنما شتات منظماتهم واتحادهم في منظمة أو اتحاد قوي وفعال تكون له الكلمة العليا في جميع الميادين سياسيا، اقتصاديا، عسكريا... ، وهنا تحضرنا مقولة المفكر الجزائري **مالك بن نبي:** "**لو اجتمع المال الخليجي، واليد العاملة المصرية، والأرض السودانية لأصبح العرب أسياد العالم**" أي السوق العربية المشتركة، أي أن يصبح للعالم الإسلامي استقلالية تامة في منتجاته وليس تابعا للغرب، وهذا مصداقا لقول رسولنا الكريم (ص) : "**لا خير في أمه تأكل مما لا تنتج وتلبس مما لا تنسج**"، والاستقلالية هنا مفهوم عميق في مختلف أبعاده وهو الحل لتجاوز إشكالية التبعية الفيروس الذي ينخر جسد الأمة الإسلامية. الاستقلالية الاقتصادية بدورها تشكل مدخلا للاستقلالية السياسية والاجتماعية والثقافية وهكذا... والعكس صحيح.

ومن انعكاسات الوحدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم الإسلامي هي وحدة الخطاب الحضاري تجاه الغرب، بل تعددت الخطابات التي تدعي إحاطتها بالثقافة الإسلامية، والتي تخلق حالة من الالتباس في أذهان الغربيين، وأخذ العبرة كما أشرنا من الدول الأوروبية التي استطاعت بلورة سياسة ثقافية أوروبية موحدة رغم الاختلافات العرقية والثقافية فيما بينها، وتزامن ذلك مع تحقيقها لتكامل اقتصادي ومالي، ووضع برامج واستراتيجيات دقيقة لحماية الموروث الثقافي الأوروبي المشترك أمام المد القيمي الأمريكي (أمركة القيم)، في حين لم تستطيع الدول العربية والإسلامية بعد تنسيق وبناء إستراتيجية ثقافية تربوية، وإعلامية مشتركة، بالشكل الذي يسهم لها برفع خطاب حضاري موحد في مواجهة اتهامات الغرب، تبرز من خلاله بأن التطرف والإرهاب ظاهرة غير حضارية قد تلحق بكل الحضارات والأمم دون استثناء، وأن الدين الإسلامي هو رمز للتسامح والسلام وينبذ كل أشكال العنف والتطرف.[2]

---

[1]- قد يسأل شخص ما، هل يمكن تأسيس وحدة عربية إسلامية في ظل الخلافات والعلاقات المتوترة بين عدد من الدول العربية والإسلامية كالصراع الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية، أو الحذر الخليجي من إيران... نقول أن الاتحاد الأوربي استطاع تجاوز ارث التاريخ المتمثل في الحربين العالمية الأولى والثانية، خاصة بين عملاقين الاتحاد فرنسا وألمانيا، لأن بساطة الواقع يقتضي الوحدة لمواجهة مختلف التهديدات العالمية خاصة الهيمنة الأمريكية المتنامية والصين العملاق الناعم.

[2]- إدريس لكريني، الإسلام والغرب ومعيقات الحوار، مرجع سابق.

ثانيا/ علاقة المحاور العربي- الإسلامي بالغرب: فالغرب استطاع أن يفرض نفسه كقوة سياسية اقتصادية، عسكرية على العالم برمته فأصبح هو المركز والعالم الإسلامي هو المحيط، ومن هذه الزاوية يرى العرب أنه لا يجوز لدولة أو قلة من الدول أن تمتلك القوة وتتصرف فيها على الساحة الدولية بكل انفراده(أمريكا)؛ حيث تملي أجندتها على الدول الضعيفة (العالم العربي والإسلامي) مثلما تملي عليها أجندتها في الحوار الحضاري،[1] ولهذا على الدول الإسلامية حتى تستطيع أن تنافس الطرف الغربي وتصبح هي الأخرى لها أجندة حوار تمليها عليها انطلاقا من مبدأ قوة وليس من مبدأ ضعف، يجب على **المحاور** العربي المسلم أن يتبع الخطوات التالية:

- **الثقة بالنفس**؛ وبإمكانيات الإنسان العربي – المسلم وقدراتها النظرية والتطبيقية على الانخراط في العالم الراهن والثقة بالآخر دون خوف أو تردد، لأن الثقة بالنفس هي أساس للتحرر من القيود التي تكبل الفرد العربي، وتمنع عقله من التطور والنمو والإبداع في إطار نقد العقل العربي والخطاب العربي[2] أو القابلية للاستعمار التي تجعل العقل العربي عرضة للأدلجة والانسياق وفق أهواء ورغبات الطرف الآخر وليس وفق منطلقاته ومبادئه.

وعندما نثق في أنفسنا نتحرر، نتصالح مع التراث فنبدع ونتمكن من معالجة مشاكلنا، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، فضلا عن تخلصنا شيئا فشيئا من التفسير التآمري الذي يقيد حريتنا ويجعلنا نرجع كل تخلفنا إلى الآخر (الغرب)، على أساس أن الثقة بالذات والثقة بالآخر، وبالطبيعة الإنسانية والابتعاد عن تطويق أنفسنا بالتفسيرات التآمرية التي تحوّل العالم إلى وحش يهدف إلى ضربنا، ونحبس أنفسنا في هاجس غامض من العدوانية المحيطة بنا، تجعلنا عاجزين عن الحركة والخيارات الملائمة فلا نترك آثار المرحلة الماضية التي تتالت فيها الصدمات علينا **(من ضياع فلسطين- عدم قدرتنا على الوحدة)** تفعل فعلتها فينا، فنندفع على الانكماش على الهوية المذعورة من الغير، ونترك سيل الشتائم يملأ كتاباتنا على الغرب فيتعملق العجز عندنا؛ بحيث تظهر مقولاتنا متناقضتان: مقولة المؤثرات العالمية على العرب والإسلام، ومقولة الإسلام بديلا للحضارة القائمة.[3]

وعليه فالثقة بالنفس وبالآخرين التي دفعت تيار الإصلاحيين إلى التفرقة بين **الغرب الامبريالي والغرب الحضاري**، ومن ثم الاندفاع نحو الانخراط في التقدم الحضاري الإنساني(الغربي) من أجل النهوض الذاتي والعودة إلى المشاركة في النظام العالمي بكل ايجابية وفعالية حتى نتمكن من مواجهة تحديات الغرب الامبريالي والانخراط في العالم دون خشية من ضياع هويتنا وخصوصيتنا الثقافية ولا

---

[1]- John Esposito, The Dialog of civilization Prospects of The Future after The Warin Iraq, 2003, p110

[2]- ارجع للإسهامات المتميزة للمفكر المغربي محمد عابد الجابري، في هذا المجال على موقعه الشخصي: www.aljabriabed.net.

[3] - شمس الدين الكيلاني، الجماعة وتحولاتها: التجربة السياسية العربية – الإسلامية في فكر رضوان السيد، بيروت: الشبكة لعربية للأبحاث والنشر، 2009، ص306.

أدل على ذلك من **اليابانيون، والماليزيون**[1] استطاعوا أن ينخرطوا في عمليات التقدم دون أن يفقدوا انتماءهم وهوياتهم، لأن بكل بساطة تقوقعنا على أنفسنا الناجم عن عدم الثقة بأنفسنا هو الخطر الذي يهددنا وليس العكس، لأننا سنصبح ندافع عن مختلف التهم التي تلصق بنا، (كما هو حاصل اليوم خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر) عوض أن نكون فواعل محورية، ونصبح نحن من نهاجم (ليس بمفهوم العدائية بل بمفهوم الفعالية في اتخاذ القرارات وصناعتها دوليا(التفاعل الايجابي)، أي "**تصنع الفعل عوض إن نكون مجرد انعكاسات للفعل**".

- فالاستقلالية التي تحدثنا عنها سلفا، تمكننا من أن نكون قوة اقتصادية كبرى، هذه الأخيرة تمكننا أن نطالب الغرب بعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، هذا على غرار **ألمانيا واليابان** المرشحين للعضوية بسبب قوة اقتصادهم، والغرض من ذلك هو أن نصبح فاعلين على المسرح الدولي في الأحداث المصيرية، **فهل يعقل إذن أن حق الفيتو لم يرفع أبدا في صالح القضية الفلسطينية منذ نشأت الأمم المتحدة في 1945، في مقابل عدد لا يحصى من حق النقض لصالح إسرائيل؟؟**، وهو الطرح الذي دعا إلى الرئيس الإيراني محمد خاتمي بضرورة مراجعة تاريخ الأمم المتحدة.[2] التي تزامن تأسيسها مع حقبة الاستعمار والتبعية التي عاشتها دول العالم الثالث، حيث لم تشارك في تأسيس هذه الهيئة، ويتساءل خاتمي أنه من غير المعقول ألا يمنح مقعدا دائما للدول الإسلامية التي تجاوز عدد سكانها **أكثر من مليار ونصف**، بل يطالب بضرورة إلغاء حق الفيتو من خلال اعتماد مبدأ الحوار والتفاهم والاعتراف بحقوق متكافئة بجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فتزايد حالات الإرهاب والتطرف على المستوى الدولي ما هو إلا ترجمة للقرارات اللاعادلة وسياسة الكيل بمكيالين في حق القضايا الإسلامية، وهو ما أعلنه صراحة **تنظيم القاعدة**، ولعل سياسة الكيل بمكيالين تبرز في إطار الغرب وعلى رأسه **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل** على تقويض المشروع الإيراني في امتلاك السلاح النووي في مقابل السكوت التام عن المفاعل النووي الإسرائيلي وهذا انطلاقا من مقولة هنتنغتون "**حول اصطدام الأنا الغربي المختصر**" بالآخر" **الإسلام المتوحش**"، لأن العنصر الأساسي الذي تعتمده نظريته في التمييز والفصل بين الغرب والأمم الأخرى التي تضعها في مواجهة معه (العالم الإسلامي)، هو عنصر "الأسلحة المتطورة"، فالغرب يملك هذه الأسلحة ويجوز له ذلك لأنه عاقل متحضر أما الأمم الأخرى فلا ثقة فيها لأنها غير متحضرة، وبالتالي يجب ألا تملك الأسلحة المتطورة،

[1] – شمس الدين الكيلاني، مرجع سابق، ص306.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ويستدل هنتنغتون على تعقل الغرب وتحضره أنه يروج لفكرة الحد من انتشار الأسلحة كمقياس عالمي، بينما يسعى الطرف المتوحش **كإيران وكوريا** (الدول المارقة) إلى امتلاكها".[1]

فطرح هنتنغتون طرح متناقض يقبل للعالم المتحضر بامتلاك السلاح، ويرفض "العالم المتوحش" امتلاكه لأنه يرى ببساطة أن الدول المالكة للأسلحة النووية لم تستعملها، بينما الدول التي تسعى لاكتسابها لا ثقة فيها، لأنها ببساطة أمم غير متحضرة ومتوحشة ومعادية للغرب، وبالتالي من المحتمل أن تستعملها، في حين أن هنتنغتون نسى أو تناسى **قنبلتي ناكازاكي وهيروشيما** على **اليابان 1945.**

صفوة القول أنه على العالم العربي الإسلامي خاصة الدول المحورية أن تسعى لامتلاك السلاح النووي **كإيران أو مصر أو الجزائر ...** حتى تصبح قوة يحسب لها ألف حساب، حتى لا يبق الغرب ينظر لنا نظرة العالم المتوحش هذا من جهة، من جهة ثانية أنه لا يمكننا التفاوض والحوار مع الغرب من مبدأ الضعف والهوان، وإنما من مبدأ قوة، فالقاعدة الدبلوماسية تقول: "**أن الدبلوماسي الناجح هو الذي يفاوض دائما من مبدأ قوة والعكس صحيح**"، حتى نستطيع أن نفرض عليه أجندتنا لا أن يفرض علينا أجندته، ونستطيع أن نطالب بمقعد دائم في مجلس الأمن بصفة المحاور المحوري الرئيسي لا المحاور الثانوي المهمّش من مختلف القضايا المصيرية التي تطرح على طاولة مجلس الأمن بصفة خاصة والجمعية العامة بصفة عامة.

فإذا كان **عابد الجابري** تحدث عن توازن للمصالح عوض صراع الحضارات، فبدورنا يمكن التكلم عن توازن للمصالح كخطوة أولى لحوار الحضارات، كأن الذي يحدث اليوم ليس صراعا حضاريا بين الغرب والإسلام، وإنما صراع الحضارة الغربية مع نتاجها أو منتجاتها فظاهرة "الإرهاب الاسلاموي"، خاصة **تنظيم القاعدة** التي هي نتاج لصراع المعسكر الرأسمالي مع المعسكر الاشتراكي، وهذا ما أشرنا إليه سابقا بأن الغرب موّل ودعم حركات باسم الإسلام تتعاون معه وتتحالف لمحاربة الشيوعية في أفغانستان وغيرها– وهذا التحالف لا يكون فقط بالسلاح بل وبالكلام أيضا. فالظاهرة الإرهابية التي نشاهدها اليوم كظاهرة عالمية ليست عالمية بل هي عولمية؛ بمعنى أنها تابعة لعالمية العولمة والامبريالية أو الأمريكية أي أنها تابعة للتاريخ العالمي للحضارة الغربية بصفة عامة؛ إنها نتاج عملي ومباشر لصراع الحضارة الغربية مع نتاجها، مع نفسها، وبالتالي ما نشاهده، اليوم هو من مخلفات الحرب الباردة، أي أن الإرهاب هو صناعة أمريكية بالأساس؛ ويتساءل الجابري: **ماذا فعلت أمريكا بهذا " الوليد"، أو الربيب " الذي أنتجته ليساعدها في حرب روسيا من هناك، ماذا فعلت به ؟**

[1]- محمد عابد الجابري، الإسلام والغرب (الأنا والأخر)، مرجع سابق، ص ص.44-45.

تركته تخلت عنه، كأنها أخذت عبدا وسخرته، هذا العبد لا بد أن ينتبه، لا بد أن يقول ويتساءل هو الأخر: لماذا سخرتني وتركتني؟ هذا غير معقول؟.[1]

فالمطلوب حسب **الجابري** ليس أن تدفع لهم الثمن، وإنما المطلوب هو ثمن" الوضعية" فهؤلاء الذين حاربوا الشيوعية مع أمريكا هم في الغالب من المستضعفين من الناس وليس من البرجوازيين اتبعوا زعامات فهؤلاء وأمثالهم تركتهم أمريكا في وضعهم المستضعفين، اقتصاديا وفكريا وحضاريا،... ليس كأفراد بل ككيانات، وبالتالي ماذا سيفعلون؟ حتما سيثورون من هذا الظلم والاضطهاد الأمريكي وإتباع سياسة الإرهاب للانتقام ورد الاعتبار.[2]

صفوة القول أن توازن المصالح لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل امتلاك المحاور العربي – الإسلامي للقوة بمختلف أشكالها وأنواعها (سياسيا، اقتصاديا، عسكريا...)، حتى تقترب أو تتقارب ولو نسبيا– بقوة المحاور الغربي، وتعتبر مؤشر الثقة بالنفس والثقة بالغرب الحضاري كخطوة أولى ومحاولة التخلص شيئا فشيئا من مختلف أشكال التبعية للغرب (اقتصاديا، سياسيا ثقافيا...) كخطوة ثانية؛ عندها يمكننا الحديث عن حوار حضارات مثمر وفعال مع الغرب نستطيع من خلاله إبطال التهم والشكوك التي ترى في العالم العربي والإسلامي بأنه منبع ومصدر للإرهاب والتطرف، ونفرض عليه أن يرانا من منظار "الشعوب المتحضرة" وليس "الشعوب المتوحشة" حتى يقتنع بوجهة نظرنا في أي عملية حوارية، وإلا سنبقى نردد مقولة "**المغلوب مولع بتقليد الغالب**"، ونزيد العملية التوصيفية تعقيدا وغموضا.

---

[1]– محمد عابد الجابري، الإسلام والغرب (الأنا والأخر)، مرجع سابق، ص45.

[2] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

استنتاجات الفصل

من خلال مضمون الفصل الرابع والأخير، الذي حاولنا على ضوئه تقديم مجموعة من المؤشرات المستقبلية، بهدف معالجة أو التخفيف من حدة إشكالية توصيف الحركات الإسلامية بالتنظيمات الإرهابية، فقد توصلنا إلى رصد أهم النتائج كالآتي:

1. إن **الإصلاح السياسي** للنظم السياسية العربية يعتبر مؤشرا ضروريا لتجاوز ظاهرة "**الفزاعة الإسلامية**"، التي وظفتها النخب الحاكمة لإطالة عمرها في السلطة لسنوات عدة، وغلق الأبواب في وجه أحزاب المعارضة السياسية، التي أثبتت التحولات الجديدة قدرتها على الوصول إلى أعلى مراكز القرار في الدولة، خاصة الحركات الإسلامية المعتدلة، التي فرضت نفسها كفاعل أساسي لا يمكن إقصاؤه تحت أية ذريعة من الذرائع، وتمثل حالات **مصر وتونس والمغرب** بعد ما يعرف "**بالربيع العربي**" صورا لذلك.

2. أن تعي الحركات الإسلامية جيدا أن التحولات الجديدة التي مكنتها من الوصول إلى سدة الحكم في بعض الدول العربية، أو الحصول على مقاعد معتبرة في الانتخابات التشريعية تفرض عليها مسؤولية ليست بالهينة، من منطلق أن الشعوب التي وضعت فيها الثقة في الوقت الراهن، يمكّنها أن تنزعها منها متى شاءت، وذلك حينما تثبت فشلها في إدارة مشكلاته وهمومه، لأن الشعوب العربية أصبح لها من الوعي ما يمكّنها من معرفة من يدافع عن مصالحها من من يوظف السلطة لتحقيق مآربه الشخصية، ومسؤوليتها تتجلى في ضرورة **النقد الذاتي** والفصل في موفقها من **الديمقراطية، حقوق المرأة والأقليات، الغرب، العنف**، هذا الأخير الذي ساهم في توصيف غالبية الحركات الإسلامية بالإرهاب، مما يعني ضرورة **مراجعة دقيقة** له في سياق **فقه الواقع** سواء للتيار المتطرف الذي كان سببا مباشرا في تنامي عملية التوصيف أو حتى المعتدل الذي مازال البعض يشكك في نواياه في العودة للعنف والانقلاب عن الديمقراطية التي سمحت له بالوصول إلى السلطة..

3. أن يدرك الغرب أن ربطه الإسلام عامة والحركات المقاومة بالإرهاب سيزيد من تأزم الوضع أكثر من حله، على أساس أن الأمر يختزل ظاهرة الإرهاب في صورة الإسلام والمسلمين، مما يجعله يغض البصر عن الأسباب الحقيقية التي تساهم في نمو وتغذية الظاهرة العبر قومية، التي أثبت التحولات الجديدة بأنها ظاهرة لا دين ولا جنس لها. ويمكن في هذا السياق **لحوار الحضارات** أن يرمم ما أفسده المتطرفين من الغرب الذين روجوا كثيرا لصدام الحضارات، لكن طبعا من وجهة نظرنا الأمر يحتاج إلى مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب على الطرفين الالتزام بها، خاصة المحاور العربي– المسلم، الذي يحتاج الثقة بنفسه أولا حتى يستطيع مواجهة الغرب وتحدياته، بما فيها الدفاع عن تهمة الإرهاب الموجهة إليه دون إقصاء" **للغرب الحضاري**"، ومع محاولة التغلب على "**الغرب الاستغلالي**".

الخــــــاتمة

بعد الدراسة والتحليل لموضوع **الحركات الإسلامية وإشكالية الإرهاب الدولي**، توصلنا إلى أن العملية التوصيفية تتحكم فيها خمس متغيرات أساسية هي:

*__المتغير الأول/ استبدادية النظم السياسية العربية:__ إن تفشي الاستبداد السياسي في النظم السياسية العربية كان من أبرز العوامل المؤدية لإقصاء التيار الإسلامي من الساحة السياسية بطريقة أو بأخرى، ومن ثم لجوء فصيل منه لممارسة العنف والإرهاب، الأمر الذي أعطى مبررا إضافيا للنخب الحاكمة للتمادي في تنفيذ إستراتيجيتها الاقصائية تجاه الحركات الإسلامية تحت حجة تهديد الأمن القومي خاصة بعد هجمات **09/11**، وذلك انطلاقا من:

1-أثبت الواقع الممارساتي للنظم السياسية العربية، أن اعتماد هذه الأخيرة على الآليات الردعية بمختلف أشكالها ضد قوى المعارضة السياسة عموما والحركات الإسلامية خصوصا، أفضى إلى حالة من اللا استقرار السياسي، بل أكثر من ذلك إلى مواجهات دموية بينها وبين تلك الحركات، أو ما اصطلح على تسميته" **بالدائرة الجهنمية**"، والهدف من ذلك هو تكريس إستراتيجيتها الاقصائية، والتي يمكن أن تتحكم فيها **النخب السياسية** حيث عملت هذه الأخيرة على تحجيم دور الحركات الإسلامية السياسي وكذا نشاطها الاجتماعي، ودليل ذلك عمليات الاعتقال والمحاكمة ومختلف المتابعات القضائية التي استهدفت قيادات وزعماء تلك الحركات على أساس أنها تشكل تهديدا رئيسيا للنظم السياسية العربية، خاصة مع بداية الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، "**فالنخب التسلطية**" ترفض كل شكل من أشكال الانفتاح الديمقراطي، حتى وإن قبلته فهو في شكله المقيد للحريات أو كما يسميها البعض "**ديمقراطية الواجهة**" القائمة على تعددية حزبية وإجراء انتخابات تنافسية، لكن دون ممارسة فعلية تضع حد لهيمنة النخب السياسية الحاكمة، والهدف من ذلك هو تجديد شرعية الأنظمة القائمة التي تراجعت مصداقيتها جراء تبنيها شعارات جوفاء بدون مضامين عملية.

2- إن من أبرز جوانب القصور في التكوين السياسي للنخب العربية هو غياب معنى الإجماع واستفحال ظاهرة رفض وجود الآخر بسبب آرائه المخالفة، نظرا لفلسفة الاستبداد السياسي التي تتميز بها تلك النخب، فمنهم من يرجع طول عمر الاستبداد العربي إلى التوجهات الأبوية الراسخة في المجتمعات العربية، أو كما يسميها البعض "**بالوصاية الأبوية**"، وآخرون يرجعونه إلى التكوين القبلي والجهوي الذي يميز الدولة في البلاد العربية، حتى في عصر الإصلاحات الأخيرة التي شهدتها عديد الدول العربية، حيث مازال "**العرش**" يشكل محددا رئيسيا في كل استحقاق انتخابي. وفريق ثالث يفسر الاستبداد الحالي بالموروث التاريخي في الخبرة العربية الإسلامية. فشرعية النخب الحاكمة في عديد الدول العربية مطعون في أمرها، لأن الكثير من الحكام وصلوا إلى سدة الحكم إما عن طريق

الانقلابات العسكرية، أو انتخابات مزورة، أو ترتيبات قوى داخلية أو خارجية..فيعملون على تأسيس نظم عسكرية أو نظم الحزب الواحد، أو جمهوريات وراثية، أو نظم ديمقراطية بمناظير عسكرية أو كما أطلق عليها البعض "**بالأمنوقراطية**"...، كما يتبنون إيديولوجيات وسياسات اقتصادية واجتماعية وإدارية وأمنية من شأنها فرض هيمنة الدولة على السياسة والاقتصاد والمجتمع، مما قد ينعكس سلبا على أي محاولة جادة للتحول الديمقراطي. ولعل ما زاد تسلطية تلك النخب هو إخفاق مشروع الدولة الوطنية، حيث دخلت أغلب النظم السياسية العربية في حالة" **إفلاس سياسي**" **و**"**عجز ديمقراطي**"، نظرا لتآكل المرجعيات التقليدية التي كانت تضفي على تلك الأنظمة مشروعيتها لصالح التيارات الإسلامية المعتدلة أو"**حركات الإسلام السياسي**" التي تعتبر المستفيد الأكبر من هذا الوضع. إذ يراها الكثير من الخبراء البديل الفعلي عن تلك النظم السياسية العربية الفاشلة؛ لأنها التنظيم الأكثر هيكلة وتعبئة للجماهير، وهذا ما يفسر لنا حسب ما رأينا في الدراسة سبب توصيف الحركات الإسلامية بجماعات العنف والإرهاب بغض النظر عن صحة أو خطأ ذلك، المهم أن ترديد النظم السياسية العربية خطاب التخويف من الإسلاميين أو "**فوبيا الإسلاميين**" وتحت أية حجة أبرزها حجة الإرهاب، بغرض بث الشك في نفوس الموالين لهم مما قد يضعف قواعدهم الشعبية.

***المتغير الثاني/ راديكالية الحركات الإسلامية:** إن تحول جناح واسع من الحركات الإسلامية وبغض النظر عن الأسباب والدوافع، نحو التطرف والعنف، من شأنه أن يربط تلك الحركات ربطا مباشرا بالجماعات الممارسة للعمل الإرهابي المنبوذ، فالحركات الإسلامية الراديكالية تتحمل إذن مسؤولية كاملة في إنتاج ما يسمى "**بالإرهاب الاسلاموي**" وذلك انطلاقا من:

1–لعب الخطاب الجهادي التكفير الذي تبنته الحركات الإسلامية المتطرفة دورا كبيرا_إن لم نقل_ سببا مباشرا في إقصائها من الساحة السياسية ووصفها بالجماعات الإرهابية، إذ تستخدم القوة وتمارس العنف للإطاحة بالنظم السياسية القائمة، انطلاقا من المبدأ التكفيري أو "**جاهلية المجتمع**" بمفهوم منظر الجهاديين **سيد قطب**، أو النهج ألاستبعادي الذي لا يساوم مع أي نظام أو المجتمعات الجاهلية، والبديل لديهم هو التحول الشامل والأسلمة الكاملة لكل أوجه الحياة، " **فمهمتهم تغيير هذا الواقع الجاهلي من أساسه، هذا الواقع الذي يصطدم أساسا بالمنهج الإسلامي**" حسب ما جاء في كتاب **معالم في الطريق لسيد قطب**، إضافة إلى مفهوم الحاكمية الذي أكد عليه المفكر الباكستاني **أبو الأعلى المودودي**، واعتبر أن "**مبدأ الحاكمية لله وحده هو الضمان في مواجهة سلطة الحكم الفردي المستبد**"؛ فضلا عن الرفض المطلق لمختلف مظاهر الحياة العلمانية، وكذا رفض كل مفاهيم التعددية والديمقراطية التي_ حسب تصورهم_ طروحات غريبة بعيدة كل البعد عن المضامين التي جاء بها الدين الإسلامي. لذلك توظف تلك الحركات التي أبرزها **الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي في مصر والطلائع المقاتلة في سوريا، والجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر** والتي اندمجت في التنظيم العالمي **القاعدة**، وأصبحت

تسمى **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر، وتنظيم العالمي للجهاد** المعروف **بتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن**... شتى الوسائل العنيفة من أجل تحقيق هدفها المتمثل في إقامة الدولة الإسلامية بإعلان الجهاد ضد الأنظمة السياسية الحاكمة(**إستراتيجية العدو القريب**) وضد الحكومات الغربية كذلك (**إستراتيجية العدو البعيد**) .

2- إن فلسفة الجهاد التي صاغ مبادئها منظروا الجهاد في العالم العربي والإسلامي، شكلت الفتوى الشرعية لاستهداف المصالح الغربية حيثما كانت وأينما وجدت، فقد شكلت هجمات **11 سبتمبر 2001** أو "**غزوة منهاتن**" كما يطلق عليها أتباع تنظيم القاعدة، التي جاء في بيانها التأسيسي المسمى **بالجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين 1998:**" أنه **توجب على المسلمين قتل الأمريكيين ونهب أموالهم أينما كانوا**"، وهو ما تم فعلا خاصة بعد تفجير السفارتين في **كينيا وتنزانيا 1998،** واستهداف المدمرة كول في عدن، وآخرها وليس أخيرا هجمات **2001/09/11،** حيث تبنى تنظيم القاعدة بصورة رسمية وواضحة **إستراتيجية المواجهة الرأسية مع الولايات المتحدة** الأمريكية بدلا من التركيز على مواجهة النظم المحلية، وظهرت هذه الإستراتيجية بوضوح مع صدور كتاب **(فرسان تحت راية النبي)** للرجل الثاني في التنظيم **أيمن الظواهري**. وقد تصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية التي تنفذها القاعدة والفروع التابعة لها في مختلف أرجاء العالم على غرار تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي وفي شبه الجزيرة العربية... فهذه العمليات وغيرها من شأنها أن تكرس النظرة العدائية للغرب تجاه العالم الإسلامي وتثبت صدقية طرح **صموئيل هنتغتون** أن معظم مناطق النزاع الدموي في العالم يشترك فيها بصورة رئيسية المسلمين، وهو الأمر الذي يغذي طبعا عملية توصيف الإسلام والمسلمين بالإرهاب والإرهابيين، ويجعل مسألة الدفاع عن أنفسهم في هذا السياق شبه مستحيلة، لأن بكل بساطة **بن لادن** وأتباعه من التنظيمات الإرهابية الأخرى لم يتركوا أية فرصة لتبرئتهم، بل أكثر من ذلك أساؤوا للإسلام وشوهوا صورة المسلمين بصورة من الصعب أن تمحى من مخيلة الفكر الغربي المثقل بدوره من نمطية الحروب الصليبية.

3- إن التفسيرات المختلفة لمعظم منظري الحركات الإسلامية حول الخلافة الإسلامية وتأسيس الدولة الإسلامية، تقود حتما إلى استخدام العنف من أجل ترجمة تلك الدولة على أرض الواقع حيث تحتل فكرة الجهاد مركزا محوريا في الخطاب الإسلامي، فرغم الفوارق التاريخية والسببية للجهاد في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين، إلا أن أغلب الحركات الجهادية تحاول إعادة صورة الجهاد القديم في سياق ما أطلق عليه الباحث بومدين بوزيد "**العنف المحاكاتي**" (**Violence Mimetique**)؛ فكثير من الجهاديين يطلقون على أنفسهم أسماء صحابة اشتهروا كمقاتلين مثل **خالد بن الوليد، عبيدة بن الجراح**......، وتبلغ هذه المحاكاة ذروتها حين يقرؤون الآيات القرآنية القتالية، وكأنها تتنزل عليهم،

ويشبهون معاركهم ضد الدولة بغزوات الرسول (ص)، بل ويعطونها التسميات نفسها، مثل ما أطلق زعماء تنظيم القاعدة على هجمات 09/11 "**بغزوة منهاتن**".

في هذا السياق لا يمكننا أن نغفل عن الخطابات الراديكالية للمحافظين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية منهم الرئيس **أحمد نجاد** حول"**ضرورة محو إسرائيل من الخارطة**" وغيرها من التصريحات التي من شأنها تقديم مبررات إضافية للغرب في تعزيز طروحاته حول "**الإسلام الراديكالي**"، خاصة المكانة التي تحتلها إيران على الساحة الدولية منذ اندلاع الثورة الإسلامية **1979**، التي كانت من الأسباب الرئيسية في دخول متغير "**الإسلام السياسي**" حلبة الصراع الدولي، ولعل رفض الغرب للمشروع النووي الإيراني يدخل في سياق منع "**الإسلام الراديكالي**" امتلاك لهذا السلاح، من منطلق وحشيته وجهله بطرق استخدامه عكس العالم المتحضر الذي يعرف جيد استخدامات هذا السلاح، طبعا هذا حسب المنظور الغربي.

*__المتغير الثالث/ براغماتية الغرب:__ على رأسه **الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها**، إذ كانت للحرب العادلة التي أعلنها الرئيس بوش، وهندس لها صقور البيت الأبيض من المحافظين الجدد والإنجيليون الأصوليون من أمثال **ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، بول وولفوتيز، ورتيشار ديرل ...** عقب هجمات **11 سبتمبر 2001**، سببا مباشرا في توصيف ليس الحركات الإسلامية الراديكالية فحسب، وإنما العالم الإسلامي والمسلمين، بالمصدر المغذي للإرهاب والمحطة الخلفية لتدريب وتنفيذ العمليات الإرهابية على المصالح الغربية انطلاقا من:

1-فقد سمحت هجمات 09/11 بتبني إدارة بوش مبدأ **الحرب العادلة**، التي بعثته الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية من السجل اللاهوتي الوسيط لبناء أطروحة جديدة في العلاقات الدولية تتماشى والوضع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من جهة ومواجهة التحدي الأبرز الذي أفرزته تلك الهجمات، المتمثل في الإرهاب الدولي، إذ لأول مرة تتعرض الولايات المتحدة لهجمات إرهابية على أراضيها مهددة أمنها القومي، الأمر الذي جعلها تطلق حملتها الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي، وتطلب من حلفائها مساعدتها في ذلك، وهذا ما ترجمته العقيدة الأمنية الجديدة التي عبرت عنها وثيقة "**الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب**" ووثيقة "**الإستراتيجية الوطنية لمواجهة أسلحة الدمار الشامل**" الصادرتان عام **2002**، وقد ارتكزت الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- ملاحقة جميع التنظيمات الإرهابية بجميع الوسائل المتاحة عسكرية كانت أم قانونية أو استخباراتية، متجاوزا بذلك كل القيود والضوابط القانونية والدبلوماسية المعتادة.

- العمل على القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وملاحقة كل الدول المارقة التي تنتجها وإسقاط أنظمتها.

– العمل على نشر الديمقراطية ومبادئ الحرية في المناطق المحرومة منها، على أساس غيابها يشكل مصدرا منتجا للإرهاب والتطرف، من شانه أن يهدد الأمن القومي الأمريكي.

2– تعتبر المنطقة العربية والأمة الإسلامية من أكثر المناطق تضررا من الحملة الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي، فقد كانت ولا زالت مختبرا لعديد التجارب التي تنجزها دبابات الفكر **Think Tanks** في العالم الغربي تحت ذريعة مواجهة التطرف والإرهاب، الذي يجد مناخا مناسبا في المنطقة العربية والإسلامية للنمو والانتشار. ولعل هذا ما يفسر لنا الخلفية الدينية لهذه الحملة التي أطلق عليها بوش مفاهيم متعددة "**كالحرب المقدسة**" **أو** "**الحرب الصليبية**" أو "**الحرب ضد الشر**". وهذا في إطار تحالف المحافظين الجدد مع اليمين المسيحي المتطرف، مما أدى إلى تطرف الفكر الأمريكي الذي عبر عنه **الرئيس كارتر** في كتابه (**القيم الأمريكية المعرضة للخطر**)، بقوله:" أن المحافظون الجدد هم من روجوا فكرة "**إما معنا أو أن تصبح ضدنا**" وهو الشعار الذي أعلنه الرئيس بوش مباشرة عقب الهجمات، بل وأكثر من ذلك، أعتبر المحافظون الجدد أن أعظم نجاح حققوه في إدارة بوش هو تخليه عن كلمة "**الإرهاب**" في أحاديثه التي يحدد فيها العدو واستخدام بدلا من ذلك "**الإسلام الراديكالي**" أو "**الإسلام المتطرف**" أو "**الإسلام الفاشستي**"، الأمر الذي جعل أحد صقور المحافظين الجدد **دانيال بايبس**. يرى في هذا التغيير أهمية كبرى في إقناع "المجتمع المهذب" بتحديد وتسمية العدو. مما يعني إنتاج مسوغات أمريكية تبرز مدى العلاقة الوطيدة التي تربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب والتطرف.

3– إن احتلال العراق على وجه التحديد يدخل في سياق الأهداف الخفية التي هندس لها اليمين المسيحي المتطرف؛ فالسياسة الخارجية مبنية على أساس إيمانهم الإنجيلي بأن نهاية العالم ستكون قريبة، وأن الشرق الأوسط سيدخل في سلسلة من الحروب الكبيرة والطويلة تمهيدا لمعركة **هرمجدون (Armageddon)** ، ومن أجندتهم تجاه المنطقة الشرق أوسطية هي:

ـ زيادة الإنفاق العسكري .

ـ السيطرة على الشرق الأوسط لحماية المصالح الأمريكية وتأكيد تفوق إسرائيل في المنطقة.

ـ إيجاد الظروف المؤدية إلى اندلاع معركة هرمجدون ليسهلوا على المسيح بناء مملكة الله في أرض إسرائيل عند مجيئه الثاني. فغزو بابل (**العراق حاليا**) جاء إذن متوافقا مع معتقدات الإنجيليين المقدسة، التي ترى في الحرب على العراق– كما جاء في ذكر سفر الرؤيا في الإنجيل– بأنها ستكون مقدمة لحروب أخرى أوسع نطاقا وأشد تدميرا في الشرق الأوسط ستمهد لمعركة هرمجدون. وما التلويح بضرب إيران بحجة وقف مشروعها النووي والتدخل في سوريا إلا دليل على هذا التخطيط الاستراتيجي.

4– فإلى جانب القيمة الدينية للمنطقة العربية السالفة الذكر، فإنه لا يمكن أن نستثني القيمة الإستراتيجية لها كذلك، على أساس أن النفط مكون استراتيجي في فلسفة الأمن القومي الأمريكي حسب **مذهب كارتر 1980**. فقد كان هذا المورد فضلا عن أهداف أخرى، عملا محفزا في احتلال

العراق عسكريا عام 2003، هذه الحرب التي كانت خارج الشرعية الدولية ومبادئ الحرب العادلة ذاتها، بعدما تم إضعافه بشتى أشكال العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي أصدرها مجلس الأمن منذ عام 1990، وهذا ما يدل على أن التخطيط الاستراتيجي لهذه الحرب بدأ منذ سنوات، فقط كانت هجمات09/11 فرصة للتدخل، رغم انعدام أي مسوغ قانوني أو أخلاقي أو سياسي لشنها، وهو ما اعترف به صقور البيت الأبيض أنفسهم بعد سقوط بغداد. فذريعة دعم صدام للإرهاب الدولي الذي تمثله شبكة القاعدة، وحماية الشعب العراقي من الديكتاتورية وحقه في الديمقراطية، وغيرها من الأسباب ما هي إلا وسائل للوصول إلى الأهداف الإستراتيجية. ليكتشف العالم بعد سنوات من العدوان زيف الديمقراطية الغربية الذي ترجمته بشاعة الأوضاع في العراق على غرار موت أكثر من **700 ألف عراقي**، وتهجير قرابة المليون ونصف، وحتى بعد "الانسحاب الشكلي" للقوات الأمريكية من العراق **ديسمبر2011**، خلف وراءه أكبر سفارة في العالم، وبفلسفة طائفية تنذر بتقسيم البلاد على المدى المنظور. هذا الوضع وفر للقاعدة في بلاد الرافدين وضعا مناسبا للاستمرار في عملياتها الإرهابية ضد المدنيين والعسكريين على السواء. مما مكن الولايات المتحدة مرة أخرى من إثبات خطر "**الإرهاب الاسلاموي**" على الديمقراطية الناشئة في العراق، وهي نفس الخطابات التي رددتها قبل احتلال العراق، مما لا يدع مجال للشك في أن الحرب على الإرهاب المعلنة بعد هجمات **09/11** تعتبر من أبرز الفواعل المحركة في عملية توصيف الحركات الإسلامية بشكل خاص والإسلام بشكل عام بالجماعات الإرهابية.

***المتغير الرابع/ إرهابية الكيان الصهيوني:** أكدت الخبرة التاريخية في الصراع العربي الإسرائيلي، أن المجازر والانتهاكات التي تمارسها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني الأعزل في تزايد مستمر، تستغل بين فترة وأخرى اشتغال الأسرة الدولية بقضايا مختلفة أو حتى أمام أعين العالم، لارتكاب مجازر أو تنفيذ اعتداءات ضد حركات المقاومة الإسلامية خاصة حركة المقاومة الإسلامية حماس وحزب الله اللبناني، أو ممارسة العدوان على الأراضي الفلسطينية المستقلة، أو جنوب لبنان، أو حتى صحراء سناء المصرية تحت ذريعة الدفاع عن النفس، وقد استفادت إسرائيل على غرار أمريكا من هجمات 11 من أيلول، خصوصا عندما تم تصنيف الحركات السالفة الذكر في خانة المنظمات الإرهابية التي يجب القضاء عليها وتجفيف منابعها. ويبرز ذلك في:

1- كشف العدوان الأخير على غزة مدى وحشية الإرهاب الإسرائيلي، طبعا وهذا ليس بجديد على بني صهيون، فمنذ نشأت الدولة العبرية **1948** في قلب الأمة الإسلامية وهي في حالة إرعاب للسكان الفلسطينيين، متجاوزة الفلسفة الإجرامية المعتادة بطرح فلسفة جديدة قائمة على البعد الديني، والغريب حسب رأينا هي نفس الفلسفة التي تنتهجها الحركات الإسلامية المتطرفة لشرعنة ممارساتها الإرهابية، فإذا كانت تلك الحركات تقتل باسم الدين الإسلامي وتنتقي الآيات القرآنية المناسبة لها خارج السياق السببي التي نزلت من أجله، فإن إسرائيل أو بالأحرى "اليهودية المتطرفة" توظف تعاليم التوراة والتلمود

للقيام بعملياتها الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني، حيث يدعى أغلب مرتكبيها أنها جاءت تنفيذا لأوامر الرب وتحقيقا لمشيئته، ودليل ذلك– على سبيل المثال لا الحصر– خطاب **آرييل شارون** في مستوطنة" **ناتيعيم** " بتاريخ **1977/04/14** قائلا: "**إذا أصبحت يوما رئيسا للوزراء سأبيد العرب جميعا وسأقتل كل طفل فلسطيني، وسأفتح كل بطن امرأة حامل فيه عربي، فهؤلاء الكلاب لا يمكن أن يكونوا بجوار شعب الله المقدس... أعطوني الحكم ولو لمدة قصيرة وسأريكم ماذا أفعل! إن قتل أي عربي أو فلسطيني هو واجب مقدس، ويجب أن يكون في أعلى الواجبات وأقدسها لنا جميعا**". وهو ما تحقق على أرض الواقع باعتلاء شارون بعد عقدين تقريبا من الزمن سدة الحكم، ليس ببرنامج انتخابي اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي....، وإنما "ببرنامج إرهابي" جاء على جثة وأرواح الأبرياء والمدنيين من الشعب الفلسطيني وغيره، حيث أوفي الرجل بكامل وعوده، فبمجرد وصوله للسلطة فتح الأبواب على مصراعيه للإرهاب الرسمي وغير الرسمي لمواصلة عمليات التقتيل والتهجير والاستيطان التي تتواصل اليوم مع حكومة **نتنياهو** الحالية، وتستمر طبعا مع حكومات مستقبلية، ما دام الفيتو الأمريكي يشكل صمام آمان أمام أية محاولة دولية للتنديد بالسياسات الإسرائيلية العدوانية في منطقة الشرق الأوسط.

2- بهدف إفراغ المقاومة الإسلامية من محتواها، عمدت إسرائيل إلى رسم العديد من الاستراتيجيات لإضعاف تلك المقاومة ونزع شرعية حملها للسلاح، بوصفها تنظيمات إرهابية مهددة للأمن القومي الإسرائيلي ومنطقة الشرق الأوسط برمتها، مستغلة في ذلك تداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول والتصنيف الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية عقب تلك الهجمات حول المنظمات الإرهابية، والتي وضعت من بينها كل من **حركة المقاومة الإسلامية حماس وحزب الله اللبناني**. ومن تلك الاستراتيجيات إستراتيجية ضرب نقاط قوة تلك الحركات ذاتها؛ حيث تم استهداف **قوة العقيدة، قوة التجدر الشعبي، وقوة الروابط الإقليمية؛** انطلاقا من محاولة إنتاج ثقافة مضادة قائمة على تفتيت النواة الصلبة المنتجة لثقافة المقاومة والجهاد وتغذي عقيدة الاستشهاد، ويكون هذا التفتيت باستخدام آلية التناقض التي تلعب على وتر الطائفية، كتصوير حزب الله عميل إيراني شيعي يسعى لنشر المذهب الشيعي في المنطقة العربية، مما قد يثير حفيظة الدول السنية خاصة حليفته سوريا.

في حين الدخول في حرب استنزاف طويلة الأمد مع قطاع غزة تسعى لزعزعة نفوس سكانه وتكرهيهم في الحياة في ظل تلك الحرب، مما يخلق حالة من البؤس والتمرد لديهم فيسعون إلى الضغط على حكومتهم بوقف الاقتتال والاعتراف بإسرائيل وإحلال السلام الدائم معها، ولعل هذا ما يفسر لنا الاعتداءات اليومية وسياسات العقاب الجماعي ضد سكان القطاع على غرار قطع الكهرباء والماء.... مرورا بمحاولة إضعاف قوة التجدر الشعبي والرسوخ الاجتماعي لدى الحركتين في معقلهما، كفرض حصار اقتصادي على قطاع غزة بهدف إبراز عجز حكومة حماس المقالة عن إدارة القطاع، مما قد يخلق حالة من الغليان والاحتقان الشعبي للمطالبة بتحسين أوضاعه الاجتماعية، فيؤدي ذلك إلى

اهتزاز ثقة الشعب بالحركة. أو تنفيذ ضربات عسكرية ضد المدنيين أو حتى احتلال الجنوب اللبناني معقل حزب الله بحجة وجود عناصر المقاومة بينهم، مما قد يجعل السكان يطالبون برحيل عناصر الحزب عن مناطقهم ولعل العدوان الأخير على **لبنان 2006** يدخل في السياق الميداني لتلك الإستراتيجية.

وأخيرا العمل على فك الروابط الإقليمية التي تعتبر القواعد الخلفية لدعم التنظيمين الإرهابيين ونقصد سوريا وإيران تحديدا، كالعمل على ضرب استقرار إيران داخليا، أو توجيه ضربات عسكرية لها ولعل إعلان إسرائيل صراحة استعدادها لتنفيذ ضربة عسكرية ضد إيران لغرض وقف مشروعها النووي يدخل في هذا الإطار. كما لا يمكن أن نستبعد دور إسرائيل في تأجيج الوضع الذي تعيشه سوريا حاليا، مع عدم نفينا لمسؤولية نظام الأسد في ذلك.

3- إن كل من **حزب الله اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية " حماس**"، تعتبران من حركات المقاومة الشرعية في آخر المطاف، وليست من التنظيمات الإرهابية كما تحاول أغلب القوى الكبرى تسويقه على الساحة الدولية، انطلاقا من معايير التصنيف السالفة الذكر، والتحولات التي شهدتها الحركتين من تصحيح لبعض مساراتها الجهادية، وعلى ضوء الوضع الذي تعيشه كل من **فلسطين ولبنان** وموجة الاحتلال والعدوان الذي تتعرضان إليه، وغرض تلك القوى في ذلك إسقاط شرعية هذين الحركتين وإفراغهما من قوة العقيدة والإيمان التي تدفعهما على الدوام للمقاومة الاحتلال وردع العدوان، على أساس أن تلك الحركات كانت رد فعل على التهديدات الخارجية، التي استهدفت هويتها العرقية والوحدة السياسية لمجتمعاتها، الشيء الذي أرغمها على استثارة تقاليد الماضي من أجل المحافظة على وجودها القومي ونقائها الثقافي حسب الباحث **إميل ساحلية،** وبهدف كذلك تعزيز مواقفها على صعيد المطالبة بالاستقلال السياسي، وصد أية عملية عدوان أو احتلال لأراضيها وبالتالي خضوع كل من الشعب الفلسطيني والجنوب اللبناني للاحتلال والتهديد العسكريين، يرغم كل من **حماس وحزب الله** إلى اعتماد الدين الإسلامي **(فقه الجهاد)** كسمة رئيسية لغرض مواجهة تلك التهديدات ووقف النفوذ الغربي في كلا البلدين.

المتغير الخامس/ أوروبا ومعضلة الإسلاموفوبيا: من أكبر المعضلات التي تعاني منها القارة العجوز هي كراهية الآخر أو العداء للأجانب، فأصبح المواطن الأوروبي المسلم المعتقد هو اليوم كائن مشكوك بأمره أو بالأحرى إرهابي حتى يثبت العكس، وقد تنامى بشكل متسارع هذا الطرح كذلك مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، رغم الخلفيات التاريخية لتلك المعضلة والتي تطرقنا إليها في متن الدراسة، فكانت هذه الأخيرة فاعلا محوريا في العملية التوصيفية؛ ويتضح ذلك في:

1-إن أوروبا اليوم تعيش حالة من "**انفصام الشخصية**" -إن صح التعبير- بمفهوم علماء النفس، فعلى مستوى الخطاب الرسمي تنادي بضرورة حوار الثقافات والحضارات، وحرية المعتقد والديانات ورفض العنصرية والدعوة إلى المساواة على أساس مبدأ المواطنة وغيرها من الشعارات التي ترفعها

الدول الديمقراطية العريقة، في حين نرى على المستوى الممارساتي عكس ذلك تقريبا، فعديد التقارير والإحصائيات التي تصدرها منظمات حكومية وغير حكومية، تؤكد على ارتفاع حالة التمييز العنصري في عديد الدول الأوروبية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية....على غرار التقرير الذي أصدره المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية لعام **2006**، تحت عنوان "**التمييز العنصري والتخوف من الإسلام**" يشير إلى أن هناك تمييز واضطهاد تجاه المسلمين في أوروبا في مجالات العمل، التعليم، السكن والمعاملة في الفضاء العام...".

كما تشير تقارير أخرى على أن **المجتمع الفرنسي** مثلا أصبح أقل تفتحا على الأجانب في الوقت الراهن، إذ أصبحت مسائل العنصرية وكره الأجانب مواضيع أساسية في بلد ثورته قامت على شعار "**العدل والحرية والمساواة**"، في حين نجد فيه أن نسبة العداء للمسلمين زادت بحوالي **33.6** بالمائة ما بين **2010** و**2011**، وبلغت لأعمال المعادية للمسلمين **38** عملا سنة **2011**، بينما قدرت التهديدات ضد المسلمين بـ **117** في نفس السنة. فضلا عن استطلاع نشرته جريدة ليفغارو الفرنسية بتاريخ **2012/10/25** عن معهد إيفوب، يعتبر أن **43** بالمائة من الفرنسيين يرون أن الإسلام يشكل تهديدا لهويتهم الوطنية، فيما رأى **17** بالمائة فقط أن هذه الديانة تعود بالنفع على الثقافة الفرنسية، في حين رفض **40** بالمائة الإدلاء بآرائهم في الموضوع، وقد علّق مدير المعهد؛ أن هذا التقرير يكشف عن مدى تدهور صورة الإسلام لدى الفرنسيين خلال السنوات القليلة الماضية، مضيفا أن في السنوات لم يمر أسبوع واحد من دون أن تطرح مسائل تتعلق بالإسلام، لحم الحلال، انفجار، الحجاب، بناء المساجد... نفسها في النقاش السياسي في فرنسا، مما جعل **60** بالمائة من الفرنسيين يعتقدون أن هذه الديانة احتلت حيزا واسعا في حياتهم اليومية.

فهذه التقارير وغيرها؛ توضح لنا أن ظاهرة الإسلاموفوبيا تدخل في سياق نمطي مسبق ينطلق من مسلمات ثلاثة تم تأصيلها في الثقافة الأوروبية السائدة وجعلها أكثر قداسية من الأديان نفسها وهي:

أولا/ الصلة العضوية بين الدين الإسلامي والإرهاب.

ثانيا/ التعارض المبدئي بين الإسلام والديمقراطية.

ثالثا/ العداء المطلق بين الإسلام والعلمانية.

حيث ساهمت الكتب المدرسية الأوروبية في تكريس تلك المسلمات في ذهن الفرد الأوروبي، وهي النتيجة التي توصل إليها كل من **فلاتوري وتوروشكا** في دراسة امتدت عشرة سنوات كاملة شملت الكتب المدرسية باللغات الألمانية والهولندية والإيطالية والدنماركية في مواد الدين والتاريخ والجغرافيا **[1985–1995]** حول (ما يجب أن يجده المرء عن الإسلام من معلومات ومفاهيم) وكانت النتيجة هي توصيف تلك الكتب للطلبة الأوروبيين مثلا "**الإسلام بأنه دين التخلف والعنف وأن المسلمين مستعدون للدخول في حرب مقدسة ضد المسيحيين في أية فرصة تتاح لهم**"، وغيرها من الصور النمطية السلبية حول الإسلام والمسلمين.

2- يلعب اليمين المتطرف في أوروبا دورا بارزا في تغذية ظاهرة الإسلاموفوبيا، وقد استخدم العديد من الآليات بين القانونية، السياسية، الإعلامية، الدينية... لتحقيق ذلك، ومن وجهة نظرنا تعتبر الآلية الإعلامية من أشد الوسائل خطرا في تكريس الظاهرة، خاصة في ظل عولمة وسائل الإعلام والاتصال، وما لها من سهولة الدعاية والترويج لطروحات اليمين المتطرف، وهو ما لمسناه في سباق الرئاسيات الفرنسية الأخيرة أفريل **2012**، حينما حصدت **مارين لوبان** رئيسة حزب الجبهة الوطنية على أعلى نسبة مند نشأة الحزب تقدر ب **18** بالمائة، حوالي (6 **ملايين صوت)** حينما وظفت في حملتها الانتخابية عديد القضايا العنصرية كوقف الهجرة، مسألة الهوية، لحم الحلال و"الإسلام المتطرف"...، تداعيات تلك النتائج على الأحزاب اليمنية المتطرفة خاصة في كل من **الدنمارك سويسرا، النمسا، المجر**... وحتى الرئيس **نيكولا ساركوزي** استغل قضية **محمد مراح**، التي شبهها بهجمات**11** سبتمبر، ليشن حملة اعتقال ومداهمات واسعة في صفوف عدد من أفراد الجالية المسلمة ليثبت القضاء بعد ذلك براءتهم. فضلا عن رفضه صراحة استقبال الداعية الإسلامي المعتدل **يوسف القرضاوي**، بحجة تحريضه على قتل اليهود رغم امتلاكه لجواز سفر دبلوماسي.

بالإضافة إلى الرسومات المسيئة للرسول الكريم صلى الله علية وسلم، والتي روجت لها الصحف **الدنماركية** وكذا الفيلم الأمريكي المسيء للنبي الكريم (ص)؛ الذي آثار موجة غضب واسعة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي وحتى الجاليات المسلمة في المهجر، أسفرت في **ليبيا** مثلا عن حرق السفارة الأمريكية في بنغازي وقتل السفير وعدد من معاونيه في ذكرى **2012/09/11**. وقد تم توجيه الاتهام لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ما يمكن فهمه هو أن العداء للإسلام والمسلمين لم يعد مرتبط بأحزاب اليمين المتطرف، كما يروج له الكثير، حتى وإن كانت الصورة الأبرز في ذلك، وإنما أصبح قناعة أوروبية راسخة ترفض "**الأسلمة وتتمسك بمسيحيتها**"، ولعل رفض انضمام **تركيا** (90 بالمائة من سكانها مسلمون) للاتحاد الأوروبي يمكن أن يدخل في هذا السياق.

في خضم هذه المتغيرات وغيرها، يمكننا رصد المشاهد المستقبلية التي من شأنها التحكم في العملية التوصيفية، في مشهدين أساسيين هما:

***المشهد الأول/ استمرار العملية التوصيفية:** يتأسس هذا المشهد على بقاء واستمرارية المحددات التالية:

- الاستبداد السياسي والاستعصاء الديمقراطي في النظم السياسية العربية ورفض هذه الأخيرة أية عملية للانتقال والتحول الديمقراطي، وما يترتب علية من تجميد للحياة السياسية، من إقصاء واحتواء المعارضة السياسية، خاصة الحركات الإسلامية المعتدلة، التي تراها الأقرب للوصول للسلطة في حالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، فتصبح لغة العنف والعنف المضاد هي اللغة السائدة بين الطرفين.

- تنفيذ الحركات الإسلامية المتطرفة لمجموعة من العمليات الإرهابية سواء في الدول العربية والإسلامية أو في إقليم الدول الغربية ومصالحها في أية منطقة في العالم.
- صعود التيارات العلمانية إلى أعلى هرم السلطة في البلاد العربية، حتى وإن تحالفت مع النخب العسكرية لسد الطريق أمام وصول الإسلاميين إلى الحكم.
- استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم العربي والإسلامي، والسعي نحو استنزاف ثرواته وتقسيم أقطاره، خاصة عندما يتغلب خطاب الغرب **الاستغلالي البراغماتي** على خطاب الغرب **الحضاري الإنساني.**
- استمرار السياسة العدوانية والاستيطانية لإسرائيل على الأراضي الفلسطينية ودول الجوار.
- تنامي حالة العداء والكراهية ورفض الآخر في أوروبا تجاه الجالية المسلمة والدين الإسلامي ودور الأحزاب اليمينية المتطرفة في ذلك.

***المشهد الثاني/ زوال عملية التوصيف:** يتأسس هذا المشهد بدوره على المؤشرات التالية:

- الإصلاح السياسي للنظم السياسية العربية؛ من خلال إقرارها بالتداول السلمي على السلطة مما قد يسهم في بناء ديمقراطية حقيقية وفعالة تقبل بالانفتاح على التيارات السياسية بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة وإشراكها في صنع القرار السياسي دون إقصاء أو تهميش، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الجودة السياسية للنظام السياسي، ويرسخ الممارسة الديمقراطية الضامنة لبقاء واستمرارية النظام السياسي، وصيانته من الهزات والاختلالات السياسية التي قد يتعرض لها في ظل التحولات المحلية والإقليمية والدولية.
- ضرورة الاستفادة من التجربة التركية حول علاقة الإسلام بالدولة، فهي اليوم الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي دستورها ينص في مادته **14**على" **أن العلمانية هي إيديولوجية الدولة**"، فالنظام التركي يحظر تطبيق القواعد الدينية في كيان الدولة، ولا يجوز استخدام المشاعر الدينية في تحقيق مآرب شخصية أو سلطوية، وهذا رغم أن الإسلام هو دين الأغلبية. كما يعتبر عام **2001** تاريخ متميز، حيث شهد تأسيس **حزب العدالة والتنمية** من طرف عبد الله غول ورجب طيب اردوغان، ليكتسح الحزب الإسلامي الأحزاب العلمانية، فيما أطلق عليها "**بالثورة الصامتة** "عام **2002**، بل وتمكن **عبد الله غول** من الوصول إلى أعلى هرم الدولة العلمانية. لتقدم في الأخير التجربة التركية نموذجا واقعيا لعلاقة توافقية بين الإسلام والعصر وبين الإسلام والحداثة. ولعل تسمية العديد من الحركات الإسلامية في الدول العربية لجناحها السياسي بأسماء مشتقة من حزب العدالة والتنمية التركي، كما هو حاصل في **المغرب الجزائر مصر**...إلا دليل على رغبتها في محاكاة التجربة التركية.
- المراجعات الفكرية للحركات الإسلامية؛ من خلال "**النقد الذاتي**" وسياسة تصحيح المسار وسد الثغرات في العديد من المسائل الخلافية التي مازالت محل لبس وغموض في خطاب معظم

الحركات الإسلامية المتطرف منها والمعتدل، فالمتطرف يجب عليه إعادة قراءة القرآن الكريم بعيدا عن الانتقائية والاختزالية في آياته المنزلة خاصة الآيات التي تدعو إلى الجهاد في إطار فقه الواقع. في حين يجب على المعتدل منها محاولة إزالة اللبس عن المناطق الرمادية (**Gray Zones**) التي تكتنف خطابه السياسي كموقفه من التعددية السياسية، احترام الأقليات، تطبيق الشريعة الإسلامية، حقوق المرأة، ....

- حوار الحضارات؛ ودوره في جسر الهوة بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، إذ كيف يمكن للطرفين تجاوز مقولة الصراع الحضاري، وإحلال محلها مقاربة حوار الحضارات في ظل مجموعة من الشروط والمبادئ التي يجب أن يلتزم بها كل من المحاور الغربي والأمريكي تحديدا، والمحاور العربي- الإسلامي(المشار إليها في الفصل الأخير) ، حتى يكتب لفكرة الحوار النجاح والتجسيد على أرض الواقع.

على ضوء هذين المشهدين؛ يؤكد الباحث على أهمية المشهد الثاني في استتباب الأمن والاستقرار على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، خاصة عندما تتغلب لغة الحوار على لغة الصراع وتعلو سيادة الحق والقانون على الاستبداد والهيمنة، مما قد ينعكس إيجابا على تحول الأسرة الدولية نحو مجالات -لا تقل أهمية عن التطرف والصراع الحضاري- التنمية المستدامة والأمن الإنساني. لكن الوضع الراهن يبرز صعوبة تحقق ذلك على المدى المنظور، على أساس الوضع المعقد والمتشابك الذي تعيشه البلاد العربية فيما يعرف "**بالربيع العربي**" وانعكاساته على طبيعة النظم السياسية العربية، خاصة صعود الحركات الإسلامية لسدة الحكم في كل من **تونس ومصر والمغرب**... ورغبتها للتأسيس لجمهورية جديدة، لكن يبدو أن الأمر مازال ليس بقريب في ظل التجاذبات السياسية، ورفض التيار العلماني، والنخب الحاكمة هيمنة الإسلاميين على السلطة هذا من زاوية. ومن زاوية أخري كشفت التحولات الدولية الأخيرة الاختراق الخارجي الكبير الذي تعاني منه المنطقة العربية في سياق "**نظرية المؤامرة**"، من خلال رغبة القوى الكبرى في إدارة انتفاضة الشارع العربي بما يخدم مصالحها ويحقق لها مكاسب سياسية، اقتصادية وحتى عسكرية. ولعل ما حدث ويحدث **للعراق والسودان واليمن وليبيا وسوريا**... يدخل في هذا الإطار. في مقابل عجز النظم السياسية العربية التي لم يسقطها الشارع **كالسعودية المغرب الأردن الجزائر**...، هذه الأخيرة مازالت تبحث حتى الآن عن موطأ قدم لها في "**النادي الديمقراطي**" بإقرارها لإصلاحات عميقة تمس ميادين حساسة كإلغاء حالة الطوارئ، حرية إنشاء أحزاب سياسية جديدة، فتح المجال السعي البصري، ترقية حقوق المرأة.....

ختاما، على ضوء المتغيرات والمشاهد المستقبلية السالفة الذكر، نتوصل إلى صياغة مجموعة من النتائج النظرية الآتية:

- أن مفهوم الإرهاب هو مفهوم قيمي معياري (**Concept Normative**)، فما نراه نحن مقاومة ودفاعا عن النفس، يعتبره الآخر إرهابا، والعكس صحيح. كما يعاني المفهوم أيضا من مشكلة "**تديين المصطلح**"؛ ونقصد الدين الإسلامي، هذا على الرغم من أن كل الأديان والحضارات مارسته بطرق أو بأخرى.
- مصطلح الحركات الإسلامية بدوره يعاني من مأزق الترادف الكمي والتضخم المفاهيمي والتوظيف السياسي محليا ودوليا، أو كما سماه البعض "**باستخدامات الإسلام**".
- الفكر الجهادي المتطرف، أضرّ بالدين الإسلامي أكثر مما خدمه، وشوه صورة المسلمين أكثر مما دافع عن قضاياهم ومصالحهم.
- تعتبر الحركات الإسلامية المقاومة، من أكثر المتضررين بمعيارية الإرهاب.
- إن معايير العدد، الهدف، الخصم، المشروعية، المجال، من شأنها أن تكون فواصل اختلاف واضحة ودقيقة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة.
- أهمية العامل الديني في التحولات الدولية الراهنة: المحافظون الجدد وتحالفهم مع اليمين المسيحي المتطرف أدى إلى إعلان الحرب على الإرهاب، استمرار المجازر الإسرائيلية، وصعود الحركات الإسلامية المعتدلة إلى أعلى هرم السلطة في عديد الدول العربية من شأنه أن يبين عدم تعارض الإسلام مع الأسس الديمقراطية، وأهمية "**الإسلام السياسي**" في العملية الديمقراطية والتحول الديمقراطي.
- أهمية مؤسسات ومراكز الفكر الغربية (**Think Tanks**) في إنتاج وإعادة إنتاج مفاهيم حول الحركات الإسلامية؛ فكما لعبت– أغلبها– دورا كبيرا في تسويق مصطلحات "**الإسلام المسلح**"، فيمكنها كذلك أن تلعب دورا أكثر عقلانية وأكاديمية إن صح القول، في الفصل بين الإسلام كدين وحضارة، وبين قلة من المتطرفين الإسلاميين الدين يشوهون صورة الإسلام والمسلمين.
- أهمية "**ثقافة المراجعة**" **والنقد الذاتي**(**Autocritique**) لكل الأطراف سواء الطرف العربي– الإسلامي، أو الطرف الغربي، بهدف تجاوز إرث الماضي وتصحيح الصورة النمطية لكل طرف عن الآخر وتؤشر لمستقبل قائم على التنوع الثقافي، التثاقف الحضاري وحوار الحضارات.

الملاحق

الملحق رقم (01): الحركات الإسلامية الكبرى في الشرق الأوسط بين الاعتدال (المشاركة السياسية) و التطرف (الإرهاب).

country	organization	Year established	Current use of violence	Political participation
Algeria	– Islamist salvation front – Armed islamic group – Salafist group of preaching and combat	1989 1993 1996	No Yes yes	No No No
bahrain	– Islamic action society – The islamic pulpit – harmony	2002 2002 1994	No No No	No Yes No
egypt	– Mouslim brotherhood – Hizb al-wasat	1928 1995	No No	No No
iraq	– United iraqi alliance – Iraqi islamic party – Supreme council for islamic revolution in iraq – Ansar al-islam – Unity and jihad group – Association of muslim scholars – Islamic call party – The mahdi army	2004 1960 1982 2001 Late 1990s 2003 1957 2003	No No Yes Yes Yes No No yes	Yes Yes Yes No No No Yes Yes
jordan	– Muslim brotherhood /islamic Action front – Al-qaeda	1945 Late 1990s	No yes	Yes No
kuwait	– Islamic national alliance – Islamic constitutional movement – Islamic popular alliance	1989 1991 Mid-1970s	No No no	Yes Yes yes
lebanon	– League of followers – Amal/ lebanese resistance battation – Hizballah	Early 1990s 1975 1979	Yes No yes	No Yes yes

morocco	– Justice and development – Justice and charity – Salafy jihadi /al-qaeda	1997 1985 Early 1990s	No No yes	Yes No No
Saudi arabia	– Movement for islamic reform in arabia – Shi'a reform movement – Committee for the defence of ligimate rights – Al-qaeda in the arabian peninsula	1996 1975 1993 Mid-1990s	No No No yes	No No No No
sudan	– National islamic front – Ummah party – Popular national congress	1989 1945 2000	No No No	Yes No No
tunisia	– Renaissance party	1989	No	No
West bank and gaza	– Islamic jihad – Hamas	1989 1987	Yes Yes	No yes
yemen	– Al qaeda/islamic army of aden-abyan – Believing youth – Reform party	1997 2004 1991	Yes Yes No	No No yes

المصدر:

Madeleme albright and vin weber (co-chairs) ,steven a.cook(project director**), in support of arab democracy : why and how**, <u>independent task force report n :54</u> , sponsored by the council on foreign relations ,2005, pp : 59-60 .

الملحق رقم(02): التصنيف الأمريكي للمنظمات الإرهابية في العالم بتاريخ 2012/01/27.

BUREAU OF COUNTERTERRORISM

January 27, 2012

Foreign Terrorist Organizations (FTOs) are foreign organizations that are designated by the Secretary of State in accordance with section 219 of the Immigration and Nationality Act (INA), as amended. FTO designations play a critical role in our fight against terrorism and are an effective means of curtailing support for terrorist activities and pressuring groups to get out of the terrorism business.

Current List of Designated Foreign Terrorist Organizations

1. Abu Nidal Organization (ANO)
2. Abu Sayyaf Group (ASG)
3. Al-Aqsa Martyrs Brigade (AAMS)
4. Al-Shabaab
5. Ansar al-Islam (AAI)
6. Asbat al-Ansar
7. Aum Shinrikyo (AUM)
8. Basque Fatherland and Liberty (ETA)
9. Communist Party of the Philippines/New People's Army (CPP/NPA)
10. Continuity Irish Republican Army (CIRA)
11. Gama'a al-Islamiyya (Islamic Group)
12. **HAMAS (Islamic Resistance Movement)**
13. Harakat ul-Jihad-i-Islami/Bangladesh (HUJI-B)
14. Harakat ul-Mujahidin (HUM)
15. **Hizballah (Party of God)**
16. Islamic Jihad Union (IJU)
17. Islamic Movement of Uzbekistan (IMU)
18. Jaish-e-Mohammed (JEM) (Army of Mohammed)
19. Jemaah Islamiya organization (JI)
20. Jemmah Anshorut Tauhid (JAT)
21. Kahane Chai (Kach)
22. Kata'ib Hizballah (KH)
23. Kongra-Gel (KGK, formerly Kurdistan Workers' Party, PKK, KADEK)
24. Lashkar-e Tayyiba (LT) (Army of the Righteous)
25. Lashkar i Jhangvi (LJ)

26.Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE)
27.Libyan Islamic Fighting Group (LIFG)
28.Moroccan Islamic Combatant Group (GICM)
29.Mujahedin-e Khalq Organization (MEK)
30.National Liberation Army (ELN)
31.Palestine Liberation Front (PLF)
32.Palestinian Islamic Jihad (PIJ)
33.Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP)
34.PFLP-General Command (PFLP-GC)
35.al-Qaida in Iraq (AQI)
36.al-Qa’ida (AQ)
37.al-Qa'ida in the Arabian Peninsula (AQAP)
38.al-Qaida in the Islamic Maghreb (formerly GSPC)
39.Real IRA (RIRA)
40.Revolutionary Armed Forces of Colombia (FARC)
41.Revolutionary Organization 17 November (17N)
42.Revolutionary People’s Liberation Party/Front (DHKP/C)
43.Revolutionary Struggle (RS)
44.Shining Path (Sendero Luminoso, SL)
45.United Self-Defense Forces of Colombia (AUC)
46.Harakat-ul Jihad Islami (HUJI)
47.Tehrik-e Taliban Pakistan (TTP)
48.Jundallah
49.Army of Islam (AOI)
50.Indian Mujahideen (IM)

المصدر:

http://www.state.gov/j/ct/rls/other/des/123085.htm

قائمة

المصادر

والمراجع المعتمدة

قائمة المـــــصادر والمـــــــراجـع

المصـــــــادر:

- القرآن الكريم.
- ابن منظور، لسان العرب، ج8، بيروت: دار صادر 1955.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط3، القاهرة،2001.

المـــراجــــع:

أولا /باللغة العربية:

التقارير:

- ماكانتش ويليام، أطلس الأيديولوجيا المتشددة، تقرير تنفيذي، مركز مكافحة الإرهاب، واشنطن نوفمبر، 2006
- .محمد صالح محسن، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشهاد، 2010.

الكتب:

- أبو عين جمال زايد هلال، الإرهاب وأحكامه في القانون الدولي، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009.
- أبو عظة زكى علي السيد، الإرهاب في اليهودية والمسيحية والإسلام والسياسات المعاصرة، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر 2002.
- أبو فضل منى وآخرون، الحوار مع الغرب: آلياته، أهدافه، دوافعه، دمشق: دار الفكر، 2008
- إبراهيم علي حيدر، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، بيروت: مركز الدراسات والوحدة العربية ط2 ، 1999.
- الأنصاري محمد جابر، التأزم السياسي عند العرب سوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1999..
- البنا رجب، صناعة العداء للإسلام، القاهرة: دار المعارف،2008.
- البغدادي محمد، الإمبراطورية الأمريكية، المغرب: دار توبقال، 2005.
- الجهماني ثامر ابرهيم، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي: دراسة قانونية ناقدة ، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2001.

- الهباء مؤمن، الدين والحرب في زمن بوش ، القاهرة : دار الجمهورية للصحافة ، 2008.
- الهيناوي سالم، التطرف والإرهاب في المنظور الإسلامي والدولي، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2004.
- الزعاترة ياسر، الظاهرة الإسلامية قبل أيلول وبعده، تجارب وتحريات وآفاق، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- الحاجي محمد عمر، همجية الكيان الصهيوني، سوريا: دار المكتبي للنشر والتوزيع، 2004.
- الحارثي فهد العربي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية....والعدل، الرياض: أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، ط2.
- الطويل كميل، القاعدة وأخواتها، بيروت: دار الساقي، 2007.
- الكاتب أحمد، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، لندن: دار الشورى، ط 3 2005.
- الكواكبي عبد الرحمان، طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد، الجزائر: دار موفم للنشر، 1998.
- الكيلاني هيثم، الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل، القاهرة : دار الشروق ،1997.
- الكيلاني شمس الدين، الجماعة وتحولاتها: التجربة السياسية العربية – الإسلامية في فكر رضوان السيد، بيروت: الشبكة لعربية للأبحاث والنشر، 2009.
- اللاوندى سعيد، الإسلاموفوبيا: لماذا يخاف الغرب من الإسلام، القاهرة: دار نهضة مصر، ط2 2007.
- المديني توفيق، أمل وحزب الله في حلبة المجابهات المحلية والإقليمية، سوريا: دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- المسيري عبد الوهاب، العلمانية الجزئية، العلمانية الشاملة، المجلد الأول، ط3، القاهرة: دار الشروق، 2008.
- المشوح سعد عبد الله ، العوامل النفسية لواقع الظاهرة الإرهابية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007 .
- النجار إبراهيم و(آخرون)، دليل الحركات الإسلامية في العالم، القاهرة: مركز الدراسات والإستراتيجية ، ط3 ، 2006.
- السيد أحمد رفعت، عمرو الشوبكي، مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11أيلول، دمشق: دار الفكر 2005.

- السيد رضوان، الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.
- العزاوي رائد ، أمريكا والإسلام والإرهاب، القاهرة : مكتبة مدلولي، 2009.
- العناني خليل ، الإسلام السياسي: الظاهرة والمفهوم، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،2007.
- القرضاوي يوسف ، الصحوة الإسلامية: أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، القاهرة : دار الكتاب، 1990.
- ـــــــــــ، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام: نموذج تركيا وتونس، القاهرة: دار الشروق ط2، 2006.
- الشكرجي طه نوري ياسين ، الحرب الأمريكية على العراق، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- الترابي حسن، الحركة الإسلامية في السودان، الدار البيضاء: منشورات الفرقان ، 1991.
- الترتوري محمد عوض، أغادير عرفات جويحان، علم الإرهاب: الأسس الفكرية والنفسية والتربوية لدراسة الإرهاب، عمان: دار الجامد للنشر، 2006.
- الغزالي إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1990.
- الغزالي محمد، الإسلام والاستبداد السياسي، الجزائر: دار ريحانة ، 1999.
- الغنوشي راشد، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، الجزائر: دار قرطبة 2003.
- إسبوزيتو جون، التهديد الإسلامي : خرافة أم حقيقة، (تر:قاسم عبده قاسم) القاهرة : دار الشروق ط2، 2002.
- ـــــــــــ، داليا مجاهد، من يتحدث باسم الإسلام ،(تر: عزت شعلان)، القاهرة: دار الشروق 2009.
- أسد اللهي مسعود، الإسلاميون في مجتمع تعددي، (تر: دلال عباس)، بيروت: مركز الاستشارات والبحوث، 2004.
- أ. تاير برادلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11سبتمبر،(تر.عماد فوزي شعبي)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- بوكروح نور الدين، الجزائر من السيئ إلى الأسوأ : بحث في الأزمة الجزائرية، (تر: نورة بوزيدة) الجزائر: دار القصبة للنشر، 2000.

- بورجا فرانسوا، الإسلام السياسي: صوت الجنوب: قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا (تر: لورين فوزي)، بيروت: دار العالم الثالث،1992.
- بن نبي مالك، شروط الحضارة، بيروت: دار الفكر، 2000.
- بن عبد الله العميري محمد، موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004 .
- براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- هاني إدريس، حوار الحضارات بين أنشودة المثاقفة وصرخة الهامش، المغرب: الثقافي العربي 2002.
- هنتغتون صموئيل، صـدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، (تر: مالك عبيد أبو شهيرة محمود محمد خلف)، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1999.
- ولد أباه السيد، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية و الإستراتجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004 .
- زكاء الله محمد عارف، الدين والسياسة في أمريكا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، (ت: أمل عيتاني)؛ بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.
- زكي ميلاد، تركي علي ربيعو، الإسلام والغرب: الحاضر والمستقبل، دمشق، دار الفكر، ط2 2001.
- حبيب كمال، تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية، القاهرة، دار مصر المحروسة ،2006.
- نافع بشير موسى، الإسلاميون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
- حلاق عبد الله، الصحوة الإسلامية : مناهج. مدارس . حركات، بيروت: دار سبيل الرشاد 1999.
- حسين خليل، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2007.
- كاديني فوانكو، أوروبا والإسلام ...تاريخ من سؤ التفاهم، (تر: عماد البغدادي)، القاهرة: دار الشرقيات، 2000.
- يازجي أمل، محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، بيروت: دار الفكر 2002.
- مجموعة من الباحثين، الإسلام والغرب: صراع في زمن العولمة، الكويت: مجلة العربي، 2002.
- ـــــــــــــ، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ، القاهرة : مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006.

- ـــــــــــ، الإرهاب والعولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات 2002.
- ـــــــــــ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- ـــــــــــ، صورة العرب والمسلمين في المناهج الدراسية حول العالم، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ،2003.
- ـــــــــــ، الإسلاميون في الواقع السياسي العربي، قطر: شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات 2006.
- ـــــــــــ، الحركة الإسلامية في آسيا، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.
- ـــــــــــ، على خليفة الكواري، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006.
- ـــــــــــ، نادية مصطفى (تحرير)، مبادرات وخبرات في حوار الحضارات، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.
- ـــــــــــ، محمد عابد الجابري تحرير، الإسلام والغرب(الأنا والآخر)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009
- ـــــــــــ، خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، القاهرة: دار السلام، ط2، 2007.
- محب الدين محمد مؤنس، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني والدولي، القاهرة: مكتبة أنجلو مصرية، 1984.
- محمد أحمد عبد العاطي، سعيد عبد المنعم، السياسات الخارجية للحركة الإسلامية، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ط2، 2000.
- محمد خليفة حسن، الإسلام والحوار مع الحضارات المعاصرة، القاهرة : المركز العلمي للطباعة والنشر، 2007.
- محمود غانم أماني، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2007.
- ميلاد زكي، تركي على الربيعو، الإسلام والعرب (الحاضر والمستقبل)، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط2، 2001.
- منصور أحمد، الاختراق الإسرائيلي للعالم العربي، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

- مصطفى هالة، الدولة والحركات الإسلامية بين المهادنة والمواجهة، القاهر: دار مصر المحروسة 1996.
- نصري أحمد، آراء المستشرقين الفرنسيين في القرآن الكريم، الرباط: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- سوبلمان دانييل، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، (تر: عماد فوزي شيعي)، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- سيد صالح سعد الدين ، الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة وجذورها التاريخية، الإمارات العربية المتحدة : دار أحد للنشر والتوزيع، 2002.
- سعد حسن، الأصولية الإسلامية والعربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، بيروت: دراسات الوحدة العربية، ط8 ، 2006.
- عبد الرحمان أحمد، "مرض كراهية الإسلام ...الإسلاموفوبيا، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة 2003.
- عيد عبد الرزاق، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999.
- عطوان عبد الباري، القاعدة: التنـــظيم الســـري، بيروت: دار الساقي، ط2، 2009.
- عسيلة صبحي (وآخرون)، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.
- علي قاسم عبد الحي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حماس{ 2000- 2006 }، القاهرة: مكتبة مدبولي،2009.
- فايد زكرياء، العلمانية النشأة والأثر في الشرق والغرب، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1988.
- فاضل خليل، سيــكولوجية الإرهاب السياسي ، القـاهرة : (د.د ن)1991.
- فوكوياما فرانسسس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، (تر: حسين أحمد أمين)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
- فكار رشيد ، نظرات إسلامية للإنسان والمجتمع خلال ق 14 هـ، القاهرة: مكتبة وهبة، 1980.
- فلاح العربي ، سدنة العلمانية في الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية، 2004.
- فرحات إيهاب مختار، الغش الانتخابي: أسبابه وسبل مواجهته، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010.

- قاسم قاسم عبده، المسلمون وأوروبا: التطور التاريخي لصورة الآخر، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2008.
- قيسي هادي، السياسية الخارجية الأمريكية بين مدرستين –المحافظون الجدد والواقعية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2000.
- روا أوليفيه، تجريه الإسلامي السياسي، (تر: نصير مروة)، ط2، بيروت: دار الساقي، 1986.
- ريان محمد سعيد، الصراع على الخليج ومحاولة توظيف الإسلام السياسي: قراءات في السياسة الواقعية ونظرية توازن القوى ، القاهرة : مركز الحضارة العربية ،2005.
- شادي عبد العزيز، المحافظون الجدد والشرق الأوسط: المصادر الداخلية والإقليمية للسياسة الأمريكية، القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية، 2005.
- شرارة وضاح، دولة حزب الله : لبنان، مجتمعا، إسلاميا، بيروت: دار النهار، 1989.
- شريف حسين، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا، الجزء4، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،1997.
- توفيق إبراهيم حسنين، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- ـــــــــ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، خبرة ربع قرن في دراسات النظام السياسي المصري، (1981– 2005)، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006.
- ـــــــ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999
- تركي علي ربيعو، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006.
- خاتمي محمد، حوار الحضارات، (تر: حرمد الطائي)، دمشق: دار الفكر، 2002.
- خوجة محمد، سنوات الفوضى والجنون: الانحدار نحو العنف، الجزائر: (د. د.ن)، 2000.
- خضور أديب، الإعلام والإرهاب: التغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية، دمشق:(د.د.ن)، 2009.

<u>**الدوريات**</u>

- سيف أحمد عبد الكريم، الإرهاب: إشكالية المفهوم ، **دراسات سياسية**، السنة الأولى، العدد الأول، أوت 2009.
- مفلح عصام، الإرهاب والموقف الدولي: إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات، **دراسات في الفكر السياسي** العدد 17، 2002.
- الدحلة هاني، التمييز بين المقاومة والإرهاب: وجهة نظر قانونية، **المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد 11، أفريل، 2006.
- الشوبكي عمرو، "هل يمكن بناء تيار إسلامي ديمقراطي"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 12، أكتوبر 2003.
- عبد الحليم أميرة، الإرهاب كظاهرة ومفهوم، **مجلة الديمقراطية**، السنة 09، العدد33، الصادر في جانفي 2009.
- بن ناصر الناصر إبراهيم، الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام، تقرير استراتيجي حول مستقبل العالم الإسلامي: تحديات في عالم متغير، **مجلة البيان**، العدد الأول، 2003.
- نعمان عصام، أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة؟، **المستقبل العربي**، العدد 278، الصادر في 2002/04.
- غليون برهان، الإسلام وأزمة علاقات السلطة، **المستقبل العربي**، العدد 128، 1989.
- كربوسة عمراني، الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية، **مجلة الديمقراطية** العدد34، الصادر في أفريل 2009.
- ـــــــــــــــ، الارتباطية البحثية في العلوم السياسية في معالجة قضايا وتحديات البلاد العربية **مجلة المفكر**، العدد 04 الصادر في أفريل 2009.
- فراج إسماعيل(وآخرون)، الحركات الإسلامية وأمريكا، **مجلة المجلة**، العدد 1311، الصادر في 2005/02/27.
- فرسون سميح، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، **المستقبل العربي**، العدد284 السنة25 الصادر بتاريخ 2002/02/10.
- عبيد المبيضين مخلد، الرؤية الأمريكية للأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط: فترة العقدين الأخيرين: قراءة عربية، **مجلة النهضة**، العدد الصادر بتاريخ
- المرزوقي منصف، أفول النموذج الأمريكي للديمقراطية، **مجلة الحدث العربي والدولي**، العدد 27 الصادر في مارس 2003.
- أبو حزم إبراهيم، العلاقات الأمريكية في ظل الاحتلال، الأمريكي للعراق، **مجلة دراسات**، العدد 13 السنة 04، الصادر في صيف 2003.

- أبو عامود محمد سعد، النظام السياسي الأمريكي والانتخابات الرئاسية، **مجلة الديمقراطية**، السنة الثامنة، العدد31، يوليو2008.
- فرحات محمد نور، حقوق الإنسان في عصر الهيمنة: قراءة لبعض تداعيات حقوق الإنسان في الوطن العربي بعد 11سبتمبر2001، **مجلة قضايا فكرية**، الكتاب 21، جانفي2005.
- بن صغير عبد العظيم، المرجعيات الفكرية للحرب على الإرهاب، **العالم الاستراتيجي**، العدد 01 مارس 2008.
- ليفيريت فلينت، تامارا ويسن، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة الثانية لإدارة بوش **ترجمات**، عدد14، السنة 2، الصادر في فيفري 2006.
- أبو حزم إبراهيم (وآخرون)، العلاقات الدولية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، **مجلة دراسات** العدد13 السنة04 ، صيف 2003.
- اللموشي حسين، العلاقات الدولية في ظل احتلال العراق، **مجلة دراسات**، العدد.13 السنة 04، صيف 2003.
- ساندي صموئيل (وآخرون)، محاولات واشنطن: الديمقراطية والإسلاميون في الشرق الأوسط، **ترجمات** العدد11، السنة الأولى ، نوفمبر 2005.
- سافيج ثيموثن، أوروبا والإسلام: الهلال المتنامي وصدام الثقافات، **ترحمات**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006.
- خفاجي باسم، لماذا يكرهونه: الأصول الفكرية لعلاقة الغرب بين الإسلام، الرياض: **مجلة البيان** 2006.
- تيسرة هاني، القاعدة والسلفية الجهادية: الروافد الفكرية وحدود المرجعات، **كراسات إستراتيجية**، العدد 186، جوان 2008.
- غالي إبراهيم، حزب الله ... بين المقاومة ومتاهات السياسة اللبنانية، **كراسات إستراتيجية**، الجزء الأول السنة السابعة عشر، العدد 173، مارس 2007.
- جمعة محمد، إفشال حماس: السيناريوهات والبدائل، **السياسة الدولية**، المجلد41، العدد 165، الصادر في جويلية 2006 .
- عاروي نصير، حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، **المستقبل العربي**، العدد 284، السنة 25 أكتوبر،2002.
- فرسون سميح، جذور الحملة الأمريكية المناهضة الإرهاب، **المستقبل العربي**، العدد 284، السنة 25 أكتوبر، 2002.
- ولد نافع أحمد، ندوة الإصلاح السياسي والديمقراطية، **مجلة الدراسات**، العدد 25 و26 السنة السابعة صيف 2006.

- سلامة حسن، الإصلاح والحكم الراشد في مصر، **<u>مجلة الديمقراطية</u>**، العدد 28، الصادر في أكتوبر 2007.
- عبد الفتاح معتز، الديمـــقراطية العـــربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، **<u>المستقبل العـــربي</u>**، العدد 326، أفريل، 2006.
- بعزيز إبراهيم، دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية، **<u>المجلة العربية للعلوم السياسية</u>**، العدد 31، صيف 2011.
- عبد الله يسين أشرف محمد ، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح في الشرق الأوسط، **<u>المجلة العربية للعلوم السياسية</u>**، العدد26 الصادر في أفريل2010.
- عوض محسن، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري– (2001–2001)، **<u>المستقبل العربي</u>**، العدد 388 الصادر في جوان 2011.
- توفيق إبراهيم حسنين، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، **<u>المستقبل العربي</u>**، العدد 349 الصادر في مارس 2008.
- رشيد فتحي، الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الأوسط الكبير، **<u>مجلة الفكر السياسي</u>** العدد 24/23، السنة 08، 2005.

الدراسات غير المنشورة:

أولا/أطروحات الدكتوراه:

- آدم قبي، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر **<u>(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية</u>**، تخصص علاقات دولية) جامعة الجزائر، 2003 .
- بحري طروب، العولمة والإرهاب: التأثير المتبادل بينهما بعد الحرب الباردة، **(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية)** جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
- بن عطية الله الظاهري عبد الرحمن، الحرب على الإرهاب في ضوء القانون الدولي، **<u>(أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية)</u>** جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.
- حبيب كمال السعيد ، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا : دراسة حالة حزب الرفاه 1983–1997 **<u>(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية</u>**، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، 2006.

ثانيا/ رسائل الماجستير:

- حريز عبد الناصر، فرغل عبد العالي، النظم السياسية الإرهابية مع التطبيق على النظام الإسرائيلي **<u>(رسالة ماجستير في العلوم السياسية</u>** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 1994.
- كربوسة عمراني، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني **<u>(رسالة ماجستير</u> في العلوم السياسية** تخصص تنظيم إداري وسياسي) جامعة الجزائر،2005.

- ريموش سفيان، جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، (**رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**)، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.
- فايز محمود خالد سليمان، أثر حركة المقاومة الإسلامية " حماس " على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية . قطاع غزة) [1987 –2004] (**رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية** كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية – نابلس، فلسطين)، 2004.

الملتقيات والندوات العلمية:

- الشوبكي محمود يوسف، مفهوم الإرهاب بين الإسلام والغرب، **مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة** المنعقد بتاريخ 2 – 2007/04/3 بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية.
- بلرنب منصور، الإنسانية بين واقع عولمة صدام الهمجيات وآفاق التطلع إلى عالمية الحوار الحضاري **الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**، كلية العلوم السياسية والإعلام الجزائر، 2003.
- برقوق أمحند، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، **الملتقى الدولي حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، جامعة جيجل، قسم العلوم السياسية، 2006.
- جفال عمار، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، في كتاب: كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني (محرران)، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي** (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21.22/ يونيو 2005)، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2006.
- ياسين السيد، استراتيجيات الإصلاح ومنظومة القيم، **المؤتمر السنوي السادس حول الإصلاح**، مجلس التربية الأخلاقية، القاهرة في 15/ 16 مارس 2008.
- مناع هيثم، الإسلاموفوبيا كإشكالية وحقوق الإنسان، **المؤتمر الدولي حول ظاهرة الإسلاموفوبيا** اسطنبول في 2007/09/08.
- شادي عبد العزيز، أطفال الشوارع ومستقبل الإرهاب في شمال إفريقيا، **المؤتمر الأول لمكافحة الإرهاب** 05/04/أفريل 2007، مركز الجمهورية لدراسات ومكافحة الإرهاب بالقاهرة .
- مركز الجزيرة للدراسات بالاشتراك مع مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية البريطاني ومركز دراسات مسلمي أوروبا بجامعة أكستر، **ورشة بعنوان: رؤى في الإرهاب والمقاومة والراديكالية**، قطر في 27/26 سبتمبر 2010.

الجـــــــــرائد:

- أعليه عليلاني، النهضة انتهجت خطابا عقلانيا، **جريدة الخبر اليومي**، العدد 6517 الصادر في 26 أكتوبر 2011.
- يوسف أحمد، وصول الإسلاميين إلى السلطة في العالم العربي مسألة وقت فقط؟ **الشروق اليومي الجزائرية**، 1367 العدد، الصادر في 30 أبريل 2005.
- مالك رضا، حرب التحرير والثورة والديمقراطية، أصل الكتاب صادر باللغة الفرنسية، عن دار القصبة بالجزائر 2010، **جريدة الشروق اليومية الجزائرية**، العدد 3049، الصادر في 2010/09/07.
- مهنا رياح، عباس يقود الهبوط السياسي وحماس تمارس القمع، **الشروق اليومي الجزائرية**، العدد3104 الصادر في 2010/11/03.
- حوار مع مور هنري حول قضايا دولية متعددة، **جريدة الشروق اليومي الجزائرية**، العدد 3120 الصادرة في 2010/11/21.
- عمارة محمد، المفهوم القرآني للإرهاب، **جريدة أخبار اليوم المصرية**، العدد 2309، الصادر في 2008/04/05.
- عبل الركابي ساجد أحميد ، العنف السياسي ، **طريق الشعب العراقية** ، العدد 78 السنة 74، 2008.
- نويهض وليد، الحركات الإسلامية والفكر المعاصر: تجدد الاختلاف بين الإخوان والجهاد، **الوسط** العدد 1988، الصادر بتاريخ 15 فيفري 2008.
- تقرير المركز العربي للأبحاث، (مؤشر 2011)، **جريدة الخبر اليومي** بتاريخ 2012/03/03.

مواقع الإنترنت:

- أبو زكرياء يحي، موسوعة الجزائر من بن بله إلى بوتفليقة، على الرابط:

http://www.scribd.com/doc/28521588

- المسيري عبد الوهاب، العلمانية، على الرابط:

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aeastwest/asecularism/Secularism_Elmessiri.htm

- الصيداوي رياض، سوسيولوجبة الجيش الجزائري ومخاطر التفكك على الرابط:

http://www.taqadoumiya.net/?p=7853#more-7853

- الجابري محمد عابد ، خطاب أوباما: تعادلية غير عادلة، على الرابط:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=46128

- الجابري محمد عابد ، لكي لا يبقى شعار حوار الحضارات مفهوما ملتبسا، على الرابط:

www. aljabriabed.net/maj15_dialogalogcivil.htm

- المشابقة أمين ، الإصلاح السياسي:" المعنى والمفهوم"، على الرابط:

http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2011%5C02%5COpinionAndNotes_issue1210_day06_id301447.htm#.T5xibrPUO0

- بني سلامة محمد تركي ، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، على الرابط:
http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30976 .
- بن عنتر عبد النور ، الإسلاميون والسلطة من الرفض المطلق إلى إمكانية التعايش، على الرابط :
www.aljazeera.net/in-depth/fights/2001/11/11-23-2.htm
- ـــــــــــــ، صعود أقصى اليمين في فرنسا.... الواقع والأسباب والهواجس، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/c9b55820-146e-4886-81d2-00e856bd2588
- بريجنسكي، تراجع محوري للتأثير الأميركي في الشرق الأوسط، على الرابط:
http://www.almustaqbal-a.com./html
- دبين ثاليف ، بعد 15 عاما من النقاش والتفاوض: شلل أممي في تعريف مفهوم "الإرهاب، على الرابط:
http://www.ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2033
- لكريني إدريس ، الإسلام والغرب ومعيقات الحوار ، على الرابط :
http://www.alwaref.org/arabic/2009-03-01-17-51-49/82-2009-03-09-20-11-12
- موجادم أساف ، القاعدة : تقييم مؤقت لنقاط الضعف والقوة، على الرابط:
http://alhtribe.net/vb/showthread.php?t=7923
- نافع بشير موسى ، بنديكت ومانويل والخطر الإسلامي المستعاد على الرابط:
www.aljazeera.net/nr/exeres/3247D2EF-8161-437D-8e2D-F7CE2C49456.htm
- ناصر محمد ، مفهوم التحرر والإرهاب وإشكالية تحديد مفهوم الإرهاب، على الرابط:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/10/07/176273.html
- علي عبد الرحيم، الظواهري....الصاعد إلى قيادة القاعدة: أسباب التمكين وعوامل النجاح، على الرابط:
http://alkharitah.com/NewsDetails.aspx?NID=3362
- فرحات يوسف، أزمة الفهم الصحوة الإسلامية (التشخيص والعلاج)، على الرابط:
http://shamela.ws/rep.php/book/4119
- توفيق إبراهيم حسنين، تنظيم القاعدة... عوامل التعدية، على الرابط:
www.aljazeera.net/.../CA50B766-F36A-4788-9FC4-
- مفهوم الإرهاب وأشكاله، على الرابط:
www.alaslh.arg/articels/subarticle/rhab.html12/22/2006CD2EE548A2D.
- الميثاق التأسيسي للحزب الله، على الموقع الرسمي للمقاومة الإسلامية في لبنان:
http://www.moqawama.org/
- المركز الفلسطيني للإعلام، نبذة عن حركة حماس، على الموقع الرسمي للحركة:
http://www.palestine-info.info/
- نص كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" على الرابط :

www. Palestine .info .com

- بوش وحاجة العالم العربي للديمقراطية، برنامج من واشنطن، على الرابط:

http://www.islamdaily.org/ar/democracy/2432.article.htm

- خطاب إلى العرب... غير خطاب أوباما على الرابط:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=46942

- قناة الجزيرة الإخبارية، تبني القاعدة لتفجير القصر الجمهوري باليمن، برنامج ما وراء الخبر، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/programs/pages/aca2a9be-c441-4af1-85f2-487750f5e07e

- لجنة أمن ديالى تتهم تنظيم القاعدة بالوقوف وراء سلسلة التفجيرات التي ضربت المحافظة صباح اليوم، على الرابط:

http://www.baghdadiabian.com/news.php?action=view&id=21869

- رؤية الإخوان المسلمين للإصلاح الدستوري بمصر، على الرابط:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/documents-data/projects-initiatives/82692-2006-09-12%2000-00-00.html.

- نص المشروع الأمريكي ' الشرق الأوسط الكبير"، على الرابط:

http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=63538&TypeID=9&TabIndex=1.

- وثيقة الإسكندرية مارس 2004/ مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ.

http://www.bibalex.org/arf/ar/document.html.

- رسالة بن لادن إلى الشعب الأمريكي يتحدث فيها عن أسباب ونتائج أحداث هجمات 11 سبتمبر، على الرابط:

http://www.yabdoo.com/board/showthread.php?t=9236

- وثيقة مفهوم الإرهاب والمقاومة رؤية عربية – إسلامية، مركز دراسات الشرق الأوسط (2003)، عمان –الأردن: على الرابط: http://www.mesc.com.jo/Documents/Doc_3.html.

ثانيا/ باللغة الأجنبية:

*باللغة الإنجليزية:

Reports:

- Alberston Andrew, The Obama Administration’s Quiet Approach to Reform in the Arab world, Arab Reform Bulletin, December 8, 2010.
- Blanchard Chistopherm, AlQaeda: Statements and Evalving Ideology, Analyst middle eastren Affair Foreign Affairs selense and Trede Division, Report for Congres, 2005.

- Katzman Kenneth, Al Qaeda: Profile and Threat Assessment, CRS Report for Congress, The Library of Congres, August 17, 2005.

- McKinley Luke, Victoria Stephanova, (Editors), Confronting Terrorism: A Strategy for U.S. Policy, Task Force Report, The Henry M. Jackson School of International Studies,2009.

- Madeleme albright and vin weber (co-chairs) ,steven a.cook(project director**),** in support of arab democracy : why and how, independent task force report n :54 , sponsored by the council on foreign relations ,2005.

Books:

- Abul Jobain Ahmed, Radical Islamic Terrorism or Political Islam?, United Association For Studies and Research, 1993.
- Alex Schmid, And Alber. J. Jongman, Political Terrorism: Anew Guide to Actors, Authors Concepts, Data Bases, Theories And literature , New York : North Holland publishing, 1988 .
- Antoibe Abraham and George Haddad, The Warriors of God: Jihad and the Fundamentalists of Islam, Bristol: Wyndham Hall Press,1989.
- CINDY C. COMBS AND MARTIN SLANN, Encyclopedia of Terrorism, Library of congress Cataloging ,.2007
- Cordesman Anthony H, Lebanese Security and the Hezbolla, Center for Strategic and International Studies, Washington ,2006.
- Feldman Noah , After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy, New York: Farrar, Straus and Giroux ,2003.
- Fisher David ,Morality and War: Can War Be Just in the Twenty-First Century ,? Oxford University Press, 2011.
- Gregory Daddis, , Armageddon’s Lost Lesson's — Combined Arms Operations in Allenby's Palestine Campaign, Air University Press,2005.
- Herld Virginial, How Terrorism is Wrong Morality and Political Violence , University Pries,2008.

- Hintington Sammuel, The Third Wave: Democratization in the Twentieth Century ,Normal: University of Oklahoma Press; 1991.

- John Esposito, The Dialog of civilization Prospects of The Future after The Warin Iraq, 2003

- Leonard.B, Introduction to Political Terrorism, New York: Growhill Publishing, 1998.
- Libicki Martin C. , Cyberdeterrence and Cyberwar, USA: RAND Corporation,2009.
- Marina Ottaway and Julia Chouciur- Vizoso (eds), Beyond the Faced :Political Reform in the Arab World, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008.
- Matthew levitt , Hamas: politics , charity , and terrorism in the service of Jihad , Washington : Institute for Near East policy , 2006.
- Mathews Jessica, and Others, Getting To Pluralism Political Actors in the Arab World, Carnegie Endowment For International Peace, Washington, 2009.
- Poul sham,Ozama abou Rachid, Hmas: Ideological Rigidity and Political Flexibility , U.S.A; United States Institute of Peace, 2009.
- Rachel Bloul, A. D, Islamophobia and anti-discrimination laws: ethnoreligion as a legal category in the UK and Australia, 2003.
- Richard Clutter Buck, The Future of Political Violence, Destabilization, Desorder and Terrorism, England: Machilland,1986.
- Solley, George C, Israel's Lebanon War, 1982-1985, Virginia,1987.
- Taylor Max And John Hargan, The Future of Terrorism ,London :Frank less, 2001.
- Walt Stephen.,John.Mersheimer ,The Israel lobby and U.S foreign policy , London :Review of books., 2006.
- Wardlad Grant ;Political Terrorism: Theory, Tactics and Counter – Measures , New York : Cambridge University Press .
- Whitehea Andrew, Poverty and Terrorism, Homeland Security Policy Institute, 2007.
- Yehudit barsky , Hmas: The Islamic Resistance movement of Palestine , American tewish committee, 2006.

Periodicals:

- Abrahm Max '' Why Terrorism Does Not Work'' , International security , vol : 31,N° :2 (Fall 2006).
- Jamail Dahr, Hezbollah's transformation, Middle East, Jul 20, 2006.
- Ihsanoglu Ekmeleddin, Islamophobia and Terrorism: Impediments to the Culture of Peace, Arches Quarterly, Vol 04, Edition 07, Winter,2010.
- Krueger Alan B. and Jitka Malecˇkova, Education, Poverty and Terrorism: Is there a Causal Connection?, Journal of Economic Perspectives—Volume 17, Number 4—Fall 2003.
- Sadowski Yahya ,political Islam: Asking the wrong Questions? Annual Review of Political Science, Vol. 9: 215-240 June 2006.
- Wittes Tamara Cofman, Islamist parties: Three kinds of movements, Journal of Democracy, vol 9l, N=03, 2008.

Thesis:

- Elzain Carol, 'Modern Islamic Terrorism, Jihad and the Perceptions of Melbourne's Muslim Leaders', A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Masters of Arts (Applied Criminology), School of Global Studies, Social Science and Planning RMIT University, January, 2008.

Working papers:

- Nordhaus William D, The Economic Consequences of a War with Iraq, NBER Working Paper, No. 936, December 2002.

Newspapers:

- ELISABETH BUMILLER, THE REACH OF WAR: THE PRESIDENT; Bush Lays Out Goals for Iraq Self-Rule and Stability, The New York Times, May 25, 2004.
- Read the text of Barack Obama's speech at the America Israel Public Affairs Committee's annual policy conference, The guardian , Sunday 4 March 2012.

Websites:

- Annan Kofi, Iraq war illegal, BBC NEWS, Thursday, 16 September, 2004, 09:21 GMT 10:21 UK, on line: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3661134.stm
- Byman Daniel L. , Hezbollah: Most Powerful Political Movement in Lebanon, Interview in council Foreign Relations, 29/05/2008, in:

http://www.cfr.org/lebanon/hezbollah-most-powerful-political-movement-lebanon/p16378?breadcrumb=%2F

- Chomsky Noam, America in Decline, in: http://www.truth-out.org/america-decline/1312567242 .
- ————————, the Imperial Way: American Decline in Perspective, Part 1, and part 2 in**:** http://www.tomdispatch.com/archive/175502/
- Chossudovsky Michel and Finian Cunningham, The Globalization of War: The "Military Roadmap" to World War III, in : http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=28254
- Roberts Paul Craig , The War On Terror, in: http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=21474
- REMARKS BY THE PRESIDENT ON A NEW BEGINNING, Cairo University, June 4, 2009, in http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-cairo-university-6-04-09
- Seven Questions: Bernard Lewis on the Two Biggest Myths About Islam, in: http://www.foreignpolicy.com/articles/2008/08/19/seven_questions_bernard_lewis_on_the_two_biggest_myths_about_islam
- Current List of Designated Foreign Terrorist Organizations in: http://www.state.gov/j/ct/rls/other/des/123085.htm.

***باللغة الفرنسية:**

Les ouvrages:

- Boukra Liess, Le Terrorisme: Définition-Histoire-Idéologie Et Passage a Lacté, Alger: Chihab Editions,2006.
- Burgat Français, L'islamisme à Lheure d' AlQaida : Réislamisation, Modernisation, Radicalisation, Paris ; Editions la DécouverteEric Laurent, La Face Cachée de 11 Septembre, Alger : Chihab Editions, 2005.
- Kepel Gilles, Le Prophète et Pharaon: aux sources des Mouvements Islamistes , Paris : éditions le Seuil , 1993.

- Lamchichi Abderrahim, Islam Occident; Islam- Europe. Choc des civilisation sou coexistence des culture, Paris L'hamttan, 2000.
- Roy Oliver, L échec de Islam Politique, Paris : éditions Hachette , 1987.
- Sageman Marc, Le Vrai Visage des Terroristes : Psychologie et Sociologie des du Djihad, France : Denoël Impacts, 2005.
- Scholl latour Peter, Les Guerriers d Allah, Paris: Presses de Cite, 1986.

Les périodiques:

- Sotile, Le Terrorism International, Recueil des Cours de L académie de Droit International, vol 65,1983.
- Berkouk Mhand, Terrorisme ; An Etymo-Epistemolgical Analysis ,Le monde Stratégique , N°01 Mars, 2008.

الفـــــــــــــــهـــرس

الآية الكريمة...أ

الإهداء...ب

تحية شكر وامتنان..ج

مقـــــدمـــة...1

الفصل الأول: التأصـــــيل النظـــــري للـــــدراسة: 13

المبحث الأول: ماهية الحركات الإسلامية:..15

المطلب الأول: إشكالية التعريف..15

المطلب الثاني: التعريف..18

المطلب الثالث: علاقة الحركات الإسلامية ببعض المفاهيم المتداخلة.........................21

المطلب الرابع: محددات نشاط الحركات الإسلامية...25

المطلب الخامس: تصنيفات الحركات الإسلامية...29

المبحث الثاني: ماهية الإرهاب الدولي:..34

المطلب الأول: إشكالية التعريف..34

المطلب الثاني: التعريف..40

الفرع الأول: التعريف اللغوي للإرهاب...41

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للإرهاب...42

المطلب الثالث: تصنيفات الإرهاب وأهدافه..51

الفرع الأول: التصنيفات...51

الفرع الثاني: الأهداف..59

المطلب الرابع: الإرهاب وبعض المفاهيم المتداخلة 64

الفرع الأول: العنف السياسي..64

الفرع الثاني: المقاومة الشعبية المسلحة(حركات التحرر الوطني)...............................66

المبحث الثالث: نظريات ومقاربات التحليل...69

المطلب الأول: النظريات والمقاربات المفسرة للحركات الإسلامية.............................69

الفرع الأول: نظرية ماكس فيبر في التحليل الاجتماعي.......................................69

الفرع الثاني: المقاربة الدينية...71

الفرع الثالث: المقاربة المادية..73

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الإرهابية..74
الفرع الأول: التمييز بين ما هو إعلامي وما هو سياسي..74
الفرع الثاني: النظريات النفسية والاجتماعية...75
الفرع الثالث: النظريات والمقاربات المفسرة للإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر.........................79
استنتاجات الفصل...93
الفصل الثاني: العوامل الداخلية والفواعل الخارجية الدافعة لعملية توصيف الحركات الاسلامية بالتنظيمات الارهابية...95
المبحث الأول: العوامل الداخلية المغذية لعملية توصيف الحركات الاسلامية بالتنظيمات الالرهابية............97
المطلب الأول: الاستبدادية السياسية العربية...97
الفرع الأول: مفهوم الاستبداد السياسي وخصائصه...97
الفرع الثاني: شرعنة الاستبداد السياسي في النظم السياسية العربية.............................100
الفرع الثالث: إستراتيجية النظم السياسية العربية في إقصاء الحركات الإسلامية....................107
المطلب الثاني: راديكالية الحركات الإسلامية..110
الفرع الأول: التعريف...110
الفرع الثاني: المنطلقات الفكرية...111
الفرع الثالث: المنظور القطبي للجهاد وتأثيره على الحركات الإسلامية...........................115
الفرع الرابع: المنظور القطبي للغرب وتأثيره على الحركات الإسلامية 116
المطلب الثالث: تطرفية التيار العلماني..118
الفرع الأول: التعريف...118
الفرع الثاني: العلمانية في البلاد العربية..119
المبحث الثاني: الفواعل الخارجية الدافعة لعملية توصيف الحركات الاسلامية بالتنظيمات الارهابية............123
المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب..................................123
الفرع الأول: توظيف الإسلام الجهادي...123
الفرع الثاني: قراءة في تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001.......................................127
الفرع الثالث: المحافظين الجدد...136
الفرع الرابع: إستراتيجيتي الرئيس بوش..143
المطلب الثاني: الإرهاب الإسرائيلي..153
الفرع الأول: المرجعيات الدينية والفكرية...153
الفرع الثاني: الدعم الأمريكي لإسرائيل...160
الفرع الثالث: إستراتيجية إسرائيل في إضعاف المقاومة الإسلامية..................................167
الفرع الرابع: الارتباط الوظيفي بين الإرهاب الرسمي وغير الرسمي..................................171

المطلب الثالث: أوروبا وتحدي الإسلاموفوبيا..175
الفرع الأول: مفهوم الإسلاموفوبيا...176
الفرع الثاني: الخلفية التاريخية لظاهرة الإسلاموفوبيا..178
الفرع الثالث: إستراتيجية اليمين المتطرف في تصعيد العداء للمسلمين.......................181
استنتاجات الفصل...191
الفصل الثالث: جدلية الحركات الاسلامية بين المقاومة والإرهاب..............................193
المبحث الأول: تنظيم القاعدة :عولمة للمقاومة أم عولمة للإرهاب..............................195
المطلب الأول: نشأة تنظيم القاعدة...195
المطلب الثاني: إيديولوجية التنظيم...200
الفرع الأول: تعريف السلفية الجهادية...200
الفرع الثاني: شخصية بن لادن وتغذية الفكر الجهادي..201
الفرع الثالث: الأسس الفكرية والإستراتيجية الحركية..203
المطلب الثالث: تنظيم القاعدة: جدلية المقاومة والإرهاب......................................209
الفرع الأول: تنظيم القاعدة حركة مقاومة شرعية...209
الفرع الثاني: تنظيم القاعدة منظمة إرهابية...213
المبحث الثاني: حزب الله ومأزق التصنيف...220
المطلب الأول: عوامل نشأة حزب الله..220
الفرع الأول: غياب الدولة والحرمان الشيعي...221
الفرع الثاني: الاجتياح الإسرائيلي على لبنان..222
الفرع الثالث: الدعم الإيراني والسوري..223
الفرع الرابع: الانشقاق داخل حركة أمل...223
المطلب الثاني: المرجعية الفكرية للحزب..225
الفرع الأول: مرجعية الدين الإسلامي..226
الفرع الثاني: ولاية الفقيه 227
الفرع الثالث: فلسفة الجهاد (المقاومة)...229
المطلب الثالث: حزب الله إرهاب أم مقاومة..233
الفرع الأول: حزب الله منظمة إرهابية...233
الفرع الثاني: حزب الله حركة مقاومة شرعية..236
المبحث الثالث: حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وتحدي الإرهاب........................246
المطلب الأول: نشأة الحركة في ظل الاضطهاد والانتكاسة..246

الفرع الأول: القضية الفلسطينية وتداعياتها السياسية.......................................248
الفرع الثاني: تنامي الصحوة الإسلامية.......................................249
المطلب الثاني: الأسس الإيديولوجية والفقهية للحركة 251
الفرع الأول: المرجعية الإسلامية ومبدأ الجهاد.......................................252
الفرع الثاني: عدم الاعتراف بإسرائيل.......................................253
الفرع الثالث: فقه الهدنة.......................................254
المطلب الثالث: حماس: جدلية التصنيف بين بين التنظيم الارهابي والعمل المقاوم.............257
الفرع الأول: حماس منظمة إرهابية.......................................257
الفرع الثاني: حماس حركة مقاومة شرعية.......................................261
استنتاجات الفصل.......................................273
الفصل الرابع: المؤشرات المستقبلية لمعالجة إشكالية توصيف الحركات الاسلامية بالتنظيمات الارهابية.......................................275
المبحث الأول: مؤشر الإصلاح السياسي في المنطقة العربية.......................................277
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للإصلاح السياسي.......................................277
الفرع الأول: التعريف.......................................277
الفرع الثاني: المداخل.......................................280
الفرع الثالث: السيناريوهات.......................................284
المطلب الثاني: الإصلاح السياسي العربي: مطلب شعبي أم ضغط خارجي.............288
الفرع الأول: الإصلاح السياسي مطلب شعبي.......................................288
الفرع الثاني: الإصلاح السياسي ضغط خارجي.......................................294
المبحث الثاني: مؤشر المراجعات الفكرية للحركات الإسلامية.......................................308
المطلب الأول: ماهية المراجعات الفكرية.......................................308
الفرع الأول: التعريف.......................................308
الفرع الثاني: الأسباب والدوافع.......................................310
المطلب الثاني: حقيقة المراجعات الفكرية.......................................314
الفرع الأول: المراجعات الفكرية قناعة سياسية.......................................314
الفرع الثاني: المراجعات الفكرية تكتيك استراتيجي.......................................317
المبحث الثالث: مؤشر حوار الحضارات.......................................323
المطلب الأول: في فلسفة مفهوم حوار الحضارات.......................................323
الفرع الأول: مفهوم حوار الحضارات.......................................323

الفرع الثاني: النقاشات النظرية حول حوار الحضارات..328
المطلب الثاني: أسس وشروط حوار الحضارات..332
الفرع الأول: مستوى المحاور الغربي...333
الفرع الثاني: مستوى المحاور العربي –المسلم...338
استنتاجات الفصل...344
الخـــــاتمـــــة 345
قائمـــة المـــلاحق 358
قائمـــة المـــراجـــع..362